



مجمع الفوائد على الفوائد

التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية

وضعتها

محمد محمد عثمان كاتب محكمة النقض والإبرام

وراجعها وأقرها

حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير سيد مصطفى بك وكيل المحكمة

(الجزء الخامس)

عن المدة من ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لثاية ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٤٣

مجموعة

القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والإبرام
في المدة من ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٢

جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حامد فهمي بك ومحمد المرحومى باشا
ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(١)

القضية رقم ١٦٧٠ سنة ٩ القضائية

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن خطأ خادمه . قوامها . ما يفترض في حق المتبوع من الخطأ
والتقصير في اختيار تابعه أو في رقابته عليه . التحريض من السيد أو صدور أى عمل إيجابى آخر . لا يشترط .
عدم عليه بما وقع من تابعه . لا ينشئ مسئولية . (المادة ١٥٢ مدنى)

إن مسئولية السيد مدنيا عن أخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض في حق
المتبوع من الخطأ والتقصير في اختيار تابعه أو في رقابته عليه . وإذن فلا يشترط
فيها وقوع تحريض منه أو صدور أى عمل إيجابى آخر بل هى تتحقق بالنسبة له
ولو كان غائبا أو غير عالم بتاتا بما وقع من تابعه إذ يكفى في ذلك أن تكون صفة
التابع أو وظيفته هى التى هيات له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن
قد وقعت إنشاء الخدمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية جمعه العدل كيوان بأنه في يوم ٢١ مارس سنة ١٩٣٧
بناحية كفر بدواى مع آخرين مجهولين ضربوا محمد فهمي البدالى فأحدثوا به
الإصابات المبينة بالقرار الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على
العشرين يوما ، وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات . ولدى نظر

الدعوى أمام محكمة جنح مركز المنصورة الجزئية طلب المحنى عليه محمد فهمى البدالى القضاء له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم وآخرين هما عبد العزيز بك سعده ومحمود أفندى. الحسينى سعده، وقد أدخلوا فى الدعوى كمتولين عن الحقوق المدنية فيها متضامين فى ذلك مع خادمهما المتهم . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عملا بمادة الاتهام بجبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وألزمته بأن يدفع للدعى بالحق المدنى أربعين جنيها تعويضا والمصاريف المناسبة الخ متضامنا فى ذلك مع المتولين عن الحق المدنى . استأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره ، وكذلك استأنفه المسئولان مدنيا فى اليوم التالى .

ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية، وحكت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصاريف المدنية الخ .

فطعن الأستاذ محمد عبد الوهاب البرعى المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٩ نياية عن المتهم وعبد العزيز بك سعده المسئول مدنيا، وكذلك قزر محمود بك سعده بالطعن فيه . وفى ٢٦ من الشهر المذكور قدم الأستاذ أحمد رشدى المحامى تقريرا بأسباب الطعن عن الطاعنين جميعا . ويجلس اليوم (٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩) المحدة لنظر الطعن سمعت المحكمة الدعوى كما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية حكمت بتأيد الحكم المستأنف القاضى بمعاقبة الطاعن الأول بإلزامه والطاعنين الآخرين بأن يدفعوا للجنى عليه متضامين ٤٠ جنيها مع المصاريف المناسبة مستندة إلى ما أعمدته محكمة الدرجة الأولى من أقوال المحنى عليه أمامها وما جاء بحكمها من ثبوت تبعية الطاعن الأول لخدمته الطاعنين الآخرين، مع أن للجنى عليه أقوالا عدة مختلفة بعضها عن بعض

في تحديد مكان الحادثة وتعيين من اشترك مع المتهم في الضرب وفيما نشأ عنه من أخطاء المجنى عليه فقد السمع وحدوث عاهة مستديمة بالذراع اختلافا يشهد عليه بالكذب ويوجب عدم الاعتماد على أقواله في ثبوت التهمة . ويقول الطاعنون إنهم عرضوا كل ذلك على كلتا المحكمتين ، كما عرضوا عليهما دفاعهم في صدد رابطة التبعية التي أدعى قيامها المجنى عليه بين الطاعنين بعضهم وبعض ، ذلك الدفاع الذي كان محصله أن المتهم إنما كان حارسا على محجوزات ولم يكن خادما لدى صاحبي الزراعة المحجوز عليها ، وإذا صح ارتكابه للحادث فإنه يكون بدافع شخصي ، فلم تكن كلتا المحكمتين بالرء على ذلك في حكميهما ، ولم تستجب المحكمة الاستئنافية إلى ما طلبه الدفاع من الإذن باستحضار صور أوراق هامة لا يستطيع الحصول عليها بغير إذن . فوقع حكمها لذلك باطلا ويتعين نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد استصفي من جميع عناصر التحقيق الشاملة لأقوال المجنى عليه في التحقيقات وبالجلسة ما اطمأنت إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بظروفها على المتهم ، ثم كيف علاقة المتهم بالمستوئين معه عن الحقوق المدنية التكييف القانوني بانيا إياه على قرارات قانونية صحيحة . ذلك بأن المحكمة قد صدرته بقولها : ” إن المجنى عليه قرر بالتحقيقات ” وبالجلسة أن البنك الأهلي في أوائل مارس سنة ١٩٣٧ حجز على زراعة موز ” لعبد العزيز بك سعده ومحمود أفندي الحسيني سعده لدين له عليهما ، وأنه عينه ” بصفته أحد موظفيه مرشدا في هذا الحجز ، وعند توقيعه طلب منه محمود أفندي ” الحسيني الاكتفاء بالحجز على زراعة ثلاثة أفدنة فأبى إلا الذهاب مع المحضر إلى ” الغيط ، وهناك توقع الحجز على سبعة أفدنة وتعين عليهما المتهم حارسا بناء على طلب ” محمود أفندي الحسيني سعده ورفض أى حارس سواه . وبعد ذلك نعى إلى ” البنك أن الزراعة تبددت فكلف مديره المجنى عليه بالتوجه لمحل الزراعة للتحري ” ” سرا عن صحة هذا الخبر . وفي يوم الحادثة توجه بالفعل وعند ما قرب من الزراعة ” ” قابله المتهم ومعه شخص آخر وأمسك به المتهم وضربه بالأقلام وبالعصا هو ”

”والشخص الآخر وشخصان آخران غيره ناداهما المتهم وظلوا يضربونه إلى أن “
 ”أغمى عليه فتركوه وبقى هو يحمل الحادثة إلى أن استرد وعاد أدراجه وبلغ “.
 ثم قال الحكم ذاكرا ما دافع به المتهم عن نفسه ومفندا له : ” إن المتهم أنكر التهمة “
 ”وقرر الدفاع عنه بالجلسة أن المجنى عليه توجه في يوم الحادثة إلى ناحية بدوى “
 ”للتفتيش على زراعات أخرى محجوز عليها للمدنيين الآخرين ، وأن أرباب هذه “
 ”الزراعات هم الذين اعتدوا عليه بالضرب لا المتهم . وهذا الدفاع لم ينهض عليه “
 ”دليل فضلا عن أنه لو صح لما كان هناك من داع مطلقا لأن يتهم المجنى عليه “
 ”المتهم دون من ضربه بالفعل ... وحيث إنه من ذلك ترى المحكمة أن التهمة “
 ”ثابتة ... “ . وبعد ذلك بين الحكم موضوع الدعوى المدنية . وبعد أن قدر
 التعويض الواجب الحكم به على المتهم ، أورد ما دفعها به المسئولان عن الحقوق
 المدنية من أن المتهم لم يكن في خدمتهما بل إنه قد ارتكب فعلته بدافع شخصي ،
 ثم عني بالرد على هذا الدفاع فقال : ” إنه لا يشترط أن تكون الجريمة التي تقع “
 ”من الخادم قد وقعت بتحريض من السيد بل يكفي في تقرير مسؤولية السيد “
 ”أن تكون صفة الخادم ووظيفته قد هيأتا له ارتكاب الجريمة وساعدتا على “
 ”ارتكابها ولو لم تكن الجريمة وقعت أثناء الخدمة ... “ . ثم قال : ” إن المتهم “
 ”في تعديه على المدعى بالحق المدني كان مدفوعا بدافع الغيرة على مصلحة المدعى “
 ”عليهما في الدعوى المدنية ولو لم تكن هذه المصلحة هي غايته يوم الحادثة لما “
 ”وقعت الجريمة “ . ثم رد الحكم على ما أدعاه المتهم من أنه وهو يعتدى على
 المدعى بالحق المدني كان قد انقلبت صفته من خادم لدى المدعى عليهما إلى خادم
 لدى البنك بصفته حارسا من قبله على الزراعة فقال : ” إن هذا القول مدفوع “
 ”بأمرين : الأول أن تعيين المتهم حارسا على الزراعة من قبل البنك لا يجب صفة “
 ”كونه خوليا لدى المدعى عليهما وهي وظيفته الأصلية ورباطه الأساسي بالمدعى “
 ”عليهما . والثاني أن اختيار المتهم حارسا كان اضطراريا لرفض المدعى عليه “
 ”الثاني محمود أفندي الحسيني ساعده تعيين حارس آخر... فيكون المتهم وهو “

”حارس على الأطيان قد عين خصيصا وبناء على ترشيح أحدهما دون سواه .“
 ”هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن المتهم لو أنه راعى مصلحة البنك بعد “
 ” تعيينه حارسا لما اعتدى على الموظف الموفد من قبل البنك “. وبعد أن أثبت
 الحكم علاقة المتهم بخدوميه على الوجه المتقدم ، وأثبت عليه خطأه في تعديه بضرب
 المحبى عليه بمناسبة أعمال الخدمة على ما ذكر أيضا ، أقام مسئولية مخدوميه على
 أساس مسئولية السيد عن أخطاء خادمه — تلك المسئولية القائمة قانونا على
 ما يفترض في جانب المتبوع من الخطأ والتقصير في اختيار التابع أو في رقابته ،
 ذاكرا أن هذا النوع من المسئولية لا يشترط فيه تحرير من السيد ولا صدور
 أى عمل إيجابى منه ، وأنه يتحقق حتى لو كان السيد غائبا وغير عالم بتاتا
 بجريمة التابع .

وحيث إن كل ما جاء بالحكم الابتدائى المتقدم الذى أيده الحكم المطعون فيه
 من القرارات القانونية صحيح لا خطأ فيه .

(٢)

القضية رقم ١٦٧٣ سنة ٩ القضائية

سرقة . عقد بيع . وقع عليه من البائع والمشتري . إيداعه مؤقتا لدى شخص حتى يدفع المشتري مبلغا
 معيناً آتفق عليه . استيلاء البائع عليه بطريق خطفه من المودع لديه . سرقة . احتجاج البائع بأن هذا العقد
 لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد دفعه المبلغ المشترط دفعه . لا يجزى .

(المادة ٢٧٥ ع = ٣١٨)

إذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا لسبب ما لدى أمين
 ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع لديه فانه يعدّ مرتكباً لجريمة السرقة ،
 لأن هذا الإيداع ليس من شأنه في حد ذاته أن يزيل عن المشتري ما له من حق
 في ملكية العقد . وإذن فلا يجزى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل في ملك
 المشتري إلا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الإيداع .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تلتخص في أن الثابت من وقائع الحكم أن العقد المدعى بخطفه كان مودعا عند شخص أمين باتفاق الطاعن والمجنى عليه على أن لا يستلمه المجنى عليه إلا بعد دفع مبلغ معين من النقود ، وأن هذا العقد لا يصبح ملكا للمجنى عليه إلا بعد دفع المبلغ المتفق عليه ، وأنه يؤخذ من وقائع الحكم أن المجنى عليه لم يقم بدفع المبلغ المذكور فيكون خطف العقد ، مع التسليم به جدلا ، هو سرقة شيء مملوك للطاعن فلا جريمة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن العقد المخطوف هو عقد بيع تم التوقيع عليه من جانبي المتعاقدين أمام كاتب العقود المختص فهو ملك للمشتري لأنه سنده في ملكيته العين المبيعة . أما إيداع هذا العقد طرف شخص أمين مؤقتا لسبب طارئ فلا يقال من حقوق المالك شيئا . فقول الطاعن وهو البائع بأن هذا العقد لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه لا أساس له ، لأن إيداع العقد لا يؤثر في ملكية المشتري له . فاستيلاء البائع (الطاعن) عليه بطريق الخطف يعد سرقة لوقوعه على مال لم يكن ملكا له . وإذن يكون الحكم صحيحا ولم يخالف القانون في شيء .

(٣)

القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعى . التمسك به . متى يجب على المحكمة أن ترد عليه ردًا خاصا ؟

(المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

إنه وإن كان يجب على المحكمة عند ما يتمسك المتهم أمامها بقيام حالة الدفاع الشرعى أن تعنى بهذا الدفع وتفرد له في حكمها ردًا خاصا ، إلا أن ذلك محله أن يكون دفع المتهم بذلك جديا مقترنا بتسليم منه أو من المدافع عنه بأنه ارتكب فعل التعدي وأنه لم يرتكبه إلا بناء على ما خوله القانون من الحق في الدفاع عن نفسه أو عن ماله .

(٤)

القضية رقم ١٦٧٩ سنة ٩ القضائية

دفاع . محام متدب عن متهم بجنائية . تكليفه زميلا له بالحضور عنه . عدم حضوره . حضور محام نيابة عنه بصفة مؤقتة . نظر الدعوى . حضور المحامى المكلف من قبل المتدب في أثناء نظرها وطلبه التأجيل . إقالة المحكمة المحامى المتدب ونذب المحامى الذى حضر أمامها . إتمام إجراءات المحاكمة بحضوره . مراضته عن المتهم . لا إخلال بحق الدفاع . (المادة ٢٥ تشكيل)

إذا كان المحامى المتدب عن متهم بجنائية قد كلف زميلا له بالحضور عنه فلم يحضر في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فتاب عنه بصفة مؤقتة محام آخر، ثم نظرت الدعوى ، وفي أثناء نظرها حضر المحامى المكلف من قبل المحامى المتدب وطلب التأجيل فأقالت المحكمة المحامى المتدب من الانتداب ونذبت المحامى الحاضر أمامها ، واستمرت في نظر القضية فأتمت سماع الشهود ، ثم ترافعت النيابة والمحامى المذكور ، فليس في هذا إخلال بحق الدفاع ما دام المحامى الذى حضر مع المتهم منذ البدء في إجراءات المحاكمة لم يبد منه في أى وقت ما يفيد أنه لم يكن مستعدا للدفاع في الدعوى ، وما دام قد قام فعلا بالدفاع عن المتهم أمام المحكمة .

(٥)

القضية رقم ١٦٨٠ سنة ٩ القضائية

دفاع . متهم بجنائية . حضور محام عنه . شهوده لإبرامات المحاكمة . توليه الدفاع عن المتهم . عدم اعتراض المتهم على ذلك . يستوى أن يكون حضور المحامى بناء على توكيل من المتهم أو نيابة من المحامى الموكل أو متدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه . لا إخلال بحق الدفاع . (المادة ٢٥ تشكيل)

ما دام الثابت أن المتهم بالجنائية قد حضر عنه محام وشهد لإبرامات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير أن يبدو من المتهم أى اعتراض ، فانه يستوى أن يكون المحامى قد حضر بناء على توكيل من المتهم أو نيابة عن المحامى الموكل أو متدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، إذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(٦)

القضية رقم ١٦٨٣ سنة ٩ القضائية

انتهاك حرمة ملك النير . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تحقق جريمة الدخول سواء أكانت الجريمة التي قصد الجاني ارتكابها قد تعينت أم لم تتعين . تعين هذه الجريمة . لا يهم ولو كانت جريمة زنا ما دامت لم ترتكب بالفعل . ارتكاب جريمة الزنا فلا . رفع الدعوى لمعاقبة المتهم تطبيقا للمادة ٣٧٠ في هذه الحالة . لا يجوز .

إن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لتحقيق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل هو ارتكاب جريمة فيه سواء أتعينت الجريمة التي كانت نيتة منصرفة إلى مقارقتها أم لم تتعين . فإذا كانت الجريمة قد تعينت فانه لا يهم فيها أن تكون جريمة الزنا أم أية جريمة أخرى ما دامت لم ترتكب بالفعل . أما إذا كانت قد ارتكبت فانها إن كانت زنا فيمتنع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل ، لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتما الخوض في بحث فعل الزنا وهو ما لا يصح رفع الدعوى به إلا بناء على طلب الزوج .

الوقائع

أقلمت النيابة الدعوى على الطاعن المذكور لمحاكمته بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لأنه في يوم ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ بدائرة قسم السيدة دخل منزلا مسكونا لإبراهيم على عيد بقصد ارتكاب جريمة فيه . ومحكمة جنح السيدة المركزية بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل الخ .

استأنف المتهم والنيابة كلاهما هذا الحكم يوم صدوره . ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية ، وحكت فيها حضوريا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٩ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى ثلاثة شهور حبسا مع الشغل .

فطعن المحامي عن المحكوم عليه بالتوكيل في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٣٩، ثم قُدم في ١١ من الشهر المذكور تقريراً بعدم ختم الحكم المطعون فيه في الثمانية الأيام المحددة قانوناً ودعمه بشهادة من قلم الكاتب تبين ذلك، وألحق به بعد هذا تقريراً ثانياً مؤرخاً في ٤ يونيو سنة ١٩٣٩ بين المحامي فيه أسباب الطعن في الحكم . وبجلسة اليوم (٦ نوفمبر سنة ١٩٣٩) المحددة لنظر هذا الطعن سمعت المحكمة الدعوى حسباً تدون في محضر الجلسة .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه لم يبين النية الإجرامية التي قصد الطاعن إلى تحقيقها بدخوله منزل المجني عليه ، ولا يكفي في بيانها أن يقول الحكم إن الطاعن وجد في غرفة الجلوس .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة الذي أخذ بأسبابه الحكم الاستثنائي المطعون فيه أنه ذكر بوضوح أن الطاعن دخل منزل المجني عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه وهي الزنا ، وبين الظروف والقرائن التي تدل على توافر هذا القصد فيكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مبني الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة جريمة دخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، مع أن النية الإجرامية التي قصد الطاعن إلى ارتكابها قد تحددت بأنه كان يريد الزنا بزوجة المجني عليه ، وفي هذه الحالة لا تصح محاكمة الطاعن إلا عن جريمة الزنا متى طلب الزوج هذه المحاكمة .

وحيث إن جريمة الدخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه المنصوص عنها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتوافر متى ثبت أن الجاني دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه سواء أتعينت الجريمة التي انصرفت نيتها إلى اقترافها أم لم تتعين ، وسواء أكانت الجريمة التي تعينت هي جريمة الزنا أم غيرها من الجرائم . فاذا

وقعت جريمة الزنا بالفعل امتنع رفع الدعوى العمومية على الشريك على أساس دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه طبقا للمادة ٣٧٠ عقوبات فقط . لأن البحث في ركن القصد في جريمة الدخول في المنزل يتناول بالضرورة جريمة الزنا ، وهي لا ترفع إلا بناء على طلب الزوج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة الزنا وأن تلك الجريمة لم تقع بالفعل فلا مانع قانونا من رفع الدعوى على أساس دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . وعلى ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حامد فهمى بك ومحمود المرحوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٧)

القضية رقم ١٦٨٦ سنة ٩ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه - موظف - معاقبة إداريا أو تأديبيا . لانتحول دون محاكمته جنائيا عما يكون في فصله من جريمة - عمدة - إهماله في واجباته المفروضة عليه في قانون القرعة . مجازاته إداريا . لا تمنع من محاكمته جنائيا على ذلك .

إن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تشكل من هذا الفعل . وذلك لاختلاف الدعويين التأديبية والجنائية في الموضوع وفي السبب وفي الخصوم ، مما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في إحداها قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للأخرى . وإذن فالحكم بعقاب العمدة عن جريمة إهماله عمدا في تأدية واجباته المفروضة عليه في قانون القرعة لتخليص شخص من الخدمة العسكرية بغير حق رغم سبق مجازاته إداريا عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون .

(٨)

القضية رقم ١٦٨٨ سنة ٩ القضائية

(أ) إجراءات . تقرير القاضي الملخص . إثبات حصول تلاوته بمحضر الجلسة . الادعاء بعدم حصول التلاوة . سيئه . الطعن بالترديد . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) سب . عبارات السب . تحصيلها من أقوال المجني عليه والشهود والمتهم . موضوعي . وجود خلاف بين بعض هذه الأقوال وبعض . لا تأثير له فيما حصل القاضي وقوعه من عبارات السب .

١ — متى كان ثابتاً بمحضر جلسة المحاكمة أن القاضي الملخص تلا تقرير الدعوى فإن ذلك لا يقبل معه الادعاء بعدم حصول التلاوة إلا عن طريق الادعاء بالتزوير في المحضر .

٢ — إن إدانة المتهم بأنه سب المجني عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة اعتماداً على أقوال المجني عليه وأقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يعيها أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة أو نقص في ألفاظ السب لأن المرجع في تعزف الحقيقة هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة التقض .

(٩)

القضية رقم ١٦٩٠ سنة ٩ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حجز مخفض . دعوى تثبيت الجز . الحكم فيها بإبطال المرافعة . تجديدها . الحكم بتثبيت الجز . تصرف المدعى عليه في الشيء المحجوز . جريمة اختلاس . أثر الحكم بإبطال المرافعة . لا يتناول محضر الجز . الدفع بأن دعوى تثبيت الجز قد جددت بعد الميعاد . محل الاحتجاج به . الدعوى المجددة . عدم إيدائه فيها . الحكم بصفة الجز قبل وقوع الاختلاس . التمسك بهذا الدفع . لا يجدي .

إذا أوقع المؤجر حجزاً تحفظياً على زراعة المستأجر وفاء لما هو مستحق له من الأجرة وكلفه الحضور أمام المحكمة ليرسم الحكم بإلزامه بدفع الأجرة وتثبيت الجز ، ثم تخلف الحاضر عن الحضور ، فطلب المحجوز عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك ، ثم جدد الحاضر دعواه فحكمت له المحكمة بإلزام المدعى عليه بالأجرة

وتثبيت الججز التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا ، فإن تصرف المدعى عليه بعد ذلك فى الشيء المحجوز يعدّ اختلاسا له . والقول بأن جريمة الاختلاس لا قوام لها فى هذه الحالة لأن الحكم الذى صدر بإبطال المرافعة ينسحب على الججز فيهدمه قول غير صحيح . إذ بطلان المرافعة مقصور أثره على دعوى صحة الججز وصحيفتها ولا يمتدّها إلى محضر الججز . وكل ما كان للدعى عليه أن يتمسك به هو أن دعوى تثبيت الججز قد جددت بعد الميعاد المحدّد لرفعها فى القانون (المادة ٦٧٦ مرافعات) ولو أن ذلك سببه الدعوى التى انتهت بالحكم بإبطال المرافعة . ولكن هذا الدفع يجب أن يكون إبداءه فى الدعوى المدنية المجدّدة ، فإذا هو لم يبد فيها وانتهت بالحكم بصحة الججز قبل وقوع الاختلاس فإنه لا محل للتمسك به بعد ذلك .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الجبى عليه فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ حجز على زراعة الطاعن ومواشيه حجزا تحفظيا وفاء لإيثار استحق له عليه وكلفه بالحضور أمام محكمة السنبلواوين بجلسته ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ لسمع الحكم بإلزامه بدفع الإيثار وتثبيت الججز وجعله تنفيذيا ، وأنه لتخلف المدعى الحاضر عن الحضور فى ذلك اليوم طلب المدعى عليه (الطاعن) الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك ، وأنه فى ٤ يناير سنة ١٩٣٧ جتّد المدعى دعواه هذه المحكوم فيها بإبطال المرافعة فحكمت المحكمة بتاريخ ٢١ يونيه ١٩٣٧ بإلزام المدعى عليه بالأجرة وتثبيت الججز التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا . ويقول الطاعن إن النيابة العامة قد أقامت عليه وعلى الحارس دعوى تبديد الأشياء المحجوز عليها على أساس قيام الججز التحفظى ، وإنه قد دفع التهمة بأن صدور الحكم بإبطال المرافعة فى دعوى الدين من شأنه أن يهدم الججز من أساسه ويجعله كأن لم يكن ، وإن محكمة الموضوع حين اعتمدت فى إدانته على الحكم الصادر بالدين وتثبيت الججز التحفظى وجعله نافذا قد خالفت ما لحكم بإبطال المرافعة من الآثار القانونية من جهة وعوّلت على حكم خاطئ لصدوره بتثبيت ججز غير قائم قانونا من جهة أخرى .

وحيث إن محكمة الموضوع بعد أن دوتت في حكمها ما ثبت لها من وقائع الدعوى على ما سبق ذكره، وأن الحاضر عن المتهم قد قرر أن الحكم الصادر بالدين وتثبيت الججز التحفظي وفسخ عقد الإيجار والتسليم قد أيدته المحكمة الاستئنافية وأصبح نهائيا، وأن المحضر قد ذهب يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٧ لبيع الأشياء المحجوز عليها فلم يجدها ولم يجد الحارس المعين لحراستها، وبعد أن نخصت ما دافع به المتهم من أن صدور حكم بإبطال المرافعة يهدم كل ما تم في الدعوى من الإجراءات ومن ضمنها الججز قالت المحكمة بعد ذلك :

”وحيث إن هذا الدفع ربما كان على شيء من الوجاهة لو أن المتهم كان قد تقدم به إلى المحكمة المدنية فرفضت تثبيت الججز، أما وقد صدر حكم نهائي بتثبيت الججز يعتمد على قيام الججز من الابتداء، بحرية اختلاس الأشياء المحجوزة معاقب عليها بصرف النظر عن صحة الججز أو عدم صحته ما دام القضاء لم يحكم بإبطاله قبل وقوع الاختلاس . هذا فضلا عن أن المتهم لم يذكر في التحقيقات مطلقا أنه بدد الأشياء المحجوز عليها في الفترة الواقعة بين الحكم بإبطال المرافعة وبين الحكم بتثبيت الججز بل كان دفاعه منصبا على أن الأشياء المحجوز عليها قد استلمها الحارس . وثابت من الشكوى الإدارية رقم ٤٩٦ إداري سنة ١٩٣٧ السنبلوين أن المتهم الثاني (الطاعن) قرر أن الأشياء المحجوز عليها موجودة عنده ولم تبدد، وأنه مستعد لتقديمها يوم البيع . كما أثبت المحقق أن المتهم الأول (الحارس) قرر كما قرر الثاني“ .

وحيث إنه يبين من هذا الذي نقل عن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستئنافي المطعون فيه بأسبابه أن محكمة الموضوع قد أملت بما يشكو منه الطاعن في طعنه، وأجادت الرد عليه، فانه بحسبها أن تستظهر أن الججز التحفظي قد حكم بصحته وتبنيته، وأن الاختلاس قد وقع من الطاعن بعد ذلك الحكم ليستقيم قضاؤها قانونا بادانة الطاعن باختلاس المحجوز عليه . أما مايقول به الطاعن من أن حكم بإبطال المرافعة ينسحب على الججز فغير صحيح . لأن أثر بطلان المرافعة مقصور على دعوى صحة الججز وصحيفتها دون محضر الججز، فإن كان يقصد من تعلله أن إبطال المرافعة قد

أنبنى عليه أن تكون دعوى تثبيت الجرم المجتدة قد رفعت بعد الميعاد المحدد لذلك قانونا بالمادة ٦٧٦ مرافعات، فإن هذا قد كان محل الاحتجاج به تلك الدعوى المدنية المجتدة، فأما والطاعن لم ييده فيها وقد انتهت بالحكم بصحة الجرم واكتسب الحكم قوة الشيء المحكوم به قبل وقوع الاختلاس، فإن كل ما يتعلل به من ذلك الآن لا يلتفت إليه .

(١٠)

القضية رقم ١٦٩٧ سنة ٩ القضائية

عقوبة . تحديد مدتها في الحكم . وجوبه . عقوبة المراقبة الخاصة . عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس . وجوب تعيين مدتها في الحدود القانونية المقررة لها وهي ثلاث سنوات . مشتبه فيه . منشرد . هذه المراقبة بالنسبة لها واحدة . (المادتان السادسة والتاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إنه بحسب الأصل يلزم أن يحدد في الحكم مدة العقوبة التي يقضى بها على المتهم . فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها على المحكوم عليه . وذلك ما لم يوجد نص صريح في القانون يحلله من هذا الواجب ، ويكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقا للأوضاع والحدود التي رسمها . وبما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم خلو مما يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي أوردتها بالمادة التاسعة منه غير محددة المدى، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير المحاكم التي توقعها، بل إن نصوصه في مجموعها تدل على أن هذه المراقبة هي بعينها المراقبة التي ذكرت بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعدّ مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بها يعين بقرار من وزير الداخلية ، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، فذلك يقتضى أن تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يصدر بها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها . وشأن المشتبه فيه بالنسبة لهذه المراقبة شأن المتشرد سواء بسواء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة إسماعيل أحمد حسين بأنه في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٥٧ بتندر سوهاج مديرية جرجا : أولا سرق عرق الخشب المين أوصافه وقيمته بالمحضر والملوك الشيخ محمود محمد قاسم حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بعشر عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها : إحداها بالحبس لمدة سنتين ، والأخيرة بالحبس لسرقة وشروع فيها في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ . ثانيا لم يسلك سلوكا مستقيما رغم سبق إنذاره مشتبه فيها بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ من مركز سوهاج ، وذلك بأن قدم ضده بلاغ جديد في قضية السرقة سالمة الذكر . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٣١٨ و ٤٩٠ و ٥١٠ و ٥٢٠ عقوبات ، والمواد ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٤ و ٣٠ من قانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، فقذر حضرته بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات سوهاج سمعت هذه الدعوى ثم قضت حضوريا في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبوضعه تحت المراقبة الخاصة من تاريخ انقضاء مدة العقوبة وطبقت مواد الاتهام . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن محكمة الجنايات إذ قضت على المتهم في جريمة مخالفته مقتضى إنذار الاشتباه الصادر إليه من البوليس بوضعه تحت المراقبة الخاصة من غير أن يتحدد مدتها قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ يعيب حكمها بما يستوجب قبول الطعن لتطبيق محكمة النقض والإبرام القانون على الوجه الصحيح .

وحيث إنه يلزم بحسب الأصل أن يتحدد للتهمة مدة العقوبة التي يقضى عليه بها فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها

على المحكوم عليه . وذلك ما لم يوجد نص صريح في القانون يحلله من هذا الواجب ويكل أمر تحديد العقوبة لسلطة أخرى وفقا للأوضاع والحدود التي رسمها .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ انخلص بالمتشردين والمشتبه فيهم خلقا مما يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي أوردها بالمادة التاسعة منه غير محدودة المدة ، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير التي توقعها ، بل إن نصوص هذا القانون في مجموعها تدل على أن هذه المراقبة هي بيمينها المراقبة التي ذكرت بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة وقال القانون عنها بأنها تعد بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بها يعين بقرار من وزير الداخلية ، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، مما يقتضي أن تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة كعقوبة الحبس ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يصدر بها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة الجنائية التي حصلت لها المحكمة وأدانت المتهم فيها وهي تكوّن جريمة السرقة وجريمة عدم سلوك المتهم سلوكا مستقيما بارتكابه جريمة السرقة المذكورة رغم سبق إنذاره مشبوها ، وقضى عليه بالأشغال الشاقة عن جنابة السرقة وبوضعه عن الجريمة الثانية تحت المراقبة الخاصة من تاريخ انقضاء مدة العقوبة بغير أن يحدد مدة هذه المراقبة مخالفا في ذلك ما يقضى به القانون على الأساس المتقدم بيانه . وأما ما ذكره الحكم تبريرا لعدم تحديده مدة عقوبة المراقبة من " أن القانون لم يحدد هذه المدة في شأن المشتبه فيهم وإنما حددها في شأن المتشردين ، وأن لا سبيل للقياس بين الحالتين في صدد تطبيق القانون الجنائي ، خصوصا والمتفق عليه أن إنذار المشبوه لا يسقط خلافا لإنذار التشرّد مما يدل على أن المشرع قد فرق بين الحالتين " — ما ذكره الحكم هذا لا عمل له إذ أن كشف حقيقة المراقبة الخاصة على الوجه السابق ذكره لا يتعارض مع ما تقتضيه به أصول تفسير القانون وقواعده من عدم جواز التوسع في نصوص

القوانين الجنائية وتحريم الأخذ في مواد العقوبات بوجوه الشبه والمماثلة ما دام قصد الشارع قد وضع في أن عقوبة المراقبة التي تفرضها للشبهين هي بذاتها التي سنّها للتشردين . وأما عن إنذارى التشرد والاشتباه فإن توقيت أحدهما وتأبيد الآخر أساسه في الواقع اختلاف كل منهما عن الآخر في طبيعته وفي مرماه على مقتضى ما أراده الشارع ، وذلك لأصله له بالعقوبة التي أراد القانون توقيعها في كل من الحالتين .

وحيث إن هذه المحكمة في سبيل إرجاع الأمور إلى نصائها القانوني تحدد مدة المراقبة الخاصة التي تستوجبها مخالفة المتهم لموجب الإنذار الصادر إليه من البوليس بسنة واحدة .

(١١)

القضية رقم ١٧٠١ سنة ٩ القضائية

تقرير القاضي الملخص . إيجاب تلاوته . الفرض منه . تلاوة هذا التقرير بالجلسة . قيام هيئة المحكمة بعد ذلك بعمل تحقيقات تكميلية . عمل تقرير آخر . ليس له مقتضى . (المادة ١٨٥ تحقيق)
إن الفرض الذي يرمى إليه الشارع من إيجاب تلاوة تقرير عن القضية من أحد قضاة الهيئة الاستئنافية هو أن يحيط القاضي الملخص بأق الهيئة بما تضمنته أوراق القضية حتى يكون القضاة الذين يصدر عن الحكم على هيئة من وقائع الدعوى وظروفها . وإذ قد كانت الهيئة قد قامت بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك ، والهيئة محيطة بكل ما جرى في الدعوى ، من ضرورة لعمل تقرير آخر لمجرد تلاوته عليها في الجلسة .

جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة حضرة حامد فهمي بك المستشار وبحضور حضرات : محمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وميد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(١٢)

القضية رقم ١٦٥٥ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعى . إباحة استعمال القوة اللازمة للدفاع عن النفس أو عن المال . مناهضا . محاولة المجنى عليه حل بكرة المتهم من الساقية ليتمكن هو من إدارتها لرى أرضه . اعتداء المتهم عليه . لا يعتبر دفاعا شرعيا من حق له . (المواد ٣٤٠ و ٣٤١ / ٣٤٢ و ٣٤٣ = ٣٨٧ و ٣٨٨ / ١ و ٣٨٩)

إن القانون يشترط فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات لإباحة استعمال القوة دفاعا عن النفس أن يكون استعمالها لازما لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوبا عليها فى قانون العقوبات ، ويشترط فى الفقرة الثانية لإباحة استعمال القوة دفاعا عن المال أن يكون استعمالها لازما لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب : الثانى (الحريق عمدا) والثامن (المسقة والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتعيب والإتلاف) والرابع عشر (اتهاك ربة ملك الغير) من الكتاب الثانى ، وكذلك فى المادة ٣٨٧ فقرة أولى (الدخول فى أرض مهيئة للزروع الخ) وفى المادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة (إتلاف المنقولات ورعى المواشى بأرض الغير) من قانون العقوبات . فإذا كان كل ما وقع من المجنى عليه هو أنه حاول حل بكرة المتهم من الساقية ليتمكن من إدارتها لرى أطيانه فإن اعتداء المتهم عليه لردّه عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن حقه فى إدارة الساقية إتماما لرى أرضه ، لأن هذا الحق ليس مما تصح المدافعة عنه باستعمال القوة .

(١٣)

القضية رقم ١٦٥٦ سنة ٩ القضائية

دفاع شرعى . متهان . تعدى كل منها على الآخر وتهديده بالقتل . مسارعة أحدهما إلى التنفيذ . لا تجعل الأكثر حالة دفاع شرعى .

إذا كانت ظروف الواقعة كما أثبتتها المحكمة في حكمها تدل على أن المتهمين قد تعدى كل منهما على الآخر وهتده بالقتل ثم نفذه كل في عمره فان مسارعة أحدهما إلى التنفيذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر في حالة دفاع شرعى عن نفسه .

(١٤)

القضية رقم ١٦٥٩ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة . توجيه النيابة تهمة تزوير إلى المتهم وشركائه . طلب محاميه إلى المحكمة تبين طريقة التزوير . تبين النيابة طريقته وإعادة إعلان المتهم بالتهمة . إعلانه بها في الجلسة . مرافسته على هذا الأساس . ادعائه بذلك الإخلال بحق الدفاع بتوجيهها إليه تهمة جديدة . لا يقبل .

إذا كانت النيابة قد وجهت إلى المتهم وشركائه التهمة بأنهم زوروا سنداً نسبوا صدوره إلى المحنى عليه لمصلحة أحدهم بأن وقعوا عليه ببصماتهم وإمضاءاتهم ، ولدى المحكمة طلب محامى المتهم إلى النيابة أن تبين طريقة التزوير لأن وصف التهمة مقتضب وفيه تجهيل ، فينت النيابة طريقة التزوير وأعلنت المتهم بالتهمة كما عدلتها ، ثم أعلته المحكمة بها في الجلسة وأجلت القضية مراراً للاستعداد ، وترافع الدفاع على أساس التعديل ، فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بدفاعه بتوجيهها إليه تهمة جديدة .

(١٥)

القضية رقم ١٧٠٧ سنة ٩ القضائية

حكم . بيان مواد العقوبة التى أوقعتها على المتهم . إدانته في جنحة إحداث جرح وفي مخالفة مزاوله مهنة الطب بدون رخصة . توقيع عقوبة الجنحة وحدها عليه . عدم ذكر المادة ٣٢ ع أو مادة المخالفة . لا مصلحة للطاعن في تسيب الحكم بذلك . (المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا أدان الحكم المتهم في جنحة إحداثه جرحاً بالمحنى عليه وفي مخالفة مزاوله مهنة الطب بدون رخصة ووقع عليه عقوبة واحدة وهى المقررة للجنحة فلا مصلحة له في أن يطعن على الحكم بحجة عدم ذكره مواد القانون إذا كان

قد ذكر من المواد التي أدين بمقتضاها مادة الجنحة ولم يذكر لا مادة المخالفة ولا المادة ٣٢ عقوبات .

(١٦)

القضية رقم ١٧٠٩ سنة ٩ القضائية

صاحب بناء . مسئولته مدنيا عما يصيب الغير من الضرر بسبب تهدم بنائه . أساسها . مسئولته جنائيا . أساسها . تحقق وقوع الخطأ من جانبه . صورة واقعة .

إن مسئولية صاحب البناء عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب تهدم بنائه ليس أساسها مجرد افتراض الخطأ من جانبه إذ هذا النوع من المسئولية لا يقوم إلا على أساس وقوع خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض سواء أكان المالك للبناء أم غير المالك . وإذا كان هذا هو المقرر في المسئولية المدنية فإنه يجب من باب أولى في المسئولية الجنائية تحقق وقوع الخطأ من جانب المتهم . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مهندس التنظيم عاين منزل الطاعنة فوجده بحالة تسدر بالسقوط العاجل لوجود شروخ فيه لا يمكن إداركاها إلا بعين ذى الفطن ، وأنه طلب إلى ساكنيه أن يخلوه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ولكن قبل انتهاء هذه المدة سقط المنزل فأصيب من ذلك شخص كان سائرا في الطريق ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقوع خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل حتى تتمكن مساءلتها جنائيا عن الحادثة .

(١٧)

القضية رقم ١٧١٠ سنة ٩ القضائية

حوالة بدین . حوالة تحصيل . المحتال يكون وكلا . مسئولته عن تبديد ما يتسلمه .
(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يتملك بها المبلغ الذي حوّل به ، بل إنه يكون وكلا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .

(١٨)

القضية رقم ١٧١٣ سنة ٩ القضائية

تزوير . استعمال المحزور المزور . جريمة مستمرة . متى ينقطع الاستمرار ؟ بصدور الحكم نهائيا بتزوير المحزور أو بالتنازل عنه قبل الحكم في الدعوى . البيانات الواردة في الحكم الابتدائي . دلالتها على أن دعوى الاستعمال لم تسقط . تأييد الحكم استثنائيا لأسبابه . ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قضت برفض مادفع به المتهمون من الدفع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى ولو لم يكن المتهمون قد دفعوا بذلك أمامها .

إن استعمال المحزور المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها إلا عند صدور الحكم نهائيا بتزوير المحزور أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى . فإدام الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائيا برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (مثلا) وأن المتهمين قد أعلنوا للعامة الجناية بلجنة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ لمحاكمتهم عن تهمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التي كان محمدا لها ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فإن ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في إقامتها . وإذا أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه فإنها تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بتهمة الاستعمال ، وحلت قضاءها بذلك على ما تضمنه حكم محكمة الدرجة الأولى ، وإن كان المتهمون لم يتسكوا بهذه الدفع أمامها .

المحكمة

وحيث إن منبى الطعن أن المحكمة الاستئنافية بتأييدها الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعنين لأسبابه قد أبطلت حكمها المطعون فيه من النواحي الآتية : (أولا) من ناحية أن محكمة الدرجة الأولى لم تتناول بحث وقائع التزوير الخاصة بجتم الضامن الموقع به على السند المحكوم برده وبطلانه إلا بقولها " أما ما ظهر من وجود أكثر من ختم للضامن فلا يؤثر فيا تقدم " . ويقول الطاعنون إن هذا القول فضلا عن غموضه ومتناقضته لما جاء بتقارير الخبراء من أن للضامن ختما

واحدا لا ينهض دليلا للإدانة . (ثانيا) من ناحية أن الحكم المستأنف لم يتعرض لتهمة الاستعمال الموجهة للطاعين الأول والثاني ولا لتهمة الاشتراك في الاستعمال الموجهة للاثم الثالث ، وإنما بعد أن تكلم عن التروير وعن تقارير الخبراء وتقارير الطبيب الشرعي قال ” من كل ما تقدم تكون التهمة ثابتة ضد المتهمين ثبوتاً كافياً ... ” . (ثالثاً) أنه لم يرد على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي الذي أجرى المضاهاة على عريضة الدعوى رقم ١٢٨٦ سنة ١٩٣٠ فاقوس من أن البصميتين الموقع بهما على تلك العريضة مطابقتان للتم المبصوم به على السند المحكوم برده وبطلانه . (رابعاً) من ناحية أن المحكمة الاستئنافية لم ترد على ما دفع به الطاعن الثاني من عدم انطباق وصف التهمة عليه وسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، ولا على مادفع به الطاعن الثالث من أن أركان الاشتراك في الاستعمال غير متوافرة ولا على ما فندوا به الحكم الابتدائي . ويقول الطاعنون إن ذلك كله يبطل الحكم المطعون فيه .

وحيث إن محكمة الدرجة الأولى لاحظت أن التهمة التي وجهتها النيابة للاثميين جميعاً (وكانوا أربعة توفي رابعهم) هي ” أن الأول والثاني استعملا في ٤ مايو ” سنة ١٩٣٥ ورقة عريفية مزورة هي إيصال نسباً صدره زورا للجنى عليه ” (فلان) بضمان خاله (فلان) بأن قدماء في القضية المدنية رقم ٨٢٠ سنة ١٩٣٠ ” و” تمسكا بصحته في كل أدوار القضية وفي تحقيق النيابة ، وذلك مع علمهما ” ” بترويره . والثالث والرابع اشتركا مع المتهمين الأول والثاني في جريمة استعمال ” ” الإيصال المزور بأن شهدا في القضية المدنية سالفة الذكر بصحته مع علمهما ” ” بترويره ... ” وأن النيابة بقيدها التهمة بهذا الوصف قد اعتبرت مبدأ الاستعمال يوم ٤ مايو سنة ١٩٣٥ ، وأن السند المحكوم برده وبطلانه من المحكمة المدنية تاريخه هو أول مايو سنة ١٩٣٦ ويستحق في أول يونيو سنة ١٩٣٧ وعول من المتهم الثاني للاثم الأول في ٣١ يولييه سنة ١٩٣١ ، وأن الدعوى المدنية التي قدم فيها هذا السند رفعت سنة ١٩٣١ وأنه لحصول الطعن فيها بتروير السند قد حكم بوقفها في ٣٠ يناير

سنة ١٩٣٢ - بعد أن لاحظت المحكمة ذلك ، ولاحظت ما كان بين المجنى عليه والمتهم الأول من معاملات ، أمرت بضم ما كان بينهما من قضايا حتى تتمكن من معرفة الكيفية التي حصل بها التزوير والاستعمال ، ومتى وقع كل منهما ، وما الذي ساهم به المتهمون في الجريمة ، وهل يقع ما ساهم به كل منهم تحت طائلة العقاب أو لا يقع ، وهل سقطت جريمة الاستعمال هي أيضا كما سقطت جريمة التزوير . ولذلك صدرت حكمها بإثبات ما قاله المدعى بالحق المدني من أنه لم يستعمل إلا ختما واحدا قدمه للحقوقي وهو منقوش سنة ١٣٣٨ هجرية ، وأنه لا توجد معاملات بينه وبين حسن القالع (الطاعن الثاني الذي حرر السند له) وبإثبات ما قاله خاله وضامنه من أن ختمه فقد منه من خمس سنوات أو أربع سابقة على التحقيق الحاصل في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ ثم ما قاله المتهم الأول (الطاعن) من أن معاملة كانت بينه وبين المدعى بالحق المدني ، وأن المدعى المدني رفع عليه دعوى بمبلغ ١١ جنيا واستصدر حكما عليه بهذا المبلغ ، ولما نفذ عليه رفع أخوه عليه دعوى استرداد ، كما حوّل له السند الذي طالب به هو أخيرا وحكم برده وبطلانه ولا يعرف ظروف تحريره ، ثم ما قاله الطاعن الثاني من أن المدعى بالحق المدني وخاله اقترضا منه قيمة السند من عشر سنوات ، وأن عهد خطاب المتهم الثالث حرر السند له ، وأنه بعد ذلك حوّل السند لأخيه (الطاعن الأول) ، ثم ما قاله المتهم الثالث من أنه هو المحرر للسند ، وأنه كتبه بالمداد ووقع عليه كل من المدعى بالحق المدني وخاله بختميهما

وبعد ذلك أخذت المحكمة في تفصيل ما كان من معاملات وقضايا بين المدعى بالحق المدني والمتهم الأول فقالت " إن المدعى بالحق المدني رفع الدعوى " رقم ١٢٨٦ سنة ١٩٣٠ فاقوس يطالبه بمبلغ ١١١٢ قرشا ، فحكم له غايبا بالمبلغ " بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، ثم قضى له حضوريا بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ " بعد أن قرر وكيل المتهم الأول أن موكله يدين المدعى بالحق المدني بمبلغ ٢٧ جنيا " باق حسابه من سنة ١٩٢٨ حيث أقطعت المعاملة بينهما ... ثم رفع حسن القالع " (المتهم الثاني) دعوى الاسترداد رقم ٤٤٨ سنة ١٩٣٢ ضد المدعى بالحق المدني "

“ والمتهم الأول يطلب أحقيته لأشياء حمز عليها تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى السابقة ”
 “ الذكر، وقضى له في هذه الدعوى بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ ... ثم رفع ”
 “ المتهم الأول الدعوى رقم ٨٣٠ سنة ١٩٣٢ على المدعى بالحق المدني وخاله ”
 “ بمبلغ خمسين جنياً بموجب سند إاذني حمز في أول مايو سنة ١٩٣٦ ويستحق ”
 “ في أول يونيو سنة ١٩٣٧ ... وحكم بإيقاف الدعوى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ”
 “ (حتى يفصل في دعوى التروير)، وقضى في دعوى التروير بالرد وبطلان ”
 “ بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ استناداً إلى ما ورد في تقرير الخبير بأن الختم ”
 “ المنسوب صدوره إلى مدعى التروير مزور وختم محمد علي الضامن مزور، ”
 “ وإلى أن الذي يشتغل بتجارة الفاكهة (أى يتعامل مع المدعى بالحق المدني) ”
 “ هو المتهم الأول لا الثانى الذى يعمل كفلاح بسيط — الأمر الذى لا يفهم ”
 “ منه المحكمة من تحرير السند لصالح الثانى دون الأول، وإلى أن المدعى قرر ”
 “ أنه رفع على المتهم الأول دعوى يطالبه بمبلغ ٣٧ جنياً و ٣٦٠ ملياً بعد تاريخ ”
 “ السند المحكوم برده وبطلانه ولم يشر المتهم إلى هذا السند في دفاعه — قرر المدعى ”
 “ ذلك ولم ينكره المتهم الأول ” .

وبعد ذلك أخذت المحكمة في تدوين ما جاء بتقرير الخبير المندوب في القضية المدنية من ” أن بصمة ختم المدعى بالحق المدني وبصمة ختم خاله تختلفان عن ”
 “ البصمات الموقع بها على أوراق المضاهاة، وأن المحكمة المدنية حكمت برد وبطلان ”
 “ السند، وأن المتهم الأول استأنف الحكم لدى محكمة استئناف مصر فقضت ”
 “ بتأييد الحكم المستأنف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤، ثم قالت المحكمة إن الخبير ”
 “ الذى ندبته النيابة فيما بعد قد قدم تقريراً مثبتاً لاختلاف بصمتي الختمين الموقع ”
 “ بهما على السند المطعون فيه مع باقى الأختام الموقع بها على أوراق المضاهاة ” .
 “ ثم قالت ” إن وكيل المتهم الأول قرر أمامها أن المدعى بالحق المدني وقع ”
 “ بنجته على عريضة الدعوى رقم ١٢٨٦ سنة ١٩٣٠ فاقوس العلنة بتاريخ ”
 “ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ وإن هذه البصمة تماثل البصمة الموقع بها على السند ”

”المطعون فيه فندبت بجليلة ٥ فبراير سنة ١٩٣٦ خبيراً لإجراء المضاهاة ... ثم
”في ١١ مارس سنة ١٩٣٦ أحالت الأوراق على قلم الطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا
”كان الختم الموقع به على العريضة المذكورة هو نفس الختم الموقع به على السند”.
وبعد أن أثبت ما جاء بهذين التقريرين الأخيرين قالت :

”وحيث إن جميع الأختام الموقع بها للدعى بالحق المدنى فى الوقت المعاصر
”للتوقيع على هذه العريضة هى بصمة ختمه الحقيقى وليست هناك بصمتان
”متحدتان خلاف البصمة الموقع بها على العريضة والبصمة الموقع بها على السند
”المحكوم برده وبطلانه فمن عجب أن يكون هذا الاتحاد وأن يقرن بالإعادة ...
”ولا يفسر هذا كله إلا أن تكون يد المتهم امتدت إلى العريضة فأعاد بالخبر
”فوق الكتابة التى بالهامش لتضاهى حبر البصمتين التى وقع بهما بالختم المزور
”وهو تحت يده ووقع بنفس الختم مرتين فوق بعضهما ليحوى إمضاء الوكيل
”الموجودة أصلاً ومع ذلك فقد بدت بعض آثار إمضائه، وإلا فكيف انفردت
”هذه العريضة بهذه البصمة مع وجود بصمات أخرى للدعى بالحق المدنى
”معاصرة بالختم الصحيح“ .

”وحيث إن هذا قاطع فى تزوير السند“.

”أما ما ظهر من وجود أكثر من ختم لمحمد محمد على الضامن فلا يؤثر
”فىما تقدم . ولا عبرة بما قزره باقى المتهمين إذ هما قريباً المتهم الأول ، وأولها
”محمد السيد خطاب الذى قرر أنه المحزور للسند له سابقة تزوير سنة ١٩١٨ .
”وحيث إنه ليس أدل على تزوير هذا السند من أنه يستحق فى أول يونيو
”سنة ١٩٢٧ ومع ذلك فقد بقى المتهم الثانى صاحبه ساكناً مع حصول التقاضى
”بين أخيه المتهم الأول وبين المدعى بالحق المدنى من سنة ١٩٣٠ ومع تناخله
”هو فى هذا التقاضى لمصلحة المتهم الأول برفعه دعوى الاسترداد سائلة الذكر“.

وحيث إن المفهوم من هذا الحكم أن محكمة الدرجة الأولى قد قطعت فى تفاصيل
حكمها : أولاً بأن تزوير السند المؤرخ فى أول مايو سنة ١٩٣٦ والمستحق فى أول

يؤنيه سنة ١٩٢٧ والذي حوّل من صاحبه المتهم الثانى (الطاعن الثانى) لأخيه المتهم الأول (الطاعن الأول) بتاريخ أول يولييه سنة ١٩٣١، لم يقع فى تاريخه المذكور، وإنما وقع بعد ٢٥ أبريل سنة ١٩٣١ تاريخ صدور الحكم فى دعوى المدعى بالحق المدنى بإلزام المتهم الأول (الطاعن) بدفع ١١١٢ قرشا . ثانياً وأن هذا التزوير وقع قبيل رفع دعوى المطالبة بقيمته من المتهم الأول وعقب تحويله له من أخيه المتهم الثانى (الدعوى رقم ٨٣٠ سنة ١٩٣٢ مدنى طوخ) . ثالثاً وأن المدعى بالحق المدنى أدعى تزوير السند المذكور فى تلك الدعوى المدنية التى حكم بإيقافها بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ . رابعاً وأن المحكمة حكمت بعد ذلك فى دعوى التزوير الفرعية برد وبطلان السند بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وأن هذا الحكم قد أيدته محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . خامساً وأن التزوير والتحويل وتمسك بالسند المزور كان بالاتفاق بين الطاعنين الثلاثة (وآخر توفى وحكم بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة إليه) فخر المتهم الثالث (الطاعن الثالث) السند بخطه متضمناً مديونية المدعى بالحق المدنى بضمانة خاله للطاعن الثانى فى مبلغ ٥٠ جنياً وشهد على تحريره وعلى التوقيع عليه بمختمين مزورين للدين والضامن وقبل المتهم الثانى هذا السند لنفسه باعتباره دائماً بالقيمة ، وذلك بالاتفاق مع أخيه المتهم الأول (الذى هو عميل المدعى بالحق المدنى) ثم حوّل السند المذكور إلى أخيه المتهم الأول (الطاعن الأول) فطالب بقيمته أمام المحكمة المدنية مدعياً أنه هو صاحب القيمة بتحويل السند إليه من أخيه مع علمه بتزويره، وتمسك بالسند ، واستمر فى تمسكه به للحصول على حكم غير حق بقيمته وأحضر أخاه ومحرز السند لتأييده فى ذلك فأيداه بالتقرير بصحة السند فى تاريخه وصحة التوقيع عليه من المدين وضامنه بمختميهما . واستمروا جميعاً على هذا التأييد حتى حكم أخيراً برد وبطلان السند بالكيفية المتقدمة الذكر .

وحيث إنه بحسب هذا الحكم أن يكون ما أثبتته دالا على أن المتهمين قد غيروا الحقيقة باصطناع السند الإذنى العرفى المتقدم الذكر وبالحكم عليه بمختمين مزورين

منسوين للدعى بالحق المدنى وخاله الضامن له ، وأن من شأن هذا التغير الحقيقة أن يترتب عليه ضرر للجنى عليهما فى التروير ، وأن عليهم بارتكاب هذه الجريمة بجميع أركانها التى تتكون منها قانونا قد اقترن بنية استعمال المحزور المزور فى زور من أجله ليعتبر مستوفيا كل ما يتطلبه القانون لإثبات التروير بجميع أركانه .

وحيث إنه ما دام قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار استعمال مثل المحزور المزور فى زور من أجله جريمة مستمرة ، وعلى أن لا ينقطع استمرارها إلا بصدور الحكم نهائيا بتروير المحزور أو التنازل عن التمسك به قبل الحكم فى الدعوى التى استعمل فيها ، وما دام حكم محكمة الجنح المتقدم الذكر قد بين أن السند المطعون فيه بالتروير قد حكم برده وبطلانه من المحكمة المدنية نهائيا فى تاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وأن المتهمين قد أعلنوا للحاكمة الجنائية لجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ : لمحاكمتهم عن تهمة الاستعمال وحضروا الجلسة الثانية بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ، فبحسبه أن يكون ظاهرا منه ذلك ليفيد أنه فصل بطريق اللزوم بعدم سقوط الحق فى إقامة الدعوى ، ولو لم يكن قد دفع المتهمون بهذا الدفع أمام محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية بتأييدها الحكم المستأنف بأسبابه تكون قد رفضت هى أيضا ضمنا كل ما دفع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق فى إقامة الدعوى بتهمة الاستعمال ، وحملت حكمها الضمنى فى ذلك على تلك الأسباب الضمنية المستفادة من حكم محكمة الدرجة الأولى .

(١٩)

القضية رقم ١٧١٤ سنة ٩ القضائية

وصف التهمة . نصب بطرق احتيالية من غير تخصيص . تخصيصه بأنه كان بطريق الانصاف بصفة كاذبة . لا يترتب تغييرا فى الوصف مما يقتضى لفت الدفوع . (المادة ٣٧ تشكيل)

إذا كان كل ما أجرته المحكمة من التعديل فى وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التى استعملت فى النصب ، فبعد أن كانت التهمة المعلن بها المتهم مينا بها

أن النصب حصل بطرق احتيالية بغیر تخصيص خصصته هي بأنه كان بطريقة الاتصاف بصفة كاذبة، وذلك من غير أن تضيف شيئا إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى والتي تتضمن اتصاف الجاني بتلك الصفة، فإن هذا ليس فيه ما يقتضى لفت الدفاع.

(٢٠)

القضية رقم ١٧١٥ سنة ٩ القضائية

إتلاف زرع . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مجزئ تعدد الإتلاف . لا يشترط أن تكون نية الجاني من نوع معين خاص بها .
(المادة ٣٢١ ع = ٣٦٧)
إن القانون لا يتطلب في جريمة إتلاف الزراعة توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الإتلاف . فهي تُحقق بتوافر القصد الجنائي العام أي يجزئ تعدد الإتلاف ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام من صاحب الزرع ، شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التي لم يرد عنها في القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجاني من نوع معين خاص بها .

(٢١)

القضية رقم ١٧١٨ سنة ٩ القضائية

نقض وإبرام . إثبات الحكم الاستثنائي على خلاف الحقيقة سابقة للتم واعتباره بمقتضاها عائدا .
لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق القانوني وتأييد الحكم الابتدائي .
إذا أثبت الحكم الاستثنائي على خلاف الحقيقة وجود سابقة للتم واعتبره بمقتضاها عائدا وشدد عليه العقوبة فلمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق فتقضى بنقض هذا الحكم وتأييد الحكم الابتدائي .

(٢٢)

القضية رقم ١٧٢٢ سنة ٩ القضائية

حكم . تسميه . اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأن المحصولات المتهم باختلاسها موقع عليها جزان أحدها قضائي والإثر الإداري هو موضوع المحاكمة وأن الجزم القضائي اتخذت بشأنه إجراءات محاكمة أخرى . عدم تحقيق هذا النقص ، وإدانة المتهم . تصوري الحكم .

إذا دفع المتهم بأن الحاصلات المحجوزة التي اتهم باختلاسها موقع عليها حيزان أحدهما قضائي والآخر إداري هو الذي يحاكم من أجله ، وأن إجراءات تحقيق ومحاكمة أخرى اتخذت بشأن تبديد تلك المحجوزات نفسها فيما يخص بالمجزر القضائي ، فإنه يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع لما له من أثر حاسم في مصير الدعوى ، لأنه مع ثبوته تنفى المحاكمة ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون متعينا نقضه .

جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : حامد فهمى بك ومحمود المرحوشى باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك المستشارين .

(٢٣)

القضية رقم ١٧٠٠ سنة ٩ القضائية

(أ) نصب - طريقة الاحتيال - متى تحقق قانونا ؟ ادعاء المتهم أن من سلطته أن يعين المحبى عليه في وظيفة بأحد البنوك - تقديمه له أوراقا مزورة لتأييد هذا الادعاء - الاستيلاء منه بسبب ذلك على قنود . (المادة ٢٩٣ ع = ٢٢٦)

(ب) نيابة - أعضاء النيابة - عدم خضوعهم لأحكام الرد والتنشئ - قاض - تخفيه عن نظر دعوى - تعيينه بعد ذلك وكيلًا للنيابة - حضوره في قس الدعوى وتراضه فيها - لاجلات . (المادة ٣٠٩ مرافعات)

(ح) تحقيق - عدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية - لاثنايرله في صحة التحقيقات ولا في المحاكمة التي تبني عليها - الجلسات والمخالفات على الأخص .

(د) تقرير القاضى المختص - عدم الإشارة فيه إلى واقعة من وقائع الدعوى - لا بطلان . (المادة ١٨٥ تحقيق)

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أوهم المحبى عليه بأن من سلطته أن يعينه بوظيفة في أحد البنوك (البنك البلجيكي) وأيد دعواه بأوراق تشهد باطلا بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فانخدع المحبى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذى طلبه منه ليكون تأمينا ، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب ، لأن ما أدعاه المتهم للتأثير في المحبى عليه من المقدرة على تعيين الموظفين

بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليدعم بها مدعاه إنما كانت مزورة . وبهذا نتحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

٢ — إن أعضاء النيابة العمومية في حضورهم جلسات المحاكم الجنائية ليسوا خاضعين — كالقضاة — لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم ، وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها ، بل هم بمثابة الخصم فقط . وإذن فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . فإذا تنحى القاضي عن نظر الدعوى ، ثم عين وكيلًا للنياية ، ثم حضر في نفس الدعوى وترافع فيها ، فلا بطلان^(١) .

٣ — إن عدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية لا تأثير له في صحتها ولا في المحاكمة التي تبني عليها . وهذا في مواد الجرح والمخالفات على الأخص فإن القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبقة بأي تحقيق .

٤ — إن مجزؤ عدم الإشارة في تقرير التلخيص إلى واقعة من وقائع الدعوى كعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أي بطلان إذ عدم ذكر هذه الواقعة يفيد أن القاضي الملخص لم ير أهمية لذكرها . فإذا كان المتهم يرى أن من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة فإنه يجب عليه هو أن يوضحها في دفاعه الذي يتقدم به إليها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن في جريمة النصب قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن لم يرتكب أية طريقة من طرق النصب الواردة في القانون . وقد قام الدليل على أنه وكيل حقيقة عن البنك الذي عرض على المحني عليه الالتحاق بوظيفة فيه ، وأن له الحق في تعيين مندوبين للعمل في هذا البنك ، كما هو ثابت بمحكم محكمة أول درجة .

(١) يراجع أيضا حكم محكمة النقض في القضية رقم ١١٤٧ سنة ٤٨ القضائية الصادر بجلسته ١٦ أبريل

سنة ١٩٣١ والمتشورة قاعدته في الجزء الثاني من هذه المجموعة بصفحة ٣٩٨ رقم ٢٤٣

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن الأخرى المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة : أولا لأن قاضى محكمة سوهاج كان قد تنحى عن نظر القضية أمام محكمة الدرجة الأولى ولكنه حضر فيها ممثلا النيابة العمومية لدى محكمة الدرجة الثانية . وثانياً لأن المحكمة الاستئنافية عدلت وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى فذكرت للتدليل على توافر ركن الاحتيال أن الطاعن أوهم المحجى عليه بأنه موفد من قبل قريبه جرجس أفندى داود، وما كان لها أن تجرى هذا التعديل الذى لم يطرح على بساط البحث أمام محكمة أول درجة . وثالثاً لأن الطاعن لم يؤخذ أقواله مطلقاً فى التحقيق الابتدائى . ورابعاً لأن صحيفة السوابق لم يكن من بين السوابق الواردة بها أحكام نهائية على الطاعن ، فما كان ينبغى إذاً مؤاخذته على مقتضاها . وخامساً لأن تقرير التلخيص الذى تلى بالجلسة لا يعمدو أن يكون صورة طبق الأصل من أقوال المحجى عليه، ولم يلتفت فيه القاضى الملخص المحكمة إلى أن الطاعن لم يسأل فى التحقيق حتى كانت تشاركه النقض الذى شاب الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أدان الطاعن فى جريمة النصب وقضى عليه بالسجن مع الشغل لمدة ستة شهور . وبعد أن أورد التهمة التى رفضت بها الدعوى على الطاعن وهى أنه "توصل بطريق النصب إلى الاستيلاء على مبلغ خمسة جنيهات وشهادة إتمام الدراسة الابتدائية وشهادة ميلاد من حلمى جرجس بأن أوهمه بواقعة مزورة فذكر له أنه وكيل عن البنك البلجيكي وأطلعته على أوراق ومستندات وأرنيك اعتماد ليؤهم أنه وكيل عن البنك المذكور وأنه إن دفع تأمينا قدره عشرة جنيهات يعينه فى إحدى وظائف البنك " — بعد ذلك بين واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها فقال : إن المتهم (الطاعن) قصد إلى المحجى عليه الذى كان يبحث عن عمل للاتحاق به ، وكان قد علم برغبته هذه من أحد أنسابه وهو جرجس أفندى داود، وعرض عليه أنه وكيل بنك بلجيكا وأنه موفد من قبل نسيه جرجس أفندى، وأنه يستطيع إلحاقه فى وظيفة تابعة للبنك لأن البنك فى حاجة إلى موظف ، وأن ذلك يستدعى أن يقوم المحجى

عليه بدفع عشرة جنيهات إليه بصفة تأمين . ولكي يؤيد المتهم الادعاءات التي قزرها للجنى عليه أطلعه على أوراق ومستندات وأرنيك اعتماد من قبل البنك . وكان من جراء ذلك أن خدع المجنى عليه وسلمه خمسة جنيهات وشهادة الميلاد والشهادة الابتدائية بعد أن أخذ منه ورقة بذلك ، ووعدته بدفع الخمسة الجنيهات الباقية في فرصة أخرى . ثم عرض الحكم إلى دفاع المتهم فقال إنه يسلم بكل هذه الوقائع ويقول إنه أخذ المبلغ من المجنى عليه ليحققه في إحدى وظائف البنك ، وإن له الحق في ذلك بصفته وكيلًا عن البنك ، ولكن البنك أجاب بأن المتهم كان وكيلًا عنه حقيقة في تاريخ حصول الحادثة ومع ذلك فهو لا يملك مفاوضة أحد في الالتحاق بوظائف البنك ، ولا يطلب تأمينًا لذلك مطلقًا ، وأنه لم يكن مطلوبًا للبنك موظفون أو عملاء في ذلك الوقت ، وأن الكرتية المقدم من المتهم صادر من البنك . أما خطاب الاعتماد فانه لم يصدر منه . وخلص الحكم من كل ذلك إلى القول بأن " المتهم وإن كان وكيلًا عن البنك إلا أنه اتخذ لنفسه صفات كاذبة ، وأيد هذه الصفات للجنى عليه بالأوراق التي أطلعه عليها ومن ضمنها الخطاب المزور صدره على البنك . وبهذه الطريقة خدع المجنى عليه ، وكان معنورا في تصديقه لأن المتهم أيد ادعاءاته بأموار مادية مستقلة عن نفس الادعاء الأمر الذي أوقع المجنى عليه في الفش فسلمه المبلغ . أما دفع المبلغ بعد ذلك فلا يفيد المتهم شيئا إذ قد وقعت الجريمة وتمت من قبل ، ولم يكن ردّه للمبلغ باختياره بل كرها عنه عند ما ضبط بمعرفة شركى توضحروس ، وألقى نفسه في موقف حرج فاضطر إلى دفع المبلغ لكي يخلص من القبض عليه واقتياده إلى البوليس " . وأردفت المحكمة ذلك بأنه " ظاهر من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أن له من الجرائم الماثلة أربعا كلها في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مما يلقي ضوءا على حياته الخافلة بهذا النوع من الإجرام " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه اعتبر ما وقع من الطاعن مكتونا بجريمة النصب على أساس أنه أوهم المجنى عليه بأن له السلطة في إلحاقه بإحدى وظائف البنك ، وأنه أيد هذا الذي أدعاه بأوراق تشهد باطلا بأنها صادرة

من البنك ، وأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فانخدع المحنى عليه بكل هذه الأكاذيب وسلمه المبلغ الذى طلبه منه على سبيل التأمين . ومتى تقر ذلك كان الحكم سليما ولا خطأ فيه ، لأن ما أدعاه الطاعن للتأثير فى المحنى عليه من القدرة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كان كذبا ، ولأن الدليل الكتابى الذى قدمه المحنى عليه ليدعم به مدعاه إنما كان غير صحيح بل مزورا ، وبهذا وذاك نتحقق قانونا وسيلة الاحتيال الواجب توافرها فى جريمة النصب . على أن ما يشيره الطاعن ويتمسك به فى طعنه من أنه — على خلاف ما أثبتته المحكمة عليه استنادا إلى إجابة البنك — كان له الحق فى تعيين الموظفين بالبنك لا يقبل منه ، لأن ذلك لا يبدو المجادلة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لمحكمة الموضوع وحدها القول الفصل فيه . وأما استناد الطاعن إلى حكم محكمة أول درجة الثابت به أنه ” قدّم أوراقا صادرة من البنك تثبت اتصافه بهذه الصفة وبأن له الحق فى إلحاق آخرين للقيام بأعمال الشركة بمقتضى تفويض مؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ فى مقابل عمولة محدّدة فى عقد الاتفاق ، فانه لا يجديده مع ما أثبتته محكمة الدرجة الثانية من أن الأوراق التى قدّمها الطاعن ليؤيد بها مزاعمه لدى المحنى عليه مزورة على البنك ، بل هو فى ذات الوقت يحمل الدليل على أن هذه الأوراق كان من شأنها — كما قال الحكم المطعون فيه — حمل المحنى عليه على تصديق الطاعن فيما أدعاه من قدرته على إلحاقه بأحدى الوظائف ، مما يتحقق به توافر ركن الاحتيال كما عرفه القانون .

وحيث إن ما تضمنته باقى أوجه الطعن مردود : أولا بأن أعضاء النيابة العمومية ليسوا فى حضورهم يجلسات المحاكم الجنائية خاضعين لما يسرى على القضاة من أحكام الرد والتنحى عن الحكم لأنهم — وهم يمثلون سلطة الاتهام — يعتبرون بمثابة الخصم فى الدعوى ، ولا شأن لهم بالحكم فيها ، فلا يجب عليهم التنحى ، ولا يجوز فى حقهم الرد . وثانيا بأن المحكمة الاستئنافية لم تعدل وصف التهمة كما يزعم الطاعن ، بل إنها وهى تسرد الأكاذيب التى صدرت من الطاعن تعرّضت لأدعائه أنه موافد إلى المحنى عليه من قبل نسيه ، وقالت إن ذلك غير صحيح لأن نسيب المحنى عليه

كذب الطاعن فيه . وهى مع ذلك لم تؤسس واقعة النصب التى أدانت الطاعن فيها على هذه الواقعة بل أسستها على ادعائه كذبا أنه وكيل عن البنك فى إلحاق الموظفين بوظائفه كما مر القول . وثالثا بأن عدم سؤال المتهم فى التحقيقات الأولية ليس من شأنه أن يؤثر فى صحة هذه التحقيقات أو المحاكمة . وهذا فى مواد الجرح والمخالفات على الأخص فإن القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبقة بأى تحقيق ابتدائى . ورابعا بأن إشارة المحكمة فى الحكم إلى صحيفة سوابق الطاعن لم تكن فى مقام أخذه بالشدة على مقتضى السوابق الواردة بها أو فى مقام التدليل على ثبوت الواقعة الجنائية عليه حتى كان يصح الرد عليها بأن هذه السوابق لم تكن عن أحكام انتهائية كما يقول الطاعن ، بل إن المحكمة استأنست بهذه الصحيفة بمجرد استثناء ، ولم تقل عنها إلا أنها تدل على أن الاتهامات الواردة بها تلقى ضوءا على حياة الطاعن الحافلة بنوع معين من الإجرام . وهذا تريد كان الحكم يستقيم بدونه ولم تكن الدعوى فى حاجة إليه . وخامسا بأن عدم الإشارة فى تقرير التلخيص الذى تلى فى جلسة المحاكمة الاستئنافية إلى واقعة لم ير القاضى الملخص أهمية لها فى الدعوى كعدم سؤال المتهم فى التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أى بطلان . وإذا كان المتهم قد لاحظ إغفال التقرير ذكر واقعة يرى هو أن تقف المحكمة عليها بالجلسة فانه هو الذى كان عليه أن يوضحها فى دفاعه الذى يتقدم به إليها .

(٢٤)

القضية رقم ١٧١٢ سنة ٩ القضائية

اختلاس أموال مودعة . وصى . تبديده أموال القاصر المشمول بوصايته . المناط فى تحديد تاريخ هذه الجريمة . حقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل . سن القاصر . لا تأثير لها فى التاريخ . سقوط الحق فى إقامة الدعوى . مثال .
(المادة ٢٩٦ ع = ٢٤١)

إن سن القاصر لإزاء وصيه إذا اختلس ماله ليس لها أى تأثير فى التاريخ الذى تقع فيه جريمة الاختلاس إذ المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل . فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس فإن

تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات ، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم الذى يمتنع فيه المتهم عن رد المسال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق . فإذا كان الثابت بالحكم أن القاصر بعد انتهاء الوصاية قد تحاسب مع الوصى وحررا ورقة بذلك ، وتمهد الوصى بأن يؤدى للقاصر فى تاريخ معين المبلغ الذى أظهره الحساب ثم لم يوف بتعهدة ، وحكت المحكمة بالعقاب على أساس ما رأيته من أن الدعوى لم يسقط الحق فى إقامتها لأن المحاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد ، بل إن العجز إنما ظهر فى وقت امتناع المتهم عن الوفاء بتعهدة حتى قدمت الشكوى ضده مما يتعين معه اعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط ، فان هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ بدائرة قسم عابدين بتد ٥٠٠ جنيه مملوكة لمحمد رجب عزت وكانت قد سلمت إليه على سبيل الأمانة بصفته وصيا على المحبى عليه لتقديمه إليه عند بلوغه السن القانونى فبثدها لإضرار به ، وطلبت عقابه بالسادة ٢٩٦ عقوبات . وادعى محمد رجب عزت بحق مدنى ، وطلب أن يحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا تعويضا على المتهم . ومحكمة جنح عابدين الجزئية أنهت سماع هذه الدعوى ثم قضت بحضورها فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ عملا بمادة الاتهام برفض الدفع . بقوط الدعوى العمومية وبمحس المتهم شهرا مع الشغل مع وقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التعويض الخ . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ واستأنفته النيابة فى ٣١ منه طالبة التشديد . ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية سمعت هذه الدعوى ثم قضت بحضورها فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٨ أبريل سنة ١٩٣٩ الخ ...

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتلخص في أن الطاعن دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . وفي بيان ذلك يقول إنه قدّم لمحكمة الدرجة الثانية أحكاماً قاضية بوضع أعيان الوقف التي كانت تحت يده في الحراسة القضائية من سنة ١٩٢٩ للآن بسبب الإعسار، وإن الشكوى لم تقدّم من المجنى عليه ضده إلا في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ . ويقول بما أن جريمة خيانة الأمانة تتم بالتصرف في المال، وهذا التصرف ثابت بإعساره من سنة ١٩٢٩، فتكون الجريمة سقطت لمضي أكثر من ثلاث السنوات المقررة لسقوطها بين ذلك الإعسار وتاريخ الشكوى الحاصلة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم أخطأ لأن السند قاطع في حصول استبدال الدين من أمانة قبل الوصي للقاصر إلى مجزّد دين . ويتنهي الطاعن إلى القول بأنه تمسك بكل ذلك أمام كلتا المحكمتين ولم تأخذا به ، وأن هذا خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن محكمة أول درجة التي تأيد حكمها لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحدّثت عن الدفاع الذي يشير إليه الطاعن بوجه الطعن فقالت " حيث إن المتهم " (الطاعن) دفع بسقوط الدعوى العمومية لقوات أكثر من ثلاث سنوات على " بلوغ المجنى عليه سنّ الرشد، إذ أن ورقة المحاسبة المخزّرة على المتهم بتاريخ ٨ يوليّه " سنة ١٩٣٤ قيل فيها إن المجنى عليه وقت تحريرها قد بلغ من العمر اثنتين " وعشرين سنة " .

" وحيث إن عمر القاصر بإزاء وصيه الذي هو في حكم الوكيل إذا اختلس ماله " أو بدّله ليس له أدنى اعتبار في تاريخ ارتكاب جريمته، والمعول عليه في هذا " الصدد هو الوقت الذي حصل فيه الاختلاس فعلاً . فإذا وجدت أمارات تدل " على حصوله بجريمته تبدأ من وقت حصوله . أما إذا لم توجد أمارات من " هذا التقييل فلا توجد الجريمة إلا من يوم امتناع المتهم عن ردّ المال أو عجزه " عن ردّه بعد تكليفه بذلك أيّا كانت طريقة التكليف " .

”وحيث إنه إلى تاريخ تحرير ورقة المحاسبة كانت نية المتهم خافية أو على الأقل موضع شك ، ولم يكن هناك دلائل تدل على قيام الجريمة . وقد تعهد ”
 ”المتهم بدفع المبلغ الذى فى أمانته للقاصر فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ وإنما وضعت ”
 ”هذه النية وقامت بيجانها الجريمة عند ما طوّل المتهم بأداء المبلغ فواوغ وماطل ”
 ”الأمر الذى اضطر المحنى عليه إلى تقديم شكواه فى حقه بتاريخ ٢٩ أبريل ”
 ”سنة ١٩٣٦ .“

”وحيث إنه من هذا التاريخ وحده تعتبر جريمة المتهم موجودة ، ومن هذا ”
 ”التاريخ وحده يبدأ سرّان المدة اللازمة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ، ”
 ”ولأنه بناء على ذلك يكون الدفع فى غير محله “ . وفى هذا الذى أورده الحكم ما يكفى للرد على دفاع الطاعن . ومحكمة النقض تقرّ بحكمة الموضوع فى النظر الذى ارتأته . وإذن فلا محل للقول بخطأ الحكم المطعون فيه .

(٢٥)

القضية رقم ٦ سنة ١٠ القضائية

(١) حكم . تسببه . اشتغال الأسباب على أركان الجريمة التى أدين المتهم فيها . كفايته . مثال . جريمة تنظيم مظاهرة .

(ب) مظاهرة . صدور أمر من رجال الحفظ بالتفرق . غير لازم إلا فى حق المشتركين بمجرد اشتراك فى المظاهرة . قائد المظاهرة أو الداعى إليها . مسئولته ولو لم يصدر الأمر بالتفرق . إنبات الحكم وتوقع المظاهرة من عدة أشخاص وصدور أمر للظاهرين بالتفرق . لا رقابة محكمة النقض فى ذلك .

(المادة ١١ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩)

١ — يكفى تسبباً للحكم القاضى بإدانة المتهم فى جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها قوله ” إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشهود الذين أجمعوا على أنه كان يقود المظاهرة ولم يمثل لأوامر رجال الحفظ الصادرة له بالتفرق “ فإن فى ذلك البيان ما يدل على ثبوت توافر أركان الجريمة التى أدين المتهم فيها .

٢ — إن صدور الأمر من رجال الحفظ للتظاهرين بالتفرق ليس بلازم إلا في حق من اشتركوا في المظاهرة مجزء اشتراك ، أما من دعوا إليها أو قادوها فتتحقق مسؤوليتهم سواء أصدر أمر بالتفرق أم لم يصدر . وذلك ما دامت المظاهرة ممنوعة في ذاتها أو بسبب عدم الإخطار عنها (قارن الفقرة الأولى والثانية بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) . وعلى كل حال فإن ما يثبتته الحكم من وقوع المظاهرة من صفة أشخاص ومن صدور أمر للتظاهرين بالتفرق لا رقابة لمحكمة النقض عليه لأنه من المسائل الموضوعية التي يتحيز قاضي الدعوى قيامها ويستظهرها بسلطته التامة في فهم الواقع .

(٢٦)

القضية رقم ٩ سنة ١٠ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دواع عن المال . اللجوء إلى رجال السلطة . منع الاعتداء على المال بطريقة أخرى غير دفعه بالقوة . تقديرهما . موضوعي .
(المادتان ٢١٠ و ٢١١ ع = ٢٤٦ و ٢٤٧)

إن حق قاضي الدعوى في تقدير ما إذا كان من استعمال القوة للدفاع عن المال كان في إمكانه أن يركن في الوقت المناسب إلى رجال السلطة ، وفي تقدير ما إذا كان ممكناً له أن يمنع الاعتداء الواقع على المال بطريقة أخرى غير القوة هو — على حسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ و ٢٤٧ عقوبات — مما يدخل في سلطته المطلقة تعلقه بتحصيل فهم الواقع في الدعوى . فيكفي لسلامة الحكم أن تبين محكمة الموضوع فيه واقعة التعدي على المال وظروفه وواقعة دفعه بالقوة ، وتوضح كيف كان صاحب المال في مقدوره دفع الاعتداء بالالتجاء للسلطة وبأخذ آلات الاعتداء من المعتدى لتصل من ذلك إلى القول بأن ارتكاب صاحب المال للجناية التي وقعت منه لم يكن له مبرر .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية حين قضت بتأييد الحكم المستأنف مع وقف التنفيذ وتعديل التعويض المحكوم به على الطاعن وجعله خمسة عشر جنيها فقط مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين، نافية ما أدعاه من أنه كان عند ضربه المجنى عليه في حالة الدفاع الشرعى عن مال والدته مستندة في ذلك إلى ما ذكرته في حكمها المطعون فيه من أنه كان في إمكانه في الوقت المناسب الالتجاء إلى البوليس لمنع الاعتداء الواقع من المجنى عليه على أرض والدته وسورها المبني ، وكان في استطاعته أيضا أخذ الفأس التي كان يعمل بها رجال المجنى عليه في هدم السور — إن المحكمة حين قضت بذلك نافية عن الطاعن حالة الدفاع الشرعى قد أخطأت في تطبيق القانون . ويقول الطاعن إنه متى ثبت أنه كان حقيقة يدافع عن مال والدته فانه لا يكون مسئولا عن أى تعويض للمجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين كيف حضر عسكري البوليس لمحل الواقعة على أثر حصولها في الساعة الخامسة صباحا ، وكيف وجد المجنى عليه مصابا في منزل الطاعن ، وأن سبب الحادث يرجع إلى نزاع بين الطرفين على قطعة أرض وصل سور من البناء ، وأن كلا منهما يدعى ملكيته ووضع يده عليه ، وأنه قد حكم للمجنى عليه حكما ابتدائيا غير مشمول بالنفاذ المعجل بمنع تعرض والدته الطاعن ، وأن فريق المجنى عليه بدأوا يهدمون السور فاعترضهم الطاعن متمسكا بأن الحكم لم يصبح بعد نهائيا فاستمروا في الهدم فاعتدى المتهم على المجنى عليه ذلك الاعتداء الذى تخلفت بسببه العاهة المستديمة التى أثبتها الكشف الطبي — بعد أن أثبت الحكم ذلك ، وبعد أن ذكر أن الطاعن متمسك بأنه كان في حالة الدفاع الشرعى قال الحكم "وحيث إن هذا الدفاع في غير محله لسببين : الأول أنه كان من الممكن "الركون في الوقت المناسب لرجال السلطة العمومية وقد تبين أنهم (أى المتهمين) "أرسلوا مباشرة للعسكري محمد جوهر الذى كان في دركه فحضر في الحال . "والسبب الثانى أنه كان يمكن للمتهم الأول (الطاعن) وفريقه أخذ الفأس التى

”كان يعمل بها رجال المجنى عليه في الهدم وكان معه من أهله عدد كاف . ولهذا “
 ”فهو لم يستعمل القوة اللازمة لإيقاف الاعتداء بل ارتكب جريمة الجناية بغير “
 ”مبرر ولهذا يكون دفعه في غير محله “ .

وحيث إن حق قاضي الدعوى في تقدير ما إذا كان ممكناً أو غير ممكن لمن
 يستعمل القوة اللازمة للدفاع عن المال أن يركن في الوقت المناسب لرجال السلطة ،
 وفي تقدير ما إذا كان ممكناً أو غير ممكن أيضاً وقف الاعتداء الواقع على المال بطريقة
 أخرى غير دفعه بالقوة هو — بحسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ و ٢٤٧
 عقوبات — مما يدخل في سلطته المطلقة تحصيلاً لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة
 عليه فيه .

وحيث إنه بحسب محكمة الموضوع أن تبين وقائع التعدي على المال وظروفه
 ووقائع دفعه بالقوة على ما سبق ذكره ، وأن توضح كيف كان الطاعن متمكناً من
 دفع الاعتداء بالالتجاء للسلطة وبأخذ أدوات الاعتداء من المجنى عليه ، وأن تصل
 من ذلك إلى القول بأن ارتكاب الطاعن لجنايته كان بغير مبرر ، وأنه مع ذلك
 يستحق وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها وتعديل التعمييض المحكوم به — بحسبها
 هذا البيان الوافي المشجع لحكمها ليكون في منجاة عن رقابة محكمة النقض .

جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٢٧)

القضية رقم ٢٢ سنة ١٠ القضائية

سرقة . عثر طفلة صغيرة على محفظة بها نقود . أخذ المتهم المحفظة مقابل قرش أعطاه الطفلة .
سرقة . ليس إخفاء .
(المادة الأولى من القانون الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ انلاص بالأشياء الفارقة) .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن فتاة صغيرة عثرت على محفظة فيها نقود فأخذها منها المتهم مقابل قرش ، فإن ذلك منه لا يعتبر إخفاء لشيء مسروق بل يعد سرقة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ انلاص بالأشياء الفارقة ، إذ المتهم يعتبر أنه هو الذى عثر على المحفظة وحبسها بنية تملكها بطريق الغش ، والفتاة البريئة لم تكن إلا مجرود أداة .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن الوقائع التى أثبتها الحكم المطعون فيه هى أن الطاعن أخذ من الفتاة ملكة حسين المحفظة وسلمها لزوجه التى أعطت الفتاة قرشا . ومع التسليم بذلك فإن الطاعن لم يكن يعلم وقت استلام المحفظة من الطفلة مصدر تلك المحفظة ولا اسم صاحبها ، فلا يمكن القول بأنه أخفى أشياء مسروقة وهو يعلم بسرقتها حتى لو علم بعد ذلك بمصدر المحفظة واستمر يخفيها . ومن ثم تكون المسألة ٢٧٩ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة غير منطبقة .

ومن حيث إن مؤدى الواقعة الثابتة فى الحكم الابتدائى الذى تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو أن الفتاة ملكة البالغة من العمر ثمانى سنوات عثرت على محفظة بها مبلغ ٣٢ جنيا فقدت من الحبنى عليه ، فراها الطاعن وهى تلتقطها من الأرض فأخذها منها هو وزوجه التى أعطت الفتاة قرشا . وعلى أثر ذلك ذهبت

والدة الفتاة إلى المتهمين (الطاعن وزوجته) مستعلة، فأعطاها الطاعن أربعة جنيهات لتكتم الأمر، ولكنها أبلغت المحنى عليه بما حصل وردت إليه المبلغ المذكور. ومن حيث إنه يؤخذ مما تقدم أن المحفظة لم تسرق، بل فقدت من مالكةا، وعثرت عليها فتاة صغيرة لم تقصد تملكها، فلا يمكن اعتبار استيلاء الطاعن عليها في هذه الظروف إخفاء لأشياء مسروقة مع علمه بالسرقة. ولذلك يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الطاعن مخفيا لأشياء مسروقة ومعاقبته بالمادة ٣٧٩ من قانون العقوبات القديم مخالفا للقانون وخطأ في تطبيق نصوصه.

ومن حيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم بالكيفية المتقدمة يعتبر معها الطاعن أنه هو الذى التقط المحفظة وحبسها بنية الامتلاك بطريق الغش، وأن الفتاة لم تكن إلا مجرد واسطة بريئة. وهذه الواقعة تعتبر سرقة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الفارقة.

ومن حيث إنه لما تقدم يبين أن لا مصلحة للطاعن في التمسك بما وقع في الحكم من الخطأ في التطبيق، ويتعين لذلك رفض الطعن.

(٢٨)

القضية رقم ٣٣ سنة ١٠ القضائية

مواد مخدرة. العقوبة المغلظة الواردة بالمادة ٣٥. مجرد الإحراز يستوجب هذه العقوبة. العقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦. التعاطى أو الاستعمال الشخصى. القصد من الإحراز. تخصيصه. إثباته. على المتهم.

(المادتان ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن الظاهر من مقارنة عبارة نصوص مواد قانون المخدرات ومن المناقشات التى دارت بشأنه فى مجلسى الشيوخ والنواب أن الشارع أراد أن يجعل مجرد الإحراز مستوجبا أصلا للعقوبة المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ ما لم يثبت المتهم - لى ينفع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ - أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى. وإذن فعليه الإثبات الذى يتخصص به القصد من الإحراز يقع على عاتق المتهم دائما.

المحكمة

وحيث إن مبني أوجه الطعن : (أولاً) أن الدفاع عن الطاعن انحصر بمحنة أمام المحكمة الاستئنافية في أن الحكم الابتدائي أخطأ إذ اعتبر أن مجرد الإحراز من جانب المتهم يجب أن يكون بقصد الاتجار ، وأن المتهم هو المكلف بإثبات أن الإحراز كان للاستعمال الشخصي مما يقتضى تكليف المتهم بما لا يكلفه به القانون . وبناء على هذا الخطأ جعل كل ما أبداه الدفاع لنفي تهمة الاتجار كأنها أدلة تقدم على دعوى ، وأن مجرد الشك فيها كاف لاستبعادها ولتطبيق عقوبة الاتجار ، وهذا لا يمكن أن يكون قد قصده القانون في تقرير العقوبة على أفعال مادية وقعت فعلاً . ومع ذلك فقد أيد الحكم الاستئنائي الحكم الابتدائي لأسبابه بغاء خاطئاً هو الآخر بما يوجب نقضه . (وثانياً) أن الدفع بتطبيق مادة الاستعمال الشخصي قد تقدم للمحكمة الاستئنافية لأول مرة ولكنها لم تكن بالبحث فيه ، وهذا يبطل حكمها كذلك . (وثالثاً) أن الحكم الابتدائي اعتبر الطاعن عائداً وأخذه بالشتة وقضى عليه بالحبس لمدة سنتين ، والحكم الاستئنائي قرّر في أسبابه أنه يؤيد الحكم الابتدائي لأسبابه ثم استبعد المادة الخاصة بالسود ، وأبقى العقوبة على حالها ، وفي هذا تناقض يطله .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أذان الطاعن في جريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار مع كونه عائداً . وأثبت واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها فقال : إن رئيس مكتب المباحث علم أن المتهم (الطاعن) يتجبر في المواد المخدرة فاستصدر أمراً من النيابة بتفتيشه ودكانه وبيته ، ثم انتقل مع نفر من رجال البوليس إلى الدكان وعثروا فيه على مواد مخدرة (أفيون وحشيش) ، وإن المتهم لما سئل في التحقيق أنكر التهمة وقرّر أنه لا يعرف من أين أتت لديه تلك المواد ، وادعى أن أحد العمال ربما يكون قد دسها له . واستخلصت المحكمة من ذلك ثبوت التهمة على المتهم فذكرت أنها ترى أن التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً من إقراره بضبط المادة في الدكان الذي يشتغل

فيه ، ولم يثبت من أقواله أنه أحرز المادة لتعاطيها فيكون إحرازه هذا بقصد الاتجار ، ومما يؤدي ذلك أن الكية التي ضبطت عنده من الحشيش والأفيون غير قليلة ، وأن ضبط المخدرات قد حصل في عمل عمله مما يقطع بأنه أوجدها في هذا المكان للاتجار فيها ، وأن المكان الذي وجدت هذه المواد مخبأة به لا يعقل معه أن تكون قد دست فيه بغير علمه إذ أنها وجدت في قترينة مفتاحها معه ، وأن رجال المباحث قد شهدوا بأن المتهم يقجر في المواد المخدرة لطبقة خاصة ، وأن ضبط الميزان الدقيق في محله يدل على أنه يستعمله أو أعدّه بقصد الاتجار في المادة المخدرة .
واتمى الحكم من ذلك إلى القول بثبوت التهمة ، وبأن عقاب المتهم بها ينطبق على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ من قانون المواد المخدرة ، وأن المحكمة ترى بالنظر لظروف القضية ، ولكون المتهم سبق الحكم عليه قبل ذلك في قضية إحرار مخدرات ، أخذه بالشدّة . ثم قضت بحبس المتهم سنتين مع الشغل وتفريجه ٤٠٠ جنيه والمصادرة .

وحيث إن الحكم الاستثنائي بعد أن ذكر أن المتهم المحكوم عليه هو الذي استأنف الحكم ، قضى بتأييد الحكم المستأنف مع استبعاد المادة ٣٩ من قانون المواد المخدرة .

وحيث إنه يتضح مما تقدم : (أولاً) أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت على الطاعن إحراره للمواد المخدرة أفاض في بيان الأدلة التي استخلص منها أن هذا الإحرار لم يكن بقصد الاستعمال الشخصي ، فلا صحة إذن لما ينعاه عليه الطاعن من هذه الناحية . وإذا كان الحكم مع ذلك قد قال إن الطاعن لم يثبت أنه أحرز الجواهر المخدرة لتعاطيها هو ، فلا تريب عليه في قوله هذا . لأن الظاهر من مقارنة عبارة نصوص مواد قانون المخدرات ومن المناقشات التي تمت بشأنه في مجلسي الشيوخ والنواب أن الشارع أراد أن يجعل مجرّد الإحرار مستوجبا أصلاً للعقوبة المنغلظة الواردة بالمادة ٣٥ ما لم يثبت المتهم — ليتفّع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ — أن الإحرار لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فعبء الإثبات الذى يتخصص به القصد من الإحراز واقع دائماً على طاق المتهم، وذلك خلافا لما يزعمه الطاعن بوجه الطعن . (وثانياً) أن الحكم المطعون فيه بأخذه بالأسباب التى أقيم عليها حكم محكمة الدرجة الأولى والتى تضمنت التذليل على أن إحراز الطاعن للواد المخدرة لم يكن بقصد الاستعمال الشخصى يعتبر قد ردت فى صراحة على أنه لم يأخذ بدفاع الطاعن بأنه أحرز المخدر لاستعماله الشخصى . (وثالثاً) أن التناقض الذى يدعى الطاعن بوجوده فى الحكم متف . لأن الحكم المطعون فيه لم يستبعد مادة العود على أساس أن المتهم لم يكن طائداً، أو أن السابقة التى أثبتنا عليه الحكم الابتدائى لم تكن له، أو أنه لا يستحق تشديد العقوبة بسبب هذه السابقة، بل إنه استبعدا لأن مقدار العقوبة التى وقعت على المتهم — مع مراعاة جميع الاعتبارات المذكورة بالحكم ومنها سابقة الحكم على المتهم فى جريمة مماثلة — يدخل فى نطاق النص القانونى الذى بين عقوبة الجريمة ذاتها، فلم تكن هناك إذن حاجة لإيراد مادة التشديد فى حالة العود ما دام لم يحصل تشديد على مقتضاها فى الواقع .

(٢٩)

القضية رقم ٣٤ سنة ١٠ القضائية

قض وإبرام . الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام المثبة للخصومة . الحالة المشتاة . حكم بصحة محضر تفتيش وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فى الموضوع . الطعن فيه استطلاعاً بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التى لا يصح قانوناً سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت فى سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الاعتيادية . فلا يجوز — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — اتخاذ هذا الطريق إلا إذا كان قد صدر فى الدعوى حكم نهائى انتهت به الخصومة فيها أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ معلقاً أمر تداركه على محكمة الموضوع التى قد يكون فى قضائها فى موضوع الدعوى ما يتلافى به كل أثر لهذا الخطأ

فبئني وجه التظلم . فإذا كان الضرر لم يرفع بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض والإبرام ينفذ من يوم صدوره لإصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء — ما وقع منها فيه وما سبقه وبني هو عليه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية دون انتظار صدور حكم في الموضوع . وإذن فالحكم الذي لم يقض إلا بصحة التفتيش وبإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها لا يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه غير مئةً للمقصومة .

الوقائع

أقامت النيابة الدعوى على الطاعن المذكور لمحاكمته بالمواد ١ و ٣ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لأنه في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بالإسماعيلية أحرز مادة مخدرة ”أفيونا“ في غير الأحوال المرخص بها قانونا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح الإسماعيلية الجزئية دفع الحاضر مع المتهم فرعيا ببطلان محضر التفتيش لعدم صدور إذن خاص به عن واقعة الإحراز . وأتمت المحكمة نظر الدعوى ، ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٣١ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بقبول الدفع التعرعى وبطلان محضر التفتيش وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، ونظرت الدعوى استئنافيا أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية ، فحكمت فيها حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وصحة محضر التفتيش وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى لتفصل في موضوعها . فطعن الطاعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض يوم صدوره الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن بطريق النقض هو من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح قانونا سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية

في سبيل إصلاح الخطأ المدعى . فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق ، كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ، إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائى انتهت به الخصومة فيها أمام المحكمة ، أما قبل ذلك فيكون الخطأ معلقا أمره أمام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يتلافى به كل أثر لهذا الخطأ ، فينتفى بذلك وجه التظلم . فإذا لم يرفع الضرر بعد هذا الحكم النهائى فإن باب الطعن بطريق النقض والإبرام يفتح من يوم صدوره لإصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء ما وقع منها فيه وما سبقه وبني عليها . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ جنائيات التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية دون انتظار صدور حكم في الموضوع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بصحة محضر التفتيش وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فهو لذلك لا يجوز الطعن فيه استقلا لأنه لم يمهن الخصومة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن .

(٣٠)

القضية رقم ٨٢ سنة ١٠ القضائية

شاهد . سماع أمام محكمة الدرجة الثانية . لا إزام . شاهد لم تسمه محكمة الدرجة الأولى . تلاوة أقواله في الجلسة . يمد بمثابة سماع . حكمها بالبراءة . عدم سماع محكمة الدرجة الثانية هذا الشاهد . حكمها بالإدانة . لا مخالفة لقانون . (المادتان ١٥٤ و ١٨٦ تحقيق)

إن محكمة الدرجة الثانية غير ملزمة قانونا بسماع شهود لا ترى ضرورة لسماعهم . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع أقوال المجنى عليه اكتفاء بتلاوتها من محضر التحقيق فهذا يمد بمثابة سماعه . خصوصا إذا كان المتهم لم يبد منه اعتراض على ذلك . فإذا كانت محكمة الدرجة الثانية هي الأخرى لم تسمع هذا الشاهد واكتفت بالرجوع إلى أوراق الدعوى فلا يثريب عليها ولو كانت قد قضت بإلغاء حكم البراءة وبمعاينة المتهم .

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٣١)

القضية رقم ٥٤ سنة ١٠ القضائية

(١) إقراض تقود بفوائد ربوية . من جرائم العادة . ركن العادة . متى يعتبر متوافرا ؟ الحكم الصادر بالإدانة . البيانات الواجب ذكرها فيه . تواريخ القروض . تواريخ التجديد .

(المادة ٢٩٤ المكررة ع = ٢٣٩)

(ب) تزوير . بيان طريقته . وجوبه . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

١ - إنه لما كان الإقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة ، وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها ركن الاعتیاد إلا بوقائع لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها ، وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في إجراءات التحقيق أو الدعوى ، مدة الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى في مواد الجضع ، فإنه يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة صريحا في توافر ركن العادة على هذا الوجه . فاذا اكتفى الحكم بذكر التواريخ التي بدأت فيها القروض ، وكانت هذه التواريخ ترجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل مادتون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والدعوى ، ثم بالقول بأن الديون صارت بعد هذه التواريخ تجدد بفوائد باهظة ، ولم يعن بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركا هذه التجديدات بمجهلة تجهيلا لا يمكن معه الوقوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون متعينا تقضيه لتصوره في البيانات التي تمكن بها محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .

٢ - إنه لما كان القانون قد أورد على سبيل الحصر الطرق التي تقع بها جريمة التزوير بحيث لا يصح توقع عقاب فيها على أى تغيير للحقيقة بنير هذه الطرق

فإنه يجب أن يبين الحكم بجلاء الطريقة التي ارتكب بها التزوير الذي قال به . فإذا هو لم يبين بيان هذه الطريقة أكانت تغييرا ماديا أحدث في أوراق كانت صحيحة في الأصل ، أم توقيعها بمضاءات أو أختام مزورة على أصحابها ، أم غير ذلك ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته ولم يبين الواقعة بيانا كافيا ، لأنه لم يمين القروض وتاريخ كل اتفاق حصل بشأنها حتى كان يمكن القول بتوافر زكن الاعتياد على الإقراض كما يتطلبه القانون ، بل كانت الإدانة استنادا إلى اتفاقات عن قروض ربوية مختلفة لم تمض عليها ولا يبنها المدة القانونية التي تسقط بها الدعوى العمومية . وأما التواريخ التي عني بإيرادها فكانت كلها سابقة على بدء التحقيق بما يزيد على ثلاث سنين . كذلك لم يبين الحكم في صدد تهمة التزوير نوع التزوير إن كان معنويا أو ماديا ، وهل حصل في الورقة كلها أو في جزء منها أو في التوقيعات عليها . وفضلا عن ذلك فإن الطاعن قد لفت نظر المحكمة إلى أن الجمع بين الادعاء بالربا الفاحش والتزوير غير ممكن لأنه جمع بين تقييذين لأن الشاكين قالوا إن الطاعن أقرضهم تقودا بفوائد باهظة ثم زور عليهم في سندات القروض أو أنه حررها بمبالغ تربو المتفق عليه بكثير ، ولكن المحكمة أغفلت ذلك ، وقضت باعتبار الواقعة الواحدة مكونة في وقت واحد لتهمتي الإقراض بفوائد ربوية والتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جريمتي التزوير والاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، وأوقع عليه عن كل جريمة عقوبة خاصة بها بعد أن كان محكوما عليه ابتدائيا بعقوبة واحدة عن الجريمتين ، ولم يذكر تبريرا للنظر الذي ذهب إليه في هذا الصدد إلا ما قاله من أن تطبيق محكمة أول درجة المادة ٣٢ من قانون العقوبات في غير محله لأن التهمة الأولى منفصلة عن التهمة الثانية ، إذ التزوير خلاف الربا الفاحش ، ولا ارتباط بينهما . وعند تدليل الحكم على ثبوت إدانة

الطاعن في كل من الجريمتين اللتين أدانته من أجلهما عني في جريمة الإقراض بالربا باثبات أن الطاعن قد اتفق على قروض عدّة ، واشترط فيها فوائد يحرم القانون الاتفاق على مقدارها ، وذكر التواريخ التي بدأت فيها هذه القروض بما يرجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل ما دُون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والدعوى . ثم اكتفى بالقول بأن الديون المذكورة صارت بعد هذه التواريخ تجدد بفوائد باهظة من غير أن يعنى بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بأن الاتفاق تم عليها ، فترك بذلك هذه التجديدات التي تحدث عنها بجملة تجهيلا لا يمكن معه الوقوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى وكذلك بالنسبة للتزوير ، فانه اقتصر على ذكر مؤدى ما قاله الشهود من كانوا يقتضون من الطاعن بما لا يخرج عن أنه زور كبيالات وسندات أثبت فيها على غير الحقيقة مبالغ عليهم له ، وانتهى من ذلك إلى إثبات جريمة التزوير عليه من غير أن يعنى ببيان الطريقة التي حصل بها التزوير الذي قال به إن كانت تغييرا ماديا أحدث في أوراق كانت صحيحة في الأصل أو توقيعها بمضاهات أو اختتام مزورة على أصحابها أو غير ذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن مما قاله الدفاع عن الطاعن أن الاتفاق مثلا " على أن المبلغ الذي تمزرت به الكبيالة ٦٠ جنيا مع أن المقبوض ٣٠ جنيا فقط لا يعتبر تزويرا ولم يقتّم أى دليل على التزوير ، وأن الاتهام سبق جزافا من أدعوا بالتزوير بدون أن تبين طريقته ، وأن الكبيالات يرجع تاريخها إلى سنة ١٩١٣ وبعض الشاكن بقيت مستنداتهم من تلك السنة لغاية الآن بدون إجراء " .

وحيث إن جنحة الإقراض بالربا الفاحش من الجرائم ذات العادة التي يجب أن لا يعتد في توافر ركن الاعتياد فيها إلا بالوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في إجراءات التحقيق أو الدعوى مدة

الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى في مواد الجرح .
ولذلك يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة صريحا في توافر ركن
العادة على هذه الصورة ، فإذا أغفل بيان التواريخ كما فعل الحكم المطعون فيه أعجز
محكمة النقض عن أداء المهمة الموكولة إليها من مراقبة تطبيق القانون على الوجه
الصحيح لعدم استطاعتها معرفة مقدار المدة التي مضت بين كل قرض وآخر والتي
تمثلت آخر القروض حتى بدئ في إجراءات التحقيق أو الدعوى ، وصح وصف الحكم
بالقصور المغيب المستوجب لتقضه .

وحيث إنه لما كان القانون قد أورد على سبيل الحصر الطرق المختلفة التي تقع
بها جريمة التزوير بحيث لا يصح توقيع عقاب فيها على أى تغيير للحقيقة يقع بغير
هذه الطرق ، فانه يجب في الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة أن يبين بجلاء
الطريقة التي ارتكب بها التزوير الذى قال به ، فإذا هو قصر في ذلك على نحو ما فعل
الحكم المطعون فيه كان معيبا أيضا عيبا يستوجب لتقضه .

(٣٢)

القضية رقم ٥٧ سنة ١٠ القضائية

اشتباه . العود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ وصف التهمة . إقامة الدعوى على المتهم بتهمة
العود إلى حالة الاشتباه على أساس صدور حكم بأدائه في جريمة اتجار في مخدرات . تعديل المحكمة
الاستثنائية الوصف على أساس وجود أسباب جديّة لدى البوليس تؤيد ظنونه عن أسيال التهم وأعماله
الجنائية . متى لا يجوز ؟ الفرق بين الحالتين . (المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢)

إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد فرقّت بين حالتين :
حالة صدور حكم على المشتبه فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد ضده
عن ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة الميينة
بالمادة المذكورة ، والحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجديّة
ما يؤيد ظنونه عن أسيال التهم وأعماله الجنائية . فبمقتضى هذه المادة تتحقق
جريمة العود إلى الاشتباه في الحالة الأولى بمجرد صدور الحكم على المشتبه فيه أو تقديم

البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل الحصر . أما في الثانية فلا يتحقق بمجرد صدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك ، بل يجب أن يطلب البوليس اعتبار المتهم عائدا للاشتباه على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجذية المؤيدة لظنونه عن أرماله وأعماله الجنائية . فالبوليس في هذه الحالة هو الذى يقدر حالة المشبوه وأرماله ، وهو الذى يطلب أن يحكم بمراقبته على هذا الأساس . وللحكمة تقدير جذية الأسباب التى بنى عليها البوليس ظنونه . وإذن فإذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه عاد إلى الاشتباه على أساس مجرد صدور حكم بإدانته في جريمة الاتجار في مواد مخدرة — تلك الجريمة التى لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الأولى — فعذلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة لتدخل في الحالة الثانية بقولها إنه وجد لدى البوليس أسباب جذية تؤيد ظنونه عن أرمال المشتبه فيه ، ولم تبن مع ذلك إن كان ما قالته عن البوليس له أصل في التحقيق أم لا ، فإن هذا منها يعتبر قصورا مستوجبا لنقض حكمها .

المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية عذلت وصف التهمة التى كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة بإضافة وقائع جديدة لم يتناولها التحقيق ، وأدانت الطاعن على أساس التهمة الجديدة من غير أن يتحقق دفاعه فيها ، وفي هذا إخلال بحق الدفاع وحرمان من إحدى درجتي التقاضى . ويقول الطاعن في بيان ذلك إن التهمة التى كانت مسندة إليه أمام محكمة أول درجة هى أنه عاد لحالة الاشتباه بأن لم يسلك سلوكا قويا إذ حكم عليه بالعقوبة في جريمة اتجار في مخدرات ، وقد عذلت محكمة ثانى درجة هذا الوصف ، ووجهت له تهمة أخرى وهى أنه عاد لحالة الاشتباه بأن وجد لدى البوليس من الأسباب الجذية ما يؤيد ظنونه عن أرمال المتهم وأعماله الجنائية — فعلت محكمة الاستئناف ذلك مع أن البوليس لم يقل شيئا منه بمحضره ، ولم يشهد أحد من رجاله بالجلسة بهذه الوقائع . وقد تمسك الطاعن لدى المحكمة الاستئنافية بأن هذا الوصف لا ينطبق على

حاله ، وأن لديه مستندات صادرة من مصالح الحكومة تفيد أنه حسن السير ، كما أن لديه شهودا يشهدون بذلك ، فلم تحقق المحكمة هذا الدفاع .

وحيث إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم فزقت بين حالتين : أحدهما صدور حكم على المشتبه فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد ضده عن ارتكابه لإحدى هذه الجرائم أو وجوده في إحدى الأحوال الخاصة المبينة بالمادة المذكورة . والحالة الأخرى أن تكون لدى البوليس من الأسباب الحديثة ما يؤيد ظنونه عن أُمَيال المشتبه فيه وأعماله الجنائية . ففي الحالة الأولى تتحقق جريمة العود إلى الاشتباه بمجرد صدور الحكم أو تقديم البلاغ على المشتبه فيه الذي سبق إنذاره ما دامت الجريمة المنسوبة للشبهة فيه من الجرائم الواردة على سبيل الحصر في هذه المادة ، وليس منها جريمة الاتجار في المخدرات ، أو يعجز وجوده في حالة من الحالات المبينة بها . وأما في الحالة الثانية فلا تتحقق جريمة العود إلى الاشتباه بصدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة الشهود أو غير ذلك ، وإنما تتحقق بطلب البوليس معاملة المشتبه فيه على اعتبار أنه عاد للاشتباه على أساس الأسباب الحديثة التي تجمعت لديه بما يؤيد ظنونه عن أُمَياله وأعماله الجنائية ، فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدر حالة المشبوه وأُمَياله ، وهو الذي يتقدم بطلب مراقبته على هذا الأساس وللمحكمة الكلمة الأخيرة في تقدير جدية الأسباب التي استمد منها البوليس ظنونه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية لم ترفع على الطاعن على أساس أن البوليس هو الذي طلب معاملته كمعاند لحالة الاشتباه بل رفعت على أساس مجرد صدور حكم بادانته في جريمة اتجار في مخدرات ، والمحكمة الاستئنافية هي التي عدلت وصف التهمة على اعتبار أنه وجدت لدى البوليس أسباب جدية تؤيد ظنونه عن أُمَيال المشتبه فيه ، ولكنها لم تبين إن كان هذا الذي أسندته للبوليس له أصل في التحقيق أم لا ، وهذا النقص في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .

جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المرجوشي باشا ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٣٣)

القضية رقم ١٦٦٥ سنة ٩ القضائية

عيب في الذات الملكية . مناط العقاب في هذه الجريمة .

(المادة ١٥٦ ع المذلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ = ١٧٩)

إن الشارع إذ نص في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من عاب في حق الذات الملكية قد قصد أن يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس ، تصريحاً أو تلميحاً ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعتد بالنسبة لسائر الناس قذفاً أو سباً أو إهانة . فتمت وقع الفعل المكون للعيب على أية صورة من تلك الصور، وكان الجاني قد قصد توجيهه، وهو ظالم به، إلى شخص الملك فقد حق عليه العقاب .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينهى بأوجه الطعن التي تضمنها التقريران المقدمان منه على الحكم المطعون فيه أنه وقع في أخطاء تعيبه بما يوجب نقضه . وفي بيان ذلك يقول : (أولاً) إن تهمة العيب في الذات الملكية التي أدين من أجلها غير قائمة في الواقع ، لأن إقالة الوزارة النحاسية التي تحدث المقال عنها تسأل عنها الوزارة كما تسأل عن سائر أوامر الملك . فالوزارة هي التي عنيت في المقال بالطعن والنقد المباح المتعلق بعمل من الأعمال العامة، هي وكافة من دبروا الانقلاب، وهم بداهة غير جلالة الملك . كما تدل على ذلك نفس عبارة المقال موضوع المحاكمة والمقالات الأخرى التي ألهمها الطاعن ونشرها، فإنها كلها تمجيد وإخلاص لجلالته على صورة

واضحة لم تستطع المحكمة معها أن ترد في حكمها على دفاع الطاعن الذى استند فيه إليها . (وثانيا) إن المحكمة لم تقم بجريمة العيب التى أدانت الطاعن فيها إلا على فهم المقال على غير حقيقته وعلى استبدال عباراته وتخريبها تخريبا غير صحيح ، مع أن الواجب أن لا يحاسب الكاتب إلا على ذات ما كتبه ، وفى حدود التفسير المستفاد من ظاهر عباراته . (وثالثا) إن المحكمة إذ اعتبرت أن الطاعن قصد توجيه المقال إلى جلالة الملك اعتمادا على ما قالت به من أن جلالة هو الذى يملك وحده إقالة الوزارة ، وأن ذلك لا يدخل ضمن المسؤولية الوزارية ، قد أخطأت فهم أحكام الدستور التى تقتضى بأن أعمال الملك يتولاها جميعها بلا استثناء بواسطة وزرائه الذين يسألون عنها . وعلى كل حال ما كان ينبغى للمحكمة أن تؤسس قيام الجريمة على مجرد بحث فقهى . (ورابعا) إن الطاعن قضى له فى ذات الوقت بالبراءة من تهمة عيب فى الذات الملكية كان قوامها نفس المقال موضوع المحاكمة الذى هو صحيفة تمجيد للملك ، فالمحكمة إذ قالت بثبوت القصد الجنائى لدى الطاعن من بعض عبارات المقال تكون قد أخطأت وتناقضت . (وخامسا) إن الصحفى بحكم صناعته مثزخ وناقد يبحث الحوادث ويبين وجه الخطأ فيها ، فيجب أن يرجع عند محاسبته على ما يكتبه إلى الظروف التى حصلت فيها الإقالة والتى كانت تقتضى ضرورة استشارة نخبة القوم والأخذ بمشورتهم فيها مما تكون معه الإقالة راجعة إلى من أشاروا بها .

وحيث إن الشارع إذ نص فى المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من عاب فى حق الذات الملكية قد قصد أن يتناول العقاب بمقتضى هذا النص كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس ، تصريحاً أو تلميحاً ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ، ولو لم يبلغ مبلغ ما يعتد القانون بالنسبة لساثر الناس قذفا أو سبا أو إهانة . ففى وقع الفعل المكوّن للعيب على الصورة التى

عرفها القانون وكان الجاني قد قصد توجيهه لشخص الملك وهو عالم به فقد حق عليه العقاب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية على الطاعن لأنه "عاب علنا في حق الذات الملكية بأن ألف مقالا ونشره في جريدة الوفد المصرى بالعدد ٨٠ الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٨ تحت عنوان (نظام تسع وعهد أسود - رئيس الوزراء ورئيس الديوان - صلاواتهما على حقوق العرش) . وذلك بأن تهجم على المقام السامى فذكر أنه زج في الخلافات السياسية ، ونهى عليه إقالة الوزارة النحاسية والاضطلاع بسلطته وواجبه في إلزام الشخصيات العامة حدودها الدستورية " . وأن المحكمة - بعد أن أوردت المقال في الحكم ، وأثبتت أن الطاعن هو كاتبه ، وأنه نشر في الجريدة المذكورة - بحثت عباراته ومراميها ، واتتهت إلى القول بأنه ظاهر من صريح الكتابة أن المتهم عد إقالة وزارة رفعة النحاس باشا جريمة من الجرائم التي ارتكبت في هذا العهد ومن مفسده ، واعتبرت أنه بذلك قد طعن في حق من أصدره هذه الإقالة طعنا جارحا . ثم عرضت لبحث ما إذا كانت إقالة الوزراء من حقوق جلالة الملك التي يتولاها بشخصه ، وأن الطعن عليها يعد عيبا في الذات الملكية أم هي من أعمال جلالة التي يباشرها بواسطة وزرائه ، وأن نقسدها إذن يكون موجها للوزراء وحدهم ولا يتعداهم إلى شخص جلالة الملك . وخلصت من ذلك إلى أن ذلك الحق لم يقيد في الدستور بأى قيد ، وإنما هو حق مطلق وشخصي للملك يباشره بنفسه لا بواسطة وزرائه ويصدر أمره به بطبيعة الحال في وقت لا تكون فيه وزارة قائمة ، وأنه إذا كان جلالة الملك قبل إصداره أمر الإقالة يستأنس برأى من يرى استشارتهم فإن ذلك لا ينفي أن أمر الإقالة من أخص أعمال جلالاته في مهام الدولة ، وأنه هو صاحب الحق المطلق والرأى الأعلى في إصداره ، وأن له أن يأخذ برأى من استشارهم أولا يأخذ . ولهذا فإن الطعن في أمر الإقالة لا يمكن أن ينصرف إلى أنه طعن في هؤلاء وحدهم ، بل إنه يعدّ أولا عيبا في الذات الملكية

التي أصدرت هذا الأمر في حدود الحقوق المخولة في الدستور . ثم استظهرت المحكمة ما عدته مما جاء في المقال مكتونا لجريمة العيب فقالت إن وصف أمر الإقالة بأنه جريمة من الجرائم ومن مفسد هذا العهد فيه عيب وإهانة صريحة تخل بالاحترام الواجب لجلالة الملك الموجهة إليه هذه العبارة لانصبابها على من أصدر أمر الإقالة ، وإنه لا يخلى المتهم من العقاب ما دفع به من أنه قصد بمقاله الطعن في مدبري هذا العهد وهم أشخاص غير جلالة الملك ، لأنه وقد وضع أن أمر الإقالة هو حق شخصي لجلالة الملك ومن عمله يكون القول بأن مدبري عهد الفساد ارتكبوا جريمة إقالة الوزارة فيه معنى اشتراك الملك في هذا التدبير ، وهذا عيب ظاهر في حق جلالاته .

وحيث إنه مما تنبني ملاحظته ابتداء أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دلت على إدانة الطاعن في جريمة العيب بما قال به من أن أمر الإقالة لما كان حقا شخصيا لجلالة الملك ويصدر بتوقيعه وحده دون سواه كان كل طعن يوجه إليه ينصرف حتما إلى الملك . لأنه حتى مع صحة النظر الذي ارتآه من أن إقالة الوزارة من سلطة الملك الشخصية ولا يسأل عنها الوزراء لا يصح أن يدلل على الإدانة بمجرد رأي فقهي . خصوصا إذا كان متعلقا بمسألة شائكة فيها وجوه رأى مختلفة . وعلى الأخص إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن رأيه الذي يدين به هو أن الدستور يجعل أعمال الملك الرسمية جميعها صادرة على مسئولية الوزارة وحدها دون الملك الذي هو فوق كل مسئولية . بل الواجب ألا تؤسس الإدانة إلا على عناصر واقعية ثابتة ومحقة .

ومن حيث إن لمحكمة النقض ، في الجرائم التي تقع بطريق النشر ، أن تراقب محكمة الموضوع فيما ترتبه من النتائج القانونية على المقال موضوع المحاكمة . وذلك لا يكون إلا بأن تبحث هي المقال لتبين مناحيه وتستظهر مراميه ، ثم تطبق القانون على وجهه الصحيح على أساس ما يتبين لها من حقيقة الأمر فيه .

وحيث إن المقال موضوع المحاكمة يصرح فيه مؤلفه بأن رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي في وثائق رسمية قدماها إلى جلالة الملك قد اعتديا على حقوق العرش ، وتهجما على مقام الملك ، ولم يرعيا ما يجب له من حقوق ، وأن مدبري الانقلاب ينسبون إلى جلالة أنه هو الذي أقال وزارة الأمة ، وأن كتاب الإقالة كان تعبيرا شخصيا عن رأيه في حكمها ، وأن الانتخابات قد جاءت مؤيدة لرأى الملك ، وأن رئيس الديوان يتدخل — وهو موظف غير مسئول — في تسوية الصعاب الدستورية ، وأن رئيس الوزراء يستشير الملك في مسائل الدولة ، وأن الانقلاب ارتكب كبرى الجرائم في حق العرش فزج جلالة الملك متعمدا في المنازعات الحزبية والخلافات السياسية ، وأن إقالة وزارة الأغلبية من الجرائم التي ارتكبتها مدبروها هذا العهد ، وأن رئيس الوزراء كأنه يقول في خطابه لللك إن مهمة الوزارة كانت إجراء انتخابات مزيفة ، وأن الدليل على صدق حكم الملك وسداد رأيه هو نتيجة انتخابات زائفة . وإرسال الكاتب هذا القول إرسالاً تعليقاً على وثائق رسمية وأخبار نشرتها الصحف لا تحتل عباراتها تلك المرامي والمعاني المقذعة التي حملها هو إياها ، وإمساكه في الوقت نفسه — مع ترديده ذكر الملك في كل المناسبات التي سماها جرائم — عن الإشارة إلى ما يفيد تباعد جلالة عن هذه التصرفات التي زعمها هو (الكاتب) وصور فيها تهجما على مقام الملك وتطاولا على كرسيه وحقوقه — هذا الإرسال على هذا النحو فيه تعمد تصوير جلالة الملك في صورة غير المتنبه إلى هذا العدوان الجسيم مع تكرره ، أو في صورة من قابل هذا العدوان بسكوت المتقبل ، وهذا ، على أخف الصورتين ، لاشك فيه مساس بشخصه الكريم . ومتى تقتر ذلك يثبت بجلاء أن الطاعن إنما قصد في الحقيقة أن يرتد إلى جلالة الملك جانب مما رمى به الموظفين الذين سمّاهم في المقال الذي ألفه ونشره على الجمهور . وبهذا نتوافر جريمة العيب بعناصرها القانونية .

وحيث إن ما ذكرته محكمة الجنايات من أنها لم تجحد في المقال ما فيه مساس بالذات الملكية سوى العبارة الخاصة بإقالة الوزارة لا يمنع من توافر جريمة العيب

على الوجه المتقدم ، ولا من معاقبة الطاعن عليها . لأن العيب وقصد العيب تتضمنهما عبارة إقالة الوزارة التي أسست عليها الإدانة هي وما اتصل بها من سائر عبارات المقال كما سلف بيانه ، وذلك على حسب ما تناوله وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى ، ودارت المحاكمة على أساسها . أما ما عدا ذلك مما جاء في المقال فإنه — في نظر هذه المحكمة — باعتباره متصلا به اتصالا غير قابل للتجزئة إنما يؤكد حقيقة قصد الكاتب الذي ركزه في عبارة إقالة الوزارة .

وحيث إن إدانة الطاعن على الأساس المتقدم لا تتأثر على أية حال بحقيقة الحكم الدستوري في المسألة التي عرضت لها المحكمة ، إذ سواء أ كانت إقالة الوزارة هي كسائر ما يتولاه الملك من الأعمال يسأل عنه الوزراء أم لا يسألون ، فإن ذلك لا يقدّم ولا يؤخر ما دام الواضح من المقال نفسه ، كما سبق القول ، أن الطاعن في الحقيقة والواقع قد قصد توجيه العيب إلى الذات الملكية .

وحيث إن ما يتمسك به الطاعن من أن عبارات المقال كلها تمجيد لجلالة الملك ، وأن ذلك وما سبق له نشره من المقالات المتضمنة الولاء لجلالته يشفع له في حسن نيته — ذلك لا يجديده ، لأن العبرة هي بالمقال موضوع المحاكمة وحده ، وبما يرمى إليه الكاتب فيه من المرامي التي تبطنها عبارته وينضح عنها أسلوبه ، لا بما ينشئها به من زائف الطلاء تنزعاً للفرار من وجه القضاء . وعبارات مقال الطاعن وإن كانت لا تؤل وهلة تبدو في ظاهرها مجردة على من يزجون جلالة الملك في المنازعات الحزبية والخلافات السياسية إلا أنها لا تلبث مع تحليلها والتأمل فيها أن تنكشف عن حقيقة كل ما أراده الكاتب منها على ما سلف بيانه .

وحيث إن ما يشيره الطاعن من أنه لم يقصد بالمقال إلا نقد عمل حكومي في شخص من دبروا الانقلاب ، ويجرد الطعن على الوزراء المسؤولين عنه — ما يشيره هذا لا يجديده لأنه إذا كان له أن ينتقد الأعمال العامة المتعلقة بشئون الدولة ، فإن النقد إذا تضمن عن عمد من الناقدين المساس بذات الملك المصونة كما هو الحال

في الدعوى ، فانه يعد عيا مستوجبا للعقاب . وأما ما يتمسك به من أن المحكمة أخطأت إذ استندت في قضائها بأنه سيئ النية إلى بعض عبارات المقال دون البعض الآخر فردود بما سبق بيانه من أن عبارة المقال كلها تدل على أنه إنما قصد العيب .

(٣٤)

القضية رقم ١٦٨٥ سنة ٩ القضائية

شروع في قتل . جريمة خائبة . سيارة . إطلاق الرصاص عليها بقصد قتل من فيها . عدم تمام الجريمة بسبب أن السيارة كانت منغلقة النوافذ ومسرعة في السير . شروع في قتل . (المادة ٤٥ ع)

إذا كان السلاح صالحا بطبيعته لإحداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المخني عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد — إذا كان لأسباب خارجة عن إرادة المتهم — لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خائبة . فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومنغلقة نوافذها هو شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

(٣٥)

القضية رقم ٦٢ سنة ١٠ القضائية

توادون . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ ع . مناط العقاب فيها . (المادة ٢٧٢ ع جديدة)

إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض وإفساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة الساقطات ، ولو كن بالغات ، ممن يستغلونهن في الدعارة مع الظهور بمحايتهن والدفاع عنهن ، ففرض بمعاينة هؤلاء لما لم من خطر متى ثبت أنهم يقولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه أولئك النسوة من طريق الدعارة .

(٣٦)

القضية رقم ٦٨ سنة ١٠ القضائية

إثبات . القاضى الجنائى . عدم تقيده فى قضائه بدليل معين . حرية فى الحكم بما يطمئن إليه من أوراق الدعوى . اعتماد على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين لحدائة سه . جوازه .
(المادة ٧٩ تحقيق)

إن القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد فى قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينة خاصة ، بل هو يحكم بما اطمأن إليه من أى عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه . وإذن فلا تريب عليه إذا اعتمد فى قضائه على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين القانونية لحدائة سنه ما دام هو قد قدر هذه الأقوال واطمأن عقيدته إلى صدقها .

(٣٧)

القضية رقم ٧١ سنة ١٠ القضائية

تجهر . المادة الثانية من قانون التجهر . مدى انطباق هذه المادة . لا يشترط حصول تكدير السلم أو صدور أمر للتجهرين بالتفرق وعدم تفزقهم .
(القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤)
إنه للعقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجهر يكفى أن يكون التجهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم ، وأن يكون المشتركون فيه ظالمين بذلك . فلا يلزم إذن أن يكون التجهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للتجهرين أمر بالتفرق ولم يتفزقوا .

(٣٨)

القضية رقم ٧٧ سنة ١٠ القضائية

نذف . العلانية . توافرها بالنسبة للقاذف . شرطه . بلاغ كاذب . محاسبة مقدمه على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة . لا يجوز . العلانية التى يحاسب عليها .
(المراد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥)

إن القانون لا يميز أن يعمل القاذف مسئولية نشر عبارات القذف أو إذا عتبا أو جعلها علانية بأية طريقة كانت إلا إذا كان هو الذى عمل على ذلك وقصد إليه

كوسيلة لإتمام جريمته . فمن الخطأ محاسبة مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه لكذبه في الوقائع التي بلغ عنها ، لأنه وقت تقديمه البلاغ لم يكن يقدر أن بلاغه سوف ينتهي برفع الدعيين العمومية والمدنية عليه أمام محكمة الجحج . وإنما هو يحاسب على العلانية المتوافرة عن غير طريق رفع الدعوى بتداول البلاغ في أيد كثيرة بالجهات التي قدمه إليها ، وبسبب التحقيق الذي استلزمه ، مما لا بد أن يكون قد قصده كنتيجة حتمية للبلاغ الذي قدمه متضمنا وقائع معينة تكون جرائم يعاقب عليها القانون وتستدعي إجراء تحقيق فيها .

المحكمة

وحيث إن مؤدى وجهى الطعن أن الوقائع التي أثبتتها التحقيق في الدعوى لا يمكن أن تخرج عن واقعة البلاغ الكاذب التي قضى ببراءة الطاعين منها ، ولا يمكن اعتبار تقديم البلاغ مكونا لعناصر تهمة القذف لعدم توافر ركن العلانية . ولا يعني عن ذلك ما قالته المحكمة من أن البلاغات حصل فيها تحقيق ثم رفضت الدعوى وحصلت فيها مرافعات ، إذ كل هذا لا يد للطاعين فيه ، لأنه ليس من عملهما بل هو من عمل المدعى المدنى الذي رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة .

وحيث إن القانون لا يميز تحميل القاذف مسؤولية نشر عبارات القذف ، أو إذاعتها أو تحقيق العلانية بشأنها بأية طريقة كانت ما لم يكن هو الذى عمل على ذلك وقصد إليه كوسيلة لا تتم جريمته إلا بها .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعين في جريمة القذف ، وأثبت واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها فقال : إن المتهمين (الطاعين) قدما بلاغا من صورتين إحداها لصاحب الدولة وزير الداخلية والأخرى لمديرية قنا أسندا فيه للذعى بالحق المدنى عنة تهم وهى أنه بصفته عمدة ارتكب الرشوة ، وتستر على جرائم ومجرمين في بلده ، واستخدم الخفراء الرسميين في أعماله الخاصة ، وحرر شهادة غير صحيحة لمعاونة شخص

مقتدر من الرسوم القضائية في دعوى مدنية . وقد تحقق هذا البلاغ بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ والأيام التالية ، ثم حفظ . وحرك المدعى المدني الدعوى بالطريق المباشر على أساس أن البلاغ كاذب ، ثم عطل طلباته بالجلسة وطلب معاملة المتهمين على أساس جريمة القذف . ثم تحت الحكم عن جريمة البلاغ الكاذب ، و انتهى إلى القول بأن أحد أركانها لم يتوافر ، إذ لم يقدم الدليل على ثبوت سوء القصد ونية الإضرار . وبعد ذلك عرض الحكم إلى جريمة القذف فقال بتوافر عناصرها القانونية ، وإن ركن العلانية ثابت " لأن البلاغ قد تداولته أيد كثيرة وتحقق وسمع فيه شهود ، ثم رفعت الدعوى بالطريق المباشر وعلم بها كثيرون من أرباب القضايا والمحامين والكتابة ، وسمعت فيها المرافعة بجلسة علنية وكتبت فيها مذكرات ... " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ حاسب الطاعنين على العلانية التي تمت عن طريق رفع الدعوى عليهما مباشرة أمام محكمة الجنح قد أخطأ ، كما يقول الطاعنان ، لأنهما بداهة ما كانا يقدران وقت تقديمهما البلاغ في حق المدعى بالحق المدني أن ذلك سوف ينتهي برفع الدعوى العمومية والمدنية عليهما أمام محكمة الجنح . ولكن هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم لا يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ أن ما أثبتته هذا الحكم من العلانية المتوافرة عن غير طريق رفع الدعوى بتداول البلاغ في أيد كثيرة بالوزارة والمديرية وبالتحقيق الذي استلزمه هذا البلاغ ، مما لا يتنازع الطاعنان فيه ، ومما تجب مساهمتهما عنه على اعتبار أنهما لا بد قصدها كنتيجة حتمية للبلاغ الذي قدماه وضمناه وقائع معينة تكون جرائم يعاقب القانون عليها وتستدعي بالضرورة فتح تحقيق فيها — ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي وحده لبيان توافر العلانية كما عرفها القانون ، وبه وحده يستقيم الحكم من حيث توافر ركن العلانية بالنسبة للطاعنين في الجريمة التي أدينا فيها .

(٣٩)

القضية رقم ٧٩ سنة ١٠ القضائية

قرار المحكمة الاستئنافية إعلان شاهد . عدولها عن ذلك لعدم الحاجة إليه وعدم تأجيل الدعوى مرة أخرى لتنفيذه . لا يجب الحكم .

إن القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يستتضي به المحكمة فلا يصح العدول عنها، بل هو مجرد قرار تحضيرى القصد منه تجهيز الدعوى للفصل فيها مما لا يترتب عليه أى حق للمحكوم لتعلقه بالمحكمة وحدها . فإذا تبينت المحكمة بعد إصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن فى حاجة إليه لوجود ما يبنى عنه فلم تؤجلها مرة أخرى لتنفيذه فلا تريب عليها فى ذلك .

(٤٠)

القضية رقم ٨٠ سنة ١٠ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ بيانه فى الحكم .

(المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٥)

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أسندها فى بلاغه إلى المبلغ ضده، وأن يكون قد قصد ببلاغه الإضرار به . فإذا كان الحكم قد ذكر أن المتهم إنما قصد الإساءة إلى المجنى عليه بتلفيق التهمة ضده كى يناله عقابها فإن ذلك يكون كافياً فى بيان هذا القصد .

جلسة أول يناير سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المريجوشي باشا ومحمد كامل
الزبيدي بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٤١)

القضية رقم ١٩٥ سنة ١٠ القضائية

إثبات . معلومات حصلها القاضي وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . استناده إليها في حكمه .
لا يعيب الحكم . مثال .

يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء
أثناء نظر الدعوى . فإن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية
التي لا يجوز للقاضي أن يستند إليها في قضائه . وإذن فلا تريب عليه إذا قال
في حكمه "إن الفريقين من النوع المعروف بالفتوات، وقد ارتكبا مع بعضهم جناية
قتل في المحكمة أثناء نظر هذه القضية في جلسة سابقة وقد ضبط للجناية واقعة مستقلة،
وترى المحكمة استعمال الشدة مع الطرفين" .

جلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٤٢)

القضية رقم ١٧٢٣ سنة ٩ القضائية

إثبات . سماع الشهود . جوازه مع اعتراف المتهم .
(المادة ١٣٤ تحقيق)
إن ما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات من أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند إليه "يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة" ذلك ليس فيه ما يحدّم للحكمة من السلطة في سماع الشهود وإجراء كل ما تراه ضروريا من التحقيق لتتوّر الدعوى والكشف عن ظروفها وملابساتها ، بل المقصود من هذا النص هو تخويل المحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مرافعة إذا كان اعتراف المتهم كافيا لتكوين عقيدتها . فإذا كان هذا الاعتراف غير كافٍ كان من الواجب سماع باقي أدلة الدعوى .

(٤٣)

القضية رقم ١٧٢٤ سنة ٩ القضائية

قض وإبرام . التقرير بالظن وتقديم الأسباب . من شأن الطاعن لا المحامى عنه . تقديمه أسباب الظن بعد الميعاد . الاعتذار عن التأخير بمرض المحامى . لا يقبل .
(المادة ٢٣١ تحقيق)
إن مرض المحامى عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للظن لأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامى عنه ، فإذا لم تقدّم أسباب الظن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض المحامى .

(٤٤)

القضية رقم ١٧٢٥ سنة ٩ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها . قصد الإضرار بالمبلغ في حقه . انعدام أحد هذين الشقين . لاجرمية . التحدّث فيها في الحكم الصادر بالإدانة .
(المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٥)

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ وقت التبليغ طالما بكذب الوقائع التي يبلغ عنها وقاصدا الإضرار بالمبلغ في حقه، فإن انعدم أحد هذين الشقين فلا جريمة . وإذن فإذا كان الحكم الصادر بالإدانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي يبلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه مستوجب للقضه .

(٤٥)

القضية رقم ٣٥ سنة ١٠ القضائية

فاعل أصلي . شريك . وقوف شخص ليرقب الطريق وقيام زملائه بجمع قطن لسرقته . فاعل أصلي . لاصلة له في الطعن على الحكم سواء اعتبره فاعلا أو شريكا . (المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦)
إذا كان المتهم قد وقف ليرقب الطريق بينما كان زملاؤه يجمعون القطن لسرقته فانه — مثل زملائه — يكون فاعلا أصليا في السرقة، لأن هذا الذي فعله هو من الأعمال المكونة لها . ومع ذلك فلا مصلحة له في أن يطعن في الحكم سواء أكان اعتبره فاعلا أصليا أم شريكا لأن العقوبة واحدة في الحالتين .

(٤٦)

القضية رقم ٣٥١ سنة ١٠ القضائية

جزء قضائي أو إداري . شرط قيام الجز . تعيين حارس . عدم تعيين حارس . التصرف في المال . لا عقاب . مثال .
(المادة ٢٨٠ ع = ٣٢٣)
يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلصة محجوزا عليها من الجهة القضائية أو الإدارية . وأول شرط لقيام الجز أن توضع الأشياء التي محجوز عليها تحت يد حارس للحاقطة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها . ويستوى في الحارس أن يكون المالك للحجوز أو غير المالك، فإن هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للجز ولا يعتبره وجود بدونها . فإذا كان من أوقع الجز — محضرا كان أو صرافا — لم يعين وقت الجز حارسا على ما محجوز عليه،

ولم يتخذ بعد المجز الإجراء اللازم لإقامة الحارس، فإن هذه الأشياء — طيلة بقائها من غير حارس — تعتبر غير محجوزة، وتصرف مالكيها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب. وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الصراف عند ما أوقع المجز على المحصولات لم يجد من يقبل الحراسة عليها فبقيت بدون حارس حتى استلمها صاحب الأرض وفاء للأجرة المستحقة له عند المستأجر المالك للمحصولات المذكورة، فذلك لا يعتبر اختلاسا معاقبا عليه.

المحكمة

وحيث إن مرمى الوجه الرابع من أوجه الطعن هو أن تهمة اختلاس المحصولات المحجوز عليها المستندة إلى الطاعة غير متوافرة الأركان لعدم وجود مجز على الأشياء المقول باختلاسها.

وحيث إنه يشترط لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة محجوزا عليها من الجهة القضائية أو الإدارية، وأن يكون المجز قائما. وأول شرط لقياسه أن تكون تلك الأشياء قد وضعت تحت يد حارس للحفاظ عليها وتقديمها وقت طلبها، سواء أكان هذا الحارس مالكا أم غيره. وهذه الحراسة هي المظهر الخارجي للمجز، وبدونها لا يكون له وجود. فإذا لم يمين المحضر أو الصراف الذي أوقع المجز حارسا على الأشياء التي أوقع المجز عليها، أو لم يتخذ بعد المجز الإجراء اللازم لإقامة حارس عليها وبقيت تلك المحجوزات بلا حارس، فتصرف مالكيها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب ولا تكون المادة ٣٢٣ عقوبات منطبقة.

وحيث إن الثابت في الحكم المطعون فيه أن الصراف عند ما أوقع المجز على المحصولات موضوع الدعوى لم يجد من يقبل أن يحرمها، فبقيت بدون حارس حتى استلمتها الطاعة وفاء للأجرة المستحقة لها عند المستأجرين المالكين للمحصولات المذكورة.

وحيث إن عدم تعيين حارس على الأشياء المحجوز عليها يجعل الحجز غير قائم ،
كما سبق البيان ، فلا يعتبر تصرف مالكها فيها اختلاسا ، وتكون الواقعة المنسوبة
للطاعة غير معاقب عليها ويتعين براءتها .

(٤٧)

القضية رقم ٣٦٦ سنة ١٠ القضائية

مسئولة مدنية . التضامن . مناطق . تطابق الإيرادات ولو بغاية على الإبقاء . مسئولية التامين
جميعا بالتضامن . نتيجة ما وقع من كل منهم . لا تأثير لها في ذلك . (المادة ١٥٠ مدني)
إن المسؤولية التضامنية يكفي فيها مجزؤ تطابق الإيرادات عند المدعى عليهم ،
ولو بغاية ، على الإضرار بالمدعى . فهي تتم جميع من اشتركوا في إيقاع الأذى بالمخني
عليه لا قترافهم فعلا غير مشروع ولا اتحاد إرادتهم في ذلك بغض النظر عن نتيجة ما وقع
من كل منهم وعن الجريمة التي تتكون منه .

جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمود المرجوشي باشا ومحمد كامل
الرشدي بك وسيد مصطفى بك ونحبيب مرقس بك المستشارين .

(٤٨)

القضية رقم ١٩١ سنة ١٠ القضائية

قرارات المجالس الحسبية عن تصفية الحساب . متى تكون حجة على متولى أمور عدي الأهلية ؟
خطأ الحكم في قوله إن قرار المجلس يعتبر حجة على المشرف . تصفية الحساب بواسطة المحكمة .
انفعال دمة المشرف بالمبلغ الذي ورد بالقرار . اعتباره مبددا . خطأ الحكم من جهة القانون فيما قرره .
لا يستوجب قضه .

إن قرارات المجالس الحسبية عن تصفية حساب عدي الأهلية لا حجة لها على
المتولى أمورهم إلا إذا قبلها . ومع ذلك إذا كانت المحكمة مع قولها إنها تستند إلى
قرار المجلس بشأن الحساب وتعتبره حجة على المشرف لم تكتف بالتصفيه التي أجراها
المجلس بل قامت هي بنفسها بتصفية الحساب ، وثبت لهما من التحقيق أن دمة

المشرف مشغولة حقيقة بالمبلغ الذى أنتجته التصفية، وأن امتناعه عن أداء ما فى ذمته للقصر لا يرجع إلى سبب جدى، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يصح بمقتضاه مؤاخذة المشرف عن جريمة التبيد . وخطأ الحكم فيما قاله من أن قرار المجلس حجة على المشرف لا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(٤٩)

القضية رقم ٣٦١ سنة ١٠ القضائية

اختلاس . تسليم مقيد بشرط واجب التنفيذ فى الحال . متى لا يحول دون قيام ركن الاختلاس ؟
تسليم ملحوظ فيه الابتعاد بالشئ المسلم عن صاحبه ولو فترة قصيرة من الزمن . انتقال الحيازة لتسلم .
لا سرقة . مثال . سند ومبلغ من المال . (المادة ٢٧٥ ع = ٣١٨)

إن تسليم الشئ من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ فى الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه فى ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشئ ومراقبته حتى يكون فى استمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم يتزل، ولم يخطر له أن يتزل، عن سيطرته وهيمته عليه مادياً، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية، ولا تكون يد المسلم عليه إلا يدا عارضة مجزئة . أما إذا كان التسليم ملحوظاً فيه الابتعاد بالشئ عن صاحبه فترة من الزمن — طال أو قصرت — فانه فى هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمسلم، ولا يتصور معه فى حق المسلم وقوع الاختلاس على معنى السرقة . إذ الاختلاس بهذا المعنى لا يتوافر قانوناً إلا إذا حصل ضد إرادة المجنى عليه أو عن غير علم منه . فإذا سلم شخص إلى آخر مبلغاً من النقود وسنداً محرراً لصالحه على المسلم على أن يحجز له المسلم فى نفس مجلس التسليم سنداً يجمع المبلغين : المبلغ الذى تسلمه عينا والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه، ثم رضى المسلم بأن ينصرف عنه المسلم بما تسلمه إلى خارج المجلس، فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه، ويجعل يد المسلم، بعد أن كانت عارضة، يد حيازة قانونية لا يصح معها اعتباره مرتكباً للسرقة إذا ما حدثته

نفسه أن يملك ما تحت يده، فإن القانون في باب السرقة لا يحى المال الذى يفرط صاحبه على هذا النحو في حياته .

المحكمة

وحيث إن مبنى باقى الأوجه أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لأنها اعتبرت الواقعة التى أدانت الطاعن فيها سرقة، وأثبتت وقوعها منه استنادا إلى شهادة الشهود مع أن موضوعها مبالغ تزيد على النصاب القانونى الغير الجائز فيه الإثبات بالينة والقرائن، ومع أن هذه الواقعة يفرض صحتها هى في الحقيقة خيانة أمانة، لأن التسليم فيها لم يكن اضطراريا، كما يستفاد ذلك من أقوال السعيد رسم، إذ الطاعن لم يفتز من المجلس الذى تسلم فيه النقود والسند هاربا، ولم ينصرف محتفيا بل نرجع واعدا بالتوقيع على السند الجديد بعد عودته . فن الخطأ اعتبار التسليم ناقصا في هذه الحالة، إذ الأشياء سلمت إلى الطاعن على أن تكون ملكا له في مقابل تسليم الأقطان، وليس التوقيع على الكبيالة الجديدة إلا مجرد دليل لإثبات المعاملة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة الاستئنافية اكتفت بتأييد الحكم دون أن تستعرض هى في حكمها حقيقة الواقعة وتناقشها وترد عليها وتبين مدى علاقتها بالقانون . وفى ذلك قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان المتهم الأول وهو الطاعن في الجريمة التى رفعت بها الدعوى العمومية عليه وهى أنه سرق مبلغ ١٢٢٤ جنيا لمحمود محمد الغريب ومحمد محمد الغريب عبارة عن مبلغ ٨٠٠ جنيا من أوراق البنكنوت وسند بمبلغ ٤٣٤ جنيا محزر عليه لصالح المحبى عليهما . وذلك بأن استلم هذا السند وذلك المبلغ من السعيد محمد رسم مندوب المحبى عليهما على وعد أن يوقع على كبيالة يجمع المبلغ الذى وصله وقدره ١٢٢٤ جنيا . فانصرف عقب أن ناداه متهم آخر دون أن يوقع على السند المطلوب منه . وقد أورد الحكم واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها فقال: "إن المتهم الأول تاجر أقطان بناحية بقباس وله عادة في موسم القطن بالتعامل مع محل تجارة المتدعين بالحق المدنى المعروف باسم شركة محمد محمد الغريب وإخوته قومسيونجية وتجار

أفطان بالحملة الكبرى، ومضى على هذه المعاملة نحو سنتين تقريبا . وقبل ذلك كانت المعاملة بين الشركة المذكورة ووالده المدعو عبده متولى البطاروى ، واستمرت تسع سنوات والمتهم الأول يقوم بشراء الأفطان من صغار المزارعين ويدفع عن ذلك عربونا من طرفه، وكلما تجمع لديه كمية وافرة من القطن يخطر مندوب المدعين بالحق المدنى المعين لناحية بلقاس المدعو السعيد محمد رسم لمأينة الأفطان، وهذا الأخير يخبر محل مخدومه بالحملة ليرسل له التقود اللازمة للتخليص عليها ودفع باقى الثمن للبائعين واستلامها وإيداعها شئونة البنك الأهلى بالحملة .

وفى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٨ طلب المتهم من المندوب المذكور تقودا على ذمة توريد ٢٩٩ كيسا من القطن، منها ٩٧ كيسا بناحية بلقاس والباقى بناحية المعصرة فسلمه المندوب بمبلغ ٤٢٤ جنيا بموجب سند وقع عليه ، وبعد استلام المبلغ أقهم المندوب أن هذا المبلغ لا يفى للتخليص على كل الأفطان الموجودة لديه ، وأنه يلزمه خلاف ذلك مبلغ ثمانمائة جنيه ولا بد من إرجاء عملية تسليم القطن لحين إحضار باقى المبلغ، فما كان من المندوب إلا أنه اتصل تليفونيا بمحل مخدومه بالحملة وأوقفه على الحالة وطلب إليه سرعة إرسال المبلغ المطلوب لاستلام الأفطان منعا من أن المتهم يتصرف فيها ويمجرى تسليمها لمحل آخر . وفى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ وصل بلقاس بدوى الزغل من طرف محل مخدومه ومعه ألف جنيه، منها ٨٠٠ جنيه لمحمد عبده البطاروى والباقى لعملاء آخرين ، وكان وقتها السعيد محمود رسم بداخل محل المتهم فى انتظار المبلغ مع عملاء آخرين ، فتمدها سلم بدوى الزغل إلى السعيد رسم مبلغ ٨٠٠ جنيه، وهذا الأخير نادى على المتهم الأول وسلمه المبلغ بدوره بمحضور كل من بدوى الزغل والسعيد أمد العدوى وعبد العزيز طه وعبد الحالق المنشاوى . وقد قام المتهم بتعداد المبلغ ثم وضعه فى جيبه، وطلب من السعيد رسم السند الذى وقع عليه بالأمس بمبلغ ٤٢٤ جنيا وتحرير سند جديد بمجموع المبلغين، فوافق السعيد رسم على ذلك، وسلمه السند المذكور، وبدأ بتحرير السند الجديد بمجموع المبلغين أى بمبلغ ١٢٢٤ جنيا ، وفى أثناء تحرير السند الجديد حضر المتهم

الثاني (وقد حكم له نهائيا بالبراءة) ونادى على المتهم الأول فخرج له من المحل قبل التوقيع على السند الخاص بمبلغ ١٢٢٤ جنيهًا . فلما لاحظ السعيد رسم أن المتهم هم بالانصراف قبل التوقيع على السند الجديد نادى عليه وطلب منه الانتظار حتى يتم تحرير السند والتوقيع عليه فافهمه بأن المتهم الثاني من ضمن الباعين له قطنًا وأنه سيجرى التخليص عليه أولاً ثم يعود له ثانيًا للتوقيع على السند وأن هذه العملية لا تستغرق أكثر من خمس دقائق ، وانصرف مع المتهم الثاني على هذا الاعتبار ، وصرح له بنقل القطن عند حضور العربات . واستمر السعيد رسم ينتظر بمحله نحو ساعة تقريبًا ، وعندها حضرت السيارات لنقل الأقطان التي كانت عازما المتهم الأول على تسليمها في مقابل المبلغ الذي استلمه ، فحاول السعيد رسم استلام الأقطان الموجودة بالمحل ولكن عمال المتهم الأول منعه فاضطر للبحث عن المتهم الأول . وبالتحزى عنه علم أنه توجه إلى المنصورة فانتقل فوراً إليها وبحث عنه حتى عثر عليه في نقطة المومسات في حالة سكر مع أحمد القصبي وألسيد عبد العزيز والسيد عيد وحسن السرجاني وعلى عبد الحليم نصار ، وطلب منه تسليم القطن أورد المبلغ الذي استلمه فأنكر المتهم استلامه منه شيئاً " . ثم عرض الحكم إلى الأدلة التي استند إليها في ثبوت هذه الواقعة فقال : " إن واقعة تسليم مبلغ ٨٠٠ جنيه إلى المتهم الأول مع السند بمبلغ ٤٢٤ جنيهًا ثابتة بثبوتها كافياً من شهادة كل من السعيد رسم وبدوى الزغل والسعيد أحمد مدوى وعبد العزيز طه وعبد الخالق المنشاوى الذين أجمعوا على أنهم رأوا المتهم المذكور يستلم المبلغ والسند على أن يعطى سنداً جديداً بمجموع المبلغين ، وقد أنصرف دون أن يوقع على السند . وهذه الواقعة تكون جريمة السرقة بأركانها جميعاً ، لأن السعيد رسم عندما سلم المتهم المبلغ والسند ماله لهما له تحت شرط أن يحوز سنداً بمجموعهما فلا يصبح مالهما إلا بعد تحرير السند ، فإذا حيزهما بنية امتلاكهما ولم يقدم السند وجب اعتباره سارقاً ، ولأن المعاملة بين المتهم والمتدعين بالحق المدني ليست بيعاً وشراء وإنما هي صحب تقود على ذمة توريد أقطان تودع بالشونة وتباع على ذمة المتهم عند تحصيل السوق فإذا صعدت

الأسعار كان ربحه محققا، وإذا هبطت كانت خسارته فادحة، ومحمود محمد الغريب وإخوته يتقاضون أربعة قروش عن كل قطار .

وحيث إن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم بسرقة تسليما مقيدا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يحول دون قيام ركن الاختلاس في جريمة السرقة إذا كان المفهوم عند الطرفين هو تنفيذ الشرط في ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايته بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم يتزل ولم يخطر له أن يتزل عن سيطرته وهيمته عليه ماديا فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ولا تكون يد الآخر عليه إلا يدا عارضة مجزدة . أما إذا كان التسليم قد أذن فيه أو أبيع الابتعاد بالشيء عن صاحبه ولو فترة قصيرة من الزمن فإنه في هذه الحالة تنقل به الحيازة للتسلم ولا يتصور معه وقوع الاختلاس على الشيء المسلم ، إذ الاختلاس لا يتوافر قانونا إلا إذا حصل ضد إرادة المبنى عليه أو عن غير علم منه .

وحيث إنه يبين من ذلك أنه وإن كان السعيد محمد رسم سلم الطاعن المبلغ والسند على أن يمحزر الطاعن له في نفس مجلس التسليم سنداً يجمع المبلغين : المبلغ الذي تسلمه عيناً والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه ، وأن التسليم في هذه الحدود لا ينافي حقيقة مع بقاء الحيازة القانونية على المبلغ والسند للسعيد محمد رسم طالما هو يهيمن عليهما لوجودهما تحت بصره إلا أنه مادام هو نفسه قد رضى بأن ينصرف الطاعن بهما عنه إلى خارج المجلس فإن هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه ، ويحمل بالتالي يد المتسلم بعد أن كانت طارضية يد حيازة قانونية لا يصح معها اعتباره مختلساً ، أى سارقاً ، إذا ما حدثته نفسه بتملك ما تحت يده ، فإن القانون في باب السرقة لا يحى من يفترط في حيازة ماله على هذا النحو . ومتى تقرّر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر فيما أثبت وقوعه من الطاعن جريمة سرقة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن الطاعن لم يقع منه فعل الاختلاس المشتراط في السرقة بسبب وجود المال في حيازته قانوناً وقت أن تملكه .

وحيث إنه من جهة أخرى فإنه إذا كان الثابت بالحكم أن الطاعن قد تسلم ما تسلمه من السعيد رسم ليشترى به قطنا لحسابه هو على أن يودع القطن ضمانا للسداد في شونة معينة حتى يباع فيستولى هو ومن سابه النقود على حقه من الثمن، فإن التسليم على هذه الصورة يكون بناء على عقد قرض مضمون برهن، ولا يمكن اعتباره حاصلًا على مقتضى عقد من العقود الواردة على سبيل الحصر في النص الذي يعاقب على خيانة الأمانة. ولذلك يتعين براءة الطاعن مما أسند إليه، لأن القانون لا يعاقب على الواقعة التي أثبتها الحكم عليه.

وحيث إن القضاء ببراءة الطاعن على الأساس المتقدم لا يؤثر في سلامة الحكم بالنسبة لما قضى به من التعويض المدني مادامت الواقعة التي أثبت الحكم وقوعها منه تصلح أساسا لمسأله عن تعويض الضرر الذي وقع منه وإن كانت لا تصلح في ذات الوقت أساسا للعقاب. أما ما يشير الطاعن من أن هذه الواقعة ما كان يصح إثباتها بالبينة والقرائن على نحو ما فعل الحكم فردود بأن هذه الواقعة يصح إثباتها قانونا بكافة طرق الإثبات لأن الطرفين فيها — كما هو ثابت في الحكم — من التجار، وقد حصل التسليم فيها لاستخدام المال الذي حصل تسليمه في أعمال تجارتها.

(٥٠)

القضية رقم ٣٧٤ سنة ١٠ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة • محجوز على ماله • متى يكون له أن يبيع الحاصلات المحجوزة ويستدغمها في الدين؟ دين لبنك التسليف الزراعي • حجز إداري على زراعة المدين من أجل هذا الدين • بيع المحصول المحجوز وتسديد ثمنه في الدين • لا يتخلص من العقاب • (المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص لبنك التسليف الزراعي وذكريو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥)

إن الحق المخول بمقتضى المادة الثانية من الذكريتو الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ للمحجوز على ماله في أن يبيع الحاصلات المحجوزة بالشروط التي يبتها هذه المادة إنما هو خاص بالمتولين المتأخرين في دفع الأموال المستحقة على أطيانهم.

وإذن فالمدينون لبنك التسليف الزراعى لاحق لهم فى ذلك . خصوصا وأن المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ انخلص لبنك التسليف الزراعى ، فضلا عن أنه لم يرد فيه ما يفيد تحويل هذا الحق للدين المتأخر، فإن المادة الرابعة منه أباحت تحصيل الأموال المطلوبة له بطريق المحجز الإدارى طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ دون إشارة إلى دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المذكور .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل فى أن محكمة الموضوع أخلت بحق دفاع الطاعن ، وذلك بعدم ردها على ما تمسك به الدفاع لديها من أن الطاعن قام بسداد الدين المطلوب منه طبقا لدكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، وقد استتجت المحكمة بما ذكره الطاعن فى التحقيق بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى بعد اليوم المحدد للبيع من أنه تصرف فى المحجوزات ووعده بسداد الدين بعد شهر أن الطاعن لم يكن قد سدد شيئا لغاية التاريخ المذكور . وهذا الاستنتاج غير صحيح إذ الدكريتو آنف الذكر أباح للمحجوز عليه بيع الحاصلات وتوريد ثمنها أيا كان مقدار هذا الثمن المحصل . وقد أثبت الطاعن أنه وزد لبنك التسليف ثمن الأشياء بموجب شهادة قدمها . وفضلا عن ذلك فقد تمسك الطاعن بأن البيع أجل مرات دون إعلانه ، وأنه على الرغم من ذلك وقبل أن يسأل فى محضر التحقيق فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٨ كان قد سدد ثمن الحاصلات للبنك ، ولكن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الدفاع . ويخلص الطاعن من هذا كله إلى أن الحكم جاء مخالف للقانون ومغلا بما له من حقوق الدفاع ، ولذا يكون متعين النقض .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع تمسك بأن الطاعن سدد ما عليه فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ أى قبل اليوم المحدد للبيع ، وأنه لم يعلن بهذا اليوم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بصدد دفاع الطاعن إنه " سئل فى محضر التحقيق بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى بعد يوم البيع فقتر بأنه تصرف

في المحجوزات بالبيع وأنه سوف يستد الدين بعد شهر، مما يؤخذ منه أنه لم يكن قد استد شيئا لغاية هذا التاريخ . وقد تأيد ذلك بما قرره الصراف في نفس هذا اليوم من أن المتهم لم يستد شيئا من الدين " . ومن هذا الذي قاله الحكميين أن محكمة الموضوع اقتنعت بحصول التبديد وبعدم صحة واقعة السداد كما يدعيها الطاعن ، مستخلصة ذلك كله من التحقيق الذي حصل في الدعوى . وإذ كان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه الإدانة فلا محل لأن يتمسك الطاعن بعدم إعلانه بيوم البيع لتصرفه فعلا في الأشياء المحجوزة باعترافه ، وعدم تأثير الإعلان في هذا الفعل المكون للجريمة التبديد .

وحيث إن ما تحثت عنه الطاعن في طعنه من أن تصرفه في المحجوزات كان بناء على الحق المخول له قانونا بمقتضى دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ لا محل له ، لأن المحجز موقع من أجل دين مستحق عليه لبنك التسليف الزراعى حالة أن الحق المخول للمحجز عليه بمقتضى المادة الثانية من الدكريتو المذكور في بيع الحاصلات المحجوزة إنما جاء خاصا بالمؤجلين المتأخرين في دفع الأموال المستحقة على أطيانهم ، ولم يرد في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص لبنك التسليف الزراعى ما يسمح بتحويل هذا الحق للدين المتأخر ، إذ المادة الرابعة من هذا المرسوم أباحت تحصيل الأموال المطلوبة للبنك بطريق المحجز الإدارى طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ دون الإشارة إلى دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ . ومن هذا يبين أن حالة الطاعن لا تنطبق عليها أحكام الدكريتو المذكور . وهذا كله يفرض التسليم بأن الطاعن قام بسداد ما حصله من ثمن البيع فورا ، مع أن الواقعة التى أثبتتها الحكم تغاير ذلك .

(٥١)

القضية رقم ٣٩١ سنة ١٠ القضائية

تزوير . دس سند بدين في أوراق أخرى . توقيع شخص عليه ضمن الأوراق دون أن يتنبه لما فيه . تزوير بالمباغة . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

إذا كتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ، ثم دسها عليه في أوراق أخرى فوقع عليها بامضائه ضمن هذه الأوراق دون أن يتنبه لما فيها ، فهذا تزوير عن طريق المباغة للحصول على إمضاء المحنى عليه .

(٥٢)

القضية رقم ٣٩٥ سنة ١٠ القضائية

تفتيش شخص . متهم في سرقة نقود . إذن النيابة في تفتيشه لضبط الموقوف . وجود شخص آخر مع هذا المتهم . محاولتهما الهرب عند رؤيتهما الضابط . وضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليها . القبض عليه وتفتيشه . وجود مخدّر معه . ضبطه . محنة الضبط . حالة تلبس بإحراز المخدّر . (المادة ١٥ تحقيق)

إذا أذنت النيابة لضابط البوليس في تفتيش المتهم هو ومنزله للبحث عن نقود مسروقة ، ثم أخذ يبحث عن المتهم فوجده ومعه آخر ، فلما رآياه حاولا الهرب ، ووضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليها ، فاعتمد ضابط البوليس على هذه القرائن وقبض على هذا الشخص وقتشه فعمله صحيح . لأن هذه القرائن يصح أن تكون من الدلائل التي تكفي لاعتبار هذا الشخص شريكا في سرقة مع المتهم المأذون بتفتيشه ، وللضابط في هذه الظروف بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يعذه سارقا ويقبض عليه ويفتشه للبحث عن الموقوفات . فإذا عثر في أثناء التفتيش على مخدّر فقبضه فهذا الضبط يكون صحيحا ، لأن ظهور المخدّر معه أثناء التفتيش الذي يجريه عن الموقوفات يجعله في حالة تلبس بالمخدّر .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه باطل لرفضه الدفع ببطلان الإجراءات ، واعتباره الطاعن في حالة تمييز تفتيشه دون إذن النيابة ، واعتاده

على قول رجال الضبطية القضائية من أنهم عندما ذهبوا لتفتيش شخص آخر متهم بسرقة وجدوه جالسا على مصطبة ويحواره الطاعن الذي أراد أن يهرب ولكنهم ضبطوه واضعا يده في جيب الساعة . ووجود يد الطاعن في جيبه ، على فرض صحته ، لا يمكن أن يعتبر حالة تلبس تميز تفتيشه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن إجراءات التفتيش وقعت باطلا لأن الضابط الذي قام بعملية التفتيش اصطحب معه أحد المزارعين وأشركه معه فيها مع أنه ليس من أعوانه .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن متهما آخر غير الطاعن وجهت إليه تهمة سرقة نقود، وقد أخلى سبيله لعدم كفاية الأدلة، فأخذ ضابط النقطة في مراقبته حتى علم أنه يتردد على نقطة المومسات بالإبراهيمية ويصرف عن سعة، وأودع نقودا في صندوق التوفير، فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله فأذنت له بذلك . وذهب في نفس اليوم فيبحث عنه حتى وجده مع المتهم الثاني (الطاعن) جالسين تجاه محطة السكة الحديدية . ولما رأياه هو وباقي أفراد القوة قاما من مجلسهما ، وحاولا الحرب فضبطهما ، وقد وضع المتهم الثاني (الطاعن) يده في جيب الساعة فأمسك الضابط بيده فوجده يطبقها على قطعة حشيش، فضبطها، ثم فتش بعد ذلك فوجد ذرات من الحشيش في نفس الجيب الذي وضع يده فيه وقبض عليها الضابط وهي ممسكة بقطعة الحشيش . أما المتهم الأول (غير الطاعن) فامتنع عن التفتيش وهاج فقبض عليه رجال القوة وأخيرا قبل أن يفتشوه ، فلما أخلوا سبيله أسرع بقذف علبه بجوار أخذها من جيب الصديري فاستقرت على ظهر عربة السكة الحديدية، فكلف الضابط أحد مرافقيه بالتقاطها فالتقطها وإذا فيها علبه قناب وثلاث مجاور وعلبة القناب ورقة صغيرة بها قطعة حشيش . وقد دلل الحكم بعد ذلك على ثبوت هذه الوقائع بقوله : ” إن الوقائع الثابتة من أقوال ضابط البوليس ومن رافقه من رجال القوة والتي لم يستطع المتهمان نفيها مطلقا دالة في نفسها على أن الأمر في ضبط المخدّر مع المتهم الثاني (الطاعن) لم يك راجعا لتفتيشه ، فهو الذي وضع يده في جيب الساعة فاشتبه فيه الضابط لأنه يجالس

المتهم بالسرقة والصادر لإذن النيابة بتفتيشه، ومن حقه أن يقبض على يده لاحتفال أن يكون بالحبيب سلاح يستعمله في المقاومة، فوجد في يده قطعة حشيش . وبضبطه والحشيش في يده يكون في حالة تلبس تجعل من حق الضابط تفتيش الحبيب وضبط ما وجده من ذرات الحشيش به .

ومن حيث إنه يظهر مما تقدم أن ضابط البوليس وجدت لديه قرائن تدل على اشتراك الطاعن في السرقة مع المتهم الآخر الذي كان يبحث عنه والذي صدر أمر النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله لضبط تقود مسروقة، وتلك القرائن هي وجود الطاعن مع المتهم الآخر، ومحاولتهما الهرب عند رؤيتهما الضابط، ووضع الطاعن يده في جيب الساعة مطبقا إياها، فكان للضابط في هذه الظروف وطبقا للمادة ١٥ تحقيق جنايات القبض على الطاعن وتفتيشه للبحث عن المسروقات، فإذا عثر أثناء التفتيش على الحشيش وضبطه يكون هذا الضبط صحيحا قانونا، لأن ظهور الحشيش مع الطاعن أثناء التفتيش يجعله في حالة تلبس بإحراز المخدر . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش صحيحا قانونا .

جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزشيدى بك وسيد مصطفى بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ٣٦٧ سنة ١٠ القضائية

- (١) حكم في معارضة . ميماد استئناف . متى يبدأ ؟ من تاريخ صدوره .
(ب) إجراءات . نظر المحكمة قضية قبل دورها لسبب رأته . جوازها . خصم لم يكن حاضرا . طلبه إعادة نظر الدعوى في حضرة . حقه في ذلك .

(المادتان ١/١٥٤ و ١٧٧/٢ تحقيق)

١ - إنه لما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميماد استئناف الحكم يبدأ من يوم صدوره إلا إذا صدر غايبا فإن الميماد لا يتبدئ

بالنسبة للتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، ولما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة سواء أكان صادرا باعتبارها كأنها لم تكن أم بتأييد الحكم المعارض فيه لا تجوز فيه المعارضة فإن هذا الحكم يكون استثنائه من حيث المبدأ خاضعا لحكم القاعدة الأصلية ، فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .

٢ — لا جناح على المحكمة إذا هي لما قدرته من الأسباب نظرت قضية قبل دورها . وللنصم الذي لم يكن وقتئذ حاضرا — ما دامت الجلسة منعقدة — أن يطلب إلى المحكمة أن تعيد نظر الدعوى في حضرته .

(٥٤)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ١٠ القضائية

تسؤل . صحة البنية . المراد منها . القدرة على القوت . شخص غير صحيح البنية . له ما يقتات منه . تسؤله . جواز عقابه .

(المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بغير التسؤل)

إن الشارع لم يقصد من قوله ” كل شخص صحيح البنية “ في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسؤل إلا من يكون عنده ما يقتات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل متسؤل عنده قوته يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الأخرى التي نصت عليها .

المحكمة

ومن حيث إن محصل الطعن أن الطاعة تتقاضى معاشا شهريا من وزارة المالية قدره ١٥٠ قرشا ، وأنها أيدت ذلك بالسركى الذي قدمته للمحكمة وهي تابعة لأسرة المرحوم الأمير عبد الرحمن يوسف من الدارفورين ، وبالرغم من كل ذلك أدانتها المحكمة في جريمة التسؤل المنسوبة إليها ، وأمرت بإدخالها الملجأ ، وأثبتت في حكمها أنها لا تقدر على كسب قوتها ، ولم ترد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم (الطاعة) اعترفت بأنها تسؤل لنا كل ، وأن المحكمة لاحظت أنها تحيف البنية ولا تقدر على كسب قوتها ،

وقضت بحبسها خمسة عشر يوما وإدخالها الملجأ بعد تنفيذ العقوبة البدنية طبقا للواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣

ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ التي طبقها المحكمة تشترط لعقاب الشخص الغير الصحيح البنية الذي يتسول أن يكون هذا التسول في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ وكان التحاقه بها ممكنا . وتشترط المادة الثانية من لائحة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ التي وضعت تنفيذا للمادة ١٠ من القانون المذكور بشأن النظام الداخلي للملاجئ المعوزين من غير أمهات البنية — تشترط هذه المادة للاتحاق بهذه الملاجئ أن يكون الشخص الذي يلحق بها فقيرا لا مال له ولا عائل . ويخلص من ذلك أنه يشترط للحكم بإدخال المتسول الملجأ طبقا للمادة الثانية من القانون السالف الذكر أن يكون فقيرا لا مال له ولا عائل ، كما يؤخذ منه أن هذا القانون لا بد أن يكون قد قصد بعبارة "غير صحيح البنية" كل شخص لا يقدر على كسب قوته بسبب ضعف بنيته . فإذا كان غير صحيح البنية ولكنه يقدر على كسب قوته فلا يشمل هذا النص ، بل يدخل في حكم المادة الأولى من القانون التي تعاقب كل شخص صحيح البنية وجد متسولا ، أى كل شخص يقدر على كسب قوته وجد متسولا .

ومن حيث إن للطاعة معاشا شهريا من وزارة المالية ، وهي معترفة في دفاعها بأنها تصدر على كسب قوتها ، وقد وجدت تسول في الطريق العام ، فلا يمكن مؤاخذتها طبقا للمادة الثانية التي طبقها المحكمة ، لأن ما وقع منها ينطبق على المادة الأولى من القانون المذكور .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدخال الطاعة الملجأ قد أخطأ في تطبيق القانون . ولذا يجب إلغاؤه بالنسبة لذلك مع تطبيق المادة الأولى على الواقعة الثابتة في الحكم .

(٥٥)

القضية رقم ٤١٢ سنة ١٠ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حجز قضائي أو إداري . متى يعتبر قائما ؟ عدم تعيين حارس . لا وجود للحجز . تصرف مالك الشيء فيه . لا عقاب .

إن المحجز قضائيا كان أو إداريا ، على اعتبار أنه حبس ما في حوزة الشخص من المال بوضعه تحت يد السلطة العامة التي خولها القانون الأمر به . لا يكون له أثر في الوجود إلا عند نقل المال المراد حجزه من يد حائزه وتسليمه إلى جهة الاختصاص في شخص من ينصبه المأمور المكلف بالمحجز حارسا ليضع هو يده عليه ، ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى المحجز فيه . فإذا لم يعين حارس ، وكانت الإجراءات في المحجز قد وقفت عند ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذي لم يقبل أن يعين حارسا عليه ، فإن صاحب المال لا يمكن في هذه الحالة مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به ، لأنه إنما يكون قد تصرف في ماله الخاص له الذي لم تحبس يده عنه ، فهو بذلك لا يكون معتديا على محجز قائم ، وبالتالي لا يكون معتديا على السلطة العمومية المختصة بتوقيع المحجز .

المحكمة

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها عليه . وفي بيان ذلك يقول إنه لا نزاع في أنه لم يوقع على محضر المحجز ، وأنه لم يعين حارسا ، وإذا أخذ بظاهر قول الصراف من أن الطاعن امتنع عن قبول الحراسة ، وأن أحدا غيره لم ينصب حارسا على المحجوزات ، فإن النتيجة الحتمية تكون انتفاء مسئولية الطاعن ، لأن المادة ٣٤١ عقوبات تماقب الحارس على أساس وجود عقد وديعة نتيجة الحراسة . فإذا لم يتم تسليم الأشياء المحجوزة إلى الحارس فلا يكون هناك محجز قائم أو على الأقل يكون المتهم لا صلة له بالمحجز . ولقد أخطأت المحكمة في قولها إن امتناع المتهم عن التوقيع لا يبطل المحجز ، إذ هذا العيب الذي يلحق محضر المحجز هو عيب جوهري ، لأن المتهم بامتناعه عن

التوقيع يكون غير مودع لديه شيء ، والتسليم والاستيلاء هما أساس المسؤولية في الجريمة التي أدين الطاعن فيها .

وحيث إن المحجز ، قضائيا كان أو إداريا ، على اعتبار أنه حبس ما في حوزة الشخص من المال بوضعه تحت يد السلطة العامة التي خولها القانون الأمر به ، لا يكون له أثر في الوجود إلا عند نقل المال المراد حجزه من يد حائزه وتسليمه إلى جهة الاختصاص في شخص من ينصبه المأمور المكلف بالمحجز حارسا ليضع يده عليه ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى المحجز فيه . فإذا لم يعين هذا الحارس ، وكانت الإجراءات في المحجز قد وقفت عند ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذي لم يقبل أن يعين حارسا عليه ، فإن صاحب المال لا يمكن في هذه الحالة مساءلته جنائيا إذا ما تصرف فيه أو عبث به ، لأنه إنما يكون قد تصرف في ماله الخاص له الذي لم تحبس يده عنه ، فهو بذلك لا يكون معتديا على محجز قائم ، وبالتالي لا يكون معتديا على السلطة العمومية المختصة بتوقيع المحجز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدين الطاعن في جريمة اختلاس الجاموسة ملكه المحجوز عليها إداريا والمسماة إليه لحراستها ، وذكر الواقعة التي اعتبرها مكونة لهذه الجريمة فقال : " إنه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ حجز الصراف عاذر حبشى على جاموسة للثمن (الطاعن) عند منزله نظير المطلوب للحكومة وقدره ٥ جنيهات و ٩٢٣ مليا وقدر قيمة الجاموسة بمبلغ ٨ جنيهات وتحدد للبيع يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ بالسوق ، وتأجل ليوم ٢١ أبريل سنة ١٩٣٨ . وأخطر المتهم بذلك اليوم إلا أنه عند حلول اليوم المذكور لم يستد المتهم المبلغ المطلوب ، ولم يقدم الجاموسة المحجوز عليها ، وانتقل الصراف إلى منزله فيما بعد فلم يحصد الجاموسة . وقد وقع هذا المحجز بحضور كل من أحمد فتح الباب نائب العمدة ورضوان عبد الغنى شيخ البلد وخليفة حسونة شيخ الخفراء . وقد ثبت من شهادة الصراف وهؤلاء الشهود أنهم طلبوا من المتهم عقب توقيع المحجز أن يوقع على محضر المحجز باعتباره حارسا على الجاموسة المحجوز عليها فامتنع ، كما ثبت من شهادتهم أيضا أنه كان حاضرا وقت المحجز ومع ثبوت

استناع المتهم عن التوقيع على محضر المحضر فان ذلك لا يبطل المحضر ، ومع ذلك فان
أى عيب يعيب محضر المحضر لا يخل بالمتهم من مسئولية التبديد .
وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن
في جريمة اختلاس جاموسة محجوزة ، وإذ أثبت في الوقت نفسه أن الطاعن مالك
لهذه الجاموسة ، وأن المحضر المقول بتوقيعه عليها لم يعين له حارس قد أخطأ ، لأن
الواقعة على هذا النحو لا يعاقب القانون عليها ، لأنه مع عدم تعيين الحارس لا يكون
للمحضر أى وجود حتى يعد عدم احترامه جريمة . ولذلك يتعين نقض الحكم ، والقضاء
ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

(٥٦)

القضية رقم ٤٢١ سنة ١٠ القضائية

دفاع . الحزيرة في إبدائه . استفاد الدفاع . إقبال باب المرافعة . عدم تقديم مذكرات أو أقوال
بعد ذلك . فتح باب المرافعة . حلة المحكمة في تقدير ذلك مطلقة . تقديم مذكرة بطلب فتح باب المرافعة .
عدم إجابة هذا الطلب . عدم الرد على المذكرة في الحكم . لا يعيب الحكم .
إن ما كفله القانون للدفاع من الحزيرة في إبداء كل ما يراه مفيداً له من أقوال
وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبة
المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لما يبيده لها من ذلك فتجيبه إليه إن رأت الأخذ
به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم إجابته — هذه الحزيرة على هذا المعنى الذى عناه
القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ ، عند إقبال باب المرافعة ، أى وقت الانتهاء من عملية
عرض الدعوى على المحكمة . فبسماع شهود الإثبات وشهود النفى ، وإبداء النيابة
العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم ، كل منهم
بأقواله ودفاعه الختامى يجلس المحكمة تنتهى المرافعة في الدعوى وتخلو المحكمة للدولة .
ومن هذا الظرف يتمتع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت
المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حينئذ باب المرافعة ثانية ، سواء أكان ذلك
من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهى وحدها صاحبة الشأن في هذا

تقديره كما يترأى لها . ولا يصح على كل حال أن تسمع المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مقفل ، أى دفاع مهما كان ، فإن مثل هذا الدفاع يكون مهذرا ولا وزن له لتقديمه في غير ظرفه المناسب . فإذا تقدم المتهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة فلم يجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكمها ، إذ ما دامت هى صاحبة السلطة المطلقة في تقدير الظروف التى تستدعى إعادة فتح باب المرافعة ، فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تر له محلا ، وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مقفل فإنها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيها .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن أن المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن . وفى بيان ذلك يقول إنه هو والمتهم الآخر معه قدما مذكرة لمحكمة الدرجة الأولى قالا فيها إن الباعث على تقديم الرشوة معدوم ، لأن محمد عمارة الذى رسا عليه عطاء توريد الأغذية للمستشفى تنازل عن كل مادة من المواد المطلوب توريدها إلى شخص آخر يقوم بتوريدها من ياطنه ، وقدما للتدليل على هذا الدفاع جميع العقود التى تمت بين محمد عمارة وبين الأشخاص الآخرين وهى ثابتة التاريخ . وقالوا إن محمد عمارة حل محل زكى المهدي الذى كان يورد هذه الأغذية مدة أربع سنوات قبله ، كما قالا إن محمد عزت وجرجس عوض الله شاهدى الإثبات بينهما وبين زكى هذا من الصلات أو ثقها ، وإنهما حاولا باتفاقهما معه أن يستمر في توريد الأغذية فلم يفلح . وكذلك حاول زكى ومحمد عزت إقناع تجار الإسكندرية بحبس المواد عن محمد عمارة ولم يوفقا ، فاتفقا على تليفق هذه الدعوى على المتهمين فيها . وقد طلب الدفاع إلى المحكمة الابتدائية فتح باب المرافعة ، وضم ملف خدمة جرجس عوض الله وإعلانه لمناقشته فيما ورد في المذكرة ، ولكنها لم تجب هذا الطلب .

وقد جند المتهمان هذه الطلبات بمذكرة قدمها للحكمة الاستئنافية فأغفلت الرد عليها واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

وحيث إن ما كفله القانون للدفاع من الحزية في إبداء كل ما يراه مفيدا من أقوال وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبتها في الوقت ذاته بأن تستمع لما يبدى إليها من ذلك فتجيب إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما يرر عدم إجابته — هذه الحزية على هذا المعنى الذى عناه القانون تنفد ، ويجب أن تنفد ، عند إقفال باب المرافعة ، أى وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة . فبسماع شهود الإثبات وشهود النفى ، وبإدلاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم ، كل منهم بأقواله ودفاعه الختامى بجلسة المحاكمة ، تنتهى المرافعة فى الدعوى ، وتبدأ المحكمة فى المداولة . ومن هنا يمتنع على الخصوم الحق فى تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة فتح باب المرافعة وسماع الدعوى من جديد ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها . وهى وحدها صاحبة الشأن فى هذا تقديره كما يترأى لها . ولا يصح على كل حال أن تسمع المحكمة فى أثناء المداولة ، وباب المرافعة مغل ، أى دفاع مهما كان ، فان مثل هذا الدفاع يكون مهذرا ولا وزن له لتقديمه فى غير ظرفه المناسب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه لدى محكمة الدرجة الأولى طلب الدفاع عن الطاعن ضم ملف خدمة جرجس أفندى عوض الله الموظف بالمستشفى الأميرى لأنه ادعى مرتين قبل ذلك بمثل هذا الادعاء ، وقال بمثل النيابة ردًا على هذا الطلب إن البوليس عمل كل احتياطاته فى ضبط المتهمين متلبسين ، وإن شهادة جرجس أفندى عوض الله لا تستدعى ذلك ، والمحكمة قررت تأجيل الدعوى ولم تقرّر شيئا خاصا بهذا الطلب . كما يبين أن جرجس أفندى عوض الله قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت شهادته فيها فى حضرة المتهم (الطاعن) ومحاميه وقد ناقشه الدفاع فى أقواله على الصورة الواردة بمحضر الجلسة . أما أمام

المحكمة الاستئنافية فقد أدلى المحامي عن الطاعن بدفاعه شفها بالجلسة، فأخذ يتحدث عن وقائع الدعوى وأدلة الثبوت المقدمة فيها، و انتهى إلى طلب البراءة بغير أن يتقدم بطلب سماع أحد أو التقرير باستحضار ملف خدمة جرجس أفندى عوض الله، والمحكمة بعد ذلك قررت تأجيل النطق بالحكم أسبوعين ثم أسبوعاً آخر لإتمام المداولة. وفي الجلسة الأخيرة قضت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف بغير أن ترد في محضر الجلسة أية إشارة إلى مذكرات رخص إلى أحد من المتهمين بتقديمها للمحكمة أو قدّمت بالفعل إليها.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن وآخر يسمى السيد على عزت في جريمة الشروع في الرشوة التي رفعت بها الدعوى عليهما، وذكر واقعة الدعوى كما حصلت للمحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها مبينا كيفية ضبط المتهمين بمعرفة ضابط البوليس وآخرين في محل عمومي وقت أن كان أولهما (الطاعن) يقدم مبلغ الرشوة إلى محمد أفندى إسماعيل عزت معاون مستشفى الإسكندرية الأميرى بحضور جرجس أفندى عوض الله الكاتب به، ثم أورد وفصل الأدلة التي استند إليها في ثبوت هذه الواقعة، وبعد ذلك عرض إلى دفاع المتهمين أمام المحكمة فردّ عليه وفنده.

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن الحكم المطعون فيه قد تضمن الرد على كل ما أثاره الدفاع أمام المحكمة بملسة المحاكمة أثناء نظر الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة فيها، فإذا كان الطاعن قد تقدم — كما يقول — إلى المحكمة الاستئنافية بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه غير التي أثيرت في الجلسة، وإذا كانت المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب، ولم تردّ على المذكرة، فإن ذلك لا يعيب حكمها. إذ ما دامت هي صاحبة السلطة المطلقة في تقدير الظروف التي تستدعى إعادة فتح باب المرافعة فإن عدم اتخاذها هذا الإجراء يدل بذاته على أنها لم ترحل له، وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مقفل فإنها، لتقديمها في هذا

الظرف ، تعتبر بالنسبة لغير ماهو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء من ذلك .

(٥٧)

القضية رقم ٤٢٢ سنة ١٠ القضائية

(١) قض وإبرام . الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب وقف الدعوى إلى حين الفصل فيها . من طرق الدفاع . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . شرط قبوله . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(ب) تزوير دفتر المواليد . بيانات لا تنصل بنسب المولود عما أعد الدفتر لإثباتها . تغيير الحقيقة فيها . تزوير معاقب عليه بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل . (المادة ١٨١ع = ٢١٣)

١ - إن الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف إلى حين الفصل فيها من طرق الدفاع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . ويشترط في هذا الدفع أن يكون جدّياً غير مقصود به مجرد المطالبة والتسويق ، وأن تكون المسؤولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها . فإذا كان المتهم لم يطلب إلى المحكمة أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في مسألة فرعية بل سكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى فليس له أن يتمسك بهذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان قد طلب ورأت المحكمة أن طلبه غير جدّي أو أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف .

٢ - إن دفتر المواليد معدّ لبيان اسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها ومحلها ونوع الطفل ذكراً كان أم أنثى والاسم واللقب اللذين وضعا له واسم الوالد واسم الوالدة ولقب كل منهما وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة التزوير ما دام البيان الذي غيرت الحقيقة فيه مما أعد الدفتر لإثباته .

المحكمة .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الواقعة المنسوبة للطاعة تقوم على صحة نسب الطفل لوالده أو عدم صحته ، وهذا الأمر خارج عن ولاية القضاء الأهلى طبقا للسادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، لأن النسب تتعلق به حقوق المولود شرطا ، والنظر فيه من شأن المحاكم الشرعية . ولما كان الولد شرطا للفراش ، وكان من المعترف به أن الزوجية كانت قائمة بين المدعى المدنى والطاعة إلى ما بعد التحقيق في هذه الدعوى ، فان نسبة الولد للزوج مفروضة شرطا إلى أن يقول القضاء الشرعى كلمته في صحة النسب وعدمه . ولا يغير من هذا أن الطعن قام على دفاتر المواليد ، لأن التزوير ليس تزويرا ماديا بل هو تزوير معنوى على اعتبار أن المولود ليس ابن المدعى بالحق المدنى في حين أنه نتيجة لعقد شرعى صحيح . ولا يعترض بأن الطاعة لم تقدم هذا الدفاع لدى محكمة الموضوع إذ مسألة الأنساب من النظام العام . فإدام الطريق الشرعى لم يتخذ فإن الاعتماد على أقوال الزوج كأداة إثبات لدعوى التزوير فيه مخالفة للقاعدة الشرعية ؛ وقوله عديم الأثر ، فإذا استبعد قوله فإنه لم يعاشر زوجته منذ سنة ١٩٣٢ وإن المولود ليس ابنه فإن الباقى بعد ذلك من الحكم يكون قائما . على أن الطاعة لم تقدم الدليل القاطع على صحة نسب الطفل لوالده . وقد قزر الشاهد نربش أنه لا يمكنه الجزم بما إذا كانت المتهمة هى التى حضرت إلى المستوصف . وكذلك شهادة مارى وعلى مساعد فانها لا تؤثر فى الاتهام لأنها انصبت على عملها فى أمر القيد بالدفتر . أما الجزء الذى أخذ من التقرير الطبى فانه لا يمكن كذلك أن يكون أداة إثبات لدعوى النيابة بل هو على أسوأ الفروض معناه أن الطاعة عجزت عن إثبات صحة النسب بطريق قاطع . ولما كانت القاعدة هى أن المتهم لا يكلف بالنفى إلا إذا أثبتت النيابة دعواها ، وكان الحكم خاليا من سبب صحيح ينبت الدعوى ، وكل ما هو وارد فيه إنما يدل على أن الطاعة لم تقدم دليلا قاطعا على صحة نسبة المولود ، فان هذا قلب لعبء الإثبات يخالف القاعدة العامة التى تلزم المدعى أولا بإثبات دعواه .

وحيث إن الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف إلى حين الفصل فيها هو طريق من طرق الدفاع يجب أن يتمسك به صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع، ويشترط لقبوله أن يكون جدياً لا يقصد به مجرد المطاولة والتسويق، وأن يكون قيام المسؤولية الجنائية متوقفاً على نتيجة الفصل في المسألة الفرعية المدعى بها . فإذا لم يطلب المتهم من المحكمة الإيقاف إلى أن يفصل في تلك المسألة وسكت حتى فصلت في الدعوى الجنائية فليس له أن يتقدم بهذا الطلب لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان قد تمسك به ورأت المحكمة أنه غير جدي، أو أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال، فلا محل للإيقاف .

ومن حيث إن دفتر المواليد معدّ لبيان اسم المبلّغ ويوم الولادة وساعتها وعملها ونوع الطفل ذكراً كان أو أنثى والاسم واللقب اللذين وضعاً له واسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات قامت المسؤولية الجنائية قبل من أقدم على هذا التغيير متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم إذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في البيانات التي لا تتصل بنسب المولود حتى عليه عقاب جريمة التزوير في هذا الدفتر، بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يبين الواقعة التي أدان الطاعنة فيها وهي أنها في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بدائرة قسم بولاق اشتركت بطريق الاتفاق والتحرّض مع أخرى مجهولة ومع ماري إسكندر المولدة وكاتب صحة قسم بولاق الحسنى النية في تزوير ورقة رسمية وهي دفتر مواليد صحة بولاق . وذلك يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن اتفقت مع المجهولة التي انتقلت شخصيتها ووضعت طفلاً نسبته للتممة زوراً من زوجها محمد عرابي ، وكلفت المولدة ماري إسكندر بالتبليغ عن ميلاده وقبده بهذه الصفة باسم محمد عزت عرابي بدفتر الصحة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . ثم أورد الحكم الأدلة التي أخذ بها في وقوع الجريمة من الطاعنة فقال إن التهمة ثابتة على المتهم من شهادة محمد أفندي راشد

الذى شهد بأن المتهمه (الطاعنة) استحضرت طفلا وادّعت أنها أنجبته من زوجها محمد أفندى عرابى ثم قيدته بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بقسم بولاق باسم محمد عزت عرابى ، ومن شهادة محمد عرابى الذى أنكر هذا الطفل وشهد بأنه لم يعاشر المتهمه من سنة ١٩٣٢ ، ومن شهادة أكسيموس خريش الذى رغم مراوغاته فى الشهادة لم يجزم بأن المتهمه هى التى ذهبت إلى المستوصف . وقد تأيدت هذه الأقوال بالكشف الطبى الشرعى الذى أثبت أن حالة المتهمه وسنها ينقطع معهما الحمل والولادة . وأورد الحكم التقرير الطبى الشرعى الذى وقع على المتهمه (الطاعنة) فأثبت أنه يبين منه أنه نظرا إلى شكل عرق الرحم وصلابته وضور الرحم وعدم وجود تغييرات فى حالة الثديين ، وعدم وجود لبن فيهما ، ونظرا لكبر سنها ، يستبعد أن تكون قد وضعت فى التاريخ الذى زعمت الولادة فيه . ومن رأى الطبيب أن المتهمه قد تجاوزت الخمسين من العمر ، وفى العادة أن من بلغت هذه السن ينقطع حملها وولادتها .

ومن حيث إن الطاعنة لم تطلب من محكمة الموضوع الإيقاف إلى حين الفصل فى صحة نسب الطفل ، ولم تملك بقيام مسألة فرعية ، فليس لها أن تتقدم بهذا الدفع لأوّل مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة فى الحكم هى أن الطاعنة غيرت الحقيقة عمدا فى دفتر المواليد بأن أثبتت فيه كذبا بالاتفاق مع مجهولة أنها وضعت الطفل فى المستوصف بناحية بولاق فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مع أنها لم تضع فى هذا المستوصف ولم تضع فى هذا اليوم . ومع ثبوت هذه الواقعة تتوافر جميع أركان الجريمة التى أدينّت فيها الطاعنة ، وتكون مسئوليتها الجنائية قائمة على كل حال بصرف النظر عن ثبوت نسب المولود وبصرف النظر عما وقع من تغيير للحقيقة فى البيانات التى قد يكون لها اتصال بهذا النسب . ومن ثم يكون ما تنعاه على الحكم من عدم الإيقاف إلى حين البت فى هذا النسب لا أساس له .

(٥٨)

القضية رقم ٤٢٥ سنة ١٠ القضائية

تعويض . التعويض الذى تقضى به المحكمة الجنائية . وجوب تأسيه على الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها . عدم استحقاق التعويض بناء على هذا الأساس . القضاء . به بناء على أساس آخر . تجاوز لحدود الاختصاص .

إن التعويض المدنى الذى تقضى به المحاكم الجنائية يجب أن يكون مبنا على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها . فإذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدنى لا يستحق تعويضا على هذا الأساس فلا يكون لها أن تقضى له بتعويض على أساس آخر . وذلك لأن قضاها فى الدعوى المدنية استثنائى لا يقبل التوسع . وإذن فإذا كان التعويض المقضى به غير مبنى على الواقعة المعينة المعروضة على المحكمة والتي طالب العقاب من أجلها ، بل كان أساسه مدنيا بحتا ، فإن الحكم يكون متعينا نقضه لتجاوز المحكمة فيه اختصاصها .

المحكمة

ومن حيث إن محصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعن متضامنا مع المحكوم عليه الآخر على أساس التضامن المنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون التجارى مع أنه ليس للقاضى الجنائى أن يقضى بالإلزام على أساس مدنى بحت . ولا نزاع فى أن أساس التعويض النعمة التى وجهتها النيابة ، أما قيام التضامن وعدمه فهذا بحت مدنى لا يجوز للقاضى الجنائى أن يتعدى إليه . على أن الشيك موضوع النزاع لا يخرج عن كونه أداة للدفع وليس أداة التزام فيقتضى للساحب وقف دفعه والعدول عنه خصوصا إذا زال سببه كما هو الحال فى الدعوى . وفصلا عن ذلك فإن المدعى المدنى لم يقدم ما يفيد إثبات حصول الاحتجاج الذى رتب القانون عليه سقوط حق المحال إليه فى الرجوع على الساحب وغيره مما يفيد أن النزاع تجارى محض . وقد دفع الطاعن بهذا ولكن الحكم لم يرد عليه .

ومن حيث إن التعويض المدني الذي تقضى به المحاكم الجنائية يجب أن يكون مبنيًا على الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها، فإذا رأت المحكمة أن المدعى المدني لا يستحق تعويضا على هذا الأساس، فليس لها أن تقضى به بناء على أى سبب آخر. وذلك لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثنائي فلا يجوز التوسع فيه.

ومن حيث إن واقع الأمر في الدعوى أن النيابة العامة اتهمت جورجي داود منسى (غير الطاعن) بأنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مائة شوال نترات الجير قيمتها ٦٦ جنيا و ٢٥٠ مليا ومبلغ ٣ جنينيات و ٧٥٠ مليا من منير أورفلي المدعى المدني، بأن أوهمه بوجود سند دين غير صحيح وهو شيك على بنك مصر رقم ٢٠٢٢٩٦ مسحوب لأمره من عبد الله أحمد (الطاعن) ويستحق السداد يوم ٣ يونيه سنة ١٩٣٧ بمبلغ سبعين جنيا وحوله إلى المحبى عليه مقابل ثمن البضائع والتقود التي استلمها منه مع علمه بتسوية قيمة الشيك مع الساحب وعدم وجود رصيد له بالبنك بما يوازي قيمته. ورفضت النيابة الدعوى العمومية على جورجي المذكور، فدخل في الدعوى المحبى عليه بصفته مدعى بحق مدنى وأدخل الطاعن بصفة متهم آخر، وطلب معاقبته كشريك مع الأول والحكم عليهما بالتضامن بمبلغ مائة جنية على سبيل التعويض، فقضت محكمة أول درجة براءة المتهمين من التهمة المنسوبة إليهما بناء على أن الواقعة حصلت قبل تعديل المادة ٢٩٣ عقوبات بالكيفية الواردة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الجديد، وقضت في الوقت نفسه على المتهم الأول برد مبلغ ستين جنيا إلى المدعى المدني وهو الباقي طرفه من قيمة المهاد، ورفضت الدعوى المدنية قبل الطاعن. وقالت في تبرير ذلك إنه لا محل لإلزامه بشيء لأنه استعمل حقا قانونيا يميزه بإيقاف مفعول الشيك وعدم صرفه لماتين من الأوراق المقدمة من أن الحساب بين الطرفين كان لا يسمع بتسليم المتهم الأول الشيك. فاستأنف المدعى المدني هذا الحكم، وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المدعى عليهما متضامين بأن يدفعوا للدعى

المدنى مبلغ ٨٠ جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين . وقالت فى حكمها إنها ترى أن حكم محكمة أول درجة إذ ألزم المدعى عليه الأول فقط دون المدعى الثانى (الطاعن) فى غير محله . ذلك لأن المادة ١١٧ من القانون التجارى تنص على أن صاحب الكيالة والمحيلين المتناقلين لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع فى ميعاد الاستحقاق ، فمن المتعين إذن اشتراك المدعى عليه الثانى فى المسئولية المدنية بالحكم عليه مع المدعى عليه الأول بمبلغ التعويض بالتضامن وفقا لنص المادة المشار إليها .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تحكم على الطاعن بالتعويض على أساس الواقعة المعروضة عليها والتي طلب العقاب على أساسها وهى اشتراكه مع المتهم الآخر فى الواقعة المكونة للجريمة المرفوعة بهما الدعوى عليهما ، بل كان الحكم على أساس مدنى بحت . وظاهر من ذلك أن المحكمة قد تجاوزت اختصاصها ، ولذا يتعين نقض الحكم فيما قضى به على الطاعن والقضاء بعدم جواز رفع الدعوى عليه أمام المحكمة الجنائية .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٥٩)

القضية رقم ١٩٣ سنة ١٠ القضاية

(أ) شهادة زور . شهادة أدت أمام سلطة قضائية أخرى . سلطة القاضى الجنائى فى تقديرها . مخافته تقدير الجهة التى أدت الشهادة أمامها .

(ب) شهادة زور . مناط العقاب فى هذه الجريمة . الشهادة التى لها فى ذاتها قوة الإقناع . شهادة مرجعها التسامع والشهرة . الكذب فيها . لعقاب . (المادة ٢٥٧ ع ٢٩٧)

١ - إن من سلطة القاضى الجنائى فى الدعوى المرفوعة أمامه بشهادة الزور أن يبحث فى الشهادة ويقدرها كما يرى ولو كان هو فى تقديره لها يخالف الجهة التى

أدبت أمامها . إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى تضيق النص الذي يقضى بمعاينة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تنكشف إلا بعد الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها .

٢ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الإقناع لا بتناؤها على عيان الشاهد ويقينه من جهة ولإمكان تعحيبها والتحقق من صحتها من جهة أخرى . أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد السماع والشهرة فلا تعدّ شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها . ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالسماع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ويرفعه إلى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . وإذن فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست إلا إنباء بما يدعى أنه اتصل إلى علمه بالسماع فالكذب فيها غير معاقب عليه .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في الأوجه الآتية : (أولا) أن الدفاع تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه ما كان لها أن تقضى بتروير الشهادة التي أدبت أمام المحكمة الشرعية بعد أن قضت هذه المحكمة ذات الاختصاص بالحق طبقا لها . (وثانيا) أنه تمسك أيضا بأن الشهادة صحيحة ومؤيدة بمسندات رسمية وأحكام قضائية واعترافات ، كما هو ظاهر من الحكم الشرعي ، فلم تكن شهادة الشهود وحدها هي التي أسس الحكم عليها ، ولكن محكمة الموضوع لم تردّ على هذا الدفاع . (وثالثا) قالت المحكمة باستحالة معرفة الشهود لجميع أفراد نسل الأمير الواقف مع أن ذلك ميسور بطريق الاختلاط والشهرة والسماع . وهذا جائز شرعا .

وحيث إن الواقعة تحصل في أن الطاعن الثاني رفع أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية دعوى على وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف مصطفى إسماعيل كتحدا طلب فيها الحكم بإثبات نسبه للأمير مصطفى ابن الأمير إسماعيل أغا كتحدا

واستحقاقه في الوقف، ودخل في هذه الدعوى بكر إبراهيم ونس وأمين إبراهيم ونس خصمين ثالثين . وقد استند المدعى في دعواه إلى الأوراق والبينة، وسئل فيها باقي الطاعنين بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٥ باعتبارهم شهود سماع وشهرة . وقضت المحكمة فيها للطاعن الثاني باستحقاقه في صافي ريع هذا الوقف لجزء من تسعة وثلاثين جزءا على أساس الأوراق والبينة الشرعية . ثم تأيد هذا الحكم استئنافا من المحكمة العليا الشرعية بحكمين متوالين في ٧ مايو سنة ١٩٣٥ و ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ . وعلى أثر الحكم الأول أقام المدعيان بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة على الطاعنين بتهمة شهادة الزور والاشتراك فيها، فقضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعنين وبالتعويض المدنى المطلوب بناء على أن الشهادة محفوظة، وأن الشهود كاذبون فيما قالوه من معرفتهم نسب الطاعن الثاني للواقف من زمن مديد، ثم تأيد الحكم المذكور لأسبابه استئنافا بالحكم المطعون فيه .

وحيث إنه عن الشق الأول من الطعن فإن من وظيفة القاضي الجنائى — إذا رفعت أمامه دعوى شهادة الزور — البحث في شهادة الشهود المؤداة أمام السلطات القضائية الأخرى وتقديرها، غير مقيد في ذلك برأى الجهة التى أدت الشهادة أمامها، إذ هو حر في تكوين اعتقاده، ولا جناح عليه أن يحمى تقديره لتلك الشهادة مخالفا لرأى الجهة التى أدت أمامها . والقول بشير ذلك يترتب عليه تعطيل النص القاضى بمعاينة شهود الزور إذا لم تكتشف جريمتهم قبل الفصل في الدعوى المؤداة شهادتهم فيها .

وحيث إنه عن الشق الثانى فإن محكمة الموضوع عرضت لشهادة الشهود أمام المحكمة الشرعية وقالت ".... إن هؤلاء المتهمين (الطاعنين الأول والثالث والرابع) شهدوا أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية بجلسة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٥ بصحة نسب المتهم الرابع (الطاعن الثانى) للأمير المشار إليه، وذكروا جدوده كما ذكروا أسماء من تناسل منهم طبقة بعد طبقة ومن مات عقيما . وقد كرر كل منهم ما يقرب من أربعين اسما لذكر وإناث . وقد حكمت المحكمة للدعى بما طلب بناء على

شهادتهم ... وإن المدعين بالحق المدنى قلما عقب ذلك شكوى لنيابة الخليفة ضد المتهمين وأجلبت إلى القسم وحقت هناك . وقد سئل المتهم الأول والأخير (الطاعن الثالث والثاني) فلم يعرف أولها أحدا من أقارب الأسرة وأفرادها، وامتنعا عن الاستعراف على بعض سيدات الأسرة اللاتي حضرن في عربة لهذا الغرض مما دل على أنهما لا يعرفانهن، وامتنع المتهم الأول عن الإجابة على أسئلة المحقق وظهر الارتباك عليه . وإن المحكمة سألت المتهم الثاني (الطاعن الأول) بعض أسئلة عن أفراد الأسرة الذين ذكرهم أمام المحكمة الشرعية فلم يزد عن ذكر بعض أسماء صار يكرها ويذكر مسكن بعض أفرادها في جهات لا وجود لها، ولم يتمكن من معرفة أسماء أهل المدعين بالحق المدنى ... وإنه يستحيل عقلا معرفة جميع أفراد أولاد الأمير مضطفي ومن تتاسل منهم إلى وقتنا هذا، وهو الذى أنشأ وقفه في سنة ١٠٩٢ هجرية أى منذ ٢٦٤ سنة قمرية، والمتهمون كل منهم نشأ في جهة، فأولهم مولود في سمالوط ويشغل كاتباً تجارياً، والثاني فرارجى، والثالث لبان، ويقعان بدائرة قسم السيدة زينب، فليس من المعقول إذن أن يكون هؤلاء علاقة ومعرفة بمستحق هذا الوقف على كثرة عددهم وتعدد طبقاتهم ” ثم أضاف الحكم إلى ذلك ” أنه ليس من شأن هذه المحكمة البحث في قيمة المستندات التى قدمها المتهم الرابع (الطاعن الثاني) لإثبات صحة نسبه لأنه خارج عن اختصاصها . كما أن صحة النسب لا تعنى الشهود من العقوبة إذا كانوا شهدوا زورا ولو على واقعة صحيحة ” .

ومؤدى ما قالته المحكمة هو أنه بغض النظر عن ثبوت النسب أو عدم ثبوته فإن الشهود الطاعنين قد شهدوا كذبا بأنهم علموا بتسلسل نسب الطاعن الثاني إلى الواقف، وهم فى الواقع يستحيل عليهم فى ظروفهم أن يكونوا قد علموا بالتسلسل مع هذا الأمد الطويل . وفى هذا كله الرد الكافى على ما تمسك به الطاعنون لدى المحكمة خلافا لما يزعمون، وهو فوق هذا تقدير موضوعى للشهادة لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

وحيث إنه عما جاء في الشق الثالث فإن الأصل هو أن الشهادة التي يحصل الشاهد مسئولية الإدلاء بها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الإقناع ، لصدورها من الشاهد عن يقين وعيان ، ولا مكان تمحيصها والتحقق من صحتها . أما إذا كان ما يدلى به الشاهد مرجعه مجرد التسماع والشهرة فإنه لا يصدق شهادة بمعناها الحقيقي ، لأنه ليس إلا نقلا لرواية لا يمكن التحقق من صحتها ، ولهذا لا يكون الكذب فيها مستوجبا لعقوبة الشهادة الزور . ولا يرد على هذا بما قد يكون لشهادة التسماع من اعتبار في بعض حالات استثنائية ، لأن ذلك لا يمكن أن يغير من طبيعة الرواية موضوع هذه الشهادة ، ولا يرفعها إلى مرتبة الشهادة التي قصد قانون العقوبات العقاب على الكذب فيها .

وحيث إن الثابت من صورة محضر جلسة محكمة مصر الابتدائية الشرعية المؤرخ في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٥ ومن الحكم المطعون فيه أن شهادة الشهود الطاعنين بنسب الطاعن الثاني إلى الواقف في سنة ١٠٩٢ هجرية كانت في حد ذاتها شهادة تسماع وإنباء بما يدعون أنه اتصل إلى علمهم عن طريق الرواية ، ومثل هذه الشهادة لا يمكن اعتبار الكذب فيها مكوّنا لجريمة شهادة الزور المعاقب عليها قانونا . وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به على الطاعنين من عقوبة .

(٦٠)

القضية رقم ٥٢٣ سنة ١٠ القضائية

موانع العقاب . النيبوبة المانعة من العقاب . ما هيئا . مختار . تماطيه اختيارا مع العلم بحقيقته . مسئولية التهم عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها . (المادة ٥٧ ع = ٦٢)
إن النيبوبة المانعة من العقاب هي التي تكون ناشئة عن مادة مختارة يكون المتهم قد تناولها قهرا عنه أو على غير علم منه بها . أما إذا كان قد تماطأها مختارا عن علم بحقيقة أمرها فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها مهما كانت ملائسات تناوله إياها .

(٦١)

القضية رقم ٥٣٨ سنة ١٠ القضائية

نقض وإيرام . تعدد العقوبات الجائز توقيعها قانونا . توقيع إحدى هذه العقوبات بالفعل . متروك
لسلطة القاضي . صغير . طلب والده تسليمه إليه بدلا من توقيع عقوبة أخرى عليه . عدم إجابته . المجادلة
في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .

عند تعدد العقوبات التي يميز القانون الحكم بها على المتهم يكون أمر العقوبة
التي توقع عليه بالفعل متروكا لسلطة المحكمة حسبما تراه محققا للصحة بناء على ظروف
كل دعوى وأحوالها . ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بأن تجيب والد الصغير أو وليه
— مهما كانت حالة المتهم وظروفه — إلى طلبه تسليمه إليه بدلا من توقيع عقوبة
أخرى مما يصبح قانونا توقيعها عليه . وإذن فلا تجوز مجادلتها في ذلك عن طريق
الطعن بالنقض وإن كانت هذه المجادلة جائزة بطرق الطعن الاعتيادية على أساس
مناقشة وقائع الدعوى .

(٦٢)

القضية رقم ٥٤٢ سنة ١٠ القضائية

(أ) نقض وإيرام . حكم بعقوبة . الطعن فيه من النيابة بطريق النقض . جوازه .
(ب) استئناف . حكم غيابي ابتدائي . معارضة المتهم فيه . استئناف النيابة له . وجوب وقف النظر
في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة . الحكم في موضوع الاستئناف قبل ذلك . نقض .

١ — يجوز للنيابة العمومية أن تطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها
صادرا بالعقوبة ، إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضا على الضمانات التي فرضها
القانون لمصلحة المتهمين . وإذن فإذا هي رأت وقوع أى بطلان في الإجراءات
فإنه ينبغي عليها أن تتقدم به إلى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

٢ — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل في الاستئناف المرفوع من النيابة
عن الحكم الغيابي طالما كانت المعارضة فيه جائزة من المتهم ، فإن سلطة المحكمة
الاستئنافية في هذه الحالة تكون معلقة حتى يفصل في المعارضة إن كانت رفعت ،

أو حتى يمضى ميعاد الاستئناف إن كانت لم ترفع . فإذا صدر حكم غيابي من محكمة الدرجة الأولى بمقاب المتهم ، فاستأنفته النيابة وعارض فيه المتهم ، فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن توقف النظر في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها في موضوع الاستئناف باطلا متعبنا تقضه .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(٦٣)

القضية رقم ٢٠٢ سنة ١٠ القضائية

نصب . شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب . إعطائه . عقاب . سوء القصد في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ ماهية الشيك . وجود مقابل للشيك عند استحقاقه لا عند إصداره . لا يفي .
(المادة ٣٣٧ ج والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩)

إن القانون إذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب "كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب" قد نهى في عبارة صريحة ، لا لبس فيها ولا غموض ، عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كافٍ ويمكن التصرف فيه . ولم يشترط لإزالة العقاب بمن يخالف نية هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدر له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات . هذا هو مفهوم عبارة نص القانون . وهو الذي استقر عليه القضاء وفقه القانون الفرنسي الذي نقل عنه هذا النص . وهو كذلك الذي يتفق مع طبيعة الشيك والغرض الذي أعد له مما كان له اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دمغة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا لأنه أداة دفع ووفاء تفتي عن استعمال النقود وتستحق الأداء لدى الاطلاع دائما وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل . ومتى كان هذا مقتررا كان القول

بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك إلا عند استحقاقه أو في وقت موعده، لا في وقت إصداره، وأن العبرة إذن في سوء القصد هي العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط — هذا القول كله مخالف لصرح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن بأية حال التمويل عليه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بإدائته . ذلك لأنه (أولاً) إذا كان الضرر قد وقع على البنك الأهل لعدم حصوله على دينه فليس تحرير الشيك هو السبب في ذلك وإنما السبب هو مديونية البنك للطاعن الذي هو موظف فيه ، وذلك بناء على مجزؤ ثقتة بموظفيه . وإذا كان مجزؤ إعطاء الشيك بدون وجود رصيد لتوافره بعض عناصر سوء النية فإن الطاعن أعطى الشيك وهو يقصد الوفاء حقيقة ، وهذا دليل على حسن نيته ، وكل خطئه أنه علق إمكان قيامه بالوفاء على آمال هو يعلم — كما تقول المحكمة — أنها متعذرة أي ليست مستحيلة . وإذن فهو حسن النية وإن كان سيئ التقدير ، وقصد الإضرار منعدم في حقه لأن المحكمة لم تستطع ، وما كانت تستطيع ، أن تدلل على توافره . فالواقعة لا يعاقب عليها القانون لانتفاء سوء النية ، ولأن الجريمة تستلزم وقوع ضرر ولو احتمالي بالمجنى عليه . وقد قال ”يرس“ إنه قبض ٤٠٠ جنيه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ والشيك محزور بمبلغ ٢٠٠ جنيه في ١٦ ديسمبر ، وتمسك الطاعن بأن المبلغ الذي دفعه هو لسداد قيمة الشيك ، وأنه صاحب الحق في تعيين الدين الذي يريد وقائه . والقانون ينص على أنه في حالة عدم التمين تستلزم المدفوعات من الدين الذي للدين زيادة منفعة في وفائه . ومن جهة أخرى فإن الشيك سابق على الإيصال المؤرخ ١٩ ديسمبر ، فيجب أن يكون خصم المدفوع من الشيك أولاً . ومع كل هذا فإن محكمة الدرجة الأولى قالت إن ”يرس“ قرر أن المبلغ وصله خصماً من مبالغ سابقة على تحرير الشيك ، وهذا خطأ منها كما تقدم ، ولأن هذا الزعم لا يجوز إثباته بشهادة الشهود . (وثانياً) أن هناك خطأ في الإسناد

لأن "يرس" لم يقل إن مبلغ الـ ٤٠٠ جنيه الأخيرة دفعت وفاء لدين سابق على تحرير شيك ١٦ ديسمبر، بل هو يقول في صراحة إنه حصل وفاء لقيمة الشيك وسند الدين معا، وإن الباقي هو ٢٥٠ جنيهاً. وهذا الإستناد الخاطئ هو الذي أقيمت عليه إدانة الطاعن. (وثالثاً) أن الحكم لم يسن بأقوال الدفاع. فقد قاطعت المحكمة المحامي وهو يترافع فطلب إليها إعطاء مهلة أسبوعاً لتحرير مذكرة فأجيب إلى طلبه، ثم قدم مذكرة مفصلة وإذا بها تقضي بتأييد الحكم الابتدائي من غير أن تناقش أوجه الدفاع الخاصة بالضرر وسوء النية والخطأ في تقدير الواقعة.

وحيث إن القانون إذ نص في الشطر الأول من المادة ٣٣٧ عقوبات على عقاب "كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب" قد نهى في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كافٍ ويمكن التصرف فيه. ولم يشترط لإزالة العقاب من يخالف نيه هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدره له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات. هذا هو مفهوم عبارة نص القانون، وهو الذي استقر عليه القضاء وقته القانون الفرنسي الذي نقل عنه هذا النص، وهو كذلك الذي يتفق مع طبيعة الشيك والغرض الذي أعد له مما كان له اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دفعة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية. وما ذلك إلا لأنه أداة دفع ووفاء تفتي عن استعمال النقود وتستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً، وليس أداة أمانة تمكن المطالبة بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل. ومتى تقر ذلك يكون القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل وفاء للشيك إلا عند استحقاقه أو في وقت موعده دفعه لا في وقت إصداره، وأن العبرة إذن في سوء التصدد هي العلم بعدم وجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط — هذا القول كله مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن بأية حال التمويل عليه.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه : (أولا) بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بدائرة قسم عابدين أعطى إدارة البنك الأهلي شيكا على البنك التجارى بمبلغ ٤٠٠ جنيه لا يقابله رصيد قائم ، وذلك بسوء نية . (ثانيا) بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أعطى مارك يريس شيكا على البنك الأهلي بمبلغ ٢٠٠ جنيه بسوء نية لا يقابله رصيد قائم . وأدانه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة واحدة عن الشيكين ، وذكر عن التهمة الأولى أنها "تثبتة على المتهم (الطاعن) من أقوال المسيو جيفاقى بلكونى الذى شهد بأن المتهم وهو موظف فى البنك الأهلي معه مرة عليه فى صباح يوم الحادثة وسأله عما إذا كان وصل للبنك الأهلي رصيد جديد باسمه بمبلغ ٤٠٠ جنيه فأفهمه الشاهد بالنفى فانصرف ثم عاد بعد الظهر حوالى الساعة الرابعة مساء وأخبر الشاهد بأن مبلغ الأربعمئة جنيه الذى سأله عنه فى الصباح موجود فعلا بالكيبو وأنه بعد قليل من الزمن يأخذ الحساب لإجراءاته المعتادة ويرد للخزينة . ولأن المتهم موظف بالبنك وقد أظهر للشاهد حاجته الضرورية لصرف المبلغ حالا فقد وثق بأقواله وأشر على الإيصال الذى حرره المتهم على نفسه بالصرف فذهب المتهم وصرفه من الخزينة . وأراد الشاهد بعد ذلك الاطمئنان إلى وصول المبلغ فسأل فى قسم الكيبو فوجد أن لاتهم شيكا مسحوبا على البنك التجارى بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، ولأن موعد إغلاق البنوك كان قد حان فى ذلك الوقت فقد عرف الشاهد أنه لا يمكن صرف الشيك فى نفس اليوم . وقد خشى عند ذلك أن لا يكون لاتهم رصيد فطالبه برد المبلغ ولكنه فهم منه أنه تصرف فيه وليس موجودا معه ، فعرض الشاهد الأمر على الباشكاتب ، وطلب منه المصادقة على صرف المبلغ لأن المتهم كان أفهمه شفويا قبل ذلك أن الباشكاتب موافق على الصرف ، ولكن الباشكاتب رفض المصادقة طالما أن المتهم ليس له رصيد فى المبلغ المطلوب . ولما انكشف الأمر على الوجه المتقدم أرسل الباشكاتب الشيك الذى أعطاه المتهم لإدارة البنك الأهلي بمبلغ الأربعمئة جنيه إلى البنك التجارى لصرف قيمته ، بجاء الرد بأن المتهم ليس له رصيد . وفى صباح اليوم

التالى استعلم من إدارة البنك التجارى مرة أخرى فكان الرد واحدا وهو أن المتهم لا رصيده له بالبنك المذكور . فأبلغ الأمر للبوليس ، وكان المتهم قد هرب في مساء اليوم السابق وأرسل خطابا لإدارة البنك الأهلى يعترف فيه بجرمته ويقول إنه سيتحرر خشية العار كما أرسل لأهله خطابا بالمعنى المتقدم . وأضاف الحكم أن شهادة المسيو روير كوران باشكاتب البنك الأهلى لا تخرج عن معنى الشهادة المتقدمة . وقد شهد المسيو أوغسطولاندى صراف البنك الأهلى أنه صرف للمتهم مبلغ ٤٠٠ جنيه لما وجد الإيصال المحرز منه مستوفى ، وكان ذلك حوالى الساعة ٤ مساء يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، أما المتهم فقد اعترف في تحقيق البوليس والنيابة وأمام المحكمة بملصة المحاكاة بصور الشيك منه ، وبأنه لم يكن له رصيد بالبنك التجارى وقت إعطاء الشيك ، ولكنه قرر أن ذلك كان بحسن نية لأنه كان يتعامل مع مارك يريس في مشرى ليرات إيطالية منه ، وأن هذا الأخير كان قد وعده باحضار سبعين ألف ليره في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وأنه لهذا السبب سحب مبلغ ٤٠٠ جنيه من خزانة البنك الأهلى بواسطة الصراف المسيو لاندى لثقت به ، وسلمها لمشارك يريس في الحال في الصباح اعتقادا منه أن في استطاعته رد المبلغ بعد الظهر إذا حضر له مارك يريس الليرات المطلوبة . فلما خدعه المذكور اضطر إلى إعطاء شيك على نفسه بعد الظهر للبنك الأهلى على البنك التجارى معتقدا أن في مقدوره التأثير على مارك يريس بضرورة رد المبلغ الذى تسلمه منه في الصباح أو تسليمه الليرات الإيطالية ليبيعها ويرد المبلغ للبنك الأهلى . فلما لم يتحقق هذا الأمل فكر في الانتحار ثم مدل عن ذلك وسلم نفسه للبوليس . ثم إن الدفاع عن المتهم علق أهمية كبرى على وقت صرف المبلغ من البنك الأهلى ، وجمته في ذلك أنه إن ثبت أن مبلغ الأربعمائة جنيه صرفت في الصباح كما يدعى المتهم في حين أنه سلم الشيك لإدارة البنك الأهلى بعد الظهر فيكون سحب مبلغ الأربعمائة جنيه من البنك الأهلى لم يكن نتيجة لتقديم الشيك ، وبذلك يتمتع العقاب . ولكن المحكمة لا تنشط الدفاع عن المتهم هذا رأى . ذلك لأن المتهم لا يحاكم من أجل الحصول على مبلغ أربعمائة جنيه من البنك الأهلى وإنما هو يحاكم

لأنه أعطى هذا البنك شيكا على البنك التجارى بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى حين أنه ليس له رصيد فى البنك الأخير، وذلك بسوء نية . فسواء كان مبلغ الأربائة جنيه صرف له نتيجة الثقة به من الصراف لأنه من موظفى البنك كما يدعى أو نتيجة للاعتقاد بأن له رسيدا سيصل البنك الأهلى فى نفس اليوم بناء على الشيك الذى سلمه للبنك الأهلى لسحب قيمته من البنك التجارى فإن هذا ليس موضع المؤاخذه فى الدعوى الحالية . وإنما ما يؤخذ عليه المتهم هو أنه، وقد صرف المبلغ فعلا من البنك الأهلى فأصبح مدينا له بالقيمة المذكورة، أراد الوفاء فخرر شيكا على البنك التجارى بالقيمة التى صرفت إليه وقيمتها . ٤٠٠ جنيه، واتضح أنه ليس له رصيد قائم بالبنك المذكور، وكان هو يعلم ذلك علم اليقين باعترافه . كما أنه كان سيئ النية، والدليل على سوء النية أنه كان يلقى مقدرته على الوفاء بآمال هو يعلم أنها متعذرة التحقيق . فقد رفض مارك بيرس أن يسلمه الليرات الإيطالية فى الصباح على حد قوله، فذهب إليه بعد انصرافه من البنك ظهرا ولم يحصل منه لا على المبلغ الذى دفعه له ولا على الليرات أيضا . ومع كل ذلك فإنه بعد الظهر، ولما حان موعد إقفال البنوك، أعطى الشيك على البنك التجارى دون أن يكون له رصيد قل أو كثر، وفى هذا دليل كاف على سوء النية . هذا مع الأخذ بمجرّد أقوال المتهم فى حين أن الثابت من أقوال موظفى البنك الأهلى أن المبلغ صرف له من خزينة البنك بعد الظهر، وأن الشيك أعطى فى نفس الوقت، وأن التسامح فى الصرف قبل التحقق من وجود الرصيد لاتهم جاء نتيجة الثقة السائدة بين الموظفين فى إدارة واحدة . وهذا إن كان يستوجب مؤاخذه الموظف المختص إداريا لتفريطه فى واجباته فإنه لا يدرأ المسئولية عن المتهم بأى حال من الأحوال ما دام قد ثبت أنه سلم الشيك للبنك الأهلى بسوء نية وهو يعلم أنه ليس له رصيد بالبنك التجارى . ثم قال الحكم عن التهمة الثانية إن " الأدلة عليها قائمة أيضا من اعتراف المتهم (الطاعن) ومن شهادة مارك بيرس بأنه أخذ من المتهم شيكا بمبلغ ٢٠٠ جنيه خصما من مطلوبه منه ثمنا لليرات إيطالية وغيرها من العملة الأجنبية كان يسلمها له، ولما قدّمه للبنك

الأهلى لصرف قيمته وقده إليه لعدم وجود رصيد للمتهم . والمتهم مع اعترافه بمديونيته لمارك يريس قرر أن من حقه أن يخصم قيمة الشيك موضوع الاتهام من مبلغ الأربعمائة جنيه المسلمة منه إلى مارك يريس في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وبذلك تكون ذمته بريئة من الشيك المذكور . ولكن مارك يريس قرر أن هذا المبلغ وصله خصما من رصيد حسابه عن المبالغ السابقة على تحرير الشيك . موضوع الاتهام وهى تربو فى مجموعها على قيمة الشيك بكثير . ثم إنه لو كان غرض المتهم سداد قيمة الشيك لمارك يريس لاسترد منه هذا الشيك فعلا بما أن تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ والأربعمائة جنيه التى دفعها ليريس سلمت إليه فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ . ولذا فالمحكمة ترجح أقوال مارك يريس فى هذا الموضوع إذ العبرة فى تعيين المبلغ المطلوب سدا ده هى وقت الدفع الذى تظهر منه نية المتعاقدين . وبما أنه وقد اتضح أن المبلغ المستدعين فعلا وهو من المبالغ القديمة المستحقة على المتهم قبل إعطاء الشيك لما ذكر من الأسباب فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المتهم من أنه عند عدم التعيين تستزل المدفوعات من الدين الذى للدين زيادة منفعة فى وفاته طبقا لنص المادة ١٧٢ مدنى . ولما كان إعطاء الشيك لمارك يريس كان أيضا بسوء نية لأن المتهم كان يعلم وقت تحريره ويوم استحقاقه بأن لا رصيد له فى البنك الأهلى ، ولم يكن ينتظر ورود المال إليه من أى مصدر حتى يمكن القول بأن عسرا ماليا أو ظرفا سيئا صادفه ولا دخل لإرادته فيه جعل من المتعذر عليه تقطية قيمة الشيك قبل صرفه . وأضاف الحكم إلى ذلك أن المحكمة " تسوق دليلا آخر على سوء نية المتهم فى التهمتين . وذلك أنه تبين لها أنه فذاة ارتكاب حادثة البنك الأهلى ظهرت الجرائد وفيها خبر الحادث واسم المتهم فتقدم من يدعى حليم موسى للبوليس وقدم شيكا بمبلغ ٨٠ جنيا كان قد أعطاه له المتهم على البنك التجارى أيضا بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وقدمه هذا الأخير للبنك التجارى فردّه إليه لعدم وجود رصيد للمتهم . ومع أن نيابة الأزبكية قيدت الحادث بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ضد المتهم فلأنها أمرت بإرفاق الأوراق بعد ذلك بأوراق الدعوى

الحالية حالة أنه لا ارتباط بين الحادثتين. وبما أن المتهم لا يحاكم بذلك، وإنما هي توردها هذه الحادثة هنا للدلالة على أن المتهم اعتاد إعطاء الشيكات لأشخاص متعددين دون أن يحسب حسابا لما إذا كان له رصيد قائم أم لا مما يدل على سوء نيته ” .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه (أولا) أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردتها أن البنك الأهلي لم يصرف له النقود اعتادا على ثقته فيه كما يدعى، بل بناء على الشيك الذي تسلمه منه وقت الصرف . على أن مجرد إعطاء الشيك للبنك يكفي لإدانته ولو كان — كما قال الحكم بحق — لم يعطه إلا بعد حصوله على النقود بالفعل ، لأن القانون لا يشترط للعقاب أن يحصل من يصدر له على متفعة معينة في مقابله . وكذلك أثبت الحكم عليه أن الشيك الذي أعطاه للبنك الأهلي على البنك التجارى ، والشيك الذى أعطاه لمارك يريس على البنك الأهلى ، وكلاهما مستحق الوفاء لدى الاطلاع من تاريخ إعطائه المدون به ، لم يكن لأيهما وقت إصداره مقابل وفاء عند البنك المسحوب عليه مع علمه بذلك . وبهذا يتوافر في حقه قانونا سوء القصد، كما عرفه القانون، في الجريمة التي أدين فيها . ولا يشفع له في ذلك قوله بأنه وهو يعطى الشيك ما كان يقصد الإضرار بأحد ، بل إنه كان ينوى الوفاء حقيقة، فإن ذلك — مع التسليم بصحته — لا يؤثر في إدانته المقامة على الأساس المتقدم، إذ نية تقديم المقابل بعد إصدار الشيك — مع أن الساحب لا يمكنه أن يسيطر على الظروف والحوادث المستقبلية التي قد تحول دون تقديم هذا المقابل — لا تنفي عنه سوء النية التي يكونها مجرد علمه بانعدام مقابل الشيك وقت إصداره . وأما ما يزعمه الطاعن من انتفاء وقوع الضرر فردود بما بينه الحكم من أن المستفيد في كل من الشيكين قدم شيكه للبنك المسحوب عليه فلم يتمكن من صرفه لعدم وجود المقابل . وفي هذا وحده ما يدل على توافر ركن الضرر الحقيقي أو المحتمل الذى يتطلب القانون توافره . وأما ما يتمسك به خاصا باستئزال المبلغ الذى سلمه لمارك يريس وقوله بأنه يجب قانونا استئزله من قيمة الشيك ، فردود

بما بينه الحكم تفصيلا بناء على ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وأدلتها من أن هذا المبلغ وقت دفعه إنما دفع وفاء لديون أخرى غير الشيك الذى بقى مع مارك بيرس لصرف قيمته من البنك . وأما ما ينعاه على المحكمة من أنها أخطأت إذ اعتمدت فى قضائها الناحية باستئزال الدين على شهادة الشهود فلا محل له ما دام الدليل الأساسى الذى استندت إليه المحكمة فى ذلك هو وجود الشيك الذى يقول الطاعن إنه دفع قيمته تحت يد مارك بيرس ، وهذا من شأنه أن يجعل عبء إثبات تسديد قيمة الشيك على الطاعن ويجعل مجرد وجود الشيك عند صاحبه دليلا على عدم سداد قيمته حتى يثبت العكس . (وثانيا) أن الحكم فى استناده إلى أقوال مارك بيرس لم ينسب له قولاً لم يقل به كما يقول الطاعن ، فان فى رواية هذا الشاهد — على حسب ما هو ثابت على لسانه بمحضر جلسة المحاكمة — ما يصلح أساساً لما استخلصته المحكمة منها واعتمدت عليه فى قضائها . (وثالثاً) أن ما يزعمه الطاعن أخيراً من الإخلال بحق دفاعه وعدم مناقشة الحكم للأوجه التى تمسك بها فى نفي التهمة عنه — ما يزعمه من هذا لا مبرر له ما دامت المحكمة قد سمحت له بتقديم مذكرة ضمنها كل دفاعه ، وما دام الحكم قد بين فى منطلق سليم الواقعة الجنائية التى أثبت وقوعها منه وهى تتضمن توافر جميع العناصر القانونية للجريمة التى أدين فيها والرد على جميع الأوجه التى يقول الطاعن إنه أثارها فى مذكرته التى قدمها للمحكمة .

(٦٤)

القضية رقم ٤١١ سنة ١٠ القضائية

أمر الحفظ . له قوة المضى به . صدور أمر حفظ من إحدى النيابة عن واقعة . رفع نيابة أخرى الدعوى على ذات التهم بذات الواقعة . الحكم الصادر فى هذه الدعوى . بطلانه . عدم علم النيابة والمحكمة بأمر الحفظ . عدم تمسك التهم بهذا الأمر أمام المحكمة . لا تأثير لذلك كله . هذا الدفع من النظام العام . إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . بجوازه . (المادة ٤٢ تحقيق)

ما دام أمر الحفظ قد صدر من النيابة بناء على تحقيقات أسرت بها فإنه — طبقاً للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات — لا يجوز مع بقائه قائماً ، لعدم

إلغائه من النائب العمومي وعدم ظهور أدلة جديدة ، إقامة الدعوى العمومية بالواقعة التي صدر فيها الأمر ذاتها . فإذا كان قد صدر أمر حفظ من إحدى النيابة عن واقعة ، ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة ، فالحكم الذي يصدر في الدعوى يكون باطلا ، حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل إلى علمهما أمر الحفظ ، وحتى لو كان المتهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإن أمر الحفظ له مالا أحكام من قوة المقضى به . وهذا يجعل الدفع بسبق صدور من أخص خصائص النظام العام جائزا لإبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

ومن حيث إن مما ينهه الطاعن في أوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته في جريمة اختلاس المحجوزات رغم صدور أمر من النيابة العمومية بحفظ الأوراق ، ورغم عدم وجود مقتض قانوني للعدول عن هذا الأمر والعود إلى الدعوى العمومية كما يتضح من الاطلاع على الشكوى الإدارية رقم ١١٢٠ قسم الجمرک سنة ١٩٣٦ التي طلب إلى المحكمة أن تأمر بضمها ، فأجابته إلى طلبه ولكنها تعجلت الحكم قبل ضمها بالفعل .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بتهمة " أنه في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٦ بدائرة العطارين اختلس أخشابا مبينة بمحضر الجمرک القضائي المؤرخ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ حالة كونه مالكا ، وقد سلمت له على سبيل الوديعة بصفتها حارسا عليها . وذلك إضرارا بوقف السران الذي توقع الجمرک لمصلحته " . ومحكمة الدرجة الأولى أدانت الطاعن في الجريمة التي تكونها هذه الواقعة . ولدى المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن تأجيل القضية لضم التحقيقات المقيمة برقم ١١٢٠ سنة ١٩٣٦ إداري الجمرک فأجلت المحكمة الدعوى لضم هذه الأوراق . ثم أجلتها أكثر من مرة لهذا السبب . وبعد ذلك قضت في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أية إشارة فيه إلى هذه التحقيقات . لهذا ولما كان ما يتمسك به الطاعن من صدور أمر بحفظ الأوراق في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه .

وأدانت المحكمة فيها يقتضى الوقوف على ما تضمنته الشكوى التى أشار إليها وما تم فيها فقد أمرت هذه المحكمة بضم الأوراق المتعلقة بها هى ومفردات الدعوى . وقد تبين من الاطلاع على الشكوى أن بلاغا قدم من المحضر إلى وكيل نيابة المنشية ومعه محضر تبديد ضدّ محمد مرسى القمحاوى (الطاعن) باختلاس الأخشاب المحجوز عليها فى القضية المدنية رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٣٥ لصالح وقف السرعان ، وأنه لما سئل المشكو فى البوليس بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ فقرر أنه دفع الدين المحجوز من أجله بعضه على يد المحضر وبعضه بإيصالات ، وأن الأوراق موجودة فى محضر تبعية قسم العطارين ، وأنه لما أرسلت الأوراق إلى النيابة أمرت باستيفاء التحقيق فى نقط عيتها ، فسل ناظر الوقف فقرر أن المدين سدد ما عليه للوقف وأخل المكان موضوع المجز وأصبح لا علاقة له بالوقف . وبناء على ذلك أمرت نيابة المنشية فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ بحفظ الأوراق إداريا . وكذلك تبين من مفردات الدعوى أن بلاغا قدم من المحضر لنيابة العطارين ومعه محضر تبديد أخشاب محجوز عليها فى القضية المدنية رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٣٥ لصالح وقف السرعان فسل المشكو فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ فقرر فى قراره أنه سدد الدين المحجوز من أجله إلى الدائن بموجب إيصالات قدمها ، وأنه لما طلب ناظر الوقف لسؤاله عما قرره المشكول يهتد إليه ، فأمرت نيابة العطارين برفع الدعوى العمومية على المشكو فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ وذلك دون أن تطلع على الأوراق التى صدر أمر الحفظ فيها . ثم انتهت الدعوى بالحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن أمر الحفظ الذى صدر من نيابة المنشية كان منصبا على ذات الواقعة التى وصفت بأنها اعتداء على المجز الموقع من وقف السرعان على الأخشاب فى القضية رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٣٥ والتى رفعت بها الدعوى العمومية على الطاعن من نيابة العطارين بعد صدور الأمر المذكور . وما دام هذا الأمر قد صدر من النيابة بناء على التحقيقات التى أمرت هى بها فإنه طبقا للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا يجوز مع بقاء قائما ومع عدم ظهور أدلة جديدة

إقامة الدعوى العمومية على الطاعن بذات الواقعة التي صدر فيها ذلك الأمر .
 وإذن فيكون الحكم الذي صدر على الطاعن باطلا متعينا نقضه . ذلك ولو كانت
 النيابة العمومية حين رفعت الدعوى ، والمحكمة حين نظرتها ، لم تكونا ملمتين بأمر
 الحفظ السابق صدوره فيها ، ولو كان الطاعن لم يتمسك بصدور هذا الأمر أمام
 محكمة الموضوع ، فإن أمر الحفظ في هذه الحالة هو كالحكم له قوة المقضى به .
 وتكون المسألة إذن من أخص خصائص النظام العام ، وجاززا التمسك بها ولو لأول
 مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء
 بعدم جواز رفع الدعوى العمومية على الطاعن وذلك من غير حاجة إلى بحث وجوه
 الطعن الأخرى .

(٦٥)

القضية رقم ٦٧٨ سنة ١٠ القضائية

(١) خيانة أمانة . تسلم المتهم سوارا من المجنى عليه خوفا عليه من الضياع . ترك المجنى عليه المتهم
 وحده ينصرف بالسوار إلى داخل مكان معين . فرار المتهم به . خيانة أمانة لا مرقعة .

(المادة ٣٩٦ ع = ٣٤١)

(ب) إثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . عقود تزيد قيمتها على عشرة جنيهات .
 قبول المدعى عليه صراحة أو ضمنا لإثباتها بالينة . جواز الإثبات . سير المحكمة في إثبات
 الدعوى بالثبوت . عدم اعتراض المتهم إلا بعد سماع شاهدين . يعتبر قبوله للسير في الإثبات
 بهذه الطريقة . احتجاجه بعدئذ بعدم جواز الإثبات بها . لا يقبل .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء
 سيرهما معا في الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه
 إلى طلبه ، ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون
 فاطمأن إليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجا ، ولما يئس من حضوره
 عاد لمقره وأبلغ الحادثة لأبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم المتهم
 السوارين كان على سبيل الودعة ، وأن اختلاسه لما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه

المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات (٣٤١ من القانون الجديد) . ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة ، لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران إلى داخل المحطة يتم به انتقال الحيازة فيهما للثمن لانتقطاع صلة المجنى عليه بهما من التاحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . وإذن فيصح إثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا . فإذا كانت المحكمة قد سارت في إثبات الدعوى بالشهود ، ولم يسد من المتهم اعتراض على ذلك إلا بعد سماع شاهدين ، ففي ذلك ما يفيد قبوله ابتداءً الإثبات بالبينة ، ولا يجوز له بعده أن يجمع بعدم جواز ذلك .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة المسندة للطاعن مكونة لجريمة سرقة ، لأنها تحصل في أن الطاعن تسلم من المجنى عليه وهو سائر معه في الطريق سوارين لحيازتهما خوفاً عليهما من الضياع ، وهذا التسليم الاختياري ناقل للحيازة ، وينتفى معه توافر ركن الاختلاس في السرقة سواء أكانت كاملة أو ناقصة .

وحيث إن محصل الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن تقدم لوالد المجنى عليه يريد الزواج من ابنته ، وبعد أن تم الاتفاق بينهما على ذلك أظهر الطاعن رغبته في أن يقدم خطيبته حلية من ذهب كهديّة ، فأحضر له والد المجنى عليه سواراً من ذهب من أحد الصائغين وعرضه عليه فلم يرق لديه ، وطلب أخذ هذا السوار وأتمر مما تملكه خطيبته حتى يصنع له الصائغ سواراً آخر على مقياسه ، فلم يعط من له أبوها وسلم السوارين لابنه الصغير ، وسار وبرفته الطاعن قاصدين إلى الصائغ . وفي الطريق طلب منه الطاعن أن يسلمه السوارين مخافة أن يسقطا منه قبل وسامهما له . ولما أن وصلا لمحطة سكة حديد المنصورة أخبره أنه يريد

التكلم بالتليفون فاطمان إليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظره خارجها فلم يحضر، ولما يئس من حضوره عاد لمقره وأبلغ الحادثة لأبيه .

وحيث إنه يؤخذ مما تقدم أن الطاعن تسلم السوارين من الغلام المجنى عليه لجلهما معه مخافة ضياعهما، ثم قبل الغلام أن ينهب بهما المتهم وحده إلى داخل المحطة فتم بذلك نقل حيازتهما الكاملة للطاعن وانقطعت صلة المجنى عليه بهما ماديا ومعنويا . وفي هذا ما ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة، لأن الحيازة الكاملة انتقلت إلى المتهم برضاء المجنى عليه . والوصف الصحيح لهذه الوقائع هو أن الطاعن تسلم السوارين على سهيل الوديعه فاخلسهما كما جاء في وصف التهمة التي أعلن بها الطاعن .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ترفع على أساس التهمة التي كانت موجهة إليه أولا وهي تهمة التبيد . وقد تمسك لدى المحكمة بعدم جواز سماع البيئة لإثبات عقد الوديعه بالنظر إلى قيمة السوارين .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على اعتبار قواعد القانون المتعلقة بالإثبات غير متعلقة بالنظام العام ، فيصح إثبات العقود التي تزيد قيمتها عن عشرة جنيات بالبيئة إذا قبل ذلك المدعى عليه صراحة أو ضمنا .

وحيث إنه ظاهر مما ورد بمحضر الجلسة أن المحكمة سمعت شهادة شاهدين قررا أن الطاعن تسلم السوارين ، ولم يعترض الطاعن على الإثبات بالبيئة إلا بعد سماعهما . وفي ذلك ما يفيد أنه قبل ابتداء الإثبات بالبيئة، فليس له بعد أن تبين أن الشاهدين شهدا ضده أن يرجع عما قبله ويحتج بعدم جواز الإثبات بالبيئة .

(٦٦)

القضية رقم ٦٨٢ سنة ١٠ القضائية

بلاغ كاذب . بلاغ ضده موظف عمومي . الفعل الذي تضمنه البلاغ . لا يشترط أن يكون مغايبا عليه جنائيا . يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية . وكل نيابة . اتهامه في البلاغ بأنه أخذ مبلغا من محام لحفظ جنابة . فيه إسناد رشوة إليه . (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٥)

إذا كان البلاغ الذي قدمه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغا من أحد المحامين لحفظ جنابة اختلاس باشر تحقيقها فهذا البلاغ فيه إسناد واقعة

رشوة للجنى عليه ، لأنه وإن كان لا يملك إصدار الأمر بالحفظ في الجناية إلا أن له باعتباره محققا لها رأيا في التصرف الذي يتم فيها . على أنه لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذي تضمنه البلاغ المقسم في حق أحد الموظفين معاقبا عليه جنائيا بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية .

جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٦٧)

القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٠ القضائية

(أ) شهادة . للمام الدفاع عن المتهم بما قضته هذه الشهادة ومناقشته لها . مجرد عدم تلاوتها بالجلسة . تمسك المتهم بذلك في الطعن على الحكم . لا يقبل .
(ب) تخلف اليمين . حصول الخلف . إدلاء الشاهد بأقواله في جلسة واحدة أو في عدة جلسات . اعتبارها صادرة بناء على اليمين . إعادة سؤاله دون تخلفه . لا يعيب الحكم .

١ — لا يقبل من الطاعن أن يتمسك في طعنه بأن أقوال الشاهد لم تُسأل في الجلسة إذا كان الدفاع عنه قد ناقش هذه الشهادة مناقشة دالة على أنه كان على بينة مما جاء فيها ، وأنها كانت من أدلة الإثبات القائمة ضده .

٢ — إن كل ما أوجبه القانون هو أن يخلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدي شهادته . ففى حلفها كان كل ما يدلى به في الدعوى بعد ذلك صادرا بناء عليها سواء أكان قد أدلى بها كلها في جلسة واحدة أو في عدة جلسات . وإذن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن تخلفه اليمين مرة أخرى .

(٦٨)

القضية رقم ٣٥٥ سنة ١٠ القضائية

سب . توجيه التهم المجنى عليها في الطريق العام "رايحه فين يا باشا . ياسلام ياسلام . ياسباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما أنا أكلك . إنت الظاهر طيسك خارجه زعلانه . معلش" .
سب طنى . (المادة ٢٦٣ ع = ٣٠٦)

يعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه التهم للمجنى عليها في الطريق العام "رايحه فين يا باشا . ياسلام ياسلام . ياسباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما أنا أكلك . انت الظاهر عليك خارجه زعلانه . معلش" . فإن هذه الألفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .

(٦٩)

القضية رقم ٣٥٧ سنة ١٠ القضائية

(أ) قذف وسب بطريق النشر . متى توافر الملائمة ؟ التوزيع بغير تمييز على عدد من الناس . البيع أو العرض للبيع . بلوغ التوزيع أو البيع حداً معيناً . لا يشترط . بمجرد حصول التوزيع أو البيع . اقترانه بنية الإذاعة . يكفى . ثبوت نية الإذاعة .

(المادة ١٤٨ ع المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ = ١٧١)

(ب) مستورد وطابع . بائع وموزع وملصق . تعاقبهم بترتيب هذه الفئات في المسؤولية الجنائية . محله . عقابهم بصفتهم فاعلين أصليين . معاقبتهم بصفتهم شركاء . محله . لا دخل للتعاقب فيه . (المادة ١٦٦/٣ ع = ١٩٦)

١ — إن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ على أن الكفاية والرسم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر طنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان ، لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالفا حداً معيناً ، بل يتحقق غرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالفا ما بلغ متى كان مقترناً بنية الإذاعة التى يستوى في ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما وزع أو بيع أو عن أى طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

٢ — إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطابعين ، ثم البائعين والموزعين والملصقين ، ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم

يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة إذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة، فإن نصه هذا محله فقط — حسبما هو واضح به — معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة . ولا علاقة له بعقاب من منهم — كائنة ما كانت مرتبته — يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي اتخذ منه وصفه مستوردا أو طابعا أو بائعا أو موزعا أو ملصقا متى كان طالما بما حوته الورقة التي تحمل الجريمة، فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لاعلى أساس أنه فاعل أصلي بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة في الجريمة التي قصد إليها والتي وقعت بناء على فعله .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينحى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته في جريمة التعدي علنا على الدين الإسلامي ولم يمن عناية كافية ببيان ركن العلانية إذ كل ما أثبتته عن ذلك هو قوله بأن العلانية متوافرة بما هو ثابت من توزيع الرواية ونشرها على كثير من الناس بطريق البريد . وهذا الذي ذكره الحكم لا يتصل بالطاعن بالذات لأنه إثبات لركن الجريمة أيا كان مرتكبها . وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يورد أى تفصيل عن إرسال الرواية سواء بالبريد أو بغيره، ولا عن طريقة ثبوت هذا الأمر . وأما ما قائلته المحكمة من أن العلانية ثابتة من اعتراف المتهم نفسه بأنه أرسل نسخا من الرواية إلى بعض من طلبها ففيه قصور معيب من جانبها لأنها لم تشر إلى من طلبوها من المتهم ، ولا إلى عدد النسخ التي وزعت عن هذا الطريق . وكذلك الحال فيما أشار إليه الحكم من التوقيع بكليشه الطاعن على بعض النسخ ، فإنه لم يثبت علمه باستعمال هذا الكليشه أو أنه كان راضيا عن هذا الاستعمال . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن نظرة عامة لوقائع الدعوى يتبين منها أن الرواية موضوع المحاكمة هي من عمل مطبعة النيل التابعة للإرسالية الإنجليزية التي تقوم بالتهشير، وأن الطاعن لم يكن إلا موظفا فيها ، والرواية

قد طبعت من قبل ثلاث مرات من غير احتجاج ولا اعتراض من أحد. وفي الصفحة الأخيرة منها دعاء للقراء لخبرة المطبعة فيما يشكل عليهم فهمه. وهذا قاطع في أن نية الجريمة لم تتوفر لأن الكاتب كان مركز الفكر في بحث علمي بحث.

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه تعدى بطريق النشر على الدين الإسلامي والعقائد الإسلامية بأن نشر ووزع رواية أسماها "زهرة الغابة" تتضمن أن عاهرا اسمها "زهرة الغابة" سكنت سنين طويلة في ميدان باب على "بؤرة الساقطات" وأن اسمها الأصلي "فاطمة زهرة"، وأن سور القرآن ليس فيها وعد بالخلاص والسلام، وأن مجدا في ساعة رحيله من الدنيا أوصى عليا وفاطمة أن يعملتا لنفسيهما، وأن أقوال أبي بكر وعمر الفاروق في الساعة الأخيرة لما في هذه الدنيا لا تبعث على الرجاء، وأن أبا بكر الصديق كان يعرف أنه إذا مات فإنه يموت إلى الأبد... ومحنة الجنايات نظرت الدعوى ثم أدانت الطاعن في هذه الجريمة طبقا للواد ١٦٠ و١٦١ و١٧١ و٢/١٩٨ من قانون العقوبات، وبينت في حكمها واقعة الدعوى، ثم فصلت ما حوته الرواية موضوع المحاكمة من العبارات التي عدتها مطاعن على الدين الإسلامي. وبعد ذلك عرضت للقصد الجنائي فقالت في صدد ثبوته على الطاعن إنه "ثابت مما توافر مما سبق إirاده وكله قاطع في أن الكاتب قد تعمد أن يحشوروايته بالمطاعن في الإسلام". ثم قالت في هذا الصدد أيضا "لأنه لاجبة بما يقوله الدفاع بأن الناشر إنما أراد بما نشره أن يدعو إلى الدين المسيحي ويروج له، فإن نفس العبارات التي سجلها بقلمه في روايته ناطقة بأنه أراد أن يحط من قدر الإسلام، وأن يخفض من شأنه. تشهد بذلك العبارات الكثيرة المتناثرة في الرواية. وهذا يدل على أن غرضه اللازم هو أن يطن في الإسلام ويحط من قدره. على أنه إن صدق أن الكاتب أراد أن يدعو إلى المسيحية فإن ما أرادته من هذا لا ينفي عنه أنه طعن في الإسلام في ذات الوقت بل هذا — مضافا إلى ما صاغ به روايته — يؤكد تممه وعمله على الخط من الإسلام لينفض الناس عنه، وعلى إعلاء المسيحية ليولوا وجوههم قبلها. والغرض الذي يرمى إليه في النهاية

لا يمكن بحال أن تكون وسيلته ارتكاب التعدي على الدين الإسلامي". ثم تحدثت عن العلانية فقالت إنها "متوافرة بما هو ثابت من توزيع هذه الرواية ونشرها على كثير من الناس بطريق البريد، ومن اعتراف المتهم نفسه بأنه أرسل نسخا منها إلى بعض من طلبها. ولا يؤثر في قيام العلانية ما يدعيه المتهم من أنه إنما كان يرسل الرواية لمن يطلبها، فانه لا فرق بين أن يتولى التوزيع من تلقاء نفسه أو بناء على طلب. وفضلا عن ذلك فانه مما يقطع في توافر العلانية التنبيه المكتوب بخط اليد الموقع بكليشه المتهم وعنوانه وهذا نصه: "المرجو توزيع الخطابات الموجودة داخل هذا الكتاب على المسلمين، ولا تنس الرد علينا لثمنا ففكرك بخصوص مطبوعاتنا ولكم الشكر... المخلص...". والإعلان المطبوع في آخر الرواية وهذا نصه: "هل ليت نداء هذا الكتاب وهل لديك مانع يحول دون ذلك أم هل لك عليه كلمة استفهام أو انتقاد؟ المرجو التعبير عن فكرك بكلمة ترسل إلى سكرتير المطالعة صندوق بريد رقم ٤٦٠ مصر".

وحيث إن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ منه على أن الكتابة والرسم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان لا يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالفا حدا معينا، بل يحقق غرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالفا ما بلغ متى كان مقترنا بنية الإذاعة التي يستوى في ثبوتها أن يكون ذلك عن طريق تعدد مازرع أو بيع أو عن أي طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم.

وحيث إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطابعين ثم البائعين والموزعين والمصنفين ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها التي استعملت في ارتكاب الجريمة، وذلك إذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج، أو إذا كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة، فإن هذا النص محله — حسبما هو واضح به — معاقبة أحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلا أصليا في الجريمة، ولكنه لا يمنع من

عقاب من من هؤلاء، كائنة ما كانت مرتبته، يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذى اتخذ منه وصفه مستوردا أو طابعا أو بالغا أو موزعا أو ملصقا متى ثبت عليه بما حوته الورقة التى تحمل الجريمة، فإن ما وقع منه على هذا النحو يستوجب العقاب لا على أساس أنه فاعل أصلى، بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة فى الجريمة التى قصد إليها والتى وقعت بناء على فعله .

وحيث إنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر العلانية فى حق الطاعن باعترافه أنه كان يرسل نسخا من الرواية إلى بعض من طلبها موقعا عليها بكليشه له بعنوانه بطلب توزيع الخطابات الموجودة داخلها على المسلمين، واستطلاع فكر القارئ فى المطبوع المرسل، فإن ذلك يكفى قانونا لبيان توافر ركن العلانية قبل الطاعن فى الجريمة التى أدين فيها، إذ فيه ما يدل على أن النسخ التى أرسلها الطاعن باعترافه إلى من طلبوها منه إنما أرسلت بالفعل إليهم، وكان ذلك منه — على حسب ما استخلصته المحكمة من الكليشه الذى أضافه من عنده إلى الرواية — بقصد إذاعة المطاعن التى حوتها على الناس . وأما ما يدعيه الطاعن من أن الحكم لم يفصل طريقة إرسال الرواية إلى من طلبوها، ودليل ثبوت هذا الأمر، ولا أسماء من طلبوا الرواية، ولا عدد النسخ التى أرسلت، فردود بأن عدم تحدث الحكم عن كل ذلك لا يعيبه مادام قد دلت على توافر ركن العلانية كما عرفه القانون، وأورد مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ذلك حسبا تقدم بيانه . وأما ما يتمسك به خاصا بمسألة الكليشه فإنه لا يبدو أن يكون مناقشة فى موضوع الدعوى ومجادلة فيما استخلصته المحكمة من الوقائع التى كانت معروضة عليها وقدرتها التقدير الذى رآته بما لها من سلطة فى ذلك . فإذا كانت هى قد استندت فى قضائها على الطاعن إلى الكليشه الموقع به على الرواية باسمه وعنوانه فإن ذلك بذاته يفيد أنها اقتنعت أن هذا الكليشه إنما وضعه هو بنفسه أو أنه وقع به بعلمه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى الشق الأخير من طعنه بشأن حسن نيته هو وكاتب الرواية الذى لم يكتبها للطن وإنما كتبها لمجرد البحث، وما يثيره من أن الرواية لم تكن

من عمله بل عملها غيره، وطبعها أكثر من مرة — بغير اعتراض — إرسالية تقوم بالتبشير للسليحية، وأن الطاعن لم يكن إلا موظفا في هذه الإرسالية — ذلك لا يبيده إذ الرواية قد حوت مطاعن صريحة في الدين الإسلامي فصلها الحكم تفصيلا تقزه عليه هذه المحكمة، وفيها الدلالة على أن الكاتب قد قصد بها فيما قصد الطعن في الإسلام، ولأن هذه الرواية إذا كان قد تكرر طبعها ونشرها دون اعتراض من أحد، فإن ذلك لا يصح اتخاذه مبررا أو عذرا يستند إليه في الإفلات من المسؤولية مادام في نشرها جريمة يعاقب عليها القانون كما مر القول، ولأن الطاعن إذا كان — بمقتضى المادة ١٩٦ عقوبات — لا يستحق العقاب على أساس أنه فاعل أصلي في الجريمة كما ذهب إليه الحكم فإنه يستحقه بمقتضى القواعد العامة على أساس أنه شريك فيها، فإن فيما أثبتته الحكم ما يدل على أنه حين وزع نسخا من الرواية كان يعلم بما فيها من مطاعن، خصوصا وأنه هو نفسه لم يدع — لأمام المحكمة ولا في وجهه الطعن — أنه كان يجهل حقيقة أمرها بل ركز دفاعه وطعنه في تبرير ما حوته من المطاعن. ولذلك فع التسلیم بمعرفة كاتب الرواية ونشرها يحق على الطاعن العقاب في ذات الجريمة التي أدين فيها على أساس أنه شريك فيها. وإذا كان الحكم قد ناقشه على أساس أنه فاعل أصلي فذلك لا يقتضى نقضه لاستفاء مصلحة الطاعن من ذلك.

(٧٠)

القضية رقم ٣٨٠ سنة ١٠ القضائية

شهادة. تلاوتها بالجلسة. الغرض منها. عدم تلاوة الشهادة. علم المتهم بها ومناقشته إياها في الجلسة. طعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها لمجرد عدم حصول تلاوتها. لا يقبل.

إن أساس المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي يجره القاضي بنفسه في الجلسة. فإذا تعذر حضور الشاهد أمامه فقتل شهادته لكي تكون موضع مناقشة بين الاتهام والدفاع، ولكي يكون المتهم على بينة من أنها مقدمة ضده كدليل عليه. وإذا كان الغرض من تلاوة الشهادة هو تبينه المتهم للدفاع عن نفسه، فإنه إذا كان المتهم على علم بالشهادة وناقشها في الجلسة، فلا يجوز له أن يتخذ من مجرد عدم تلاوتها وجها للطعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها.

جلسة ٤ مارس سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٧١)

القضية رقم ٤٠٢ سنة ١٠ القضائية

سب . شهادة لا تخرج عن موضوع الدعوى . مؤاخذة الشاهد عما يكون فيها من مساس بمن شهد ضده . لا تصح . أساس ذلك . عدم تجاوزه للحق المقرر له فى القانون . دعوى نفقة أمام المحكمة الشرعية . تقرير الشاهد أن لمدعى عليه قودا وأنه يقرض منها بالربا الفاحش . تبرئه على أساس أن ما قرره من ذلك متعلق بموضوع الدعوى . لا خطأ . (الماد ٢٦٦ ع = ٣٠٩)

إذا كان الشاهد لم يخرج فى شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون فى شهادته من المساس بمن شهد عليه إذ هو فى هذه الحالة — إذا كانت نيته سليمة — لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له فى القانون مما لا يمتد معه ما وقع منه جريمة . فإذا قرّر شاهد فى دعوى نفقة أن المدعى عليه عنده قود وأنه يقرض منها بالربا الفاحش ، ثم رأت محكمة الموضوع فى دعوى السب التى رفعت عليه من أجل ذلك أن ما قرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى التى أذيت الشهادة فيها ، وبرأته على هذا الأساس ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن نتحصل فى أن الحكم قال إن الطاعن طلب ليشهد بما يعلمه عن المدعى المدنى فكان مكرا على أن يقول كل ما يعلمه . وهذا غير صحيح لأن شهادة الشاهد لا يصح أن تتعدى الوقائع المتعلقة بالدعوى والجائزة القبول ، والخصومة فى الدعوى الشرعية كانت عن طلب نفقة ، وليس الإقراض بربا فاحش من الوقائع المتعلقة بهذه الدعوى ولا هو يتصل بكفاءة الزوج المالية . أما ما قاله الحكم من أن القصد الجنائى معلوم لصحة ما رواه المتهم فردود بأن صحة الواقعة لا تمنع من العقوبة إلا فيما يختص بالموظفين بالشروط التى وضعها القانون .

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المتهم دعى للشهادة في قضية نفقة مرفوعة على المدعى المدني من زوجته أمام المحكمة الشرعية فذكر في شهادته ما يفيد أن للطاعن تقودا، وأنه يقرضها بالربا الفاحش، فأقام المدعى المدني هذه الدعوى على هذا الشاهد، واتهمه بأنه سبه علنا في شهادته بالمحكمة الشرعية، فقضت محكمة الموضوع ببراءته بناء على ما قالته من "أن المتهم وقد كان يؤدي شهادته أمام هيئة المحكمة بعد أن أقسم يمينا بتأدية شهادته بالحق وبما يعلمه عن المدعى المدني إنما يقزر ما يعلمه حقيقة، وما أثبتته الحكم الجنائي سالف الذكر (المقدمة صورته للحكمة). فهو مضطر بحكم قسمه أن يؤدي معلوماته صحيحة فلم يكن سيئ النية في تأدية الشهادة، ولم يكن يقصد إهانة أو سب المدعى بالحق المدني. ومتى انتفى القصد الجنائي وسوء النية انعدمت الجريمة...". ومن هذا يبين أن محكمة الموضوع رأت أن ما قرره الشاهد لدى المحكمة الشرعية عن مقدرة الطاعن المالية من أنه يقرض المال بالربا الفاحش متعلق بالدعوى التي أدى الشهادة فيها، والمحكمة إذ رأت هذا وبرأت المتهم على أساسه لم تخطئ، لأن القانون لا يعاقب على الفعل الذي يرتكب بنية سليمة عملا بالحق المقرر في القانون. وما دام الشاهد لم يخرج في شهادته عما هو متعلق بالدعوى فلا عقاب على ما تضمنته شهادته ولو كان فيها مساس بالمدعى المدني.

(٧٢)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ١٠ القضائية

مقاصة قضائية . شرط الحكم بها . مدع بحق مدني في دعوى سب . رفض دعواه بالتعويض على أساس أنه خورأتهم تبادل الألفاظ السب . لا يجوز مادام التهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض . رفضها على أساس انتفاء المسؤولية عن التهم . جوارزه .

لا يجوز أن يحكم بالمقاصة القضائية إلا إذا كان كل من الدينين المطلوب إجراء المقاصة بينهما مرفوعا عنه دعوى أمام المحكمة . وإذن فلا يصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على أساس أنه هو والمتهم قد

تبادلا ألفاظ السب ما دام المتهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض .
ومع ذلك فالمحكمة في هذه الحالة ، وهي تقدر مسئولية المدعى عليه ، أن تعرض
لجميع ظروف الدعوى وملايساتها ، وتحتذى ما وقع من كل من الطرفين ، فإذا تبين
لها أن طالب التعويض هو الذى أخطأ وأن خطأه إنما كان هو السبب المباشر
للضرر الذى لحقه كان لها أن تقضى برفض طلب التعويض على أساس انتفاء
المسئولية عن المدعى عليه لا على أساس المقاصة .

المحكمة

وحيث إن الطعن بالنسبة لما قضى به الحكم من رفض التعويض عن واقعة
الإهانة المنسوبة للتهمين يتحصل فى أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون برفضها
دعوى الطاعن المدنية عن الإهانة التى وقعت عليه أثناء تأدية وظيفته لأن استحقاق
الطاعن للتعويض المدنى لا يسقطه ما ذكرته المحكمة من أنه تبادل مع المتهمين
ألفاظ السباب ، وذلك لحصول التعدى منهما أولا ، ولأن التهمة المسندة إليهما
ليست تهمة سب بل تعد على موظف أثناء تأدية وظيفته .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة بعد أن برأت
المتهم الأول من تهمة الجناية وأدانتته مع المتهم الثانى فى تهمة إهاتهما الطاعن
بالقول والإشارة والتهديد أثناء تأدية وظيفته قالت ” وحيث إنه فيما يختص بالدعوى
المدنية فلا ترى المحكمة محلا لها بعد أن ثبت أن الطرفين تبادلا ألفاظ السباب .
وإذن يتعين رفض هذه الدعوى وإلزام رافعها بالمصاريف “ .

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن المحكمة رفضت الدعوى المدنية على أساس
المقاصة بين ما وقع من الطاعن وما وقع من المتهمين وهى إذ فعلت ذلك قد أخطأت
فى تأويل القانون لأن المقاصة القضائية يشترط للحكم بها أن يكون كل من الدينين
المطلوب المقاصة بينهما مرفوعا أمره للمحكمة ، والمتهمان فى الدعوى لم يتقدما
بطلب التعويض من الطاعن فلم يكن للمحكمة إذن أن تقضى بمقاصة لم تطلب
بالطريق القانونى .

وحيث إنه وإن لم يكن للحكمة القضاء برفض التعويض على أساس المقاصة كما تقدم إلا أن لها وهي تهدر مسؤولية المدعى عليه أن تعرض لجميع ظروف الدعوى وملابساتها وما وقع من الطرفين حتى إذا ما تبين لها أن طالب التعويض قد أخطأ ، وأن الضرر الذي لحقه كان هو السبب المباشر في حصوله ، تقضى برفض طلب التعويض لا على أساس المقاصة بل على أساس انتفاء المسؤولية عن الطرف الآخر .

وحيث إنه ظاهر من الوقائع التي أثبتها الحكم المطعون فيه أن المتهمين هما اللذان ابتدرا الطاعن بالفاظ الإهانة التي يطلب التعويض عنها ، وأن ما صدر من الطاعن من سب المتهمين لم يكن إلا بعد وقوع الإهانة منهما عليه ، وإذن تكون مسئوليتهما قائمة ، ويكون رفض دعوى التعويض لانتفاء المسؤولية عن المتهمين خطأ أيضا .

وحيث إن لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع وتقدر بنفسها التعويض الذي يستحقه الطاعن قبل المتهمين بمبلغ ٢٠ جنيها فقط نظير ما لحقه من الضرر الناشئ عن الفعل الذي أدبنا من أجله ، وإذن يتعين نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية عن واقعة الإهانة والقضاء للطاعن بهذا المبلغ قبل المتهمين بالتضامن .

جلسة ١١ مارس سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٧٣)

القضية رقم ٥٣٠ سنة ١٠ القضاية

دفاع شرعى . حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . لا يشترط . يكفى أن يكون قد صدر من المحنى عليه فعل يخشى منه التهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . قول الحكم إن المحنى عليه لم يصدر منه بالفعل عمل من أعمال الاعتداء . لا يصلح ردًا لنفى هذا الدفاع .

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المحنى عليه فعل يخشى منه التهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . وإذن فقول الحكم إن المحنى عليه لم يعم أى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح ردًا لنفى ما يتمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى .

المحكمة

وحيث إن الوجه السادس من أوجه الطعن يتلخص فى أن الطاعن دفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع معتمدة على أنه أنكر التهمة فى حين أنها أثبتت ما يفيد قيام حالة الدفاع الشرعى إذ قالت إن الطرفين تقابلا فى الطريق وكان مع كل فريق سلاحه فقامت الجريمة فجأة لأن كل طرف ظن أن الآخر يريد قتله أخذاً بالنار . فوجود النار ، كما تقول المحكمة ، وتخوف الطاعن من غريمه الذى أتى خصيصاً للنار منه حاملاً سلاحاً ، وإطلاقه النار على ابن عمه فرغى منصور وإصابته — كل ذلك يقطع بأن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس . ولا يكفى أن تقول المحكمة إن الطاعن ينكر ارتكابه للحادثة ما دامت ظروف الحادثة نفسها ناطقة بقيام حالة الدفاع الشرعى .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى وأدلتها قال " إنه يبين مما تقدم أن المتهم الأول محمد حسن حسن كان

يحمل بندقية وساترا مع ابن عمه محمد علي حسين (القتيل) بقصد توصيله إلى بلده عن طريق بنى حسين ، فصادفا عند دكان أخنوخ ميخائيل كلا من فرغلي منصور ومحمد سيد بدوى ومبدع رومان ومعهم بندقية ، ولما وقع بصر كل فريق على الآخر خشيا عواقب ما بينهما من دم قتبالا إطلاق النار ، فأصاب محمد حسن ببياره فرغلي منصور وطارت شظية منه أصابت جاره مبدع رومان ، وأصاب محمد سيد بدوى بأحد المقذوفين اللذين أطلقهما محمد علي حسين فأحدث به الجروح التي أدت لوفاته . وجاء فيه في موضع آخر : ” إن الطرفين تقابلا في الطريق وكان مع كل فريق سلاحه قمامت الجريمة بخاة إذ قام بظن كل طرف أن الآخر يريد قتله . ” ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن فقال : ” إن الدفاع عن هذا المتهم (الطاعن) أثار دفاعا افتراضيا بأن المتهم كان في موقف الدفاع الشرعى عن ابن عمه فرغلي منصور وهذا الدفاع لا طائل وراءه إذ أن المتهم ينكر التهمة من أساسها ، بل ينكر رؤيته للقتيل أو تواجده في مكان الحادثة مع ابن عمه محمد حسن حسن المتهم بإطلاق النار على فرغلي منصور . وعلى جميع الفروض فلا محل للدفاع الشرعى بالنسبة للجنى عليه المذكور إذ أنه لم يقوم بأى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال . ”

وحيث إن ما جاء في الحكم ردا على دفاع الطاعن من أن المجنى عليه لم يقوم بأى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح ردا يثنى به دفاع الطاعن . لأنه لا يشترط قانونا لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يحصل اعتداء بالفعل على النفس أو المال ، بل يكفي أن يصدر من المجنى عليه فعل يتقوّف منه وقوع جريمة على النفس أو المال . أما ما استند إليه الحكم في نفي دفاع الطاعن من أنه أنكر التهمة فلا محل له بعد أن تعرض الحكم لموضوع هذا الدفاع وردّ عليه .

وحيث إن الحكم لم يبين ما وقع من كل من الفريقين عند تقابلهما قبل تبادل إطلاق العيارات النارية ، كما لم يبين من منهما كان البادئ بالعُدوان . وذلك لتقدير موقف كل منهما حسب الظروف التي أحاطت به حتى يمكن تطبيق القانون تطبيقا سليما على الوقائع الثابتة في الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم قد جاء مشوبا بقصور في بيان الواقعة
بعبه، ولذا يتعين نقضه بغير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .
وحيث إن الطاعن الأول وإن لم يقدم أسبابا لطمعه إلا أنه نظرا لارتباط
الفعل المنسوب إليه بالواقعة المستندة إلى الطاعن الثاني الذي قبل طعنه ارتباطا
وثيقا يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا .

(٧٤)

القضية رقم ٥٥٢ سنة ١٠ القضائية

هناك عرض . مخدوم . خادم . العلاقة بينهما . سلطة المخدوم على الخادم . مفترضة قانونا بحكم هذه
العلاقة . قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه . بيان ذلك في الحكم . كفايه عند تشديد العقاب
على هذه الجريمة . (المادتان ٢٣٠ و ٢٣٢ ع = ٢٦٧ و ٢٦٩)

إنه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفي عند
تشديد العقوبة في جريمة هناك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه
باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون
حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا بدت الجريمة للتدليل على أن المخدوم
استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة، لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى
هذه العلاقة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون
حين اعتبر الطاعن من ذوى السلطة على المجنى عليها لأن ما أثبتته الحكم يدل بطريقة
قاطعة على أن سبب رضوخ المجنى عليها لشهوة الطاعن كان وعده إياها ببذل العطاء
وإسداء الهدايا ، فلم تخضع له تحت تأثير سلطته الفعلية عليها إذ لم يصدر منه أى
تهديد أو وعيد بطردها من خدمته مما قد يدل على أنها خضعت له بسبب يرجع
إلى علاقتها معه بوصف أنها خادمة عنده .

وحيث إن سلطة السيد على خادمه هي سلطة قانونية لا فعلية كما يقول الطاعن .
ويكفى سلامة الحكم بإدانة المخدوم أن يثبت قيام تلك العلاقة وقت وقوع الجريمة

منه على خادمه المناجور بغير حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا بسبب الجريمة للتدليل على أن المخدوم استعمل سلطته وقت ارتكابها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن الطاعن استخدم المحبى عليها بمرتب جنيه شهريا ، وأنه هتك عرضها وهى فى خدمته ، وأدانته على هذا الأساس قد جاء سليما من العيب الذى يتعاه عليه الطاعن . وأما ماورد بالحكم من أنه أخذ يراودها عن نفسها ويعدها ببذل العطاء والمدايا فلا يتناقى مع قيام هذه السلطة ، لأن القانون يشدد العقاب على مجزء اتصاف الجانى بأنه من ذوى السلطة على المحبى عليه .

جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٧٥)

القضية رقم ٤٥٣ سنة ١٠ القضائية

دفاع . قاضى الإحالة . تشككه فى نسبة أية عاهة من العاهتين المتخلفتين بالمحبى عليه إلى الضربة التى رأى أن المتهم أحدثها وأنه نشأت عنها إحدى العاهتين . إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بطريق الخيرة عن عاهة من الاثنين . يجب على المتهم ألا يقصر دفاعه على عاهة واحدة . قصره الدفاع على عاهة وتقلبه فيما بعد بأن التهمة لم تكن مبنية بيانا كافيا يسمح له بالدفاع عنها كما يجب . لا يقبل . إحالة المتهم مع آخر على محكمة الجنايات لمحاكمة كل منهما عن عاهة من عاهتين تخلفتا برأيه عما وقع عليه من ضرب منهما . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر فى العاهتين مع عدم لفت الدفاع عنه إلى ذلك . تغيير فى وصف التهمة . خطأ . العقوبة الموقعة تدخل فى نطاق النص الثانوى للعقاب على جريمة إحداث العاهة . لا يتقاضى الحكم . محاسبة المتهم عن واقعة تتخذ منها المحكمة سببا لتشديد العقوبة عليه . من حق المحكمة سواء أكانت الواقعة مقدمة لها تقديما صحيحا وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية فى الدعوى .

إذا وجد لدى قاضى الإحالة شك فى نسبة أية عاهة من العاهتين المتخلفتين برأس المحبى عليه إلى الضربة التى رأى أن المتهم أحدثها وأنه نشأت عنها واحدة من الاثنين فهذا يخوله أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ليحاكم بطريق الخيرة عن عاهة واحدة من العاهتين . وعندئذ لا يكون ثمة محل للقول بأنه لم يبين التهمة

بيانا يسمح للتهم بالمداومة عنها كما يجب ، فان على المتهم في هذه الحالة ألا يقصر دفاعه على واحدة من العاهتين ، فاذا فعل فلا يلومن إلا نفسه . وهذا وإذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين ، وأدانت الآخر في العاهتين ، ولم تكن قد لفتت الدفاع فانها تكون أخطأت ، إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن المتهم ارتكب العاهتين الاثنتين ، بل بأنه ارتكب عاهة واحدة هي التي ترك قاضي الإحالة للمحكمة أمر تعديدها وتعيينها . ولكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دام المتهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة بمقتضى النص القانوني الذي يعاقب على جريمة إحداث العاهة . وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبته عن العاهة الثانية لتتخذ منها سببا لتشديد العقوبة عليه ، إذ أن هذا من حقها على كل حال سواء أكانت الواقعة مقدمة لها وفقا للأوضاع القانونية وثابتة على المتهم أم كانت من العناصر الواقعية التي لمحكمة الموضوع أن تستظهرها من نفسها وتقديرها بما تراه بحيث إنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بإدانة هذا المتهم في واحدة من العاهتين فقط مع تشديد العقاب عليه في ذات الوقت على اعتبار أنه هو في رأيها — خلافا لما قاله قاضي الإحالة — الذي أحدث كل الإصابات بالمجنني عليه فانها تكون قد عملت على مقتضى القانون . ولا يصح في هذه الحالة أن يوجه إلى حكمها أى مطعن .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يستند في طعنه : (أولا) إلى أن الحكم لم يبين الواقعة بيانا واضحا يمكن معه تحديد مركزه ليدافع عن نفسه على الوجه الأكمل ، وذلك لأن الحكم ذكر أنه هو والمتهم الثانى الدسوقي محمد شلبي ضربا محمد محمد عبد النبي فأحدثا برأسه إصابتين تخلفت عنهما عاهتان من غير أن يبين العاهة المنسوبة لكل من المتهمين مع أن المجنى عليه قزر في التحقيق أن الطاعن ضربه ضربة واحدة في جبهته بعصا عادية غير مدببة وليس بها حديد ، وأن المتهم الثانى ضربه بقأس . (وثانيا) إلى أن المحكمة أثبتت في الحكم ما يخالف المدون بالتحقيقات سواء من أقوال الشهود أو من تقارير الأطباء . فقد ذكرت وهي تدلل على براءة المتهم الثانى أن الثابت

من أقوال عشماوى عبد الحافظ والدسوقى سالم يونس وعبد الستار عزب أنه لم يعتد على المتهم الثالث (وهو المحنى عليه فى العاهتين) غير المتهم الأول (الطاعن)، وقرّر الثانى والثالث من الشهود فى التحقيق أنهما لم يريا المتهم الثانى بمجل الحادثة وقت المشاجرة - ذكرت ذلك مع أن أقوال الشهود المذكورين فى التحقيق ومحضر الجلسة ليس فيها أن الطاعن وحده هو الذى اعتدى على المحنى عليه، وجميعهم يقرّرون بما يؤيد أقوال الطاعن بأنه لم يضرب المحنى عليه إلا ضربة واحدة . (وثالثا) إلى أن قول المحكمة إن الطاعن هو الذى أحدث وحده الضربات بالمحنى عليه يتنافى مع الحقيقة الثابتة بالتحقيق ومع ما قرّره المحنى عليه من أن الطاعن لم يضربه إلا ضربة واحدة من جهته، وقد أثبت الكشف الطبى أن بالمحنى عليه ثلاث ضربات فى الرأس، ولم يبين الحكم الضربة التى أحدثها الطاعن حتى تكون العقوبة متناسبة مع الجرم، سيما وأن إحدى الضربات الثلاث لم تنشأ عنها طامة، وأن إحدى العاهتين أقل جسامة من الأخرى .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر يدعى الدسوقى محمد شلى أمام محكمة الجنايات بأنهما "ضربا المتهم الثالث محمد عبد الله الخولى أحدهما برأسه الإصابتين الموصحتين بالكشف الطبى واللتين تخلف عنهما عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما وهما فقد فى عظام الرأس الحامية للخ يقلل من قوّة احتماله للعمل وللؤثرات الخارجية بما يقدر بحوالى ثمانية إلى عشرة فى المائة فى الأولى وبما يقدر بحوالى خمسة إلى ستة فى المائة فى الثانية . هذا فضلا عن تعريض حياته المستقبلية لمضاعفات خطيرة كالالتهابات الخفية والسحائية والصرع وغيره" . والمحكمة بعد أن سمعت الدعوى أدانت الطاعن وقضت لثمة الآخر بالبراءة، وذكرت واقعة الدعوى كما حصلتها من التحقيقات التى أجريت فيها فقالت : "إن الغلام أحمد سند سلام ابن أخت محمد عبد الله الخولى كان يسوق حمارة إلى الفيط فقابله موسى محمد شلى المتهم الأول (الطاعن) يسوق جملا وحميرا هو الآخر . ولما أن أدرك الجملا حمارة أحمد سند سلام دفعها بقوّة فسقطت على الأرض، فاعترض الغلام على ذلك

فما كان من المتهم الأول إلا أن صفعه بالكف، ووصل خبر هذا الحادث إلى خاله المتهم الثالث فحضر مسرعا لحل الحادثة ووجد رياض محمد شلبي ابن أخت المتهم الأول فضربه وأحدث به الإصابة الموصوفة بالكشف الطبي، فما كان من المتهم إلا أن هوى بعضا غليظة على رأس المتهم الثالث فأحدث بها كسورا شرجية تخلف عنها طاهتان مستديمتان وهما فقد أجزاء في العظام الحامية للحنك . ثم تحدثت عن الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت هذه الواقعة الجنائية فقالت : " إن الأدلة على صحة هذه الوقائع متوافرة . فقزر محمد محمد عبد النبي الخولي بأن المتهم الأول اعتدى عليه بالضرب في الظروف وعلى الصورة المتقدم بيانها، وزعم بأن المتهم الثاني الدسوقي محمد شلبي ضربه كذلك بسنّ الفأس في رأسه، واستشهد بكل من السيد الدسوقي الشرقاوى وأبو المجد محمود محمود والكلاوى السباعي محمد على أنهم رأوا المتهم الثاني يضربه بسنّ الفأس في رأسه . وباستعراض أقوال هؤلاء الشهود تبين بجلاء أن ليس في روايتهم ما يدل على صحة هذا الزعم إذ شهد السيد الدسوقي الشرقاوى بأنه استصحب المتهم الثالث إلى الفيظ ليرى ما حدث من أمر الاعتداء على الغلام أحمد سند سلام فقابلهما المتهمان الأول والثاني، وضرب الأول المتهم الثالث بعضا على رأسه، وضربه الثاني برأس المنقرة لا بسنّها كما يقزّر المصّاب . وشهد الكلاوى السباعي محمد وهو قريب محمد محمد عبد النبي الخولي أن المتهمين الأول والثاني ضرباه، وأن ثالثا يدعى راغب موسى شلبي اشترك معهما في الضرب، وأنه لم يرفأسا بيد أحد من هؤلاء المعتدين، وكان الضرب بالعصى . والخلاف واضح في هذه الروايات الثلاث مما يحدو بالمحكمة أن لا تطعن لشهادتهم . هذا وإن الثابت من أقوال عشماوى عبد الحافظ والدسوقي سالم يونس وعبد الستار عزب بطة، سواء كان في التحقيق أو بجلسة المحاكمة، أنه لم يعتد على المتهم الثالث غير المتهم الأول . وقزّر الثاني والثالث من هؤلاء الشهود في التحقيق أنهما لم يريا المتهم الثاني بحل الحادثة وقت المشاجرة وهم شهود لا تربطهم بالمتهم الثالث أى رابطة، بخلاف الشهود الذين استشهد بهم هو فانهم من أصداره وأقاربه . وفضلا عما تقدّم فإن الكشف الطبي

لم يؤيد المتهم الثالث في أقواله إذ واضح مما ورد به أن إصابات الرأس كلها من جسم صلب راض، ولا يوجد من بينها إصابات قطعية .

وحيث إن المتهم الأول معترف في التحقيق وبجلسة المحاكمة بأنه ضرب المتهم الثالث بالعصا على رأسه، وذلك لأنه علم من بعض الغلمان بأن ذلك المتهم ضرب أخاه رياض، ولما استوثق من أخيه رياض بصحة هذه الرواية ورأى المتهم الثالث . موجودا فضربه بالعصا على رأسه وادعى بأن أخاه رياض اشترك معه في الضرب . ولم يثبت للحكمة صدق هذا الادعاء . والذي تستخلصه المحكمة من ظروف الدعوى أن المتهم الأول عند ما علم بضرب أخيه رياض اعتدى على المتهم الثالث بالضرب بالعصا، ولم يكن للتهمة الثاني يد في المشاجرة . وترى مما سلف بيانه أن التهمة بالنسبة إليه (أى المتهم الثاني) على غير أساس، ويتعين براءته منها ... وحيث إنه ثبت من الكشف الطبي على محمد محمد عبد النبي الخولى أن به من الإصابات اشتباه كسر شرخى مضاعف بعظم مقدمة الرأس من الجهة اليمنى مستعرض بمحرج رضى طوله ٨ سم وعرضه ١ سم قاطع للجلد وجميع الأنسجة حتى العظام، وجرحا رضيا بأعلى الجهة اليمنى على شكل زاوية قاطعا للجلد وجميع الأنسجة حتى العظام وجرحا رضيا بأعلى الحاجب الأيمن قاطعا للجلد وبعض الأنسجة، وكما رضيا بمنتصف العضد الأيمن بأعلى الساعد الأيمن من الخلف ٥ × ٥ سم وبجرحا رضيا بأسفل الساعد الأيسر من الجهة الإنسية ٢ × ٢ سم، وبجرحا رضيا بمنتصف الساعد الأيسر من الخلف ٥ × ١ سم . وهذه الإصابات يرجح أنها نتيجة المصادمة بجسم صلب راض كالضرب بعصا أو ما شابه ذلك . وقد شفى من إصابته وتحلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظم القبة الواقية للخ يقل من قوة احتمال العمل وللأثرات الخارجية بما يقدر بحوالى من ثمانية إلى عشرة فى المائة . وفضلا عن ذلك فانه يعرض حياته المستقبلية لمضاعفات خطيرة كالالتهابات النخية والسحائية والصرع وغيره . كما تحلف من جراء إصابة يمين الجهة عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء مستدير من عظم القبة الواقية للخ قطره نحو ٢ سم .

وهذا الفقد يقلل من قوة احتماله للعمل وللوثرات الخارجية بما يقدر بحوالى من خمسة إلى ستة فى المائة . وفضلا عن ذلك فانه يمرض حياته المستقبلية لمضاعفات خطيرة كالالتهابات الحمية والسحائية والصرع وغيره ... وحيث إنه مما تقدم جميعه يكون ما ثبت للحكمة هو أن موسى محمد شلبي ضرب محمد محمد عبد النبي فأحدث به برأسه الإصابات الموصفتين بالكشف الطبي والذين تخلف عنهما هاتان مستديتان يستجیل برؤهما هما فقد فى عظام الرأس الحامية للخ يقلل من قوة احتماله للعمل وللوثرات الخارجية بما يقدر بحوالى ثمانية إلى عشرة فى المائة فى الأولى وبما يقدر بحوالى خمسة أو ستة فى المائة فى الثانية . هذا فضلا عن تعريض حياته المستقبلية لمضاعفات خطيرة كالالتهابات الحمية والسحائية والصرع وغيره .

وحيث إن المحنى عليه ادعى مدنيا وطلب الحكم له على موسى محمد شلبي والدسوق محمد شلبي متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض لما أصابه من الضرر من جراء ارتكاب الجريمة ، وترى المحكمة أنه محق فى طلبه إلا أنها تقدر التعويض بمبلغ خمسة عشر جنيها فقط والحكم له به على المتهم الأول الذى ثبتت إدانته مع المصاريف المدنية ورفضها بالنسبة للدسوق محمد شلبي المحكوم ببراءته “ .

وحيث إنه يتضح مما تقدم : (أولا) أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات من قاضى الإحالة ليحاكم بطريق الخبرة عن عاهة واحدة من العاهتين اللتين تخلفتا برأس المحنى عليه عما وقع عليه من ضرب . ولما كان وجود الشك لدى قاضى الإحالة فى نسبة أى العاهتين بالذات إلى الضربة التى رأى أن الطاعن أحدثها ، ورأى فى ذات الوقت أنه نشأت عنها عاهة من العاهتين ، يسوغ قانونا عرض الدعوى بهذه الصورة على المحكمة لتفصل فى الأمر بما تراه هى على مقتضى ما ثبته من أدلة الثبوت المقدمة فى الدعوى ، فلا محل للقول بأن التهمة لم تكن فى هذه الحالة مبنية بيانا كافيا يسمح لاتهم بالمدافعة عنها دفاعا صحيحا . ذلك لأنه كان عليه ، وهو متهم بهذه أو بتلك العاهة ، أن لا يقصر دفاعه على واحدة من العاهتين ، وإذا

هو فعل ذلك فلا يلومن إلا نفسه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكم ما دام قد ذهب إلى أن الطاعن دون غيره هو الذى أحدث كل الإصابات التى شوهدت برأس المجنى عليه فلا محل لقول الطاعن بأنه جاء قاصرا فى بيان الواقعة التى أدانته فيها . (ثانيا) إذا كانت المحكمة قد دلت على براءة المتهم فى العاهة الأخرى ثم انتهت إلى القول بادانة الطاعن وحده فى العاهتين فلا صفة للطاعن فى الاعتراض على حكمها من ناحية الخطأ الذى يدعيه بشأن عدم إدانة المتهم الثانى على الصورة الواردة بوجه الطعن إذ هو متعلق بغيره وليس لأحد غير النيابة العمومية أن تلمسك به على فرض حصوله . أما من ناحية تحميل الطاعن المسؤولية عن العاهتين معا بدون سبق لفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن المحكمة قد أخطأت حقا ، لأن الدعوى لم ترفع عليه إلا عن عاهة واحدة هى التى ترك للمحكمة أمر تحديدها وتعيينها ، ولكن هذا الخطأ لا يعيب الحكم بما يوجب نقضه ما دام لم يقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة وهى داخلة فى نطاق النص القانونى الذى يعاقب على جريمة إحداث العاهة . وذلك حتى لو كانت المحكمة قد حاسبته عن العاهة الثانية واتخذت منها سببا لتشديد العقوبة عليه إذ هذا من حقها على كل حال ، إن لم يكن على أساس ثبوت الواقعة باعتبارها مكونة لجريمة يسأل الطاعن عنها ويقضى بادانته فيها وفقا للأوضاع القانونية الخاصة بالمحاكمات الجنائية — إن لم يكن على هذا الأساس فعلى أساس أن هذه الواقعة هى من العناصر الواقعية فى الدعوى التى تقدرها محكمة الموضوع بما تراه بحيث إذا كانت قد صرحت فى الحكم بادانة الطاعن فى واحدة من العاهتين فقط مع تشديد العقاب عليه فى الوقت ذاته على اعتبار أنه هو الذى أحدث فى الواقع كل الإصابات بالمجنى عليه فانها تكون قد عملت على مقتضى القانون وما كان ليصح فى هذه الحالة أن يوجه على حكمها أى طعن .

وحيث إنه لما تقدم ولكون الطاعن لم يستند فيما يختص بالدعوى المدنية إلى أى سبب من أسباب بطلان الحكم فيها فإن الطعن يكون متعينا رفضه موضوعا .

(٧٦)

القضية رقم ٦٩٣ سنة ١٠ القضائية

اختصاص . قاضي الإحالة . إحالة متهم لحاكمه بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة . لا تكون إلا إلى محكمة الجنايات . الإحالة لمحكمة الجنج . لا تجوز .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨ تحقيق ١٢ و ٣٣ تشكيل)

لا يجوز لقاضي الإحالة إذا رأى محاكمة المتهم بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة أن يحيله إلى محكمة الجنج ، لأن محكمة الجنج لا اختصاص لها بتوقيع عقوبة الجناية . وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن تكون الإحالة إلى محكمة الجنايات لأنها هي التي تملك توقيع عقوبة الجنحة أو الجناية . وهذا هو ما تنص به المادتان ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات و ٣٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(٧٧)

القضية رقم ٦٩٤ سنة ١٠ القضائية

محاكمة . التهمة الموجهة إلى المتهم . البيانات الواجب ذكرها في إعلانه بها . الطعن بقصورها . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع . عدم إيداعه . سقوط الحق في التمسك به لدى محكمة النقض . العبرة في كفاية البيانات تكون عندئذ بما جاء في الحكم ذاته .

إن التمسك بقصور إعلان الدعوى في البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب إيداعه لدى محكمة الموضوع لتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات . فإذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بذلك سقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض ، وكانت العبرة في كفاية بيان التهمة بما جاء في الحكم ذاته من بيانات عنها .

(٧٨)

القضية رقم ٦٩٨ سنة ١٠ القضائية

قاضي الإحالة . حق النائب العمومي في الطعن بطريق المعارضة أمام أودة المشورة في أمره بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . غير مقصور على هذا الأمر . جوازه في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أخطأ في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها . أمر قاضي الإحالة بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً لعدم ثبوت ظرف من الظروف التي تجعلها جناية . الطعن فيه بهذا الطريق . جوازه .

(المادة ١٢ تشكيل)

إن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بتحويلها النائب العمومي حق الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية متعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وإنما خولته ذلك في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أخطأ بتقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها في الأمر الذي أصدره بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً لأن الواقعة ليست إلا جنحة أو مخالفة . ولم يقصد منها قصر هذا الحق على حالة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فقط . خصوصاً وأن استبعاد القاضي لطرف من ظروف الجناية على أساس عدم كفاية الدليل على توافره مع استبقاء الفعل الأصلي يتضمن في الحقيقة والواقع أنه إنما رأى فيما يختص بهذا الطرف أن لا وجه لإقامة الدعوى .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من النائب العام على القرار الصادر من المحكمة الابتدائية متعقدة بهيئة أودة مشورة أن هذا القرار قد خالف التفسير الصحيح للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تجيز الطعن أمام غرفة المشورة كلما كان هناك خطأ في أمر قاضي الإحالة في تقدير الأدلة سواء أدى ذلك به إلى التقرير بعدم ثبوت التهمة على المتهم أصلاً أو بعدم توافر ركن من أركان الجريمة في حقه فقط . فإذا صدر أمر الإحالة باعتبار جنابة شروع في قتل جنحة ضرب لعدم ثبوت نية القتل على المتهم جاز الطعن على هذا الأمر أمام غرفة المشورة . والقول بانتفاء مصلحة النيابة في الطعن في هذه الحالة مردود بأنه ليس بسائق في القانون أن تقوم النيابة بتنفيذ أمر ترى خطأه، وبأنه يستحيل أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل سبيل إصلاح مثل هذا الخطأ عند رفع القضية إلى محكمة غير مختصة فتقضي بعدم اختصاصها ويضيع في سبيل ذلك الوقت والجهد . وفضلاً عن ذلك فإن في إشارة المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إلى جواز الطعن بطريق النقض في أمر قاضي الإحالة بأن لا وجه أو باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ما يدل على خطأ المحكمة في النظر الذي ذهبت إليه .

وحيث إن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص عليها النائب العمومي حق الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة إنما خولته ذلك في كل الأحوال التي يرى أن هذا القاضي أخطأ في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها، وبناء على ذلك أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً لأن الواقعة ليست إلا جنحة أو مخالفة . ولم تقصد أن يقصر هذا الحق على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فقط . يؤيد ذلك أن المادة ١٣ من القانون المذكور تميز للنائب العمومي الطعن في الحالتين عند ما يكون الخطأ واقعا في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . وكذلك المادتان ١١٦ و ١٢٢ من قانون تحقيق الجنايات فانهما تميزان للنابة العمومية المعارضة في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق في هاتين الحالتين أيضا . ولذلك يسوغ القول بأن ذكر عبارة الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى في المادة ١٢ المذكورة لم يكن مقصودا به قصر حكم تلك المادة على هذه الحالة وحدها . على أن استبعاد القاضي لظرف من ظروف الجناية على أساس عدم كفاية الدليل على توافره مع استبقاء الفعل الأصلي يتضمن أنه رأى فيما يختص بهذا الظرف أن لا وجه لإقامة الدعوى . وما يستوجب هذا النظر المتقدم أن العمل على مقتضاه فيه توفير للوقت والعمل، وليست فيه أية مضارة لاتهم مما ينتفى معه المبرر لتضييق حكم نص تلك المادة بما يجعله مخالفا لاتجاه الشارع الذي نحاه في باقي النصوص المتعلقة بهذا الشأن .

وحيث إن النيابة العمومية اتهمت المتهمين بأنهما شرعا في قتل حسين حسين أبو قرقر بأن أمسك به ثانيهما وطعنه الأوتل بآلة حادة (سكين) قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي ، وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو إسعاف المجني عليه بالعلاج، وكان ذلك مع سبق الإصرار . وقدمت الدعوى لقاضي الإحالة طالبة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠

و ٢٣١ من قانون العقوبات . وبعد أن سمع قاضي الإحالة الدعوى أمر بإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء اللازم لمحاكمة المتهمين أمام محكمة الجنح المختصة طبقاً للمادة ٢٤٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، بناء على ما أستظهره من أن بساطة الإصابة مع عدم تعدد الضرب يجعل على الاعتقاد بأن نية المتهمين لا يمكن أن تكون قد اتجهت إلى قتل المصاب ، وإلا لتعددت الإصابات ولكانت أكثر جساماً .

فطن النائب العمومي في هذا الأمر بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة فقضت بعدم اختصاصها بنظر المعارضة . وأسندت في ذلك إلى ما قالته من " أن النيابة ليس لها أن تطن في قرارات قاضي الإحالة إلا في حالتين : الأولى إذا قرّر حفظ الدعوى لعدم كفاية الأدلة ، ففي هذه الحالة يكون الطعن أمام أودة المشورة عملاً بنص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . والثانية إذا أخطأ القاضي في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، وعندئذ يكون الطعن في قراره أمام محكمة النقض والإيرام تطبيقاً للمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وحيث إن الطعن في القرار الصادر في هذه الدعوى لا يدخل في الحالتين المذكورتين . وحيث إن الشارع لم يقرّر طعناً خاصاً في القرارات التي من هذا النوع لعدم الفائدة فإن قاضي الجنح الذي أحيلت عليه الدعوى باعتبارها جنحة غير مقيد برأى قاضي الإحالة ، وله أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها باعتبارها جنائية . وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة إذا أقنعت بصحة رأيها . ومن ثم فإن باب الطعن في هذه الأوامر مفتوح أمامها بهذه الطريقة " .

وحيث إن أودة المشورة إذ قضت بعدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بإعادة القضية للنيابة على اعتبار أن الواقعة جنحة قد أخطأت . فإن نص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — كما مرّ القول — يجوز للنائب العمومي الطعن بطريق المعارضة في كل أمر صادر من قاضي الإحالة سواء أكان بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو بإعادتها إلى النيابة لعدم ثبوت ظرف من الظروف التي تعتبر بها جنائية . ولا محل بعد ذلك للقول بأن لا فائدة للنيابة من الطعن في هذه الحالة أمام غرفة المشورة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه ، والقضاء باختصاص أودة المشورة بنظر المعارضة المرفوعة من النائب العمومي في الأمر الصادر من قاضي الإحالة وبإعادة الأوراق إليها للفصل في الموضوع .

(٧٩)

القضية رقم ٦٩٩ سنة ١٠ القضائية

مواد مخدرة . الجرائم المبينة في قانون المواد المخدرة . العود فيها . مناهة . سابقة عن حكم صادر بناء على القانون المذكور . افتراء المتهم جريمة إحراز مخدر قبل أن تمضي على ساقته المدة القانونية . اعتباره عائدا ولو أن ساقته لم تكن عن إحراز مخدر . (المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاصة بوضع نظام للتجارة بالمخدرات واستعمالها إذ كان نصها أنه " في حالة العود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب ألا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون " فهي لا تشترط في هذا العود سوى أن يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون المذكور ثم بعد ذلك عاد بخالف أحكامه في أى نص من نصوصه . وذلك لأن جميع الجرائم التي عرقتها هذه النصوص وبنيت عقوبتها إنما هي كلها من طبيعة واحدة ومتفرعة عن أصل واحد فهي لذلك متماثلة . فتي كانت للتهمة سابقة عن حكم صادر عليه بناء على القانون المذكور ، وقبل أن تمضي المدة القانونية اقترفت جريمة إحراز مخدر ، فإن هذا المتهم يعتبر عائدا في حكم المادة المذكورة ولو أن ساقته لم تكن عن إحراز مخدر أيضا .

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن المقدمة من النيابة العمومية على الحكم المطعون فيه أنه سبق أن حكم على المتهم نهائيا في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦ بحجسه سنة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه لإحرازه مخدرا ، ولم تنقضى خمس سنوات بعد تنفيذ العقوبة ، فيكون عائدا طبقا للمادة ٤٩ من قانون العقوبات ، ويتعين إذن طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أن لا تقل العقوبة التي يستحقها عن إحراز

المختدر عن ضعف الحد الأدنى . وبما أن هذا الحد الوارد في المادة ٣٩ هو الحبس ستة أشهر مع الشغل وغرامة ٣٠ جنيتها فإن النيابة تطلب اعتبار المتهم عائدا وتطبيق القانون عليه تطبيقا صحيحا .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى ، على حسب ما هو ثابت بالحكمين الابتدائي والاستئنافي الصادرين فيها ، أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على هذا المتهم وآخرين بتهمة إحراز مواد مخدرة ، ومحكمة أول درجة بعد أن أثبتت الواقعة الجنائية على المتهم ذكرت أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، وأدائنه طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ثم طبقت عليه المادة ٣٩ من القانون المذكور لسبق الحكم عليه بمقتضى ذلك القانون . أما المحكمة الاستئنافية فإنها بعد أن ذكرت أن إحراز المتهم للمادة المخدرة كان بقصد التعاطي قالت إنه لا محل لتطبيق المادة ٣٩ من قانون المواد المخدرة لأن السابقة الواردة في صحيفته هي عن واقعة أعمار في مخدرات ، ولذلك فإنها قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتفريره ثلاثين جنيتها مع المصادرة . وتبين أن السابقة الواردة في صحيفة سوابق المتهم عن حكم صدر عليه في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ من محكمة المنتصورة بحبسه ستة مع الشغل وتفريره مائتي جنيه والمصادرة بمقتضى قانون المخدرات لأنه في يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

وحيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ انخلاص بوضع نظام للاحتجاز بالمخدرات واستعمالها بنصها على أنه " في حالة العود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب أن لا تقل العقوبة عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون " لا تشترط في هذا العود سوى أن يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون المذكور ثم بعد ذلك عاد بخالف أحكامه في أى نص من نصوصه . وذلك لأن جميع الجرائم التي عرفت هذه النصوص وبينت عقوبتها إنما هي كلها من طبيعة واحدة ومتفرعة عن أصل واحد فهي لذلك متماثلة .

وحيث إنه متى تقرر ذلك فإن المحكمة إذ قضت بأن المتهم مع سبق الحكم عليه في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦ لإحرازه مخدرا مع ثبوت مقارفته في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ لجريرة إحراز مخدر أيضا ليس عائدا في حكم المادة ٣٩ من القانون السالف الذكر قد أخطأت . لأن هذه السابقة لعدم مضي المدة القانونية عليها ، ولأنها عن حكم صادر بناء على القانون المذكور ذاته ، تتوافر فيها في حق المتهم الشروط التي تتطلبها تلك المادة ولو اختلفت في الوصف عن الفعل المطلوب محاكمة المتهم من أجله .

وحيث إنه لذلك يتعين اعتبار المتهم عائدا طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وهذا يقتضي نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبتي الحبس والغرامة فقط والقضاء عليه بضعف الحد الأدنى المقرر لهاتين العقوبتين في المادة ٣٦ من القانون المذكور المنطبقة على الجريمة التي أثبت الحكم على الطاعن مقارقتها .

(٨٠)

القضية رقم ٧٠٥ سنة ١٠ القضائية

زنا :

(أ) ورقة خصومية للتم حصل عليها الزوج بطريقة غير شريفة . سكوت المتهم عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بهذه الورقة حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته . سقوط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية .

(ب) ” القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل “ . المراد بهذه العبارة . مجرد مشاهدة المتهم في هذه الحالة . إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرقبة ولولم يكن قد قبض على المتهم . جوازه . مشاهدة الشريك وقت ارتكاب الزنا . لا يشترط . مثال . (المادة ٢٣٨ ع ٢٧٦)

١ — إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصومية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ، ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فإن هذا السكوت يمسقط به حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ، إذ هو يعتبر به متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانونا في إثبات التهمة المستندة إليه .

٢ — إنه وإن كان النص العربي للسادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة " القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل " إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها، فإن مراد الشارع — كما هو المستفاد من النص الفرنسي — ليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وإذن فيجوز إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم إنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن الزنا قد وقع . فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهمه وشريكها بجافة في منزل المتهمه فإذا هما بغير سراويل ، وقد وضعت ملبسهما الداخلي بعضها بجوار بعض ، وحاول الشريك الهرب عند ما أصر الشاهد على ضبطه ، ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفح عنها وتمهدت له بالتوبة ، فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما ، واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استخلاصها هذا لا تصح مراجعتها فيه .

المحكمة

وحيث إن الطعن مبني على ثلاثة أسباب يتلخص أولها في أن الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى مفكرة خاصة مع أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب استبعادها من أوراق الدعوى على أساس أنه يشترط قانوناً للتمسك بالأوراق الخصوصية ضد صاحبها أن لا تكون حيازتها بواسطة الخصم معيبة . فإذا كانت تلك الحيازة مبنية على تصرفات غير قانونية أو غير شريفة ، وعلى خلاف إرادة صاحبها ، وجب الحكم باستبعادها من أوراق الدعوى . ويقول الطاعن إنه سواء أخذ بأقوال الزوج عن الكيفية التي حصل بها على المفكرة المذكورة من أنها منقطت من الطاعن بالطريق فالتقطها ، أو أنها سرقت من الطاعن كما جاء بأقواله ، فإن طريقة الحصول عليها في الحالتين تعد سرقة ، وهذا كاف وحده لاعتبار حيازة الزوج لها معيبة وعلى خلاف إرادة الطاعن ، وأنه لا يصح

قانونا التمسك بها ضده ، سواء أكان ذلك أمام المحاكم المدنية أم الجنائية ، ومن أجل ذلك يكون الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون ، لأنه باستبعاد هذه المفكرة تكون دعوى الزنا المقامة على الطاعن والتي يتطلب إثباتها أدلة خاصة قد فقدت الدليل القانوني الذي اعتمدت عليه المحكمة في إدانته .

ويتلخص السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أثبت أنه يوجد خلاف المفكرة المشار إليها في السبب الأول دليل آخر مقبول قانونا وهو رؤية الطاعن مرتين بمعرفة الشاهدين عبد القادر حسن وعلى حسن سعد في منزل الزوج المسلم في المحل المخصص للحريم ، وأنه كان في المرة الثانية في حالة تلبس بالجريرة . ويقول الطاعن إن القانون لا يقبل من الأدلة على الزاني سوى القبض عليه متلبسا بالفعل ، وهذا الدليل غير متوافر في الدعوى ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بتفسيره واقعة التلبس على خلاف ما يقصده القانون .

ويتلخص السبب الثالث في أن المحكمة الاستئنافية لم تحقق ما طلبه الطاعن منها بمذكرته المقدمة لها والتي أوضح فيها ما استخلصه من شكوى الزوجة (المتهمه) الثانية ضد زوجها المحني عليه المقدمة بأوراق الدعوى بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٣٩ ومن مذكرتها لمحكمة ثاني درجة وهو أن الزوج المذكور أولا كان يعتدى عليها من وقت أن عزلته من التوكيل بالضرب والتهديد كي تجعل في متناول يده ما تستحقه من ريع الوقف والمنزل المملوك لها والذي كان هو ويكلا عنها في إدارتهما ، وأنه فعلا حوكم مرتين من أجل ذلك ، كما شكته مرة ثالثة للقسم من قسوته عليها .

وثانيا أن الزوج أرسل إليها خطابا بطريق مأمور السجن قبل المحاكمة الاستئنافية عرض فيه عليها أن تتنازل له عن ريع الوقف لمدة خمس عشرة سنة في نظير أن يتنازل عن شكواه الحالية فيفرج عنها . ويقول الطاعن إنه لو عينت المحكمة بتحقيق ما تقدم ثبت لها أن الزوج كان عالة على زوجته ، وأنه أشبه بالبطيخة الذين يفرضون المال على الزوجة ، وأنه يعتبر — استنادا الى ما جاء بالخطاب السابق الذكر الموجود عند مأمور السجن — أنه قد تنازل مقدما عن حقه في التبليغ ضد

زوجته مقابل مبلغ من المال ينفقه على شهواته الخاصة . وبما أن كلا الأمرين منتج في الدعوى فتكون المحكمة بعدم إيجابتها طلبه إلى تحقيقهما قد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إنه بالنسبة للسبب الأول الخاص بالدفع باستبعاد المفكرة المحزنة بمعرفة الطاعن من أوراق الدعوى وعدم الاستناد إلى ما جاء بها في إدانته فقد كان من الواجب على الطاعن أن يتقدم به لمحكمة أول درجة بعد أن علم بأن المفكرة مقدمة كدليل ضده ، فإذا ما سكت عن ذلك ، ولم يدفع بعدم جواز إثبات الجريمة ضده بما تحزر فيها ، ولم يعترض على الأخذ بما جاء بها لتكوين الدليل القانوني الذي نطلبه المادة ٢٧٦ عقوبات حتى صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فإن هذا السكوت منه يسقط حقه في الدفع أمام محكمة ثاني درجة إذ يكون بذلك قد تنازل ضمنا عن الطعن بعدم حجيتها قانونا في إثبات التهمة المسندة إليه ، ويكون للحكمة في هذه الحالة الأخذ بما جاء بالمذكرة المشار إليها كدليل ضده في ارتكاب جريمة الزنا بصرف النظر عن طريقة حصول الزوج عليها .

وحيث إنه بالنسبة للسبب الثاني فإنه وإن جاء في النص العربي للسادة ٢٧٦ عقوبات في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة " القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل " إلا أن هذه العبارة لا تطابق المعنى المقصود إذ المراد مشاهدة المتهم فقط ، لا القبض عليه ، كما يستفاد من النص الفرنسي . ومؤدى ذلك أنه يجوز إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يقبض على المتهم . ولا يشترط في هذه الحالة أن يشاهد الشريك وقت ارتكاب الزنا بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي تأيد بأسبابه استئنافيا أثبت أن الشاهد على حسين حسن ضبط المتهمين في حالة زنا ظاهرة إذ دخل طليهما بغاة في منزل المتهم الأولى (الزوجة) فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها جوار بعض ، وحاول الطاعن الهرب عند ما أصر هذا الشاهد على ضبطه ولكن الزوجة

توسلت إليه أن يصفح عنها وتمهدت له بأن نتوب على يديه في مسجد السيدة زينب فتأثر الشاهد لهذا التصريح وأخلى سبيلهما ، فإذا ما استخلص الحكم مما ذكر توافر حالة التلبس بالزنا فإن استخلاصه يكون سليما ومطابقا للقانون .

وحيث إنه بالنسبة للسبب الثالث فإن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة قانونا بإجابة طلبات التحقيق التي تقدم إليها لأول مرة إلا إذا رأت هي ضرورة لذلك . وحيث إن الطاعن لم يتقدم بطلب التحقيق المشار إليه في وجه الطعن لمحكمة أول درجة فلم تكن المحكمة الاستئنافية ملزمة بإجابته إلى طلب تحقيقه مادامت رأت أن الدعوى في غير حاجة إلى هذا التحقيق . وهي إذ أيدت الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن وبيئت جميع عناصر الجريمة التي عاقبته من أجلها تكون قد رفضت طلب التحقيق ، ورأت أنه غير متبع ولا تأثير له في مصير الاتهام .

(٨١)

القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٠ القضائية

اختصاص . حكم نهائي من محكمة الجنح بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية . رأى قاضي الإحالة أن الواقعة ليست إلا جنحة . يجب أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنابة والجنحة . إحالتها إلى النيابة على أنها جنحة . خطأ . (المادة ١٤٨ تحقيق)

إن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات صريحتان في أنه إذا حكمت محكمة الجنح بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائيا ، ثم قدمت القضية بعد ذلك لقاضي الإحالة فلم ير فيها إلا أنها مجزوءة جنحة ، فإنه يجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنابة والجنحة . وإذن فيجب على قاضي الإحالة إذا ما أحيلت إليه قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص على اعتبار أن سوابق المتهم تجعل الواقعة جنائية ، ورأى هو أن السوابق لا تجعل الواقعة جنائية ، أن يحيلها إلى محكمة الجنايات بطريق الخبرة . فإذا هو أحالها إلى النيابة على أنها جنحة كان قراره خاطئا وتعين نقضه .

جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٨٢)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ١٠ القضائية

هتك عرض :

(أ) ركن القوة . متى يتوافر ؟ استعمال القوة أو التهديد . المباحة . انتهاز فرصة فقدان الجنى عليه شعوره . سكوت الجنى عليه متغاضيا عن أفعال هتك العرض مع إحسانه بارتكابها على جسمه . رضا .

(ب) البدء فى تنفيذ بالقوة . مصادقة ذلك قبولا من الجنى عليه . انتفاء ركن القوة . العبرة ليست بالقوة لذاتها . (المسألة ٢٣١ و ٢٣٢ ع = ٢٦٨ و ٢٦٩)

(ح) وصف التهمة . واقعة هتك عرض . تقديمها إلى قاضى الإحالة على أنها حصلت بإكراه . اعتباره إياها جنحة لانتفاء القوة . الثابت بالأوراق يجز اعتبارها جنائية (المهم والجنى عليه خادمان عند شخص واحد) . عدم تعرض أمر الإحالة لبحث هذه المسألة . عدم طلب النيابة من القاضى تعديل الوصف . التمس على القرار اعتبار الواقعة جنحة . لا يصح .

١ — إنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة فى جنائية هتك العرض يكون متوافرا كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بتفريط من الجنى عليه ، سواء بامتناع المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى الجنى عليه فيعدمه الإرادة ويفقده المقاومة ، أو يجزئ مباحته الجنى عليه أو بانتهاز فرصة فقدانه شعوره واختياره إما لجنون أو عاهة فى العقل أو لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أو لأى سبب آخر كالاستغراق فى النوم ، فإن سكوت الجنى عليه وتغاضيه عن أفعال هتك العرض ، مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه ، لا يمكن أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذى دماه إلى السكوت وحدا به إلى التغاضى ، ما دام هو لم يكن فى ذلك إلا راضيا مختارا .

٢ — إن هتك العرض إذا بدئ فى تنفيذه بالقوة فصادف من الجنى عليه قبولا ورضاء صريحين فإن ركن القوة يكون متفيا فيه . لأن عدم إمكان تجزئته الواقعة المكونة له لارتكابها فى ظروف وملابسات واحدة بل فى وقت واحد وتنفيذا

لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء منها وراضيا بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بها على تقدير أنها معدومة للرضا . فإذا ما تحقق الرضا ، ولم يكن للقوة أى أثر في تحقيقه ، فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .

٣ — إذا اعتبر قاضى الإحالة واقعة هنك العرض المقدمة إليه من النيابة على أنها وقعت بالإكراه جنحة لانتفاء القوة فيها في حين أنه كان له أن يعتبرها جنائية على أساس الثابت بالأوراق من أن المتهم والمجنى عليه خادمان عند شخص واحد ، فلا يحق للنيابة أن تنعى عليه ذلك ، ما دام الأمر الذى أصدره لم يتعرض لهذا الموضوع بالبحث ، وما دام التعديل في الوصف من حقه هو يجرىه إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له ، وما دامت النيابة لم تطلب منه هذا التعديل .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النائب العام على الأمر الصادر من قاضى الإحالة أن هذا الأمر إنما أقيم على خطأ في تفسير القانون وتأويله ، إذ أن التكييف القانونى الصحيح للواقعة التى أثبتتها هو أن فعل هنك العرض وقع بنير رضا المجنى عليه لاعتراضه ونهره المتهم ، ولحالة هذا استرضاء بعرضه خاتما ذهبيا عليه ، وتبليغ البوليس بالحادثة على الفور . أما تغاضى المجنى عليه لحظات حتى تكشف له نية المتهم فإنه لا يعتبر رضاء منه بما وقع عليه ، وخصوصا فإن أغلب ما ارتكبه المتهم من تقبيل المجنى عليه وكشف عورته قد تم مفاجأة قبل أن يفتن له ويدركه ، وهذا وحده كاف لتكوين جنائية هنك العرض بالقوة . على أنه مع التسليم بأن واقعة هنك العرض تمت بتقوية فإن الواقعة تكون جنائية أيضا طبقا للمادة ٢٢٩/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمة وقعت من خادم بالأجرة عند من له سلطة على المجنى عليه الذى يشغلان عنده هما الاثنان ، وقد كان لقاضى الإحالة السلطة المطلقة في تعديل التهمة على هذه الصورة ما دامت الوقائع قد تناولها التحقيق .

وحيث إنه إذا كان القضاء قد تواضع على أن ركن القوة في جنابة هتك العرض يتوافر كلما كان الفعل المكوّن لها قد وقع بغير رضاء من المجنى عليه ، سواء أكان ذلك راجعا إلى استعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة والتهديد وغير ذلك مما يؤثر في المجنى عليه فيعدم إرادته ويهدم مقاومته ، أو كان راجعا إلى مجزؤ مباغاة المجنى عليه أو انتهاز فرصة فقدته لشعوره واختياره إما لجنون أو عاهة في العقل أو لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أو لأي سبب آخر كالاستغراق في النوم — إذا كان القضاء قد استقرّ على تفسير القانون على هذا الوجه ، فإن سكوت المجنى عليه وتغاضيه عن أفعال هتك العرض وهو شاعر وعالم بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن بحال أن يتصوّر معه عدم رضائه بها ، مهما كان الباعث الذي دناه إلى السكوت وحمله على التغاضي ما دام هو لم يكن في ذلك إلا طائفا مختارا .

وحيث إن هتك العرض إذا ابتدأ الفاعل تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضاء صحيحين ينتفى عنه ركن القوة ، لأن عدم إمكان تجزئة الواقعة المكوّنة له لارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذا لقصد واحد لا يصح معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء منها وأنه كان راضيا بالجزء الآخر . كما أن العبرة في هذا المقام لم تكن بالقوة لذاتها بل بها على اعتبار أنها معدمة للرضاء . فإذا تحقق الرضاء ، ولم يكن لها أى أثر فيه ، فإن مساعلة المتهم عنها في واقعة هتك العرض لا يكون لها محل ولا مقتضى .

وحيث إن الأمر الصادر من قاضى الإحالة أثبت أن النيابة العمومية اتهمت المتهم بأنه "هتك عرض سعيد أحمد محمد سحافان بالقوة بأن قبله وكشف عن دبره ووضع إصبعه فيه كرها عنه" ثم بين واقعة الدعوى كما دلت عليه التحقيقات التي أجريت فيها فقال : "إن الأدلة تنحصر في شهادة المجنى عليه التي تلخص في أنه والمتهم كانا يعملان معا في محل واحد ، وبعد أن فرضا من عملهما ليلا دعا المتهم المجنى عليه إلى المبيت في غرفته فقبل وذهب إليه في حوالى الساعة الحادية عشرة مساء وخلع المجنى عليه ملابسه الخارجية وبقى بالقميص واللباس ، ثم اتخذ له مكانا

فوق السرير بجانب الحائط ، واستلقى المتهم على السرير يحواره ، وبعد أن نام المحنى عليه فترة من الوقت استيقظ على حركة فى السرير وشاهد المتهم وقد هم من نومه وخلع ملابسه ما عدا جلبابا بقى عليه ، فارتاب المحنى عليه فى الأمر وظل ساكنا ليرى ماذا هو فاعل ، ثم عاد المتهم إلى السرير ودفع المحنى عليه بيده ونادى عليه كمن يريد إيقاظه إلا أن هذا الأخير تظاهر بالنوم ، ثم اقترب المتهم منه ، وقبله على خذه وأمسك بطرف لباسه وأرخاه إلى ركبتيه ورفع القميص وكشف بذلك عن عورته ووضع يده عليها ، ثم بلل إصبعه ووضع عند فتحة الشرج وأمسك بقضيبه وكان متنعظا وتأهب للإيلاج فى دبر المحنى طيه ، وعندئذ هب المحنى عليه من رقاده وعنف المتهم على فعلته ، ثم ترك الغرفة وبلغ عسكرى الدرك . وبعد ذلك تحدث عن حكم القانون على هذه الواقعة فقال : ” إنه على فرض التسليم بصحة الوقائع التى أوردتها المحنى عليه فى شهادته فإنه يؤخذ منها أن ركن القوة — المادية أو الأدبية — معدوم . وذلك لأن جميع الأفعال التى أتاها المتهم قد وقعت فى حالة يقظة المحنى عليه وسكوته . وبذلك تكون قد ارتكبت برضا . ولا عبرة لإذن بالبائع الذى حمه على هذا السكوت والرضا ، كما لا عبرة بما إذا كان المتهم يعلم يقظة المحنى عليه أو لا يعلم . وحيث إنه اتضح من الكشف على المحنى عليه بمعرفة حضرة الطبيب الشرعى لتقدير سنه أنه يبلغ حوالى السبعة عشر عاما . وحيث إن الأفعال التى وقعت من المتهم على المحنى عليه ، وهى تشير إلى محاولة المتهم أن يفسد بهذا الأخير ، قد وقعت بدون قوة على شخص لم يبلغ ثمانى عشرة سنة فهى تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ ققرة أولى عقوبات والتى يعاقب عليها بعقوبة الجنحة .

وحيث إنه لما تقدم تكون الجريمة المسندة إلى المتهم جنحة لاجنافية ويكون الفصل فيها من اختصاص المحكمة الجزئية ” .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الأمر الصادر من قاضى الإحالة قد أصاب الحقيقة ولم يخطئ فى شئ . فان سكوت المحنى عليه بعد أن تيقظ من نومه ثم تناضيه بمحض اختياره عما وقع من المتهم من أفعال هتك العرض عليه مع علمه بحقيقة هذه

الأفعال والمقصود منها وما قصده المتهم منها يعدّ رضاء منه بها حتى بالنسبة لما وقع عليه أثناء نومه . وذلك بغض النظر عن الغاية التي كان يرمى إليها في قرارة نفسه من وراء سكوته وتغاضيه . وأما ما تنعاه النيابة على قاضي الإحالة من أنه اعتبر الواقعة جنحة مع أنه كان له أن يعتبرها جناية لأن المتهم والمجنّي عليه خادمان عند شخص واحد — ما تنعاه من هذا مردود بأنه ما دام الأمر لم يتعرض لهذا الموضوع بالبحث ، وما دام التعديل في الوصف من حق قاضي الإحالة بحريه إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له ، وما دامت النيابة لم تطلب منه هذا التعديل — ما دام كل ذلك فلا يحقّ للنّياية أن تنعى على قاضي الإحالة أنه أخطأ في القانون على الصورة الواردة بوجه الطعن .

(٨٣)

القضية رقم ٨٦٧ سنة ١٠ القضائية

تفتيش . إذن النّياية بتفتيش منزل متهّم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . المنور عرضا على مادة مخدّرة بدولاب في المنزل . ضبطها . صحيح . (المواد ٨٠ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٣٠ تحقيق)

إذا أذنت النّياية أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهّم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (أقشة) فعثر عرضا أثناء بحثه في دولاب بالمتزل على مادة مخدّرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .

(٨٤)

القضية رقم ٨٦٩ سنة ١٠ القضائية

(أ) تحقيق . إجراؤه في غيبة المتهّم . حق النّياية في ذلك . السيرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . متى يرجع إلى التحقيقات الابتدائية ؟ دليل مستمد من هذه التحقيقات . التمسك بيطلاؤه . جوازه .

(ب) معاقبة . إجراؤها في غيبة المتهّم . جوازه . وجود قصص أو عيب فيها . تمسك المتهّم به لدى محكمة الموضوع . جوازه .

١ — إنّه وإن كان من حق المتهّم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النّياية في التهمة الموجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النّياية — استثناء من هذه القاعدة —

حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . فإذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه . على أن الأصل أن العبرة عند المحكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالفا للقانون . وهذه الصورة وحدها هي التي يصح فيها التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

٢ — إن المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق فيعجز للنيابة أن تقوم بمعاينة محل الحادثة في غيبة المتهم وله هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن دفع لدى محكمة الموضوع ببطلان التحقيق الابتدائي لأن الشهود سئلوا في غيبته ولم يواجهوا به بعد استجوابه ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع .

وحيث إنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه ، إلا أن القانون قد أعطى للنيابة — استثناء من هذه القاعدة — حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . فإذا ما أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه . على أن الأصل هو أن العبرة أمام المحاكم الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر عليها تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب لصحة الحكم أن لا يكون الدليل مخالفا للقانون ، وفي هذه الصورة وحدها يصح التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

وحيث إن الواقع في هذه الدعوى هو أن محكمة الموضوع حققت بنفسها الدعوى ، وسمعت شهودها ، ثم ترافع الدفاع عن الطاعن فأبدى الدفع بالبطلان الذي

اشتمل عليه وجه الطعن . وجاء حكم المحكمة بعد ذلك مبنيًا على أقوال الشهود في التحقيقات وبالجلسة ، ولا يخرج ما أشار إليه الحكم من أقوال الشهود عما ورد في شهادتهم المدونة بمحضر جلسة المحاكمة . وإذن يكون الأساس الذي اعتمدت عليه المحكمة هو ما سمعته بنفسها ورأته مطابقا لما اشتملت عليه التحقيقات الابتدائية . وإذن يكون ما تمسك به الدفاع عن الطاعن لدى محكمة الموضوع من بطلان التحقيق لا يقتضي أن يفرد له الحكم ردًا خاصا بعد أن حققت المحكمة بنفسها الدعوى في مواجهة الطاعن واستخلصت بطريقة أساسية أدلة الإدانة من التحقيقات التي أجرتها .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن دفع ببطلان المعاينة لأنها لم تقع بحضوره ولا بحضور المجني عليهم ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفع . وفوق ذلك فإن الطاعن ذكر أن المعاينة لم تبين هل كان مستوى الأرض الذي قيل إن مطلق العيار كان فيه وقت إطلاق العيار يستوى أو يعلو أو ينخفض عن مستوى الأرض الذي كان فيه المصابان وقت إصابتهما فلم ترد المحكمة على هذا أيضا مع أنه كان واجبا ليتبين هل يمكن أو لا يمكن حصول الإصابات بالصورة التي وردت في التقرير الطبي . وحيث إن المعاينة التي تجريها النيابة عن محل الحادثة لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، لأن المعاينة إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم ، وكل ماله هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على حقيقة من أمرها على النحو السالف الذكر بالنسبة للشهود . وإذا كان ما أبداه الدفاع لدى محكمة الجنايات كان منصبا على البطلان الذي لا سند له من القانون ، فما كانت المحكمة بحاجة للرد عليه اكتفاء منها بتقدير المعاينة وهي على بينة من حقيقتها . أما ما جاء في مراعاة الدفاع خاصا بنخلو المعاينة مما يدل على ما إذا كانت الأرض في مستوى واحد أم لا فكان استطرادا لما أساء الطاعن فهمه من الكشف الطبي عن مركز كل من المجني عليهما ، كما سيجيء في الرد على الوجه الرابع . وينبنى على ذلك أن المحكمة بفهمها الكشف الطبي على وجهه الصحيح أصبحت في غنى عن الرد على هذا الاستطراد الفاسد .

(٨٥)

القضية رقم ٨٧١ سنة ١٠ القضائية

تزوير في أوراق عرفية . دفاتر بنك التسليف الزراعى المعدة لإثبات الغلال التى تودع فى شونه .
دفاتر تجارية لها قوة فى الإثبات . تغيير الحقيقة فى البيانات التى أعدت هذه الدفاتر لإثباتها . تزوير
فى أوراق عرفية .

إن دفاتر بنك التسليف الزراعى المخصصة لإثبات بيان عمليات وزن الغلال
التي تودع شئون البنك هى بحكم القانون دفاتر تجارية فلها إذن قوة فى الإثبات .
وإذن فتغيير الحقيقة فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعد تزويرا فى أوراق عرفية .

(٨٦)

القضية رقم ٨٨١ سنة ١٠ القضائية

هتك عرض :

(أ) سنّ المحنى عليه . العبرة فيها بالسّن الحقيقية ولو كانت مخالفة لتقدير رجال الفن . علم الجانى
بحقيقة السّن . مفترض . متى ينتفى هذا الافتراض ؟

(ب) خادم . ارتكابه هذه الجريمة على زميله فى خدمة المخدم نفسه . تظليل العقاب .

(المادة ٢٣٠ و ٢٣٢ ع = ٢٦٧ و ٢٦٩)

١ - العبرة فى السّن فى جريمة هتك العرض هى بالسّن الحقيقية للمجنى عليه
ولو كانت مخالفة لما قدره الجانى أو قدره غيره من رجال الفن اعتادا على مظهر
المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أى سبب آخر . والقانون يفترض فى الجانى أنه
وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السّن المحددة فى القانون يعلم بسنه الحقيقية
ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تظليل

العقاب فى جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من
المادة ٢٦٧ أى إذا كان الفاضل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربته
أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم
ذكرهم . وهذا النص يدخل فى متناوله الخادم بالأجرة الذى لا يعنى سلطة مخدمه
فيقارب جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولا برعاية نفس المخدم وحمايته .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين ركبا أساسيا للجريمة التى أداها الطاعن فيها وهو علمه وقت ارتكاب الجريمة بأن المجنى عليها قاصر ، وخصوصا فإنها نامية الجسم لدرجة أن الطبيب الشرعى قدر سنها من ١٨ إلى ١٩ سنة مما يفيد أن الطاعن كان يعتقد أنها ليست قاصرا . ولا يمكن افتراض علم الطاعن بالسن الحقيقية لها ، لأن القانون جعل عبء الإثبات على سلطة الاتهام ما لم تكن المجنى عليها صغيرة الجسم بحيث يظهر من أول وهلة أنها قاصرا . ومع ذلك فإذا كان على الطاعن إثبات جهله بصغر سن المجنى عليها فإن هناك دليلا قاطعا على ذلك ، وهذا الدليل هو تقدير الطبيب الشرعى المبني على الأصول الفنية والكشف بالأشعة عليها مما يوجد الشك فى شهادة الميلاد التى ظهرت بعد ذلك والتى لا يبعد معها أن يكون أهل المجنى عليها قد بلغوا ببلادها بعد زمن طويل . على أن هذا لا تأثير له فى مسألة حسن النية لأنه يجوز أن تكون المجنى عليها قاصرا ، وأن تكون قد سلمت نفسها للطاعن وهو يعتقد أنها بالغ . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه لا سلطة له على المجنى عليها لأنه خادم مثلها ولا نفوذ له عليها ، والقانون أراد بتغليظ العقاب أن يضاعف مسئولية الشخص الذى يسئ استعمال ماله من السلطة والنفوذ على المجنى عليه فيخشاه هذا الأخير ويستسلم له .

وحيث إن العبرة فى سن من تقع عليه جريمة هتك العرض هى بالسن الحقيقية ولو كانت مخالفة لتقدير الجانى أو غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أى سبب آخر . إذ المفروض فى الجانى أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة فى القانون أنه يعلم بهذه السن الحقيقية . ولا ينتفى هذا الافتراض إلا إذا لم يكن فى إمكانه الوقوف عليها بسبب قيام ظروف استثنائية وأسباب قهرية .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بنصها على تغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية

من المادة ٢٦٧ إنما تقصد الأحوال التي يكون فيها الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وهذا يتناول في صراحة الخادم بالأجرة الذي لا يرى سلطة مخدومه فيقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً بملاحظة نفس المخدوم وحمايته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جنائية هتكة عرض نظرية بنت خليل عيسى التي لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد حالة كونه خادما بالأجرة عند من لها سلطة عليها وهي مخدومتها، وذكر الواقعة الجنائية المكونة لهذه الجريمة كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجرتها في الدعوى فقال : ” إن المتهم موسى محمود بديوى (الطاعن) والمجنى عليها نظرية خليل عيسى كانا في أوائل سنة ١٩٣٨ خادمين بمنزل حرم المرحوم الدكتور رياض بك حنين ، وأدى اختلاطهما بحكم عملهما إلى اثنتان منهما ، فراود الأول الثانية عن نفسها فاستسلمت له وقضى منها لباته مرات متعددة، وكانت أن تركت خدمة هذا المنزل والتحقّت بمنزل راغب أفندى إبراهيم بطنطا إلى أن جاءها المخاض مساء يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٨ فوضعت طفلة ألفت بها من نافذة المنزل إلى الشارع تخلصا من فضيحتها ... ” . وبعد أن أورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت هذه الواقعة ذكر ” أنه تبين من شهادة الميلاد المستخرجة باسم نظرية خليل عيسى الأباقي وهي المجنى عليها أنها مولودة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٤١ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩٢٣ فتكون المجنى عليها المذكورة لم تبلغ وقت أن واقعا المتهم بمنزل حرم المرحوم الدكتور رياض بك حنين وهما في خدمتها الثامنة عشرة من عمرها ” .

وحيث إن كل ما أثير بوجهي الطعن مردود : (أولا) بأن تقرير الطبيب أو كشف الأشعة أو اعتقاد الطاعن بأن المجنى عليها تجاوزت السن المقررة في القانون — كل ذلك ليس من شأنه أن يشفع له ما دامت هي لم تتجاوز في الحقيقة هذه السن كما دل على ذلك شهادة الميلاد الرسمية التي عولت عليها المحكمة ، وما دام لم يكن هناك

من مانع قهرى استحال معه عليه أن يتعترف هذه الحقيقة . (وثانياً) بأن كون الطاعن والمجنى عليها كلاهما خادماً بالأجرة لدى مخدوم واحد له سلطة على كل منهما فذلك وحده يجعل هناك العرض الذى وقع من الطاعن على زميلته مستوجبا للعقوبة الواردة فى النص الذى أشار الحكم إليه ولو لم يكن للطاعن أية سلطة أو نفوذ على المجنى عليها .

(٨٧)

القضية رقم ٨٨٥ سنة ١٠ القضائية

(أ) إثبات . قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الإثبات بالبينة فى حالة لا يجوز فيها ذلك . الدفع بذلك يكون أمام محكمة الموضوع . سكوت المدعى عليه . اعتباره متنازلاً عن هذا الدفع . التمسك به أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(ب) قرينة الشك . المحكوم فيه . صدور قرار من النيابة يحفظ شكوى عن واقعة معينة لعدم استطاعة الشاكي إثباتها . اعتبار المحكمة هذه الواقعة صحيحة . أمر الحفظ لاجبة له على المحكمة من هذه الناحية .

١ — إن مراعاة قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . فيجب على من يدعى عدم جواز إثبات الحق المدعى عليه به بالبينة أن يدفع بذلك أمام محكمة الموضوع . فإذا هو سكت فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه ولا يجوز له أن يتمسك به بعد ذلك .

٢ — إن سبق صدور أمر من النيابة يحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي إثباتها لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة وترتب عليها حكمها ما دامت قد اقتنعت بصحتها من الأدلة التى أوضحتها فى حكمها ، فإن أمر الحفظ الصادر من النيابة لاجبة له على المحكمة من هذه الناحية .

المحكمة

وحيث إن الوجه الثالث يتلخص فى أن المحكمة قضت بقبول الدعوى المدنية من مصطفى أحمد عامر فى حين أنه سبق أن تنازل كتابة عنها مستندة فى ذلك إلى ما شهد به إبراهيم ناصر من أن المدعى المدنى المذكور لم يتنازل إلا بشرط أن يدفع له عشرون جنهما ، وأن هذا المبلغ لم يدفع . ويقول الطاعن إن المحكمة فيما ذهبت إليه قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ لا يصح أن يثبت عكس ما هو مقرّر فى المحرر المكتوب إلا بمحرر مثله لا بشهادة الشهود .

وحيث إنه من المقرر أن مراعاة قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام . ولذا يجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى عليه بالبيئة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع ، فإذا ما سكنت عنه فلا يجوز له التمسك به بعد ذلك ، إذ هذا السكوت يعتبر تنازلا منه عن الحق في الإثبات بالطريق الخاص ، وليس له بعد أن سقط حقه في هذا الدفع بالتنازل عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الجلسة يبين أنه في أثناء مرافعة الحاضر عن المدعين بالحق المدني مصطفى أحمد عامر وحامد فوده صلاح قال المحامي عن الطاعن الأول إن المدعى المدني الأول تنازل عن الدعوى المدنية وقدم عريضة بذلك ، فسالت المحكمة هذا الأخير فأجاب بأنه حقيقة وقع على العريضة لوعدهم إياه بإعطائه عشرين جنيتها ، ولكنهم لم يدفعوا شيئا فهو لم يتنازل عن الدعوى المدنية . وبعد ذلك استمر المحامي عن المدعين بالحق المدني في مرافعته إلى أن قال إن مسألة الورقة المقدمة من محامي الطاعن الأول لا قيمة لها . وعندئذ استدعت المحكمة من يدعى إبراهيم ناصر الذي كان موجودا بالجلسة وعرضت عليه الورقة المقدمة من المحامي عن الطاعن الأول بالتنازل ، وسألته عنها فقال إنها ليست الورقة المودعة عنده ، أما الموجودة عنده فتضمن أنه يتنازل عن الدعوى المدنية في مقابل عشرين جنيتها يدفعونها إليه ولكنهم لم يدفعوا شيئا . بعد ذلك صمم المحامي عن المدعين بالحق المدني على طلب التعويض ، ثم ترفع المحامي عن الطاعن الأول فلم يعترض على سماع المحكمة لشهادة إبراهيم ناصر المشار إليه ، ولم يدفع بعدم جواز إثبات عكس ما تدون بورقة التنازل المقدمة منه بالبيئة ، وكل ما ذكره عن الدعوى المدنية أنه طلب في آخر مرافعته رفضها قبل موكله .

وحيث إنه يؤخذ مما تقدم أن المحامي عن الطاعن الأول لم يدفع بعدم جواز إثبات عكس ما تدون بورقة التنازل بالبيئة ، ولم يعترض على سماع شهادة إبراهيم ناصر في هذا الشأن سواء عند البدء في سؤاله أو أثناء المرافعة حتى صدر الحكم المطعون فيه . فهذا السكوت منه يسقط حقه في هذا الدفع لأنه يكون بذلك قد

تنازل ضمنا عنه ، فليس له بعد ذلك أن يتقدم به لمحكمة النقض لأول مرة ، وتكون محكمة الموضوع إذ قبلت الدعوى المدنية ، واعتبرت أن التنازل غير قائم مستندة إلى أقوال إبراهيم ناصر وعدم اعتراض الطاعن عليها لم تخطئ في تطبيق القانون . ولذا يكون هذا الوجه في غير محله .

عن الطاعن الثاني

من حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن التي تقدم بها هذا الطاعن وأوضحها في تقريرى الأسباب المقدمين منه يتلخص في أن المحكمة استندت في إدانته إلى أن ختم ست أبوها كان معه وهو انختم الموقع به على إحدى عريضتي حجز ما للدين لدى الغير ، وعززت ذلك بشهادة ست أبوها المذكورة وزوجها إبراهيم محمد زيدان مع أن ست أبوها هذه سبق أن قدمت شكوى للنيابة ضده بوجود ختمها طرفه فكذبها بالتحقيق من استشهدت بهم ، ولذلك أصدر وكيل النيابة قرارا بحفظ الشكوى إداريا بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ لأنها لم تستطع إثبات دعواها . وقد اكتسب هذا القرار قوة الشيء المقضى فيه نهائيا لمضى المدة القانونية ، ولأن النائب العام وافق عليه . ويقول الطاعن إنه بناء على ذلك تكون واقعة وجود ختم ست أبوها سلامة معه سبق البت في عدم صحتها . ولذا لم يكن للحكمة أن تستند إليها في إدانته . وفضلا عن أنه كان لها أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها فإن الطاعن تقدم بهذا الدفاع ولكنها لم تلتفت إليه . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون باستناده إلى وجود انختم معه مما يوجب نقضه .

وحيث إن سبق صدور أمر من النيابة بحفظ شكوى ست أبوها سلامة بالصفة المتقدمة لا يمنع المحكمة من اعتبار واقعة وجود ختم ست أبوها المذكورة مع هذا الطاعن صحيحة والاستناد إليها في إدانته ، ما دامت قد اقتنعت بصدق هذه الرواية مما استخلصته من الأدلة الجديدة التي أوضحها بالحكم والتي منها التوقيع بهذا الختم على إحدى العريضتين المزورتين ، وهى في ذلك لم تخالف القانون في شيء . ولذا يكون هذا الوجه في غير محله .

(٨٨)

القضية رقم ٨٨٧ سنة ١٠ القضائية

(أ) تفتيش . ضابط البوليس . متى يجوز له القبض والتفتيش بدون إذن النيابة ؟ وقوع جناية من المتهم . (المادة ١٥ تحقيق)

(ب) تفتيش . تمسك من أجراه بطلانه . ليس من حقه . كونستابل . ومسؤول مال إليه بسبب وظيفته . اختلاسه . عقابه بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات . دفعه بأنه إنما استولى على المال بمقتضى تفتيش باطل . لا يجدى .

١ — لضابط البوليس متى وجدت لديه قرائن تدل على أن المتهم قد ارتكب جناية اختلاس أن يفتش هذا المتهم بدون إذن من النيابة ، لأن التفتيش في هذه الحالة من مستلزمات القبض المخول قانونا بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات لمأمورى الضبطية القضائية عند وجود قرائن أحوال تدل على وقوع جناية من المتهم .

٢ — ليس للمتهم (وهو كونستابل) أن يدفع بعدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بمقولة إن المال المتهم باختلاسه مال خاص وإن حصوله عليه إنما كان بناء على تفتيش باطل أجراه هو مع عدم صدور إذن به من النيابة . وذلك لأن بطلان التفتيش ليس من حق من أجراه أن يتمسك به بل ذلك من حق من وقع عليه التفتيش وحده ، ولأن النقود ما دامت قد وصلت إليه بوصف أنه من مأمورى الضبطية القضائية فإن يده عليها بهذه الصفة تكون يد أمانة ، فاجترأوه على اختلاسها يعمله خاضعا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار أنه من الأمانة على كل ما يتسلمه بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسلمه إياه .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٨٩)

القضية رقم ٨٩٩ سنة ١٠ القضاية

تفتيش :

(أ) ضابط بوليس . مدّه النظر من ثقب مفتاح الباب . مساس بحرية المنزل . لا يجوز . اتخاذ دليل على التلبس من طريق مخالفة للقانون . لا يصح . بطلان التفتيش على هذا الأساس . كون صاحب المنزل من المشتبه فيهم . لا يبرر التفتيش وهو لم يكن ملحوظا فيه ذلك . مثال . متهم بسرقة نعجة .

(ب) تفتيش باطل . عناصر إثبات أخرى مؤدية إلى نتيجة التفتيش . استغلاها عن التفتيش . جواز الأخذ بها . أشياء أظهر التفتيش وجودها لدى المتهم . اعترافه مختارا بأنها كانت في حيازته . الاعتماد على ذلك في إدانته . صحيح .

١ — إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد إلى منزل الطاعن لضبط نعجة اتهم أخوه بسرقتها فلما لم يذعن الطاعن لطلب فتح الباب ، ولا حظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقى عليه ماء ، قامت لديه شبهة في أن السكر مسروق ، فافتحم المنزل لتفتيشه ، فهذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس . لأن الضابط لم يكن له أن يمدّ نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرية المساكن والمنافاة للأداب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة للقانون دليل على قيام حالة التلبس .

ومتى كان التفتيش باطلا على هذا الأساس فلا يبرره أن يكون المتهم من المشتبه فيهم ، وأن رفضه فتح الباب مع ملاحظه الضابط مما يجرى داخل المنزل — ذلك يعدّ من القرائن القوية التي تدعو للاشتباه في ارتكابه جريمة يتخول معها للبوليس بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المشتبه فيهم تفتيش منزله بغير إذن من النيابة ، إذ التفتيش لم يكن ملحوظا فيه ذلك .

٢ — إن بطلان التفتيش لا يمنع القاضي من أن يأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش متى كانت مستقلة عنه .
 فاذا كان المتهم قد اعترف في التحقيق بأن الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه كانت في حيازته فللمحكمة أن تبني إدانته على هذه الواقعة التي سلم بها هو نفسه ما دام هو لم يكن في اعترافه إلا غفارا .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن التفتيش الذي أجراه ضابط البوليس بمنزل الطاعن وقع باطلا لعدم صدور إذن به من النيابة ولعدم حصوله في حالة من حالات التلبس ، إذ ثابت من أقوال الضابط الذي أجرى التفتيش أنه كان ذاهبا لتفتيش منزل إبراهيم إسماعيل ، لا الطاعن ، وكان ذلك للبحث عن نسيئة مسروقة ، وأنه استأذن الطاعن فلم يأذن له بالدخول ، فأطل من ثقبه مفتاح الباب ، ثم دخل المنزل بطريق الصعود على السلم من الخارج ومعه أفراد القوة ، وهذا العمل غير قانوني وفيه انتهاك لحرمة المساكن .

وحيث إن وقائع الدعوى حسبما أثبتته المحكمة الابتدائية والاستئنافية أن البوليس أبلغ بأن أخا الطاعن سرق نسيئة أخفاها في منزله فذهب أحد رجاله لضبطها ، ولكن الطاعن لم يقبل فتح الباب رغم الإلحاح ، فنظر الضابط من ثقبه المفتاح وشاهد الطاعن يلقي سكرًا من شوال على الأرض ويصب عليه الماء ليذويه . وعندئذ رابه الأمر فقتل مع رجاله الحائض من الخارج ، وضبطوا بداخل المنزل شوالا من السكر ، وأخر كان أفرغ منه جانب على الأرض . ومثل الطاعن في التحقيق عن السكر فقال بشرائه من تاجرين لم يصادقاه . فرفعت النيابة العامة الدعوى عليه بتهمة سرقة سكر . ولدى المحكمة دفع ببطلان التفتيش فردت عليه محكمة أول درجة بقولها : " إن ضابط البوليس لم يدخل منزل المتهم (الطاعن) إلا بعد أن رآه يلقي السكر على الأرض ويلقي عليه الماء ليخلطه بالطين ، وإن هذه حالة من حالات التلبس بالإخفاء ، فلم يكن لضابط البوليس من حاجة إلى الحصول على أمر من

النيابة أو القاضى لإجراء التفتيش " . أما المحكمة الاستئنافية فقد تجنبت الخوض في بحث ما ارتأته محكمة أول درجة في هذا الشأن اكتفاء بما قالته من أنه اتضح لها أن الطاعن كان منذرا مشبوها ، وأن رفضه فتح الباب وما لاحظته الضابط من عبثه بالسكر من ثقبه الباب — كل ذلك من القرائن الخطيرة التي تخول البوليس التفتيش بغير إذن من النيابة عملا بالمادة ٢٩ من قانون المشبوهين .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الضابط إنما قصد إلى منزل الطاعن في مبدأ الأمر لضبطه نعمة اتهم أخوه بسرقتها . فلما لم يذعن الطاعن لطلب فتح الباب ولاحظ الضابط من ثقبه مفتاح الباب بعثرة الطاعن السكر وإلقاء الماء عليه قامت لديه شبهة سرقة الطاعن لهذا السكر فيادر إلى اقتحام المنزل لضبط هذه الواقعة .

وحيث إنه لا يمكن اعتبار الواقعة التي اقتحم الضابط المنزل اعتمادا عليها من حالات التلبس ، إذ ليس للضابط أن ينظر من ثقبه مفتاح المنزل لتعرف ما يجري بداخله لما في ذلك من المساس بحرية المسكن والمنافاة للآداب ، ومن ثم لا يمكن أن يتخذ مما يصل إليه الضابط عن هذا السبيل المخالف للقانون دليل على قيام حالة التلبس . وباستبعاد شهادة الضابط في هذا الصدد ينتفى الدليل القائم على التلبس . أما ما علت به المحكمة الاستئنافية إجراء التفتيش فلا يغير من حقيقة الأمر شيئا ، إذ الباعث على التفتيش لدى الضابط لم يكن لأن الطاعن كان منذرا مشبوها ، وأن هناك من القرائن القوية ما يدعو للاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة كما سبق القول . وحيث إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش . ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بميازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه ما دام هذا الاعتراف صدر منه طائعا مختارا .

وحيث إنه وإن اتضح أن التفتيش قد وقع باطلا إلا أن ذلك لا يفيد الطاعن ما دام هو قد اعترف أمام المحكمة بأن السكر ضبط في منزله وأدعى بأنه اشتراه من تاجرين . فاذا كانت المحكمة قد بنت إدانة الطاعن على وجود السكر لديه فقد كان

ذلك منها اعتمادا على واقعة مسلم بها من الطاعن نفسه . وبهذا يكون الحكم قد احتوى من الأدلة على ما يبرره بصرف النظر عن بطلان التفتيش وما أسفر عنه .

(٩٠)

القضية رقم ٩٠٨ سنة ١٠ القضائية

تزوير . تأجير ملك الغير . متى يكون صحيحا نافذا ؟ التزوير في هذا العقد . العقاب عليه .

إن إيجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كان المستأجر يعلم أن المؤجر غير مالك . وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة ليتمكن المستأجر من الانتفاع بها مدة الإيجار . وإذن فكل تغيير في ورقة العقد من شأنه التأثير في القيمة القانونية له يكون تزويرا معاقبا عليه .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن نتلخص في : (أولا) (وثانيا) (وثالثا) أن الحكم المطعون فيه أشار إلى ماهية العقد المقول بتزويره ولكنه لم يلخص موضوع الالتزام ولا قيمته حتى يتسنى لمحكمة النقض معرفة إن كان الالتزام المذكور ترتب عليه نتائج قانونية أم لا ، وأن هذا يعتبر نقضا جوهريا في الحكم موجبا لنقضه . وحيث إنه بالنسبة للوجه الثالث فإن إيجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كانا يعلمان أن المؤجر غير مالك للعين التي يؤجرها مادام لا يوجد ما يمنع المؤجر من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة إلى المستأجر ليتمكن من الانتفاع بها مدة الإيجار .

وحيث إن الذي يستخلص من الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه ومن نص التهمة التي اعتمدها وأدان الطاعن من أجلها أن عقد الإيجار المطعون فيه كان يتضمن تأجير ميمنة أحمد الخولى أرضا زراعية مملوكة لزوجها إلى كل من رضوان أحمد عويس الطاعن والحاج سيد حسانين الذي كان قيا على الزوج المذكور بسبب

الحكم عليه بعقوبة جنائية ، وذلك لمدة وبأجرة معينة . وفي هذا ما يكفي ليان أن ميمنة قد أدرت ملك غيرها إلى الطاعن الأول والحاج سيد حسانين بمقد صحيح متج لاثاره القانونية فيما بين المتعاقدين ، ويكون ارتكاب التروير فيه بالصفة المتقدمة من شأنه إحداث الضرر بميمنة المؤجرة التي لها الحق في التمسك به قبل المستأجرين المذكورين . وذلك دون حاجة إلى بحث ما عرض إليه الحكم المطعون فيه خاصا بإجازة المالك أو القيم عليه لهذا العقد ما دام العقد المشار إليه صحيحا بذاته فيما بين المتعاقدين كما سبق البيان .

جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح العيد بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ونحيب مرقس بك المستشارين .

(٩١)

القضية رقم ٤٠٩ سنة ١٠ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدني بصحة دين مدعي باشتقاله على فوائد ربوية . لاجبة له في الدعوى العمومية بشأن جريمة الاحتيال . (المادة ٢/٢٩٤ المكردة ع = ٣٣٩)

الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياذ على الإقراض بالربا المدعى به ، لأن المحاكم الجنائية ، بحسب الأصل ، غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

(٩٢)

القضية رقم ٩٤٠ سنة ١٠ القضائية

(أ) وصف التهمة . حق المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة دونت لفت الدفاع شرطه . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

(ب) أشياء ضائعة . التليخ أو التسليم . أمده . قيام نية التملك عند التهم . رفع الدعوى العمومية عليه قبل مضي مدة التليخ . جوازه .

(ذكرنا الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

١ — للحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع ما دامت الوقائع المادية التي اتخذتها أساسا للوصف الجديدي هي نفس الوقائع التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى، ولكنها يجب عليها في ذلك ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة الموصوفة بالوصف الأول .

٢ — يجوز — طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الدكرينو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة — أن ترفع الدعوى العمومية عن السرقة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ أو التسليم ، إذ ما دامت نية التملك قد قامت عند المتهم فلا يهم أن تكون هذه المدة قد انقضت .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة الاستثنائية أخلت بدفاع الطاعن بأن غيرت وصف تهمة سرقة البندقية التي كانت مسندة إليه إلى تهمة عبثه على البندقية المذكورة وحسبه لها بنية الامتلاك بطريق الغش دون لفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك . ويضيف الطاعن إلى هذا أنه يوجد تناقض بين الحكمين الابتدائي والاستثنائي لأن الحكم الأخير بعد أن أوضح أن الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن باعتبار أنه سرق البندقية الأميرية في محله لأسبابه عاد وقال إن ما صدر من الطاعن يدل على أنه عثر على هذه البندقية الفارقة وحسبها بقصد امتلاكها . وهذا التناقض من شأنه أن يبطل الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه بالنسبة للشطر الأول من هذا الوجه فإن للحكمة الاستثنائية الحق في تغيير وصف التهمة المطروحة أمامها دون لفت نظر الدفاع ، بشرط أن تكون الوقائع المادية التي اتخذتها أساسا للوصف الجديدي هي نفس الوقائع التي وجهت للتهمة أمام محكمة أول درجة ، وبشرط أن لا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة بوصفها الأول .

وحيث إنه بالاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية والحكمين الابتدائي والاستثنائي يبين أن الوقائع المادية التي اتخذتها المحكمة الاستثنائية أساسا للوصف

الجديد هي إقرار الطاعن بعثوره على البندقية المضبوطة وشهادة الأومباشي على حسين بأن الطاعن كان يخفيها في سرواله . وهذه هي نفس الوقائع التي سبق أن اعتبرتها محكمة أول درجة أساسا لجريمة السرقة ، وهي التي تناولها الدفاع في مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية . وإذن فقد كانت المحكمة الاستئنافية في حل من تعديل وصف التهمة بالصفة الميمنة بمحكما دون لفت الدفاع إلى ذلك ما دامت العقوبة التي حكمت بها على الطاعن لم تكن أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي وجهت إليه وأدين على أساسها في الحكم الابتدائي .

وحيث إنه غير صحيح ما أثاره الطاعن في الشطر الثاني من هذا الوجه إذ لم يذكر الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي في محله لأسبابه .

وحيث إن الوجه الثاني يتلخص في أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه لا يعاقب عليها القانون بمقتضى النصوص الواردة في ذكريتو الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لأنه بالنسبة لمخالفة عدم التبليغ المنصوص عليها فيه لم تمض المدة المفروض على الطاعن التبليغ فيها من وقت عثوره على البندقية الفارقة إذ قابل الأومباشي بعد عثوره عليها بقليل وأثناء ذهابه للعمدة لتبليغه عن هذا الأمر وتقديمها إليه . وأما بالنسبة لحنحة حبس الشيء الضائع بنية امتلاكه المنتوه عنها في الذكريتو المشار إليه فإن الطاعن أخبر من كان سائرا معه بعثوره على البندقية ، كما أنه عند ما قابل الأومباشي وهو ذاهب للعمدة أخبره بعثوره عليها في الطريق . ويقول الطاعن إن في هذا الذي فعله ما يدل على حسن نيته ، وإنه لم يكن يقصد امتلاكها بطريق الغش . وإذا كان على المحكمة الاستئنافية أن توضح بالنسبة لمخالفة عدم التبليغ ما إذا كانت المدة المحددة قانونا للتبليغ قد مضت أم لا ، وبالنسبة لحنحة حبس الشيء بنية امتلاكه هل كان الطاعن يقصد حبس البندقية بنية امتلاكها بطريق الغش أم لا .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة الاستئنافية قد أثبتت في حكمها من الوقائع إقرار الطاعن بعثوره على البندقية المضبوطة معه وشهادة

الأومباشى على حسين بأن المتهم كان يخفيها في سرواله ، واستخلصت من ذلك أن الطاعن عثر على بندقية فاقدة وحبسها بنية امتلاكها . وتلك الوقائع تؤدى إلى ما استخلصته منها المحكمة من توافر سوء نية الطاعن وقصده تملك البندقية بطريق الغش ، فلا يجوز إثارة الجدل بشأن هذا الاستخلاص الموضوعى أمام محكمة النقض .

وحيث إنه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الذكرى المذكور يجوز رفع الدعوى العمومية عن جريمة السرقة ولو لم تمض المدة المحددة للتبليغ أو التسليم ما دامت المحكمة قد أثبتت توافر نية التملك لدى الطاعن . ولا فائدة بعد ذلك من البحث فيما إذا كانت المدة المحددة قانونا للتبليغ أو التسليم قد انقضت من عدمه .

(٩٣)

القضية رقم ٩٤١ سنة ١٠ القضائية

إعلان . شرط صحته . حصوله لنفس الشخص أو في محله . الامتناع عن تسليم صورة الإعلان . واجب المحضر في هذه الحالة . (المواد ٦ و ٧ و ٢٢ مرافعات)

إنه طبقا للمواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات يشترط لصحة الإعلان أن يكون قد حصل لنفس الشخص المراد إعلانه أو في محله . وفي حالة امتناعه هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسليم الصورة يجب على من تولى الإعلان أن يسلمها لحاكم البلدة الكائن فيها محله أو لشيخها ، وأن يدون جميع الإجراءات التى يتخذها في الأصل والصورة وإلا كان العمل باطلا . فإذا كان كل ما أجراه المحضر هو أنه حرر محضرا بأنه انتقل إلى المحافظة وأعلن المتهم مخاطبا مع الضابط التوبخى بها ، وأنه كتب في أسفل المحضر عبارة " بعرض الصورة على تابعة المذكور امتنعت عن الاستلام " فإن هذه العبارة لا تنفى لقصورها عن بيان الظروف والملايسات التى حصل فيها الامتناع . وقد كان الواجب أن يحتر المحضر قبل تسليم الإعلان إلى المحافظة محضرا يثبت فيه انتقاله إلى محل المطلوب إعلانه ، ومخاطبته لخادمته ، وامتناع هذه عن تسليم الصورة ، والتاريخ الذى حصل فيه ذلك . أما وهو لم يفعل فإن الإعلان يكون باطلا ، ولا يجوز التعويل عليه . وإذا عدته المحكمة

إعلانا صحيحا ، وبناء عليه اعتبرت المتهم متخلفا عن الحضور، فإن حكمها يكون باطلا متعينا تقضه .

(٩٤)

القضية رقم ٩٤٢ سنة ١٠ القضاية

إجراءات . البيانات الواجب ذكرها في محضر الجلسة . سنّ الشاهد . اسم المحامي الذي ترافع عن المتهم في حضرته . إغفالها . لا يطن في صحة الإجراءات . (المادة ١٧٠ تحقيق)
لا يعيب الحكم عدم ذكر سنّ الشاهد في محضر الجلسة، خصوصا وأن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات لا توجب ذلك . وكذلك الحال في إغفال اسم المحامي الذي ترافع عن المتهم بحضوره .

جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(٩٥)

القضية رقم ٦٥٩ سنة ١٠ القضاية

نقض وإبرام . ميعاد التقرير بالطن وتقديم أسبابه . ختم الحكم بعد الثمانية الأيام . ذهاب الطاعن إلى قلم الكتاب بعد ختم الحكم وقبل انقضاء الثمانية عشر يوما . حصوله على شهادة بعدم ختم الحكم في ظرف الثمانية الأيام . طلبه مهلة لتقديم أسباب الطعن . لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)
إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت الميعاد للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملا، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . وذلك مفاده أن لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه في ظرف الثمانية الأيام المذكورة ، وأن لصاحب الشأن — متى صار في مكتبته الاطلاع على الحكم — أن يمد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها في العشرة الأيام الباقية من الميعاد . وإذن فإذا تقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ، ولم يمد

الحكم مودعا ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة، وكان له — استنادا إلى هذه الشهادة كما استقر عليه قضاء محكمة النقض — أن يحصل على ميعاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لطعنه . أما إذا وجد الحكم محتوما ومودعا بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد اطلاعه على الحكم . ولا يكون له في هذه الحالة أن يطالب بمدة ليقدم فيها أوجه الطعن ، ولو كان الحكم لم يختم في الواقع إلا بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام ، بدعى أنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة التالية للتم . ذلك لأنه هو الذى قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أى دخل . وإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل في الذهاب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فذلك لا يصح أن يكسبه حقا^(١) .

المحكمة

ومن حيث إن الحكم المصنوع فيه صدر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩ فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ وقدم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٩ سببا واحدا لطعنه هو عدم ختم الحكم في الميعاد، وطلب بناء على ذلك ميعادا جديدا لتقديم ما لديه من أسباب الطعن ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تضمنت " أنه بالكشف من أوراق قضية الجناية رقم ١١٨٣ سنة ١٩٣٨ مصر القديمة المتهم فيها عبد الله حسن أحمد وآخر تبين أن الحكم والمحضر ختما اليوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٩ وتمزرت هذه الشهادة وقيدت نمرة ٣١ سنة ٥٦ قضائية وسلمت للطاعن في ١٤ مايو سنة ١٩٣٩ " .

وحيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم

(١) تورت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر في القضية رقم ٨٧٢ سنة ١٠ القضائية

الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن لرئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه في ظرف الثمانية الأيام المذكورة ، ولصاحب الشأن - وقد أصبح في مكتبته بعد ذلك الاطلاع على الحكم - أن يعد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها في العشرة الأيام الباقية من الميعاد . فإذا تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة ، وكان له - استنادا إلى هذه الشهادة حسبما استقرّ عليه قضاء محكمة النقض - أن يحصل على ميعاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لطعنه . أما إذا وجد الحكم محتوما ومودعا بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد اطلاعه على الحكم . ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب بمدة ليقدم فيها أوجه الطعن بدعوى أن الحكم إنما ختم في الواقع بعدد اقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية . ذلك لأنه هو الذى قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب ليحضر أسباب الطعن ، فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أى تأثير . فإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمّل في الذهاب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يلومن إلا نفسه .

وحيث إن الشهادة التى يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان محتوما في اليوم الذى ذهب فيه لقلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه طعنه ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون ، أما وأنه لم يفعل واكتفى بأخذ شهادة بأن الحكم ختم بعد ثمانية أيام وطلب بناء على ذلك مهلة جديدة فإن هذا لا يقبل منه . ولا يشفع له قوله بأن المدة الباقية لم تنسح له أو أنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذى حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم ، وذلك للأسباب المتقدمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه بغير التفات للأسباب التي قدمها الطاعن بعد فوات الميعاد القانوني، إذ ما كان له، وقد قوت على نفسه هذا الميعاد، أن يحصل على ميعاد آخر.

(٩٦)

القضية رقم ٦٦١ سنة ١٠ القضائية

إثبات . شهادة . تقديرها . موضوعي . امتناع الشاهد عن الحلف على المصحف . عدم تصديق المحكمة لإياه في أقواله . تحليل ذلك . غير لازم . مناقشتها في العلة التي تذكرها . لا تجوز .
إنه وإن كان للشاهد إذا ما طلب إليه الحلف بغير اليمين القانونية أن يمتنع عن ذلك إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعدّ الامتناع قرينة على عدم صدق الشاهد في أقواله . فإذا كانت المحكمة قد رأت في عدم إجابة الشاهد والدة المجنى عليه إلى ما طلبته منه من الحلف على المصحف ما يدعو إلى عدم تصديقه فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . على أن المحكمة ليست ملزمة — إذا لم تظمن إلى أقوال شاهد — أن تذكر العلة في ذلك ، فإن هي ذكرت طلة فلا تصح مناقشتها فيما ذكرته .

(٩٧)

القضية رقم ٦٦٣ سنة ١٠ القضائية

ضرب عمد . مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتملة ولو لم يكن قصدها . مدة العلاج . تخلف عاهة . الوفاة . شريك . مسئولية مثله عن كل هذه النتائج .
إن حكم القانون في جرائم الضرب أن من تعمد ضرب شخص يكون مسئولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصدها . فالضارب يحاسب على مقدار مدة العلاج أو تخلف عاهة عند المجنى عليه أو وفاته من الضرب . وشريكه في الضرب يكون مثله مسئولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمتها ليس إلا انتواء الضرب .

(٩٨)

القضية رقم ٩٣٦ سنة ١٠ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . منوط العقاب في هذه الجريمة . فعل الاختلاس . متى يعتبر خيانة أمانة ؟ متى يعتبر سرقة ؟ مالك . تسلمه ماله المحجوز من الحارس . تصرفه فيه . عقابه بمقتضى المادة ٣٤٢ ع .
(المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ع = ٣٢٣ و ٣٤٢)
والمادة ٤٦٠ مراضات الثلاثة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤)

إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ كانت تنص على أنه : " إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق " فكانت تناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية التي رعى إليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مسلماً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز ، أو باقياً تحت يده إما بصفته حارساً عليه معينا من مندوب الحجز أو باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسؤوليته ، أو بأية صفة أو اعتبار آخر . والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالي لم يقصد — كما هو ظاهر من المذكرة الإيضاحية — أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أوردها ، والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذي له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاءه ، متفقة متسقة مع المبادئ التي جرى عليها فقه القانون ، وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذي يختلس ماله المحجوز . وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات يتناول المالك الذي يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأي سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها " المالك المعين حارساً " فإنه لا يقصد به — كما هو المستفاد من المذكرة

الإيضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعا فعلا تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التي تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى الججز الموقع عليه . فالمالك الذي يسلم ماله المحجوز عليه من الحارس ويتصرف فيه يعتبر مختلاسا ، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

المحكمة

وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان : (أولا)
و (ثانيا) في أن الطاعن قدم للحاكم على أساس أنه شريك للحارس في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ولكن المحكمة الاستئنافية اعتبرته مرتكبا لجريمتي السرقة والاختلاس وعדתه فاعلا أصليا فيهما وطبقت عليه المادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ، وهي إذ فعلت ذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع وأخطأت في تطبيق القانون ، لأنها لم تلتفت المتهم إلى التعديل الذي أجرتة ، ولأن ثبوت تسليم المحجوزات من الحارس له بصفته مالكا ينفي معه فعل السرقة وفعل الاختلاس .

وحيث إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ والتي كانت تنص على أنه "إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئا من الأمتعة المحجوزة قضائيا أو إداريا يحازى جزاء السارق" كانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التي أوقعت الججز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية التي رمى إليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مسلما لغيره فعلا بمقتضى الججز أو باقيا تحت يده إما بصفته حارسا عليه . معينا من مندوب الججز أو باعتباره أمينا عليه مختارا من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر . والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالي لم يقصد — كما هو ظاهر من مذكرته الإيضاحية — أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص ، وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أو ردها والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها

من المالك الذى له بحسب الأصل أن يتصرف فى ماله كل تصرف يشاءه — أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة متسقة مع المبادئ التى جرى عليها فقہ القانون وهى اعتبار فصل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال فى حيازة المحتلس أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذى يختلس ماله المحجوز . وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذى يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأى سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها "المالك المعين حارساً" فإنه لا يقصد به — كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعاً فعلاً تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التى تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى الجزم الموقع عليه .

وحيث إن واقعة الحال فى هذه الدعوى تُحصل فى أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على محمد أحمد شحات والطاعن بأنهما فى يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ : الأول "بأن زراعة قطن محجوزاً عليها إدارياً لصالح الحكومة إضراراً بها حالة كونه مالكا لها ومسامة إليه على سبيل الوديعة ليقبضها يوم البيع باعتباره معينا حارساً . والثانى اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع الأول فى ارتكاب الجريمة السالفة بأن اتفق معه وحرضه وساعده عليها بتصرفهما فى القطن المحجوز عليه وعدم تقديمه يوم البيع فوقعت الجريمة نتيجة هذا الاتفاق والتحريض والمساعدة" . ومحكمة أول درجة أدانت الاثنين فى الجريمة المذكورة وأوقعت على كل منهما العقوبة طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وطبقاً لهذه المادة والمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات بالنسبة للثانى (الطاعن) . أما المحكمة الاستئنافية فإنها بعد أن أثبتت فى حكمها أن المتهم الأول قرر فى التحقيقات أنه سلم محصول الأرض المحجوز عليه إلى المالك وهو المتهم الثانى (الطاعن) وكان ذلك أمام الصراف وشيخ البلد ذكرت : "وحيث إنه ولو أن الشاهدين المذكورين لم يسألا " فى التحقيقات إلا أن المتهم الثانى صادق على دفاعه وقرر أنه استلم المحصول " المحجوز عليه وزعم أنه باعه وسدد للصراف من ثمنه ٣٧ جنياً " .

”وحيث إنه لذلك يكون الحكم الابتدائي بالنسبة للمتهم الأول في غير محله “
 ”ويتعين إلغاؤه وبراءته . وحيث إنه فيما يختص بالمتهم الثاني فالثابت من اعترافه “
 ”في محضر التحقيق أنه استلم القطن المحجوز عليه من الحارس وباعه ، ولم ينقض “
 ”هذا الاعتراف بعد ذلك حتى الجلسة الأخيرة . وحيث إن هذه الوقائع تكون “
 ”جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ و ٣٢٣ عقوبات . “
 ”وحيث إن دفاع المتهم انحصر في أنه سدد المطلوب بمقتضى الإيصال الذى “
 ”قلّمه ، وأن البيع تأجل من غير أن يعلم به رسميا وكان محددا له سوق سمالوط “
 ”وهو مع زميله غير مسئولين عن النقل إليه بصفتها المدين والحارس . وحيث “
 ”إنه بالنسبة لحصول الإعلان وعدم حصوله وتحديد السوق للبيع فإن ذلك كله “
 ”لا يفيد المتهم لأنه اعترف بمجزده سؤاله أنه باع المحصول وتصرف فيه . “
 ”وحيث إنه لا يشفع له قوله إنه باع وسدد من الثمن ٣٧ جنيا لأن هذا “
 ”القول لم يثبت ، وعلى العكس كذبه الصراف في التحقيقات ، وادعى به المتهمان “
 ”في الجلسة ، وتأجلت مرارا ليقدما الدليل ولم يقدم شيئا إلا في الجلسة الأخيرة . “
 ”وحيث إنه نظرا لحصول السداد كما يستفاد من الإيصال المقدم من المتهم “
 ”بالجلسة الأخيرة ، ترى المحكمة تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات . “

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم : (أولا)
 و(ثانيا) أنه وإن كانت المحكمة اعتبرت الطاعن فاعلا أصليا في جريمة الاختلاس
 مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بهذا الوصف بل بوصف أنه اشترك مع الحارس
 في هذه الجريمة إلا أن ذلك لا يعيب حكمها ما دامت لم تنسب إليه في الحكم واقعة
 أخرى غير التي رفعت بها الدعوى عليه وحصلت المرافعة على أساسها . وهذه الواقعة
 هى التى عدتها النيابة ومحكمة أول درجة مكونة لجريمة الاشتراك في الاختلاس وهى التى
 عدتها المحكمة الاستئنافية مكونة لجريمة الاختلاس المنطبقة على المادتين ٣١٨ و ٣٢٣
 من قانون العقوبات . وهى كذلك التى عدتها هذه المحكمة للاعتبارات السابق ذكرها
 مكونة لجريمة الاختلاس الذى وقع من المتهم المالك على ماله المحجوز عليه والمسلم
 إليه من الحارس والتي تنطبق عليها المادتان ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠

ب. رئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٩٩)

القضية رقم ٦٩٧ سنة ١٠ القضائية

تخريب . بارود . متى يعتبر من المفرقات المشار إليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات؟ كية كبيرة وفي حيز مغلق . بارود قليل الكية في قفة . لا يمتد مفرقا . (المادة ٣١٧ المكررة ع = ٣٦٣)
إن البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكية كبيرة وفي حيز مغلق لا يتسع للغازات التي يتحول إليها عقب الإشعال . فإذا كانت كيته يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يستد من تلك المفرقات . فإذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراما في كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عقده مفرقا لأنه بحسب كيته والظرف الموجود فيه لا يمكن — إذا ما أشعل — أن يحدث الفرقة ذات الخطر المعنى في المادة المذكورة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الوقائع الثابتة في الحكم لا تكون جريمة إحراز المفرقات المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات ، لأن كية البارود التي ضبطت مع الطاعن ضئيلة يبلغ وزنها ١٠٦٠ جراما فلا يمكن اعتبارها في عداد المفرقات التي أرادتها تلك المادة . لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جاء خاطئا في تطبيق القانون ومستحق النقض .

وحيث إن الواقعة حسبما جاء بالحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيه هي أنه ضبطت مع الطاعن بقطار سكة الحديد كية من البارود زنتها ١٠٦٠ جراما في كيس بداخل قفة ، فقدّمته النيابة للحكمة بالمادة ٣٦٣ عقوبات عن جريمة إحراز مفرق بدون رخصة وبالمادة ١٧٠ عقوبات عن جريمة نقل البارود بقطار

سكة الحديد . وقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن من التهمة الأولى على أساس أن الكمية المضبوطة ليست كبيرة بحيث يحدث إشعالها فرقة ، وبتفريجه ثلثمائة قرش عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة الحكم دون الطاعن وقضت المحكمة الاستئنافية بأن كمية البارود المضبوطة كافية لتكوين أركان جريمة المادة ٣٩٣ عقوبات ، وألغت الحكم المستأنف ، وطبقت المادة ٣٢ عقوبات ، وأوقعت بالطاعن عقوبة واحدة عن التهمتين .

وحيث إن البارود لا يعتبر من المفرقات التي تُتناولها عبارة "مفرقات أخرى" الواردة في المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة في حيز مغلق بحيث لا يتسع للغازات التي يتحول إليها البارود عقب الإشعال . فإذا كان المضبوط كمية يسيرة ليس من شأنها إحداث هذه النتيجة فلا يمكن عدّه من المفرقات .

وحيث إن البارود المضبوط مع الطاعن بقطار السكة الحديد في كيس داخل قفة لا يمكن عدّه مفرقا ، لأنه بحسب كيبته والظرف الذي وجد فيه لا يمكن ، إذا ما أشعل ، أن يحدث الفرقة ذات الخطر المشار إليها في المادة المذكورة . ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من هذه التهمة .

(١٠٠)

القضية رقم ٧٠٢ سنة ١٠ القضائية

إجراءات . إجراءات شكلية . عدم ذكر هذه الإجراءات في محضر الجلسة أو في الحكم . الأصل اعتبار أنها قد روعيت . إثبات أنها قد أملت أو خولفت . جوازه بكل الطرق . الطعن بأن الحكم لم يذكر فيه أن القضية قدّمت إلى قاضي الإحالة . عدم ادعاء الطاعن أن هذا الإجراء قد خولف بالفعل . لا يقبل الطعن . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى . فما لم تكن هذه الإجراءات مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم فانه يجوز لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أنها قد أملت أو خولفت . فاذا كان الحكم لم يبين فيه ما يفيد استيفاء إجراء من الإجراءات فهذا الإجراء يعتبر

أنه قد روعي بالفعل . وإذن فإذا كان الطعن لم يبين إلا على مجرد أن الحكم لم يشر فيه إلى أن القضية قدّمت إلى قاضي الإحالة فإن هذا الطعن لا يقبل ما دام الطاعن لا يدعى أن هذا الإجراء قد خولف في الواقع .

(١٠١)

القضية رقم ٧١١ سنة ١٠ القضائية

إثبات . الادعاء بأن المتهم مصاب بخلل في قواه العقلية . عدم التمسك بعرضه على إخصائي لفحص قواه . ردّ المحكمة على هذا الدفاع . الاستماعة برأى إخصائي في هذه الحالة . متروك لرأى المحكمة .
إذا كان الدفاع عن المتهم قد اقتصر في مرافعته على الإشارة عرضاً إلى أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فذلك لا يعتبر طلباً لعرض المتهم على إخصائي لفحص قواه العقلية بل هو يفيد ترك الأمر للمحكمة تقدره كما ترى . فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد استخلصت أن المتهم اقترف جرمه وهو حافظ لشعوره واختياره ، وردّت على ما تمسك به الدفاع من جهة حالته العقلية ، ولم تأخذ به بناء على ما تحققته من أن المتهم ارتكب جرمه بإحكام وتدبير ، وأنه لم يعترف إلا بعد أن قويت حوله الشبهات وضاعت في وجهه السبل ، ففي ذلك ما يكفي لسلامة الحكم .
وليست المحكمة ملزمة بأن تستعين برأى إخصائي ما دامت هي من جانبها لا ترى أنها في حاجة إلى ذلك .

(١٠٢)

القضية رقم ٨٦٦ سنة ١٠ القضائية

إثبات . مدار الإثبات في المواد الجنائية . اطمئنان المحكمة . دليل : مباشر ، غير مباشر . المجادلة فيه لدى محكمة النقض . لا تجوز .

إن مدار الإثبات في المواد الجنائية ليس إلا اطمئنان المحكمة إلى ثبوت أو نفي الوقائع المطروحة عليها . فتي استقرت عقيدتها على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت إليه في ذلك دليلاً مباشراً مؤدياً بذاته إلى النتيجة التي اتهمت إليها ، أو غير مباشر لا يوصل إلى هذه النتيجة إلا بعملية منطقية . ولذلك فإن محكمة الموضوع

متى قالت بثبوت واقعة ، وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما قالت به فلا تصح مجادلتها في ذلك لدى محكمة النقض ، إذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها من معنى إلا إثارة البحث في عدم كفاية الأدلة بذاتها للثبوت ، وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه .

(١٠٣)

القضية رقم ٨٧٣ سنة ١٠ القضائية

دفاع . متهم بجنابة . وجوب حضور محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنابات . حرية المحامي في سلوك الطريقة التي يراها كفيّة بذلك . (المادة ٢٥ تشكيل)

إنه وإن كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجنابة محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنابات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة ، لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة ، بل ترك له — اعتمادا على شرف مهنته وأطمئنانا إلى نبل أغراضها — أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون . وما دام الأمر كذلك فإنه متى حضر عن المتهم محام ، وأدلى بما رآه من وجوه الدفاع ، فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنته هذا الدفاع .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن أن المحامي الأصلي عن الطاعن لم يحضر بالجلسة أمام محكمة الجنابات وحضر نيابة عنه محام آخر لم يكن بطبيعة الحال ملما بما جريات الدعوى فاقصر في مرافقته على طلب أخذ المتهم بالرأفة ، ولم يفسد أقوال شهود الإثبات عليه مع أنه لم يكن معترفا بوقوع الجريمة منه . ولما كان ذلك لا يتفق والغرض الذي قصد القانون إلى تحقيقه من النص على وجوب وجود محام بجانب كل متهم بجنابة ليدافع عنه أثناء محاكمته ، فإن الحكم يكون قد بنى على إخلال بحق الدفاع ، وهذا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات ، إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة ، بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا إلى نبيل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون . وما دام الأمر كذلك فإنه متى حضر المحامي وأدلى بما رآه من الدفاع فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع .

وحيث إنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات أن الطاعن قد حضر معه منذ البدء في نظر الدعوى الأستاذ محمد توفيق حسين المحامي نائبا عن الأستاذ محمد حسين الأعسر ، وأن هذا المحامي اكتفى بعد سماع الشهود ومرافعة النيابة بطلب أخذ المتهم بالرافعة ، ولم يبد منه ولا من المتهم ما يشعر بأن الدفاع لم يكن مستعدا للرافعة ، ثم صدر الحكم بادانة الطاعن في الجناية المرفوعة بها الدعوى العمومية عليه - لما كان ذلك فلا تقبل من الطاعن المناقشة التي يثيرها بوجه الطعن حول جوهر الدفاع الذي تقدم به المحامي بعد سماع الدعوى ورأى الاكتفاء به ، خصوصا وأن هذا الدفاع لم يكن لينمعه من أن يستدرك هو ما كان ينتظره من المحامي في سبيل الدفاع عنه .

(١٠٤)

القضية رقم ٨٧٩ سنة ١٠ القضائية

خطف طفل . فاعل أصلى . شريك . التسوية بينهما في العقاب . بيان طريقة الاشتراك . لا موجب . (المادة ٢٥٠ ع ٢٨٨)

إن القانون في جريمة خطف الطفل يستوى بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلا في هذه الجريمة من ارتكبتها بنفسه أو بواسطة غيره . وإذن فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .

(١٠٥)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ١٠ القضائية

استئناف . اختصاص . نصاب الدعوى . تعدد الطلبات . تعدد المدعين . الممول عليه في تقدير نصاب الدعوى . سندها الذى رفعت بناء عليه . المقصود بالسند . السبب الذى تتولد عنه المسئولية وحق المطالبة . (المادة ٣٠ من قانون المرافعات)

إن الممول عليه في تقدير نصاب الدعوى عند تعدد الطلبات أو المدعين فيها هو السند (Le titre) الذى رفعت الدعوى بناء عليه . فإذا كان السند واحداً كان الممول عليه — سواء في تحديد الاختصاص أو في معرفة ما إذا كان الحكم قابلاً للاستئناف أو غير قابل — هو المبلغ المدعى به بتمامه . وإذا كان المدعيان بالحق المدنى يطالبان المتهمين متضامين بتعويض قدره ٢٥ جنهما عما أصابهما من الضرر الناشئ عن الجرائم التى وقعت عليهما، فإن السند الذى يرتكبان عليه في دعواهما يكون واحداً، ويجب إذن تقدير قيمة الدعوى باعتبار المبلغ الذى يطالبان به كله بغير بحث في مقدار نصيب كل منهما فيه . ولا يغير من ذلك أن دعوى كل منهما تحتاج إلى البحث في عنصر خاص به وهو الضرر الذى أصابه هو من تلك الأفعال الجنائية، لأن المقصود بالسند قانوناً ليس إلا السبب الذى تتولد عنه المسئولية وحق المطالبة، فيشارك فيه جميع من أضرت بهم تلك الأفعال . أما الضرر الذى أصاب كلا منهما بالفعل فإنه وإن كان متصلاً بالسبب المذكور لا يلتفت إليه لأنه فرع عن هذا الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم .

المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن يتحصلان في أن مبلغ التعويض الذى يطالب به الطاعنان وهو خمسة وعشرون جنهما ناشئ عن سبب واحد وهو الأفعال الجنائية التى وقعت من المتهمين والتي نجم عنها الضرر، وأن المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن التقدير في مثل هذه الحالة يكون باعتبار قيمة المبلغ المطالب به بتمامه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن أن يفترض كما جاء في الحكم اشتراك الطاعنين بالتساوى في التعويض إذ القضاء به

لا يكون إلا على أساس ما أصاب كلا منهما من ضرر، وهما لم يبينا ذلك بل طلبا التعويض لهما معا . وعلى ذلك تكون المحكمة قد أخطأت في الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بناء على ما قالت به من تقسيم المبلغ المطالب به بالتساوي بين الطاعنين ، وتقدير الدعوى على أساس هذا التقسيم .

وحيث إن الواقع — بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه وبمريضه الدعوى المرفوعة بها القضية في الأصل والتي اطلعت عليها هذه المحكمة — هو أن الطاعن الأول بصفته قيا على السيدة جميلة الأكنى والطاعنة الثانية بصفقتها الشخصية رفعا هذه الدعوى مباشرة ضد المتهمين يطالبانها متضامنين بمبلغ قدره خمسة وعشرون جنيها تعويضا مؤقتا عما أصابهما من الضرر الناشئ من جراء الجرائم المنسوبة إليهما . فدفع عمای المتهمين الدعوى بعدم جواز نظرها استنادا إلى المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لأن الطاعن الأول بصفته رفع أمام القضاء المدني على المتهم الأول دعوى يطالبه فيها بتعويض عن نفس تلك الأفعال الجنائية وما كان يسوغ له بعد ذلك أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية بصفته مدعيا بحق مدني . فقضت محكمة أول درجة بقبول الدفع الفرعي وعدم قبول الدعوى المدنية والعمومية على اعتبار أن الطاعن الأول بصفته اختار الطريق المدني وأن الطاعنة الثانية لم يقع عليها ضرر مباشر من الجرائم المرفوعة بها الدعوى ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بناء على ما ذكرته من "أن دعوى كل من المدعين تختلف عن الأخرى إذ أن المدعى الأول بصفته المشار إليها يطلب مع المدعية الثانية بصفقتها الشخصية الحكم لهما بهذا المبلغ على سبيل التعويض فلا شك أنه قسمة بينهما فيما لو حكم لهما به . كما أنه لو فرض أن دعوى أحدهما قبلت ، وقضى له فيها بطلباته ، ورفضت الأخرى لما قضى له بأكثر من نصف ذلك المبلغ المطالب به . ويتبين من ذلك أن نصاب الدعوى بالنسبة لكل من المدعين هو اثنا عشر جنيها ونصف فليس لأى منهما أن يستأنف الحكم الصادر فيها " .

وحيث إن المعول عليه حسب المادة ٣٠ من قانون المرافعات في تقدير نصاب الدعوى عند تعدد الطلبات أو تعدد المدعين هو السند (Le titre) الذي رفعت الدعوى بناء عليه . فإذا كان هذا السند واحداً كان المعول عليه — سواء في تحديد الاختصاص أو معرفة ما إذا كان الحكم قابلاً أو غير قابل للاستئناف — هو المبلغ المدعى به بتمامه .

وحيث إن الطاعنين يطالبان بتعويض قدره خمسة وعشرون جنيهاً مصدره الأفعال الجنائية المسندة إلى المتهمين فالسند الذي يرتكبان عليه في دعواهما واحد ، ويجب إذن تقدير قيمة الدعوى المرفوعة منهما باعتبار المبلغ الذي يطالبان به بتغير بحث في مقدار نصيب كل منهما فيه . ولا يغير من ذلك أن دعوى كل منهما تحتاج إلى البحث في عنصر آخر خاص به وهو الضرر الذي أصابه من تلك الأفعال الجنائية ، لأن المقصود بالسند ليس إلا السبب الذي نتولد عنه المسؤولية وحق المطالبة ويشارك فيه جميع من أضرت بهم تلك الأفعال . أما الضرر الذي أصاب بالفعل كلا منهما فإنه وإن كان متصلاً بالسبب المذكور لا يلتفت إليه لأنه فرع عن هذا الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم .

وحيث إنه لما توضح يكون الحكم المطعون فيه إذ جزأ مبلغ التعويض الذي يطالب به الطاعنان وقضى بناء على ذلك بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قد أخطأ ، ولذلك يتعين نقضه والحكم بجواز الاستئناف من غير حاجة لبحث باقي الأوجه .

(١٠٦)

القضية رقم ٩٨١ سنة ١٠ القضائية

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن أعمال خادمه . مناطها . وقوع الفعل من التابع في أثناء تأدية وظيفته . مسئولية السيد على الإطلاق . وقوع الفعل من التابع في غير وقت تأدية وظيفته . شرط قيام المسؤولية في هذه الصورة وأساسها . قرائش بمدرسة . ترصده عند باب المدرسة لظايرها واعتقاله . مسئولية وزارة المعارف عن تعويض هذا الضرر . (المادة ١٥٢ ملغى)

إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ من القانون المدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقفاً منهم في حال تأدية

وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدمون المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الإطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة ، بنقض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم وعما إذا كانت البواعت التي دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الخدم استعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها إليهم متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها . فإذا ترصد المتهم عند باب المدرسة التي يشتغل بها فواشاً مع زملائه الفزاشين فيها حتى موعد انصراف المجنى عليه منها (وهو مدرّس متدب للقيام بأعمال نظارة المدرسة) وتمكن منه في هذه الفرصة ، واغتاله في هذا المكان وهو يتظاهر بأنه إنما يقترب منه لكي يفتح له — باعتباره رئيساً عليه — باب السيارة التي كانت في انتظاره ، فذلك يرر قانوناً إلزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليه من خادمها المتهم . وإذا كان هذا المتهم قبيل الحادثة قد امتنع على إثر الإجراءات التي اتخذها المجنى عليه معه عن إمضاء كشف الخدمة ، وصارح رئيس الفزاشين وحده بأن المجنى عليه أهانه وبأنه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالشغل فيها ، فإن ذلك لا يجعل المتهم وقت مقارفته فعلته متجاوزاً عن وظيفته ومقطوع الصلة فعلاً بمخدومه .

المحكمة

وحيث إن هذين الطاعنين ينيان بأوجه الطعن المقدمة منهما على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى برفض دعواهما المدنية قبل وزارة المعارف ، ووجه الخطأ أنه أورد ما يفهم منه أن المتهم وقت ارتكابه الجريمة كان مجزواً عن صفة الخدمة التي تربطه بوزارة المعارف مع أن انعدام هذه الصلة لا يأتي إلا بالاستقالة

أو الرقت ، وشئ من هذا لم يحصل . أما امتناع المتهم عن التوقيع على الكشف بما يفيد علمه بدوره في المبيت بالمدرسة فإن هذا لا يعدو أن يكون رفضا لتنفيذ أمر صدر إليه ولا يمكن أن يكون استقالة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد اشترط الحكم لمسئولية الوزارة أن يكون الحادث المستوجب للتعويض داخلا في طبيعة عمل المستخدم عندها ، وأن يكون قد ارتكبه بصفته مستخدما . والحكم بهذا يخلط بين مسئوليتين : أولاها عن فعل غير متعمد ، وثانيتهما عن فعل متعمد . والمنطقى يساعد على الأخذ بهذا النظر في الأولى فقط دون الثانية . على أن الارتباط بين الفعل الضار الذى وقع من المتهم والوظيفة مستفاد من وقائع الدعوى كما رواها الحكم وهى أن المجنى عليه بحكم وظيفته أصدر أمرا للتمم الخادم فعصى تنفيذ هذا الأمر ثم خشى عواقب عصيانه فارتكب جريمته . ولا يتصور في الواقع أن يرتكب الخادم جريمة عمدية تكون مرتبطة بوظيفته . ولو صح ذلك لوجب أن لا يحاسب السيد على جريمة خادم إلا إذا ارتكبها وهو يحمل ثياب الخدمة أو ارتكبها بنفس الأدوات المسلمة إليه لتأدية وظيفته وهذا تصوير غير مقبول . والمادة ١٥٢ من القانون المدنى لا تستلزم وجود صلة بين الحادث وبين طبيعة العمل الذى يؤديه الخادم ، كما أن مسئولية السيد فيها مفترضة افتراضا . فيكفى أن يرتكب الخادم خطأ أثناء تأدية عمله سواء أكان هذا الخطأ صادرا عن مجزؤ الرغبة في أداء خدمة للسيد أم عن باعث شخصى . ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن المحكمة استندت في قضائها برفض الدعوى إلى أن الحادثة قد ارتكبت في الشارع خارج المدرسة ، وأنه كان في مقدور كل مجرم أن يرتكبها ولو لم يكن موظفا بالمدرسة . وهذا القول منها لا يتفق مع القانون ولا مع الوقائع الثابتة في الحكم من أن المجنى عليه بصفته ناظرا بالنيابة قد لاحظ على المتهم بحق بعض مخالفات وقعت منه فصمم المتهم على قتله انتقاما منه . فلم يكن المتهم موظفا لما أمكن تصور وقوع الجريمة ولا قيام المجنى عليه بأى تصرف من هذه التصرفات الحكومية مع المتهم . فالقانون يحمل السيد في هذه الصورة المسئولية عن عمل خادمه ما دامت الوظيفة هى التى مكنت

المخادم من ارتكاب الحادثة وهيأت له سبيل ذلك ولو وقعت الجريمة في غير وقت الخدمة . فلا يهيم إذن أن تحصل الجريمة خارج المدرسة مادام المتهم قد أقدم على ارتكابها ضد رئيسه بسبب الوظيفة التي كان يشغلها . وينتهي الطاعنان من ذلك إلى القول بأن ما ذهبت إليه المحكمة من هذا كان أساسه تطبيق القانون تطبيقاً خاطئاً وفهمه على غير حقيقته مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ مدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدوم المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الإطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدوم وعما إذا كانت البواعث التي دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسؤولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . لأن المخدوم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الخدم استعمال الشؤون التي عهد هو بها إليهم متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما يتعلق بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان المتهم في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي أقيمت بها الدعوى العمومية عليه ، وقضى عليه بالعقوبة وبأن يدفع للدعوى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وجميع المصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة مع رفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحق المدنى قبل وزارة المعارف . وقد بين الحكم واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها فقال : ” إن محمد عبد الله مهيب أفندى المدرس بمدرسة التجارة بالإسكندرية ندب للقيام بأعمال ناظر المدرسة لمدة خمسة عشر يوماً أثناء العطلة المدرسية ابتداء من يوم الأربعاء ١٦ أغسطس

سنة ١٩٣٩ ووصل إلى علمه من بعض خدمة المدرسة أن محمد فارس طلبة (الطاعن) الفزاش بها والمنوط به العمل كساع لإحضار البوستة يتجر بالطبخ على عربة يد تحتل مكانا بالشارع أمام باب المدرسة ، فأحضره إلى مكتبه يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ وسأله في ذلك فأنكر ملكيته للطبخ ، فأغلظ له القول وخاطب نقطة بوليس محزم بك وطلب من الجاويش عبد الحى عسكر أن يتصرف في أمر هذا البطيخ ، فوعده بارسال أحد العساكر لإحضار العربة واتخاذ الإجراءات . ومضى نحو النصف ساعة بعد هذه المحادثة ، ولم يرسل الجاويش أحدا ، فأعاد مهيب أفندى الكرة وحادث الجاويش تليفونيا طالبا مصادرة البطيخ لأنه ملك للنهيم الفزاش بالمدرسة والمحزم عليه بحكم وظيفته التجارة ، وعند ذلك حضر للنقطة العسكرى محمود حسن صالح فكلفه الجاويش بالقيام إلى المدرسة وضبط بائع البطيخ إن كان لا يحمل رخصة بائع سريح لتحرير محضر مخالفة ضده أو منعه من المزاومة بعربته إن كان لديه رخصة . وكان المتهم في هذا الوقت قد أوعز لأحد معارفه أحمد حسن المصرى بأن يقف على عربة البطيخ مدعيا ملكيته له ، فلما حضر العسكرى إلى المدرسة وجد عربة البطيخ ويجوارها أحمد حسن المصرى فساقه إلى نقطة البوليس ، وهناك حرر عبد الحى عسكر محضر مخالفة لأحمد حسن المصرى لممارسة مهنة بائع سريح بدون رخصة . وأثناء تحرير المحضر حضر للنقطة مهيب أفندى ومعه محمد فارس طلبة المتهم فسأل المحقق هذا الأخير فأنكر ملكيته البطيخ وقال بأن أحمد حسن المصرى يسكن عنده . ووقفت إجراءات البوايس عند هذا الحد ، وقيدت المخالفة ضده أحمد حسن المصرى . وعند انصراف المجنى عليه من النقطة قال بأنه سيخطر وزارة المعارف لاتخاذ الإجراءات الإدارية ضده الفزاش . وفى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٩ استدعى مهيب أفندى السيد عبد الله من فزاشى المدرسة ونذبه لاستحضار البوستة بدلا من المتهم وسلمه خطابا لمكتب بريد محزم بك لاعتماد ذلك ، وأمر المتهم بالكف عن إحضار البوستة . وفى يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ لم يحضر مهيب أفندى إلى المدرسة فذهب السيد عبد الله يحمل خطاب

ندبه إلى البوستة، وتقدم التهم إلى نصر أفندى الخولى ضابط المدرسة متظلماً من اضطهاده وحرمانه من وظيفة ساعي بريد المدرسة وهي الوظيفة التي يرى فيها هو وأمثاله مزاياء عديدة، فلم يحترم نصر أفندى أمر ناظر المدرسة بالنيابة ولم يعأ به وخطب مكتب البريد تليفونيا لتسليم البوستة لمحمد فارس، وأرسل أحمد تراز الفزاش لاستدعاء السيد عبدالله وتم لمحمد فارس ما أراد، ولما عاد سلمه خطاب نذبه فزقه ٠ وفي يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٩ الموافق ٦ رجب سنة ١٣٥٨ ذهب محمد فارس لمكتب البريد في الصباح كعادته وقسم بوستة المدرسة وقبل أن يعود بها كان المجنى عليه قد حضر للمدرسة في الساعة الثامنة ونصف صباحاً وعلم بتصرفات نصر أفندى وتحدث إليه في الأمر متسائلاً عن سبب عدم احترام أمره، فجابه بأن تعليقات ناظر المدرسة الأسبق تقضي بعدم التغيير والتعديل في أعمال الفزاشين في أثناء غيابه، وأن ناظر المدرسة قد نقل وناظرها الجديد سيحضر بعد ثلاثة أيام فيحسن ترك الأمر له ليتصرف فيه. فلم يقتنع المجنى عليه بذلك واحتكم في هذا الخلاف إلى مصطفى حسن أفندى ناظر مدرسة التجارة المتوسطة بالظاهر بالقاهرة الذي كان يمضي إجازته الصيفية بالإسكندرية في هذا الوقت على اعتبار أنه كان ناظراً للمدرسة التجارة المتوسطة في سنة ١٩٣٧ وهو الذي أصدر التعليقات التي يرتكن عليها نصر أفندى في تبرير موقفه، واتصل به تليفونيا وقص عليه أمر الخلاف وذكر له في سياق الحديث أنه إنما لجأ لهذا الإجراء في سبيل المصلحة العامة لأن التهم لا تتوافر فيه صفة الأمانة اللازمة كساع للبريد لما يعلمه من سابقة اختلاسه لمبالغ لمدتسى المدرسة، وأنه مما أغضبه وجرح كرامته أن نصر أفندى الخولى قد مزق الخطاب المسلم منه للسيد عبدالله. وقد رأى مصطفى أفندى حسن من هذا الحديث أن نصر أفندى مخطئ في تصرفه فوجه أن يصارح نصر أفندى الذي كان وقت هذه الحادثة بجانبه ففعل، فاعتذر نصر أفندى بمثل ما اعتذر به للمجنى عليه، فأجابه بأن مثل الإجراء الذي اتخذه المجنى عليه لا يعتبر قتلًا أو تبديلاً بل هو تنظيم داخلي تقتضيه مصلحة العمل، وطلب منه أن ينفذ أمر المجنى عليه

وتجنب أى مشادة بينهما أمام فزاشى المدرسة صونا للكرامة بعد أن علم منه فى سياق الحديث أن لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن المتهم غير أمين فى عمله . وبدأ من نصر أفندى إنشاء الحديث ما يشير إلى ما أثاره تصرف المحبى عليه من الشوشرة وتبلغ نقطة البوليس بشأن مسألة البطيخ . وعند ذلك أمسك المحبى عليه بسماعة التليفون وأفهم مصطفى أفندى حسن أن نصر أفندى يشوّه الوقائع ، وسرد له مسألة البطيخ على حقيقتها . ثم عاد مصطفى أفندى حسن للحديث مع نصر أفندى ونصح له بتنفيذ أمر المحبى عليه فراوغ واقترح تعيين فزاش آخر خلاف السيد عبد الله فأفهمه بأن الأمر يجب أن لا يكون موضع عناد . وبعد انتهاء المحادثة أصر المحبى عليه على موقفه وأذعن نصر أفندى واستدعى المتهم وشتمه مهتداً ، وأمره بأن يسلم مابعدهته للسيد عبد الله فسلمه الدزاجة وشنطة البوستة وباقى مابعدهته ، واستردّ الكشف الذى استلم العهد بموجبه بحضور نصر أفندى وحسين معوض رئيس الفزاشين . وتم كل ذلك حوالى الساعة العاشرة صباحاً . وكان من ترتيب الأعمال بالمدرسة أن يقوم المتهم بالمبيت بالمدرسة (فوتجية) ليلة ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ . وجرى العمل على أن رئيس الفزاشين يعرض كشف الترتيب على من عليه الدور فى المبيت للعلم ، فعرضه على المتهم فامتنع عن الإمضاء مصارحاً رئيس الفزاشين بأن المحبى عليه قد أهانه بقوله "ابن الكلب الحرامى مش لازم يشتغل فى البوستة" فنصحه بأن لا يترك ذلك أثراً فى نفسه لأن المحبى عليه وإن كان حاداً فى طبعه فانه طيب القلب ، وعرض عليه تنيير معاد مبيته فى المدرسة ليوم آخر فلم يقبل وقال ضاحكاً بأنه فى غنى عن العمل بالمدرسة ، وإنه لا يهتم بالشغل ، ثم انصرفا بعد هذا الحديث ، فذهب رئيس الفزاشين وجلس أمام غرفة الناظر ، واتجه المتهم إلى حديقة المدرسة وتمشى بها قليلاً وضاق صدره من أثر تصرفات المحبى عليه معه وامتلاً قلبه بالحقد عليه ، فاعتبت عوامل الشر فى نفسه وأخذ يفكر فى اغتياله والقضاء على حياته . ولما اختمرت الجريمة فى نفسه ووطد عزيمته على ارتكابها أحكم التدبير ورسم الخطة لأخذ المحبى عليه غيلة وضدراً . فهو يعلم أن فى حوزته ، والراجح فى منزله ، سكيناً حادة كبيرة كان أعدها فى ماضى

الأيام لندمج بكاش عيد الأضحى، ويعلم أن المجنى عليه لا ينصرف من عمله إلا بعد ساعات تمكنه من تنفيذ ما رسمه من الخطة لقتله، وكما يعلم أن سيارة المجنى عليه في انتظاره على الرصيف المقابل لباب المدرسة فهو لاشك سيخرج من الباب ويخترق الشارع للدخول للسيارة. يخالس زملاءه من الفزاشين قرة من الزمن، ثم غافلهم قبل الظهر وانصرف إلى حيث لا يعرفون، وأحضر السكين وأخفاها بين طيات ملابسه، ورضى على كرمي أمام باب المدرسة في انتظار فريسته. وكان وقت الانصراف من العمل قد حل فخرج المجنى عليه من مكتبه وفي رفقته نصر أفندي الخولى ومن خلفهما رئيس الفزاشين حوالى الساعة الواحدة والنصف. ولما وصل إلى الباب اقتضت مروءته أن يعرض على زميله نصر أفندي توصيله إلى منزله بالسيارة فاعتذر بقرب منزله وتبادلا التحية. واتجه نصر أفندي إلى اليمن وانحدر المجنى عليه قاصداً سيارته، وعند ذلك قام المتهم من خلفه ثم أسرع أمامه كمن يريد أن يفتح له باب السيارة وفي أسرع من لمح البصر التفت نحو المجنى عليه وطعنه بالسكين فى صدره طعنة قاتلة قوية نفذت من خلال القفص الصدرى إلى التجويف البلورى إلى الحجاب الحاجز واخترقت الكبد، وأمسك كتفه بيده بشدة من رقبته وهو شاهر سلاحه وهوى به بطعنة ثانية فى كتفه". وعرض الحكم بعد ذلك إلى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت هذه الواقعة الجناثية. وما ذكره فى ذلك (١) ما شهد به المجنى عليه فى التحقيقات قبل احتضاره من "أنه علم من بعض الفزاشين بالمدرسة أن المتهم يتجرب بالبطينخ ولما سأله عن ذلك أنكر، فأخطر نقطة البوليس للتصرف فى البطينخ، وعند حضور عسكري البوليس كان المتهم قد أوعز لأحد معارفه بالادعاء بملكية البطينخ وحرر لهذا الأخير محضر مخالفة، وكتب خطابا لمصلحة البريد بانتداب السيد عبد الله مندوبا عن المدرسة فى استلام البوستة بدلا من المتهم، واكتفى بجرمانه من أن يعمل كساع وأن يكون عمله كفزاش فقط. وعند انصرافه من المدرسة حوالى الساعة واحدة مع نصر أفندي الخولى اتجه هو لركوب السيارة التى كانت على الرصيف المقابل وانحرف نصر أفندي إلى اليمن فى طريقه إلى منزله، وكان المتهم متربصا على

باب المدرسة ويجزء مفارقة نصر أفندي له انتهز المتهم هذه الفرصة ، وجرى خلفه وتقدمه بخطوات ، وهو يخفى السكين في كفه ، فظن أنه سيفتح له باب السيارة ولكنه التفت نحوه وطعنه في صدره ثم أمسك رقبته وطعنه طعنة أخرى على كتفه “ .

و (٢) ما شهد به حسين معوض رئيس الفزاشين في التحقيقات وبالجلسة من “أنه عند خروج المجنى عليه من المدرسة كان المتهم جالسا على كرسي قريب من الباب وما أن انحدر المجنى عليه لركوب سيارته حتى تبعه المتهم وجرى فظن أنه يريد أن يفتح باب السيارة ولكنه أخرج السكين وطعن بها المجنى عليه طعنتين وحاول الهرب ، فجروا خلفه فألقى بالسكين في حديقة مجاورة ، ومن أن تسليم ما بعهدة المتهم تم في الساعة العاشرة ، وأن المتهم قد شكى من المجنى عليه بأنه شتمه فنصح له بأن لا يعير ذلك التفاتا لأن المجنى عليه وإن كان حاد الطبع فانه طيب القلب . ولم يبد على المتهم عند ذلك أى انفعال بل كان يضحك . ولما أراد أن يمضيه على المبيت بالمدرسة طبقا لترتيب الأعمال أبى وقال بأنه لا يريد العمل ، ولأنه لا يهتم به وانصرف ، وأخذ يتمشى في الحديقة ثم جلس على الباب مع زملائه ، وظل هو على باب غرفة المجنى عليه حتى انصرف منها حوالى الساعة الواحدة والنصف . وحصلت الحادثة بالظروف المتقدمة ولم يقع من المجنى عليه أثناءها أى اعتداء على المتهم ولا مجرد حديث معه ، ولأنه رأى المتهم يجرى خلف المجنى عليه فظن أنه يريد فتح باب السيارة ، ولكنه بعد أن تقدم المجنى عليه استدار وطعنه بالسكين التي كان يخفيها مرتين “ . وقد ذكر الحكم وهو يتحدث عن توافر ظرف سبق الإصرار أنه “ثابت قبل المتهم مما تبيته المحكمة من مضى مدة طويلة حوالى الثلاث ساعات بين تسليم ما بعهده وبين ارتكاب الحادثة وما سبقه من إهانة واضطهاد اعتقد بوقوعهما عليه ، فولد ذلك الحفيظة والحقد في نفسه وجعله يفكر تفكيرا هادئا في ارتكاب ما أقدم عليه بعد أن وازن بين الجريمة والمصير الذى ينتظره بسببها ، وبعد أن باعد بينه وبين وظيفته وآثر التخلل عنها معلنا ذلك لرئيس الفزاشين ، ثم رسم خطة الجريمة بالطريقة المشروحة بالوقائع المتقدمة ، وأعد السلاح القاتل وأخفاه في ملابسه وأخذ ينتظر خروج المجنى

عليه بعد انتهاء عمله ، وعند انصرافه أوممه بأنه إنما يسبقه في السير لفتح باب السيارة ثم انقض عليه وقتله تنفيذا لما صمم عليه . كما ذكر وهو يتحدث عن توافر ظرف التردد أنه " ثابت قبل المتهم من تربصه للجنى عليه على باب المدرسة وهو المكان الذى سيخرج منه عند انصرافه من عمله والسكين معه يخفيها بين طيات ملابسه . ولا يفيد المتهم أن هذا المكان إنما جلس فيه أسوة بزملائه لأنه إنما اختار هذا المكان بقصد تسهيل ارتكابه الجريمة " .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى المرفوعة من المدعين بالحق المدنى على المتهم ووزارة المعارف بالزام الأول بمبلغ ألف جنيه تعويضا مع المصاريف والإتاعاب ورفض الدعوى قبل الثانية قد اعتمد في ذلك على قوله : " إنه عن الدعوى المدنية ضد المتهم ووزارة المعارف فإنها واضحة سليمة الأساس فيما يختص بالمتهم لما تبيته المحكمة من الوقائع الثابتة من ثبوت جريمة القتل عليه . وقد أصاب والذى القتل المدعين مدنيا من الضرر الأدبى والمادى ما تقتضيه المحكمة بمبلغ ألف جنيه مع إلزامه بجميع المصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . وأما فيما يختص بمسئولية وزارة المعارف فإن المدافع عن المدعين المدنيين قد جعل أساس دعواه في التعويض مسئولية السيد عن أعمال خادمه المنصوص عنها في المادة ١٥٢ من القانون المدنى ، مع أن هذا النوع من المسئولية فيه استثناء لقاعدة عامة طيبة سلمت بها كل الشرائع وهى أن الإنسان لا يسأل إلا عن الضرر الناشئ عن خطئه مباشرة . كما أن المادة ١٥٢ رفعت مسئولية إثبات الخطأ عن عاتق طالب التعويض ، واقترضت الخطأ على السيد كقرينة قانونية تحت ستار سوء الاختيار وعدم دقة المراقبة فلا يستطيع هذا الأخير قانونا أن يقيم الدليل على عكس ما فرضه القانون . وفي حالتنا هذه لا يستطيع وزارة المعارف إثبات أن اختيارها للمتهم كفضاء للمدرسة لم يكن اختيارا سيئا ، مدالة على ذلك بخدمة الطويلة وخلو ملفه مما يشير إلى سوء الاختيار . كما لا يستطيع أن تدفع بأن الرقابة الدقيقة التى تطالب بها إنما كان يقوم بها المحنى عليه بحكم نذبه ناظرا للمدرسة . فإن كان هناك تقصير في الرقابة ، وعلى

الأخص قبل ارتكاب الحادث، فإن المجنى عليه المطلوب التعويض لأبويه هو الذى أهمل فى هذه الرقابة . ومن أجل ذلك ترى المحكمة أن المادة ١٥٢ يجب أن تطبق فى أضيق حدودها . وعلى ضوء هذا الشرح تنظر المحكمة فى هذه الدعوى .

وحيث إن المادة المذكورة نصت على مسئولية السيد عن الضرر الناشئ عن أفعال خادمه متى كان واقعا أثناء تأدية وظيفته . وهذا النص وإن اختلف القضاء فى تفسير مداه فإن هذه المحكمة ترى أن خطأ الخادم الموجب لمسئولية سيده يجب أن يكون داخلا فى طبيعة عمله ، وأن يرتكبه بصفته خادما لا أن يرتكبه خارجا عن العمل المكلف به . والقول بغير هذا يؤدى إلى تحميل السيد مسئوليات لاحد لها تنفر منها البداةة وتنجافى مع روح القانون وأبسط مبادئ العدالة . فإذا استعرضنا ما وقع من المتهم — وهو مبین فى صدر هذا الحكم — نرى أن ما ارتكبه من الإثم لا يدخل فى طبيعة عمله ، وأنه لم يرتكبه بصفته خادما فى حدود وظيفته بل هو فعل جنائى، لا يمت إلى عمله بأية صلة، اقترفه من جراء حقه على المجنى عليه وتصميمه على قتله انتقاما منه لما ربح فى ذهنه من اضطهاده له وإهائته . أما القول بأن وظيفة المتهم هى التى هيات له ومكنته من ارتكاب الحادثة مما يوجد الارتباط بين تأدية الوظيفة والجريمة فهو قول لا تأخذه المحكمة، لا لأن فيه توسعا فى تفسير مدى مسئولية السيد التى افترضها القانون وخروجها بها عن القواعد العامة، بل لأن الحادثة قد ارتكبت فى الشارع خارج المدرسة، وكان فى استطاعة كل مجرم أن يرتكبها على هذه الصورة ولو لم يكن موظفا بالمدرسة. على أنه حتى مع الأخذ بنص المادة على علاقته فان الذى ثبت للحكمة أن المتهم بعد أن أخبره المجنى عليه بقسليم ما بمعهدته بدا منه ما يبعد بينه وبين الوظيفة وتجرد عنها فعلا، وصارح بذلك رئيس القراشين حسين معوض ، كما هو مبین فى الوقائع المتقدمة ، ورفض التوقيع على ما يفيد علمه بدوره فى المبيت بالمدرسة مساء اليوم الذى حصلت فيه الحادثة ، وانصرف وهو لا يلوى على شئ سوى التفكير فى الجريمة وتدمير ارتكابها، ولم يكن ترصده خارج باب المدرسة انتظارا لأوامر تصدر له أو عمل يطلب منه بل رقبا لخروج المجنى عليه وتحجينا لفرصة

القضاء عليه . ولذا كله ترى المحكمة أن دعوى التعويض المرفوعة على الحكومة بالأساس الذى رفضت به واجبة الرفض .

وحيث إنه يظهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بعدم وجود ما يبرر مسائلة وزارة المعارف عن الضرر الناشئ عن الجريمة التى وقعت من تابعها المتهم على المحبى عليه فى الظروف والملابسات المبينة به . ووجه الخطأ فى ذلك أن القانون لا يشترط لتحصيل المخدوم المسئولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل — كما ذهب إليه الحكم — داخلا فى طبيعة الوظيفة التى عهد بها إلى التابع أو أن يقع منه بصفته هذه، بل يكفى فى تقرير هذه المسئولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تأدية الوظيفة ، أو أن تكون الوظيفة هى التى ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيدا عن الوظيفة ولا اتصال له بها . وإذن يكون فيما أثبتته الحكم من ترصد المتهم عند باب المدرسة التى يشغل قراشا بها مع زملائه من القراشين فيها حتى موعد انصراف المحبى عليه منها ، وتمكنه منه فى هذه الفرصة ، واغتياله فى هذا المكان وهو يتظاهر بأنه إنما يقترب منه لكى يفتح له ، بصفته رئيسه، باب السيارة التى كانت فى انتظاره — يكون فى هذا الذى أثبتته الحكم ما يبرر قانونا إلزام الوزارة بتعويض الضرر الذى وقع على المحبى عليه من خادمها المتهم . إذ هو غاية فى الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصف كونه قراشا فى المدرسة تحت رئاسة المحبى عليه هى التى هيات له كل الظروف التى مكنته من اغتيال المحبى عليه بطريق الخيانة، لأنه لو لم يكن كذلك لما استطاع أن ينتظر غريمه ويترصده له آمنا مطمئنا أمام باب المدرسة حيث وقعت الواقعة ، ولما كان هناك من مناسبة لأن يقترب من المحبى عليه تحت ستار أداء الواجب عليه له ثم يفدر به . أما ما جاء فى الحكم من أن المتهم بدا منه قبيل الحادثة ما يباعد بينه وبين الوظيفة فان ذلك لا يقتضى ولا يؤخر ما دام لم يكن من شأن ما بدا من المتهم — حسب الثابت فى الحكم نفسه — انقطاع صلة الخدمة بين الخادم ومخدومه، إذ مجرد امتناع المتهم على أثر الإجراءات التى أخذها المحبى عليه معه عن إمضاء كشف الخدمة، ومصارحته رئيس القراشين

وحده بأن المجنى عليه أهانه، ثم قوله ضاحكا بأنه في غنى عن العمل بالمدرسة، وإنه لا يهتم بالشغل فيها — كل ذلك في ذاته لا يؤخذ منه أن المتهم كان وقت فعلته التي فعلها متجزئا عن وظيفته ومقطوع الصلة فعلا بخدمه . ومما يؤكد ذلك ما قاله الحكم ذاته من أن المتهم بعد هذا الذي بدا منه مكث بالمدرسة وجالس الفزاشين زملاءه فيها ولم يفارقهم إلا خلسة كي يحضر السكين ثم بقي معهم حتى حان موعد الانصراف من العمل فتقدم عند باب المدرسة مسرعا أمام المجنى عليه ليفتح له باب سيارته كأن لم يحصل شيء مما كان . فان كل ذلك يدل بوضوح على أن ما بدا من المتهم في مقام الاحتجاج على تصرف الناظر ولم يصل خبره إلى غير رئيس الفزاشين لم يكن بالأمر الذي يمكن بحال أن يستفاد منه أن المتهم كان وقت الحادثة متقطع الصلة بالوظيفة وبالوزارة .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يتعين قبول الطعن موضوعا والقضاء للطاعنين على وزارة المعارف بمبلغ التعويض المحكوم به على المتهم وذلك بطريق التضامن معه .

جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزشدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(١٠٧)

القضية رقم ٩١٨ سنة ١٠ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . العبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسؤوليته . ما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة . الادعاء بأن المتهم كان قد أصيب بالجنون منذ سنوات . تقديم شهادة على ذلك من أحد الأطباء . استظهار المحكمة من الوقائع أنه كان وقت ارتكاب الجريمة سليم العقل . الاستئانة في هذه الحالة برأى في . لا وجوب .

إن العبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسؤوليته الجنائية هي بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما قد كانت عليه قبل ذلك . فاذا كان الدفاع قد استند إلى أن المتهم غير مسئول لأنه كان قد أصيب منذ سنوات بالجنون

وقدم شهادة من أحد الأطباء دالة على ذلك، ورأت المحكمة من إجابات المتهم في التحقيق الذي أجرى عقب الحادثة مباشرة أنه كان سليم العقل وقت ارتكاب الجريمة، ثم قالت إن الشهادة الطبية المقدمة لا تتعارض مع ما رآته من ذلك لأنها، فضلا عن صدورهما من غير إخصائي وعن حادث وقع قبل تحريرها بسنوات، لا تدل بذاتها على أن المتهم كان وقت اقترافه الجريمة في حالة جنون فذلك، باعتباره تقديرا للوقائع المعروضة على المحكمة، يجب أن يترك أمره لها وحدها، ولا يصح إذن إلزامها بالاستعانة فيه برأى قى .

(١٠٨)

القضية رقم ٩٢٣ سنة ١٠ القضائية

اختلاس أشياء. مسلة على سبيل الوكالة . ركن الضرر . متى يكون متوافرا ؟ يكفي أن يكون الضرر محتملا . ركن القصد . توافر كل من هذين الركنين . تقدير موضوعي .

لا يشترط في جريمة التبيد أن يكون قد وقع ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملا . وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها . ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآته المحكمة فيها .

(١٠٩)

القضية رقم ٩٤٦ سنة ١٠ القضائية

دعوى مدنية . الأهلية للتقاضى . مجنى عليه قاصر . ادعاؤه بحق مدنى . دفع الدعوى بعدم أهلية راضها . عدم إبداء المدعى عليه هذا الدفع ومرافسته في موضوعها . صدور الحكم عليه . سقوط حقه في التمسك بهذا الدفع . رضا ذى الأهلية بالتقاضى مع ناقص الأهلية . تمسكه بعد الرضا بعدم أهلية خصمه . لا يجوز . إذا ادعى المجنى عليه بحق مدنى وكان قاصرا ، ولم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى ، بل تراضى في الموضوع وصدر الحكم عليه ، فذلك — لما فيه من قبول للتقاضى مع القاصر — يسقط حقه في التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .

(١١٠)

القضية رقم ٩٩١ سنة ١٠ القضائية

(١) نظام الحكومة المقرّر . معناه . المادة ١٧٤ من قانون العقوبات . الفرض منها . حماية الدستور والنظم المقرّرة فيه للحكم . الطعن في هيئة الوزارة القائمة . لا يدخل في نطاق هذه المادة . جنابة التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرّر . عنصرها المادى والأدبى . (ب) عقوبة . إدانة التهم في جنابة وفي جرائم أخرى . توقيع العقوبات المقرّرة للجنابة وحدها وفقاً للمادة ٣٢ للارتباط . تقض الحكم بالنسبة للجنابة وحدها . اعتبار هذه العقوبات محكوماً بها عن الجرائم الأخرى . متى يجوز ذلك ؟ عقوبة غير مقرّرة لهذه الجرائم أو مقرّرة ولكن تحرّجت المحكمة في توقيعها بسبب وجود الجنابة . وجوب استبعادها .

١ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحترّض بطريقة من طرق العلانية على "قلب نظام الحكومة المقرّر في القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به" إنما عني الطعن الذى يكون المقصود به تعريض الدستور، وكل ما كان الدستور مصدراً له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم في البلاد وتحديد إدارتها، إلى ما أراد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كراهيتها أو الازدراء بها . ولم يعن الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها، أو حكام بأشخاصهم، إذ أن القانون قد قرّر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التى هى باعتبارها ذوات معنوية بحاجة لحماية إلى نص خاص بها هو الذى وردت به المادة المذكورة، كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرتها الإيضاحية في جملتها . وإذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض على كراهة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لاتقع الجريمة إلا بها فانه لا نزاع في أنه يجب على كل حال - لكى يتوافر في الجريمة عنصرها المادى والأدبى - أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدّى إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض، وأن تتوجه نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها . ثم إنه إذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذه المادة موجهاً في الظاهر إلى هيئة معينة أو أشخاص معينين، ومستنداً

في الواقع إلى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفادا من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها .

٢ - إذا أدين متهم في جناية وفي جرائم أخرى ، ووقعت عليه العقوبات المقررة للجناية فقط وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجناية بالجرائم الأخرى ، فإنه ما دامت الجرائم الأخرى قد ثبتت أيضا إدانة المتهم فيها يجب عند نقض الحكم في الجناية وحدها اعتبار تلك العقوبات محكوما بها في الجرائم الأخرى متى كانت داخلة في نطاق العقوبات المقررة في القانون لهذه الجرائم . إما إذا كان منها ما ليس داخلا فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة له تبعا للجناية . وكذلك الحال بالنسبة لكل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعها في حرج بسبب وجود الجناية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في المسلة من ١٢ إلى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٩ بمدينة القاهرة محافظة مصر ، حالة كونه رئيسا لتحرير جريدة الوفد المصرى ، حرض علنا على كراهية نظام الحكم المقرر بأن قام بحملة صحفية دأب فيها على إهانة الوزارة الحاضرة وسب وقذف حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا بسبب أدائه ما كلف به من تشكيل الوزارة الحاضرة وبسبب أدائه أعمال وظيفته فيها ، ونشر الأخبار الكاذبة الضارة بالمصلحة العامة مع سوء القصد راميا بهذه الحملة إلى تحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها ووضع العثرات لإعاقتها عن إنجاز الأعمال المنوطة بها في اختصاصاتها الأساسية . فنشر في العدد رقم ٣٩٦ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ مقالا بعنوان " استقالة محمد محمود باشا أو إقالته ثم ترشيح على ماهر باشا لتأليف الوزارة " سب فيها وقذف علنا رغبة على ماهر باشا بسبب تكليفه بتأليف الوزارة إذ رماه بأنه عدو للأمة مهيا لمحاربتها وأنه أداة للكيد لها . كما أسند إليه كذبا ومع سوء القصد واقعة توجب احتقاره عند أهل وطنه وهى أنه عرض أسماء المرشحين للاشتراك في وزارته على السفارة

البريطانية ، وذلك في عبارات جاءت في المقال منها هذه العبارة "وقد قلنا في الأسبوع الماضي إن اليد الإنكليزية تبدو من وراء هذا التوقيع ، ونقول اليوم إن هذه بلا شك حلقة من سلسلة ما تم في لندن ، والآن ها هو ذا يرشح للوزارة القائمة فيتحقق بذلك كل ما قلناه من قبل ، وتستقبل الأمة فيه عدواً جديداً لمحاربتها وأداة من الأدوات الميسرة للكيد لها ... وقد تأكد لدينا ما قيل أمس في كثير من الدوائر السياسية وهو أن أسماء أعضاء الوزارة الجديدة والمرشحين لها مرسله للسفارة البريطانية وليس هذا بعجيب ... ويكفي أن تكون أول خطوة في مرحلة هذا الحكم الجديد هي هذه الخطوة الماهرية ليعرف الناس أي نوع من الحكم سيجدون غداً وأي سياسة قد ينت لمحاربتهم في مبادئهم ومقاومة مشيقتهم " .

ونشر في العدد رقم ٣٩٧ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ بالصفحة الأولى مقالا من تأليفه عنوانه "على ماهر عدو الشعب رقم ١ — إصبع الإنجليز في ترشيحه" كرر فيه قذف رعدة رئيس الوزارة بنسبة الواقعة المتقدمة الذكر إليه ، وسبه إذ رماه بأنه عدو الشعب الأول ، وأنه هو أصل البلوى ، وأنه الأداة الطيبة في يد الساسة التي تريد التنكيل بالشعب ونشر المجاعة بين الفلاحين وجراؤمة إلى كل صور الخراب وذلك في عبارات منها هذه : "لم يسجل التاريخ السياسي لعل ماهر باشا إلا العمل على مناهضة الأمة والتدمير ضد مشيقتها وإرادتها كلما منحت له فرصة في الخفاء حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من إصبع هذا الرجل الذي تخصص للكيد لهذه الأمة . فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن إلا أن يكون دليلا من أدلة استهتار الإنجليز بالشعب المصري وحقوقه وكرامته إذ هم المرجح لترشيحه ، وإلا فليقل لنا ماهر باشا كيف استباح نفسه أن يبعث ببرناج وزارته وأسماء من يرشحهم للاشتراك معه في الوزارة إلى السفارة البريطانية . على ماهر باشا إذن هو أصل البلوى التي حلت بالبلاد وهو الرجل الذي يصلح لأن يكون أداة طيبة في يد السياسة الإنكليزية التي تريد التنكيل بالشعب المصري وتريد أن تشر المجاعة بين الفلاحين وأن يجر على هذه الأمة الخراب السياسي في سبيل أن تسد ما بقي لها

من مطامع وأن تعتصر البقية الباقية من دم هذا الشعب بعد أن اعتصرت معظمه على أيدي وزارة الحكم الصالح .

ونشر في العدد رقم ٣٩٨ الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ صورة تمثل "جون بول" رمز بريطانيا بهم بلبس قناع على صورة رفعة على ماهر باشا قاصدا بذلك سب رفعته بأنه إنما يمثل المصالح الأجنبية لا المصالح الوطنية .

ونشر في العدد رقم ٤٠١ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ مقالا من تأليفه تحت عنوان "تحليل نفساني — عودة الرجل الذي وراء الستار" سب فيه رفعة على ماهر باشا بسبب قيامه بتشكيل الوزارة إذ رماه في عبارات صريحة كثيرة في المقال بأنه يلهو بمستقبل الأمة ، وأنه خلق للهدم ، كما رماه بالدس والتآمر والتخريب وبأنه لا يؤمن على الاستقلال والدستور .

ونشر في العدد رقم ٤٠٢ الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ صورة رمزية تمثل رفعة على ماهر باشا تمخذه به قدم متعللة خارج باب الوزارة قاصدا بذلك سب رفعته وتمخيره .

ونشر في العدد رقم ٤٠٣ الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٩ صورة رمزية من تأليفه أهان فيها الوزارة الحاضرة حيث مثلها على هيئة باقة يقدمها رئيس الحكومة إلى سيدة رمز بها مصر وقد أشاحت بوجهها قابضة على أنفها بيدها ، وكتب تحت الصورة "ريحتها" (الوزارة) باينة قوى وعارفها من زمان " .

ونشر في العدد رقم ٤٠٣ بالصفحة السادسة بعنوان "جنتين سقط" مقالا أهان فيه الوزارة الحاضرة إذ وصفها بأنها كالجنين السقط أى غير صالحة للحياة ولا قابلة لها ، كما رماها بأنها خالية من الكفاءات أو تكاد وبأنها وزارة يقوم شطرها المستقل على تلك الصورة من الخلط من الكفاءات بينما يقوم شطرها الحزبي على عنصر الخيانة والتهالك على الوظيفة والتهافت على المناصب . وذلك في عبارات صريحة كثيرة وردت متفرقة في المقال .

ونشر مع سوق القصد في العدد رقم ٤٠٤ الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩
خبراً كاذباً ضاراً بالمصلحة العامة عنوانه "الوزارة والجيش" فحواه أن جميع الضباط
الجبار الذين يعارضون في تعيين عزيز على المصرى باشا سيحاطون على المعاش .

ونشر في العدد رقم ٤٠٥ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٩ مقالا بعنوان
"على حساب مصر — مؤامرة الشقيقتين في سبيل الحكم" أهان فيه الوزارة
الحاضرة وسب رفعة رئيسها بسبب أعمال وظيفته إذ عرّض بالوزارة مدعياً أنها
ثمرة مؤامرة وكيد لم يراع فيها لا الأمة ولا الدستور ولا الحق ولا الخلق . وذلك
بعبارات منها هذه "أرعى الستار على الفصل الأخير ولا شك أنه لن يكون آخر
الفصول في مأساة المؤامرة الماهرية ، أى مؤامرة الشقيقتين ، في سبيل الحكم والسلطان
شامت الأمة أولم تشأ ، رضى الدستور والحق والخلق أولم ترض ، كلها بيان .
أرعى الستار على الفصل الأخير من فصول المأساة ، وقفز صاحب المقام الرفيع
ماهر باشا إلى المنصب المنشود بعد طول الكد والكيد ، متخطياً كل قيد من القيود ،
متجاوزاً كل حد من الحدود ، فلا دستور ولا برلمان ، ولا أكرية ولا أقلية ، ولا حزب
ولا أحزاب ، وإنما المهم أنه وصل الحكم وألف الوزارة واندفع من اليوم الأول
يهاجم الإدارة الحكومية هجوماً لا ضابط له ... والآن قد خرج ماهر باشا على
الأمة من مكنته وبرز إلى مقدمة الصفوف للمرة الأولى في حياته الحافلة بضروب
الحرب الخفية وصنوف التنكيل بالأمة ودستورها وأخلاقها من وراء ستار " .

ونشر في نفس العدد مقالا بالصفحة السادسة بعنوان "بوادر تسليم البضاعة —
تقويض المعاهدة الإنجليزية المصرية — العدول رسمياً عن بناء الثكنات" سب فيه
الوزارة الحاضرة ورفعة على ماهر باشا بأن رماهما بالخيانة والتفريط وتأييد الاحتلال
والتواطؤ مع الإنجليز ، وأسند إليهم أنهم عدلوا عن بناء الثكنات فقبلوا دوام الاحتلال
الأجنبي جزاء توليهم الحكم ، وأن دعوى الرغبة في الاقتصاد والإصلاح لم تكن إلا
تدجيلاً وستراً لجريمتهم . وذلك في عبارات وردت بالمقال منها "هذه هى الهدية
الأولى من كف على ماهر باشا إلى يد الإنجليز في اليوم الثالث من بداية حكمه ،

وكأنما كان رفعة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ليلة أمس يتحدث بلسان الشعب حين وصف على ماهر باشا في خطبته بأنه "قد اطمأن إلى أن حراهم تجمه ورجالهم يؤيدونه وأنه أصبح عندهم اليوم رجل الساعة المطلوب لإتمام تسليم البضاعة . ماذا تصبح المعاهدة بعد هذا الإهداء الذي يهديه على ماهر باشا لأساتذته الأعزاء ؟ فإن إقامة إلقاء الثكاث على دعوى الاقتصاد للإصلاح الداخلى تدجيل باسم الاقتصاد وتحايل مكشوف بدعوى الإصلاح الداخلى ، فإن المصريين لا يرضون بأى شىء ... الخ . لقد فعلها على ماهر باشا ولكنه سيجد جزاءها وسيعرف أنه اقترف في حق البلاد أسوأ الخيانات السياسية".

وقد طبعت الأعداد المذكورة ووزعت على الجمهور في تاريخ صدورها . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧١ و ١٧٤/١ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ و ٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر حضرته بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ إحالته على محكمة جنايات مصر لمحاكمته بمقتضى المواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات مصر سمعت هذه الدعوى ثم قضت فيها بحضورها بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ عملاً بالمواد ١٧١ و ١٧٤/١ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣/٣ و ٣٠٧ و ٣٢ عقوبات والمادة ٣٣ عقوبات أيضاً وكذلك المادة ١٧ عقوبات :

(أولاً) بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وبغرامة خمسين جنيهاً . (وثانياً) بتعطيل جريدة الوفد المصرى اليومية لمدة شهر واحد يبدأ من اليوم . (وثالثاً) بنشر الحكم في جريدة الأهرام اليومية على نفقة المحكوم عليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التى أبتتها إذ اعتبر ما تضمنته المقالات موضوع المحاكمة جنائية منطبقة على المادة ١٧٤ فقرة أولى من قانون العقوبات مع أنه سبق لمحكمة النقض والإبرام

أن فسرت هذه المادة ورسمت حدودها فقالت "إن المعنى اللغوى والعرف الفقهي العام وعرف الشارع المصرى الخاص كل أولئك متضافرة على وجوب صرف معنى عبارة نظام الحكومة المقرّر بالقطر المصرى إلى ما يشمل تفاصيل النظام الحكومى بحسب ما هو عليه فى الدستور القائم الذى هو الوطن الوحيد لتقريرها". ثم قالت "إن الطعن فى الدستور والتحريض على عدم طاعته هو إذن طعن على نظام الحكم فى صورته التى قررها ذلك الدستور وتحريض على كراهيته". ثم قالت كذلك إن "الحكومة فى ماهيتها القانونية هى السيادة فى مظهرها العملى أى السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها فى الناس، فكل الضوابط والأحكام الكلية التى تتخذ سير السيادة فى تحقيق سلطانها فى الناس هى التى يتكوّن منها فى مجموعها معنى الحكومة. وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى، فكلما تحدّدت فى بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى هى ذلك الوجه المحدّد، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرّر. والدساتير هى الوثائق الأساسية التى تتكفل ببيان ذلك النظام وتقريره، وهى لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير. فكل ما ورد فيها — مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها — هو نظام الحكومة المقرّر. حتى الحقوق المدنية العامة التى تقرّر عادة فى أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدّد مدى السيادة وإلى أى حدّ يجب وقوف سلطانها". ويعقب الطاعن على ذلك بقوله إن هذا الحكم ذاته هو الذى استندت إليه محكمة الجنائيات فى حكمها، وهو لا ينهض حجة لها على صدق نظرها، لأن الطاعن لم يتعرض لنظام الحكم المقرّر، لا فى تفاصيله ولا فى مجموعه، وإنما تعرض فقط لرجل سياسى قبل أن يشكل وزارته وبعد تشكيلها بنقد هو — مهما اختلف فى أنه مباح أو غير مباح — مما لا يمكن أن يعتبر طعنًا على نظام الحكومة المقرّر. ولو أن كل طعن فى الوزارة أو نقدها يعتبر طعنًا فى نظام الحكومة لوجب حذف النصوص التى تعاقب على إهانة الهيئات النظامية وغيرها مما يشمل

الحكومة والوزراء . ثم انتهى الطاعن اعتيادا على ذلك إلى طلب براءته من تهمة الجناية المذكورة وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات لنظرها مجددا بالنسبة للتهم الباقية التي أدين فيها .

وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يخوض بإحدى طرق العلانية على "قلب نظام الحكومة المقر في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به" إنما أراد أن يعاقب على الطعن العلني الذي يقصد به تعريض الدستور وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة التي رسمها لضبط شؤون الحكم في البلاد وتحييدها وإدارتها إلى ما أريد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كراهيتها أو الازدراء بها . ولم يرد أن يعاقب بهذا النص على الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام بأشخاصهم ، إذ أن القانون قد قرر لهذا الطعن ، في نصوص أخرى ، عقوبات خاصة تحمي هذه الهيئات وهؤلاء الأشخاص . بخلاف النظم الدستورية في ماهيتها فانها باعتبارها ذوات معنوية بحتا لا تنطبق عليها النصوص المذكورة كان لا بد لحمايتها من نص خاص . فلذلك وضعت المادة المذكورة لهذا الغرض وحده المدلول عليه بمعناها لفظة وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرة التبرير الإيضاحية في مجملتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه قارف الأفعال الجنائية الميينة به والتي رفعت بها الدعوى العمومية عليه ، واعتبر هذه الأفعال مكونة لجنح إهانة الوزارة القسائمة وسب وقذف حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أعمال وظيفته ونشر الأخبار الكاذبة الضارة بالمصلحة العامة ، كما اعتبرها هي ذاتها في الوقت نفسه مكونة في مجموعها لجناية التعريض على كراهة نظام الحكومة المقر في مصر . ثم أدان الطاعن في هذه الجرائم جميعها وعاقبه طبقا للواد ١٧١ و ١٧٤ فقرة أولى و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣ فقرة ثالثة و ٣٠٧ من قانون العقوبات ، ولكنه قضى عليه وفقا لمادة ٣٢ من هذا القانون لما ارتآه من ارتباط الجرائم بعضها ببعض بالعقوبات

المقزرة لأشدّها فقط وهي جنابة التحريض على كراهة نظام الحكومة . ثم أثبت أن ظروفه وعدم وجود سوابق له تدعو المحكمة إلى أخذه بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من القانون المذكور .

وحيث إن الحكم ذكر وهو يدل على توافر عناصر جنابة التحريض على نظام الحكومة المقزرة "أنه يتعين أولاً تفهم مراد الشارع من عبارة نظام الحكومة المقزرة في القطر المصري الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ليتسنى بناء على ذلك تكييف ما ورد في العبارات التي بنت عليها النيابة هذه التهمة، ومعرفة ما إذا كانت تكون الجريمة المنصوص عليها في هذه الفقرة أم لا . وأن المادة ١٧٤ عقوبات نصت على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلاً من الأفعال الآتية : (أولاً) التحريض على قلب نظام الحكومة المقزرة في القطر المصري أو على كراهيته أو الازدراء به . وقد كان نص هذه المادة في القانون المصري لسنة ١٩٠٤ هو من حرّض الناس بإحدى الطرق ... على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها أو على الازدراء بها بفجأؤه الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري ، وتعُدّل النص بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ وأصبح كما هو الآن . وأن عبارة نظام الحكومة المقزرة قد نقلها الشارع المصري عن المادة ١٣٨ من مشروع قانون العقوبات المصري الذي عمل في سنة ١٩١٨ التي نقلت عباراتها عن المادة (١٢٤ حرف ١) من القانون الهندي . وأن معنى كلمة الحكومة أو الحكم في العبارة المذكورة هو الذي قالت به محكمة النقض والإبرام السيادة الفعالة في مظهرها العملي أي السيادة الفعالة الجزرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس . فكل الضوابط والأحكام الكلية التي تحدّد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكوّن منها في مجموعها معنى الحكومة، وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى، فكلما تحدّدت في بلد على أي وجه من الوجوه وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقزرة لذلك البلد هي ذلك الوجه

المحدد، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله ” إن أول هذه الضوابط جميعا بل أسها وقوامها هو تلك الصلة الأولى التي يقتضيها ويستلزمها وجود الدولة ذاته من قيام حكومة تطاع وشعب يطيعها والتي إذا انقطعت بخروج الشعب عليها أو عصيانه لها زالت الدولة من الوجود فيخلو بخروجها الطريق للفوضى — هذه الصلة التي يعبر عنها بضرورة ولاء الشعب للحكومة أي كان لونها ورأيها وعملها وصفتها، إذ هذا الولا في الحقيقة يكون موجها للدولة التي تمثلها الحكومة مدة اضطلاعها بأعباء الحكم لا إلى أشخاص الحكام مجتمعين أو منفردين . وإن مهاجمة الوزارة بالذات إطلاقا أو في شخص رئيسها الذي يمثلها، ويعتبر لذلك ما يقع عليه بصفته واقعا عليها، إذا تجاوزت الحد وبلغت من الإقذاع والإسفاف مبلغا من شأنه إلقاء العداوة للحكومة في النفوس وزعزعة شعور الشعب بواجب الولا والطاعة والتلبية لها ، وكانت قرائن الحال تشهد على الكاتب أو الناشر بأنه فعل ما فعل عن علم وعمد، فإن هذه المهاجمة تعتبر تحريضا على كراهة نظام الحكومة المقرر بغير شبهة . إذ القانون لم يحدد الصورة أو الصور التي يقوم بها هذا التحريض ، وليس فيه ما يمنع أن يكون التحريض مصوغا في قالب حملة على الحكومة القائمة سواء بصورة مجملية أو على رئيسها ليتعمدها إليها كلها ، أو في أي قالب آخر يرى المحرض أنه أنسب لغرضه وأليق لغايته ، وإنه ينبغي لذلك فهم لفظي الكراهة (la haine) والازدراء (mépris) الواردتين في النص على أنهما مترادفتان للعداوة والمهوان وما جرى مجرى هذين المعنيين من العواطف الجارفة التي تنزع الولا من النفوس وتحفزها لأن تحون أو تنور على محل عداوتها وأن تعصى وتنزع على موضع ازدرائها واحتقارها . وبهذا فسر القانون الهندي لفظة الكراهة في المادة (١٣٤ حرف ١) وجرى شرحه وقضائه على اعتبار التمييز بين الكراهة بهذا المعنى وبين مجرد عدم الرضاء أو عدم الموافقة . وهذا التمييز جدير بالاعتبار إذ من الممكن أن يبقى الشخص على ولائه للحكومة ولا شيء يمنعه من انتقاده لأعمالها . فالكراهة تفرق قطعا عن عدم الموافقة والمخالفة في الرأي وعن

مجرد الخصومة الحزبية التي تفترضها الحياة البرلمانية وطبيعة الرأى العام وما فطر عليه من ميل للتحوّل وما يقع تحوّل من تغيير الوزارات وتبادل مقاعد الحكم بين الأحزاب تبعاً لتبدل رأى الناخبين فيها . وإن ما تقدّم هو الذى عتته وأشادت إليه المذكرة الإيضاحية للسادة المتقدم ذكرها بقولها : "وقد استعيض فى النص الجديد عن كلمة الحكومة الواردة فى النص القديم بعبارة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى . وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار أنه لا يشير إلا إلى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ . على أن كلمة "الحكومة" يجب إعطاؤها معنى واسعاً ، وهى تشمل كل النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش . ومن الواضح أن لكل إنسان الحزبية فى نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول إلى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية . ولكن إذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة ، والازدراء به يترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها فى اختصاصاتها الأساسية ، وذلك بالقاء الاضطراب فى النفوس وبتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها ، فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به ، وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهدية والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها " .

وبما أن واقعة هذه الدعوى تحصل فى أن المتهم وهو رئيس لتحرير جريدة الوفد المصرى نشر فى هذه الجريدة صوراً رمزية ومقالات تضمنت العبارات المدونة فى صدر هذا الحكم والتي اعتبرتها النيابة العمومية مكونة لجريمة التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر ولجريمة سب حضرة صاحب المقام الرفيع على ما هو باشا وقذفه بسبب أداء أعمال وظيفته . كما نشر بصفته المذكورة بعدد هذه الجريدة رقم ٤٠٤ الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ خبراً عن رجال الجيش ، وقد نقل بصدر هذا الحكم أيضاً ، اعتبرته النيابة العمومية مكونة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ من قانون العقوبات ، إذ رأت أن هذا الخبر كاذب ونشر

بسوء قصد وأن من شأنه أن يلحق ضرراً بالمصلحة العامة. وبمراجعة هذه المقالات والصور الرمزية تبين أنها تتضمن ما يأتى : (١) أن الأمة تستقبل على ماهر باشا عدواً جديداً لمحاربتها وأداة من الأدوات الميسرة للكيد لها . (٢) يكفى أن تكون أول خطوة فى مرحلة هذا الحكم الجديد هى أن أسماء أعضاء الوزارة الجديدة والمرشحين لها قد أرسلت للسفارة البريطانية ليعرف الناس أى نوع من الحكم سيجدون غداً وأى سياسة قد بينت لمحاربتهم فى مبادئهم ومقاومة مشيئتهم . (٣) أن على ماهر باشا عدو الشعب رقم (١) ، وأن التاريخ السياسى لم يسجل لعل ماهر باشا إلا العمل على مناهضة الأمة والتدمير ضد مشيئتها وإرادتها كلما سحنت له فرصة فى الخفاء حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من إصبع هذا الرجل الذى تخصص للكيد لهذه الأمة . فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن إلا أن يكون دليلاً من أدلة استهتار الإنجليز بالشعب المصرى وحقوقه وكرامته . (٤) أن على ماهر باشا هو أصل البلوى التى حلت بالبلاد، وهو الرجل الذى يصلح لأن يكون أداة طيعة فى يد السياسة الإنجليزية التى تريد التنكيل بالشعب المصرى وتريد أن تنشر المجاعة بين الفلاحين ، وأن تجتز على هذه الأمة الخراب السياسى والخلقى فى سبيل أن تسمد مابقى لها من مطاعم وأن تنصرف البقية الباقية من دم هذا الشعب بعد ما اعتصرت معظمه على أيدي وزارة الحكم الصالح (يراجع نفس العدد) . (٥) صورة رمزية تمثل جون بول بهم بليس قناع على صورة ماهر باشا . (٦) أن على ماهر باشا يلهو بمستقبل أمة ويتحكم فى أقدار الملايين من أبناء مصر العسة ، وأنه خلق للهدم ولا يؤتمن على الاستقلال والدمستور ، وأنه كالوطواط الأسود إذا خرج من الظلام إلى النور اخل وتخط . وقد تأصلت فى نفسه غريزة الوقوف وراء الستار يحبك المؤامرات والدسائس فى الظلام ... وهو فى ركنه المظلم المتواضع يشاهد روما وهى تحترق ويتسم ابتسامته الصفراء . (٧) صورة رمزية تمثل رفعة على ماهر باشا تقذف به قدم متعلة خارج باب الوزارة وقد كتب تحتها "العاقبة عندكم" . (٨) صورة رمزية تحت عنوان "الوزارة الجديدة" مثلت فيها

الوزارة بباقة من الورد يقدمها رئيس الحكومة إلى سيدة رمز بها لمصر وقد أشاحت بوجهها قابضة على أنفها بيدها وكتب تحت الصورة "ريحتها باينه قوى وعارفاها من زمان". (٩) أن وزارة ماهر باشا كالجنيين السقط، وأنها خالية من الكفاءات أو تكاد، وبأنها وزارة يقوم شطرها المستقل على الخلو من الكفاءات وشطرها الحزبي على عنصر الخيانة والتهالك على الوظيفة والتهافت على المناصب (يراجع نفس العدد). (١٠) أن وزارة رفعة ماهر باشا ثمرة مؤامرة وكيد، ولم يرع فيها لا الأمة ولا الدستور ولا الحق ولا الخلق، وأن على ماهر باشا قد برز إلى مقدمة الصفوف للفترة الأولى في حياته الخافلة بضروب الحرب الخفية وصنوف التنكيل بالأمة ودستورها وأخلاقيها من وراء ستار. (١١) أن الهدية الأولى من على ماهر باشا إلى الإنجليز في اليوم الثالث من بداية حكمه هي العدول عن بناء التكتلات، وأنه أصبح عند الإنجليز رجل الساعة المطلوب لإتمام تسليم البضاعة... وماذا تصبح المعاهدة بعد هذا الإهداء الذي يهديه على ماهر باشا لأسياده الأعزاء... لقد فعلها على ماهر باشا ولكنه سيجد جزاءها، وسيعرف أنه قد اقترف في حق بلاده أسوأ الجنايات السياسية. وبما أن هذه المقالات والرسوم تحوى في صراحة سبا علينا وقذفا في حق رفعة على ماهر باشا رئيس الحكومة إذ رمى فيها بأنه عدو الأمة المهيا لمحاربتها، وأنه أداة للكيد لها، وأنه هو أصل البلوى والأداة الطيبة في يد السياسة الإنجليزية التي تريد التنكيل بالشعب وإفشاء المجاعة بين الفلاحين وجر الأمة إلى كل صور الخراب، وأنه يلهو بمستقبل الأمة، وأنه خلق للهدم والتخريب، وأنه دساس متآمر، وأنه لا يؤمن على الاستقلال والدستور... و... الخ. كما صورته في الصورة الرمزية المنشورة بالعدد رقم ٣٩٨ ممثلا للصالح الأجنبية لا المصلحة البلاد، وفي الصورة المنشورة بالعدد رقم ٤٠٢ بأنه تقذف به قدم متعللة، وفي هاتين الصورتين سب وتحقير لرفعته. وكذلك تحوى هذه المقالات والرسوم إهانة للوزارة الحاضرة كما هو ظاهر من الصورة التي كتب تحتها "ريحتها باينه قوى وعارفاها من زمان" والوزارة هي المعنية بذلك، ومن وصفها بأنها كالجنيين السقط غير صالحة

للحياة ولا قابلة لها ، وبما رمت به من أنها خالية من الكفاءات ، وأن شطرها الحزبي قائم على عنصر الخيانة والتهالك على الوظيفة والتهاوت على المناصب ، وأنها ثمرة مؤامرة وكيد ، ولم يراع في تأليفها جانب الأمة ولا جانب الدستور ولا الحق ولا الخلق ، وأنها وزارة خائنة ومفرطة في حقوق البلاد ومتواطئة مع الإنجليز . وبما أن الإهانة التي وجهت إلى رئيس الحكومة وهيئة الوزارة على الصورة المتقدمة تعرض الحكومة من غير شك إلى كراهية الشعب لها وازدراؤه إياها ، إذ نسب إليها التفريط في حقوق البلاد وعدم المبالاة بالشعب ومصالحه ، وأنها إنما كانت ثمرة مؤامرة وكيد ولم يراع فيها جانب الأمة ولا جانب الدستور ولا جانب الحق ولا جانب الخلق ، وأن رئيسها قد أصبح عند الإنجليز رجل الساعة المطلوب لتسليم البضاعة ، إلى غير ذلك من النعوت والأوصاف التي تضمنتها المقالات والصور الرمزية . ولا شك أن نسبة هذه الأمور المشينة إلى الوزارة ورئيسها في الوقت الذي حصلت فيه والحرب على الأبواب والعالم في تمزج واضطراب — ذلك فيه حض صريح على كراهة الحكومة وتبغيض الأهلين فيها ودعوتهم إلى الازدراء بها على صورة يتحقق بها التحريض على ذات النظام المقرر للحكومة على الفهم الذي أراده الشارع وفقا لما تقدم .

وحيث إن الواقعة الجناحية التي وقعت من الطاعن وأثبتها الحكم المطعون فيه على الوجه المتقدم هي التي يمكن استخلاصها من المقالات موضوع المحاكمة إلا أن الحكم قد أخطأ إذ اعتبر أن هذه الواقعة تكون في مجموعها جناية التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر فضلا عما تكونه وحداتها من جرائم الإهانة والسب والقذف ونشر الخبر الكاذب . ذلك بأن المستفاد من ذات الحكم ، وهو الواضح من المقالات التي نشرت ، أن الطاعن لم يوجه حملته إلى الدستور ذاته أو إلى النظم ذاتها كما هي مقررة في الدستور ، بل هو قد أفرغ مطاعنه في قالب إهانة وسب وقذف صريح ، وصوبها إلى نوات كائنة معينة هي هيئة الوزارة القائمة ورئيس هذه الهيئة وأعضائها بدعوى انهم خالفوا الدستور . وهؤلاء مهما

وجبت لهم الطاعة والاحترام في حدود القانون باعتبارهم حكاما فانهم لا يعتبرون جزءا من النظام المقرّر للحكم بل هم ليسوا إلا قائمين عليه ما داموا حكاما .

وقد تكفل القانون — على القدر الذى رآه — بالحماية الخاصة الواجبة لهم بصفتهم هذه في نصوص أخرى أوردتها غير المادة ١٧٤ المخصصة لحماية الدستور والنظم المقررة فيه للحكم . أما ما قاله الحكم من أن القانون لم يبين طريقة مخصوصة لا يقع فيها التحريض على كراهة نظام الحكومة فصحيح ، ولكن لا نزاع في أن القانون يوجب على كل حال لقيام هذه الجناية أن يتوافر عنصرها المادى والأدبى بصدر عبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وتوجه النية إلى تحقيق ذلك من وراء هذه العبارات . وما دام الحكم لم يستند في تدعيم النظر الذى ذهب إليه إلا إلى المقالات موضوع المحاكمة ، وما دامت هذه المقالات — فرادى أو مجتمعة — لا تنفذ عباراتها توافر هذين العنصرين ، فان هذا الذى ذكره الحكم لا يصلح مبررا لما قال به من قيام هذه الجناية . على أنه وإن صح أن يكون الطعن موجها في الظاهر إلى هيئة أو أشخاص معينين ومستندا في الواقع إلى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يقوم عليه الدليل من مرامي العبارات ذاتها ومن المقصود منها .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك وجب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . وذلك فقط من جهة ما قضى به من اعتبار ما وقع من الطاعن مكونا لجناية التحريض على كراهة نظام الحكومة المقررة . أما من ناحية قضائه بادانة الطاعن في باقى الجرائم فلا محل للتعرض لها ما دام الطاعن لم يوجه إلى الحكم أى طعن بشأنها .

وحيث إنه وإن كانت العقوبات التى أوقعها الحكم على الطاعن هي المقررة للجناية التى نقض الحكم بالنسبة لها إلا أنها ما دامت لم توقع عليه إلا وفقا للمادة ٣٢ عقوبات لما ارتأته المحكمة من ارتباط هذه الجناية بالجرائم الأخرى التى أثبتت عليه مقارقتها فانه يجب اعتبار هذه العقوبات — بعد زوال الجناية — مقدرة للجرائم

الأخرى ما دامت داخلية في نطاق العقوبات المقررة لها في القانون. أما ما لم يكن منها مقررا قانونا لهذه الجرائم، وما ظهر من الحكم بشأنه أن القاضي كان وقت إصداره في حرج بسبب وجود الجنائية، فإنه يجب استبعاده لأنه لم يقع إلا لهذا السبب.

وحيث إنه عن عقوبة الحبس المقتضى بها فإن المحكمة وإن كانت قدرتها للجنائية مراعية ظروف الرأفة إلا أنها إنما قدرتها — حسبما يقضى القانون — على أساس الواقعة الجنائية ذاتها لا على أساس وصفها القانوني. وما دامت الواقعة الجنائية المستندة إلى الطاعن هي هي لم تتغير، وما دامت المحكمة لم تكن وقت إصدار هذه العقوبة متحيزة بسبب وصف الجنائية لأنها لو كانت كذلك لثارت بها إلى أدنى حد حسب المقرر في المادة ١٧ عقوبات ولما تجاوزت هذا الحد في تقديرها، وما دامت عقوبة الحبس المقتضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الواقعة موصوفة بالأوصاف الأخرى الواجب معاقبة الطاعن على أسامها، فإن هذه العقوبة يجب اعتبارها كما هي بالنسبة لهذه الجرائم الأخرى. وكذلك الحال بالنسبة لعقوبة نشر الحكم فإنها كما هي مقررة للجنائية مقررة لباقي الجناح الواردة بالحكم. وأما عن عقوبة الغرامة فإنه نظرا لأن الحكم بها ليس إلا جواريا في كل الجناح التي أدين الطاعن فيها بينما هو وجوبي في جنائية التحريض على كراهة نظام الحكومة، ونظرا لأن المحكمة لم تقض إلا بالحد الأدنى المقرر لها في الجنائية المذكورة — نظرا لذلك يجب استبعادها لمظنة أن توقيعها كان تحرجا من المحكمة، ولاحتيال أذ المحكمة ما كانت لتوقيعها مع عقوبة الحبس لو أنها كانت أعطت الواقعة وصفها القانوني الصحيح. وكذلك بالنسبة لعقوبة التعطيل فإنها مقررة في القانون للجنائية فقط فيجب استبعادها بعد زوال هذا الوصف.

وحيث إنه مع ما تقدم لا تصح إجابة الطاعن إلى ما طلبه من إعادة القضية إلى محكمة الموضوع للحكم في الجرائم الأخرى بعد استبعاد وصف الجنائية إذ أن ثبوت إدانته في هذه الجرائم واستحقاقه للعقوبات التي استبقته هذه المحكمة لا يعمل محلا لذلك.

جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات: عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزشدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(١١١)

القضية رقم ١٠ سنة ١٠ القضائية

اختلاس أشياء مسلمة على سبيل الوكالة . شركة . شريك . تسه مال الشركة لشراء بضائع به . اختلاسه . عقابه . عدم تصفية الشركة وقت الاختلاس . لا تأثير له في وقوع الجريمة .

(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

الشريك إذا اختلس شيئا من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مختلسا ، لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته ويكلا . ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الاختلاس لم تكن قد اتخذت بشأنها إجراءات التصفية . فإذا تسلم شخص من آخر مالا ليشتري بضائع للاتجار فيها شركة بينهما فلم يشر إلا ببعض المال واختلس الباقي فانه يكون طبقا للسادة ٢٩٦ ع مختلسا لنصيب شريكه .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أنه لا نزاع في أن الطاعن وآخر اتفاقا مع المدعى المدنى على إنشاء شركة ساهم فيها بمائة جنيه نصف رأس مالها ، ومتى تحقق قيام الشركة فالمسئولية الجنائية لا وجود لها ولو فرض جدلا أن الطاعن لم يورد بضاعة بكل رأس مال الشركة لأن المحنى عليه لم يكلفه رسميا القيام بذلك بل ظل على العكس يباشر الشركة ويراقبها . وحتى لو فرض أن المحنى عليه لم يباشر الشركة فلا حق له لأنه مقصر والمفترط لا يحجه القانون . على أن الشركة لم يكن لها مدير ولم تصف إلا بين الشركاء ، والمادة ٤٣٨ من القانون المدنى تنص على أنه إذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذونا من شركائه بالإدارة . وهذا الدفاع ثابت بمذكرة الطاعن المقدمة للمحكمة الاستئنافية ولم ترد عليه المحكمة في حكمها . ويخلص الطاعن من هذا كله إلى أن الحكم قد أخطأ في القضاء بإدائته ، وأن الواقعة الثابتة بالحكم لا عقاب عليها .

وحيث إن الشريك الذى يختلس شيئا من رأس مال الشركة أو موجوداتها المسالمة إليه بهذه الصفة يعتبر مبتدأ . ولا يمنع من هذا عدم تصفية الشركة أو عدم اتخاذ الإجراءات المؤدية لذلك لأن تسلمه فى هذه الحالة يعتبر حاصلًا بصفته وكيلًا .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت أن المدعى المدنى تعاقد مع الطاعن وآخر على إنشاء محل تجارى للعطارة برأس مال قدره مائتا جنيه يدفع المدعى نصفها ويدفع الشريكان الباقي . وقد قام المدعى المدنى بدفع نصيبه إلا أن الطاعن والشريك الآخر لم يقوما بتنفيذ الاتفاق إلا تنفيذًا جزئيًا ، فلم يشتريا بضائع إلا بمبلغ ضئيل ، واختلسا باقى مبلغ المائة جنيه . ولذا عدت المحكمة الطاعن مختلسًا وطبقت عليه حكم القانون على أساس القاعدة القانونية آفة المذكورة هى أن الشريك يعتبر وكيلًا عن شريكه فإذا بدد شيئا من موجودات الشركة عدّ مختلسًا لنصيب شريكه فى ذلك .

وحيث إنه يخلص مما ذكر أن محكمة الموضوع إذ تحققت من واقعة اختلاس الطاعن للبلغ الذى ساهم به المدعى المدنى فى رأس مال الشركة وعدته مرتكبًا للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات القديم تكون قد طبقت القانون تطبيقًا صحيحًا . ولا يؤثر فيه أن الشركة لم تصف ، أو أنه لم يعين لها مدير ، إذ كل ما كان متعلقًا بإدارة الشركة ونتيجة أعمالها لا تأثير له فى مسؤولية الطاعن الجنائية الناجمة من اختلاس مال الشريك الذى سلم إليه بالفعل لشراء بضائع للشركة . أما ما يقوله الطاعن من أن محكمة الموضوع لم تتناول الرد على دفاعه الوارد بوجه الطعن فردود بأن فى إثبات المحكمة واقعة الاختلاس على الطاعن وإدانته فيها الرد بأنها لم ترفى عدم التصفية والمحاسبة حائلًا دون المقاب على واقعة الاختلاس الثابتة لديها .

(١١٢)

القضية رقم ١١٥٦ سنة ١٠ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . ارتباط . تمهيد . ارتكاب عدة جرائم في أماكن مختلفة تنفيذا للغرض منه . توقيع عقوبة واحدة عن جميع الجرائم على كل من اشترك فيه . الحكم بالبراءة في إحدى هذه الجرائم لسبب من الأسباب . لا يستلزم البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها . محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من هذه الجرائم . جواز مع سبق محاكمته عن بعض آخر قضى ببراءته منه . (المادة ٣٢ عقوبات) إذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة ولم يكن ذلك إلا تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر الذي كان المتهم مشتركا فيه فإنه وإن كان الواجب قانونا ألا يوقع على كل من اشترك في التجمهر إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة في واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضي البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها . وإذن فإن محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت بالبراءة .

المحكمة

وحيث إن ملخص الوجه الثاني هو أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة طابدين بالبراءة فرفضت المحكمة الاستئنافية هذا الدفع بقولها إن موضوع التهمة ومكانها وزمانها يخالف ما في القضية الأخرى ، مع أنه يتبين من مراجعة القضيتين أن الحادثة حصلت بشوارع عماد الدين الذي يقع جزء منه قسم طابدين والجزء الآخر قسم السيدة زينب والساعة التي وقعت فيها الحادثة في الجزئين المذكورين واحدة ، كما أن بعض المحنى عليهم في هذه القضية مجنى عليهم في الأخرى وهو ما يدل على أن الحادثة واحدة .

وحيث إن الواقعة الواردة في وجه الطعن تفيد أنه أثناء التجمهر الذي اشترك فيه الطاعن ارتكبت عدة جرائم تنفيذا للغرض المقصود منه في أماكن مختلفة ، وهذا وإن كان يوجب قانونا توقيع عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم التي ارتكبت لغرض واحد ، إلا أن ذلك لا يقتضي أن الحكم بالبراءة في واحدة منها يتعارض

مع حكم الإدانة في الجرائم الأخرى . فإذا كان الطاعن قد برئ من إحدى هذه الجرائم التي ارتكبت تنفيذا للغرض من التجمهر فإن ذلك لا يحول دون محاكمته في الجرائم الأخرى التي يكون قد ارتكبها . ومن ثم يكون هذا الوجه لا أساس له .

(١١٣)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ١٠ القضائية

تلبس . مظاهر خارجية تنبئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة . قيام حالة التلبس ولو ظهر من التحقيق أن لا جريمة . مثال . عثور ضابط بوليس على مادة بيضاء بصندوق المتهم أثناء تفتيشه عن مسروقات . محاولة أخى المتهم خطف هذه المادة لإخفائها . تحليل هذه المادة . ظهور أنها ليست مخدرا . صحة إجراءات القبض والتفتيش في هذه الحالة .

إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة . فإذا اعتبر ضابط البوليس المتهم في حالة تلبس بناء على أنه عثر عرضا على مادة بيضاء في صندوق له أثناء تفتيشه عن مسروقات بمقتضى إذن من النيابة ظن أنها هيروين ، وتأييد الظن عنده بمحاولة أخى المتهم خطفها لإخفائها ، فإن الإجراءات التي يتخذها في هذه الحالة على أساس هذا الاعتبار من قبض وتفتيش تكون صحيحة وإن اتضح من التحليل أن المادة ليست بمخدّر .

المحكمة

وحيث إن الطعن مبنى على ثلاثة أوجه يتلخص أولا في أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه جاء مخالفا للقانون . وفي شرح ذلك يقول الطاعن إن الحكم المذكور استخلص من الواقعة التي أثبتت أن الطاعن كان في حالة تلبس بجريمة إحراز الهيروين ، وأن المادة التي ضبطها رجل البوليس وإن اتضح أنها خالية من القلويدات إلا أن محاولة أخى الطاعن خطفها وإخفائها عند عثور الضابط عليها عرضا من شأنه أن يجعل الضابط يعتقد أن الطاعن محرز لمادة مخدرة ، وأن هذا يسمع بالقبض عليه وتفتيشه قانونا . واعترض الطاعن على ما ذهب إليه الحكم بأن المادة

المضبوطة قبل تفتيش شخص الطاعن لم تكن مخفرا وبأن اشتباه الضابط أو اعتقاده أن شخصا محرز لمادة مخفرة لا يبرر قانونا القبض والتفتيش ، فضلا عن أن هذا الاشتباه لم يكن موجها إلى نفس الطاعن بل إلى أخيه الذي حاول خطف المادة البيضاء وهو قد حكم ببراءته .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الواقعة التي أثبتتها هي " أن ضابط البوليس استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل الطاعن للبحث عن مسروقات ، وأنه أثناء التفتيش عثر عرضا بصندوق الطاعن على متدبل به مادة بيضاء اشبه في أن تكون هيروينا فحاول أخو الطاعن خطف هذا المتدبل وإخفائه وعندئذ قبض الضابط على الطاعن وأخيه وقشهما فوجد في جيب الطاعن قطعة أفيون " ، واعتبر الحكم أن هذه الواقعة تؤدي إلى اعتبار الطاعن في حالة تلبس بجرمة إحراز الهيروين تبرر تفتيشه .

وحيث إن عثور الضابط عرضا على المادة البيضاء بصندوق الطاعن أثناء التفتيش عن مسروقات بناء على إذن من النيابة ، واشتباهه في أن تكون هيروينا ، ومحاولة أخى الطاعن خطف هذه المادة وإخفائها يؤدي عقلا إلى ما استتجه الضابط من وجود الطاعن في حالة تلبس بجرمة إحراز تبيع له قانونا القبض عليه وتفتيشه ، ولو اتضح بعد ذلك من التحليل أن تلك المادة البيضاء التي ضبطت بصندوق الطاعن ليست من المواد الممنوع حيازتها قانونا . لأنه يكفي لاعتبار قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تفي بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق بعد ذلك .

جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(١١٤)

القضية رقم ١٢٩١ سنة ١٠ القضاية

إثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة عند وجوبها في الإثبات . تقديره . موضوعي . ودية لا سند بها . مانع أدبي لملاءمة القرابة . إجازة الإثبات بالبينة . مناقشة محكمة الموضوع في ذلك . لا يجوز . إن قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الإثبات يميز الإثبات بالبينة . وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض . وإذ أن رأيت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هي التي منعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التي اتهمته عليها فأجازت له الإثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها في ذلك .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ بنى على شهادة الشهود في إثبات دعوى مدنية لا يجوز إثباتها بالبينة لأن عقد الوديعة لا يمكن إثباته إلا بالطريق الذي رسمه القانون . ولقد أرادت المدعية بالحق المدني التعايل على نصوص القانون فصورت ذلك الاتهام الجنائي لتحقيق غرضها .

وحيث إن قيام مانع أدبي يحول دون الحصول على كتابة عند لزومها يميز الإثبات بالبينة ، وتقدير هذا المانع مسألة متعلقة بالوقائع يبت فيها قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض .

وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل في أن المدعية بالحق المدني رفعت هذه الدعوى مباشرة على الطاعنين تهماً بأنهما بتدا مبلغ ٣٦٥ جنياً سامته إليهما على

سبيل الودیعة، فدفع محامی الطاعن الثانی الذی حضر المحاکمة أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الإثبات بالبینة لتجاوز المبلغ المدعی به النصاب الجائز فیہ ذلك، فرد علیہ المدعی المدنی بوجود مانع أدبی حال دون الحصول علی سند کتابی من الطاعنین، وهذا المانع هو القرابة إذ الأولى خالة المدعیة والثانی زوج هذه الخالة. فقضت محكمة أول درجة بقبول هذا الدفع وبرائة الطاعنین. فاستأنفت المدعیة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا للطاعن الثانی وغیابا للأولی بالناء الحكم وبجواز الإثبات بالبینة وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة لسماع الشهود بناء علی ما یأتی :

” حیث إن الحكم المستأنف بنی علی عدم وجود المانع الذی یمنع المدعیة بالحق المدنی من أخذ سند بالکتابة بینها و بین المدعی علیهما ولكن الثابت أن المدعی علیها الأولى عزیزة سریال هی بنت أختها والمدعی علیہ الثانی حافظ موسی غبريال زوج الأولى، ولا شک أن صلة القرابة وتوافر الثقة بین الطرفين یمنعان المدعیة بالحق المدنی من أخذ سند مکتوب، وهذا المانع متوفر بالنسبة للادعی علیهما معا، فضلا من أنه لم یقم الدلیل علی سبق معاملة بین المدعیة والمدعی علیهما بالکتابة کما ذکرته محكمة أول درجة فی حکمها تبریرا لقبول الدفع بعدم جواز البینة“. ثم عارضت الطاعنة الأولى فی هذا الحكم فقضت المحكمة بقبول المعارضة شکلا و برفضها موضوعا و بتأیید الحكم المعارض فیہ. ولما أعیدت القضية لمحكمة أول درجة سمعت فیها البینة ثم قضت بالزام الطاعنین متضامنین بأن یدفعا للمدعیة مبلغ خمسة وعشرین جنیها مع المصاریف وبمائة قرش للحمایة. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف فی ٢ ینایر سنة ١٩٤٠ بتعدیل الحكم المستأنف وبالزام الطاعنین متضامنین بأن یدفعا للمدعیة مبلغ خمسمائة قرش مع المصاریف المناسبة وبمائة قرش للحمایة.

و حیث إنه یظهر مما ذکر أن محكمة الموضوع رأیت لما ذکرته من اعتبارات مقبولة قیام المانع الأدبی وهو القرابة دون حصول المدعیة علی سند بالودیعة التی ائتمنت الطاعنین علیها، وإذ كان تقدير المحكمة فی هذا موضوعا فلا سبیل للجدل فیہ لدی محكمة التقض.

وحيث إن الوجه الثاني يحصل في أنه بفرض أن البيئة جائزة فإن ما ورد على لسان المدعية وشهودها لا يثبت الوديعة لأن ما قرره المدعية يؤدي إلى أنها لم تعط الطاعن الثاني شيئا ، وأن المبلغ كان لما قبل أختها ستوت ، وهذا ينفي كل مسئولية عن الطاعنين . أما أقوال الشهود الباقين فهي من قبيل إقرار الطاعنين لهم بأن المبلغ بعضه طرف الطاعنة الأولى وبعضه طرف الطاعن الثاني دون ذكر الأساس الذي بنى عليه ذلك ، والإقرار من غير المقر وفي غير مجلس القضاء لا قيمة له .

وحيث إن هذا الوجه متعلق بتقدير ما استخلصته محكمة الموضوع من أقوال شهود الإثبات مما لا يجوز عرضه على محكمة النقض ، ولا جناح على المحكمة بعد أن أجازت إثبات الوديعة بالبيئة لقيام المانع الأدبي من أن تعول على إقرار صادر من الطاعنين أمام شهود بمحصل الوديعة فعلا إذ المرجع في ذلك اطمئنانها إلى شهادة هؤلاء الشهود .

(١١٥)

القضية رقم ١٢٩٧ سنة ١٠ القضائية

تزوير . ركن الضرر . احتمال وقوع الضرر . كفايته . تقدير توافره . مسألة موضوعية . بيانه في الحكم بصراحة . لا يشترط . استفادته من مجموع عبارات الحكم . تكفي .

لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملا . وتقدير توافره هذا الركن لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدره بحسب ما تراه من ظروف كل دعوى . ولا يشترط في صحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن يكون صريحا في بيان توافره هذا الركن بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من مجموع عباراته .

جلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٠

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ونجيب مرقس بك المستشارين .

(١١٦)

القضية رقم ١٣١٤ سنة ١٠ القضائية

أشياء ضائعة . التبليغ عن العثور على الشيء الضائع . مجرد عدم حصوله فى الوقت المعين . مخالفة . حبس الشيء بفترة تملكه . سرقة .

(قانون الأشياء الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ والمادتان ٣١٨ و ٣٢٢ ع)

إن قانون الأشياء الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعدّ عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاعد مخالفة لمجرد عدم حصوله فى الوقت المعين . أما إذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فانه يكون اختلاسا لمال الغير معاقبا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ع .

(١١٧)

القضية رقم ١٣١٨ سنة ١٠ القضائية

تلبس . إلقاء المتهم مادة مخدرة فى حضرة رجل البوليس قبل القبض عليه . تلبس . إلقاءها وقت القبض . لا تلبس . سبق إندار المتهم مشبوها . توافر القرائن على ارتكابه جريمة إحراز مخدر . القبض عليه وتفتيشه . جوازه . حصولها فى غير حضور العمدة وشيخ البلد . لا بطلان . التفتيش الذى يقتضى حضور العمدة وشيخ البلد . تفتيش المنزل . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه ، لا أنه ألقاها فى حضرة قبل أن يقبض عليه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس ، لأن المتهم لم يكن فى حالة من حالاته .

ولكن بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إذا كان المتهم قد سبق إنداره مشبوها ، وكانت القرائن متوافرة على ارتكابه جريمة إحراز مخدر ، فان ذلك — بنقض النظر عن قيام التلبس — يبرر القبض عليه ثم تفتيشه . والتفتيش على هذا الأساس

لا يبطله أن العمدة وشيخ البلد لم يحضرا لإجراءه ، لأن التفتيش الذي يجب فيه حضورهما هو — حسب نص المادة ٢١ من القانون المذكور — الخالص بالمتزل فقط لا التفتيش الذي يقع على الشخص كنتيجة حتمية للقبض عليه .

(١١٨)

القضية رقم ١٣٢١ سنة ١٠ القضائية

(١) استئناف . حكم ابتدائي ببراءة متهم . استئناف المدعى بالحق المدني وحده . نظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية . لا يجوز .

(ب) استئناف . تعدد المدعين بالحق المدني . تعدد المتهمين . مطالبهم متضامين بمبلغ على سبيل التعريض عن جرائم وقعت منهم على المدعين في زمان ومكان واحد . حق المدعين في استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى مادام المبلغ الذي طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف . تخصيصهم في الدعوى حق كل منهم في هذا المبلغ . لا تأثير له . (المادة ٣٠ مرافعات)

١ — إذا حكم ببراءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، واستأنفه المدعى بالحق المدني وحده ، فلا يجوز للحكمة أن تنظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية ، لأن اتصالها بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة .

٢ — إذا طلب مدعون بالحق المدني متعددون الحكم بإلزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامين مبلغا معينا تعويضا عن الضرر الذي أصابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سويا في زمان واحد ومكان واحد فانهم برفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف الحكم مادام المبلغ الذي طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم . وذلك لأن المبلغ إنما كان طلبه على أساس أنه تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجنائية التي وقعت من المدعى عليهم . وإذن فإن التخصيص الذي يكون المدعون قد أجروه فيما بينهم في الدعوى لا يكون له تأثير على حقهم في الاستئناف إذ العبرة في هذه الحالة هي بمجموع الأنصبة مادام مرجعها جميعا إلى متد واحد .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون من ناحيتين : (أولا) لأنه قبل الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني مع عدم جوازه لأن مبلغ التعويض الذي طلبوه عن كل تهمة من التهم المرفوعة بها الدعوى يقل عن النصاب الجائز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا . (وثانيا) لأنه عاقب الطاعن مع أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ببراءته .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى ، كما يتضح من محاضر جلسات المحاكمة والحكمين الابتدائي والاستئنافي الصادرين فيها ، هي أن المدعين بالحق المدني وهم الشيخ إسماعيل عبد الباقي وعبد الباقي أحمد عبد الباقي وإبراهيم أحمد السيسى وبدوية عبد العال هلالى رفعوا دعواهم مباشرة على عبد الموجود أحمد السيسى (الطاعن) ومنصور خليفة وعبد الرحمن منصور خليفة ومحمود منصور خليفة وأحمد عبد الرحمن خليفة وعبد الحميد عبد الرحمن خليفة يطلبون الحكم عليهم بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض بطريق التضامن مع معاقبتهم على الجرائم التي وقعت منهم والمطلوب من أجلها التعويض وهي أنهم في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بتاحية طنوب مركز تلا اعتدوا على عبد الباقي أحمد السيسى وإبراهيم أحمد السيسى بأن ضرب الثلاثة الأول عبد الباقي أحمد السيسى ، وضرب المتهم الثاني إبراهيم أحمد السيسى ، وضرب الأول والثاني بدوية عبد العال ، وأنهم جميعا قبل واقعة الضرب المذكورة مباشرة دخلوا المنزل الذي يسكنه إبراهيم أحمد السيسى مع زوجته بدوية عبد العال وسرقوا الأمتعة التي به ، ودخلوا منزل الشيخ إسماعيل السيسى وألقوا به أبواب بعض الغرف والصناديق . وقد حكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فاستأنف المدعون بالحق المدني هذا الحكم ضد المتهمين . ولدى المحكمة الاستئنافية طلبوا الحكم لهم بمبلغ خمسة والعشرين جنيها المذكور ، وطلب الدفاع عن المتهمين تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . والمحكمة

الاستثنائية حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لعبد الموجود أحمد السيسى (الطاعن) فقط وتغريمه خمسين قرشا عن تهمة الضرب وإلزامه بأن يدفع للذميين بالحق المدنى عبد الباقي أحمد وبدوية عبدالعال مبلغ مائة قرش وتأيبه الحكم فيما عدا ذلك . وقد قالت هذه المحكمة في حكمها "إن التهمة المنسوبة لعبد الموجود السيسى بضرب عبد الباقي السيسى وبدوية عبد العال ثابتة من أقوال هذين المصابين، ومن شهادة محمد حسن مشعل وعبد العاطى مشعل، ومن الإصابات التى أثبتتها الكشف الطبى لكل من المصابين، ويتعين عقابه بالمادة ٢٠٦ عقوبات قانون قديم، ويتعين إلغاء الحكم بالنسبة له". ثم أردفت ذلك بقولها "إن المحكمة اعتقدت خطأ أن النيابة استأنفت حكم البراءة فصدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف بناء على هذا الاعتقاد".

وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه مع الحكم للطاعن ابتدائيا ببراءته من التهم المرفوعة بها الدعوى عليه، ومع عدم استئناف النيابة العمومية لهذا الحكم، فإن المحكمة الاستئنافية قد ألفتها وأدانت الطاعن وأوقعت عليه العقوبة . وهى إذ فعلت ذلك تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يوجب نقضه . لأن الدعوى العمومية التى كان يجوز لها فيها أن تفصل فى إدانة الطاعن لم تكن مرفوعة لديها، إذ أن رفعها لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة للحكم الصادر بالبراءة . أما استئناف المدعى بالحق المدنى وحده فلا يتحول نظرا لاستئناف إلا بالنسبة للحقوق المدنية فقط . ومتى تقزر ذلك يكون الحكم على المتهم بالعقوبة فى جريمة الضرب التى أدين فيها باطلا، ويتعين إذن نقضه فيما قضى به من ذلك .

وحيث إن ما ينمى الطاعن على الحكم من ناحية قبوله الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدنى مردود . لأنهم برفعهم الدعوى طالبين الحكم بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ خمسة وعشرين جنيا تمويضا للضرر الذى أصابهم من جرائم أوقعت عليهم من المتهمين سوا فى زمان ومكان واحد - برفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم الحق فى استئناف الحكم الذى لم يقض لهم بما طلبوا على

أساس أن المبلغ الذى طلبوه وهو خمسة وعشرون جنيتها ناشئ عن سبب واحد وهو الأفعال الجنائية التى وقعت عليهم من المتهمين والتي نجم عنها الضرر ، وأن المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن تقدير قيمة الدعوى فى مثل هذه الحالة يكون باعتبار مقدار المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيه . فإذا كان المدعون قد خصصوا حق كل منهم فى نفس الدعوى فإن ذلك لا يهتّم ولا يؤخر فى قابلية الحكم للاستئناف مادام القانون قد جعل العبرة فى ذلك بمجموع المبالغ المطالب بها والمستندة إلى سبب واحد . وإذن يكون الطعن من هذه الناحية على غير أساس .

(١١٩)

القضية رقم ١٣٢٢ سنة ١٠ القضائية

إهانة الموظف . وقوع الإهانة أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب أدائها . عقاب . إهانة المتهم للموظف عند مقابلة له فى الشارع بعد انتهاء عمله . تستوجب العقاب . (المادة ١٣٣ ع)
إن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لا تعاقب على إهانة الموظفين أثناء تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا إذا كانت الإهانة قد وقعت بسبب تأدية الوظيفة . وإذن فإذا كانت الإهانة لم تقع إلا بعد أن انتهى الموظف من عمله بساعة عند مقابلة المتهم له فى الشارع فإن ذلك لا يمنع من العقاب إذ أنه ليس فيه ما ينهى أن وقوع الإهانة كان بسبب تأدية الوظيفة .

(١٢٠)

القضية رقم ١٣٢٥ سنة ١٠ القضائية

شهادة . سماعها فى غيبة المتهم . جوازه . للتهم أن يطلب إعادة سماع الشاهد أو تلاوة أقواله عند نظر المعارضة المرفوعة منه . عدم طلبه ذلك ومراضته على أساس تلك الأقوال . إثارة هذا الأمر أمام محكمة النقض . لا تجوز .

لا جناح على المحكمة فى أن تسمع أقوال الشاهد فى غيبة المتهم إذا هى لم تقبل العذر الذى أبداه الدفاع عن تخلفه عن الحضور بالجلسة . ومع ذلك فإن للتهم عند

نظر المعارضة المرفوعة منه في حكمها أن يطلب إعادة سماع الشاهد أو تلاوة أقواله في الجلسة . فإذا هو لم يفعل وترافع الدفاع عنه على أساس تلك الأقوال فليس له بعد ذلك أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزبيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(١٢١)

القضية رقم ١١٢٧ سنة ١٠ القضائية

حكم . تأجيل النطق به إلى ما يتجاوز المدة المنصوص عليها قانونا . لا يبطله .
(المادة ١٧١ تحقيق)
إن تأجيل النطق بالحكم إلى ما يتجاوز المدة المنصوص عليها قانونا لا يبطله ،
فإن القانون لم ينص على البطلان في هذه الحالة . خصوصا وأن تحييص الدعاوى
قد يستلزم وقتا أطول من المدة التي نص القانون على أن يحصل النطق بالحكم فيها .

(١٢٢)

القضية رقم ١١٧١ سنة ١٠ القضائية

قذف وسب . حكم المادة ٣٠٩ ع . يتناول ما يديه الخصم في عريضة الدعوى . الإغفاء الوارد
في هذه المادة . المقصود منه .
(المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)
إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يديه الخصم
في عريضة الدعوى ، إذ المقصود من الإغفاء الوارد في هذه المادة هو إطلاق حرية
الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم . ولما كانت
عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم
فهى لذلك تدخل في نطاق الإغفاء . ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان
عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فإن نظر الدعوى أمام المحكمة إنما
يكون بناء على ما جاء في عريضتها .

المحكمة

وحيث إن الطعن مبنى على وجهين : الأول أن المحكمة قصرت في تسييب الحكم المطعون فيه بما يبيح ويوجب قضاؤه . وفي شرح ذلك يقول الطاعن : (أولاً) إنه أسس دعواه على أن المتهمين حررا عريضة الدعوى الشرعية مع آخرين وتعهدا فيها أن يقدّما في حقه ملنا فنسبا إليه وقائع لو صحت لاستوجبت ليس فقط عزله من نظارة الوقف ، بل تعريضه للمحاكمة الجنائية ، وإنه قدّم للمحكمة الاستئنافية اثنين وعشرين مستنداً تقطع بأن المطعون ضدهما هما اللذان توليا كتابة عريضة الدعوى الشرعية لا المحامي عنهما ، ولكن المحكمة رغم هذا الدفاع والأسانيد التي قدّما مرّت عليه مروراً دون أن ترد على ما أبداه من الوقائع التي تثبتت والمستندات التي تقطع بصحته . (وثانياً) إن الحكم المطعون فيه خلا من الأسباب كله فيما يتعلق بالمطعون ضده الثاني إذ لم يرد به أية إشارة إليه ، كما أن الحكم لم يعتمد حتى أسباب محكمة أول درجة بالنسبة إليه .

وحيث إن وجه الطعن المشار إليه إنما يتضمن المناقشة في كفاية الأدلة التي قدّما الطاعن للمحكمة الاستئنافية لإثبات أن المطعون ضدهما هما اللذان قاما بتحرير عريضة الدعوى الشرعية ، والاعتراض على عدم أخذ المحكمة بالمستندات المقدّمة منه لإثبات هذا الأمر ، وهذا يدخل ضمن المسائل الموضوعية التي لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقديرها بلا رقابة عليها من محكمة النقض ما دامت قد بينت في الحكم المطعون فيه الأسباب المقبولة التي جعلتها تعتقد بأن العريضة المذكورة لم يحزرها المطعون ضدهما وأن المحزرها هو المحامي عنهما ، ويكون في قضائها برفض دعوى الطاعن المدنية على هذا الأساس الرد الضمني على أن المستندات والوقائع التي تقدّم بها غير مجدية في إثبات ما يدعيه .

وحيث إن الوجه الثاني يتلخص في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ ذهبت إلى أن المطعون ضدهما مع التسليم باشتراكهما في تحرير عريضة الدعوى

فإن الألفاظ الواردة بها لا تخرج عما يبيحه القانون في المادة ٣٠٩ عقوبات الخاصة باقتراء الخصوم على بعضهم مع أنه واضح من العبارات التي تضمنتها العريضة الشرعية أن ما أسند إلى الطاعن يخرج عن حالة الاقتراء . وفضلا عن أن الاستناد على المادة المذكورة يستلزم أن يحصل الاقتراء أثناء المرافعة أمام المحكمة ، لا أن يكون في عريضة الدعوى ، إذ هي لم تكن قائمة وقت أن أعلنت لأنها لا تقوم إلا بقيدها في جدول المحكمة ، والاقتراء الذي يحصل يجب أن يكون بعد قيام الدعوى لاقبله ، فإن الطاعن دلت بمستندات صحيحة على أن غرض المطعون ضدهما لم يكن إلا كتابة هذه العريضة ونسخ صور رسمية منها وتقديمها في قضايا أخرى وإرسال صور منها إلى المصلحة التابع إليها الطاعن نكابة به . وعلاوة على ذلك فإن الخسار الحاصل منه الاقتراء لا يعنى تطبيقا للمادة ٣٠٩ عقوبات من التعويض المدني ، ولكن المحكمة أهملت هذه الحقيقة وقضت برفض الدعوى المدنية أيضا مستندة إلى أن الألفاظ التي احتوت عليها العريضة المشار إليها وردت في بعض كتب الشرع والأحكام الشرعية . وقد يكون من الجائز وصف عمل الناظر شرعا بالخيانة متى ثبت ذلك ، ولكنه يكون من غير المفهوم أن يباح للخصم أن ينسب إلى آخر واقعة اختلاس معينة في ظروف محدودة بحجة أن ذلك يدخل في نطاق المادة ٣٠٩ عقوبات . الأمر الذي لم تظن له المحكمة ، وكان من نتيجة ذلك أن أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن دعوى المدعى المدني لم تؤسس — كما يتضح من صحيفة التي اطلعت عليها هذه المحكمة — إلا على ما نسبته إلى المطعون ضدهما من أنهما قذفا في حقه علنا بالألفاظ الواردة في عريضة الدعوى الشرعية التي رفعها ضده ، ولم تناول ما أورده الطاعن في وجه الطعن من أن القذف وقع أيضا بحصول المطعون ضدهما على صور رسمية من العريضة المذكورة وتقديم بعضها في قضايا أخرى وإرسال البعض الآخر إلى المصلحة التابع إليها الطاعن نكابة به . كما أن الحكم الابتدائي الذي أدان

المطعون ضدهما وألزهما بتعويض مدنى للطاعن أوضح أن أساس الاتهام يرجع إلى ما وجهه الطاعن إلى المطعون ضدهما من أنهما قذفا في حقّه علنا بالألفاظ الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى الشرعية التى أقامها متعدين نكاية بالطاعن وسعيا وراء عزله . وقد سارت المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الذى لم يكن فى وسعها أن تحيد عنه فلم يتناول الحكم المطعون فيه سوى واقعة القذف الواردة فى صحيفة الدعوى التى كانت مقامة أمام المحكمة الشرعية دون غيرها مما يقول الطاعن إن القذف حصل بواسطة من المطعون ضدهما . وإذن فلا يحق للطاعن أن يعيب على الحكم المطعون فيه عدم رده على هذه الوقائع الجديدة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن عدم سريان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات على عريضة الدعوى مردود . لأن الغرض من الاستثناء الوارد فى المادة المذكورة هو إطلاق حرية الدفاع للتقاضين بالقدر الذى تقتضيه مرافعتهم عن حقوقهم أمام المحاكم . ولا شك أن عريضة الدعوى هى من الأوراق المعتبرة لىبدى الخصوم فيها طلباتهم وأوجه دفاعهم . وهى على هذا الاعتبار يشملها النص المشار إليه . ولا يؤثر فى ذلك كون الدعوى وقت إعلان عريضتها لم تكن مطروحة أمام القضاء إذ الإعلان هو السبيل الممهّد لتحقيق رغبة المدعى فى إيصال دعواه إلى القضاء . ومتى تقرر ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا محل له ما دامت الدعوى قد طرحت بالفعل أمام المحكمة الشرعية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير مرمى الألفاظ الواردة بصحيفة الدعوى الشرعية ومدلولها قال ما يأتى : " وحيث إنه مع التسليم جدلا بأن المتهم قد اشترك فى تحرير عريضة الدعوى فإن الألفاظ الواردة بها لا تخرج عما يبيحه القانون فى المادة ٣٠٩ عقوبات من جواز افتراء الخصوم على بعضهم فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم ، ولأن كلمتى الاختلاس والاعتيال لا تخرج عن حدّ التعبيرات الشرعية التى يستعملها الفقهاء لبيان مركز الناظر أمام المحكمة ولتوجيه التهم الشرعية التى ارتكبتها والتي بنى عليها طلب العزل ، وقد ورد مثل هذه الألفاظ

في كتاب المرحوم قدرى باشا "العدل والإنصاف في القضاء على مشكلات الأوقاف" وهو المعتبر دستورا في أحكام الشريعة فيما يتعلق بالوقف . فذكر في المادة ٢٢٣ منه أنه إذا ادعى الناظر أمرا يكذبه الظاهر فيه تزول أمانته وتظهر خيانتة . والتعير بالخيانة في هذه المادة أعم ويدخل فيه معنى الاختلاس والاعتيال . وكثيرا ما تستعمل المحاكم الشريعة هذه الألفاظ وألفاظ الغش والتزوير للتعبير عن تلاعب الناظر واستنثاره برع الوقف دون المستحقين . ثم بنى الحكم على ذلك أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده الأول في غير محلها ، وأن الدعوى المدنية الموجهة ضد المطعون ضدها لا أساس لها . وفي هذا الذى أثبتته الحكم ما يفيد أن المحكمة اقتضت بأن ما أسنده المطعون ضدها للطاعن في عريضة الدعوى كان من مستلزماتها ولم تخرج عن حدود دفاعها فيها ، ورأت بناء على ذلك عدم مساءلتهما جنائيا ومدنيا . وإذا كان تقدير كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها فلا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(١٢٣)

القضية رقم ١٢٩٦ سنة ١٠ القضائية

تزوير . أوراق البنكنوت الأمريكية . أوراق عرفة . التزوير فيها واستعمالها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢١٥ ع . أوراق البنكنوت المصرى . التزوير فيها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٠٦ ع . الأوراق التى وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ ع لحمايتها .

(المواد ١٧٤ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣ ع = ٢٠٦ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥)

إن أوراق البنكنوت الأمريكية ليست من الأوراق الرسمية التى وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها من التزوير، فإن تزويرها ليس تقليدا لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها إذ هى صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التى لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التى يشترط فيها أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بتزويرها . وإنما شأن تلك الورقة في بلادها هو شأن أوراق البنكنوت المرخص للبنك الأهلى بإصدارها في مصر، وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار أنه واقع في أوراق

رسمية، بل يعاقب عليه القانون بنص آخر هو المادة ٢٠٦ ع على أساس أنها من أوراق البنكنوت المالية التي أذن في إصدارها قانونا . على أن هذه المادة لا تنطبق على التزوير في أوراق البنكنوت الأجنبية ، لأن عبارتها ، وما ورد في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ، والإشارة إليها مع ما أشير إليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالح العمومية المصرية وحدها - كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . وإذن فتزوير تلك الأوراق أو استعمالها تنطبق عليه المادة ٢١٥ ع على أساس أنها أوراق عرفية .

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه عاقبه بالمادة ٢١٢ عقوبات الخاصة بالتزوير في الأوراق الرسمية مع أنه لم يرتكب تزويرا ولم يقدم لمحاكمته عن جريمة تزوير . كذلك طبق الحكم المادة ٢١٤ عقوبات مع أنه لم يثبت أن الطاعن كان يعلم بتزوير ورقة البنكنوت . ولقد اعتمد الحكم في ثبوت هذا العلم على شهادة حامد على الذي قرر أنه رأى المتهم الثاني وهو يقدم الورقة لعياد الجندی وكان الطاعن واقفا معه . ومع أن هذه الشهادة يناقضها ما قرره عياد لذلك ، فإنها لا تنهض دليلا على علم الطاعن ما دام أن عياد الجندی قرر أن المتهم الثاني أعطاه الورقة وتعهده له بأن يعطيه ثمن البضاعة عملة مصرية في وقت آخر ثم يأخذ الورقة منه ، كما قرر أنه لم يعلم بأن الورقة مزورة إلا بعد أيام ، فحصل التبليغ واستلم ماله من المتهم الثاني الذي ردت إليه الورقة لأنه لم يثبت ، حتى وقت استلامه لها في محضر البوليس ، أنها مزورة ، وذكر ضابط البوليس أنه لو علم بأن الورقة مزورة لما سلمها للمتهم الثاني . وكذلك طبق الحكم المادة ٣٣٦ عقوبات دون أن يبين الطرق الاحتمالية التي استعملها الطاعن للوصول إلى غرضه . وفضلا عن ذلك فإنه لم يثبت من أقوال المجني عليه أن الطاعن قد استعمل معه الطرق الاحتمالية ، وكل ما قاله هو أن الطاعن تسمى باسم

آخر . كما أن المجنى عليه قُدر أنه يتعامل بالأوراق المالية من كل صنف ، وهذا لا يستقيم مع قول الحكم إن الطاعن استعمل معه طرقا احتيالية . وكذلك اعتبر الحكم الطاعن شريكا مع المتهم الثانى فيما وقع منه اعتمادا على مرافقته للتمم الثانى مع أن هذا المتهم له عدة أقوال منها أن الطاعن لم يكن معه بالمترة . واستند الحكم أيضا على استعراق المجنى عليه على المتهم عند عرضه عليه بين آخرين مع أن هذا العرض لم يحصل إلا بعد شهرين وبعد أن بوشر التحقيق ضد المتهم الثانى الذى ذكر اسم الطاعن مع أنه قرر أولا أنه أخذ الورقة من شخص عطشجى بالبحر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن فى الجرائم المرفوعة بها الدعوى عليه وهى أنه : ” (أولا) استعمل ورقة بنكنوت أمريكانى من فئة الخمسة دولارات مزورة بأن قدمها لعمر محمد مع علمه بترويرها . (وثانيا) توصل بطريق الاحتيال إلى الحصول على بضائع قيمتها ثمانون قرشا من عمر محمد أحمد . وذلك بأن تقدم إليه بورقة البنكنوت المزورة السالفة الذكر على اعتبار أنها صحيحة ، وتمكن بذلك من الحصول على البضائع المذكورة وعلى مبلغ عشرين قرشا وسبعة مليات باقى قيمة الورقة الصحيحة . (وثالثا) اشترك مع متهم آخر فى جرمي استعمال هذا المتهم الآخر ورقة البنكنوت المزورة المذكورة بتقديمها لعياد جندى على اعتبار أنها صحيحة وتوصله بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على بضائع من عياد جندى قيمتها ٦٢ قرشا بتقديم الورقة المذكورة إليه على اعتبار أنها صحيحة “ . وعاقبه بالمواد ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٣٣٦ و ٤٠١ و ٤١٠ من قانون العقوبات ، وأوقع به عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات ، ثم أخذه بالرأفة عملا بالمادة ١٧ من القانون المذكور وقضى عليه بالحبس سنة مع الشغل . وذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها فقال : ” إنه فى يومى ٢٩ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ حضر المتهم الثانى إبراهيم محمد دسوق ليدان عياد الجندى أحد المجنى عليهما فى مساء يوم ٢٩ ديسمبر ومعه المتهم الأول شحاته عبد المجيد شحاته (الطاعن) ، وقدم إبراهيم محمد دسوق لعياد ورقة من ذات الخمسة ريالات الأمريكانى مزورة وهى الورقة المضبوطة . وطلب أن يستبقيا عنده إلى

أن يحضره بدلا منها تقودا مصرية ، وأخذ منه زجاجتين من الويسكى وقيمتها ٦٣ قرشا لأن صاحب الدكان لم يقبل التعامل بالورق الأمريكاني . وانصرف المتهمان ، وانتظر عياد حضور المتهم الثاني حتى الساعة ١١ مساء فلم يحضر ، فانتظر في اليوم الثاني حتى الساعة ٤ بعد الظهر فلم يحضر ، فعرض الورقة على أحد الصيارف فقال بأنها مزيفة ، فأخذ يبحث عن المتهم الثاني حتى عثر عليه وطلب أن يدفع له ثمن الويسكى ويأخذ ورقته لأنها مزيفة ، و انتهى الأمر بهما إلى الذهاب للقمم ، وهناك ألزم الضابط المتهم الثاني بدفع المبلغ إلى المحبى عليه فدفع هو بعضه وحضر أخوه فدفع الباقي . ولم يقع المتهمان بهذه النتيجة لأن غرضهما هو الحصول على قيمة الورقة ، وكان لا بد من ضحية أخرى ووقع اختيارهما على المحبى عليه الثاني عمر محمد أحمد البقال وكان هذا أقل خبرة من عياد . وفي هذه المرة رأى المتهم الأول (الطاعن) شحاته أن يتقدم هو هذه الدفعة بالورقة فقدمها للمحبى عليه عمر محمد ، وطلب ويسكى أيضا وشكولاته بما قيمته ثمانون قرشا وسلمه الورقة . ولما كان التعامل كثيرا ما يحصل بالأوراق الأجنبية فقد أخذ الورقة المزورة وسلم المتهم شحاته باقى قيمتها وهو ٢٠,٧ قرشا ، وقبل انصراف المتهم سأل المحبى عليه عن اسمه فقال إن اسمه عبد المطلب زاهر ، وإنه يشتغل بمبوطى ، وانصرف . فعرض المحبى عليه بعد ذلك الورقة على بعض الصيارف فقالوا له بأنها مزيفة ، فقدم المحبى عليه شكواه للبوليس وذكر بأن الورقة قدمت إليه من المتهم الأول بحضور جلال سهيل إدريس . أخذ البوليس يبحث عن المتهم ، وأرسل الورقة إلى القنصلية الأمريكية لفحصها ، وسأل قواص القنصلية محمد النجيدى فقال هذا بأن تلك الورقة سبق أن عرضها عليه عبد العال محمود صبي البقال عياد فستل هذا فقال بأن شخصا قدما لمخدومه عياد بجنى بعياد فدل على المتهم الثاني إبراهيم محمد دسوقى . وسئل إبراهيم محمد دسوقى بالبوليس فاعترف بأنه قتم الورقة لعياد . ولما سئل عن مصدرها قال إنه استلمها من عطشجى بمركب إنجليزى ، ولما عرف بأنها مزيفة ردّها إليه وأخذ بدلا منها جنيا إنجليزيا . وذلك بشهادة أبو سنة الجبوطى . وسئل المتهم عبد المطلب

زاهر فقال لا يوجد بمبوطى فى البحر بهذا الاسم . وسئل أبو سنة فقال إنه لا يعلم شيئا عن الموضوع ، وقال إن المتهم كذاب وخطاف ، وتولت النيابة التحقيق . وسئل إبراهيم دسوق فقال بأنه قابل فى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ السيد أبو سنة والمتهم الأول شحاته عبد الحميد وآخر ، وإن السيد أبو سنة هو الذى أعطاه الورقة وطلب إليه أن يشتري من البقال الويسكى وكان المتهم الثانى هو الذى دل بذلك على الأول وتعزف عليه عمر محمد أحمد وشاهده جلال " . وبعد ذلك أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى ثبوت الواقعة الجنائية المتقدم ذكرها على الطاعن وزميله ، ثم خلاص منها إلى القول " بأن تهمة الاستعمال ثابتة على المتهم الأول من تقديم الورقة المزورة إلى عمر محمد ، ومن شهادة عمر وجلال سهيل ، ومن أقوال المتهم الثانى الذى دل عليه وقال بأنه هو الذى قدمها لعمر وتعزف عمر وشاهده عليه . وعلمه بأن الورقة مزورة ثابت من أنه باعترافه فى التحقيقات يعلم بشكوى عياد للبوليس ورد الورقة لهنم الثانى ، وأنه بعد ذلك قدمها بنفسه للجنى عليه عمر محمد . وتهمة الاحتيال ثابتة عليه من أنه أوهم الجنى عليه بأنها ورقة صحيحة وحصل على قيمتها بضائع ونقودا . وتهمة اشتراكه مع الثانى فى جريمتى الاستعمال والنصب ثابتة من مرافقته له وقت عرض الورقة على عياد " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه رغم أنه أثبت أن الورقة المزورة التى تعامل الطاعن بها واستعملها مع علمه بتزويرها إنما هى ورقة بنكنوت أمريكية من فئة الخمسة دولارات — رغم ذلك فإنه اعتبر هذه الورقة من الأوراق التى يعاقب على التزوير فيها بالمادة ٢١٢ من قانون العقوبات ، وعلى استعمالها مع العلم بتزويرها بالمادة ٢١٤ من القانون المذكور ، مع أنها ليست من الأوراق الرسمية التى وضعت هاتان المادتان لحمايتها إذ أنها — على حسب ما أثبتته الحكم — لم تزور تقليدا لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها ، بل لورقة صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التى لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التى يشترط فيها أن يكون غزرها موطفا عموميا مختصا بتزويرها .

وشأن تلك الورقة شأن أوراق البنكنوت المرخص للبنك الأهلي بإصدارها في مصر، فإن التروير فيها لا يعاقب عليه على اعتبار أنه حاصل في أوراق رسمية، بل يعاقب القانون عليه بنص آخر هو المادة ٢٠٦ عقوبات على أساس أنها من أوراق البنوك المسالية التي أذن بإصدارها قانونا . وهذه المادة لا تنطبق على الواقعة الحالية لأن عبارتها، والمذكرة الإيضاحية الخاصة بها، والإشارة إليها مع ما أشير إليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالم العمومية المصرية فقط — كل ذلك يدل على أن المقصود منها إنما هو حماية أوراق البنوك التي أذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . على أن الخطأ الذي وقع فيه الحكم على النحو المتقدم لا يعيبه بما يبطله لأن الواقعة التي أثبتتها بشأن التروير والاستعمال تنطبق عليها المادة ٢١٥ من قانون العقوبات على أساس أن المحذور من الأوراق العرفية . وما دامت المحكمة قد عاقبت الطاعن بالحبس لمدة سنة ولم تقزل بالعقوبة إلى الحد الأدنى الذي تجبز المادة ١٧ عقوبات الحكم به على مقتضى ظروف ذات الواقعة المطروحة عليها ، وما دامت هذه العقوبة المقتضى بها تدخل في نطاق مادة جريمة النصب التي أثبت الحكم على الطاعن وقوعها منه أو مادة التروير في أوراق عرفية التي تنطبق دون غيرها على واقعة استعمال الطاعن للورقة المزورة كما مر القول — ما دام الأمر كذلك فإنه لا يكون للطاعن مصلحة من وراء خطأ الحكم في وصف الواقعة الجنائية موضوع الدعوى . هذا والطاعن إنما ركز طعنه على ما يقوله من أن المحكمة أدانته في جريمة تزوير مع أنه لم يقدم للحكمة عن هذه الجريمة . وشكواه على هذا الاعتبار لا أساس لها لأن المحكمة لم تدنه في جريمة التروير بل أدانته في جريمة استعمال الورقة المزورة . وأما ما يثيره حول واقعة علمه بتزوير الورقة فلا يقبل منه بعد أن أثبتت المحكمة ذلك عليه بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما أقامته عليها إذ لا معنى لمجادته في هذا الموضوع إلا التشكيك في الأدلة التي أخذت بها المحكمة في قضائها عليه، وهذا مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض لاخصصاص محكمة الموضوع وحدها بالفصل فيه . وأما ما يتمسك به الطاعن خاصة بجريمة النصب فردود

بأن الحكم قد أورد الواقعة المكونة لتلك الجريمة بما يفيد توافر جميع عناصرها القانونية فإن في تقديمه إلى المجنى عليه ورقة بنكنوت مزيفة بطريق التقليد للورقة الصحيحة لتدعيم مطالبته بقيمتها على اعتبار أنها صحيحة لما توافر معه الجريمة المذكورة.

(١٢٤)

القضية رقم ١٣٢٣ سنة ١٠ القضائية^(١)

قذف وسب . افتراء . عريضة الدعوى . المطاعن التي تضمنها . الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ ع . مناهة . جديّة العريضة وقصد طرح الدعوى بالفعل على القضاء . عريضة مقصود من إعلانها مجزؤ النيل من المدعى عليه . عقاب . (المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وإن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض في إنشاء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهيا أو تحريريا مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، إذ هذه العريضة إنما تعدّ لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند إليها المدعى ، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جديّة مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على القضاء ليفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش اشرفه أو اعتباره . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى شرعية مكوّنا لجريمة السب ، وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن الإغفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشملها لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ، ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة ، وإنما قصد باعلان العريضة بما حوته مجزؤ إيلاّم المدعى عليه والنيل منه فلا تريب على المحكمة فيما فعلت .

(١) كانت الهيئة عند نظر هذه القضية مؤلفة من حضرات عبدالفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك

وسيد مصطفى بك وحسن زكى بك ومجيب مرقس بك .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن على المحكمة : (أولا)
(وثانيا) أنها أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها الحكم ، لأن
العبارات التي اعتبرت المحكمة فيها تحقيرا للدعية بالحق المدني هي عبارات متعلقة
بموضوع الدعوى الشرعية ، وقد ذكرها الطاعن في عريضة هذه الدعوى بحسن نية
تعزيزا لدفاعه فيها ، فهي إذن مما لا يعاقب القانون عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي أدان الطاعن في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى
عليه ، وذكر الواقعة كما حصلتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها مبينا ألفاظ
السب التي وجهها الطاعن للجنى عليها في عريضة الدعوى ، ثم نفى الدفاع الذي
تمسك به الطاعن من أنه بما وقع منه إنما كان يستعمل حقا مقظرا له في المادة ٢٦٦
من قانون العقوبات القديم المقابلة للمادة ٣٠٩ من القانون الحالي قائلا إنه وإن
كان لا نزاع في وقوع السب من خصم على خصمه في دعوى قضائية إلا أن عبارات
السب ما كان يستلزمها الدفاع في الدعوى . وبما قاله في ذلك : " إنه مما يدل على
أن المتهم لم يكن سليم النية في توجيه هذه العبارات ما يأتي : (أولا) أنه لم يقيد
الدعوى الشرعية التي تضمنت عريضتها تلك الألفاظ . ولا عبرة بما ذكره — دون
أى دليل — من أنه لم يقيدها لأن المدعية وعدته بالمصالحة معه . ولو كان جازا
ولم يكن يرى إلا إلى إيلام المدعية بتوجيه تلك الألفاظ إليها لقيد الدعوى وسار
فيها ، أو على الأقل إذا صح ما زعم من أنه لم يقيدها كوعد المدعية له بالمصالحة لبادر
إلى تجديدها مرة أخرى لما رأى أن المدعية غدرت به ولم تصالحه ورفعت ضده
هذه الدعوى . (وثانيا) أنه تبين من الاطلاع على قضية المخالفة المضمومة
(٣٢٥٤ سنة ١٩٣٥) والتي حكم فيها على المدعية بالغرامة لأنها أحدثت غوغاء تعلق
الجيران بدق زار في منزلها أن المخالفة المذكورة بنيت على بلاغ تقدم من المدعو
محمد عبد العال علام ذكر فيه شكواه من مسلك المدعية ، ثم ضمنه أن المتهم
(محمود سعد) كان ضمن من تمتوا على خفير الدرك وأهانوه وطردوه أثناء اعتراضه

على دق الزار بمنزل المدعية . ويفهم من ذلك أن المتهم كان موافقا على هذا المسلك من المدعية بل وكان مدافعا عنها بحماسة اقتضت نسبة التعدي على الخفير إليه . فليس مفهوما بعد ذلك أن يشتمها بنفس المسلك الذي كان يدافع عنه بالأمس ، اللهم إلا إذا كان ذلك لغرض في نفسه غير ما ذكره في عريضة موضوع التهمة من أن هذا المسلك مخالف لشرائع الدين الخفيف . (وثالثا) تبين أن المدعية قدمت بلاغا ضدّ المتهم عمل عنه تحقيق بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ في الشكوى الإدارية رقم ٣٧٤٤ سنة ١٩٣٧ شين الكوم وقد نسب إليه فيه أنه أخذ ختمها وبعض أوراق أخرى منها ولم يردّها إليها . وقد أعلنت عريضة الدعوى الشرعية المرسلة من المتهم للمدعية بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٧ أى بعد البدء في تحقيق شكواها بأيام معدودة ، الأمر الذي يوجب الرتبة في نية المتهم ويرجح سوء قصده . (ورابعا) لو كان المتهم حسن النية ويعتقد حقا أن المدعية زوجته ، وأن دعواه الشرعية هي دعوى جدية ، لما سمح لنفسه أن يحشو عريضة دعواه بما حشاها به من ألفاظ ونعوت يعلم أنها موجهة إلى امرأة يدعى أنها زوجته ويحرص على أن تقيم معه في مسكن الطاعة ويطلب إلى المحكمة الشرعية أن تجبرها على الإقامة معه . وقد قضى الحكم الاستثنائي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وأضاف إليها "أن القضية كانت قد أجلت للحكم بناء على طلب المتهم لجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ ليبدى دفاعه بمذكرة إلا أنه لم يقم شيئا ، ولا ترى المحكمة محلا لإجابة طلبه من التأجيل مرة أخرى " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن كل ما أثير بأوجه الطعن مردود :

(أولا)

(وثانيا) بأن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وإن كانت ترفع بها المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوص من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفها أو تحريرا مما يتناول بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة ، فهي قد أعدت لتكليف المدعى

عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند إليها المدعى في دعواه، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جديّة مقصودا بها حقيقة طرح الدعوى بالفعل على القضاء للفصل في موضوعها الذي اقتضى حق الدفاع عنه التعرض في تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه المساس به أو خدش شرفه أو اعتباره . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت مرمى الطاعن المجنى عليها به في عريضة الدعوى الشرعية مكتونا بالجرمة السب التي أدانتها فيها على اعتبار أن الإعفاء الوارد بالمادة السالفة الذكر لا يشملها لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ، فإن الدعوى التي حوت عريضتها ألفاظ السب لم تكن جديّة ، وهو لم يقصد باعلان العريضة بما حوته إلا مجرد إيلام المجنى عليها والنيل منها، ولم يطرح الدعوى على المحكمة، بل ولم يكن ينوى طرحها عليها ، لتقضى في موضوعها الذي دون بالعريضة — إذا كانت المحكمة قد اعتبرت ذلك للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما استخلص منها فلا تثير عليها فيما فعلت . ولا يصح إذن للطاعن أن يثير لدى محكمة النقض الجدل الذي تضمنته أوجه طعنه .

جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٤٠

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٢٥)

القضية رقم ١١٤٢ سنة ١٠ القضائية

دعوى مباشرة . طلب النيابة مدافعة المتهم . دفع المتهم بعد ذلك بعدم قبول الدعوى . الحكم بقبول الدفع . بقاء الدعوى العمومية مرفوعة من النيابة . استئناف المدعى المدني حكم عدم قبول الدعوى . عدم استئناف النيابة . الحكم استئنافا باعادة القضية لمحكمة الجلبج الفصل في الدعوى . نظير الدعوى القائمة من النيابة . وجوبه . الحكم السابق صدوره . لا يمنع من نظرها . سلطة النيابة العمومية في تحريك الدعوى . مطلقة . حق المدعى المدني في تحريكها . استثناء . (المادة ١٧٦ تحقيق)

الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها إلى النيابة تحركها كما نشاء، أما حق المدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء . وإذن فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه هو أو ما يعترضه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني ، ثم أقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان ذلك قبل أن يبدى المتهم الدفع الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة ، وأقتضت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع ، فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة . فإذا استأنف المدعى المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه وإعادة القضية لمحكمة الجنح للفصل في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة ، ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أن استئناف المدعى المدني للحكم الصادر بعدم قبول دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة منه يشمل الدعوى بشرطها المدني والجنائي ، وما دامت المحكمة الاستئنافية قد ألغت هذا الحكم وقضت بقبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة الجنح الجزئية للحكم في الموضوع فمعنى هذا أنها أعادتها بشرطها أيضا . فالحكم المطعون فيه القاضي بعدم قبول الدعوى العمومية على أساس أن النيابة لم تستأنف الحكم الأول إنما هو خطأ في تطبيق القانون . وتضيف النيابة الطاعنة إلى ذلك أن الحكم القاضي بعدم قبول الجنحة المباشرة لا يؤثر في حقوق النيابة لأنه منصب على شكل الدعوى من حيث قبولها أو عدم قبولها فيما يختص بالمدعى المدني وحده . أما الدعوى العمومية التي أقامت النيابة في الجلسة فما زالت قائمة لم يفصل فيها بالبراءة أو الإدانة . ولقد كان واجبا على محكمة أول درجة ، وقد حكمت بعدم قبول الجنحة المباشرة ، أن تحكم في موضوع الدعوى العمومية القائمة ، فإذا لم تستأنف النيابة هذا الحكم فلا يعتبر ذلك قبولا له إذ لا شأن لها به حيث لم يمس الدعوى العمومية المرفوعة منها بشيء .

وحيث إن الواقع هو أن المدعى المدني رفع دعواه مباشرة ضد المتهمين وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا مع محاكمتهم بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات القديم، فطلبت النيابة بجملة ٤ يناير سنة ١٩٣٧ معاقبة المتهمين بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات . ثم دفع المتهمون بعدم جواز رفع دعوى الجنحة المباشرة لأن المدعى المدني اختار الطريق المدني رفع دعواه أمام المحكمة المدنية . وقضت المحكمة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بقبول هذا الدفع وبعدم قبول دعوى الجنحة المباشرة . فاستأنف المدعى المدني هذا الحكم في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول دعوى الجنحة المباشرة وإعادة القضية لمحكمة جنح المحلة للفصل فيها . وأمام هذه المحكمة دفع المتهمون بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها ، فحكم بقبول هذا الدفع ، وأصدرت المحكمة في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ حكما قاضيا بقبول الدفع وعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها ، وأجلت القضية للتكلم في موضوعها المدني . فاستأنف المدعى المدني والنيابة هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠ بعدم جواز استئناف المدعى المدني وبقبول استئناف النيابة شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وهذا الحكم هو موضوع طعن النيابة .

وحيث إن محكمة الموضوع استندت في قضائها إلى القول "..... بأنه يتضح أن النيابة لم تستأنف الحكم الصادر بعدم قبول دعوى الجنحة المباشرة من محكمة جنح المحلة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وأن المدعى المدني هو الذي استأنفه وحده . ونص المادة ١٧٦ تحقيق جنايات صريح في أن استئنافه قاصر على دعواه المدنية فقط ولا يؤثر استئنافه بأى حال على الدعوى العمومية . ويكون قضاء محكمة جنح المحلة بحكمها المذكور بعدم قبولها حكما نهائيا بالنسبة للمتهمين جميعا ، ولا يصح لها بعد ذلك النظر فيها كما قررت بحق في الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ . وإن الأمر كان جاريا على خلاف ذلك في فرنسا ، إذ أن المحاكم

والشرح هناك متفقون على أن استئناف المدعى المدنى فى مثل هذه الحالة يبيع للحكمة الاستئنافية أن تتبرع موضوع الدعوى العمومية والمدنية من محكمة أول درجة والحكم فيها معا طبقا للمادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . وقد جارت محكمة التقض والإبرام المصرية هذه المحاكم والشرح فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ (المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين العدد ٦٤) إلا أنها عادت وغيرت رأيها فى ذلك ، وقضت بأن استئناف المدعى المدنى وحده دون النيابة لا يخول المحكمة الاستئنافية الحق فى نظر موضوع الدعوى العمومية ، إذ ليس بالقانون المصرى نص يماثل المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، وأن الفقه والقضاء فى فرنسا جاريان على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية متبئيا بمحرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجرح لكفاية هذا القدر . أما ما يجرى بعد ذلك فى الدعوى العمومية من طلب العقاب واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها . وإنه يتضح من ذلك أنه كان الواجب على النيابة لكى تحافظ على الدعوى العمومية أن تستأنف الحكم الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ والقاضى بعدم قبول دعوى الجنتمة المباشرة إذ أن هذا الحكم قد فصل فى الدعوى العمومية أيضا بعدم القبول ، وعدم استئنافها لهذا الحكم أكسبه حجة لا يصح بعدها النظر من جديد فى الدعوى العمومية ، ويكون الحكم المستأنف فى محله . وإنه فيما يختص بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٨ القاضى بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ فلا يمكن اعتباره أساسا للدعوى العمومية بعدم استئناف النيابة العمومية كما سلف الذكر . وكونه قضى بقبول دعوى الجنتمة المباشرة فلا يفهم منه الفصل فى الدعوى العمومية . وعلى فرض أنه قصد به ذلك فانه يكون حكما غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه لأنه صادر من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى العمومية إذ المستأنف هو المدعى المدنى وحده ولا يعول على استئنافه بالنسبة للدعوى العمومية . وإن محكمة أول درجة لم تفصل

في الدعوى المدنية بل أرجأت الفصل فيها فيكون استئناف المدعى المدني غير جائز عن الدعوى العمومية كما تقدم بيانه إذ ليس من حقه هذا الاستئناف . ويتعين إذن الحكم بعدم جواز استئنافه ” .

وحيث إن الدعوى العمومية بحسب الأصل موكول أمرها للنياحة العمومية تحركها متى شاعت ، أما حق المدعى المدني في تحريك هذه الدعوى فقد ورد على سبيل الاستثناء ، ولا تأثير لمصير دعواه على حق النياحة في إقامة الدعوى العمومية ما دامت رفعتها على الوجه الصحيح .

وحيث إنه ظاهر من البيان السابق أن النياحة أقامت الدعوى العمومية على المتهمين بالجلسة أمام محكمة أول درجة قبل أن يبدى المتهمون دفعهم بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المدعى المدني ، وكان دفاعهم بعد ذلك منصبا على عدم قبول دعوى المدعى المدني دون إبداء أى اعتراض على ما كان من رفع النياحة الدعوى العمومية عليهم بالكيفية المتقدمة ، وجاء الحكم الابتدائى قاضيا بقبول دفع المتهمين دون أن يفصل في الدعوى العمومية التى أقامتها النياحة .

وحيث إنه ما دامت الدعوى العمومية رفعت من النياحة ضد المتهمين على الوجه الصحيح ، وكان من المتعين على المحكمة أن تفصل في موضوعها على كل حال ، فاذا هى لم تعرض لها فقد بقيت الدعوى العمومية على حالها . وكان لزاما إذن على المحكمة الجزئية بعد أن أعيدت إليها القضية من المحكمة الاستئنافية أن تفصل في هذه الدعوى رغم عدم استئناف النياحة حكم عدم قبول دعوى اللجنة المباشرة . أما ما قالته هذه المحكمة وأيدته فيها المحكمة الاستئنافية من أن الدعوى العمومية سبق الحكم فيها بالحكم الأول فغير صحيح ، إذ هذا الحكم كان منصبا على الدعوى المرفوعة من المدعى المدني وحده دون الدعوى العمومية المرفوعة من النياحة كما سبق القول .

(١٢٦)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ١٠ القضائية

ضرب من عصاة . مجزء التوافق . يكفى . سبق الإصرار أو الاتفاق . لا يشترط .

(المادة ٢٠٧ ع = ٢٤٣)

لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ ع قديم (المقابلة للمادة ٢٤٣ جديد)

أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفى مجزء توافقهم على إيقاع الأذى بالمجنى عليه . فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا المجنى عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد تواردت خواطرم على الإجرام ، واتجهت اتجاها ذاتيا نحو الجريمة ، فإنها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

جلسة ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٢٧)

القضية رقم ١٦٠٠ سنة ١٠ القضائية

(أ) إثبات . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة والوقائع . أقوال للمجنى عليه : بالجلسة ،

بالتحقيق ، إقرار فى ورقة مفصلة . الأخذ منها بقول دون قول . ذكر علة لثبوتك . لا لزوم .

(ب) قرادون . امرأة متزوجة . احترامها الدعارة . تحويل زوجها فى بعض معيشته على ما تكسبه

من ذلك . إيراد الوقائع المؤدية إلى ذلك . الطعن على الحكم . لا يصح .

(المادة ٢٢٣ ع = ٢٧٢)

١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الوقائع والأدلة . وإذن فلها

أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة للمجنى عليه ، سواء ما صدر منه

فى الجلسة أو فى التحقيق أو فى إقرار مدون فى ورقة عرفية . وهى غير ملزمة بذكر

علة لأخذها بقول دون قول لأن المرجع فى ذلك كله هو مجزء اطمئنانها إلى

ما أخذت به .

٢ — إذا أدانت المحكمة المتهم بالمادة ٢٧٢ من قانون العقوبات على أساس أنه يعول في بعض معيشته على ما تكتسبه زوجته من الدعارة التي احترقها، وأوردت في حكمها الوقائع المؤدية إلى ذلك ، فلا يصح الطعن على حكمها .

المحكمة

وحيث إن الطعن مبني على أربعة أوجه . يقول الطاعن في الوجه الأول إن الحكم الابتدائي أوضح أن التهمة الأولى الموجهة إلى الطاعن ثابتة قبله من أقوال المجني عليها من أن الطاعن حرصها على الدعارة وكان يقدمها للرجال ويقتسم إيراداتها سواء أكان من الدعارة أو من عملها بصالة يوسف عز الدين ، وإن الحكم المطعون فيه ذكر أنه فضلا عما جاء بالحكم المستأنف من الأسباب فإنه ثابت بجلاء من التحقيقات ومن أقوال المجني عليها أمام محكمة أول درجة وبالتحقيقات أن الطاعن كان يعرضها على الرجال لارتكاب الفحشاء ويستولى على ما تكتسبه من ذلك ، مع أنه بالرجوع إلى التحقيقات يتضح أن المجني عليها لم تذكر أن الطاعن حرصها على الدعارة ولأنه كان يقدمها للرجال بل قررت أنه كلفها بالاستمرار في عملها في الصالة كراقصة، وأنها كانت تعطيه ما يطلبه من نقود مما تكتسبه من عملها ويقوم بالإنفاق عليها وعليه . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الدفاع عنه أوضح أن ما قالته المجني عليها أمام المحكمة يخالف ما جاء بالإقرار الصادر منها المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٩ الموجود بملف القضية من أن الطاعن لم يحصل منه لها أي تهديد، وأنه لم يسبق أن أخذ منها نقودا، وتمسك بهذا الإقرار ولكن الحكم الابتدائي والاستئناف الذي أخذ بأسباب الحكم الأول أغفلا التحثت عن هذا الإقرار . وهذا يعتبر قصورا في الأسباب مما يعيب الحكم ويستدعي نقضه .

وحيث إن الوجه الثاني مبني على أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٢٧٢ عقوبات على الواقعة الثابتة في الحكم . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن كلمة امرأة الواردة بهذه المادة لا تنصرف إلى الزوجة إلا إذا كانت تحتترف الدعارة وبشرط

أن يكون المطلوب عقابه بهذه المادة يعيش مما تكنسبه هي منها . وبما أن الثابت قطعا أن الطاعن تزوج بالمجنى عليها زواجا شرعيا وما زالت في عصمته للآن فيكون في تطبيق المادة المشار إليها خطأ في تأويل القانون .

وحيث إن الوجه الثالث يحصل في أن المحكمة أخطأت أيضا في تطبيق المادة ٢/٣٢٦ عقوبات على الحادثة موضوع التهمة الثانية . وفي شرح ذلك يقول الطاعن إنه يشترط لتطبيق هذه المادة أن يقع من الجاني على المجنى عليه تهديد ، أى فعل من شأنه إكراهه بطريق التخويف والوعيد ، وذلك بقصد الحصول بدون حق على مال أو شيء آخر . أما مجرد شعور المجنى عليه في داخلية نفسه بالرهبة أو الخوف من الجاني لبطشه وسطوته وما اشتربه من التعدي على الأتقى فلا يتحقق معه التهديد المعاقب عليه بالمادة المشار إليها . وبما أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب من المجنى عليها تقودا ورفضت وكانت تخشى من حدوث جريمة فإن هذا الخوف منها لا يكون جريمة التهديد الواردة بالمادة ٣٢٦ عقوبات . كما أن مجرد قولها إن الطاعن هددها بأنه يضربها برقبة زجاجة إن لم تعطه النقود لا يتوفر معه كذلك تطبيق المادة السابقة الذكر .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الرابع إن هناك خطأ آخر بالنسبة لجريمة الشروع في التهديد المنسوبة إليه لأن الشروع في الجريمة المذكورة لا يتحقق إلا إذا حال دون وصول الطاعن إلى غرضه أمر خارج عن إرادته ولكن الحكم المطعون فيه قصر في بيان هذه الواقعة مما يجعله باطلا ويوجب نقضه .

وحيث إن ما جاء بوجه الطعن الأول إنما يتناول المناقشة في كفاية الدليل والاعتراض على أخذ المحكمة بما قررهته المجنى عليها بالجلسة وعدم التعويل على أقوالها بالتحقيق وبالإقرار الكتابي الصادر منها وعدم رد المحكمة على ما جاء بهذا الإقرار من أن الطاعن لم يحصل منه العجنى عليها أى تهديد ولم يسبق أن أخذ منها تقودا ، وكل هذا يدخل في دائرة الوقائع التي لمحكمة الموضوع السلطة القائمة في تقديرها .

فلها أن تأخذ بالرواية التي تطمئن إليها وترجحها على غيرها من أقوال المجني عليها سواء أكانت بالتحقيق أو بالجلسة أو في إقرار صدر منها في ورقة منفصلة دون أن تكون المحكمة ملزمة بتعليل ذلك ، لأن مرجعه ما يقوم بذهنها من الاطمئنان إلى الرواية التي اعتمدتها من أقوال المجني عليها . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت قد أوضحت في الحكم المطعون فيه الأدلة المقبولة عقلا التي أقنعتها بارتكاب الطاعن للجريمة الأولى المستندة إليه . ويكون في أخذها بأدلة الإثبات الرد الكافي على دفاع الطاعن بما يفيد أنها لم تأخذ بما جاء في الإقرار المشار إليه .

وحيث إنه بالنسبة لوجه الطعن الثاني فإن احترام المرأة المتزوجة بالدعارة وتحويل زوجها في بعض معيشتها على ما تكتسبه هذه الزوجة من الدعارة هما من المسائل الموضوعية التي لمحكمة الموضوع وحدها الحق في تقديرها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت تستخلص توافر هذين الأمرين من وقائع الدعوى المؤدية إلى ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الوقائع التي تؤدي إلى أن الزوجة كانت تتجر بعرضها . وأنها تحترف الدعارة ، وأن الطاعن زوجها كان يعول في بعض معيشتها على ما تكتسبه من هذا العمل ، فتكون إدانة الطاعن طبقا للمادة ٢٧٢ عقوبات قد جاءت سليمة من شائبة الخطأ .

وحيث إنه بالنسبة لباقي الأوجه فإنه لا مصلحة للطاعن في إثارة الجدل بشأن صحة تطبيق المادة ٢/٣٢٦ عقوبات على التهمة الثانية ما دام الحكم جاء صحيحا بالنسبة للتهمة الأولى وهي التي وقعت عليه عقوبتها طبقا للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أنها الأشد .

جلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا ورئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك المستشارين .

(١٢٨)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ١٠ القضاية

(١) عقوبة . فاعل أصلي . شريك . تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما . موضوعي . توقيع عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل . لا مانع . بيان أسباب هذه التفرقة . غير لازم . (المادة ٤٤١ ع)

(ب) قتل عمد . فاعل أصلي . شريك . القصد الجنائي في هذه الجريمة بالنسبة لكل منهما . وجوب استظهاره وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره . (المادة ١٩٤ ع = ٢٣٠)
(ج) تقض وإبرام . إدانة المتهم على أساس أنه شريك في جريمة قتل عمد . عدم إيراد الأدلة على ثبوت نية القتل لديه . عيب الحكم . توقيع عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضي إلى الموت . لا مصلحة . لا تقض . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)

١ — إن القانون في تقرير العقوبات لم يحصر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصلي أشد من عقاب الشريك ، بل إنه ترك إلى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي تفرها لكل من يساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا ، ولا رقابة في ذلك لمحكمة النقض ما دامت العقوبة المحكوم بها داخلية في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة . وإذن فالمحكمة إذا أوقعت على الشريك عقوبة أشد من عقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتعليل ذلك .

٢ — إن جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم . وهذا العنصر هو انتواء الجاني لإزهاق روح المجني عليه . ولذلك يجب دائما عند الحكم بالإدانة استظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على توافره ، وذلك على السواء فاعلا أصليا كان المحكوم عليه أو شريكا .

٣ — إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك في جناية القتل ، ولم تورد في حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه ، فإن حكمها يكون معيبا .

ولكن إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لحماية الضرب المفضى إلى الموت التي يتعين في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعمد القتل فيها ، فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لانتفاء مصلحة المتهم من وراء ذلك .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن المذكور يتلخص في أن المحكمة قضت بمعاقة المتهم الثانى (الطاعن) وهو الشريك بالسجن لمدة سبع سنوات في حين أنها حكمت بمعاقة الفاعل الأصيل بالسجن لمدة خمس سنوات ، ولم تملل سبب هذا التفاوت في العقوبة . ويزعم الطاعن أن عقوبة الفاعل الأصيل تكون دائماً أشد من عقوبة الشريك .

وحيث إنه ليس صحيحاً ما يدعيه الطاعن بأن عقوبة الفاعل الأصيل تكون دائماً أشد من عقوبة الشريك ، إذ ليس في نصوص القانون ما يوجب ذلك . أما تقدير العقوبة لكل منهما فهو من شأن محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض ما دامت تلك العقوبة تدخل في نطاق المادة المنطبقة على الواقعة . كما أن المحكمة غير ملزمة ببيان أسباب التفرقة في العقوبة التي توقعها على كل منهما . على أن ذلك واضح من الحكم وهو حداثة سنّ الفاعل الأصيل بالنسبة للشريك الذى حرضه .

وحيث إن الوجه الثانى يتلخص في أن الطاعن على فرض أنه أمر أخاه (الفاعل الأصيل) بضرب المحنى عليه فإنه لم يأمره بقتله ، فعاقبته على جريمة القتل بغير الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائى في سائر الجرائم . وهذا العنصر هو انتواء الجنائى إزهاق روح المحنى عليه . ولذلك يجب دائماً استظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة على توافره في الحكم القاضى بادانة متهم في هذه الجناية سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يدلل حقيقة على توافر هذه النية لدى الطاعن على أساس أنه شريك في جناية القتل العمد. ولكن هذا النقص في البيان لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه لأنه بفرض عدم توافر تلك النية لديه، وأنه ليس إلا شريكا في جناية ضرب أفضى إلى موت طبقا للمادة ٢٣٩ من قانون العقوبات، فإن العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق تلك المادة، ولا مصلحة له إذن في التمسك بهذا الخطأ.

(١٢٩)

القضية رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ القضائية

- (أ) عقوبة . ظروف مخففة . تطبيق المادة ١٧ ع . وجوب توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة باعتبارها حالة بنص القانون محل العقوبة الأصلية . متهم في جناية اختلاس . معاملته بالمادة ١٧ . توقيع عقوبة السجن عليه . خطأ . لمحكمة النقض أن تحكم عليه بالحبس الذي لا تنقص مدته عن ثلاثة شهور .
- (ب) سرقة . اختلاس . ظرف منق . حقبة مغلقة . تسليمها بموجب عقد من عقود الائتمان . اختلاس ما فيها . يصح اعتباره سرقة .

١ — إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يحل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح هذا النص التزول إليها جوازا إلا أنه يتعين على المحكمة، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . فإذا أدانت المحكمة المتهم في جناية الاختلاس، وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ ع، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجناية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات، فإنها تكون قد أخطأت، إذ كان عليها أن تنزل — تطبيقا للمادة ١٧ ع — بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور . ومحكمة النقض في هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس المدة التي تقتلها .

٢ — إن تسليم الظرف مغلقا أو الحقيقية مغلقة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتما على أن المتسلم قد أؤتمن على ذات المظروف أو على مبادخله

الحقية بالذات ، لأن تغليق الظرف وما يقتضيه من حظر استفتاحه على المسلم ، أو إقفال الحقية مع الاحتفاظ بمفتاحها ، قد يستفاد منه أن صاحبهما ، إذ حال ماديا بين يد المسلم وبين ما فيهما ، لم يشأ أن يأتمنه على ما بداخلهما .

وإذن فاختلاس المظروف بعد فض الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليقه يصح اعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليقه الظرف أن يملكه من هذه الحيازة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، لأنها ذكرت في حكمها أنها تأخذ المتهم بالرأفة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ثم أوقعت عليه عقوبة السجن مع أنه كان من المتمين عليها في هذه الحالة أن تحم بحقوبة الحبس . ذلك لأن العقوبة المقررة للحماية الاختلاس التي هي أشد الجرائم التي أثبت الحكم وقوعها من المتهم هي السجن ، وأن هذه العقوبة عند تقرير استحقاق المحكوم عليه لأن يعامل بالمادة ١٧ المذكورة يجب حتما كصريح نص القانون أن ينزل بها إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور .

وحيث إن مؤدى الوجه الثاني أن الواقعة الثابتة بالحكم لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه عوقب على اعتبار أنه مختلس لمبلغ ٦٩٥ مليا بناء على مجزؤ القول بأنه باع طوابع بريد بهذا المبلغ ، مع أن جريمة الاختلاس لا تتم قانونا إلا إذا ثبت أن المتهم بارتكابها أضاف المال إلى ملكه وتصرف فيه . وهذا ما لم يقل به الحكم الذي لم ينف دفاع الطاعن المؤيد بالوقائع الثابتة في الدعوى من أنه كان يستمر إبدال المبلغ بطوابع أخرى من العامل المختص في صباح اليوم التالي . صحيح أن الحكم لم يأخذ بقول الطاعن من عدم وجود عجز في عهده لما ذكره من أن الجنيه المضبوط الذي قيل بأنه يكمل العجز ثبت أنه أرسل من

بريد أسبوط ، وقد سرقه الطاعن من الخطاب المستعجل بعد أن تسلّم له ، ولكن ذلك معناه أن المحكمة رأت أن مجرد وجود العجز يكفي في ثبوت الجريمة . وهذا القول يخالف المتفق عليه فقها وقضاء من أن الاختلاس لا يثبت بمجرد التأخير عن رد الشيء المختلس وإنما يثبت بالامتناع عن رده بعد المطالبة به . وما دام الطاعن لم يكلف برد ثمن الطوابع ، ولم تجرد عهده ، فلا يمكن القول بوقوع اختلاس منه . وأما عن تهمة السرقة فقد ذكر الحكم أن الطاعن سرق الجنيه من الخطاب بعد أن تسلّم له . فالتسليم إذن وقع اختياراً ، وذلك يمنع من قيام الاختلاس وينفي بالتالي جريمة السرقة . ولا يردّ على ذلك بأن التسليم وقع أصلاً على الخطاب الذي كان الطاعن يجهل محتوياته لأن المرسل قد أخرج الخطاب بمحتوياته من حيازته المسادية بتسليمه لمصلحة البريد التي يعمل الطاعن فيها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : (أولاً) بصفته أميناً على الودائع اختلس ورقة بنكنوت من فئة الجنيه من خطاب مرسل بالبريد المستعجل سلم إليه بسبب وظيفته لوضعه في رسالة البريد المرسلة إلى القاهرة ففرض مظروف الخطاب واستولى منه على ورقة البنكنوت سالفة الذكر . (وثانياً) بصفته أميناً على الودائع ومنذوباً للحصول اختلس مبلغ ٦٩٥ ملياً من قيمة طوابع البريد المسامة إليه بسبب وظيفته والتي كان يستولى على قيمتها من الجمهور عند بيع هذه الطوابع له . وطلب عقابه بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . والمحكمة أثناء نظر الدعوى لفنت الدفاع للرافعة على أساس أن اختلاس الجنيه يعتبر سرقة منطبقة على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات . ثم أدانت الطاعن في جناية اختلاس مبلغ ٦٩٥ ملياً المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وفي جنحة سرقة ورقة البنكنوت المنطبقة على المادة ٣١٧ من قانون العقوبات . وذكرت أن أخذ المتهم وهو موظف بمصلحة البريد هذه الورقة من أحد الخطابات التي كانت تمرّ عليه في عمله يكون جريمة السرقة لا جريمة الاختلاس ، لأنه لم يتسلم هذه الورقة على وجه من الوجوه المبيّنة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ثم اعتبرت الجريمة مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل

التجزئة، وأنهما ارتكبتا لغرض واحد، وأوقعت على الطاعن عقوبة السجن لمدة ثلاث سنين على أساس أنها المقررة للجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ من القانون المذكور، وذلك بعد أن ذكرت أنها "ترى أخذ المتهم بالرفقة طبقاً للمادة ١٧ من القانون المذكور بسبب حالته وظروف الدعوى".

وحيث إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يخول القاضي النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أجاز هذا النص النزول إليها، إلا أنه متى رأت المحكمة أخذ المتهم بالرفقة ونصت في حكمها على أن ذلك يقتضي منها تطبيق المادة ١٧ المذكورة يكون من المتعين عليها أن لا توقع على المتهم سوى العقوبة الواردة في هذه المادة على أساس أنها حلت بحكم القانون محل العقوبة الأصلية .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك ، وكانت عقوبة السجن هي المقررة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات لجناية الاختلاس التي رأت المحكمة توقيع عقوبتها على المتهم ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ أوقعت عقوبة السجن على الطاعن بعد أن رأت أخذه بالرفقة وبعد أن قضت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . وكان يجب عليها والحالة هذه أن تنزل - وفقاً للمادة ١٧ - بمقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور . ولذا يتعين إصلاح هذا الخطأ بإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبة السجن فقط والحكم على الطاعن بالحبس لمدة ترى هذه المحكمة تقديرها بسنة واحدة مع بقاء الحكم على أصله فيما عدا ذلك .

وحيث إن تسليم الظرف المغلق أو الحقيقية المقفلة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته على أن المستلم قد أؤتمن حتماً على المظروف أو على ما بداخل الحقيقة من أمتعة كما أؤتمن على ذات الظرف أو الحقيقة . لأن خلق الخطاب وما يستتبعه من تحریم فتحه على المستلم ، وغلق الحقيقة مع الاحتفاظ بمفتاحها ، قد يكون المقصود به أن صاحب الخطاب أو الحقيقة لم يشأ أن ياتمن المستلم على ما بداخلها أو أن تصل يده إليه .

وحيث إنه ينبغي على ذلك أن لمحكمة الموضوع أن تعتبر اختلاس المظروف بعد
فض الظرف المسلم ثم إعادة غلقه مكتونا لجريمة سرقة إذا ما اقتنعت من وقائع
الدعوى وأدلتها، ولا سيما واقعة تسليم الخطاب مغلقا، بأن المتهم لم يؤتمن على المظروف،
وأن صاحبه إنما احتفظ بالحيازة ولم يشأ أن يمكن المتهم منها باقامته ذلك الحائل
المادى بينه وبينها .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن لا محل لما يزعمه الطاعن في الوجه الثاني من
طعنه من خطأ المحكمة في اعتبارها واقعة اختلاس ورقة البنكنوت من داخل الخطاب
بعد فتحه سرقة، لأنها استخلصت من وقائع الدعوى — كما مر القول — أن ورقة
البنكنوت لم تسلّم للمتهم تسليما يمنع معه القول بأن اختلاسه إياها يعد سرقة .

(١٣٠)

القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٠ القضائية

(١) حكم . بيان الواقعة التي أدين فيها المتهم . توافر أركان فقرتين من النص القانوني المطلوب
إدانة المتهم بموجبها في الأفعال المسندة إليه . إدماج هذه الأركان في بيان واحد . توقيع
عقوبة واحدة داخلية في نطاق المادة التي أدين بمقتضاها . لا حرج في ذلك .
(ب) استجواب المتهم . حظره . إجابته مختارا على ما وجه إليه من أسئلة . عدم اعتراض محاميه .
أدماؤه فيما بعد بطلان الإجراءات . لا يصح . (المادة ١٣٧ بتحقيق)

١ — إذا رأت المحكمة أن الأفعال المسندة إلى المتهم تتوافر فيها أركان كل
من فقرتين من فقرات النص القانوني المطلوب إدانته بموجبها فلا حرج عليها في أن
تدجج هذه الأركان بعضها في بعض في بيان واحد ما دامت لم توقع من أجل هذه
الأفعال كلها إلا عقوبة واحدة داخلية في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة
التي أدانته بمقتضاها لمخالفة أى فقرة فيها .

٢ — إن عدم استجواب المتهم لم يقرر إلا رعاية لمصلحته . فإذا كان المتهم
بمحض اختياره قد رد على ما وجهته المحكمة إليه من الأسئلة ، ولم يعترض المدافع
عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له إذن
فيما بعد أن يدعى البطلان في الإجراءات .

(١٣١)

القضية رقم ١٤٦٢ سنة ١٠ القضائية

أمر الإحالة . الطعن فيه أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى . لا يجوز . علة ذلك .
 مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه .
 الحكم الصادر في الدعوى ليس فيه خطأ من هذه الناحية . لا يقبل الطعن . (المادة ٢٣٦ تحقيق)
 الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز بحكم المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات
 الطعن فيه أمام المحكمة المحالة إليها الدعوى . وما ذلك إلا لأن هذا الأمر ليس من شأنه
 أن يلزم المحكمة بشيء مما جاء فيه بل إن لها، ولو من تلقاء نفسها، أن تصحح كل ما يقع فيه
 من خطأ، ولاتهم أن ينهبها إلى ذلك بما له من حق إبداء كل اعتراض في صدد مما كتبه
 ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . وإذا كانت المحكمة لم تشارك
 الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم فإن حكمها ذاته — لا أمر الإحالة — هو
 الذى يجب أن يوجه إليه الطعن . وإذن فإذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن
 لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه، وكان
 الحكم الذى صدر في الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن .

(١٣٢)

القضية رقم ١٤٦٥ سنة ١٠ القضائية

(أ) قبض وتفتيش - خفي - استيقاف المتهم لريته فيه . إلقاء المتهم كيسا به مخدرات في ثرعة .
 مجزؤ الاستيقاف لا يعة قبضا . والعمور على المخدرات ليس نتيجة تفتيش .
 (ب) استجواب - متهم لم يترس على استجوابه في الجلسة . متهم أقر متهمة . طمعه بيلان الإجراءات
 استنادا إلى هذا الاستجواب . لا يقبل . (المادة ١٣٧ تحقيق)

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفي قابل المتهمين راكبين دراجات
 فراه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فالتقى
 واحد منهم على الفور كيسا به مادة مخدرة فأمسك به الخفي وفوز الباقر فليس في ذلك
 ما يمكن عده من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر، فإن مجزؤ الاستيقاف
 من جانب الخفي لا يعة قبضا، والعمور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش .

٢ — إذا كان أحد المتهمين قد استجوبته المحكمة في الجلسة فلا يجوز لغيره من المتهمين معه أن يطعن في الحكم استنادا إلى ذلك فإن هذا من شأن المتهم الذي استجوب وحده .

(١٣٣)

القضية رقم ١٤٦٦ سنة ١٠ القضائية

دعوى مدنية . محكمة جنائية . رفع دعوى استعمال السند المزور إليها . الادعاء مدنيا أمامها . استخلاص المحكمة أن دعوى التعويض السابق رفعها من المدعى المدني أمام المحكمة المدنية تناولت تعويض الضرر عن التزوير والاستعمال . قضاؤها بعدم قبول طلب التعويض . إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

إذا كانت المحكمة التي رفعت إليها الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استخلصت أن الدعوى التي رفعت من المدعى المدني أمام المحكمة المدنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهم من تزوير السند واستعماله ، ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض المقدم لها ، فلا تجوز إثارة الجدل أمام محكمة النقض في ذلك متى كانت الوقائع التي استندت إليها المحكمة مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها .

جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٣٤)

القضية رقم ١١٨٤ سنة ١٠ القضائية

(أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . التمسك به . الرد على هذا الدفع . وجوبه . إغفاله يطل الحكم . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

(ب) محكمة النقض والإيرام . آثار الطعن . نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التي بنى عليها النقض . طاعنون آخرون . متى يستفيدون من نقض هذا الحكم ؟

- ١ - إذا دفع المتهمون بأنهم فيما وقع منهم لم يكونوا معتدين وإنما كانوا في حالة دفاع شرعى تبيح لهم في سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل الذى قدموا للمحاكمة من أجله فإن ذلك يقتضى من المحكمة، إذا لم تأخذ به، أن ترد عليه صراحة في حكمها . فإذا هى أدانتهم ولم تتحدث عنه كان حكمها معيبا بما يوجب نقضه .
- ٢ - إذا كان نقض الحكم متعينا بالنسبة لواحد من الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التى بنى النقض عليها فإن باقى الطاعنين الذين قرروا بالظعن في الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضا من هذه الأسباب متى كانت متعلقة بعيب في الحكم يتصل بهم أيضا، فينقض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

المحكمة

وحيث إن مما يتناه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه بنى على الإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه . ذلك لأن هذا الطاعن وزميليه الطاعنين الآخرين دفعوا التهمة في التحقيقات الأولية وفي جلسة المحاكمة بأنهم لم يرتكبوا الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية عليهم إلا بعامل الدفاع الشرعى عن أنفسهم ، واستندوا في ذلك إلى ما يبرره من ظروف الدعوى وملابساتها، ولكن المحكمة أغفلت الرد على ما تمسكوا به من هذا ، ثم أوقعت عليهم العقاب على اعتبار أنهم كانوا فيما وقع منهم معتدين غير معذورين مع أن واقعة الدعوى التى أوردتها في حكمها تفيد بذاتها أنهم كانوا في حدود حقهم يدفعون الاعتداء الذى ثبت وقوعه عليهم من فريق خصومهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهمين (الطاعنين) طلب لهم البراءة قائلا إنهم كانوا في حالة دفاع شرعى، ودعم طلبه هذا بأقوال الشهود الذين ذكروهم وبظروف الدعوى التى أشار إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعنين في جناية القتل العمد المرفوعة بها الدعوى العمومية عليهم وقضى على كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة . وذكر واقعة الدعوى كما حصلت بها المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها بقوله : "إنه بناء على طلب نقطة المائدة قام المتهم الأول (الطاعن الأول) مستصحباً

المتهمين الثاني والثالث (الطاعين الثاني والثالث) للاحية نزلة الحرجات لضبط عبد المطلب سيف ولعان لاتهمه في جنحة سرقة، وهناك عارض والده سيف ولعان في القبض عليه وحصلت مشادة بين الطرفين وطعن سيف ولعان وكيل شيخ الخفر على عبد الرحمن أبو زيد (الطاعن الأول) بالسكين في صدره فأطلق عليه الخفير محمد طه على (الطاعن الثاني) عيارا ناريا أصابه في فخذه وأعقبه على عبد الرحمن أبو زيد باطلاق النار على المجنى عليه المذكور فسقط قتيلًا فصرخت بنته لطيفة فأطلق عليها راتب محمد على الطاعن الثالث عيارا أصاب منها مقتلاً". وبعد ذلك أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت هذه الواقعة ومنها الإشارة التليفونية المرسلة من نقطة البوليس بتكليف وكيل شيخ الخفر بضبط عبد المطلب سيف ولعان المشبوه وإلا فتكون المسؤولية شديدة في حالة التأخير. ثم عقب على ذلك بقوله : "وحيث إنه واضح مما تقدم أن وكيل شيخ الخفرأ بناء على هذه الإشارة توجه للترلة لضبط عبد المطلب سيف ولعان ويظهر أنه سبق اعتداء عبد المطلب المذكور ووالده وإخوته في القضية السابقة لم يشأ أن يتوجه بمفرده بل استصحب معه المتهمين الثاني والثالث من الخفرأ حاملين أسلحتهم كما تبعه بعض أقاربه ، وذلك دفعا لما يقع من مقاومة واعتداء كما حصل في سنة ١٩٣٨ وضبطت له الواقعة التي قيدت تحت رقم ١٢٢١ جنح . فلما توجه وكيل شيخ الخفرأ ومن معه وهم يحملون السلاح فوصلوا إلى الترلة وتقابل الفريقان لم تكن نفوسهم في حالة عادية بل كان كل فريق منهم مستوثبا إلى الشر - فريق ولعان لا يقبلون تسليم ولده عبد المطلب ومتاثرون من الحكم عليهم بالحبس سنة في القضية السابقة ، وفريق وكيل شيخ الخفرأ يريد تنفيذ أمر القبض الوارد له من النقطة بدون هوادة ولا تراخ خوفا من المسؤولية التي حملها إياه رئيس النقطة ، كما يريد في تنفيذ أمر القبض هذا ألا يقاوم وألا يعتدى عليه بالضرب ولا يتحدث مأساة جنحة الاعتداء السابقة ، فحضر ومن معه مدججين بالسلاح معتبرين أى منافسة أو مشادة مقاومة يرتون عليها باطلاق النار . فحصل أن رفض سيف ولعان تسليم ولده عبد المطلب واشتدت المنافسة

وهجم سيف ولعان بزقلة على المتهم كما جاء بأقوال عبد العظيم ولعان نفسه، ولم يقطعته بالسكين في صدره كما جاء بأقوال المتهمين. بل إنه ظاهر من تقرير الطبيب الشرعى أن إحداث الإصابة التى وجدت بصدر المتهم الأول كان فى تناول يد المصاب نفسه فضلا عن أن الإصابة قطعية وسطحية نوعا وليست طعنية ويمجاورها جرح سطحي للغاية الأمر الذى يدل على أنها مفتعلة ولا يقصد بها سوى تبرير موقف رجال الحفظ فى الاعتداء على المحنى عليه. فأطلق عليه محمد طه على عيارا ناريا وأعقبه المتهم الأول بإطلاق عيارين نارين فصرخت بنته لطيفة فأطلق عليها راتب أحمد على عيارا أرداها قتيلة".

وحيث إن الحكم المطعون فيه مع قضائه بإدانة الطاعن الثالث وزميليه وإزاله بهم العقوبة المقررة لجناية القتل العمد لم يتحدث عن الدفاع الذى تمسك به المتهمون فى دفع التهمة عنهم من أنهم فيما وقع منهم على المحنى عليهم لم يكونوا معتدين وإنما كانوا فى حالة دفاع شرعى تبيح لهم قانونا فى سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل المطلوب محاكمته عنه. وفى إغفال المحكمة للتحدث عن هذا الدفاع والرد عليه صراحة ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه، لأن هذا الدفاع — لو صح — لانتفت به مسئولية المتهمين جنائيا، ولما جازت إدانتهم وتوقيع العقوبة المقررة لجناية القتل عليهم.

وحيث إنه وإن كان نقض الحكم على الأساس المتقدم واجبا بالنسبة للطاعن الثالث على اعتبار أنه صاحب الأسباب التى بنى النقض عليها إلا أن الطاعنين الأول والثانى ما دام قد قررا بالظن فى الحكم الصادر عليهما مع الطاعن الثالث فى جرائم مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا يستفيدان من هذه الأسباب لتعلقها بعبء فى الحكم يتصل بهما أيضا. ولذلك يتعين قبول الظن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لجميع الطاعنين، وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الظن.

(١٣٥)

القضية رقم ١٥٩٠ سنة ١٠ القضائية

اشترك . قاعل أصلي . شريك . تغيير وصف الفعل الجنائي بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به . مسئولية الشريك على أساس وجود هذا الظرف إذا كان عالما به . يجب في هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم . (المادة ٤١ ع)

إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان عالماً به ، ويجب في هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم .

المحكمة

وحيث إن الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من بيان ركن القصد الجنائي أي علم هذا الطاعن بأن الطاعن الأول وهو الفاعل الأصلي اختلس الأسمت المسلم إليه بسبب وظيفته ، وأنه (أي الطاعن الثاني) ساعده على ارتكاب الجريمة وهو عالم بذلك .

وحيث إنه إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه يتغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون الشريك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان عالماً به ، ومن ثم يجب على المحكمة في حالة عد الشريك مسئولاً على هذا الاعتبار أن تبين في حكمها توافر هذا العلم به عملاً بالمادة ٤١ عقوبات .

وحيث إن التهمة المستندة إلى الطاعن الثاني هي اشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في جناية الاختلاس التي قارفها الطاعن الأول بصفته أميناً مخزناً المهمات بسكة الحديد فيجب لإدانته أن يثبت علمه بأن الطاعن الأول كان أميناً مخزناً المهمات بالجهة التي كان يعمل فيها ، وأنه اختلس الأسمت المسلم إليه بهذه الصفة . وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لتهمة الاشتراك الموجهة إلى الطاعن الثاني قال " وحيث إن تهمة الاشتراك الموجهة إلى المتهمين الثالث والخامس ثابتة

قبل الثالث كل الثبوت من إنكار المتهم الثالث كل شيء عند سؤاله في بادئ الأمر ، ثم اعترافه بأنه تسلم أسولة الأسمنت لبيعها لنمة المتهم الأول ، ومن أقوال المتهم الثاني الذي قرر بأن المتهم الثالث هو الذي حضر إليه وذهب معه إلى المخزن لأخذ الأسمنت ، ومن شهادة محمد أحمد شاهين الذي شهد بأنه تفاوض مع المتهم المذكور في مشتري الأسمنت وأنه أحضره إلى دكانه “ . وليس فيما أورده الحكم ما يفيد علم الطاعن الثاني بأنه تسلم الأسمنت من الطاعن الأول ليعه وهو عالم بأنه أمين لمخزن مهمات منطقة حلوان ، وأن الأسمنت تسلم إليه بالصفة المذكورة . وفي قصور الحكم عن بيان ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

وحيث إن طعن الطاعن الثالث وإن لم يكن مقبولا شكلا لعدم تقديم أسبابه إلا أنه لما كانت تهمة الاشتراك الموجهة إليه وإلى الطاعن الثاني أساسها فعل واحد ، وكان وجه الطعن متعلقا بسبب في الحكم يتصل بهذا الطاعن أيضا ، فمن مقتضى هذا الارتباط أن ينقض الحكم بالنسبة له أيضا .

(١٣٦)

القضية رقم ١٥٩٢ سنة ١٠ القضائية

إثبات . شاهد . خير . حق المتهم في استدعاء الشهود أو الخبراء أمام محكمة الجنايات لباع أقوالهم . تقديم قائمة بأسمائهم إلى قاضي الإحالة ليأمر بإعلانهم . إعلانهم بواسطة المتهم . عدم قيامه بشيء من ذلك . طلبه تأجيل الدعوى لإعلان شهود أو خبراء . عدم الالتفات إليه . سلطة المحكمة في ذلك .

(المادة ١٧ تشكيل وما بعدها)

إن لاتهم بمقتضى المادة ١٧ وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يقدم هو أو المدافع عنه إلى قاضي الإحالة قائمة بأسماء من يريد سماع أقوالهم أمام محكمة الجنايات شهودا كانوا أو خبراء . وفي هذه الحالة يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم من قبل النيابة بالحضور أمام المحكمة إذا لم ير أن القصص من الطلب هو المطل أو مجرد النكاي . كما أن لاتهم أن يعلن من يريد سماع أقواله بالحضور أمام المحكمة . فإذا هو لم يفعل شيئا من ذلك حتى إذا ما بدئ في نظر الدعوى أمام المحكمة طلب

إليها التأجيل لإعلان بعض الشهود أو الخبراء كان للحكمة إذن ألا تلفت لهذا الطلب إلا إذا رأت هي من جانبها حاجة إلى سماع أولئك الشهود لتتويرها في الدعوى .

(١٣٧)

القضية رقم ١٥٩٦ سنة ١٠ القضائية

سبق الإصرار . متى يتوافر؟ استخلاصه من أمور تؤدي إليه . إثارة هذه المسألة أمام محكمة النقض . لا تجوز . (المادة ١٩٥ ع = ٢٢١)

إن سبق الإصرار يكون متوافرا قانونا في حق المتهم إذا كان قد تروى في جريمته ثم أقدم على مقارقتها، مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروى . فإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشيته وإعداد عدته في سبيل مقارقتها، ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل مكان الحادث ، فلا تقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف .

(١٣٨)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ١٠ القضائية

ضرب . ركن العمد . قصد إصابة شخص . إصابة أتركانت يسير معاذة بجواره . مسئولية الضارب . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا تأثير له في قصد التهم .

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع = ٢٤١ و ٢٤٢ ع)

إذا رمى زيد عمرا بحجر قاصدا إصابة فخطأه الرمية وأصابته بكره الذي كان يسير مصادفة بجواره فإن مسئولية زيد عن إصابة بكره هي مسئوليته عن فعله الذي تعمد ارتكابه، لأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصده ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيرا لهذا القصد .

جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٣٩)

القضية رقم ١٨١١ سنة ١٠ القضائية

تفتيش . منزل . شخص . إجراء التفتيش . يجب أن يكون بواسطة رجل الضبطية القضائية ذاته . استعانة بأحد من أعوانه ممن ليست له صفته . جوازه . شرطه . ندب أحد الشرطة لتفتيش المتهم . ترصده . لتهم وتفتيشه وضبط ما معه من مخدر . تفتيش باطل . (المواد ١٥ - ١٨ تحقيق)

إن حق رجال الضبطية القضائية في تفتيش المنازل والأشخاص في الحالات الجائز لهم فيها ذلك (المادة ١٥ وما يليها من قانون تحقيق الجنايات) خاص بهم يقومون به هم بالذات ، من تلقاء أنفسهم أو بناء على إذن من السلطة القضائية حسبما يقتضيه القانون ؛ فلا يجوز لهم أن يكلفوا به غيرهم ممن ليست له صفتهم . ولكن إذا اقتضتهم الحالة الاستعانة بأعوانهم فيتعين أن يكون التفتيش بحضورهم وتحت إشرافهم . وإذن فإذا لم يقوم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه بل ندب لذلك أحد الشرطة قتر بص للتهم حتى مرّ به ففتشه قسرا وضبط ما معه من مخدر ، فإن هذا التفتيش يقع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه في إدانة المتهم .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من وجهى الطعن هو أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون إذ قالت في حكمها إن حق التفتيش شئ . وإجراءه شئ آخر ، وإن الإذن بتفتيش الطاعن شخصيا قد صدر لمأمور المركز وهو من رجال الضبطية القضائية فقد اكتسب حق إجرائه بالطريقة التى يراها ، لا فرق بين أن يكون إجراء التفتيش وهو العمل المادى قد حصل بمعرفة شخصيا أو بمعرفة جندى بعيدا عنه . ويقول الطاعن إن هذا الذى ذهبت إليه المحكمة خطأ لأن التفتيش يجب أن يحصل بمعرفة رجل الضبطية القضائية أو أمامه .

وحيث إن الواقعة حسبما أثبتته الحكم الابتدائي وأخذ به الحكم المطعون فيه هي أن مأمور المركز استصدر بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ إذنا من وكيل النيابة بتفتيش الطاعن لضبط ما معه من المخدرات، فكلّف المأمور جاويز المركز ومعه بعض الجنود بالقيام بهذا التفتيش، فقاموا بسيارة وتربصوا للطاعن في الطريق حتى إذا ما أقبل قنشوهم قسرا وضبطوا ما عثروا عليه معه من مخدر. وقد دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش بناء على أن من تولوه لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية، فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على ما قالت له من أن تفتيش الأشخاص يكون لمن له الحق في القبض مهما كانت صفته ولو لم يكن من رجال الضبطية القضائية.

وحيث إن تفتيش المنازل والأشخاص في الحالات التي أجازها القانون (المادة ١٥ وما يليها من قانون تحقيق الجنايات) منوط برجال الضبطية القضائية يقومون به من تلقاء أنفسهم أو بأذن من السلطة القضائية في الحدود التي رسمها القانون، ويجب عليهم أن يجروه بأنفسهم. فإذا أرادوا الاستعانة بأعوانهم تعين أن يقع التفتيش بحضورهم وتحت إشرافهم.

وحيث إنه يؤخذ مما سلف ذكره عن الواقعة أن مأمور المركز لم يقم بالتفتيش بنفسه أو بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل ندب لذلك نقرا ممن ليسوا من رجال الضبطية القضائية للقيام به يجرونه حيث يعثرون على الطاعن، وقد أجروه رغم مقاومته على الوجه السالف بيانه. ولما كان إجراء التفتيش على هذه الصورة قد جاء مخالفا للقانون فقد وقع باطلا، ولا يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه في إدانة الطاعن. أما ما ذهب إليه الحكم من أن التفتيش نتيجة للقبض وهو ما يجوز أن يقوم به رجال البوليس فلا محل له، لأن من أجروا التفتيش من رجال البوليس لم يكن لهم قانونا حق القبض حتى كان يصح القول بجواز هذا التفتيش تبعا لالقبض.

وحيث إن المادة المخدرة التي أسفر التفتيش عن ضبطها مع الطاعن هي الدليل الوحيد الذي بني عليه الحكم بإدانة الطاعن. فيسقط هذا الدليل تكون الواقعة

المسندة إلى الطاعن لا دليل على نسبتها إليه . ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من التهمة الموجهة إليه من غير حاجة للبحث في الوجه الأول .

(١٤٠)

القضية رقم ١٨١٢ سنة ١٠ القضائية

ظروف مخففة . جناية محالة إلى محكمة الجنج . العقوبة فيها مع تطبيق المادة ١٧ ع . حدّا الأدنى . ستة شهور . مثال . جناية مرقعة . (المادتان ٢٧٣ و ١٧ ع = ٣١٦ و ١٧)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجنج بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الخنسة على المتهمين فيها فإن هذه الإحالة ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الجناية المحالة وتجعلها جنحة خاضعة للأحكام الخاصة بسائر الجنج بل هي تبقى كما هي ، والعقوبة التي تصدر فيها من محكمة الجنج تكون كعقوبة المجلس التي كانت تصدر فيها من محكمة الجنايات ، مما يقتضي أن تلتزم محكمة الجنج في قضائها الحدود المرسومة في المادة ١٧ ع عند النزول بالعقوبة للظروف المخففة . وبناء على ذلك فإذا قضت محكمة الجنج في جناية سرقة منطبقة على المادة ٣١٦ ع بعقوبة تقل عن ستة الأشهر كان حكمها خاطئاً ، لأن العقوبة الواردة في هذه المادة يجب ، مع تطبيق المادة ١٧ ع ، ألا تقل عن هذا المقدار .

(١٤١)

القضية رقم ١٨١٢ سنة ١٠ القضائية

جريمة مستمرة . جريمة وقتية . مناط التفرقة بينهما . العبرة في الاستمرار . التدخل المتجدد المتتابع المقصود من المتهم . مثال . عمدة . إسقاط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة . مدة السقوط فيها . من تاريخ مفارقتها . (المادة ٢٧٩ تحقيق)

إنه لمعرفة إن كانت الجريمة وقتية أو مستمرة يجب أن يرجع إلى طبيعة الفعل المعاقب عليه . فإذا كان مما يقع وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية ، أما إذا كان حالة مستمرة فتكون الجريمة مستمرة طوال فترة الاستمرار . والعبرة في الاستمرار هنا هي بما يكون حصوله بناء على تدخل متتابع متجدد من المتهم ومقصود منه .

فاذا كانت الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم عنها هي - حسب الثابت بالحكم - أنه (وهو عمدة) أسقط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه الواقعة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها يعجزد مقارفة المتهم له؛ ويجب إذن أن يكون بدء المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الجريمة المستندة إلى الطاعن مبينة بالمادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية وهي جريمة وقتية يبدأ سقوطها من تاريخ ارتكاب الفعل لا جريمة مستمرة كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . وبما أنه قد مضى على ارتكاب الجريمة في سنة ١٩٣٢ حتى ابتداء التحقيق في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ أكثر من ثلاث سنوات فتكون الدعوى العمومية قد سقطت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ جاء مخالفا لما رأيته محكمة أول درجة بشأن ما دفع به الطاعن من سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة القانونية على وقوع الجريمة قال : "إن ما ذهب إليه محكمة أول درجة من سقوط الدعوى العمومية لم يصب كبس الحقيقة من الوجهة القانونية إذ أن جريمة التستر على شاب مطلوب للقرعة العسكرية وعدم تبليغ الجهة الإدارية بوجوده بقصد تخليصه من ملزوميته بالخدمة العسكرية هي جريمة مستمرة، ولا تبدأ مدة السقوط فيها إلا متى بلغ الشاب سن السابعة والعشرين، وإن الإهمال الذي يعزى لموظفي الحكومة في تأدية واجباتهم المفروضة عليهم في قانون القرعة بقصد تخليص شخص من الخدمة العسكرية يقع ما دام هذا الشخص محتفيا بعلم الموظف، ويؤول هذا الاعتبار إذا تجاوز الشخص المسقط من الكشف السن اللازمة للاقتراع، ويتبدئ حينئذ السقوط من هذا التاريخ" . ثم أشار الحكم بعد ما ذكر إلى قضاء محكمة النقض الذي رآه مؤيدا لما ذهب إليه .

وحيث إنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يرجع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كان هذا الفعل يتم وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن كان هذا الفعل مستمرا طول هذه الفترة . والعبرة في الجريمة المستمرة أن يكون الأمر المعاقب عليه متوقفا استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلا متابعا ومتجددا .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي وأخذ بها الحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن في سنة ١٩٣٢ ساهم في إسقاط اسم شخص من كشف عائلته بقصد تخليص أخ له، من أمه الأرملة، من الخدمة العسكرية على أساس أن هذا الأخ هو العائل لأمه، فبلغ مجهول رئيس القرعة بشين الكوم عن ذلك، وبشرت النيابة التحقيق فيه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٧

وحيث إن الفعل المسند إلى الطاعن حسبما أثبتته الحكم قد تم وانتهى بتحرير كشف العائلة الخاص بالشخص المراد تخليصه من الخدمة العسكرية بصورة تؤدي إلى الفرض المنشود إذ لم يكن لإرادة الطاعن تدخل ما يجزئ أن انتهى تحرير الكشف . وإذا كانت الجريمة قد تمت بهذا العمل فتكون صفة الاستمرار فيها منعدمة خلافا لما قاله الحكم المطعون فيه . أما ما استند إليه من قضاء محكمة النقض فقد كان في صورة تخالف الواقعة الحالية ، إذ كان المتهم فيها منسوبا إليه التستر على الشاب الذي بلغ سن القرعة وظل متسترا عليه لم يبلغ عنه حتى ناهز سن السابعة والعشرين التي لا يطلب بعدها للتجنيد ، فالسكوت قصدا عن التبليغ مع وجوبه هو بلا جدال حالة جنائية مستمرة .

وحيث إنه ما دام الفعل المسند إلى الطاعن خاليا من صفة الاستمرار، فإن الدعوى العمومية عن ارتكابه تكون خاضعة للسقوط لمضي المدة القانونية بمجرد وقوعه . وبما أن واقعة الجنحة حصلت في سنة ١٩٣٢ والتحقيق فيها لم يتبدئ إلا في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ فتكون الدعوى العمومية قد انقضت لمضي أكثر من ثلاث سنوات قبل البدء في التحقيق . ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأيد

الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة لسقوط الدعوى العمومية وذلك من غير حاجة للبحث في باقي ما جاء في وجهي الطعن .

(١٤٢)

القضية رقم ١٨١٧ سنة ١٠ القضائية

تقارون . مناط العقاب في المادة ٢٧٢ ع . الحصول على المال مقابل إعداد منزل لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه . لا عقاب عليه بهذا النص . (المادة ٢٣٣ ع = ٢٧٢) إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بمجاہتتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبته من الدعارة . فالحصول على المال إذا كان أجرا عن عمل معين قام به المتهم، ولم يكن مرجعه تلك الحماية، لا لتوافره بالجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة إذا كان ذلك لم يكن إلا مقابل إعداده منزلا لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه .

المحكمة

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتلخص في أن الواقعة الثابتة في الحكم لا جريمة فيها ولا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحني عليها "أسما" قررت أن الطاعن أحضرها إلى المنزل الذي ضبطت فيه في يوم ضبطها، وأنها لم تكن إلى ذلك اليوم تحاسبت معه . أما قبل ذلك فكانت على صلة بمن يدعى سليمان الذي كان يعيش من كدها . ولما ظهر للطاعن ذلك أخذها إلى المنزل الذي ضبطت فيه . ويقول الطاعن إنه لا جريمة في ذلك إذ يشترط لتوافر أركان الجريمة أن يحصل التعويل في المعيشة على كد المرأة من الدعارة فعلا، والطاعن لم يأخذ من المحني عليها شيئا في ذلك اليوم . أما مجزدة نية التعويل في المعيشة على كسب المرأة من الدعارة فأمر لا يعاقب القانون عليه . وكل ما أورده المحكمة الاستثنائية في حكمها ليس إلا مرددا لوقائع سابقة على تاريخ التهمة المقدم بها الطاعن لاحكامه والتي يجب أن تساق الأدلة في نطاقها ويوقع الجزاء عليها .

وحيث إن قانون العقوبات لا يعاقب في المادة ٢٧٢ منه إلا الرجال الذين يعيشون عائلة على النساء المحترقات للدعارة، ويستغلونهن بالتظاهر بمحباتهن والدفاع عنهن ويقولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما يكسبهن من الدعارة . فإذا كان الحصول على المال منهن ليس مبناه تلك الحماية المدعاة ، وإنما كان نظير عمل قام به من حصل على المال، فلا تنوافر فيه أركان الجريمة الواردة في المادة المذكورة . ومن ثم فهي لا تنطبق على من يتخذ منزلا ويعتد لقبول النساء ليرتكبن فيه الدعارة، ويحصل منهن في نظير ذلك على جزء مما يكسبهن .

وحيث إن الثابت في الحكم أن الطاعن وأثر استأجرا منزلا وهياه لاستقبال النسوة المحترقات بالدعارة ، وأن هذا الشريك كان يأخذ منهن نصف مكسبهن في مقابل ذلك، وأن الطاعن كان يقاسمه في هذا النصف .

وحيث إن الواقعة بهذه الصورة لا عقاب عليها طبقا للمادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لأن المال الذي كان يأخذه الطاعن وشريكه من النسوة المذكورات كان مقابل عمل قام به وهو تأجير المنزل وتأنيثه وإعداد ما يلزم له حتى يكون صالحا لاستقبال رواده . ومن ثم يكون الركن الأساسي لهذه الجريمة غير متوافر في الدعوى، وتكون الواقعة المنسوبة للطاعن لا عقاب عليها .

(١٤٣)

القضية رقم ١٨١٨ سنة ١٠ القضائية

حكم . مقوماته . تدوينه بالكتابة . التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره . حكم استثنائي . اعتماد . أسبابه على مجرد الإشارة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي لم يوقع عليه . اعتباره كأنه غير مسبب . (المادة ٥١ تشكيل)

إن الحكم يجب أن يلدن بالكتابة ويوقع عليه من القاضي الذي أصدره وإلا فإن ورقته بالنسبة لما تضمنته من البيانات والأسباب تعتبر لا وجود لها قانونا . وإذن فالحكم الاستثنائي الذي لا يعتمد في أسبابه إلا على مجرد الإشارة

إلى الأسباب الواردة في الحكم الابتدائي يعتبر كأنه خال من الأسباب إذا كان الحكم الابتدائي غير موقع عليه .

(١٤٤)

القضية رقم ١٨١٩ سنة ١٠ القضائية

حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه . خلوه من نص القانون الذي عوقب بموجبه المتهم . بطلانه .
مثلا . جنة سب . (المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا خلا الحكم من الإشارة إلى نص القانون الذي أُنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون باطلا متعينا نقضه . وإذا كان قد بين الواقعة الجنائية المكونة لجريمة السب العلني ، وأورد الأدلة على وقوعها من المتهم ، ثم انتهى إلى إدانته فيها ، قائلا إنها تقع تحت نص المادة ١٧١ من قانون العقوبات فإنه يكون متعينا نقضه . لأن المادة المذكورة لم ترد بها عقوبة معينة لأية جريمة من الجرائم ، ثم إنها لا تتصل بجريمة السب التي أدين المتهم فيها إلا من جهة ما تضمنته من بيان لطرق العلانية فقط .

(١٤٥)

القضية رقم ١٨٢١ سنة ١٠ القضائية

حكم . البيانات الواجب قواها فيه . تاريخ الواقعة . الواقعة المذكور تاريخها في الحكم لا تتحقق فيها الجريمة . تحقق الجريمة في وقائع سابقة أثبت الحكم وقوعها ولم يبين بتحديد تاريخها . المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع حصلت في زمن قريب من المذكور به . الطعن على هذا الحكم . عدم ادعاء الطاعن سقوط الدعوى . لا يقبل الطعن . (المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا كانت الجريمة لا تتحقق في الواقعة المذكور تاريخ وقوعها في الحكم وإنما تتحقق في وقائع أخرى سابقة أثبت الحكم وقوعها من المتهم وأسس الإدانة عليها من غير أن يبين بتحديد تاريخ وقوعها صراحة ، ولكن كان المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به فلا يقبل من المتهم طعنه عليه إذا كان لا يدعى في وجه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

(١٤٦)

القضية رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ القضائية

هتك عرض . سن المجنى عليها . العبرة بالسَّن الحقيقية . دفع التهم بجهله هذه السَّن . متى يقبل ؟
ظروف قهرية أو استثنائية . تقدير هذه الظروف . موضوعي . (المادة ٢٣٢ ع = ٢٦٩)
إن السَّن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه
الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السَّن إلا إذا اعتذر من ذلك
بظروف قهرية أو استثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ،
ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيًا على ما يسوغه من الأدلة .

(١٤٧)

القضية رقم ١٨٢٤ سنة ١٠ القضائية

ارتباط . وجود ارتباط بين دعوى وأخرى . الفصل في ذلك من سلطة محكمة الموضوع . مثال .
تهم باختلاس أشياء محجوزة . ادعاه صدور أربعة أحكام ضده في أربع قضايا مع أن الأشياء المحجوز
عليها في الدعاوى الأربع لا تختلف بينها . عدم دفعه بذلك لدى محكمة الموضوع . الأحكام ليس فيها
ما يفيد أن الواقعة واحدة في الدعاوى الأربع . لا شأن لمحكمة النقض بهذا الدفع .
إن الفصل في وجود ارتباط بين دعوى وأخرى من سلطة محكمة الموضوع . فإذا
ادعى الطاعن أنه صدرت ضده أربعة أحكام في أربع دعاوى عن تهمة اختلاس أشياء
محجوزة مع أن هذه الأشياء هي لا اختلاف بينها في هذه الدعاوى الأربع فلا شأن
لمحكمة النقض بذلك ما دام هو لم يتقدم بهذا الدفاع إلى محكمة الموضوع وما دامت
الأحكام المذكورة ليس فيها ما يفيد أن الواقعة واحدة في الدعاوى الأربع .

(١٤٨)

القضية رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ القضائية

(أ) دفع فرعية . ضمها إلى الموضوع والفصل في الدعوى برمتها بحكم واحد . عدم الفصل في الدفع
الفرعية قبل الفصل في الموضوع . ليس في ذلك إخلال بحق الدفاع .
(ب) تزوير . إمضاء صحيح على عقد . طمس ووضع ختم بدلاً عن كل تمنع مضاهاة الإمضاء على
ودقة أخرى . عبث مادي في العقد ينافر به التزوير . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

١ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع ، بل لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً . ولا يصح أن يعد ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع فإنه ليس فيه حرمان للتمم من إبداء دفاعه كاملاً على الوجه الذي يراه .

٢ - إن طمس الإضاءات الصحيحة الموضوعية على العقد ووضع أختام بدلاً منها لا تمنع مضاهاة الإضاءات على ورقة أخرى - ذلك عبث مادي في العقد يتوافر به التزوير - فيه من تغيير الحقيقة الطريقة التي تم بها التوقيع عند التعاقد .

جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٤٩)

القضية رقم ١٨٥٥ سنة ١٠ القضائية

تفتيش . وقومه على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة له في القانون . بطلانه . مرجعه . عدم قبول . من وقع عليه التفتيش . عدم طعنه فيه . طلب بطلانه من شخص آخر . لا يجوز .

إن بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط .

(١٥٠)

القضية رقم ١٨٩١ سنة ١٠ القضائية

تحرىض على النسق والفجور :

(أ) الجريمة المحاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع . لا يشترط أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص . وصف المنزل في الحكم بأنه يدار للدعارة . تزيد . انطأ فيه لاهم .

(ب) ركن الاعتياد في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافراً ؟ تردد المحنى عليها على منزل المتهم عدة مرات بناء على طلبه لارتكاب الفحشاء فيه . توافر ركن الاعتياد لديه . تسهيل لارتكاب الفحشاء . كفايته للعقاب ولو لم يقع منه تحرىض الجنى عليها . (المادة ٢٣٣ ع = ٢٧٠)

١ — إن القانون لم يشترط في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الإدانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار للدعارة . وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يعيبه لأن هذا الوصف تريد لا يهم الخطأ فيه .

٢ — متى أثبت الحكم بالأدلة التي أوردها أن المجنى عليها حضرت لمنزل المتهم عدة مرات لارتكاب الفحشاء فيه ، وأن ذلك منها كان بناء على طلب المتهم ، فإن هذه الواقعة يكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتیاد لدى المتهم . كما أن فيها ما يفيد تسهيل ارتكاب أفعال الفحش ، وهذا يكفي لعقابه ولو كان لم يقع منه أى تحرّض للمجنى عليها .

(١٥١)

القضية رقم ١٨٦٤ سنة ١٠ القضائية

تجمهر . مناد انطباق القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ . العقاب على التجمهر إطلاقاً . تجمهر لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موثقی الحكومة . تعطيل تنفيذ أمر من تفتيش الرى بإيقاف طلبة وأبوری . معاقبة المتجمهرين بمقتضى هذا القانون . صحبة .

إن قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستفاد منه أن يكون التجمهر موجها لشخصية الحكومة لمقاومتها أو للاحتجاج على أعمالها بصفة عامة أو للإخلال بالأمن ، أو أن يكون من شأنه قلبها ، بل إن المادة الأولى منه تنطبق على المتجمهرين كلما لم يدعوا للأمر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على أساس ما يرونه من أن التجمهر من شأنه أن يحمل السلم العام في خطر . وذلك حتى إذا لم يكن لدى المتجمهرين أى قصد إجرامى . كما أن المادة الثانية تعاقب على التجمهر الذى يحصل لأى غرض غير مشروع مما نص عليه فيها من ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو استعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في أعمالها ، أو حرمان شخص من حرية العمل . فهذا

القانون يعاقب على التجمهر إطلاقاً ولو لم يكن موجهاً ضد الحكومة . فيدخل تحت طائلة التجمهر الذى يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها . وبناء على ذلك فإذا كان الثابت بالحكم أن المتجمهرين لم ينصاعوا للأمر الصادر لهم من حاكم المديرية بالتفرق ، وأن نيتهم كانت مبيتة على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من تفتيش الرى بإيقاف طلبية و ابور الرى المملوك لأحدهم ، وأنهم فى سبيل تنفيذ هذا الغرض استعملوا القوة والعنف مع مهندس الرى ليحولوا بينه وبين الوصول إلى الواور للقيام بالمهمة التى كان مكلفاً بها ، فإن معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة .

جلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٥٢)

القضية رقم ٣ سنة ١١ القضائية

(أ) غيابة أمانة . بيع على التجربة . بقاء الملكية فى فترة التجربة لصاحب المبيع . وجوده عند المشتري على سبيل الوديعة . تصرف المشتري فيه . غيابة أمانة .

(المادة ٢٩٦ ح = ٣٤١ والمادة ٢٤٢ مدنى)

(ب) إثبات . مبلغ يزيد على ألف قرش . حظر الإثبات فيه بالينة . الدفع بذلك . ليس من النظام العام . التمسك به لدى محكمة التقض لأول مرة . لا يجوز .

١ — إذا اشترط فى عقد البيع أن الملكية فى المبيع تبقى للبائع حتى يجزبه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري فى فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة . فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة ويحقق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٢ — إن حظر الإثبات بالينة فيما زادت قيمته على ألف قرش ليس من النظام العام . فإذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع سقط الحق فى التمسك به لدى محكمة التقض .

المحكمة

وحيث إن الأوجه الثلاثة الأولى من أوجه الطعن تحصل في أن الواقعة الواردة بالحكم لا عقاب عليها ، إذ الثابت فيه أن الطاعن نسب إليه مع أخيه تسامهما مذياعين من محل المجنى عليه دفعا من ثمنهما ثلاثة جنيات . فالصفقة إذن كانت بيما وشراء ، ولا يخرجها عن هذا الاعتبار ما ادعاه المجنى عليه بأن التسليم إنما كان على سبيل التجربة . على أنه لو صح جدلا بأن التعامل بين الطاعن والمجنى عليه كان — حسبما جاء بالحكم — داخلا في إحدى حالات المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٢٩٦ من القانون القديم) فإن الحكم يكون قد خالف القانون لخروجه على قواعد الإثبات بأخذه بالينة فيما لا تجوز فيه لتجاوز الثمن النصاب الجائز فيه سماع الشهود . ولا عبرة باعتراف الطاعن بتسليمه المذياع لأن هذا الاعتراف بواقعة الاستلام كان مقروفا بأنه تم على أساس الشراء بعد دفع جزء من الثمن ، والاعتراف بهذه الصورة غير قابل للتجزئة . ويضيف الطاعن إلى ما ذكر أن الحكم اعتبر أن تسليم المذياعين إلى الطاعن كان على أساس العقد الموقع عليه من المتهم الآخر المتخصص فيه على أن المبيع لا يصبح ملكا للشترى إلا بعد سداد كامل الثمن مع أن هذا الاستدلال لا يصدق على حالة الطاعن الذي لم يوقع على اتفاق بهذا المعنى .

وحيث إن وقائع الدعوى بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي تأيد به تحصل في أن الطاعن والمتهم الآخر في الدعوى استوليا من المجنى عليه على ثلاثة مذابيع كان أحدها بمقتضى عقد تحدد فيه الثمن بمبلغ عشرين جنيها دفعت منه خمسة جنيات وقسط الباقي لمدة سنة على أقساط شهرية ، وقد احتفظ المجنى عليه في العقد بحق الملكية حتى تمام الوفاء . أما المذياعان الآخران فكان تسليمهما إلى الطاعن وزميله على سبيل التجربة ، وافق الطرفان على إرجاء التعاقد بشأنهما ريثما تعرف نتيجة التجربة . ودفع الطاعن وزميله للمجنى عليه جنيها على حساب الثمن ، إلا أن الطاعن وزميله لم يعودا إلى المجنى عليه لإتمام الصفقة أو رد المذياعين بل لقد كان منهما أن تصرفا فيهما . وعلى أساس هذه الوقائع عد الحكم المطعون

فيه الطاعن مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة باعتبار أن تسليم المذايع إنما كان ودية لدى الطاعن وزميله .

وحيث إنه يستفاد مما تقدم أن المذايع الأول تم التعاقد بشأنه بين الطرفين، أما الآخرا ففقد علق الاتفاق بشأنهما على تجربتهما حتى إذا راقا الطاعن وزميله أتما الشراء وإلا رداهما إلى صاحبهما .

وحيث إنه بصرف النظر عن حقيقة العقد الخاص بالمذايع الأول إن كان عقد بيع تام أم عقدا من العقود الواردة في المادة ٢٩٦ عقوبات (٣٤١ من القانون الجديد) فإن الطاعن لا مصلحة له في المجادلة بشأنه . إذ الحكم أثبت من جهة أخرى أن تسليم المذايعين الآخرين للطاعن لم يكن إلا لتجربتهما ، فالبيع هنا موقوف على التجربة ، ومتى كان الأمر كذلك فالملكية باقية لصاحب المذايعين لا تنتقل إلى من تسلمهما إلا بعد الاتفاق نهائيا على شرائهما (المادة ٢٤٢ من القانون المدني) . وإذ كانت الملكية باقية للجني عليه ، وكان الطاعن لم يتسلم الجهازين إلا لاختبارهما فإن وجودهما لديه في هذه الفترة إنما كان على سبيل الودية بحيث إن التصرف فيهما إضرارا بالجني عليه يعد خيانة أمانة واقعة تحت طائلة العقاب .

وحيث إن الاعتراض الخاص بمخالفة الحكم قواعد الإثبات القانونية بأخذه بالبينة فيما هو زائد على ألف قرش مردود بأن الطاعن لم يدفع بشيء من هذا أمام محكمة الموضوع ، وإذ لم تكن المسألة متعلقة بالنظام العام فلا جناح على المحكمة إن هي سمعت فيها الشهود وأخذت بأقوالهم . وأما من جهة الاعتراض بعدم جواز تجزئة اعتراف الطاعن فلا محل له لأن عماد الحكم في ثبوت التسليم لم يكن على هذا الاعتراف ، وما كانت إشارة الحكم إلى اعتراف الطاعن إلا للرد عليه وتفتيده بعد ثبوت هذا التسليم .

(١٥٣)

القضية رقم ١٠ سنة ١١ القضائية

حكم . تسيبه . وجوبه . معنى التسيب . مجرد الإشارة فيه إلى أدلة الثبوت دون إيراد مؤداها . لا يكفي . اعتماد الحكم في إدانة المتهم على قوله بثبوت التهمة من أقوال المجني عليه مع عدم ذكر ما تضمنته هذه الأقوال . قصور في الأسباب . (المادة ١٠٣ مواضع)

الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن تبين فيه الأسباب التي أقيم عليها . ولا يكفي في ذلك أن يورد الحكم الأدلة التي اعتمد عليها إذا كان لم يذكر مؤداها وبين ما تضمنه كل منها . وذلك لأنه يجب أن يكون الحكم متضمنا بذاته وجه استشهاده على إدانة المتهم بالأدلة التي يشير إليها . وإذن فالحكم الذي يعتمد في معاقبة المتهم على قوله بثبوت التهمة من أقوال المجني عليه دون أن يعني بذكر شيء مما تضمنته هذه الأقوال يكون قاصرا في بيان الأسباب ويتعين نقضه .

(١٥٤)

القضية رقم ١٤ سنة ١١ القضائية

جرائم الجلسة :

- (١) المحاضر التي يحزرها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم بالجلسة . حجة بما ثبت فيها . حرية المتهمين في إبداء دفاعهم . حرية المحكمة في الأخذ بما هو ثابت فيها . دليل كسائر الأدلة .
(ب) حصانة المحامي . مناطها . حمايته أثناء تأدية واجبه كحام . ما يقع منه في هذه الحالة من جرائم الجلسة . الحكم عليه فوراً . لا يصح . تحوير محضر بما وقع وإحالة إلى النيابة ليقدم بناء عليه إلى قاض آخر . اعتبار الدعوى بذلك مرفوعة للقضاء . النيابة لا تستطيع إجراء تحقيق فيها . ما يقع منه بالجلسة في غير هذه الحالة . محاكمته فوراً . جوازها .

(المواد ٥٢ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ و ٢٣٧ تحقيق و ٨٧ مرافعات)

١ — المحاضر التي يحزرها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات ، سواء أكان ذلك بناء على المادة ٥٢ من قانون المحاماة أم على المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات أم على المادة ٨٧ مرافعات ، هي محاضر رسمية لصندورها من موظف مختص بتحريرها . فهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها ، إلا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حافلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان ذلك متعارضا مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضى في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من أى طريق من طرق الإثبات ، فله إذن أن يأخذ أو أن لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر ، كما هو الشأن في سائر الأدلة .

٢ - إن حصانة المحامي الوارد ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم تقترز لحمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الإطلاق ، بل الفرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء إنما هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب أنه محدود الحرية . فهذه هي الحالة التي لا يكون للقاضي أن يحكم فيها على المحامي بالجلسة لما يقع منه وإنما يحظر محضرا بما يقع ويحيله إلى النيابة لتقدم المحامي بناء على هذا المحضر إلى قاض آخر في الميعاد الوارد في ذلك النص . ومؤدى هذا أن الدعوى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر بالإحالة من القاضي الذي وقعت أمامه الجريمة ، فيكون ممتنعا إذن على النيابة أن تجرى فيها تحقيقا ، شأنها في ذلك الشأن في سائر القضايا بعد أن ترفع فعلا للحاكم . أما إذا كان المحامي لم يكن يؤدى واجبه فلا تكون ثمة حصانة ، بل يكون للحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة فتحكم عليه فورا بالجلسة أو تحيله إلى النيابة لتجرب شئونها نحوه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه باطل لأنه اعتبر أن محضر جلسة القضية رقم ٣١٥٨ سنة ١٩٣٩ جنح بندر أسويط الذي تدون فيه حادث الاعتداء على القاضي حجة بما ورد فيه . وهذا مخالف للقانون ، لأن القاضي المجنى عليه أملاه على كاتب الجلسة مع أن المسئول قانونا عما يدون به هو الكاتب نفسه طبقا للبداى العامة ونص المادتين ٨٧ من قانون المرافعات و٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات . ولأن المادة ٥٢ من قانون المحاماة أمام المحاكم الأهلية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن رئيس الجلسة يأمر بكتابة محضرا بما يقع من المحامي ويحيله إلى النيابة العمومية . وبديهي أن للمحامي الذي يتهم بناء على هذا المحضر الحق في أن يثبت ويصحح الوقائع التي حصلت بالجلسة بما يؤدى إلى براءته . وفضلا عن ذلك فإن الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها الواردة في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات لا تدفع مجالا للشك في أن من

حق أى متهم أن يدافع عن نفسه وأن يطلب تحقيق هذا الدفاع وإثباته فى ذات محضر الجلسة قبل الحكم عليه . ويكون إذن من غير المفهوم أن يكون مركز المحامى بعد التعديل الوارد فى المادة ٥٢ السابقة الذكر أسوأ منه قبله . خصوصا وأن القاضى نفسه لم يعتبر هذا المحضر حجة إذ قدم بلاغا للنياية ذكر فيه وقائع لم ترد به .

وحيث إن المحاضر التى يجررها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات سواء أكان ذلك طبقا للمادة ٥٢ من قانون المحاماة أو للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات أو المادة ٨٧ مرافعات هى محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها ، فهى على هذا الاعتبار حجة بما ثبتت فيها . إلا أن تلك الحجية لا تمنع المتهم من إبداء دفاعه على الوجه الذى يريده ، ولو كان فى ذلك ما يتعارض مع الثابت بالمحضر . كما أنها لا تقيد القاضى فى تكوين عقيدته فى الدعوى الجنائية من أى طريق من طرق الإثبات ، فله أن يأخذ بما هو ثابت فيها كما له أن يكون اعتقاده من أى دليل آخر ولو كان مغايرا لما تدون بها . فاذا ما اعتمدت محكمة الموضوع على ما أثبت من الوقائع بالمحضر الذى حرره القاضى ضمن الأدلة التى ساقها واطمأنت إليها فليس فى ذلك أية مخالفة للقانون .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه باطل ، لأن الطاعن دفع بطلان محضر تحقيق النياية الذى استندت إليه المحكمة فى إدانته وطلب من محكمة الجنح المستأنفة استبعاده فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على ما قالته من أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم يسلب النياية العمومية سلطتها العامة فى التحقيق ولم ينص على بطلان محضر التحقيق الذى تقوم به فى مثل هذه الحالة . مع أن النياية العمومية طبقا للقانون العام لا تملك التحقيق فى الجرائم التى تقع بالجلسات لأن ذلك من حق القاضى وحده فهو الذى يحكم فى جرائم الجنح والمخالفات التى تقع بالجلسة ولا عمل للنياية فيها إن كانت الجلسة مدنية لأنها غير ممثلة فيها . أما إذا كانت الجلسة جنائية فالجنح التى تقع فيها يحكم فيها القاضى بعد سماع أقوال النياية العمومية أى طلباتها فقط . ولما أريد تعديل القانون بالنسبة للمحامين رؤى طبقا للمادة ٥٢

من قانون المحاماة الجديد أن يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من المحامي ويجعل المحضر المذكور إلى النيابة العمومية لتصرف فيه بإحالة المحامي للمحاكمة الجنائية أو التأديبية حسب الأحوال، وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام المحضر. ولم ينص هذا القانون على أن للنياية العمومية الحق في التحقيق، وما ذلك إلا لأن هذا التحقيق من شأن المحكمة التي تقوم بمحاكمة المحامي جنائية كانت أو تأديبية. أما عدم النص على بطلان التحقيق الذي تجر به النيابة في هذه الحالة فلا قيمة له لأن إجراء التحقيق فيه مخالفة للنظام العام.

وحيث إن مبدأ حصانة المحامي الوارد بالمادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم يتقرر لحماية المحامي إطلاقاً فيما يقع منه بالجلسة، وإنما الغرض من هذا النص الاستثنائي حمايته فقط أثناء تأديبه واجبه كحام حتى يشعر وهو يقوم بهذا الواجب بأنه يؤديه بكامل حريته. ففي هذه الحالة وحدها لا يكون للقاضي أن يحكم على المحامي بالجلسة لما يقع منه بل يحظر محضراً بذلك ويحيله إلى النيابة لتقدم المحامي بناء على هذا المحضر إلى قاض آخر في الميعاد الوارد في النص المذكور. ومؤدى ذلك أن الدعوى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر من القاضي بالإحالة، ويترب على ذلك أن ليس للنياية أن تجري تحقيقاً فيها، شأنها في ذلك شأن القضايا المرفوعة للمحاكم فعلاً. أما إذا كان ما ارتكبه المحامي بالجلسة لم يقع أثناء قيامه بعمله فلا يكون هناك محل للحصانة المذكورة، ويكون للمحكمة أن تعامله بمقتضى القانون العام فتحكم عليه فوراً بالجلسة أو تحيله إلى النيابة لتجرى شئونها.

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن وتأييد استئنافاً لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أوضحت في وقائع الدعوى ما يقطع بأن الطاعن لم يكن يؤدي واجبا من واجبات مهنته وقت أن ارتكب ما هو منسوب إليه. فقد أثبت الحكم: "أنه أثناء انعقاد جلسة جنح محكمة أسيوط الجزئية يوم ١١ مارس سنة ١٩٤٠ طلب حضرة الأستاذ حسين أبو زيد أفندي المحامي نظر بعض قضايا له قبل

دورها بسبب عذر لديه فأجابه حضرة القاضي فؤاد خير الدين أفندى إلى طلبه ، وقبل أن يبدأ بطلب قضاياها دخل الأستاذ عبد المنعم السيد أفندى المحامى (الطاعن) وطلب من حضرته البدء بنظر قضاياها هو أولا ، فأفهمه بأن زميلا له سبقه فى ذلك وأنه أجابه إلى طلبه ، واستمهل حتى ينتهى النظر فى قضاياها ، فصمم المتهم (الطاعن) على أن يطلب قضاياها هو أولا ، وإزاء ذلك رأى حضرة القاضي أن ينادى على القضايا بحسب دورها فى الرول ؛ وفعلأ أخذت المحكمة فى نظر القضايا بحسب دورها الطبيعى ، غير أنها رأت بعد ذلك بناء على طلب حضرات المحامين الموجودين بالجلسة ، وكان عددهم كثيرا ، ولرغبتها فى عدم تعطيلهم ، أن تبدأ بنظر قضاياهم أولا ، فطالبت من حضراتهم تحرير كشف بقضاياهم جميعا ففعلوا . وأخذت المحكمة فى نظر هذه القضايا طبقا للكشف المذكور . وفى أثناء النداء على قضية اللجنة رقم ٣١٥٨ سنة ١٩٣٩ بندر أسويط وكان موكلا عن المتهم فيها الأستاذ صابر مسيحة أفندى المحامى عاد المتهم (الطاعن) إلى الجلسة متفعلا ، وكان قد خرج منها ، وخطب حضرة القاضي بصوت مرتفع بقوله له ” كيف تطلب هذه القضية قبل الدور مع أنك رفضت طلب قضاياى سابقا “ فأفهمه حضرة القاضي بأن حضرات زملائه حرروا كشفا بقضاياهم فنظرها قبل باقى القضايا تيسيرا لهم وضنا من تعطيلهم ، وأنه ينظر هذه القضايا المذكورة بناء على هذا الأساس . وعرض عليه الكشف السالف الذكر ليثبت فيه قضاياها ، فانفعل المتهم وطلب أن يثبت احتجاجه فى محضر الجلسة ، ورد الكشف لحضرة القاضي بطريقة غير لائقة . وفعل ذلك أيضا عند ما تناول الأستاذ أمين خله أفندى الكشف وأراد أن يثبت فيه قضايا المتهم قائلا إنه لا يريد طاب قضاياها وإنما يريد أن يثبت اعتراضه ، ثم صار يصيح بعبارات مهينة بحضرة القاضي وزملائه ممن أرادوا تهدئة أعصابه وتهدئة ثورته “ . وظاهر من ذلك أن الطاعن وقت أن اعتدى على القاضي لم يكن يؤذى واجبا نحو موكله . ولذا فقد كان من حق القاضي أن يحاكمه فى الحال ، كما كان له أن يكتفى بتحرير محضر بما وقع أمامه بالجلسة ويحيله إلى النيابة لتجرى شئونها فيه . وفى هذه الحالة يكون

لنباية أن تجرى تحقيقا في الدعوى غير مقيدة بما جاء في المحضر المحال إليها وأن ترفع الدعوى بناء على ذلك دون أن تكون مرتبطة بالميعاد الوارد في المادة ٥٢ السالفة الذكر .

وحيث إنه متى تقزز ذلك فليس للطاعن أن يتمسك بأحكام المادة ٥٢ من قانون المحاماة ، ويبنى على ذلك بطلان محضر تحقيق النباية واستبعاده من الأوراق .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه باطل لأن الوقائع التي أدين من أجلها الطاعن هي غير تلك الثابتة بمحضر جلسة ١١ مارس سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ٣١٥٨ سنة ١٩٣٩ جنح بندر أسيوط المحرز بمعرفة القاضي . وفي بيان ذلك يقول الطاعن : (أولا) إن ما اعتبره القاضي من الأفعال إهانة لهيئة المحكمة هو أن الطاعن كان يتكلم بصوت مرتفع ويشير يديه ولم يعتبر أن هناك شيئا آخر يصح أن يكون محلا للأخذة . (وثانيا) إن عبارة ” نريد عدالة لا انتقاما “ فضلا عن أنها لم تصدر فإنها لم تثبت بمحضر الجلسة المذكورة . (وثالثا) ذكرت المحكمة أن الطاعن قال ” إني أطمئن بالتروير “ وحققة الثابت في محضر الجلسة هو قوله ” سأطمئن بالتروير “ . وقد قيلت هذه العبارة على إثر ما قاله القاضي بعد لفت نظره لتصحيح بعض الوقائع الجوهرية التي حصلت في الجلسة ” ابقى اطمئن بالتروير “ . وشتان بين العبارتين في المعنى !

وحيث إن هذا الوجه مردود بما جاء في الرد على الوجه الثاني من أن النباية كانت تملك التحقيق الذي أجرته في الدعوى ورفع الدعوى عن الوقائع التي ثبتت لها من التحقيق المذكور .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن المحكمة أخلت بحقوق الدفاع ، كما أنها لم تذكر أسبابا لرفضها طلب سماع الشهود ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويبطله . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الدفاع طلب أمام المحكمة الجزئية كما طلب أمام المحكمة الاستئنافية سماع أقوال حضرة القاضي المجنى عليه لضرورة ذلك في إثبات حسن نيته وأنه لم يكن يقصد إلا المناقشة البريئة لا الإهانة أو القذف ، كما طلب أيضا

سماع شهود الواقعة وشهود الصلح . فرفضت المحكمة هذا الطلب بالقول إنها لا ترى محلا للبحث فيه ، مع أنه كان من مستلزمات الخلاف على حقيقة الوقائع التي يترتب عليها الاتهام ، وعدم اعتبار محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، وبطلان تحقيق النيابة ، أن تأمر المحكمة بتحقيقها .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة محكمة أول درجة يتضح أن الطاعن وإن طلب في أول جلسة التأجيل لإعلان شهوده إلا أنه في الجلسة التالية التي حصلت فيها المحاكمة لم يصصر على هذا الطلب ولم يتمسك بسماع شهادة القاضي المجنى عليه أو غيره على الواقعة . وكل ما ذكره هو سماع أقوال القاضي " لتبين المحكمة رضاه واستراحة ضميره وقبوله الاعتذار الصادر منه ، وليقرر أمام المحكمة تنازله عن حقه " فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب . كما أنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن الدفاع عن الطاعن لم يصصر على طلب سماع شهود الواقعة وشهود الصلح الذي تقدم به لما بل فوض الرأي للمحكمة أخيرا بالنسبة لهذا الطلب بما يعتبر تنازلا منه لا يصح معه أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شهوده .

وحيث إن محصل الوجه الخامس أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لأنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر توافر نية القذف في حق القاضي مع أنها ركن جوهرى من أركان الجريمة فإن هذه النية متعذمة .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن وتأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة ، بعد أن فصلت وقائع الدعوى وأثبتت الإشارات والعبارات التي صدرت من الطاعن وذكرت أن أقوال القاضي المجنى عليه التي أدلى بها للنيابة عما حدث من الطاعن أثناء انعقاد الجلسة وعما بدر منه من العبارات والإشارات المتضمنة الإهانة والقذف تتفق مع ما جاء بمحضر الجلسة والبلاغ المقدم من القاضي للنيابة وسردت شهادة الشهود ، واستخلصت من ذلك أن كل ما أسند إلى الطاعن من الألفاظ النابية والإشارات المهينة صحيح — بعد أن ذكرت المحكمة كل ذلك أخذت في بحث جميع الأركان القانونية بما في ذلك القصد الجنائي لكل

من جرمي الإهانة والقتل المستدين للطاعن بإسهاب وتفصيل، وأثبتت توافرها كلها في الجريمتين، ثم انتهت إلى القول بأن الطاعن كان سيئ النية فيما طعن به القاضى إذ لم يكن غرضه من هذا الطعن إلا إساءته والخط من كرامته. والمحكمة إذ استظهرت توافر القصد الجنائى في الجريمتين المنسوبتين للطاعن من الوقائع والظروف المطروحة أمامها لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت قد دلت على تحققه — كما عرفه القانون — مما ساقته في الحكم من الأدلة المقبولة عقلا والتي تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

وحيث إن الوجه السادس والأخير من أوجه الطعن يتلخص في أن المحكمة ذكرت في حكمها أن مسلك الطاعن مع القاضى المعتدى عليه كان مسلكا شائكا شاذاً، وقد تعود هذا الشذوذ في خلقه ومعاملته حتى مع زملائه من المحامين. ويقول الطاعن إن هذا قضاء يعلم القاضى الذى ليس له أن يقضى بعلمه الخاص، وإنه إذا لوحظ فوق هذا أن المحكمة لم تشر في حكمها إلى الأخذ بأسباب الحكم الابتدائى والرد على دفاع الطاعن بشأنها كان الحكم باطلا من جهة وناقص التسبب من جهة أخرى، وهو ما يعيبه ويبطله .

وحيث إن ما جاء بالشرط الأول من هذا الوجه غير صحيح لأن ما عرضت إليه المحكمة بشأن خلق المحامى الطاعن كان محل مناقشة أمام المحكمة كما هو ظاهر من محضر الجلسة، كما أن الشرط الثانى من هذا الوجه غير صحيح أيضا لأن المحكمة الاستئنافية في آخريان لما في الحكم أضافت الأسباب التى جاءت بالحكم المستأنف إلى الأسباب التى ذكرتها في حكمها لتأييد ذلك الحكم. أما ما يزعمه الطاعن أخيرا من أن المحكمة لم ترد على دفاعه فلا يلتفت إليه لأنه لم يبين أوجه الدفاع التى يدعى أن الحكم لم يرد عليها .

(١٥٥)

القضية رقم ١٦ سنة ١١ القضائية

نزير . القصد الجنائى في هذه الجريمة . تعلقه بوقائع الدعوى . بيانه صراحة في الحكم . لا يلزم .
يكفى أن يكون ذلك مستفادا من بيانه .

إن توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع على ضوء الظروف المطروحة عليها . وليس من اللازم أن يذكر بالحكم صراحة بيان سوء نية المتهم بل يكفي أن يكون في الوقائع الواردة به ما يدل على ذلك .

(١٥٦)

القضية رقم ١٩ سنة ١١ القضائية

نقض وإبرام . حكم برفض دفع فرعى . الطعن فيه مستقلا بطريق النقض . لا يجوز .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)
لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان الحكم صادرا في جنابة أو جنحة ومنها المحصومة بالنسبة لمن يريد الطعن . فالحكم التمهيدى أو الصادر في دفع فرعى لا يجوز الطعن فيه مستقلا عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

(١٥٧)

القضية رقم ٢٠ سنة ١١ القضائية

دعوى جنائية . دعوى مدنية تابعة لها . الحكم بالبراءة . الفصل في الدعوى المدنية . المحكمة الجنائية الخيار في الفصل فيها أو التخل عنها المحكمة المدنية .
(المادة ١٧٢ تحقيق)
للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخل عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها . وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها هي عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لمختص الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

المحكمة

وحيث إن المدعية بالحق المدني تنعى بأوجه الطعن المقدمة منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه لأنه (أولا) ذكر أن ما وقع من المتهمين لا يصلح أساسا لمؤاخذتهما جنائيا مع أن هذا غير صحيح إذ الاختلاس

ثابت، وما ذكرته المحكمة تأييدا لقضائها لا ينطبق على الواقعة . (وثانيا) قضى للتهمين بالبراءة بلا سند، وعلى خلاف الأدلة المستمدة من حكم المحكمة المدنية الاستثنائية والحكم الابتدائي الصادر بالإدانة وقرار المجلس الحسبي الذي كان يجب عده حجة في اشتغال ذمة المتهم بالبلغ للقصر على اعتبار أنه من القرارات التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، وكذلك حكم المحكمة الاستثنائية في شأن حصص القصر فإنه ما كان للحكمة أن تعيد البحث فيه بعد أن صار نهائيا . (وثالثا) قضى بترك الدعوى المدنية للحكمة المدنية، وهذا يتناقض مع ما ورد في أسبابه التي ذكرها في صدد قوله بعدم وجود جنابة في الواقعة المرفوعة بها الدعوى .

وحيث إن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وببراءة المتهمين مع ترك الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعة للحكمة المدنية المختصة بالفصل فيها، وبين الواقعة وما تم فيها والأدوار التي مرت بها وبالحلقات المختلفة التي اتصفت بها، ثم عرض إلى الأدلة التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة في إدانة المتهمين وفندها في منطق سليم بعد أن ناقش الحساب المتنازع فيه على مقتضى أقوال الخبراء وعلى ضوء دفاع الخصوم وملاحظاتهم، و انتهى بعد ذلك إلى القول بأنه "يخلص مما تقدم أن المتهمة الأولى قد قامت فعلا بإجراء العمارة التي ادعت أنها أجرتها في أعيان الوقف، وأن الخلاف بينها وبين المجلس الحسبي قاصر على تكاليف هذه العمارة، وقد وافق الخبير محمود أفندي المرمي للمتهمة على تقديرها وخالفه باقي الخبراء في التقدير بما يوازى المبلغ المنسوب للمتهمة بتبديده بالنسبة لمصاريف العمارة، وأنه فيما يختص بالمصاريف القضائية فقد استبعدها المجلس الحسبي بدعوى أن المتهمة الأولى بالفت في النكابة بالمحجوز عليه، وأن الخبير خويصة أفندي جاري المجلس الحسبي في وجوب استبعاد هذه المصاريف القضائية لنفس الأسباب التي أخذ بها المجلس، وأنه يستخلص من ذلك أن هذه المصاريف قد صرفت فعلا من المتهمة في قضايا وقعت منها وعليها خاصة بالوقف إلا أن المتهمة كانت غير محقة في رفع هذه القضايا، وأنه من استظهار

الأسباب السابقة التي بنى عليها عدم احتساب مصاريف العمارة والمصاريف القضائية يبين أنه لا نزاع في أن هذه المصاريف قد صرفت فعلا في شئون الوقف إلا أن المتهمة الأولى أسرفت فيها إسرافا لا يتفق مع واجبها كخاظمة للوقف . وهذا قد يرتب مسئوليتها المدنية إلا أنه لا يصلح أساسا لمؤاخذتها جنائيا باعتبارها مختصة لمال الوقف . لأنه من المسلم به أن المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات القديم لا ترمي إلى معاقبة كل من يخل بعقد من عقود الأمانة بوجه من الوجوه وإنما الغرض هو معاقبة المدين الخائز للشيء إذا امتدت يده إلى التصرف في ملكيته . أما ما عدا ذلك من وجوه الإخلال بشروط العقد أو بالواجبات التي فرضها العقد على المدين فلا يتناوله القانون بالعقاب ، فإذا أسرف المدين في استعمال الشيء المسلم إليه أو أحدث به تلفا أو نقصا أو عيبا أو تأخر في رده إلى الدائن فلا يمكن أن يعاقب على ذلك بمقتضى المادة ٢٩٦ وإنما يجوز للدائن أن يرجع عليه بالتعويض بالطرق المدنية إن كان له وجه . ولذلك يتعين براءة المتهمين من تهمة التبيد . أما فيما يختص بالدعوى المدنية فقد نصت المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه في حالة الحكم بالبراءة يجوز لمحكمة الجناح أن تحكم بالتعويض . ويستخلص من ذلك أنها ليست ملزمة في هذه الحالة بالفصل في الدعوى المدنية ولها أن تنحى عن الفصل فيها وتترك ذلك للمحكمة المدنية المختصة . ومن المسلم به فقها وقضاء أن المحكمة الجنائية لا تنولى الفصل في الدعوى المدنية إلا إذا كانت قابلة للفصل فيها مع الدعوى العمومية بغير حاجة إلى إجراءات طويلة تعطل معها الفصل في الدعوى العمومية ، ومنازعة المتهمين في حساب الخبير هي منازعة جدية والفصل فيها يتطلب إجراءات طويلة لا تحتملها الدعوى العمومية . هذا فضلا عن أن هذا النزاع مطروح أمام المحاكم المدنية . ولذا ترى المحكمة استعمال حقها في ترك الفصل في الدعوى المدنية للمحكمة المختصة “ .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن كل ما تثيره الطاعة بأوجه الطعن لا محل له . فالحكم (أولا) قد خلص في منطق سليم من الأدلة والوقائع التي أوردها إلى أن ما وقع

من المتهمين لا يكون جريمة لعدم توافر القصد الجنائي فيه، ومتى كان الأمر كذلك فلا تقبل من الطاعة مجادلتها في هذا الخصوص، لأن ذلك لا معنى له سوى المناقشة في أدلة الدعوى من ناحية تقدير محكمة الموضوع لها وعدم تعويلها إلا على ما اطمأن إليه منها . وهذا كله من صميم الموضوع الذي لا تجوز إعادة البحث فيه لدى محكمة النقض . (وثانيا) قد أفاض في بيان الأسباب التي قام عليها قضاؤه ببراءة المتهمين التي لم يؤسسها على عدم اشتغال ذمتها بمال للقصر حتى كان يصح القول بأنه خالف قرار المجلس الحسبي أو الأحكام التي تقول الطاعة عنها بل إنه أسسها على عدم توافر القصد الجنائي في الدعوى لدى المتهمين . وهذا لا شأن لقرار المجلس الحسبي ولا للأحكام المدنية به، لا لأنها لم تعرض له فحسب بل لأن الفصل فيه من حق المحكمة الجنائية وحدها تقدره مهتدية بما تطمئن هي إلى صحته من وقائع الدعوى المطروحة عليها غير مقيدة بقضاء أية جهة أخرى مهما كانت . (وثالثا) قد قضى بترك الفصل في الدعوى المدنية لأسباب سائغة وفقا لما هو مقرّر في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات التي تخوّل المحكمة في حالة الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية خيار الفصل في الدعوى المدنية أو التخلّي عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها . وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها هي عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتحصيل هذه الدعوى التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وأما التناقض المدعى به فلا وجود له لأن ما ذكره الحكم من الأسباب وهو يتحدث عن تخلّي المحكمة عن الدعوى المدنية يتفق تماما مع ما انتهى إليه منها .

جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٥٨)

القضية رقم ١٣ سنة ١١ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة في ذلك بمنطوق الأحكام . الاعتداد بالأسباب . حكم من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية . تقدم القضية إلى قاضى الإحالة بتهمة ضربه الجنى عليه بسكين في وجهه مما نشأ عنه عاهة بالعين . أمره باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ . تحذنه في أسباب هذا الأمر عن إصابة العين . تشككه في صحة نسبتها إلى المتهم . عدم إشارته في منطوق الأمر إلى ذلك . تقريره في منطوق الأمر باعتبار الواقعة بشقيا (إصابة الرأس وإصابة العين) جنحة . إصدار الأمر على هذه الصورة . خطأ . وجوب إحالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة . طعن النيابة في هذا الأمر . لا اعتداد عند نظره بما ورد في أسبابه غير متعلق بالمنطوق .

العبرة فيما تقضى به الأحكام والأوامر هي بما ينطق به القاضى في وجه الخصوم يجلس القضاء عقب نظر الدعوى . ولذلك يجب ألا يعول على الأسباب التي يدونها القاضى في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موصفة للمنطوق ومدعمة له ، لأن حقوق الخصوم إنما تتعلق بهذا المنطوق ولا تتحدد إلا به هو دون غيره ، فلا يمكن قانونا أن تتأثر بشيء مما قد يدونه القاضى في الحكم أو في الأمر بعد نطقه بما انتهى إليه في النزاع الذي كان مطروحا عليه ، إذ يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم أمام المحكمة المركزية بتهمة أنه ضرب الجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصفة في المحضر ، وقضت المحكمة بعدم اختصاصها لما ثبت لها من أن الحادثة جناية لتخلف عاهة بعين الجنى عليه عن إحدى إصاباته ، ثم قدمت القضية لقاضى الإحالة بتهمة أنه " أحدث بالجنى عليه المذكور الإصابات الموصفة بالتقرير الطبي الشرعى بأن ضربه بسكين في وجهه مما نشأ عنه عاهة مستديمة بالعين " فأصدر قاضى الإحالة فيها أمرا باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وإعادة القضية للنيابة للتصرف فيها على هذا الاعتبار ، ومع أنه تحدث في أسباب

هذا الأمر عن إصابة العين ، وبين أوجه الشك في صحة نسبتها إلى المتهم ، فانه لم يقرر في منطوق الأمر الذى أصدره أن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لإصابة العين ، بل جاء هذا الأمر صريحا في منطوقه باعتبار الواقعة المقدمة بشقها — أى الإصابة التى شوهدت بالرأس والإصابة التى شوهدت بالعين — جنحة لا جناية ، فانه عند الفصل فى الطعن المرفوع من النيابة عن هذا الأمر لا يمتد بما جاء بهذه الأسباب مع صراحة ما ورد فى المنطوق . وبذلك يعتبر القاضى مخطئا فى إصدار الأمر على هذه الصورة ، إذ ما دام هو لم يقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة لإصابة العين كان الواجب عليه قانونا ، مع صدور الحكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية ، أن يصدر أمره بالإحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم إما على أساس وقوع جناية منه ، كما رأت محكمة الجنح ، وإما على أساس الخيرة بين الجناية وبين ما ارتآه هو من أن ما وقع من المتهم ليس إلا جنحة أو مخالفة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العمومية أن قاضى الإحالة ليس له وقد صدر الحكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جناية أن يقرر باعتبار الواقعة جنحة وبإعادة الأوراق للنياية ، بل كان متعينا عليه قانونا أن يأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ولو بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة لأن هذه المحكمة هى وحدها التى تملك فى هذه الحالة إعطاء الواقعة وصفها الصحيح .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر فى الدعوى بعدم اختصاص المحكمة المركزية بنظرها ومن أمر الإحالة المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم أمام المحكمة المركزية بتهمة " أنه ضرب زوج والدته مصطفى على عيسى وأحدث به الإصابات الموضحة فى المحضر وتقرر له علاج مدة أقل من عشرين يوما وتحول للمستشفى للعلاج " . والمحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما قالته من أنه ثبت من إفادة المستشفى أن الجنى عليه فقد عينه اليسرى ، وبذلك تكون الحادثة.

جناية وتكون المحكمة غير مختصة بنظرها . ثم قدمت القضية لقاضي الإحالة من النيابة لإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه : " أحدث بمصطفى على عيسى الإصابات الموضحة بالقرار الطبي الشرعي بأن ضربه بسكين في وجهه مما نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد تام تقريبا لإبصار العين اليسرى فأصدر قاضي الإحالة فيها أمرا باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وإعادة القضية للنيابة للتصرف فيها على هذا الاعتبار " . وذكر في أسباب هذا الأمر " وحيث إن المجني عليه ادعى في محضر تحقيق البوليس المحزر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٩ أن المتهم طعنه بسكين في رأسه واتصلت الضربة بعينه اليسرى ، وذكر في محضر تحقيق البوليس المحزر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٩ أن المتهم ضربه بسكين في عقله وقطع عرق النظر . ثم عاد وقزر في تحقيق النيابة بأن المتهم طعنه بسكين في رأسه طعنة واحدة وذلك بحضور أم السعد عبد الرحمن محمد والدة المتهم وفاطمة إبراهيم زوجته . وحيث إن أم السعد عبد الرحمن محمد وفاطمة إبراهيم أجمعا على أن المجني عليه التفت حلقا لأم السعد وجرى فلحقته وأمسكت بقدمه فوقع على الأرض فاصطدم رأسه برخام كان ملقى بمحوش المنزل وأصيب . وحيث إن المعاينة التي أجراها البوليس دلت على وجود كية من قطع الرخام المصقول بالصالة الكائنة بخارج الفرفتين سكن المتهم ووالدته بعضها سليم والبعض الآخر مكسور ، ولاحظ المحقق أن لكل من هذه القطع حرفا مدببا ومثلث الشكل ، وشاهد بإحداها بقعا دموية من الطرف وعلى أحد جوانبها . وحيث إنه بالرجوع إلى الكشف الطبي بين أن المجني عليه مصاب بجرح قطعي بفروة الرأس وكدم شديد يجسم العين اليسرى . وجاء بتقرير إخصائي العيون بالمستشفى الأميرى تخلف عاهة مستديمة لدى المجني عليه بهذه العين . وحيث إنه بعرض المجني عليه على حضرة الطبيب الشرعي قرر حضرته أنه من المستبعد حدوث إصابة العين اليسرى من نفس ضربة السكين التي أحدثت جرح المنطقة الصدغية أو حتى من ضربة أخرى مستقلة يجسم مثل السكين ، كما استبعد حصول جرح المنطقة الصدغية اليسرى لفروة الرأس من المصادمة من قطعة

رخام مدببة، بل إنه حدث من المصادمة بحجم صلب قاطع كسكين أو مطواة أو ما أشبهه . وحيث إنه لذلك يكون المتهم قد أحدث بالمجنى عليه جرحا قطعيا بفروة الرأس عولج من أجله مدة أقل من عشرين يوما ، الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٢٤٢ / ١ عقوبات .

وحيث إن نص الأمر المطعون فيه في منطوقه باعتبار الواقعة جنحة يدل بذاته على أن قاضي الإحالة الذي أصدره قد رأى أن الواقعة التي قُتِمت إليه والتي اتهم المتهم بمقارقتها إنما تكون في مجموعها وبكل العناصر الداخلة فيها جنحة لاجناية . ولما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام والأوامر القضائية هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم يجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، وجب أن لا يؤول على الأسباب التي يدونها القاضي في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق ، لأن حقوق الخصوم تتعلق بهذا المنطوق وتحدد به دون غيره . ولا يمكن قانونا أن نثار بشيء مما قد يدونه القاضي في الحكم أو الأمر بعد أن نطق بما انتهى إليه في النزاع الذي كان مطروحا عليه ، وبعد أن يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى .

وحيث إنه متى تفقر ذلك تكون النيابة إذ عولت في طعنها على منطوق الأمر المطعون فيه ولم تنقيد بشيء مما جاء في أسبابه خاصا بإصابة العين التي تخلفت فيها العاهة تكون على حق ، لأن هذه الأسباب وإن تحدثت القاضي فيها عن إصابة العين وبين أوجه الشك في صحة نسبة وقوعها من المتهم لا أثر لها في منطوق أمر الإحالة مادام القاضي لم يقرر فيه بأن لاوجه لإقامة الدعوى على المتهم فيما يختص بإصابة العين بل صرح في منطوقه بأنه اعتبر الواقعة المقدمة إليه بشقيها — أي الإصابة التي شوهدت بالرأس والإصابة التي شوهدت بالعين — جنحة لاجناية مما لا يكون معه محل للاعتداد بهذه الأسباب مع المنطوق عند الفصل في الطعن المرفوع عن الأمر كما صدر .

وحيث إنه لما تقدم يكون قاضي الإحالة قد أخطأ في الأمر الصادر منه إذ كان الواجب عليه قانونا ، بعد أن صدر الحكم من محكمة الخلع بعدم اختصاصها

بنظر الدعوى لأنها جناية، وبعد أن رأى أن هناك محلا لمعاقبة المتهم عن الواقعة المنسوبة إليه، أن يصدر أمره بالإحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم سواء على أساس وقوع جناية منه كما رأت محكمة الجناح أو على هذا الأساس بطريق الخيرة مع ما يكون هو قد ارتآه من أن ما وقع من المتهم لم يكن سوى جنحة أو مخالفة .
فلذلك، وبما أن قاضى الإحالة قد رأى كما مر القول أن ما وقع من المتهم يعتبر جنحة يجب نقض الأمر المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى قاضى الإحالة ليصدر أمره بإحالتها إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة .

(١٥٩)

القضية رقم ٢١ سنة ١١ القضائية

إثبات . الأخذ بشهادة الشهود في إثبات ما تزيد قيمته على ألف قرش . الدفع بعدم جواز ذلك .
ليس من النظام العام . التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز .
الدفع بخطأ المحكمة في أخذها بشهادة الشهود في إثبات ما تزيد قيمته على الألف قرش ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

(١٦٠)

القضية رقم ٣٣ سنة ١١ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالظن . تقديم أسبابه . عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام . أثره .
مضى يجوز للطاعن أن يمتنع بذلك لإعطائه مهلة لتقديم الأسباب ؟ (المادة ٢٣١ تحقيق)
مضى كان الثابت أن الحكم كان مختوما في اليوم الذى ذهب فيه الطاعن إلى قلم
الكتاب لتحضير أوجه الظن فإن من واجب الطاعن أن يعد أسباب الظن ويقدمها
في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون . وإلا فلا يجوز له بعد
انقضاء هذا الميعاد أن يطالب بمهلة لتقديم الأسباب محتجا بأن الحكم لم يختم في الواقع
إلا بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام ، وأن المدة الباقية من الميعاد بعد ختم الحكم
لم تنسح لتحضير الأسباب . ذلك لأنه هو الذى قدر أن المدة ، مبتدئة من وقت

ذهابه إلى قلم الكتاب ، تكفيه لتحضير أسبابه ، فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل هذا الوقت أى أثر ، إذ لو كان قد ختم في الميعاد لما تغير الموقف بالنسبة له .

(١٦١)

القضية رقم ٣٤ سنة ١١ القضاية

سب طنى . العلانية . طريقة تحققها . وجوب بيانها فى الحكم .

(المادة ٢٦٥/٢ = ٣٠٦)

العلانية من أركان جنحة السب فيجب أن يعنى الحكم بيان طريقة تحققها
لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون . وإغفال هذا البيان يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل
الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٦٢)

القضية رقم ١٨٣٢ سنة ١٠ القضاية

إفشاء الأسرار . إفشاء السرباء على طلب مستودع . لا عقاب . طلب المريض بواسطة زوجه شهادة
عن مرضه من الطبيب المعالج له . إعطاءه هذه الشهادة . لا جريمة . (المادة ٢٦٧ ع = ٣١٠)
لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على إفشاء السر إذا كان
لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر . فإذا كان المريض هو الذى طلب
بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون فى إعطاء هذه
الشهادة إفشاء سر معاقب عليه .

المحكمة

وحيث إن الطعن بنى على أنه واضح من نص الشهادة المعطاة من المطعون ضده
ومن طريقة العلاج المبينة بها أن مرض المدعى المدنى هو من الأمراض السرية .

وقد سلم الحكم المطعون فيه بأن المتهم أعطى هذه الشهادة إلى خصيصة الطاعن ، وبذا تكون جريمة إفشاء السر قد تمت بغير حاجة لأن يكون الإفشاء بنية الإضرار . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن محكمة الموضوع لم ترد على ما جاء بتقرير قسم الطب الشرعى الذى استفسرت منه عن مدلول تلك الشهادة فأجاب بأن ما جاء بالشهادة يفيد بأن الطاعن كان مصابا بمرض سرى .

وحيث إن جريمة إفشاء السرا وجود لما فى حالة ما إذا كان الإفشاء حاصلًا بناء على طلب مودع السر . فإذا طلب المريض من الطبيب بواسطة زوجه شهادة بمرضه جاز للطبيب إعطاء هذه الشهادة ، ولا يعد عمله هذا إفشاء سر معاقبا عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال عن واقعة تحرير الشهادة "إن المتهم لا ينكر تحرير هذه الورقة ، ويقول إنه حررها عن بيان علاج المدعى المدنى (الطاعن) وسامها لزوجه بحسن نية وبناء على ما أفهمته بأن زوجها يطلبها لمرضها على أحد الأطباء الأجانب الذين حضروا للإسكندرية ، وإن زوجه المدعى المدنى كانت تحضر معه لعيادته وتعلم بمرضه ، ولذلك سلمها هذه الشهادة لمصلحة المدعى المدنى نفسه " . وقد اقتنعت المحكمة بصحة هذا الدفاع مما أوردته من أدلة ومنها شهادة زوج الطاعن . ويستفاد مما ذكر أن محكمة الموضوع اقتنعت بأن المطعون ضده لم يحرر الشهادة لزوج الطاعن فى الظروف التى بينها فى الحكم إلا باعتقاد أن الطاعن وهو صاحب المصلحة فى كتمان السر قابل لتحريرها ، وأن زوجه موفدة من قبله للحصول عليها لاستخدامها لمصلحة الزوج نفسه فى الغرض الذى صرحت هى به للمطعون ضده . وما دام الأمر كذلك فإن المطعون ضده كان له — بناء على ما قام باعتقاده — أن يعطى زوج الطاعن هذه الشهادة . وبذلك تنفى جريمة إفشاء السر ، وكذلك المسئولية المدنية على هذا العمل باعتباره جريمة . ومتى تقر ذلك فلا أهمية لعدم رد المحكمة على ما جاء بنتيجة تقرير القسم الطبى الشرعى بالنسبة لمدلول الشهادة .

(١٦٣)

القضية رقم ١٨٣٣ سنة ١٠ القضائية

إثبات . أقوال متهم على آخر دون حلف اليمين . لا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني . اعتراف المتهم بأن أقواله التي أخذت بها المحكمة في إدانة متهم آخر لم تكن صحيحة . طلب إلغاء حكم الإدانة بناء على ذلك بطريق الاتعاس . لا يقبل . (المادة ٢٣٤ تحقيق)

إن أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني حتى يصح القول بأن ما يجري على الشهادة يجري عليها . فإذا اعترف المتهم بعد أن أخذت المحكمة بأقواله في إدانة متهم آخر بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء على ذلك طلب إلغاء حكم الإدانة بحجة أن القانون قد أجاز إلغاء الحكم عن طريق التماس إعادة النظر إذا حكم على شاهد الإثبات بأنه شهد زورا في الدعوى .

المحكمة

وحيث إن محصل أوجه الطعن عدا الأخير منها هو أن المحكمة لم ترد على دفاع الطاعن الذي تمسك به أمامها . وفي بيان ذلك يقول إنه دفع التهمة بأنه كان يوقع على الأوراق التي تم بها الاختلاس بسلامة نية وثقة منه في المتهم الأول الذي كان يخدعه ويخدع باقي الموظفين الذين لم توقيعات على تلك الأوراق . فلا محل لأن توجه إليه التهمة دون باقي الموقعين ، كما لا محل للاستناد إلى اتهام المتهم الأول له في بعض التهم التي أشركه معه فيها لأن هذا الاتهام لم يعزز بدليل آخر . وانتهى الطاعن إلى القول بأن إغفال المحكمة الرد على ما تمسك به فيه إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أدانت الطاعن في أربع تهم : أولا اختلاسه وحده مبلغ ٣٣ جنيا و ٨٠٠ مليم والثلاث الأخرى اختلاسه مبالغ ٢٤ جنيا و ٧٥٠ مليا و ١٤ جنيا و ٧٥٠ مليا و ٣٠ جنيا بالاشتراك مع المتهم الأول . وقد بين الحكم واقعة كل تهمة منها ، وبين الأدلة عليها بالتفصيل ، ومن ذلك اعتراف الطاعن بالإجراءات التي اتخذها وكانت مخالفة للحقيقة ، ووجود

إمضاءات ذوى الشأن على أذن الصرف معتمدة من الطاعن وقد ثبت تزويرها، وشهادة بعض الشهود وأقوال المتهم الأول (الطاعن الأول) . وفى أخذ المحكمة بأدلة الإثبات الرد الضمنى على دفاع الطاعن بما يفيد أنها لم تأخذ به . أما قول الطاعن بعدم جواز الاعتماد على أقوال متهم على آخرفع أن هذا القول غير صحيح لما للمحكمة من الحق فى تكوين اعتقادها من أى دليل أو قرينة بما فى ذلك قول متهم على آخر، فإن الواقع فى الدعوى أن المحكمة لم تستند فى إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول وحدها بل استندت إلى أدلة أخرى أوردتها فى حكمها المطعون فيه .

وحيث إن الوجه الأخير يحصل فى أن القانون أجاز طلب إلغاء الحكم بإدانة متهم إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير فى شهادته إذا كانت تلك الشهادة قد أثرت فى عقيدة القاضى . ويقول الطاعن إنه وإن كان لم يصدر فى الدعوى حكم على أحد الشهود بتزوير شهادته إلا أن المتهم الأول الذى أخذ الحكم بقوله فى إدانة الطاعن اعترف بخطاب أرسله لمحكمة النقض بأنه لم يكن صادقاً فى قوله باشتراك الطاعن معه فى الاختلاس، وفى هذا الإقرار ما يعادل الحكم بتزوير أقواله .

وحيث إن الأقوال التى يئسها متهم على آخر بدون حلف يمين وتأخذ بها المحكمة لا تعتبر شهادة بمعناها القانونى، كما أن مجرد عدول المتهم عن قوله لا يكون بمثابة الحكم بأن أقواله الأولى غير صحيحة . ومتى تقرر ذلك لا يكون لوجه الطعن من معنى سوى التشكيك فى أدلة الإدانة لسبب طراً بعد الحكم، وهو ما لا يجوز عرضه على محكمة النقض .

(١٦٤)

القضية رقم ١٨٣٨ سنة ١٠ القضائية

إفراض فوائد ربوية . الاعتياد . قروض لم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق مدة ثلاث سنوات . توافر أركان الجريمة .

(المادة ٢٩٤ ع = ٣٣٩)

يكنفى قانونا في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا أن تكون القروض الربوية التي حصل الاتفاق عليها لم يمض بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات .

(١٦٥)

القضية رقم ١٨٣٩ سنة ١٠ القضائية

(أ) وصف التهمة . أساس الفصل في الدعوى . الوصف المقدم به المتهم للعامة والمواد المطلوب المحاكمة بمقتضاها . تقديم طلبات من الخصوم في الجلسة مخالفة لها . لا أثر له . ضرب بناء على إصرار سابق . عدم تمسك النيابة في الجلسة بهذا الظرف . مؤاخذه المتهم بموجبه . لا يعيب الحكم .

(ب) ضرب أفضى إلى عاهة . نية خاصة . لا يشترط . نية الإيذاء . بيان هذا الركن صراحة في الحكم . لا يشترط . يكنفى أن يكون توافر هذه النية عند المتهم مستفادا من الحكم .

(المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)

١ — إن المحكمة إنما تفصل في الدعوى على أساس وصف التهمة المقدم به المتهم للعامة والمواد المطلوب محاكمته بمقتضاها عن الجريمة المينة بهذا الوصف . فهذا الوصف وهذه المواد هي التي تعتبر أساسا للرافعة في جلسة المحاكمة ولو تقدمت من الخصوم في الجلسة طلبات مخالفة لها . فإذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم بوصف أن الضرب وقع منه على المحنى عليه بناء على إصرار سابق ، وأدانت المحكمة على هذا الأساس ، فليس له أن يعيب عليها أنها آخذته عن سبق الإصرار مع أن النيابة في الجلسة لم تلتصك به .

٢ — إنه وإن كانت جناية الضرب الذي أفضى إلى العاهة تتطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعمد بفعلة لإيذاء المحنى عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون ركن العمد فيها قوامه نية إجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يتعمد الجاني إيذاء روح المحنى عليه لا مجرد إيقاع الأذى به ، الأمر الذي يقتضي من المحكمة أن تفرد لهذا الركن في حكمها بحثا صريحا خاصا به ، وإنما يكنفى أن يكون مستفادا من الحكم في جملته

أن المحكمة، عند قضائها في الدعوى، قد اقتنعت بأن المتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد إيداء المجنى عليه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه خطأ : (أولاً) لأن النيابة العمومية لم تطلب إلى المحكمة معاملة الطاعن بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات على أساس توافر سبق الإصرار لديه، ومع ذلك اعتبرت المحكمة أن الحادث حصل مع سبق الإصرار والترصد وشددت العقوبة بناء على ذلك . (وثانياً) لأنه لم يذكر أن الطاعن تعمّد ضرب المجنى عليه مع أن النص الذي طبقه يشترط هذا الركن . (وثالثاً) لأن الدفاع تمسك بأن الواقعة بدأت بتماسك بين الطاعن وبين المجنى عليه أدى إلى سقوط هذا الأخير على عربة فأصيب، ودلت المعاينة وشهد المجنى عليه بوجود عربات في مكان الحادثة، والمحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع استناداً منها إلى شهادة المجنى عليه والعسكري تمام موسى مع أن هذا الأخير لم يكن حاضراً وقت الحادثة، ومع أنها لم تعرض للخلاف بين قول المجنى عليه بأنه كان يحمل طفلة وقت الحادثة وبين تكذيب الشاهد المذكور له في هذه الواقعة . ويقول الطاعن إن في ذلك من القصور والإخلال بحق الدفاع ما يستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن أمام محكمة الجنايات بتهمة أنه : " شرع في قتل محمد إبراهيم السيد عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عزم على قتله وترصد له في طريقه إلى سكنه ومعه آلة حادة (ليسة حذاء مشحونة حديثاً) وطعنه بها في رأسه بقصد قتله فأحدث به جرحاً قطعياً بالجبهة وكسراً مضاعفاً شريحاً بالعظم الجبهى تخلفت عنه عاهة فقد عظمى مستدير قطره ١ سم، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج " . والمحكمة رأت بعد أن حققت الدعوى أن ما وقع من الطاعن لا يكون إلا جريمة الضرب الذي نشأت عنه طاهة مستديمة،

وأدانتة على هذا الأساس طبقا للمادة ٢٤٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات .
 وذكرت "أنه ثبت من التحقيق الذى تم فى هذه القضية وشهادة الشهود بالجلسة
 أنه بينما كان المحنى عليه عائدا لمسكنه إذ فاجأه المتهم واقض عليه وضربه بليسة
 حذاء على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالكشف الطبى والتي نشأت عنها
 عاهة مستديمة . وحضر على الاستغاثة تمام موسى محمد الذى حصلت أمام منزله
 الحادثة ، وذهب بالمتهم والمحنى عليه إلى البندر حيث أخذ فى التحقيق ، وأن هذه
 الوقائع ثبتت من شهادة المحنى عليه بالتحقيق والجلسة ، وموآداها أنه كان عائدا
 لمنزله ليلة الحادثة فباغته المتهم وضربه بالليسة ، ثم حضر العسكرى على الاستغاثة
 وذهب به إلى البندر ، وعزا سبب التعدى إلى أنه سبق من عام أن ضرب المتهم
 بمصاخيران ثم اصطلحا ، والظاهر أن المتهم لم يصف قلبه تماما فكان كثيرا
 ما يتحوش به إلى أن اعترم الانتقام منه وضربه ليلة الحادثة ، ومن شهادة تمام
 موسى عسكرى البوليس بالتحقيق والجلسة ومقادها أنه كان فى منزله ليلة الحادثة
 وسمع صياحا أمام منزله ففرل فوجد المتهم والمحنى عليه متمسكين و بينهما لبيسة
 مشحوزة وكان المحنى عليه مصابا ويتهم الآخر بضربه فذهب بهما إلى البندر ، وأن
 الكشف الطبى على المحنى عليه ظهر منه أن عنده كسرا مضاعفا شرخيا بعظم الجبهى
 تحت جرح قطعى بالجبهة طوله نحو ٥ سم كاشف للعظم ملتهب وملوث وعملت له
 عملية تربية فى مساحة قطرها نحو ١ سم من عظم الجبهى وكان بذل نخاعه تحت
 ضغط عادى ورائق ، ويحوز حدوث مثل هذه الإصابة من اصطدامه بحجم
 حاد صلب كضربة لبيسة جزمة حادة الطرف كما يدعى المصاب وتستخلف عن
 الإصابة عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظم الجبهى مستدير قطره نحو ١ سم يجعله
 أكثر عرضة للإصابات والمؤثرات الجوية مستقبلا . وثبت من تقرير الطبيب
 الشرعى جواز حصول الإصابة من الليسة المضبوطة ، كما ظهر منه أيضا أن الإصابة
 أحدثت كسرا بعظم الجبهى استوجبت إجراء جراحيا ففشا عنه فقد من غير المنتظر
 ملؤه بنسيج عظمى . وبذلك يمكن القول بأن المصاب شفى مع تخلف عاهة مستديمة

تقدر بنحو ١٠٪ تقريبا، وأن المتهم أنكر التهمة ولم يبد سببا معقولا لاتهامه، ولم يجرح الشاهد ولا المجنى عليه أى تجريح بل قرر أنه لا يعرف المجنى عليه وأنه أمسك به فى الطريق، وقد قرر المحامى عنه بالجلسة أن نية القتل غير متوافرة، وقد أقرته المحكمة على هذا الدفاع كما سيأتى بيانه، وطلب احتياطيا استعمال الرأفة قائلا : إنه يجوز أن يكون حصل تماسك بين المتهم والمجنى عليه أدى إلى سقوط المجنى عليه على الأرض وحدث العاهة، وبذلك تكون مسئولية هذا المتهم خفيفة. والمحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع لما سبق بيانه من الأدلة، وأن نية القتل غير متوافرة لأن من يعتزم على قتل إنسان ويترصده فى الطريق لا بد أن تكون معه آلة قاتلة كسكين أو سلاح نارى أو عصا غليظة تحطم الهامة إذا استعملت فى الضرب ، أما اللبيسة فهى ليست من الأدوات التى تحدث القتل أو تستعمل فى إحداثه . وشحذها يؤخذ منه أن المتهم كان يريد أن تكون أكثر تأثيرا وقوة عند ضرب المجنى عليه إذ ثبت من معاينة اللبيسة أنها سوداء اللون وطرفها الأعلى مبيض بسبب شحذها نوعا ولم تكن حادة ، وأن سبق الإصرار واضح من انتظار المتهم المجنى عليه ليلا وفى الطريق التى اعتاد أن يسلكها للتوجه لمتزله ، ومهاجمته والاعتداء عليه بالضرب دون أن يبدو منه ما يحمله على التعدى ، هذا فضلا عن الضغينة التى يحملها المتهم للمجنى عليه والسابق ورودها على لسان هذا الأخير، وأنه مما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم ضرب المجنى عليه فأحدث برأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة وهى الميمنة بالكشف الطبى وذلك مع سبق الإصرار، وعقابه ينطبق على المادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات“ .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن كل ما شره الطاعن بأوجه الطعن المقدمة منه لا أساس له : (أولا) لأن الدعوى العمومية كانت مرفوعة عليه أمام المحكمة بوصف أن الضرب وقع منه على المجنى عليه مع إصرار سابق . فإذا ما أدين على هذا الأساس فليس له أن يعيب على المحكمة أنها اعتمدت فى حكمها على توافر ظرف

سبق الإصرار بدعوى أن النيابة العمومية لم تُتمسك في الجلسة أمامها بقيام هذا الظرف . وذلك لأن المحكمة إنما تفصل في الدعوى على أساس الوصف المقدم به المتهم للمحاكمة أمامها والمواد المطلوب محاكته بمقتضاها على الجريمة الميئة بهذا الوصف الذي تجرى عليه المرافعة في جلسة المحاكمة . وإذن فلا يصح بحال أن ينسب للمحكمة أنها تجاوزت سلطتها إذا هي أقترته وأخذت به ولو كان ذلك منها مخالفا للطلبات التي تبدى من الخصوم في الجلسة . (وثانيا) لأنه وإن كان حقا أن جناية الضرب المفضى إلى العاهة تتطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعمد بفعله إيذاء المجنى عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون ركن العمد فيها قوامه نية إجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يعتمد الجاني لإزهاق روح المجنى عليه لا مجرد إيقاع الأذى به ، الأمر الذي يقتضى من المحكمة أن تفرد لهذا الركن في حكمها بحثا صريحا خاصا به — لا يشترط ذلك بل يكفي أن يكون مستفادا من الحكم في جملة أن المحكمة عند قضائها في الدعوى قد اقتنعت بأن المتهم قصد بفعل الضرب الذي وقع منه إيذاء المجنى عليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه من هذه الناحية لا شك في دلالته فلا محل إذن لما يثيره الطاعن حول ذلك . (وثالثا) لأن الحكم المطعون فيه قد عني يبحث ما أدعاه الطاعن من أن إصابة المجنى عليه إنما حصلت من السقوط على الأرض ، و انتهى إلى عدم الأخذ به استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها . فإذا كان الطاعن يرى بطلنسه إلى مناقشة هذه الأدلة فإن ذلك لا يقبل منه لتعلقه بالموضوع الذي لا شأن لمحكمة النقض به .

جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٦٦)

القضية رقم ٨٥ سنة ١١ القضائية

تفتيش :

(أ) إذن النيابة بتفتيش محل متهم . تعيين مأمور الضبطية القضائية الذى يجرى التفتيش فى الإذن .
لا ضرورة . قيام أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش عند عدم التعيين .
جوازہ ولو كان الذى قام به غير الذى طلب الإذن .

(ب) تنفيذ الإذن به فور صدوره . لا وجوب . مدى التنفيذ . مدة معاصرة لوقت صدور الإذن .
تحديد النيابة مدة أسبوع لإجراء التفتيش . لا تريب عليها فيه .

(ح) إثبات . شهادة . ضابط بوليس . امتناعه وقت الشهادة عن الإفضاء باسم المرشد الذى عاونه
فى كشف الجريمة . تمويل المحكمة على شهادة الضابط بشأن ما قام به المرشد فى سبيل
كشفها . لا جناح عليها فى ذلك . (المادتان ٢٠٣ و ٢٠٤ مرافعات)

١ — الإذن الذى يصدر من النيابة للبوليس بأجراء تفتيش محل المتهم
لا يشترط فيه أن يكون معينا به من يقوم بأجراء التفتيش من رجال الضبطية
القضائية . فيصح أن يتولى التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير الذى طلب
الإذن به . ما لم يكن الإذن قد اختص أحدا معينا بذلك .

٢ — إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره
بل يكفى أن يكون ذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن . وإذن فلرجل
الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتعين الظرف المناسب لكى يكون
التفتيش مثمرا . فاذا مارأت النيابة تحديد المدة التى يجب فيها إجراء التفتيش بأسبوع
فلا تريب عليها فى ذلك ، ولا تصح الشكوى من هذا التحديد ما دام ليس من ورائه
ترك المتهم مهلتا بالتفتيش مدة طويلة .

٣ — إن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات قد أجازت لمأمورى الضبطية
القضائية أن يتمتعوا وقت الشهادة عن أن يعترفوا عن المصدر الذى علموا منه

توضيحات عن جريمة من الجرائم . فإذا امتنع ضابط البوليس عن الإفضاء باسم المرشد الذى كلفه شراء المخدر من المتهم تمهيدا لتفتيش محله فلا جناح على المحكمة إذا هى صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد فى اكتشاف الجريمة .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن بنى على بطلان التفتيش والضبط وما ترتب عليهما . ذلك لأن مأمور المركز طلب إلى النيابة الإذن بتفتيش منزل الطاعن وقهوته وضبط ما يوجد بهما من المخدرات فأذنت به وحددت لإجرائه أسبوعا ولم تعين المأمور المندوب للقيام به ، ثم قام بإجراء التفتيش ضابط لم يكن هو الذى رفع الطلب إلى النيابة . ويعقب الطاعن على ذلك بأن حق النيابة فى إنبابة أحد مأمورى الضبطية القضائية للقيام بالتفتيش هو بمثابة توكيل من السلطة القضائية فيجب أن يتوافر فيه ما يكفل إثباته وتحديده ، وأن يبين فيه اسم مأمور الضبطية المتدرب أو على الأقل وظيفته .

وحيث إن الطاعن تقدم إلى محكمة الموضوع بهذا الدفع فلم تأخذ به استنادا إلى أنه لا ضرورة فى الإذن الصادر من النيابة للبوليس بإجراء تفتيش محل متهم أن يكون معينا لرجل الضبطية القضائية الذى يجرى التفتيش بل يكفى لصحته أن يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية . ومحكمة النقض تقر محكمة الموضوع على ما رأت إذ يكفى أن يقوم بالتفتيش عند إذن النيابة به أحد رجال الضبطية القضائية سواء فى ذلك مأمور الضبطية القضائية الذى طلب الإذن أو غيره من رجال الضبطية القضائية ، وهذا فى حالة عدم تعيين النيابة فى الإذن منها شخص من يقوم بالتفتيش .

وحيث إن وجه الطعن الثانى يتحصل فى أن التفتيش من إجراءات التحقيق فلا تأذن به النيابة إلا إذا كانت هناك جريمة ظهرت ، ولا يصح الإذن به كطريق من طرق التحزى عن جريمة مجهولة ، ويجب أن يظهر من الظروف أن هناك حاجة ماسة وفائدة يحتمل ظهورها من التفتيش عاجلا ، ولقضى التحقيق والنيابة دون سواهما حق تقدير هذه الظروف ، ولا تملك السلطة القضائية أن تترع عن الأفراد

وأما كنهم الحماية التي كفلها الدستور والقانون مدة من الزمن ترك للبوليس خلالها سلطة تقدير الظروف والمسوغات لإجراء التفتيش حينما يريد . ويقول الطاعن إن صدور الإذن بالتفتيش في هذه القضية في مدى أسبوع معناه أن وكيل النيابة لم يقتنع بأن هناك جريمة أو حاجة ماسة للتفتيش أو فائدة يحتمل أن تظهر منه ، وإنه إنما أذن بالتفتيش خلال أسبوع ليكون للبوليس في هذه الفترة فرصة تقدير المسوغات في المستقبل . ويقول الطاعن إنه أبدى هذا الدفاع لدى محكمة الموضوع فاكثفت بسرد الوقائع دون أن ترد عليه ، وفي هذا كله ما يبطل الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر في صدد البحث في مشروعية الإذن بالتفتيش أنه حق مطلق للنياية خوفا القانون إياه كلما رأت مسوغا لإجرائه ، وأن هذا هو ما كان منها في هذه القضية بعد أن استبان من العرائض المقدمة للبوليس ومن تحرياتهم ، ومن بلاغ الكونستابل إلى مأمور المركز وطلبه استئذان النيابة بالتفتيش اتهام الطاعن بجريمة معينة هي اتجاره في المخدرات . وفي هذا الذي ذكره الحكم ما يبرر إصدار النيابة بإذنها بالتفتيش . أما من جهة إجرائه في مدة معينة فانه مادام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب فوراً فلرجل الضبطية القضائية المتدرب للتفتيش تخيير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة بشرط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الإذن ، فإذا ما رأت النيابة تحديد المدة التي يجب إجراء التفتيش فيها بأسبوع فإن ذلك منها يكون في مصلحة المتهم لعدم تركه مهلة بالتفتيش إلى وقت قد يزيد على ذلك . وليس في هذا التحديد ما يفيد أنها عند إصدارها الإذن بالتفتيش لم تكن هناك قرائن تبرر الإذن بالتفتيش كما يزعم الطاعن في وجه الطعن .

وحيث إن الوجه الرابع مبناه أن الحكم جاء مشوباً بالبطلان . وبينا ذلك يقول الطاعن إن الحكم ذكر أن الضابط محمود محمد الشافعي أفندى كلف شخصاً أن يشتري من الطاعن قطعة حشيش مقابل قطعة بخمسة قروش بعد أن أحدث بها علامة مميزة ، وإن هذا الشخص انصرف وعاد ومعه قطعة حشيش قال بشرائها

من الطاعن ، ولما قام الضابط بتفتيشه عثر معه على القطعة ذات الخمسة قروش .
ويقول الطاعن إنه طلب من الضابط أن يذكر اسم ذلك الشخص لأنه شاهد على
واقعة مهمة ولأن الدفاع يهيمه مناقشته فرفض الضابط الإفضاء باسمه ، فطلب من
المحكمة اعتباره ناكلا عن الشهادة لأن كتمان اسم ذلك الشخص لا يدخل فيما أجازته
المادة ٢٠٣ من قانون المرافعات . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن محكمة
الموضوع لم ترد على هذا الدفاع واستندت إلى تلك الواقعة خالفت بذلك القانون
وأخلت بحق الدفاع .

وحيث إن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات تميز لما موري الضبطية القضائية
عدم الإفشاء بمصدر علمهم بتوضيحات متعلقة بجريمة . ولذا فلا جناح على الضابط
الذي أجرى التفتيش إن هو امتنع عن الإفضاء باسم المرشد الذي كلفه شراء
الحشيش من الطاعن تمهيدا لإجراء التفتيش . وفي هذه الحالة تكون شهادة رجل
الضبطية القضائية عما قام به الشخص الآخر محل تقدير واعتبار من المحكمة .
فمحكمة الموضوع إذ هي عوّلت على شهادة الضابط وأخذت بها فيما قام به المرشد
لأنه هو الذي ناط به هذا الشراء بقطعة نقود معينة فقام بتنفيذ ذلك ثم عثر الضابط
على قطعة النقود مع الطاعن عند تفتيشه لم تخطئ في شيء ما .

(١٦٧)

القضية رقم ٩٢ سنة ١١ القضائية

مخدرات - مجرّد حمل المخدّر مع العلم بماهيته - إحرّاز - بيع مندوب من قبل البوليس مخدّرات لهم
إثبات التهمة عليه - قبول المّهم الشراء وأخذ المخدّر لنفسه مع علمه به - إحرّاز معاقب عليه .
(المواد ١ و ٢ و ٣٥ / ٦ ب من قانون المخدرات)

إن مجرّد حمل المّتهم للمخدّر وهو عالم بماهيته يكفي للإدانة حتّى ولو كان البوليس
في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذي باعه المخدّر بواسطة مندوب من قبله . وذلك لأن
قبوله أخذ المخدّر لنفسه مع علمه بحقيقته لتوافره بجميع العناصر القانونية لجريمة الإحرّاز
بصرف النظر عن التدبير السابق ما دام الإحرّاز قد وقع منه برضائه وعن عمد منه .

المحكمة

وحيث إن هذا الطاعن ينمى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ خطأ يعيبه بما يستوجب نقضه . وفي بيان ذلك يقول : (أولا) إنه دفع أمام المحكمة ببطلان جميع الإجراءات لأن المخدرات المقول بضبطها في الحقيقة مع المتهم الآخر هي لقلم المخدرات الذى أرسل مندوبا من قبله استدرج هذا المتهم وأغراه على قبولها . ولذلك فما كان يجوز أن يعاقب الطاعن على إحراز ذلك المختر ، والمحكمة الاستئنافية إذ لم تؤل على هذا الدفع قالت إن الطاعن والمتهم الآخر كانا يحملان حقية بها مخدرات ، وهذا لا يكفى في الرد لأن الدفع مبناه أن البوليس هو الذى خلق الواقعة فلا يصح إذن أن تعتبر جريمة . ثم إنها قالت أيضا بأنه لم يثبت اشتراك البوليس في التدبير المقول به ، ولكنها أغفلت التعرض إلى ما استند إليه الدفاع خاصة بذلك إذ طلب الرجوع إلى دفتر الفندق المقول بأن المخدرات سلمت للمتهم الآخر فيه ، وسؤال ذوى الشأن في الفندق ... الخ . وفضلا عن ذلك فإن الإذن الذى صدر بالفتيش في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ باطل لأنه لم يكن مدعما بتحرّيات تبرره كما ذهبت المحكمة ، ولأن النيابة تجاوزت فيه الطلب المقدم إليها من البوليس فقد كان مقصورا على مسكن الطاعن ومحل تجارته وسيارته ومن يتواجد معه في هذه المحال . (وثانيا) إنه دفع بأن الاعتراف المنسوب صدوره من المتهم الآخر غير صحيح لأنه وليد الإكراه ، ودلل على ذلك بوجود إصابات بهذا المتهم . والمحكمة لم تأخذ بهذا وأدانتة على مقتضى هذا الاعتراف وقالت إن الإصابات لا بد أن تكون حدثت للمتهم الآخر أثناء ضبطه . وهذا منها لا سند له في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن للأسباب التى أقيم عليها الحكم الابتدائي ، وعرض إلى الأوجه المشار إليها في وجوه الطعن بقوله " إن الدفاع دفع ببطلان محضر الفتيش وما تلا ذلك من إجراءات لاحقة من ضبط للمتهم وتحقيق ضدهما ، وللد على ذلك الدفع يتعين استمرار ما تم من الإجراءات .

والثابت أنه في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ أثبت ضابط المواد المخدرة محمد أفندى مصطفى في محضر تحريات أنه علم من مصدر سرى بأن المتهم الأول (الطاعن الأول) يتجر في المواد المخدرة ، وأنه سبق اتهامه في قضايا عدة ، وأنه وردت له كمية كبيرة من المواد المخدرة وسيصير نقلها بواسطة سيارته هو وبعض أتباعه ، وطلب من النيابة الإذن بالتفتيش فأذنت له النيابة بالتفتيش في ذلك اليوم بتفتيش محل سكنه وتجارته وسيارته ومن يوجد معه في المحلات التي يوجد بها ممن تحوم حولهم الشبهة . وفي يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ أثبت ضابط المباحث أن المتهم الأول يخفى كيات بمنزل المتهم الثاني (الطاعن الثاني) بشوارع معين وفي جهة معينة فأصدرت النيابة إذنها بتفتيش المتهم الثاني في ذلك اليوم بناء على التحريات والتحقيقات المرفقة . بعد ذلك وفي مساء يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ ضبط المتهمان على الوجه المبينة وقائمه تفصيلا بالحكم المستأنف . وحيث إن إجراءات التفتيش والضبط لا غبار عليها مما سلف بيانه إذ واضح أن الإذن بالتفتيش الأول ليس قاصرا على الأول بل يمتد إلى كل شخص يوجد معه ممن تحوم حولهم الشبهة وكان هذا الإذن بمفرده كافيا لضبطه والقبض على المتهمين معا بالحالة الواردة بالحكم المستأنف ، ولكن زيادة في الاحتياط وأخذنا بالأحوط استصدر ضابط المباحث إذنا بتفتيش المتهم الثاني . ومن ثم يتعين رفض الدفع ببطلان التفتيش وما تلاه . وحيث إن الدفاع أشار فيما أشار إلى أن المتهم الثاني قد وجدت به إصابات ادعى أن البوليس قد أحدها به فيكون اعترافه بالبوليس غير مؤيد للتهمة . والرد على ذلك أمر ميسور لأن إصاباته لا بد وأن تكون قد حدثت أثناء ضبطه . وفضلا عن ذلك فإن المتهم الأول والثاني لم ينكرا جوهر الوقائع التي وردت على لسان الشهود من جهة ذهابهما للوكائنة فرنسا في الساعة التي ضبطا فيها وأنهما قابلا أحد الخواجات هناك ، وقال المتهم الأول أمام النيابة عن ذلك إنه ليس له شأن لأن الحقيقة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت بيد المتهم الأول فقط . وهذا القول غير معقول لأن رائحة الأفيون كانت نتصاعد منها بشكل واضح . وشهد الشهود بأنهم أبصروا المتهمين

يدخلان معا إلى اللوكاندة ثم يخرجان معا، ونادى المتهم الأول على سيارة، وتبعه المتهم الثانى يحمل الحقية في يده، وعند ما هم المتهم الثانى بوضع الحقية فى السيارة التى انتظرتها دهمهما الكونستابل فرانكو والكونستابل إبراهيم رضوان وقبضا عليهما قبل أن يبادرا إلى الهرب . هذا فضلا عن شهادة السائق أندريا بتلك الوقائع، وفضلا عما قزره بواب اللوكاندة جابلى حسن أحمد أن المتهمين حضرا الساعة ١٢ مساء وسألاه عن أحد الخوارج وأنهما هما الاثنان دخلا سويا إلى اللوكاندة . وحيث إن المتهم الثانى قد قزر أمام النيابة ما يستفاد منه عن جوهر الوقائع أنهما كانا معا وذهبا إلى اللوكاندة سويا، وخالف المتهم الأول بأنه قرر أن المتهم الأول هو الذى صعد بمفرده وأحضر الحقية، وأنه هو الذى أحضر السيارة. وظاهر من كل ذلك أن المتهمين لا ينكران أمام النيابة الوقائع التى قزرها البوليس، إنما كل منهما يلقى حمل الحقية على الآخر، وإذن يصبح غير مجد القول بأن الاعتراف أخذ كرها . ولا حاجة لإثبات اعتراف المتهم الثانى تفصيلا بما حدث . ويؤخذ من الأدلة ما يكفى لتكوين اعتقاد المحكمة بثبوت التهمة ضد المتهمين من أقوالهما أمام النيابة . وحيث إن الدفاع أشار أيضا إلى أنه كان واجبا على البوليس أن يضبط أحد الخوارج الذى كان باللوكاندة والذى سلم الحقية للمتهمين ، وأن ذلك كان ميسورا بالكشف من دفاتر اللوكاندة لمعرفة من هو الموقع بامضائه على الدفتر، وأن هذا الخوارج ليس إلا أحد رجال الضبطية القضائية ، وتكون التهمة منهارة لاشتراك البوليس فى التدبير. وحيث إنه فضلا عن عدم ثبوت اشتراك البوليس فى التدبير الذى قال به الدفاع، وفضلا عن أن الدفاع قد انتهز فرصة عدم العثور على هذا الخوارج لتشكيك المحكمة فيما قزره ، فإن الوقائع بذاتها وفى مجموعها تنطق بأن المتهمين كانا يحملان حقية بها المواد المخدرة ، وهذا فى ذاته يكفى بنقض النظر عن أى اعتبار آخر“ .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن مردود:

(أولا) بأن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاعه من أن البوليس هو الذى دبر

له الواقعة وأعطاه وزميلة المخدرات للإيقاع بهما، ونفى صراحة ما ادّعاء الطاعن من ذلك . على أن الحكم لم يكتف بهذا الذي قال به بل استطرد في الإثبات إلى أن مجزؤ حمل المتهمين للمخدرات مع علمهما بحقيقتها يكفي وحده لإداتهما بنقض النظر عن أى اعتبار آخر . وما قرره الحكم من ذلك صواب لا شائبة فيه ، حتى لو كان صحيحا ما يدعيه الطاعن من أن البوليس هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله لأن قبوله أخذه لنفسه مع علمه به — هذا وحده تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة . وكل ما يكون قد سبق ذلك من التدبير لا تأثير له مادام فعل الإحراز قد وقع من المتهم برضائه ولم يكن للتدبير أى أثر فى هذا الفعل الجنائى الذى قارفه المتهم وهو قاصد ارتكابه وطالم أنه إنما يرتكب جرما معاقبا عليه الخ .

(١٦٨)

القضية رقم ٩٣ سنة ١١ القضائية

- (أ) قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة جنائية . حكم من محكمة مدنية أو من أية جهة أخرى . لا تنفذ به المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى المسموية .
- (ب) دفع أمام المحكمة الجنائية بسدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها . تعلقه بالدعوى المدنية فقط . ليس من النظام العام . لا يجوز أن تعرض له المحكمة من تلقاء نفسها . لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة التقض .

١ — إن المحكمة الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون لإياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب براء أو يفلت مجرم — ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون ، مما يلزم عنه ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأمورتها السعى

للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع ، لا كما تقره تلك الجهات متقدمة بما في القانونين المدني أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات ، وملتزمة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم في تكيفهم هم للوقائع المتنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

٢ - الدفع أمام المحاكم الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام إذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط . وإذن فلا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وإلا عد ذلك منها خروجا عن حدود سلطتها . كما أنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض والإبرام إذا كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ممن هو مقتر لمصلحته .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينهى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه خطأ . وذلك : (أولا) لأن الحكم الذي يصدر بصفة نهائية في خصومة يجب - مدينا كان أم جنائيا - أن يعتبر عنوانا للحقيقة لا يجوز معه إطلاقا الرجوع الى موضوع النزاع . وإذن فإما كان لمحكمة الجناح أن تقبل الدعوى العمومية وتقضي فيها بالإدانة بعد أن فصلت المحكمة المدنية في نفس النزاع بصحة السنتين وصار حكمها نهائيا حائزا قسوة الشيء المحكوم فيه . (وثانيا) لأنه من المقر قانونا أن من يتخذ أحد الطريقين المدني أو الجنائي ليس له أن يتخذ الطريق الآخر . وبما أن المدعى المدني سبق أن طعن بالتروير أمام المحكمة المدنية وحكم في دعواه بصحة السند فما كان له أن يدخل مدعيا في الدعوى الجنائية الخاصة بذات الموضوع . ولذا يكون الحكم له بالتعويض مبذيا على مخالفة للقانون . (ثالثا) لأن الإجراءات التي اتخذت في الدعوى وقعت باطللة إذ النيابة استشهدت على إدانة الطاعن بالمدعى المدني وبالخبير مع أن الأول لم يحلف اليمين ولم تسمع أقواله إلا على سبيل الاستدلال فلا قيمة لشهادته إذن ، ومع أن الثاني لا يعتبر شاهدا لأنه لم يشهد الواقعة وإنما هو من أهل الفن يعاون القضاء في المأمورية التي يرى ندمه لتقديم تقرير برأيه فيها .

ومن حيث إن المحكمة الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن نقيّد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب برىء أو يفلت مجرم — ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون، كما يقتضى بالتالى ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحدّ من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع لا كما تقرّرها تلك الجهات متقيدة بما فى القانونين المدنى أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنابات وامتزعة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المتنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها . وهذا النظر هو الذى توجبه مصلحة الجماعة فإنه إذ كانت الدعوى العمومية عن الجرائم من حقها هى ممثلة فى النيابة العمومية التى لا صفة لها فى الدعاوى الأخرى وجب ألا تتأثر دعواها بما يترتب على ما قد يقع فى تلك الدعاوى من مثل تفريط المدعى فى إثبات حقه أو تسليم المدعى عليه — لأمر ما — بحق مزعوم لخصمه . إذ الأحكام التى تصدر فى هذه الأحوال وإن كانت تعتبر عنوانا للحقيقة فإن هذا الوصف لا يصدق عليها إلا بالنسبة لتخصمين المتداعين فيها ولكنها بالنسبة لمن عداها لا يصح وصفها بهذا الوصف سواء من جهة الحقيقة فى حد ذاتها أو من جهة مجزّد الاعتبار . وأحكام هذا شأنها لا يجوز أن يتقيد بها حق الجماعة الذى اختصه الشارع، مبالغة فى صيانتها ، بأوسع الضمانات الكفيلة باظهار الحقائق على وجه اليقين المطلق مما يبرر القول بأن أحكام المحاكم الجنائية فى الدعاوى العمومية هى التى يصح أن تقيد المحاكم المدنية فى دعاوى الأفراد، لا العكس .

وحيث إن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام إذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط . وإذن فلا يجوز للحكمة أن

تعرض له من تلقاء نفسها وإلا عد ذلك منها خروجاً عن حدود سلطتها كما أنه لا تجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة التقص والإبرام إذا كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ممن هو مقرر لمصلحته .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جريمة استعمال سندانين مزورين مع علمه بتزويرهما وذكر " أن وقائع الدعوى تختص في أن المتهم (الطاعن) رفع دعوى مدنية عن طريق المعافاة يطالب المدعى بالحق المدني وحده بمبلغ ٢٠٠ جنيه و ٨٤ ملياً ويطالبه مع آخرين بمبلغ ٣٨ جنيناً و ٩٧٥ ملياً واستند في إثبات دعواه ضد المدعى بالحق المدني على السندانين المزورين في ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ و ٨ فبراير سنة ١٩٢٩ . وبعد أن قدم المتهم هذين المستندين طعن فيهما المدعى بالحق المدني بالتزوير . فقضت محكمة أول درجة بصحة هاتين الورقتين ولم تأخذ بتقرير الخبراء الأربعة الذين رأوا أن المستندين مزوران ، وقضت بالصحة معتمدة على مشاهدتها ومقارنتها للورقتين المطعون فيهما . فاستأنف المدعى المدني حكم محكمة أول درجة ، وقدم أمام محكمة الاستئناف المدنية قرائن تؤيد ما ذهب إليه من تزوير الورقتين ، كما تقدم بتقرير خبير استشاري وضعه الخبير حسن أفندي شهاب ١٢ دوسيه استئناف المنيا في القضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٣٥ ، وقال هذا الخبير بتزوير الورقتين ، كما تقدم المتهم من جهته بتقرير خبير استشاري أيضاً وضعه الخبير محمد أفندي وهي قال فيه بصحة الورقتين وخالف بذلك رأى زملائه الخبراء الخمسة الذين سبقوه في القول بأن المستندين مزوران . وقد قضت المحكمة المدنية الاستئنافية بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بصحة المستندين المطعون فيهما ، فلجأ المدعى المدني للنيابة العمومية واشتكى مصراً على تزوير الورقتين سالفى الذكر ، فباشرت النيابة التحقيق ثم نذبت الخبير محمد بك على سعودى الذى قدم تقريره وقال فيه بأن المستندين المحكوم بصحةهما مدنياً مزوران ، فرفضت النيابة الدعوى العمومية . وحيث إنه لا نزاع قانوناً في حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية بالتزوير والاستعمال حتى إذا قضى نهائياً من المحاكم

المدنية بصحة المستند المطعون فيه بالتزوير . وحيث إن محكمة أول درجة قضت بصحة المستندين وناقشت فقط تقريرى الخبراء الذين قالوا أمامها بتزوير المستندين ، ولم يطرح عليها ما يستند عليه المدعى المدنى من القرائن التى قدمها ليدل بها على تزوير هاتين الورقتين . أما محكمة الاستئناف فلم تناقش هذه القرائن لكى تصل إلى صحة أو تزوير السندين ، واكتفت بقولها إنها استعرضت دفاع المدعى المدنى ، وانهت إلى النتيجة التى وصل إليها القاضى الجزئى ، وقضت بتأييد حكمة الذى قضى بصحة الورقتين . وحيث إن المحكمة الجنائية رأت بحث هذه القرائن ، وبعد بحثها والاطلاع على التحقيقات وأوراق القضايا المضمومة وتقارير الخبراء جميعا ، وبعد فحص السندين المطعون فيهما رأت أن هذه القرائن تؤدى حتماً لتزوير الورقتين المطعون فيهما بالتزوير للأسباب الآتية : (١) ... الخ . وبعد ذلك أورد الحكم فى بيان مستفيض القرائن والأدلة التى استخلصت المحكمة منها تزوير الورقتين وأن الطاعن استعملهما مع علمه بتزويرهما . ثم انتهى إلى القول بثبوت التهمة المرفوعة بها الدعوى على الطاعن وقضى بإدائته فيها .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى شيء مما يقول به الطاعن وذلك : (أولاً) لأنه كان من حق المحكمة وهى تحاكم المتهم عن جريمة وقعت منه أن لا تقول على غير الحقيقة التى اطمانت إليها واستخلصتها من الوقائع والأدلة التى أوردتها . فإذا ما انتهت من ذلك واقتنعت بأن السندين مزوران فى الحقيقة والواقع فلا تريب عليها إذا هى قضت بذلك ولو كان قضاؤها مخالفاً للحكم السابق صدوره من المحاكم المدنية بصحة السندين . (وثانياً) لأنه مادام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدعى بالحق المدنى سبق له أن سلك الطريق المدنى حتى حكم ضده ، وبأن تدخله بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ليس إلا عوداً إلى ذات ما قضت فيه المحكمة المدنية ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض ، لأن هذا الدفع ليس من النظام العام بل هو مقرر لمصلحته وحده . (وثالثاً) لأن المحكمة الجنائية أن تعتمد فى قضائها على ماتراه من دليل أو قرينة موصلاً إلى كشف

الحقيقة ، فلها إذن أن تأخذ بأقوال المدعى بالحق المدني مع علمها بأنها مممت بغير
يمين متى اطمأنت إلى صحتها ، كما يكون لها أن تعتمد على تقارير الخبراء المقدمة
في الدعوى بغير حاجة إلى سماع الخبراء . فإذا ما هي مممت أقوال الخبير وناقشته
بنفسها في التقرير المقدم منه كان ذلك منها أوفى لإظهار الحق ولا يصح نعتة
بالعيب . على أن المحكمة لم تقتصر في قضائها على أقوال المدعى المدني والخبير بل إنما
أفاضت في بيان الأدلة والوقائع الأخرى التي استخلصت منها في منطق سليم
ثبوت الواقعة الجنائية التي أدین الطاعن من أجلها مما لا يدع له سبيلا إلى الشكوى
في حكمها .

(١٦٩)

القضية رقم ٩٥ سنة ١١ القضائية

- (١) تفتيش . سيارة . تفتيشا برضاء صاحبها الذي كان فيها . رضاء غيره ممن كانوا معه فيها .
لا يعم . لا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .
(ب) مخدرات . إحرازها . جريمة مستمرة . اكتشاف المخدر . حالة تلبس . جواز القبض على
كل من له يد في هذه الجريمة . قاعل أصلي أو شريك .
(ج) إحراز . المادة ٣٥قرة ٦ ب . المادة ٣٦ . مناط تطبيق كلي منهما . التعاطي أو الاستعمال
الشخصي . وجوب بيان ذلك عند تطبيق المادة ٣٦ . بيانه عند تطبيق المادة ٣٥ .
لا وجوب .

١ — ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة
المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة
التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاء أحد غيره ممن كانوا في السيارة . ولا شأن
لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .

٢ — إن إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة ، فاكتشافها يجعلها متلبسا
بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلا كان أو شريكا .

٣ — إن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن
يكون الإحراز المعاقب عليه بموجبها مقصودا به الاتجار . فيجوز الإحراز يكفي مالم

يمكن للتعاطى أو للاستعمال الشخصى فعندئذ تكون المادة ٣٦ هى الواجبة التطبيق .
وإذا حكم على المتهم تطبيقا للمادة ٣٥ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن القصد من
الإحراز هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فإن ذلك لا يعيب الحكم لأن هذا البيان
لا يكون لازما إلا عند تطبيق النص الاستثنائى الواردة به المادة ٣٦

(١٧٠)

القضية رقم ١٠٠ سنة ١١ القضائية

مخدرات . حشيش . أفيون . العقاب على مجرد الزراعة . لا يمنع من العقاب على الإحراز عند توافر
هذه الجريمة . (الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ والقانون الصادر
فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ وقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) .

إن عقاب من يزرع الأفيون أو الحشيش بمقتضى القانون الصادر فى ٢١ مايو
سنة ١٩٢٦ والأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ لا يمنع من عقابه على
اعتباره مجرما للأفيون والحشيش إذا كان قد تعهد الزرع حتى نموا وأثمر وخدش
كيزان الخشخاش ثم حصل على مادتى الأفيون والحشيش المعاقب بمقتضى القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على إحرازهما .

جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كادل
الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(١٧١)

القضية رقم ١٨٦٩ سنة ١٠ القضائية

تعويض . الضرر الذى يصلح أساسا للطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية . ما يجب فيه . كونه
ناشئا مباشرة عن الجريمة . نشوءه عن ظرف غير متصل مباشرة بالجريمة . عدم صلاحية أساسا للتعويض .
مثال . أسيرين مقلد .

إن الضرر الذى يصلح أساسا للطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن
يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة . فإذا لم يكن إلا نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة

إلا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بتدخل المدعى به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة أو برفضها مباشرة . وإذن فإذا كان الضرر الذي يبنى الحكم عليه قضاءه بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، لأن سببه إنما هو منافسة المتهمين للدعى (وهو قومسيونجى لشركة باير) في تجارة الأسيرين بيعهم في السوق أسيرينا مقلدا على أنه من ماركة باير ، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية ، إذ هذه المنافسة ، مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها أمر خارج عن موضوع الاتهام ، والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يضار بها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل النصب بشرائهم الأسيرين المقلد .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن محكمة الموضوع أخطأت في ردّها على ما دفع به الطاعن من عدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة مع أنه دفع صحيح يقتضى عدم تحريك الدعوى العمومية . ويقول الطاعن بيانا لذلك إن اللجنة المباشرة رفعت ضده من أحد موظفى عمل باير لأن الوكيل العام للعامل ، وهو الذى وقع عليه الضرر المزعوم ، أجنبى التبعة مع أن أساس تحريك الدعوى العمومية عن طريق اللجنة المباشرة أن تكون الدعوى المدنية صحيحة . وظاهر نص المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات أن أساس الدعوى المدنية هو تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة مباشرة بشرط أن تتوافر السببية بين الجرم والضرر . وحيث إن المدعى المدنى رفع هذه الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات ضدّ الطاعن وآخرين متهمًا بإيham بأنهم ارتكبوا جريمة النصب بأن استولوا على مبالغ مينة بالمخضر من محمد فرج سلامة وفؤاد جندى وآخرين مجهولين بطريق الاحتيال بأن أوهموهم بواقعة مزورة هي بيعهم لهم أسيرين باير مقلدا على أنه أسيرين غير مغشوش ، واستعانوا على ذلك بوضع أفراس الأسيرين المقلد في غلافات من المعدن الأبيض تحمل ماركة أسيرين باير . وقد أثبت الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه أن الواقعة تحصل في "أنه في اليوم السابق للحادثة عرض المتهم الثالث في الدعوى فؤاد جندى على أحد البقالين بالزيتون كمية من الأسيرين المقلد فضبطه به . وقد سئل هذا المتهم عن مصدر الأسيرين فاعترف بأن المتهم الثانى زكريا جرجس العامل بمخزن أدوية المتهم الأول (الطاعن) هو الذى سلمه له لتصرفه ، وأنه سبق أن وزع له مقادير منه ، وقد اتفق معه المحقق الملازم ثان حلمى أفندى توفيق على أن يصطحبه معه عند مقابلته المتهم الثانى مدعيا أنه من تجار الصعيد ، وأنه يرغب شراء أسيرين . وقد تمت هذه المقابلة بينهم الثلاثة ، وأقر المتهم الثانى بأنه هو الذى استحضر الأسيرين المضبوط للمتهم الثالث وقبل أن يحضر له كمية أخرى في ميعاد اتفق عليه بينهم . وفي هذا الموعد لم يحضره محتجا بعدم قبضه الثمن مقدما ، وقد سلمه المتهم الثالث مبلغ ١١٥٠ قرشا لإحضار الأسيرين . وقد توجه هذا الأخير لكان المتهم الأول ، وكان يراقبه عن كثب البوليس الملكى عيد مرسى على ، وقد طال الحديث بين المتهمين الثانى والأول وخشى إن استمر واقفا أن تقوم الشبهة في نفسيهما فبعد عن الدكان . وقد خرج المتهم الثانى بعد ذلك وذهب لمقابلة الثالث بالقهوة ، وكان على مقربة من الضابط والسيو سامى باروخ الموظف بشركة باير ، وأعطاه علبة وانصرف . وقد فتح العلبة فوجدها ملفوفة بورقة شفاف ومطبوع عليها (صليب باير) ووجد بداخلها خمسمائة أسيرينة كل خمسة منها ملصقة بورقة . وقد ضبطها وأرسلت للعمل الكيماوى فظهر من التقرير أنه لا ينطبق على أوصاف الأسيرين الحقيقى ، وأن علامة باير على الغلاف المعدنى غير متقنة الصنع ، وأن المواد المركب منها لا تنطبق على أوصاف الأسيرين الحقيقى ولكنها غير مضرّة بالصحة إذا أخذت بالكميات الطيبة " . وقد أثبتت محكمة الموضوع أن المتهم الأول (الطاعن) باشتراكه مع المتهمين الآخرين كان يستحضر الأسيرين المقلد من شخص لم يوصل التحقيق لمعرفته ويسلمه للتهين الآخرين اللذين يعلمان بحقيقة الأمر ويوزعانه على المحلات التجارية موهمين عملاءهم أنه أسيرين صحيح غير مقلد مستعنين على ذلك بالمظهر الخارجى له ، وقضت على كل منهم بالحبس أربعة أشهر مع الشغل

وبالزامهم متضامين بأن يدفع للدعى بالحق المدنى تعويضا قدره عشرة جنهيات مع المصاريف المدنية المناسبة، وهو الحكم المطعون فيه الآن من المحكوم عليه الأول فى الدعوى .

وحيث إن الضرر الذى يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا عن الجريمة مباشرة، فإذا لم يكن إلا نتيجة لظرف عرضى ولو كان متصلا بالجريمة فلا تجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحاكم بطريق تدخل المجنى عليه فى الدعوى أو رفعها مباشرة أمامها .

وحيث إن الطاعن دفع لدى محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة، فردت عليه المحكمة بقولها " إنه ثابت من الأوراق المقدمة فى الدعوى أن سلامون كوهين المدعى المدنى يتقاضى عمولة بنسبة ما يوزع من الأسيرين ، فقيام المتهمين بتوزيع صنف آخر مقلد له على أنه هو أسيرين باير المعروف يؤثر على مركزه ويضر به بنسبة ما يقل منه فى التوزيع . ونص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات صريح فى أن لكل من ادعى بمحصول ضرر له من جنابة أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه ويقم نفسه مدعيا بحقوق مدنية فى أية حالة كانت عليها الدعوى . ولم تفترق المادة بين مقدار الضرر كبيرا كان أو صغيرا، وعليه يكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين رفضه " .

وحيث إن الضرر الذى أشار إليه الحكم المطعون فيه وجعله أساسا للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئا عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، بل كان أساسه منافسة المتهمين فى الدعوى للدعى المدنى فى تجارة الأسيرين يبيعهما فى السوق الأسيرين المقلد لأسيرين باير . وهذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى فإنها خارجة عن موضوع الاتهام ، والضرر الناشئ عنها لم يكن ناشئا عن الجريمة ذاتها إذ أن من أصابهم الضرر المباشر هم الذين وقع عليهم فعل النصب بشرائهم الأسيرين المقلد .

(١٧٢)

القضية رقم ٥٦ سنة ١١ القضائية

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن خطأ خادمه . ناطلها . مثال . سيارة في انتقال زوجة المخدم . ترك السائق إياها في عهدة خفير زراعة عند مخدومه . عبث الخفير بفتح السيارة . اضلتها . وقوع حادث . مسئولية السيد مدنيا مع السائق والخفير . (المادة ١٥٢ مدنى)

إن مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء أكان الخطأ قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أم كانت الوظيفة هى التى هيات أو سهلت ارتكابه . فإذا كان الشاىء ثابت بالحكم أن السائق وهو ينتظر زوجة مخدومه ترك السيارة وبها مفتاح الحركة فى عهدة تابع آخر لمخدومه (خفير زراعة) فعبث هذا التابع وهو يجهل القيادة بالمفتاح، فانطلقت السيارة على غير هدى ، وأصابت المجنى عليهما ، وقضت المحكمة بادانة السائق والخفير وألزمتهما مع مخدومهما متضامنين بالتعويض المدنى، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فى اعتبارها المخدم مسئولا مدنيا مع خادميه ، لأن إصابة المجنى عليهما قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عند مخدومه وعن خطأ الخفير وهو يؤدى لسيد عملا ما كان ليؤديه لو لم يكن خفيرا عنده .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أنه يشترط لمسئولية السيد عن خطأ خادمه قبل الغير أن يكون له حق اختياره وأن تكون له عليه سلطة الأمر والنهى، وهذا الشرط غير متوفر فى علاقة الطاعن الشاىء الشيخ عبد القادر خالد بالمتهم الأول فى الدعوى (خفير الزراعة) . إذ ليس للطاعن المذكور سلطة الأمر والنهى على هذا الخفير فلا يسأل عن خطئه لأن الخفير غير مكلف بقيادة السيارة، وعمله بالعزبة لا بالقاهرة . والمادة ١٥٢ من القانون المدنى تشترط لمسئولية السيد أن يكون الضرر قد وقع من الخادم عند قيامه بنفس العمل المكلف به ، وهذه المسئولية ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بنوع العمل الذى يخصص به الخادم ، فإذا أتى العامل فعلا ضارا بعيدا عن محل عمله فلا مسئولية على السيد .

كما أن مالك العربية من جهة أخرى لا يكون مسؤولاً عن كل خطأ يرتكبه السائق ، وإنما تقوم مسؤوليته على أساس اختياره له ، وتختصر المسؤولية في الاختيار فيما يتصل بمهنة السائق ومقدار معرفته لعمله . ولكن إذا كان الفعل الذي أتاها السائق مما ليس من شأنه أن يعطى أية فكرة عن سوء الاختيار ، كما حصل في هذه الدعوى من ترك السائق مفتاح الكونتاك بالعربة ، فإن مثل هذا الخطأ مما لا يتحمل المالك مسؤوليته .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى أن الطاعن الأول ترك مفتاح الكونتاك بالعربة بجوار المتهم الآخر (خفير الزراعة) وهو فلاح لا دراية له بقيادة السيارات ، وكان مما لا يتصور أن يعث بمفتاح العربة حتى تنطلق قنصيب المحنى عليهما ، فاذا وقع هذا كان أمراً ليس في الحسبان ولا تترتب عليه أية مسؤولية . ويجوز ترك المفتاح لا يفسر بمفرده على أنه إهمال لأن بعض العربات يوجد بها المفتاح مثبتاً . على أنه يفرض أن ترك المفتاح كان خطأ فانه لم يكن السبب المباشر لوقوع الحادث . وحيث إنه من مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى أن يكون السيد مسؤولاً عن الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه سواء أكان واقعاً منه أثناء تادية وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي التي حيات له إتيانه وسهلت ارتكابه ولو كان ذلك بعيداً عن مقر عمله .

وحيث إن الواقع بحسب ما أثبتته الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو أن الطاعن الأول ، وهو سائق سيارة الطاعن الثانى ، كان ينتظر بمرسته مع الخادم الآخر أسرة مخدمتهما الطاعن الثانى حتى تم زيارتها لأحد أقاربها ، وقد أراد الطاعن الأول أن يقضى حاجة له فترك العربية وبها مفتاح الكونتاك في حراسة الخادم الآخر فعبث الخادم بمفتاح العربية فانطلقت في سرعة على غير هدى وانددت نحو الحائط ، ثم ارتدت ودهمت المحنى عليهما فقتلت أحدهما وأحدثت بالثانى جروحاً . وقد أثبت الحكم على هذا الأساس مسؤولية كل من السائق والخادم . فقال عن الأول إنه مسئول عن العربية طالما كانت في عهده ، وإنه أهمل

بترك المفتاح وهو أداة تحريك العربفة فكأن بذلك المتهم الآخر من العيب بها. وقال إنه لا يمكن أن يخلى السائق من المسؤولية تركه العربفة في حراسة آخر سواء أكان عالماً بالقيادة أم غير عالم، بل كلما كان جاهلاً بأصول القيادة كانت مسؤوليته أعظم وأشد. وقال الحكم عن خطأ الخادم إنه أدار مفتاح العربفة، وكان يجب عليه أن لا يعيب بشيء لا يدرك خطره. ثم تحدثت المحكمة عن مسؤولية الطاعن الثانى المدنية عن عمل تابعه فأسسها على المادة ١٥٢ من القانون المدنى التى تلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم فى حال تأدية وظائفهم، وعلى أن هذا الضمان لا يعفى منه السيد إلا إذا أثبت أن الحادث الضار قد نشأ عن قوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه، أو عن خطأ المحنى عليه، وكلاهما متف فى الدعوى.

وحيث إن فيما أثبتته المحكمة من ترك السائق للعربفة وبها مفتاح سيرها فى عهدة تابع آخر لمخدومه عيب بالمفتاح وهو يحول القيادة فانطلقت العربفة على غير هدى حتى أصابت المحنى عليهما فقتلت أحدهما وأحدثت بالثانى جرحا — فيما أثبتته المحكمة من هذا كله ما يبرر وجهة نظر المحكمة من حيث خطأ الطاعن الأول (السائق) خطأ تسبب عنه الحادث مباشرة، ويبرر من جهة أخرى القضاء بالتعويض على الطاعن الثانى بصفته مسئولا عن أعمال تابعه لأن الخطأ وقع من السائق أثناء قيامه بعمله كما وقع من المتهم الثانى (خفير الزراعة) وهو يؤدى عملا للسئول عن الحقوق المدنية وهو ركوب السيارة مع قربنة المخدوم وانتظارها حتى تم زيارتها لأحد أقاربها، وبذلك تكون تبعيته للسئول عن الحقوق المدنية هى التى مكنته من الاتصال بالعربفة وإدارة مفتاحها عن جهل منه بوقوع الحادث على الأثر. ومن هذا يبين أن الإدانة جاءت مستخلصة من وقائع تنجحها، كما أن محكمة الموضوع لم تخطئ فى تطبيق القانون أو فى تأويله باعتبارها الطاعنين مسئولين مدنيا قبل المدعين بالحق المدنى.

أما ما يثيره الطاعن الأول بأن عيب الخفير بمفتاح السيارة لم يكن أمرا متظفرا حتى ترتب عليه مسؤوليته فردود بما أثبتته المحكمة عليه من إهمال بترك المفتاح فى العربفة مع إمكان فصله عنها تلافيا لمثل هذا الحادث. ولا عمل لأن يمرض الطاعنان

في نفي الإهمال لصورة أخرى هي حالة وجود المفتاح مثبتا في بعض المراتب لأن
العربة التي تسبب عنها الحادث ليست من هذا القبيل .

(١٧٣)

القضية رقم ٨٨ سنة ١١ القضائية

تفتيش . إذن النيابة في التفتيش . ما يشترط فيه . أن يكون مكتوبا موقعا عليه من أصدره . إذن
طريق التليفون . إثبات تبليغه في دفتر الإشارات التليفونية . عدم وجود أصل له موقع عليه من أمر به .
بطلته .

إن إذن النيابة للمأموري الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا
موقعا عليه بإمضاء من أصدره . فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ،
ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليه ممن أمر بالتفتيش ، فإن التفتيش يكون باطلا
ولو كان تبليغ الإذن مثبتا في دفتر الإشارات التليفونية .

(١٧٤)

القضية رقم ١١٢ سنة ١١ القضائية

تحرّض على الفسق والفجور . الاعتقاد . متى توافر هذه الجريمة ؟ وقوع أفعال اتصال جنسى .
لا يشترط . وقوع فعل مفسد للأخلاق . كفايته . إعداد محل للدعارة . تكليف المتهم ابنه وهي قاصر
بمحاسبة رؤاؤه والاشتراك في مباشرة إدارته . توافر العناصر القانونية لهذه الجريمة .

(المادة ٢٣٣ ع = ٢٧٠)

لا يشترط في جريمة الاعتقاد على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد
وقع من الشبان ، بناء على التحريض ، أفعال اتصال جنسى أولذات جسمانية
بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق .
وإذن إعداد المتهم محلا للدعارة ، وتكليفه ابنه ، وهي عذراء قاصر ، بالاشتراك
في مباشرة إدارته والإشراف عليه ومحاسبة رؤاؤه من الرجال والنساء والتحدث
معهم في ذلك الشأن الذى أعد المحل له — ذلك توافر به العناصر القانونية
لهذه الجريمة .

المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على ما يقوله من أن ابنته لم تفض بكارتها، كما قال الطبيب، مما يدل على أنها لم ترتكب أعمال الفسق والفجور كما يدعى الشهود، ومن أنه لم يقاوم رجال البوليس وإلا لما استطاع الضابط أن يطلق العيار عليه، وأن أقوال الشهود عليه لا قيمة لها لأنهم كانوا لا يسمعون الطاعن ولا يرونه، وهم في أماكنهم التي كانوا فيها .

وحيث إنه لا يشترط في جريمة الاعتياد على التحريض على الفسق والفجور أن تقع من الشبان بناء على هذا التحريض أفعال الاتصال الجنسي والذات الجنسية، بل يكفي أن يكون ما وقع منهم فعلا من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو لم يصل إلى حد ذلك. وإذن فاعداد المتهم محلا للدعوى، وتكليف ابنته، وهي عذراء قاصر، بالاشتراك في إدارته والإشراف عليه ومجالسة رؤاده من رجال ونساء والتحدث معهم في الشأن الذي أعد المحل له — ذلك نتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر واقعة الدعوى التي أدان كلا من الطاعنين فيها فقال : " إن محمد أنسى المجرمى أفندى ضابط مباحث قسم باب الشرعية علم بأن المنزل رقم ٩ بدرب البرق الذي يسكنه كامل أسعد المتهم الأول (الطاعن الأول) يدار للدعارة السرية وفيه بنات قاصرات ، ووصلته عريضة من مجهول بهذا المعنى ، وأكد له المخبران راغب عياد وكمال فوزى صحة هذه البيانات ، فاستصدر أمرا من وكيل نيابة الموسيقى بتفتيش هذا المنزل . وفي ليلة الحادثة توجه ومعه قوة من رجال البوليس السرى إلى المنزل المذكور فوجد غلاما يبلغ العاشرة من عمره واقفا أمام باب المنزل، فلما رآه الغلام تقدم إليه ثم فتح الباب من الداخل بإرشاد الغلام فدخل الضابط وشاهد بنات قاصرات في إحدى حجراته، فتعرض له المتهم الأول كامل أسعد فأفهمه بأنه ضابط المباحث ولديه أمر بتفتيش هذا المنزل، فاعتدى عليه المتهم بالفاظ مهينة مشار إليها بالحضر، ثم أمسك به هو

والمتهم الثاني سليمان ميخائيل (الطاعن الثاني) والمتهمة الثالثة روض كامل أسعد واعتدوا عليه بالضرب فأحدثوا به جروحا ، فقاومهم وتمكن النساء اللاتي كن بالمنزل يرتكبن الدعارة من الحرب أثناء هذا الاعتداء ووجد بالمنزل كلا من الذين قتلوا جميعا أنهم إنما حضروا إلى هذا المنزل لارتكاب الدعارة ، وأن بعضهم قابله قواد في الطريق وأخذوه إلى هذا المنزل ، ولما لم ترق له النسوة اللاتي عرضن المتهم الأول عليه قتلن له ابنته روض المتهمة الثالثة التي لم تبلغ الحادية والعشرين من عمرها لارتكاب الفحشاء معها نظير دفعه أجرا معيناً ، والبعض الآخر استحضرت بعض النسوة إلى هذا المنزل لارتكاب الفحشاء ، وأن المتهمة الثالثة روض كامل أسعد بنت المتهم الأول هي التي كانت تتناول الأجر منهم مقابل إشغال الغرفة مدة هذا العمل . وقد أطلق الضابط أثناء المقاومة طلقة نارياً من مسدسه أصاب المتهم الأول للدفاع عن نفسه وعن القوة التي كانت معه غير مسلحة . وقد صرفت النيابة النظر عما وقع من الضابط لامتناع العقاب ” . ثم أورد الحكم أدلة الثبوت التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة الجنائية وانتهى إلى القول بأن تهمة الطاعن الأول بأنه اعتاد تخريب ابنته روض على الفسق ثابتة عليه ومتوافرة الأركان ” إذ ثبت من أقوال الشهود السالف ذكرهم ومن المعاينة التي تبين منها وجود عدة أسرة وفراش للنوم أن المتهم الأول قد أعد هذا المنزل للدعارة السرية . وقد اعترف هو وزوجته المتهمة الثالثة بأن هذا المنزل أعد لتأجير غرفة للومسات كفندق أو بنسيون ، وقد ضبط به جملة أشخاص اعترفوا أنهم أتوا فيه لارتكاب الفحشاء . وقد شهد أحد الشهود وهو محمود عزت بأن المتهم الأول عرض عليه ابنته روض المتهمة الثالثة لارتكاب الفحشاء معها مقابل خمسة عشر قرشاً فجاءت وجلس بجواره ، وعندئذ دخلت القوة المنزل ، وضبطت داخل المنزل ، وأرسلت للمستشفى . وإبقاء المتهم الأول لابنته هذه التي لم تبلغ من السن إحدى وعشرين سنة في مثل هذا المنزل المعد للبقاء لتعاطي الفحشاء فيه ، وقد قدمها بالفعل لمزاولة الدعارة والفجور بعرضها على أحد الزبائن — كل هذا يدل على تخريب والدتها المتهم الأول

لما على الفسق والفجور وإفساد الأخلاق ولو لم يتم الفسق فعلا بها . كما أن إقامتها مع والدها في منزل هذا شأنه تدل على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ العادة . ومن المسلم به قانونا أن كلمة الفجور أو الفسق الواردة بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات ليست قاصرة على اللذة الجسدية بل تشمل أيضا إفساد الأخلاق بأية طريقة كانت كارسال والد ابنته للرقص في محلات الملاهي أو لمجالسة الرجال في محل معدة للدعارة أو غير ذلك من طرق إفساد الأخلاق . وليس من الضروري ارتكاب الفحشاء فعلا معها . فلا عبرة إذن بما تمسك به الدفاع بالجلسة من أن بكاره البنت روض وجدت سليمة إذ لا شك أن تسهيل المتهم الأول لابنته اختلاطها بالنساء الساقطات اللاتي يترددن على هذا المنزل للبقاء سرا من طبيعته أن يكون مفسدة لأخلاقها . وهذا يكفي لثبوت هذه التهمة قبل والدها كامل أسعد المتهم الأول وتوافر ركن العادة المنصوص عليه قانونا . وأن دفاع المتهم الأول في التحقيق وأمام المحكمة يتلخص في أنه يؤجر غرضا في منزله لمن يستأجرها ، سواء من المؤسسات أو غيرها ، وقال إن الأميرة التي في المنزل كلها له ومؤجرة للنساء والرجال . وقالت ابنته روض إن إيجار الغرفة ستة قروش صاغ في اليوم . وأنكر ما نسب إليهما . وقرر المتهم الثاني أنه خطب روض وأنه قد تزوج منها ودخل بها وهي حامل منه . وقالت بدور إنهم يؤجرون المنزل للمؤسسات كيبت حرّ لمنّ للبيت فيه مع من يحضر معهم من رفقاءهم ” .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن كل ما يثيره الطاعنان على غير أساس . فإن الحكم قد بين الواقعة التي أدان كلا منهما فيها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة ، ثم أعطاهما وصفها القانوني الصحيح .

(١٧٥)

القضية رقم ١١٥ سنة ١١ القضاية

تلبس . مظاهر خارجية تبي عن وقوع جريمة . قيام حالة تلبس . مثال . تبس بإحراز حشيش . استصدار إذن التياية بفتيشه . رؤية الضابط أخا المتهم يضع شيئا في فـه . استخراجه . حالة تلبس . فتيشه . صحت ولو لم تـين ماهية الشيء المضبوط وقتئذ .

يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية من شأنها في حد ذاتها أن تنبئ عن وقوع الفعل المكوّن للجريمة بصرف النظر عما يؤدي إليه التحقيق الذي يعمل فيها . فإذا كان الثابت أن ضابط المباحث المأذون من النيابة بتفتيش المتهم وعمله لما دخل المحل أبصر أخصاء المتهم يضع شيئاً في فمه ثم يمضغه ، كما أبصر المتهم يلتقي شيئاً على الأرض ، فاتجه إلى الأخ وأخرج من فمه قطعة صغيرة من مادة تين فيما بعد أنها حشيش ، كما اتجه الجاويش المرافق له إلى مكان المتهم فوجد قطعة من مادة تين أنها حشيش أيضاً ، ففتش الأخ يعتبر أنه قد أجرى في حالة تلبس بجريمة إحرار الحشيش ولو لم يكن الضابط قد تين وقتئذ ما هية المادة المضبوطة .

(١٧٦)

القضية رقم ١١٨ سنة ١١ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . أمر من النيابة بحفظ البلاغ لعدم صحة الواقعة . رفع دعوى عن كذب البلاغ . لاجية لأمر الحفظ على المحكمة عند نظرها هذه الدعوى .

الأمر الذي تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعياً لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ ، فلها أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر إذا ما اقتنعت هي بذلك .

جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : على حيدر حجازي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(١٧٧)

القضية رقم ٢٥١ سنة ١١ القضائية

نقض وإبرام . سبب جديد . تقرير خير الطمن بطلانه لمباشرة الأمور في غيبة الخصوم . موضوعي . الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز . عمل الخير في مرحلة التحقيقات الأولية . لا تشترط مباشرتها في حضور الخصوم .

الدفع ببطلان تقرير الخير لمباشرة الأمور في غيبة الخصوم لا يجوز إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخير

في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا إذا كانت السلطة القضائية التي نذبت لم توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل . وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد بوشرت حتما في حضرة الخصوم كما هي الحال في إجراءات المحاكمة في جلسات المحاكم ، بل إن القانون صريح في إجازة منع الخصوم عن الحضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل : (أولا) في أن الحكم المطعون فيه اعتمد على تقرير الخبير مع أنه باطل لأن الخبير باشر المأمورية في غيبة الطاعن الذي كان مريضا مرضا شديدا ، والخبير لم ينتقل إليه في منزله ليسأله ويستوضحه عن المبالغ التي قال إنها في ذمته . (وثانيا) في أن محضر أعمال الخبير يتناقض مع تقريره لأن الفرق بين ما جاء في الفاتورة وبين ما جاء في دفتر الذمات ليس ٥٠٠ ملجم كما قال الخبير بل ١٧٠ مليا فقط . ثم إن الخبير قد استنتج أن مبلغ الفرق المذكور اختلسه الطاعن ، وهذا الاستنتاج يكون له محل لو أن الطاعن دؤن في دفتر الذمات مبلغا أقل مما ورد بالفاتورة ، ولكنه وقد دؤن في الدفتر أكثر من ذلك فانه يكون قد أخطأ خطأ ماديا فقط . ومع ذلك فقد سألت المحكمة إبراهيم شلبي صاحب الحساب عما إذا كان الطاعن هو الذي حصل منه فأجاب بالنفي . وكذلك نسب الخبير إلى الطاعن أنه استولى على ٢ جنيه و ١٦٠ مليا من محمد شلبي قيمة الفرق بين الفاتورة والدفتر . وهذا الاستنتاج في غير محله لأن الطاعن إذا كان يتولى التحصيل بنفسه لأثبت بالدفاتر ما يتفق مع ما يثبت بالفاتورة ، ولكن المتهم الآخر هو الذي كان يحصل ويرصد ما يحصله في دفتر الصندوق والطاعن ينقل عنه في دفاتر الذمات ، والخبير لم يسأل محمد شلبي ، ولكن المحكمة الاستئنافية سأله فقتر أن المحصل هو الذي قبض منه المبلغ . وأيضا قال الخبير إن الطاعن استولى على ٤ جنيهات و ٦٩٥ مليا

من السيدة شرشيرة ولم يدونه بالدفاتر مع أن ما ورد بتقرير الخبير يتناقض مع محضره لأنه أخطأ في محضره في ذكر المبلغ ، ولما استدرك الخطأ صححه على الهامش ولكنه عند تحرير التقرير نقل الخطأ إليه ولم ينبه إلى التصحيح فيكون الحكم بذلك خاطئا لاعتماده على تقرير خاطئ . ولقد سألت المحكمة الاستئنافية السيدة المذكورة فقالت بأنها لا تعرف الطاعن ولم تره . فضلا عن ذلك فقد جاء بتقرير الخبير أن المبيعات اليومية لم تدرج بالدفاتر مدة ١٦٠ يوما ، وفرض الخبير أنها تبلغ ٢ جنيه يوميا ، ثم قال بأنه يجب تحميل الطاعن نصف ثمن المبيعات في هذه المدة ، وجعله بناء على ذلك مسئولا عن ١٦٠ جنيا . ولقد أخطأ الخبير في ذلك لأن ما مورى الطاعن هي التدوين في دفاتر الحساب عدا دفتر الصندوق ، فإذا كان المحصل لم يدون شيئا في هذا الدفتر فانه لا يكون مطالبا بشيء . ولقد أدركت المحكمة الاستئنافية ما وقع فيه الخبير من أخطاء فقررت استدعاء لمناقشته ولكنه ادعى المرض إلى أن تغيرت الدائرة التي نظرت الدعوى ففصلت فيها من غير استدعائه . (وثالثا) في أن الحكم قد أخذ بتقرير الخبير لأسبابه دون أن يبين هذه الأسباب . وكذلك اعتمد على شهادة الشهود دون أن يذكر أسماءهم ومؤدى شهادتهم ، وهذا يبطل الحكم ، خصوصا إذا كان تقرير الخبير قد تضمن الأخطاء السالفة الذكر . فضلا عن ذلك فإن أمين جرجس قرّر أن المحصل وهو المتهم الآخر كان يحصل نقودا ولا يشتها في الدفاتر ، وقرّر أسعد حنا بأنه اشترى قطار غم ودفع الثمن للمحصل ، ولم يشهد أى شاهد بأنه دفع شيئا للطاعن . ثم إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا جاء متناقضا لأنه ذكر بالتقرير أن الطاعن اختلس ٣ جنيهات و ٩٠٠ مليم مما حصله من على كامل بينما يقّر الحكم في موضع آخر أنه ظهر طرف على كامل مبلغ ٧٧٠ قرشا ولم يقيد منها بالدفاتر سوى ٣٣٠ قرشا ، وبسؤال على كامل أظهر قسائم التحصيل بالباقي وقدره ٤٤٠ قرشا بتوقيع المتهم الأول وهو المحصل . كما جاء في التقرير أيضا أن الطاعن وحده بتد ١٧١ جنيا و ٢٥٥ مليا وأن المحصل بتد ٣٤٦ جنيا و ٤٦٢ مليا ، بينما يقول الحكم في موضع آخر بأن المتهمين

الاثنتين اختلسا معا مبلغ ٣٤٦٦ جنيها و ٤٦٢ مليا وهذا التناقض في أسباب الحكم يبطله .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أذن الطاعن مع آخر في جريمة اختلاس نقود للمدعى بالحق المدني ، وذكر أن وقائع الدعوى تنلخص في " أن المدعى بالحق المدني يتجبر في الفحومات وقد اتخذ لنفسه المتهم الأول محصلا يقوم بتحصيل النقود من العملاء وإضاقتها بمهده مع ما يباع يوميا ، وليصرف منها في شئون المحل ، والمتهم الثاني (الطاعن) كاتباً حسابياً . وقد ترك المدعى المدني الأمر لها يدبرانه بحسب ما يترأى لها ثقة منه بهما . وأخيرا وبعد حوالي ثلاث سنوات عند ما لاحظ عليهما آثار النعمة استفاق من غشيته ، وأراد أن يعرف حساباته فكان يجد من المتهمين تلكؤا . وأخيرا طلب المتهم الثاني إخلاء سبيله بحجة إزماعه الاشتغال بالتدريس دون أن ينجز أعماله الكتابية ، فطلب إليه الانتظار حتى يتمها فلم يقبل ، وألحف في طلبه ، فسين الشاهد الثاني كاتباً بدله في يناير سنة ١٩٣٧ وظل هذا الأخير يحد في إنجاز الأعمال المتأخرة ، وتفاديا من ظهور ما أخفاه مع المتهم الأول من اختلاسات ألحف في أخذ شهادة بخلو طرفه فأعطاه المدعى المدني هذه الشهادة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ وأخذ عليه إقرارا باستعداده للإرشاد عن كل ما يلزم للكاتب الجديد من استقفا مات . وعند ما أنجز الكاتب الجديد العمل بدأت تظهر له الاختلاسات في الدفاتر التي كان يحزرها كل من المتهمين ويوقعان عليها وقسائم التحصيل التي كان يوقعها المتهم الأول . وذلك على إثر اكتشاف أنه للحل طرف من يدعى على كامل مبلغ ٧٧٠ قرشا ظهر أنه مقيّد منها ٣٣٠ قرشا فقط والباقي لم يقيد . وبسؤال هذا الأخير أظهر قسائم التحصيل بالباقي وقدره ٤٤٠ قرشا بتوقيع المتهم الأول ، فبلغ المدعى المدني النيابة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٧

وحيث إن النيابة قد نذبت بعد ذلك خيرا حسابيا هو محمود أفندي أمين لفحص ومراجعة الدفاتر والقسائم والفواتير الخاصة بالتحصيل وتطبيقها على مادون

بالدفاتر وفتح الخزينة وجرّد جميع ما يوجد بها ، وذلك لمعرفة إن كان قد حصلت هناك اختلاسات بمعرفة المتهمين .

وحيث إن الخبير المذكور قد باشر مأموريته وقدم تقريره بما يتضمن أن الكاتب والمحصل قاما بتحصيل مبالغ من بعض عملاء المحل ولم يدوّنا قيمتها بدفاتر الصندوق ولا بيومية الخصم والإضافة ولم تخصم لأربابها بدفاتر الذمّامات ، وأن المحصل المتهم الأول استولى على مبالغ من بعض عملاء المحل لنفسه ولم يدوّنها بمهده بحساب الصندوق ولم ترد بدفاتر الحسابات ولم تخصم لأربابها كذلك بدفاتر الذمّامات ، وأنهما معا استوليا على مبيعات المحل اليومية حيث لم يدوّنا شيئا من قيمة تلك المبيعات بدفاتر الصندوق ولا بباقي الدفاتر الأخرى ، وذلك في المدة من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ لغاية أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وأن قيام الكاتب المتهم الثاني بعدم إثبات قيمة المبيعات اليومية بدفاتر المحل جميعها دليل على اشتراكه مع المحصل في اختلاس قيمتها . وبعد إجراء الحساب ظهر له أن قيمة الاختلاس هو مبلغ ٥١٧ جنيا و ٧١٧ مليا من ذلك مبلغ ٧١ جنيا و ٢٥٥ مليا (كذا) طرف المتهمين معا ومبلغ ٣٤٦ جنيا و ٤٦٢ مليا طرف الثاني فقط . والمحكمة تأخذ بهذا التقرير للأسباب الواردة به . وحيث إنه متى تفزّر ما تقدّم ، وأن الدفاتر وقسائم التحصيل كلها بخط المتهم الثاني وبعضها بخط المتهم الأول وموقع عليها منهما . وعلى ذلك يعتبر هذا مبدأ ثبوت بالكافة قد كل بما قزّره الخبير والشهود ، وتكون التهمة ثابتة قبل المتهمين معا وهى أنهما اختلسا المبلغ المذكور الذى تسلماه من زباين المحل لذمة المدعى بالحق المدنى ، وذلك على سبيل الوكالة بأجرة باعتبار الأول محصلا والثاني كاتباً ، ويتعين لهذا عقابهما بالمادة ٢٩٦ عقوبات ” .

وحيث إن هذه المحكمة فى سبيل تحقيق ما يدّعيه الطاعن بأوجه الطعن خاصا بتقرير الخبير قد أمرت بضم مفردات الدعوى ، ثم اطّلت على هذا التقرير المرافق لها والذى أحال إليه الحكم فبين منه أنه غنى بأشبات ما حصّله كل من الطاعن والمحصل وبذكر الأدلة والقرائن التى تبرّر الرأى الذى انتهى إليه ، ثم خلص فى نتيجه

إلى أن مجموع ما ظهر بطرف كل من الكاتب والمحصل هو مبلغ ٥١٧ جنيا و ٧١٧ مليا منه مبلغ ١٧١ جنيا و ٢٥٥ مليا طرف الكاتب أى الطاعن ومبلغ ٣٤٦ جنيا و ٤٦٢ مليا طرف المحصل استولى عليه مع الطاعن من حساب عملاء محل تجارة المحنى عليه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن مردود: (أولا) بأنه لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم فليس له أن يثير هذا البطلان لأول مرة لدى محكمة النقض . خصوصا وأنه يقول بأوجه الطعن إن مرضه هو الذى منعه عن الحضور أمام الخبير، وإنه لا ينشئ على الخبير سوى كونه لم ينتقل إلى منزله ليسأله عما ظهر فى ذمته من الأموال المختصة — ذلك الأمر الذى كان له إبدائه على كل حال أمام المحكمة لمناقشته أثناء المحاكمة بكامل الحرية . ومن جهة أخرى فإن عمل الخبير فى التحقيقات الأولية فى الدعاوى الجنائية لا يكون باطلا إذا ماتم بغير حضور أحد من الخصوم إذا كانت السلطة القضائية التى نذبت الخبير لم توجب حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل . وذلك لأن هذه التحقيقات الابتدائية لا يشترط القانون لصحتها أن تكون قد بوشرت حتما فى حضور الخصوم كما هو الحال فى إجراءات المحاكمة أمام المحاكم . بل إن القانون صريح فى إجازة منع الخصم عن الحضور أثناء مباشرة عمل واحد أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التى يقتضيها حسن سير التحقيق أو تفرضها الرغبة فى ظهور الحقيقة . (وثانيا) بأن الحكم المطعون فيه قد ذكر الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت إدانة الطاعن واستخلصت منها فى منطق سليم النتيجة التى قال بها ، فلا يقبل إذن من الطاعن كل ما يثيره بأوجه الطعن فى صمد ما أثبتته الخبير فى تقريره أو ما قاله الشهود فى شهادتهم لأنه لا معنى له سوى المناقشة أمام محكمة النقض فى مسائل موضوعية من حق محكمة الموضوع وحدها تقديرها والفصل فيها بما تراه . (وثالثا) بأن الحكم قد ذكر فى بيان كاف الأدلة التى أقام عليها قضاءه فكان عماده تقرير الخبير الذى عني بإيراد مضمونه على صورة نتفق وحقيقته . وإذا كانت

المحكمة لم ترد داعيا لإيراد التفصيلات الواردة في هذا التقرير عن البيانات المستخرجة من الاطلاع على الدفاتر والأوراق واكتفت في حكمها بمجتزء الإحالة إلى التقرير فيما يختص بهذه التفصيلات فلا يصح أن يمتد هذا عيبا في حكمها كما يزعم الطاعن . وذلك لأن ما أورده المحكمة من التقرير المذكور يكفي وحده لأن يحمل عليه الحكم . هذا من جهة ومن جهة أخرى فليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تكتفي في حكمها في صدد واقعة معينة بمجتزء الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير بشأنها متى كان هذا التقرير مقدما في ذات الدعوى كدليل للمحصول أو عليهم .

(١٧٨)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ١١ القضائية

إثبات . خيانة الأمانة . عقد الائتمان . إثباته على واحد من اشتركوا في الجريمة . اعتباره ثابتا في حق جميع زملائه الآخرين ، فاعلين أصليين أو شركاء . إثبات مساهمة كل منهم في واقعة الاختلاس . متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفي لاعتباره ثابتا في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء ، إذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقيا إلا إثبات مساهمة كل منهم في واقعة الاختلاس فقط .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجوه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات وجود العقد المنسوب إلى الطاعنة بتبديده واستلامها له إلى شهادة الشهود مع أن قيمته تزيد على عشرة جنيهات ، وقد أنكرت الطاعنة وجود العقد وتمسكت في المذكرة المقدمة منها للمحكمة الاستئنافية بأنه لا يجوز أن يقبل في هذا الصدد إلا الدليل الكتابي فلم ترد المحكمة على هذا الدفع . وبذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وأخلت بحق دفاع الطاعنة مما يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن الواقعة كما أثبتتها المحكمة الابتدائية التي تأيد استئنافية لأسبابه بالحكم المطعون فيه تتلخص في أن مورث المدعى بالحق المدني اشترى مع زوجته

(الطاعة) منزلا من آخر بحق النصف لكل منهما، وأن الطاعة رغبت في الطلاق من زوجها فباعته له هذا النصف بعقد تاريخه ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ . ثم اقترض زوجها مبلغا من أحمد اللبودي (أحد المتهمين في الدعوى) فسلمه تأمينا للدين عقدي البيع الصادر أحدهما من البائع الأصلي وثانيهما من الطاعة ، وكتب بذلك عقد اتفاق تاريخه ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٥ . ولما تأخر في الوفاء رفضت ضده أنيسة عبد الجليل (وهي زوجة أحمد اللبودي الدائن وكانت إحدى المتهمين في الدعوى أيضا) دعوى مدنية حكم فيها بالزامه بالدين ، ثم أوقعت اختصاصا على المقتل جميعه ، ورفضت دعوى بترع ملكيته منه قضى فيها بالإيقاف لوفاته . قرأت الطاعة أن القرصة سانحة لاسترداد العقد الصادر منها للورث ، فدفعت الدين لأنيسة عبد الجليل وحلت محلها فيه واستلمت منها ومن زوجها جميع الأوراق بما فيها هذا العقد . ولما سئلت أنكرت صدور هذا العقد منها ، كما أنكر أحمد اللبودي وزوجته استلامه . وقد أدانت المحكمة أحمد اللبودي المذكور ، وكاف مما ارتكبت عليه في ذلك أن استلامه للعقد ثابت من عقد الاتفاق المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٥ الموقع عليه منه والذي استلم بمقتضاه عقدي بيع أحدهما العقد موضوع التهمة ، ومن اعترافه بمحضر البوليس باستلام هذا العقد . كما أدانت الطاعة وكان مما استندت عليه في إدانتها أن وجود العقد وتسليمه لأحمد اللبودي ثابتان مما سبق أن رآته بالنسبة لهذا الأخير .

وحيث إنه يؤخذ مما سبق بيانه أن المحكمة استندت إلى دليل كتابي في استلام أحمد اللبودي للعقد الذي حصل تبديده . ومتى ثبت عقد الائتمان على أحد المشتركين في جريمة التبديد بالطريق القانوني فإن ذلك يكون كافيا لاعتباره ثابتا في حق جميع من ساهموا معه في الجريمة فاعلين أصليين كانوا أو شركاء مادام ثبت اشتراكهم في فعل التبديد . وإذن يكون هذا الوجه على غير أساس .

(١٧٩)

القضية رقم ٢٦١ سنة ١١ القضائية

دمغة . القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . التعويضات المنصوص عليها فيه . ماهيتها . مزيج من الغرامة والتضمينات . عقوبة . توقيعها حتى ولو من تلقاء نفس المحكمة . تقديرها متروك للقاضي . دخول الخزانة في الدعوى . لا محل له . (القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩)

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بتقرير رسم الدمغة إذ نصت على أنه " علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها يحكم القاضي بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة ... الخ " قد أوجبت على القاضي كلما أوقع عقوبة الغرامة على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من هذا القانون على الجريمة التي وقعت منه أن يحكم — ولو من تلقاء نفسه — بالتعويضات المذكورة بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة حدودها الواردة في النص . فإن التعويضات في معنى هذا القانون ليست مجزأة تضمينات مدنية صرفاً بل هي أيضاً جزءاً له خصائص العقوبات من جهة أنها تلحق الجاني مع عقوبة الغرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والزجر ، فهي مزيج من الغرامة والتضمينات ملحوظ فيها غرضان : تأديب الجاني على ما وقع منه مخالفاً للقانون ، وتعويض الضرر الذي تسبب في حصوله برصد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص . ولذلك فهي في صدد علاقة النيابة العمومية بها تعد من قبيل العقوبات ، فلا يشترط لإيقاعها أن يتدخل من يدعى الضرر وقيم نفسه مدعياً مدنياً في الدعوى ، وهي ، كمعقوبة ، متروكة للقاضي تقديرها في الحدود التي رسمها له القانون على مقتضى ما يترأى له من ظروف كل دعوى .

المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تنعى بأوجه الطعن المقدمة منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قال إن التعويض المدني الوارد ذكره في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص برسم الدمغة لا يجوز للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها بغير طلب من مصلحة الضرائب . ووجه الخطأ في ذلك هو أن المادة ٢٣ من القانون المذكور تنص على

أن القاضي يحكم ، علاوة على الغرامة ، بتعويض الخزانة . وظاهر من هذا النص أن الحكم بالتعويض إلزامي وواجب على القاضي في جميع الأحوال ولو لم تدخل مصلحة الضرائب في الدعوى . أما استبعاد المحكمة بالمادة ٢٤ فغير سليم لأن هذه المادة لا علاقة لها بالأمر المذكور، وحكمها لا يصح أن يتعدى ما نصت عليه من تحديد مدة سقوط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضى خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم .

وحيث إن واقعة الحال هي أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بالمادتين ٢٠ و ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٢ من الجدول المرافق لهذا القانون لأنه استعمل دراجة ولم يضع عليها اللوحة الدالة على دفع رسم الدفعة . ومحكمة أول درجة بعد أن حققت الدعوى انتهت إلى القول بأن المتهم لم يدفع رسم الدفعة المفروض على الدراجة إلا بعد ضبطه سائرا بها غير أن يضع عليها لوحة دالة على دفع الرسم ، وقضت عليه بالغرامة مع إلزامه بأن يدفع للخزانة مبلغ ٣٠ قرشا بصفة تعويض . وبناء على استئناف المتهم حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالغرامة وبالغائه بالنسبة للتعويض المدني ، وذكرت تدعيا لقضايتها هذا ” أن التعويض الذي حكمت به محكمة أول درجة لم يتقدم لطلبه مندوب من قبل مصلحة الضرائب ، ولا يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها به لأنه ليس له صفة العقوبة بل هو عبارة عن تعويض مدني يجب أن تطلبه المصلحة وتدعى به كما هو ظاهر بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الدفعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ “ .

وحيث إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بتقرير رسم الدفعة إذ نصت على أنه ”علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها يحكم القاضي بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة ... الخ“ إنما أوجبت على القاضي أن يحكم بالتعويضات المذكورة ولو من تلقاء نفسه وبدون تدخل مصلحة الضرائب بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة حدودها الواردة في النص ، وذلك في جميع الأحوال

كلما أوقع عقوبة الغرامة على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من هذا القانون على الجريمة التي وقعت منه . والعلة في ذلك هي أن التعويضات في هذا المقام ليست — كما هو مفهوم اللفظ في لغة القانون — مقابل الضرر الذي لحق الخزنة فقط وإنما لأنها ينطوى فيها أيضا جزاء جنائي رأى الشارع من الضروري أن يكبل به عقوبة الغرامة حتى يكفل بها في الجرائم الخاصة بهذا القانون والجرائم الأخرى التي على شاكلتها تحقيق كل الأغراض التي فرضت هذه العقوبة لها . ولذلك فإنه لم يشترط للحكم بهذه التعويضات إثبات أى ضرر معين ، ولم يوازن بين قدر ما يقضى به ومقدار الضرر الذي وقع ، بل ترك أمرها لرأى القاضى يقدرها ، كما يقدر العقوبات ، على مقتضى ما يترأى له من ظروف كل دعوى في الحدود المضاعفة التي رسمها . وهذا النظر تؤكد الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضع ذلك القانون فهي صريحة في الدلالة على أن هذه " التعويضات " ليست مجرد تضمينات مدنية لحسب بل هي أيضا جزاءات لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع عقوبة الغرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والزجر . ولما كانت هذه التعويضات — كما تقدم — في كنهها وطبيعتها مزيجاً من الغرامة والتضمينات ملحوظاً فيها غرضان : تأديب الجاني على ما وقع منه مخالفاً للقانون ، وتعويض الضرر الذي تسبب في حصوله برصد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص ، وجب عدها من قبيل العقوبات في صدد علاقة النيابة العمومية بها ، فلا يشترط لإيقاعها على المتهم أن يتدخل من يدعى الضرر ويقم نفسه مدعياً مدنياً في الدعوى لأن ذلك يمجدها من صفة العقوبة التي من حق النيابة وحدها أن تطلب باسم الجماعة من القضاء أن يوقعها . هذا ولئن كان قانون الدفعة في المادة ٢٤ قد جعل للتعويضات حكماً خاصاً بها من جهة مدة سقوط حق الخزنة في المطالبة بها فإنه لم ينظر إليها إلا من ناحيتها المدنية في صدد علاقتها بالخزنة وحدها لا من ناحية الحكم بها تبعاً للغرامة الجنائية .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المحكمة الاستئنافية إذ ألغت الحكم المستأنف بالنسبة للتعويضات متعلقة بأن الخزانة صاحبة الحق فيها لم تتقدم بطلبها قد أخطأت في تطبيق القانون، ويتعين إذن قض حكامها فيما قضى به من هذا ورد الأمور إلى نصابها بتأييد الحكم المستأنف للقاضي بهذه التعويضات .

جلسة ٦ يناير سنة ١٩٤١

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(١٨٠)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ١١ القضائية

مواد مخدرة . الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . عقوبة الإرسال إلى الإصلاحية . عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأولى . لكل عقوبة منهما حالة خاصة .
(قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) المراد منه .

إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات إذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة إحراز الجواهر المخدرة للتعاطى أو الاستعمال الشخصى بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلا من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأولى — إذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من ثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل إن المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها يتعين إيقاعها — هى دون غيرها — فيها . والتخير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لتلك . ومتى قدر القاضي حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة في القانون لهذه الحالة . فإذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم في حالة تستدعى العلاج والإصلاح وأمر بإرساله إلى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة إن مصحة

المدمنين على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن للقاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس . ذلك بأن الحبس والإصلاحية ليسا — كما سلف — عقوبتين متعادلتين يحكم القاضي بأيهما حسب مشيئته في كل دعوى بنقض النظر عن حالة كل متهم وظروفه ، بل إن كلا منهما قد قفز ملاحظاً فيه غرض خاص .

المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تنعى بوجه الطعن المقدم منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بإرسال المتهم إلى مصحة مدمنى المخدرات إذ أن المصلحة المذكورة لم تنشأ بعد ، والحكم بالإرسال إليها لا يكون إلا بعد وجودها بالفعل كي يتحقق الغرض الذى قصده الشارع إلى تحقيقه ، وكى يكون ممكناً تنفيذ الحكم على المحكوم عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أثبت بالأدلة التى أوردها أن المتهم أحرز المادة المخدرة للاستعمال الشخصى ، وبعد أن استظهر أنه مدمن على تعاطى المخدرات ، وأن ما وقع منه ينطبق على المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ — بعد ذلك ذكر أن ” الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد نصت على أنه يجوز للمحكمة بدلاً من عقوبة الحبس أن تحكم بإرسال الجانى إلى إصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة . ولم تكن تلك الإصلاحية قد أنشئت وقت صدور هذا القانون ، ولكن صدر قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ١٣٨ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٩ جاء فيه أنه ينشأ بالقاهرة مجن عمومى تنفذ فيه الأحكام الصادرة بالعقوبة على المحكوم عليهم لإحراز مواد مخدرة بقصد التعاطى ، ويخصص فى هذا السجن قسم مستقل يكون إصلاحية لتنفيذ الأحكام التى تصدر طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون ٢١ سنة ١٩٢٨ ويطلق عليه اسم (مصحة مدمنى المخدرات) . وقد نفذ هذا القرار من تاريخ صدوره فى نوفمبر سنة ١٩٣٩ وهذه المحكمة ترى أن

في إرسال المتهم إلى هذه الإصلاحية إصلاحا له ، وقد يقلع بسبب وجوده فيها عن تلك العادة وهي الإدمان على المخدرات والتي قال العمدة إن أهله نصحوه ليقلع عنها فلم ينتصح .

ومن حيث إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للمخدرات إذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي أن يحكم في جريمة إحرار الجواهر المخدرة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلا من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأولى — إذ رخص له في ذلك لم يرد أن يجعل للقاضي الخيار في أن يحكم على من ثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط ، بل إن المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل جزاء من هذين له حالة خاصة به يتعين إيقاعه هو دون غيره فيها . والتخير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلّا ترك الحرية للقاضي في تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لهذا الجزاء أو ذاك . ومتى قدر القاضي حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع الجزاء المقرّر في القانون لهذه الحالة . فالحبس عقوبة مقصود بها تأديب الجاني عما وقع منه ليكف عن الرجوع إليه وليكون صبرا لغيره . أما الإصلاحية فليست إلا وسيلة من وسائل العلاج والإصلاح فزرها القانون للمدمنين الذين تملكهم داء الاعتیاد على تعاطي المخدرات حتى لم يعودوا يقوون على الإمساك عنها ولا يجدى عقاب في صدمتها . وأمثال هؤلاء إذا أزل العقاب بهم فإنه يكون عديم الأثر في تقويمهم ولا يتحقق به الغرض الذي قصده القانون من العقوبة . هذا هو قصد الشارع الذي يدل عليه نص القانون المذكور وتؤكد الأعمال التحضيرية له . وعلى أساس ما توضح من ذلك إذا رأى القاضي من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم في حالة تستدعى العلاج والإصلاح وأمر بإرساله إلى المصحة ، فلا يجوز الطعن على حكمه لمجرد القول بأنه نظرا لأن مصحة المدمنين على المخدرات لم تنشأ بعد كان عليه ألا يختارها وأن يحكم بعقوبة الحبس — لا يجوز ذلك لأن الحبس والإصلاحية ليسا — كما تقدم — جزأين متعادلين يحكم

بأيهما القاضى حسب مشيئته فى كل دعوى بنقض النظر عن حالة كل منهم وظروفه ، بل كل منهما قد تقرر ملاحظا فيه غرض خاص . أما كون المصلحة لم توجد بعد فانه لا يبرر أن يقضى القاضى بعقوبة الحبس وهو يرى أنها غير لازمة ولا مجدية ، وأن المتهم لا يستحق إلا العلاج والتقويم بوضعه على الرغم منه فى إصلاحية معدة لذلك . ورأيه فى ذلك ليس فيه أى خروج عن قصد الشارع بل هو متفق مع نصوص القانون التى ليس فيها ما يجعل الحكم بالإرسال إلى الإصلاحية مطلقا على إنشائها فعلا . على أنه من مقتضى هذا الطعن تعطيل حكم القانون من ناحية قصدتها الشارع لحكمة ابتغاها . وهذا لا يمكن أن يكون لمجرد عدم قيام أية سلطة أخرى — لا شأن للقاضى بتصرفها — بإيجاد الوسائل التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون .

(١٨١)

القضية رقم ٣٨٦ سنة ١١ القضائية

أسباب الإباحة . حق الدفاع الشرعى . تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب الدفاع . تقدير المحكمة . مجرد اختلافه مع تقدير المتهم . لا يستوعب العقاب . المناط فى التقدير .
(المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

يكفى فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التى رأى هو — وقت العدوان الذى قدره — أنها هى اللازمة لردّه . فإذا جاء تقدير المحكمة مخالفا لتقديره هو فان ذلك لا يستوعب العقاب . إذ التقدير هنا لا يتصور أبدا إلا أن يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره المحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيفية الخروج من مأزقها بما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينهى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه قضى عليه بالعقوبة في جناية القتل العمد مع أن الواقعة التي أثبتتها عليه لا عقاب عليها . وذلك لأنه كان في حالة دفاع شرعى تبيح له ارتكاب فعل القتل الذي لم يأت به إلا لدفع جناية الشروع في السرقة التي قارفها القاتل وزميله في أثناء الليل ومع كل منهما سلاح . أما ما قالته المحكمة تدعيا لقضاؤها بالإدانة من أن الطاعن كان يجب عليه أولا أن يطلق عيارا للإرهاب أو أن يتسلل إلى مكان السارقين ليتبين شخصيتهم أو يقبض عليهم إلى غير ذلك - ما قالته من هذا خطأ لما فيه من تكليف الإنسان بأكثر مما يطيقه البشر .

وحيث إنه يكفي في تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى أن يكون تقديره لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التي رأى هو ، وقت العدوان الذى قدره ، أنها هي اللازمة لرد . وإذن فلا يجوز توقيع العقاب عليه على أساس أن تقدير المحكمة لفعل الاعتداء ولفعل الدفاع يخالف تقديره هو ، وأنه بحسب تقديرها هي لم يكن ثمة محل للدفاع الذى يستمسك به . وذلك لأن التقدير هنا لا يتصور أبدا إلا أن يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملاساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على القور في محاولة الخروج من مأزقها مما لا يصح معه مطالبته بمقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لقتله عبد الرحمن شريف إبراهيم عمدا وعلى من يسمى عبد الحفيظ متولى بكار لشروعه ليلا مع آخر (وهو عبد الرحمن شريف القاتل المذكور) في جناية سرقة ذرة وقطن بمجل سلاح . والحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جناية القتل العمد كما أدان عبد الحفيظ متولى في جناية الشروع في السرقة ، وذكر واقعة الدعوى كما حصلتتها المحكمة من التحقيقات

التي أجريت فيها بقوله : "إنه في ليلة ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ كان المتهم الأول على سيد كنيال (الطاعن) وعبد القادر نوح وعبد السلام نوح، وهم خفراء زراعة لوقا عبد الملاك وعبد المعز عبد المالك، يمتزون في الزراعة فسمعوا خروشة في زراعة الذرة وصوت تكسير فتاديل الذرة، فصوب المتهم الأول بندقيته التي كان يحملها نحو الصوت وأطلق عيارا ناريا، ثم سمعوا وقع أقدام شخص يجرى إلى خارج الزراعة فتبعوه حتى ضبطوا شخصا فظهر أنه المتهم الثاني عبد الحفيظ متولى بكار، فذهب أحدهم وهو عبد القادر نوح إلى ناحية المنشأة الكبرى فبلغ وكيل شيخ الخفراء طه فرحات فحضر معه، ثم سأل المتهم الثاني فأقر له بأنه كان يسرق من الذرة، ثم دخلوا في الزراعة إلى النقطة التي سرق منها الذرة فوجدوا كومين أحدهما في ملاء والثاني في جلباب، كما وجدوا بعض القطن المسروق في كم الجلباب، ووجدوا خشتا سأل وكيل شيخ الخفراء المتهم عنه فأقر بأنه له. وأثناء ذلك سمعوا أنين شخص فتوجهوا نحوه فوجدوه المحبى عليه عبد الرحمن شريف فسأله وكيل شيخ الخفراء فقال: إنه كان يسرق مع المتهم الثاني فاطلق المتهم الأول عليه عيارا أصابه. ووجد بجواره سكيئا بحذين سأله عنها فأجاب بأنها له فذهب لتبليغ الحادثة. وبوشر التحقيق، وسئل المتهم الأول وعبد القادر نوح وعبد السلام نوح وطه فرحات وكيل شيخ الخفراء فشهدوا بالوقائع المتقدمة. وقال المتهم الأول إنه لما سمع الخروشة والتكسير في الذرة أطلق العيار نحو الصوت ولم يتبين أحدا لصعوبة مشاهدة من يكون بداخل الذرة".

ثم عرض إلى الدفاع الذي تمسك به الطاعن فذكر "أن المحامي عن المتهم المذكور (الطاعن) دفع التهمة عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال لثبوت أن المتهم الثاني والمحبى عليه كانا يسرقان الذرة التي كان المتهم يخفئها فيكون قتله للمحبى عليه عملا غير معاقب عليه لأنه كان يدافع عن مال مخدومه. وأنه يشترط لتوافر حق الدفاع الشرعى عن المال تطبيقا للمادة ٢/٢٤٦ من قانون العقوبات شرطان :

الأول حصول جريمة على المال مما هو منصوص عنه في المادة المذكورة، والثاني دفع الاعتداء على المال بالقوة اللازمة لدفعه. وهذا الدفاع لا يبيح القتل إلا في الأحوال

الواردة بالمادة ٣٥٠ من قانون العقوبات . وأن المتهم لم يتبين حصول الجريمة التي ارتكبها المتهم الثاني وزميله بظروفها وقت إطلاق العيار ، وكان يمكنه معرفة ذلك لو أنه استعمل شيئاً من الحيلة مما يقتضيه الحال ، فكان يمكنه مثلاً المناذاة على من كان في محل تكسير الذرة ، أو يطلق عياراً لأعلى للإرهاب ، أو يتسلل إلى محل مكانه المتهمين هو وزميله ليتبين شخصيتهم ، أو يقبض عليهم ، خصوصاً وأن الوقت كان مقمراً ، ولم يكن منفرداً بل كان معه شخصان . أما وأنه قد أطلق بندقيته المعمرة بقطع الرصاص على مصدر صوت تكسير الذرة بغير اتخاذ أى احتياط أو مبالاة فامر لا يمكن للمحكمة بحجارة الدفاع عليه واعتباره دفاعاً شرعياً عن المال لعدم توافر شروط هذه الحالة قانوناً . وأن المحكمة ترى رغم عدم توافر شروط الدفاع الشرعى عن المال أخذ المتهم بالرأفة مراعية في ذلك ظروف الحادثة وكبر سن المتهم ، ولأنه قد ظهر فيما بعد أن المتهم الثانى وزميله كانا مسلحين بخشيت وسكين ، وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة له ” .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ خطأ الطاعن في الطريقة التي رأى سلوكها لدفع عدوان القاتل وزميله وردهما عن فعل السرقة ، وأدانه على اعتبار أن ما وقع منه لم يكن في رأى المحكمة دفاعاً لعدوان ، بل كان تعدياً من جانبه لأنه كان في مقدوره أن يتغلب عليهما بغير إطلاق الأوعية النارية — إذ فعل ذلك يكون قد أخطأ ، لأن المناط في تقدير ظرف الدفاع الشرعى هو ما يرد على خاطر الشخص المتهدد بالعدوان وقت وقوع الحادث ، وهذا بطبيعة الحال لا يمكن قياسه على التفكير الناضج الذى تطالبه به المحكمة . ومتى تفسر ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن القاتل وزميله كانا يحاولان سرقة حاصلات من الزراعة التي يحرسها الطاعن ، وكان ذلك ليلاً وحالة كونهما يحملان سلاحاً ، وقد أطلق الطاعن عليهما الأوعية النارية في هذه الظروف بكلتا يديهما مقصدهما وإحدى يضبطهما ، وأن هذه كانت هي الطريقة التي رأى في مقدوره أن يتخذها لتحقيق غرضه ، فانه يتعين القول بأن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى . ولا يصح أن يوقع عليه عقاب ، لأن ما وقع من المتهمين

من اعتداء على المال يكون جناية شروع في سرقة، ويسوغ لذلك ارتكاب الفعل الذي وقع من الطاعن دفاعا عن المال . أما ما قالته المحكمة من أن الطاعن كان وقت الحادثة يجهل وجود السلاح مع القاتل وزميله فلا يعتد به ما دام السلاح كان موجودا معهم فعلا ، وما دام ذلك يجعل الواقعة التي قارفاها جناية شروع في سرقة ولو كان السلاح مخبأ . وهذا — على عكس ما قالته المحكمة — يؤيد الطاعن فيما تصوّره من جسامه الفعل الذي وقع منهما والذي ارتكب فعل الدفاع على أساسه .

(١٨٢)

القضية رقم ٣٩٢ سنة ١١ القضاية

(أ) قض وإبرام . حكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية . الطعن فيه بطريق النقض . أساس عدم جوازه . حكم غير منه الخصومة . حكم بعدم الاختصاص يرتب عليه عدم إمكان الفصل في الموضوع . جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال . جناية بحالة إلى محكمة الجنج . الحكم فيها استئنافا بعدم الاختصاص .

(ب) أمر إحالة . إحالة قضية إلى محكمة الجنج تطبيقا لادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . المعارضة في هذا الأمر . لا تجوز إلا من النائب المسمى دون غيره . عدم المعارضة فيه . حيازته لقوة الشيء المحكوم فيه ولو كان فيه خطأ من جهة تطبيق القانون أو تأويله . اكتساب المتهم الحق في محاكمته أمام محكمة الجنج وفي عدم توقيع عقوبة الجناية عليه . (قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

١ — الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية إذا كان لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض فما ذلك إلا على اعتبار أنه غير منه للخصومة كما هي الحال في غالب الصور . أما إذا كان يتعلق به باب الفصل في موضوع الدعوى فلا يكون ثمة وجه لعدم إجازة الطعن فيه . وإذن فإذا كانت القضية قد أحيلت على محكمة الجنج بقرار من قاضي الإحالة وفقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تقضى في موضوع الدعوى . فإذا هي قضت استئنافا بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا لما يقترب على قيامه من عدم إمكان محاكمة المتهم .

٢ — إن الأمر الذى يصدره قاضى الإحالة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنح إذا ما اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لا تجوز — بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون — المعارضة فيه إلا من النائب العمومى دون غيره . فإذا هو لم يفعل فإن الأمر يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان قد وقع فيه خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله . وذلك لأن القانون المذكور فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة قد نهى محاكم الجنح عن أن تحكم بعدم الاختصاص فى هذه الجنايات ما لم يكن قد استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد . وفى هذا ما يدل على أن أمر الإحالة يكسب المتهم الحق فى ألا توقع عليه عقوبة الجنابة وفى أن يحاكم أمام محكمة الجنح .

المحكمة

وحيث إن مبنى طعن النيابة أن محكمة الجنح الاستثنائية أخطأت فى تطبيق القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن القضية أحيلت على محكمة الجنح بقرار قاضى الإحالة الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تطبيقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة . وقد أصبح لهذا القرار قوة الشيء المحكوم فيه لعدم طعن النيابة فيه بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة فاكسب المتهم بذلك الحق فى محاكمته أمام محكمة الجنح وتطبيق عقوبة الجنحة عليه . ولذلك كان من الواجب على المحكمة الاستثنائية طبقا لنصوص القانون أن تقضى فى موضوع الدعوى إذ هى لا تملك قانونا التعمض لقرار قاضى الإحالة الذى أصبح نهائيا . وتقول النيابة إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاختصاص جاء مخالفًا للقانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل فى أن النيابة العمومية اتهمت المتهم بأنه فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ببندر المحلة الكبرى وضع النار عمدا فى مخزن للقطن لشركة الغزل والنسيج وملحق ببناء مسكون وهى الجريمة المنطبقة على المادة

١/٢٥٢ من قانون العقوبات . وقدمت القضية لقاضي الإحالة فقزر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة التي رآها كافية لردع المتهم . وقد قضت محكمة المحلة الكبرى الجزئية في ٦ مارس سنة ١٩٤٠ تطبيقاً للمادة المشار إليها والمادة ٣/١٧ عقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فاستأنفت النيابة والمتهم الحكم في الميعاد . ومحكمة الجنح المستأنفة قضت غايياً في ٩ مايو سنة ١٩٤٠ بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بالغاء حكم المحكمة الجزئية وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها . وذلك بناء على أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٥٢ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وأن قاضي الإحالة بمقتضى المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ممنوع عليه إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي حيث يكون الفعل معاقباً عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، أو يكون الفعل جنائياً ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ، وأنه لذلك يكون القرار بإحالة القضية إلى القاضي الجزئي قد جاء مخالفاً للقانون ، ويكون حكم محكمة أول درجة في غير محله لصدوره من لا يملكه قانوناً ، وأنه لذلك رأت المحكمة تصحيح هذا الخطأ والقضاء بعدم الاختصاص . ولما عارض المتهم في هذا الحكم قضت محكمة الجنح المستأنفة في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعنَت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الأحكام الصادرة من محاكم الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز — بحسب الأصل — الطعن فيها بطريق النقض ، وذلك على أساس أنها غير منبهة للخصومة . فإذا أنهت الخصومة فعلاً بأن ترتب عليها عدم إمكان الفصل في الموضوع جاز الطعن فيها بطريق النقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية لا يجوز تجنيحها يترتب عليه — لو كان خاطئاً ولا يجوز الطعن فيه —

الحيلولة دون محاكمة المتهم في موضوع التهمة، لأن القضية أحييت على محكمة الجنج بمقتضى أمر قاضى الإحالة الصادر بتجنيح الجناية . وقد أصبح هذا الأمر نهائيا لعدم الطعن فيه ، ولا يملك قاضى الإحالة الرجوع في أمره هذا بعد أن استفد سلطته بإصداره فيما لو أعيدت إليه القضية . ولذا يكون الحكم المطعون فيه مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن أمر قاضى الإحالة الصادر بحالة نظر بعض قضايا الجنايات إلى القاضى الجزئى المختص إذا ما اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجوز للنائب العمومى وحده طبقا للمادة الثانية من القانون المذكور أن يطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بتقرير يعمل فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ صدوره . فاذا لم يتم بذلك النائب العمومى يصبح الأمر المشار إليه نهائيا له قوة الشيء المقضى به ولو أخطأ قاضى الإحالة فى تطبيق القانون أو فى تأويله . وذلك لأن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المذكور قد أحاطه بهذه القوة بمنعه ، بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه ، محاكم الجنج من الحكم بعدم الاختصاص إذا ما أحييت إليها هذه القضايا إلا إذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد . وبذلك يكتسب المتهم الحق نهائيا بحالة قضيته إلى محكمة الجنج لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . فاذا ما قضت محكمة الجنج التى أحييت إليها الدعوى بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة بذاتها جناية مما لا ينطبق عليها هذا القانون ، بعد أن أصبح الأمر الصادر من قاضى الإحالة بشأنها نهائيا لعدم الطعن فيه من النائب العمومى طبقا للقانون ، تكون بذلك قد جاوزت سلطتها ، ويكون حكمها باطلا لمخالفته للقانون الذى حرماها — كما سبق القول — من الحكم بعدم الاختصاص إلا إذا استجبت وقائع بالقيود السابقة الذكر .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى القضاء بعدم الاختصاص وإحالة الأوراق على النيابة لإجراء شئونها فيها ، حتى ولو كان أمر قاضى

الإحالة قد بنى على خطأ في تطبيق القانون لأن المتهم يستفيد منه على كل حال .
ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الابتدائية للقضاء
في موضوعها من دائرة استئنافية أخرى .

جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وصيد
مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(١٨٣)

القضية رقم ٢٥٥ سنة ١١ القضائية

انتهاك حرمة ملك الغير . الحيازة . القوة . متى يتوافران ؟ حيازة فعلية ولو لم يكن لها سند . مجرد
قصد المنع بالقوة . تحقق عناصر الجريمة . (المادة ٣٢٤ ع = ٢٧٠)

إن المادة ٣٦١/١ من قانون العقوبات لا تستلزم أن تكون قد استعملت
بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد قصد المنع بالقوة .
ولا يشترط في الحيازة أن تكون مبنية على سند صحيح بل يكفى أن تكون فعلية
ولو لم يكن لها سند . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم يكن هو الحائز للعين المتنازع
عليها بل كانت الحيازة فيها للدعى بالحق المدنى ، وأن المتهم حين تعرض له كان
يقصد منع حيازته بالقوة ، فإن عناصر الجريمة تكون متحققة .

(١٨٤)

القضية رقم ٤٠٧ سنة ١١ القضائية

(١) اختلاس . مجموع المبالغ المختلة . اختلاصه من أوراق الدعوى . موضوعى . تضدير
التوضيحات على أساس المبالغ المختلة . لا يمنع المتهم من مناقشتها عند وقوع خطأ أو تكرار
في هذا الحساب .

(ب) تزوير . محام . بطاقات مكتبه . وكيل محام . وضعه اسم المحامى في مكان التوقيع من هذه
البطاقات على ما حرر فيها متضمنة تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للمحامى . تزوير .
تقليد إضاء المحامى . لا يشترط . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

١ — متى كان استخلاص المحكمة لمجموع المبالغ المختلة مبنيًا على ما جاء
في أوراق الدعوى من الأدلة والوقائع فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض

تعلقه بالموضوع . على أن مجرد الادعاء بوقوع غلط في الحساب بسبب التكرار أو الأخطاء المادية لا يحمي المتهم وهو في ذات الوقت لا ينزع إلا في قيمة المبالغ الباقية بدمته ، فإن عقابه يكفي فيه أى باق في ذمته مهما كانت حقيقة مقداره . أما من جهة التعويضات فإن تقديرها في الحكم القاضي بالمقوبة على أساس المبالغ المختلة لا يمنع المتهم من المناقشة فيه أمام المحكمة المدنية عند وقوع الخطأ أو التكرار .

٢ - إن مجرد وضع وكيل المحامي اسم المحامي على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المختر فيها يعتبر تزويراً بوضع إمضاء مزور للمحامي ولو لم يكن في ذلك تقليد للإمضاء الصحيح ، لأن القانون لم يشترط التقليد بل نص على مجرد وضع الإمضاء المزور . ثم إن عدم علم المحامي بوضع اسمه على البطاقات المتضمنة تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما يكفي لتوافر ركني احتمال الضرر وسوء القصد .

(١٨٥)

القضية رقم ٤١١ سنة ١١ القضائية

قبض . محاولة القبض على المتهم بغير حق . اضطاراه إلى إلقاء مخدر كان معه . لا يصح الاستناد بالمخدر في إدانته .

إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستناد عليه بالمختر المضبوط ، فإن ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك
وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(١٨٦)

القضية رقم ١٨٧٨ سنة ١٠ القضائية

عاهة . إلقاء المتهم سيفا من الحديد على المجنى عليه . تخلف عاهة في رأسه عن ذلك . قصد المتهم
مجرد الضرب . مساءلة عن العاهة باعتبارها نتيجة محتملة . (المادتان ٤٣ و ٤٤ ع ٢٠٤ = ٢٤٠ و ٢٤٣)
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ألقي على المجنى عليه سيفا من
الحديد انفرس في رأسه فأحدث بها إصابة تخلفت عنها عاهة فإن مساءلته عن
العاهة ، ولو لم يكن قد قصدها ، تكون صحيحة ما دام هو قد قصد مجرد الضرب ،
وما دامت العاهة كانت من نتائجها المحتملة .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن نتحصل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون
إذ عاقبت الطاعن بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات مع أن الإصابة حصلت خطأ
مما يقع تحت حكم المادة ٢٤٤ من القانون المذكور . وفي بيان ذلك يقول الطاعن
إن العمد الموجب للمسئولية الجنائية مناطه قصد الجاني لا الأثر المادي المترتب
على فعلته ، والثابت في الدعوى أن المدعو محمود يوسف تشاجر مع الطاعن واستفزه
فألقي هذا بسيف حديد كان في يده عليه فلم يصبه وأصاب المجنى عليه ، ولم يكن يقصد
من رميه السيف إحداث إصابة بالغة أو عاهة ، إنما كان ذلك منه ردا على اعتداء
محمود يوسف المذكور عليه . وعلاوة على ذلك فإن العمد وإن كان متوافرا بالنسبة
للشخص المقصود إلا أنه متعذر بالنسبة للمجنى عليه ، والأصل عدم المسئولية عن
الظروف العارضة لأنها من قبيل القضاء والقدر .

وحيث إنه عند ما عرضت محكمة الموضوع لبيان الأدلة على ثبوت التهمة
وأركانها قالت : " إن التهمة المسندة إلى المتهم (الطاعن) ثابتة عليه من اعترافه ،

ومن شهادة الشهود والكشف الطبي على الوجه السابق ذكره . ويؤخذ من مجموع ذلك أن المتهم تناول سيخا من الحديد وألقاه عمدا ليصيب به محمود يوسف الذى كان يتشاجر معه فأخطأ وأصاب المجنى عليه فى رأسه وأحدث به الإصابة التى نشأت عنها العاهة المستديمة ؛ وأن المتهم قد تعمد الضرب بالسيخ فتعتبر الإصابة التى نشأت عنها العاهة حاصلة عن عمد رغم الخطأ الذى حصل فى شخص المجنى عليه . وهذه المحكمة تقرر محكمة الموضوع على ما رأته من أن الإصابة كانت عمدية ما دام الجانى كان يقصد الإيذاء فعلا بإلقاء السيخ على خصمه .

وحيث إنه بالنسبة لما عرض له الطاعن من عدم مسئوليته عن النتائج المحتملة للإصابة فلا أساس له من القانون ، لأن الجانى يتحمل قانونا نتائج فعله المتعمد سواء كانت مباشرة أو محتملة ، مادام فعله كان السبب الذى نشأت عنه تلك النتائج المحتملة . وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن السيخ الحديد الذى ألقاه الطاعن على المدعو محمود يوسف أصاب المجنى عليه وانفرد فى رأسه فأحدث به كسرا متخسفا بالعظم الجدارى الأيسر فقل على الأثر إلى مستشفى القصر العينى حيث أسعف بالعلاج وعملت له عملية رفع العظم المنخفض وتحلفت عنده من جراء إصابته عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظم الجمجمة تضاعف بشلل نصفي يميني . وبين مما تقدم أن الحكم إذ اعتبر أن الإصابة كانت نتيجة مباشرة لفعل الضرب ، وأن العاهة كانت إحدى النتائج المحتملة لهذه الإصابة التى تعمد إحداثها الطاعن لم تخطئ فى شيء .

(١٨٧)

القضية رقم ١٨٧٩ سنة ١٠ القضائية

إثبات . أساس المحاكمة الجنائية . تحقيق المحكمة للوقائع فى وجه الخصوم بالجلسة . شاهد . تضرع أمام المحكمة . أقواله فى التحقيق . وجوب تلاوتها بالجلسة . الاعاد عليها دون تلاوتها وتبنيه المتهم لها . اعاد على دليل لم يعرض بالجلسة . إخلال بحق الدفاع . قض .

يجب فى المحاكمات الجنائية ألا تعتمد المحكمة فى قضائها إلا على التحقيقات التى تجريها بنفسها فى الجلسة حتى تبنى مناقشة كل دليل من الأدلة المقدمة فيها

وتحيصه في مواجهة الخصوم . فإذا لم يكن مستطاعا لسبب من الأسباب سماع شاهد أمامها فتعذر يكون من المتعين عليها تنبيه الخصوم إلى أقواله في التحقيق وتلاوتها بالجلسة ليبدوا دفاعهم على أساسها . فان لم تفعل وأحالت حكمها على الدليل الذي لم يعرض بالجلسة فإنها تكون قد أخذت الخصوم على غرة منهم وأخلت بمحفظهم في الدفاع، وذلك يستوجب نقض حكمها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بوجه الطعن المتقدم منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانته بناء على شهادة على محمد البطل في التحقيقات مع أن هذا الشاهد لم يكن معلنا مع شهود الإثبات لسماع أقواله بالجلسة، والمحكمة — وقد رأت أن تعتمد شهادته — لم تأمر بإحضاره لتسمعه بمقرعتها في حضرة الخصوم فتتيح لهؤلاء فرصة مناقشته فيما يقوله عليهم أثناء المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جناية الضرب المفضى إلى الموت التي رفعت من أجلها الدعوى عليه وعلى آخرين حكم لهم بالبراءة، وبعد أن بين واقعة الدعوى عرض إلى أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة فذكر فيما ذكره " ... أن المحكمة لا يمكنها مع هذه الاختلافات أن تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود والأخذ بها في إثبات التهمة قبل من اتهموا في الجناية . يضاف إلى ذلك أن حالة المجنى عليه وقت استجوابه على إثر الإصابات التي شوهدت به توجد الشك في أنه كان في حالة يمكن معها أن يدرك ما يقول، كما أنه لو كانت زوجته حاضرة معه وقت الاعتداء عليه لتقدمت لرجل البوليس الذي كان يباشر التحقيق في حضورها وأخبرته بما شاهدته . وأن المتهم محمود محمد الإمام (الطاعن الأول) قرر في التحقيق أنه كان في غيظه ولم يحضر المشاجرة واستشهد بكل من على البطل ومصطفى سعيد ومحمود الدسوقي . وأنه بسؤال على محمد البطل وهو الذي اتفق الطرفان على وجوده وقت الحادث والذي اتضح أنه لا تربطه أى صلة لا بالمتهمين ولا بالمصابين قال

إنه حضر المشاجرة من بدئها وكان على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث ومعه محمود محمد إمام والإمام إبراهيم بصبوصة، وفي الساعة ٧ ونصف حضر محمد إمام وبلغ والده الإمام أن عائلة زناتي مروا على الطريق وسبوه، فالإمام أمر ابنه محمود بجمع الأتقار الذين يروون بأرض العمدة فذهب محمود محمد الإمام وحضر أمين محمد الإمام ومحمد السيد البسطويسى وعبد الشكور النادى وعادوا لجمع أنفاس آخرين وجمعوا الأتقار فعلا، ومشي محمود محمد الإمام مع من جمعهم جهة غيط الزناتية . وبعدها بقليل سمع الشاهد الصباح والضرب فذهب فوجد عبد الشكور النادى وأمين محمد إمام ومحمد حسن سالم ومحمد السيد البسطويسى يضربون عبد الرازق زناتي، وقرر أنه رأى محمد حسن سالم يضرب المحبى عليه، وهو واقف، بالكوريك على رأسه فوقع، والباقيين ضربوه على جسمه، ولم ير محل الحادثة المتهمين الثانى والرابع وقت الاعتداء على عبد الرازق زناتي، وأنهما لم يحضرا إلا بعد ضربه . وأن محصل شهادة هذا الشاهد أنه رأى محمد حسن سالم ضرب المحبى عليه بالكوريك ولم يرى اعتداء حصل عليه من المتهمين الثانى والرابع لحضورهما بعد ضربه، كما أن كل ما نسبته لمتهم الأول أنه رافق من جمعهم من الأهالى وذهب بهم لنيط الزناتية محل وقوع الحادثة . أما الشاهدان مصطفى سعيد ومحمود الدسوق فقرر أولهما أنه رأى محمود الإمام محل الحادثة بعد انتهاء المشاجرة، وقرر ثانيهما أنه رآه بغيط العمدة بعد المشاجرة بساعة . وأنه بسؤال المتهم محمد حسن سالم قرر أولا أنه كان فى غيطه وقت المشاجرة وأنه لو تدخل فيها لوجدت به إصابات . ولما خفصت ملابسه وشوهد بها أتردما ونوقش فى سببه قرر أنه حضر المشاجرة بعد انقضاءها، وأن الآثار التى شوهدت به نتيجة حمله لمحمد محمد زهرى وتقله لجسر التربة، وكذبه شلى إبراهيم شتيوى فى أنه حمل محمد زهرى . أما المتهمان الثانى والرابع فأنكرا ما نسب إليهما .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد بصفة أساسية فى إدانة الطاعن على أقوال على محمد البطل . ولما كان الثابت بمحض المحاكمة أن هذا الشاهد لم تسمع أقواله بالجلسة ولم يؤمر بتلاوتها فيها، كما أن النيابة لم تلتصك

أمام المحكمة بهذه الأقوال في التحقيقات الابتدائية ، وكذلك الدفاع من جانبه لم يشر إلى شيء منها — لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ خطأ يبيح بما يستوجب نقضه . وذلك لأنه يجب في المحاكمات الجنائية أن لا تعتمد المحكمة في قضائها إلا على التحقيقات التي تجريها بنفسها علناً بمواجهة الخصوم في الدعوى حتى تنسئ مناقشة كل دليل من الأدلة المقدمة فيها وتحيصه في الجلسة . وإن لم يكن مستطاعاً لسبب من الأسباب سماع شاهد أمامها فإنه يكون من المتعين تنبيه الخصوم إلى أقواله في التحقيق وتلاوتها عليهم ليبدوا دفاعهم على أساسها . أما والمحكمة لم تفعل شيئاً من ذلك ، واعتمدت بصفة أصلية على دليل من واقع الأوراق ، فإنها تكون قد أخذت الخصوم على غرة منهم وتكون بالتالي قد أخلت بحق دفاعهم . وهذا يستوجب نقض حكمها .

(١٨٨)

القضية رقم ١٨٨١ سنة ١٠ القضائية

تزوير . إقرار على غير الحقيقة من مستخدم في حدود عمله . تزوير . وكيل فرع لبنك التسليف . تواطؤه مع أحد الزراع . إثبات أمر مخالف للحقيقة في استمارة من الاستمارات المعدة للإقراض لم يكن هذا الزارع من قبض سلفة . دفع وكيل البنك بأن المخالفة المثبتة بالاستمارة صورية فلا عقاب عليها . (المادتان ١٨١ و ١٨٢ ع = ٢١٣ و ٢١٥) غير مقبول .

الإقرار الذي يكتبه المستخدم في حدود ما له من اختصاص على خلاف الحقيقة إضراراً بمخدومه بالتزامه بأمر يعدّ تزويراً . فإذا أثبت المتهم وهو وكيل فرع لبنك التسليف الزراعى — بتواطئه مع آخر — في استمارة من استمارات البنك المعدة لإقراض المزارعين قوداً مقابل رهن محصولاتهم عنده ، أنه استلم منه — على خلاف الحقيقة — مقداراً من القمح ، وأدخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها ، فهذه جريمة تزوير منهما . ولا يحدى هذا المتهم القول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التي لا عقاب عليها ، فإن ما وقع إنما هو تزوير يجوز فيه ، كسائر الجرائم ، الإثبات بالطرق القانونية كافة .

الوقائع

أقامت النيابة العمومية الدعوى ضد توقي خلیل وأحمد أبو السعود لمحاكمتها بالمواد ٢١٥/٢-١ و ٢١٣ و ٤٠/٢-٢ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات لأنهما في المدة ما بين ٢٥ يونه و ٢٣ يوله سنة ١٩٣٧ إلى ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ بناحية تسدة مركز ملوى . (الأول) أولا زور في محزون عرفين وهما استمارتان من استمارات بنك التسليف الزراعى المعلقة لإقراض المزارعين قودا مقابل رهن محصولاتهم لدى البنك المذكور إحداهما مؤرخة ٢٥ يونه سنة ١٩٣٧ بمقدار ٢٠١ أردب و ٩ كيلو، والثانية مؤرخة ٢٣ يوله سنة ١٩٣٧ بمقدار ٥٠ أردبا يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وذلك بأن اصطنع الاستمارتين المذكورتين باسم المتهم الثانى وأثبت فيما أنه استلم كينى القمح سالفى الذكر منه وأدخلهما شونة البنك، وذلك ليتمكن المتهم الثانى المذكور من قبض قيمة السلفة المستحقة عليها مع علمه بتزوير ذلك . وثانيا اختلس ٢٥١ أردبا من القمح إضرارا ببنك التسليف الزراعى وكانت تسلمت إليه على سبيل الوديعة بوصف كونه أمينا لشونة البنك المذكور والموكل إليه حراستها والحفاظة عليها . (والثانى) أولا اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة التزوير آنفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة فوقعت بناء على ذلك . وثانيا اشترك مع المتهم الأول أيضا في ارتكاب جريمة الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة فوقعت بناء على ذلك . وثالثا استعمل الاستمارتين المزورتين آنفى الذكر بأن قدمهما لبنك التسليف الزراعى وقبض قيمة السلفة مع علمه بتزويرها . وادعى بالحق المدنى بنك التسليف الزراعى وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيها تعويضا قبل المتهمين بالتضامن . وكذلك وجه المتهم الثانى إلى المتهم الأول دعوى مدنية طلب منه فيها قرشا واحدا على سبيل التعويض الخ .

المحكمة

وحيث إن ملخص الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أنه مع التسليم باتخاذ الطاعن طرقا احتيالية فإن أركان جريمة النصب المسندة إليه غير متوافرة ، لأن تلك الطرق تقع عادة بالغش ، ويكون الغرض منها إيهام شخص يكون غالبا ضعيف العقل فيتأثر بها ، وتم الجريمة تبعا لذلك . وفي هذه الدعوى لم تقع الجريمة إلا من وكيل البنك والطاعن ، فكان هذا يستلزم أن يبين الحكم الشخص الذي وقع عليه الإيهام وتأثر به ، وبدهى أن وكيل البنك المحكوم عليه لم يكن تحت تأثير أى إيهام لأنه تعامل مع الطاعن وهو يعلم الحقيقة . ولذا فإن الواقعة — إن صححت — ليست إلا مجرد كذب أو غش مدنى لا عقاب عليه .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين الشخص الذى وقع عليه الإيهام غير صحيح فإن الحكم قد بين شخص المحنى عليه بقوله عند وصف التهمة التى ثبتت على المتهمين "إنهما توصلا إلى الاستيلاء على مبلغ ٣١٩ جنيا و ٦٥٠ مليا قيمة الاستثمارين السابق الإشارة إليهما من بنك التسليف الزراعى، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن حررا الاستثمارين الصوريين وأثبتا فيهما على خلاف الواقع توريد القمح لإيهام الجهة الرئيسية بوجود الضمان الكافى لتسديد المبلغ، وحصولا بهذه الطريقة على قيمة القرض المذكور" . وهذا الذى أثبتته الحكم يفيد أن المحنى عليه هو صراف خزانة البنك الذى عرض عليه الطاعن الاستثمارين المزورين فلم يشك فى صحتهما لتوقيع أمين الشونة عليهما، وانخدع بهذه الطريقة الاحتيالية، وصرف له قيمتها .

وحيث إن الأوجه الثالث والرابع والخامس نتجصل فى أنه لو صح أن الاستثمارين موضوع الاتهام محزرتان بتواطؤ الطاعن ووكيل فرع البنك فإن هذا العمل ليس فيه أى تزوير مادى . أما مخالفة ما فيهما للواقع فعناها الصورية وهى تشير فى الحقيقة غير معاقب عليه . على أن قول وكيل البنك بأن الاستثمارين صوريان غير صحيح ولا يمكن إثباته إلا بالكافة . وقد دفع الطاعن بذلك ولكن المحكمة أجازت إثبات

الصورية بالبيئة، وسمعت الشهود، واعتمدت في تبرير ذلك على أن البنك شخص ثالث أجنبي عن طرفي العقد، وأن العقد كان وليد تدليس من المتعاقدين، وكل ذلك مما يميز الإثبات بالبيئة. ويقول الطاعن إن البنك لم يكن غريبا عن العقد لأن وكيل الفرع هو وكيل البنك، والتزامات وكيله مع العملاء تلزم البنك، وما الوكيل إلا وسيط بينهما. ولذلك تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون.

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض لاسألتين الموضحتين في أوجه الطعن فقال في أمر الصورية "إن القول بأن الصورية لا تتضمن تزويرا لأن الإماءات والبيانات التي تضمنتها الاستمارتان صحيحة كلها من هذه الوجهة — هذا القول غير صحيح على إطلاقه إذ أن الصورية تتضمن تغييرا للحقيقة. ويقول جاريو أنه لا تزوير حيث يكون الإقرار متعلقا بأمر شخصي للقصر وكان الكذب الذي تضمنه ذلك الإقرار قاصرا على مركز المقر الشخصي، أي أن يتعاقد على ماله شخصا من حقوق وصفات. فاذا تناول الإقرار مركز الغير وحقوقه فكل تغيير للحقيقة فيها يكون مبناء الغش ويدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه...". وجاء في الحكم بعد ذلك أن الفرض من تحرير الاستمارتين الصورييتين هو مسئولية البنك عن مقدار القمح الذي ذكر كذبا فيهما أنه دخل شونته. واعتبر لذلك الاستمارتين مزورتين. ثم عرض الحكم إلى ما يدعيه الطاعن من عدم جواز الإنابات بالبيئة فقال "إن المتهم الأول (أمين شونة البنك) خان الثقة التي وضعت فيه ونرجع عن حدود توكيله بارتكاب الجرائم باتفاقه مع المتهم الثاني (الطاعن). وهذا العمل من جانبه لا يربط البنك بحال، وهنا يظهر البنك مستقلا باعتباره شخصا معنويا كان محل تأمر من المتهمين لسلب ماله، ويجوز له إثبات هذه الوقائع بكافة الطرق القانونية ومن بينها شهادة...".

وحيث إن هذه المحكمة تقسّر محكمة الموضوع على ما ارتأته من اعتبار ما وقع من الطاعن وزميله تزويرا في أوراق عرقية، كما تقرها على ما رآته من جواز الإثبات بالبيئة في هذه الحالة. لأن إقرار المستخدم كتابة على غير الحقيقة بقصد إلزام مخدمه

تتوافر معه جميع أركان التروير، ومن بينها ركن الضرر أو احتماله ، إذ أن هذا الإقرار من شأنه أن يجعل المخدوم مسئولاً عما تضمنه . وما دام الأمر كذلك فيجوز إثبات جريمة التروير التي وقعت بكافة الطرق القانونية .

(١٨٩)

القضية رقم ١٨٨٢ سنة ١٠ القضائية

وصف التهمة . حق المحكمة في تعديل الوصف . شرطه . متهم . رفع الدعوى عليه بوصفه فاعلاً . الحكم عليه بوصفه شريكاً . جوازه . واجب المthem في الدفاع عن نفسه . (المادة ٣٧ تشكيل) للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكاً ، لا فاعلاً ، في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت لم تستند في ذلك إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة . ولا وجه للتنظيم من ذلك لأن مرافعة المتهم يجب أن تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصوفة بكل الأوصاف التي يصح أن تعطى لها قانوناً لا بالوصف المرفوعة به الدعوى وحده ، فإن هذا الوصف بطبيعة الحال مؤقت ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعتله في أي وقت إلى الوصف الذي ترى هي أنه الصحيح .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن تفحص : (أولاً) في أن الدعوى العمومية رفضت عليه على اعتبار أنه فاعل أصلي في جريمة السرقة ، ومحكمة أوّل درجة حكمت ببراءته مما نسب إليه ، ولكن المحكمة الاستئنافية أدانته وذكّرت في حكمها أنه يعدّ شريكاً بالاتفاق والمساعدة مع الفاعل الأصلي ، وذلك من غير أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل الذي لم يكن من حقها إجراؤه وبصفتها محكمة ثانية درجة ، لأنه يكون من ورائه حرمان المتهم من إحدى درجات التقاضي . (وثانياً) في أن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على أقوال متهمين آخرين عليه مع أن هذه الأقوال ، لعدم صحتها من جهة ولعدم تعزيزها بدليل آخر من جهة أخرى ، لا تصلح دليلاً عليه .

(وثالثا) في أن الحكم قد بنى على شهادة سماعية لا تصلح أن تكون دليلا يصح الاعتماد عليه قانونا .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن وآخرين لمحاكمتهم من أجل جريمة سرقة حلّى وأمتعة لإسرائيل رحين، ومحكمة أول درجة قضت للطاعن بالبراءة لعدم كفاية الأدلة، والمحكمة الاستئنافية أدانته وذكّرت " أنه بالنسبة للتهم السادس محمد حسن البربرى فقد قرّر المجنى عليه وزوجته في التحقيق وأمام محكمة أول درجة بأنه كان في خدمتهما ونرجح قبل الحادثة بثلاثة أيام، وأنهما مشتبهان في أن الجريمة ارتكبت بمساعدته ، وأنه أحضر المتهم الأول والمتهم السابع ليشتغلا عندهما ، وقد اشتغل كل منهما يوما . وقرّر المتهم الأول والمتهم الثانى في التحقيقات بأن هذا المتهم هو الذى أرشدهما على وجود الخزانة وطلب منهما سرقتها . ويتبين من كل هذه الأقوال ومن مسعى هذا المتهم فى إلحاقه لصبيه فى خدمة المجنى عليه أنه هو الذى دبر هذه الجريمة باتفاقه مع المتهمين الأول والثانى ومساعدتهما بأن سهل لهما معرفة مكان الجريمة ، وذلك بأن أدخل أولهما المنزل بحجة الاشتغال فيه فتعرّف على محتويات المنزل ، فيكون شريكا للسارقين بالاتفاق والمساعدة طبقا لنص المادة ٢٠٢/٤ عقوبات ، ويتعين عقابه بموجبها مع المادتين ١٧ و ٤١ و ٣١٧/١-٢-٥ عقوبات " .

وحيث إنه يبين مما تقدّم أن المحكمة الاستئنافية إذ اعتبرت الطاعن شريكا لافاعلا أصليا فى جريمة السرقة التى أدانته من أجلها لم تعتمد على غير الوقائع التى شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لدى كل من المحكمتين الابتدائية والاستئنافية . وهذا من حق المحكمة أن تجرّيه ولو عند حكمها فى الدعوى بعد إقفال باب المرافعة . ولا يكون للتهم أن يتظلم من ذلك لأن دفاعه عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية عليه يقتضى منه أن يترافع على أساس جميع ما يمكن أن توصف به هذه الواقعة فى القانون، لا على أساس الوصف المرفوع به الدعوى فقط ، فإن هذا الوصف بطبيعته مؤقت لا يمنع المحكمة فى أى وقت من أن تمثله إلى الوصف الذى تراه صحيحا . وهذا ولا يقبل من الطاعن باقى ما يتمسك به

بوجوه الطعن لأنه لا يعدو إثارة الجدل في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها بنسب أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها فيه . فإذا كانت قد انتهت في منطق سليم من المقدمات التي أوردتها في حكمها إلى القول بثبوت التهمة عليه فليس له أن يحادل في عدم صحة هذه المقدمات أو في قوتها التدليلية في الإثبات .

(١٩٠)

القضية رقم ٥٣٢ سنة ١١ القضائية

قضى وإبرام . لا مصلحة من الطعن . لا يقبل . حكم المحكمة في الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنحة . عدم اختصاصها بنظرها بسبب سوابق التهم . الطعن في الحكم لهذا السبب . لا يقبل . إذا أدانت محكمة الجناح المتهم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابق فلا مصلحة له في الطعن على الحكم إذ هو لم يضار به وإنما انتفع منه بمحاكمته عن جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن يحاكم عنها .

(١٩١)

القضية رقم ٥٣٥ سنة ١١ القضائية

دخول منزل . متى تحقق الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ ع ؟ مجزء وجود شخص فيه مختفيا عن صاحبه . دخوله بناء على طلب زوجة رب المنزل . عقاب . (المادة ٣٢٥ ع = ٣٧١) إن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه . فمجزء وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مبني على أن ما وقع من الطاعن لاعقاب عليه . وفي شرح ذلك يقول إن دخوله للمنزل لم يكن بقصد ارتكاب جريمة

بل كان لأعذار مقبولة وأسباب معقولة ، وهي أن سيدة تسكن به قد لجأت إليه لأنها سبق أن خدمته ، باعتراف زوجها ، مدة طويلة وهو تلميذ صغير فأرسلت ابنتها ليعطيها نقودا . ولما كانت هذه الابنة صغيرة السن خشى الطاعن أن يسلمها المبلغ فتوجه بنفسه لهذا الغرض . ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا فيما يتعلق باثبات العلة التي من أجلها دخل هو إلى المنزل إذ لم تذكر المحكمة الظروف والملازمات التي جعلتها تحالف الطاعن فيما قاله عن سبب دخوله مع أنه استخلص ما سبق ذكره من أقوال زوج السيدة المشار إليها وابنتها — الأمر الذي يخول محكمة النقض مراقبة المحكمة فيما ذهبت إليه . خصوصا وأن الحكم أورد رواية لا تتفق مع الصحيح الثابت في التحقيق ، واشتمل على تناقض يعيبه إذ جاء به عند الرد على دفاع الطاعن من أنه دخل المنزل لدفع نقود لإحدى الساكنات به أنه لو كان ذلك صحيحا لذكره رجال البوليس أو للجنى عليه عند القبض عليه ، مع أنه ذكر ذلك للحق الذي أثبتته في صدر المحضر ، كما جاء به أن المطلع على التحقيقات يرجح لأول وهلة أن الطاعن دخل لارتكاب الفحشاء ، بينما يقول إن الطاعن لم يذكر هذا الدفاع لرجال البوليس .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه يتناول الجدل في تقدير المحكمة لوقائع الدعوى واستخلاصها منها أن دخول الطاعن للمنزل لم يكن للغرض الذي يقول به في وجه الطعن ، وهو نزاع موضوعي لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يعيبه الطاعن على الحكم من أن الأقوال التي أوردتها لا تتفق مع الثابت في التحقيق فانه اعترض مبهم لا يستحق ردا إذ لم يبين الطاعن تلك الأقوال التي أوردتها الحكم ولا تتفق مع الثابت في التحقيق . وأما ما يزعمه من وجود تناقض فيما أثبتته الحكم بالنسبة للواقعتين المشار إليهما في هذا الوجه فتبر صحيح ، إذ لا تناقض فيما أوردته الحكم بشأنهما .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أنه على افتراض أن ما أبداه الطاعن من الأعذار لدخوله المنزل لم يصل إلى درجة الإقناع فان الوقائع التي استعرضها الحكم ،

وأدائه من أجلها لا عقاب عليها ، لأن الثابت من تلك الوقائع أن الطاعن قد استدعى للمتلز من صاحبة شأن فيه وهي زوجة أحد السكان ، وإذن يكون دخوله فيه قد حصل بناء على رغبة أحد الحائزين له .

وحيث إن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات التي أدان الطاعن على مقتضاها لتحقيق متى كان وجود الشخص بالمتزل غير مرغوب فيه من صاحبه ، لأن له الحق دون غيره في الإذن له بالدخول أو الأمر بالخروج منه إذا كان لا يرغب في بقاءه به . فتمت وجد هذا الشخص مخفيا بالمتزل عن أعين رب الدار كان مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة المشار إليها التي تعاقب على مجرّد الاختفاء بالصفة المتقدمة دون أن تستلزم توافر قصد آخر . فإذا كان دخول الطاعن المتزل بناء على طلب زوجة رب الدار يكون مستحقا للعقاب ما دام قد اختفى فيه عن أعين رب الدار نفسه .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن وتأيد استئنافا لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين أنه أثبت أن صاحب المتزل عند دخوله ليلا غرفة الطيور التي كانت مغلقة أبصر الطاعن مخفيا بها ، ولما هم بالقبض عليه ضربه الطاعن برأسه في جبهته فاستغاث المحني عليه فحضر إليه عسكريان وأمسا بالمتهم . وفي هذا الذي أثبتته الحكم ما يكفي لبيان أن صاحب الدار لم يكن راضيا عن دخول الطاعن في المتزل . فلا تجديده دعوة زوجة أحد السكان له ، ولا تخفيه من العقاب ، ما دامت المحكمة قد أثبتت أنه كان مخفيا عن أعين من له الحق في إخراجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الجريمة التي دخل الطاعن المتزل من أجلها قد تبينت ولم تكن مجهولة حتى يصح تطبيق المادة ٣٧١ من قانون العقوبات ، إذ ثبت أن الطاعن قد دخل المتزل بناء على طلب سيدة متزوجة استدعته أكثر من مرة فيكون قد دخل بقصد ارتكاب جريمة الزنا ، وما دامت الجريمة التي دخل لارتكابها قد تبينت فلا محل لتطبيق المادة المذكورة بل يجب تطبيق

المادة التي تعاقب على الزنا . وبما أن الزوج عند ما علم بالحادث طلق زوجته ثلاثاً فتنازل بذلك عن حقه في محاكمتها فلا تجوز محاكمته هو أيضاً على ما وقع منه .
وحيث إن الأساس الذي بنيت عليه إدانة الطاعن هو وجوده مخفياً عن أعين من لهم الحق في إنجابه من المنزل ، وهذه الجريمة تُحقق ولو لم يكن المتهم دخل بقصد ارتكاب جريمة . أما ما عرض إليه الحكم من جواز أن يكون دخول المتهم بقصد ارتكاب جريمة الزنا فإن هذا لا يؤثر على إدانته مادام ليس في الحكم ما يدل على أن الزنا قد وقع بالفعل .

(١٩٠٢)

القضية رقم ٥٤٧ سنة ١١ القضائية

هرب . العقاب على جريمة الهرب . شرطه . حصول الهرب بعد القبض على المتهم فلا . مثال .
مهم . فراه بعد علمه من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه وقبل تنفيذ القبض . لا جريمة .
(المادة ١٢٠ ع = ١٣٨)
يشترط للعقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات أن يكون الهرب قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب .
فلا جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإذن فإذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن المتهم عندما علم من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر بحبه هرب قبل أن ينفذ عليه الأمر بالقبض فذلك لا يعدّ هرباً مما يقابله القانون ، سواء أكان قد صدر أمر بالقبض على المتهم أم لم يصدر .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون . وبياناً لذلك يقول الطاعن إن المادة ١٣٨ من قانون العقوبات التي أدین بموجبها تستلزم أن يكون المتهم قد صدر أمر بالقبض عليه وإيداعه السجن . وقد اعتمد الحكم في توافر هذا الشرط على شهادة سكرتير النيابة وكاتب الجلسة مع أن أقوال أولها هي أن الطاعن هرب أثناء مراجعة نموذج الحبس فهي إذن

قاطعة في الدلالة على أن أمر القبض لم يكن قد وقع وكيل النيابة ، أما الكاتب فقد شهد بأن الحكم صدر في مواجهة الطاعن ولم يشهد بتحرير النموذج .

وحيث إنه يشترط للعقاب على جريمة الهرب في حكم المادة ١٣٨ من قانون العقوبات أن يكون الهارب قد قبض عليه ، فإذا لم يكن قد حصل قبض بالفعل فلا جريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت " أن المتهم (الطاعن) في تاريخ التهمة تقدم للحكمة الجزئية بتهمة تبديد ، وبعد نظر القضية أرجأها القاضي لإصدار الحكم فيها بعد الاطلاع على الأوراق ، وفي نهاية الجلسة أصدر الحكم وهو يقضى بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكان ذلك في مواجهة نفس المتهم ... " . وأشار إلى أن الحكم الصادر على الطاعن كان مشمولاً بالنفاذ ، ثم عرض لتحرير النموذج الخاص بتنفيذه ضد المتهم فقال إن الطاعن تقدم لسكريت النيابة للاستفسار منه عما إذا كان الحكم صدر بكفالة أم لا فأفهمه بأنه لم يحكم بكفالة وأخذ في تحرير نموذج التنفيذ ، وفي أثناء مراجعته تبين له أن الطاعن هرب . وقد رأى الحكم في تحريره هذا النموذج أمراً بالقبض على الطاعن .

وحيث إنه ظاهر مما ذكر أن المتهم عند ما علم من السكريت بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم هرب قبل أن يقبض عليه بالفعل ، وليس في هذا ما يعدّ هرباً معاقباً عليه قانوناً . ولا محل بعد ذلك للبحث في صدور أمر على الطاعن بالقبض أم لا ما دام لم يقبض عليه بالفعل . ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

(١٩٣)

القضية رقم ٥٤٨ سنة ١١ القضائية

نصب بيع ملك الغير . شرط العقاب في هذه الجريمة . الاحتيال . بيان الظروف التي لا يستلزمها لانتهاها موقف المشتري . وجوبه .
(المادة ٢٩٣ ج = ٣٣٦)

يشترط للعقاب في جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للتصرف حق التصرف فيه أن يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب الثروة .

فإذا لم يكن هناك احتيال بل كان تسليم المال ممن سلمه عن بينة بحقيقة الأمر فلا جريمة . وإذن فإذا اكتفى الحكم في الإدانة بالقول بأن المتهم تصرف بالبيع مع أنه لا يملك في المبيع إلا حصة يسيرة ، ولم يورد — مع اعتباره المشتري مجنيا عليه وهو لم يكن مدعياً بحق مدنى في الدعوى — الظروف التي لا يستلزمها معرفة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن إلا مخدوعاً معتقداً أن البائع مالك لما باعه أو أنه دفعه وهو واقف على الحقيقة، فإن قصوره هذا يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، ويتعين نقضه .

المحكمة

وحيث إن الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن المحكمة الاستئنافية، وقد ألغت الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة الطاعن، لم توضح الوقائع التي تقوم عليها أركان الجريمة . فهي مع تسليمها بأن المجنى عليه في جريمة النصب هو محل إلبا وشركائه مشتري المحلج وملحقاته، لا المدعية بالحق المدنى الأخيرة، لم تبين الضرر الذى لحق المجنى عليه المذكور مع أنه اشترى وتسلم المبيع على يد محضر. كما أنها لم تبين توفر القصد الجنائى لدى الطاعن مع أن المجنى عليه اشترى بعقد رسمى وأطلع على جميع مستندات الملكية ودافع عن مشتراه أمام القضاء المستعجل حتى قضى له . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن هناك قضية مرفوعة من المدعين بالحق المدنى على الطاعن والمشتري لما يفصل فيها .

وحيث إنه يشترط قانوناً للعقاب في جريمة النصب بالاستيلاء على مال الغير بطريق التصرف فى ملك ليس للبائع حق التصرف فيه أن يكون حصول المتهم (البائع) على المال بالاحتيال لسلب ثروة الغير، فإذا لم يكن هناك احتيال، وكان تسليم المال حاصلًا على بينة من أمر المتهم فلا جريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للبحث في ملكية وإبورا المحلج وملحقاته وهى الأعيان المبيعة من الطاعن إلى محل إلبا وشركائه حسبما جاء بالحكم ، وانتهى من دراسة المستندات التي قدمت للمحكمة من طرفي الخصومة (المدعين بالحق

المدنى والطاعن) إلى القول بأن الطاعن تصرف بالبيع إلى المشتري المذكور فى تلك الأعيان مع أنه لا يملك فيها سوى حصّة يسيرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اعتبر أصحاب محل إلبا — وهم ليسوا من المدعين بالحق المدنى — مجنبا عليهم فى جريمة النصب لمجرد وصفهم بأنهم مشترون، ولم يبين شيئا من الظروف التى لا بدت الصفقة والتى تستطيع معها عمكة النقض أن تقف على حقيقتها لمعرفة ما إذا كان المشترون معتقدين بأن البائع يملك ما باعه لهم فدفعوا الثمن مخدوعين أم كانوا عالين بحقيقة الموقف . وخلو الحكم من استيفاء هذا البيان يعجز عمكة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة الثابتة فى الحكم . ولذا يتعين نقضه بغير حاجة لبحث باقى الأوجه .

جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(١٩٤)

القضية رقم ٥٣٩ سنة ١١ القضاية

تلبس - حالته الميئة بالمادة ٨ من قانون تحقيق الحنايات - إذن تفتيش منزل متهم . وجود زوجة المتهم فيه عند التفتيش . مجرد ارتياب الضابط فيها لما لاحظته عليها من الاضطراب . تفتيشها . لا يصح . إخراجها مادة مخدرة من جيبها تحت تأثير الإكراه والخوف من تفتيشها . الاستناد إليه فى إدانتها . لا يجوز . (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عند ما ذهب إلى المنزل الذى أذن له من النيابة فى تفتيشه لم يجد صاحب المنزل، وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب، ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها فى جيبها وتمسكه بالأخرى، فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل، وإذ حضر على إثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دسّم إليه فى يده شيئا أخرجه من جيبها فقتله منه بالضابط فإذا به مادة اتضح من التحليل أنها أفيون، فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا

المختدر . إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن التهمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى كان يجوز للضابط التفتيش . والإذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل . ثم إن التهمة إذ أخرجت المادة المختدرة من جيبها إنما كانت مكروهة مدفوعة إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها .

(١٩٥)

القضية رقم ٦٤٨ سنة ١١ القضائية

تلبس . حالاته المبينة في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . مشاهدة المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه . قطع هذا الجيب ووجود مختدر به . هذه الحالة ليست من حالات التلبس . جريمة إحرار المختدر . ليست من الجرائم التي يكفى فيها لجواز القبض على المتهم بها وجود قرائن أحوال تدل على وقوع الجريمة . (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)

إن حالات التلبس مبينة على سبيل الحصر في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فإذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهده بقعا سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها . كما أن جريمة إحرار المختدرات ليست من الجرائم المبينة في المادة ١٥ من القانون المذكور حتى كان يجوز فيها إجراء التفتيش بناء على وجود قرائن أحوال تدل على وقوعها من المتهم .

(١٩٦)

القضية رقم ٦٥١ سنة ١١ القضائية

مسئولية مدنية . سيد . مسئوليته عن أعمال خادمه . مناعها . وقوع الفعل أثناء تأدية الوظيفة . ارتكابه لمصلحة الخادم أو لمصلحة الخدم . يباحث بعمل بالوظيفة أو لا يتصل . السيد مسئول على الإطلاق . وقوع الفعل لا في أثناء تأدية الوظيفة . مناط مسئولية السيد . أن تكون الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل وميات نتائج فرصة ارتكابه . خفي . ارتكابه بدافع شخصي جناية قتل في دركه وبسلاح الحكومة . مسئولية الحكومة . (المادة ١٥٢ مدني)

• إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ مدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ عما يقع من خدمه أثناء تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يجعل المخدم المسئولة المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الإطلاق متى كان الفعل قد وقع فى أثناء تأدية الوظيفة ، بنقض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم ، وعما إذا كانت البواعث التى دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . أما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات فى هذه الحالة تقوم المسئولة كلما كانت الوظيفة هى التى ساعدت على إتيان الفعل الضار وهىأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . لأن المخدم يجب أن يسأل فى هذه الحالة على أساس إساءة خدمه استعمال الشئون التى عهد هو بها إليهم متكفلا بما اقترضه القانون فى حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم فى كل ما تعلق بها . فإذا كان الخطأ الذى وقع من المتهم وُضِرَ به المدعى بالحق المدنى إنما وقع منه بوصفه خفيرا ، وفى الليل ، وفى الدرك المعين لتأدية خدمته فيه ، وبالسلاح المسلح إليه من الحكومة التى استخدمته ، وأنه إنما تذرع بوظيفته فى التضييل بالمجنى عليه حتى طأوعه وجازت عليه الخدعة ، ثم تمكن من الفتك به ، مما يقطع بأنه قد ارتكب هذا الخطأ أثناء تأديته وظيفته ، وبأن وظيفته هذه هى التى سهلت له ارتكاب جريمته ، فمسئولة الحكومة عن تعويض الضرر الذى تسبب فيه المتهم باعتباره خفيرا معينا من قبلها ثابتة : سواء على أساس أن الفعل الضار وقع منه أثناء تأدية وظيفته ، أو على أساس أن الوظيفة هى التى هيات له ظروف ارتكابه . ولا يرفع عنها هذه المسئولة أن يكون المتهم لم يرتكب فعلته إلا بعامل شخصى خاص به وحده ولا شأن لها هى به ، أو ألا يكون هناك من دليل على وقوع أى خطأ من جانبها ، فإن مسئوليتها عن عمل خادمها فى هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أى الأساسين المذكورين .

المحكمة

وحيث إن ست أبوها بنت مرجان سالم وعلى محمد ندا بصفته طلبا إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض والإبرام ندب محام لمباشرة الطعن الذي أرادوا توجيهه إلى الحكم المطعون فيه بوصفهما مدعين بحق مدنى فيكون الطعن المرفوع من المحامى على اعتباره متدبا عنهما من اللجنة متعلقا بهما هما الاثنان ويكون لذلك مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم منهما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض التعويض المطلوب من وزارة الداخلية قد أخطأ لأن المادة ١٥٢ من القانون المدنى صريحة في وجوب مسئولية المخدم مدنيا عن كل ما يقع من خادمه حال تأدية عمله بقطع النظر عن البواعث التي تكون قد دفعته إلى ارتكابه خلافا لما ذهب إليه الحكم، فهذه المسئولية تكون ثابتة كلما كان الخطأ قد وقع من الخادم أثناء تأدية وظيفته . وكذلك إذا كان قد وقع بمناسبة الوظيفة متى كان متصلا بها اتصالا وثيقا يمكن معه القول بأنه إذا لم تكن الوظيفة لما كان الخطأ . ولما كان الثابت في الحكم أن الوظيفة هي التي هيأت لهم ارتكاب الحادث فإن وزارة الداخلية تكون مسئولة معه بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذى تسبب في حصوله اعتمادا على وظيفته .

وحيث إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ مدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الذى يصيب الغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه . وذلك على الإطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة بنقض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم، وعما إذا كانت البواعث التي دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . وأما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأديته لوظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المسئولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان

الفصل الضار وهيات للتاج بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساعة خدمه استئمال الشئون التي عهد هوبها إليهم متكفلا بما اقترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم ، وهو خفير ، لأنه في ليلة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٨ بعزبة عبد المولى سالم تبع ناحية عزروز مركز السنبلاوين مديرية الدقهلية قتل ندا محمد ندا عمدا ومع سبق الإصرار بأن أطلق عليه مقدوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والصفة التشريحية التي أودت بحياته . وقد تدخل الطاعنان في الدعوى مطالبين بتعويض مدنى قبل المتهم ووزارة الداخلية بالتضامن . ومحكمة الجنايات قضت بإدانة المتهم في هذه الجريمة وألزمته بأن يدفع للذى بالحق المدنى بصفته مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض للورثة والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت الدعوى المدنية قبل الوزارة . ومما قاله في ذلك " أن المحجنى عليه ندا محمد ندا تزوج من فاطمة إبراهيم الصوفانى وأقام معها بعزبة السعيد سليم ، ثم أراد أن ينتقل بها لبلده عزروز فرفضت التوجه معه ، وتسبب عن ذلك غضبها وتوجهها لمترل خالها عبد التواب محمد سالم بعزبة عبد المولى سالم وإقامتها معه . وقد طالمت مدة غضبها وأصبحت برمد أثناءها اضطرت بسببه إلى الاستقرار في البقاء عند خالها لملاجها . ثم أراد زوجها أن يصالحها فوسّط في ذلك أبازيد سرور وساكب الشوريجي فقتل المتهم السيد أحمد الديب (الطاعن) في المبلغ الذى يدفعه الزوج مقابل مصاريف علاجها وكسوتها رغم تساهل خال الزوجة في ذلك . واتهى الأمر بأن عرض المتهم بمحضور محمود على عقل وبموافقة الزوجة نقل المحجنى عليه من العزبة التى يسكن فيها ليسكن مع زوجه بعزبة خالها على أن تكون سكناه في مترل والدة المتهم الملاصق للمترل الذى يسكنه المتهم . وقد وافق المحجنى عليه على ذلك بعد أن أظهرت زوجته تنازلا عما تطالبه به من مصاريف العلاج والكسوة ،

وبعد أن قررت أنه لا مصلحة له في إقامته بعزبة السعيد سويلم وتحقق مصلحته في سكناه بعزبة خالها لزراعة أرض والنسأ. ونقل المحنى عليه وسكن فعلا بمنزل والده المتهم . وبعد شهرين من إقامته أرتاب في سلوك المتهم ، وراجت إشاعة مؤذاتها أن المتهم يريد أن يطلق فاطمة الصوفاني من المحنى عليه ليرتج منها ، ووصلت هذه الإشاعة إلى علم أمى الزوجة وإخوة المحنى عليه ولتائب عمدة عزوز الذي فاجأ المتهم بها ، فأظهر المتهم أن لا مصلحة له في بقاء الزوجة بعزبة خالها ، واستمر القتل بعد ذلك مقيا بعزبة عبد المولى سالم لكي يصل المتهم إلى تنفيذ غرضه وهو الحيلولة بين فاطمة وزوجها والرتج منها ، وفكر في التخلص من المحنى عليه ، ورسم خطة رأى أنها قد توصله لغرضه ، وتوصل إلى نقل خيوش العرب من الجهة البحرية للعزبة إلى الجهة القبلية الغربية من منزل المحنى عليه . وفي ليلة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٨ اتوى قتل المحنى عليه بغاء أمامه ، وبحضور على إبراهيم الصوفاني وعبد الغفار عبد الله الذين كانا يرافقانه ، وتظاهر بأنه متعيب الليلة ويشعر بالخوف بسبب نباح الكلاب للجهة المزراع ، وأنه يخشى أن يكون بالغيظ لصوص ، فبقى المحنى عليه ومن كانا يرافقانه مع المتهم حتى الساعة الثامنة مساء . ثم انصرف على إبراهيم الصوفاني وعبد الغفار عبد الله وبقى المحنى عليه والمتهم معا . ثم ادعى المتهم بعد ذلك أنه استمر بمز حول العزبة منفردا حتى الساعة الثالثة بعد نصف الليل ثم شعر بدوار في رأسه فانصرف ليستريح بمنزله المجاور لمنزل القتل . ولما أن وصل للمنزل ودخله نجحت الكلاب للجهة البحرية فخرج من منزله وبندقته في يده واستعد لتعميها وسار إلى أن وصل لمضيفة شيخ العزبة ، وعند الزاوية الغربية البحرية لها سمع صوت امرأة تستنجد بسليم وأخرى تستنجد به ، ووقت ذلك أطلق عيار من جهة الخيوش المنصوبة في الجهة الغربية القبلية للمضيفة فأطلق هو عيارا وأيقن بوجود لصوص بالعزبة فتبدلت الأعيرة بينه وبينهم . وبعد أن هدأت الاستغاثة عمر بندقته والفت يمينا ويسارا فرأى شخصا مسرعا نحوه ثم وقف أمام المضيفة واحتدل له فظنه أنه من اللصوص وواجهه وأطلق عليه عيارا من مسافة مترين

بينهما ولا يعرف إن كان أصابه أم لا ، ثم ضربه بماسورة البندقية على رأسه خوفا من أن يكون العيار لم يصبه ، ثم ذهب لمنزل شيخ العزبة فأيقظه وبلغه ، وصوّر الحادث على هذا النحو لتبرير أسباب القتل . وقد أرسل شيخ العزبة في البحث عن القاتل في منزله ليذهب لنائب العمدة ليبلغه بالحادث ، ولما لم يجدوه أيقن أنه هو الذى قتل . ولما تحققت له شخصية المقتول وأنه هو المحبى عليه أرسل وبلغ نائب العمدة بقتله “ . ثم عرض إلى أدلة الثبوت في الدعوى وأتتهى منها إلى ما ذكره من ” أنه مما تقدم يكون قد وضح أن السبب الذى اتهمه المتهم لارتكابه جريمة القتل إنما كان مختلفا لا حقيقة له ، ولذلك يكون الباعث له على ارتكابه جريمته إنما هو رغبته فى التخلص من القاتل ليتسنى له تحقيق غرضه من الزواج من زوجته فاطمة الصوفانى “ . وبعد ذلك تحدث عن توافر نية القتل وقيام ظروف سبق الإصرار لدى المتهم بقوله ” إن تعدد المتهم قتل المحبى عليه قد ثبت من المقدمات التى اتخذها المتهم للتأثير على ذهن المحبى عليه بتوقع حصول السطو حيث أثار تهيبه وتجنّؤه من نباح الكلاب وشعوره بوجود لصووس فى المزارع الأمر الذى رشح فى ذهن القاتل ودل على قوله عند خروجه من منزله ” العزبة رايحه تخرب “ . وبذلك تمكن من استدراج المحبى عليه للغدر به . وفعلًا عند خروجه أطلق عليه عيارا ناريا أرداه قتيلًا على الفور ، ثم أعقب ذلك بضربه بالبندقية على رأسه ليجهز عليه وليطمئن إلى أنه لا يفضى بحقيقة ما وقع من المتهم فيما لو بقى حيا . وحيث إن سبق الإصرار ثابت من أن المتهم إنما أراد بفعله هذا التخلص من القاتل حتى يتمكن من التزوج من امرأته فسعى فى نقل القاتل بزوجه من عزبة السعيد سليم لعزبة عبد التواب سالم حيث يقيم هو فيها ، ثم مانع فى صلاحها إليه بعد أن طالت مدة غضبها بمنزل خالها شيخ العزبة ، والمقدمات التى صورها للحادث لاستدراج المتهم للخروج — كل هذا لا يدع مجالًا للشك فى أنه إنما كان مصرا على قتل المحبى عليه فادعى ما ادعى به من سطو خيالى وما أثر به على الأعراب من مجاراته ، وأحدث الآثار المفتعلة بهم للإيهام بحصول السطو ليكون ذلك سبيلا له فى الادعاء بأنه إنما ارتكب

الحادث دفاعا عن المال أو النفس كذبا". ثم ذكر عن التعويض المدني المطلوب من المتهم ووزارة الداخلية بالتضامن "أن المدعى بالحق المدني بصفته طلب أن يحكم له على المتهم ووزارة الداخلية بطريق التضامن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه عما أصاب الورثة بسبب وفاة المحنى عليه . وتناول الحاضره في دفاعه وجهات نظر محكمة النقض ، ولم يفرق فيه بين الخطأ الشخصى والخطأ فى الوظيفة ، وقال إن الحكومة بتسليمها للمتهم السلاح قد سهلت له ارتكاب الجريمة ، وبذلك تكون مسئولة معه عما يرتكبه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها كما أنها مسئولة عن سوء اختيارها له . وحيث إنه لا مسئولية إلا بخطأ ، ولم يرق أى دليل على حصول خطأ من الحكومة ، وعلى العكس فإن المتهم وإن كان ما نسب إليه جنائيا قد ارتكبه أثناء تأدية وظيفته إلا أنه قد ارتكبه بسوء قصد وبدافع شخصى محض وهو الانتقام من المحنى عليه لليلولة بينه وبين زوجه تحقيقا لغرضه الذى يرى إليه وهو التزوج منها . وبذلك يكون هو وحده المسئول عما جر إليه خطؤه من الضرر بالغير . وحيث إن المحكمة ترى تقدير التعويض بمبلغ مائتى جنيه فقط " .

وحيث إنه مادام الثابت بالحكم المطعون فيه على النحو المتقدم أن الخطأ الذى وقع من المتهم وضرره به المدعيان بالحق المدني بسبب قتل المحنى عليه إنما وقع من المتهم بوصفه خفيرا فى الليل وفى الدرك المعين لتأدية خدمته فيه مما يقطع بأنه — كما قال الحكم — قد ارتكب الخطأ أثناء تأدية وظيفته . كما أن الثابت أيضا أن المتهم قد ارتكب خطأه بالسلاح المسلم إليه من الحكومة التى استخدمته ، وأنه إنما تذرع بوظيفته فى التضليل بالمجنى عليه حتى طاعه وجازت عليه الخدمة ، ثم تمكن من الفتك به مما يقطع من ناحية أخرى بأن وظيفة المتهم هى التى سهلت له ارتكاب جريمته وبأنه لولاها لم يكن يستطيع ارتكاب ما ارتكبه على المحنى عليه . ومتى كان ذلك كله واضحا كانت مسئولية الحكومة عن تعويض الضرر الذى تسبب فيه المتهم باعتباره خفيرا معينا من قبلها ثابتة سواء على أساس أن الفعل الضار وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو على أساس أن الوظيفة هى التى هأت له ظروف ارتكابه .

ولا يرفع عنها هذه المسؤولية أن يكون المتهم قد ارتكب فعله بعامل شخصي خاص به وحده ولا شأن لها به، أو عدم ثبوت أى خطأ من جانبها هي كما يقول الحكم فإن مسؤوليتها عن عمل خادمها في هذه الحالة مفترضة بحكم القانون على أى من الأساسين المذكورين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بإلزام وزارة الداخلية بأن تدفع للذعنين بالحق المدني بطريق التضامن مع المتهم مبلغ التعويض المقضى به عليه .

(١٩٧)

القضية رقم ٦٥٣ سنة ١١ القضائية

أديان . التمس على الدين . القصد الجنائي في هذه الجريمة . استخلاصه من وقائع الدعوى وظروفها . يكفي أن يكون مستفادا من الحكم . (المادة ١٣٩ ع = ١٦١)

إنه وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور إلا أن هذا لا يبيع لمن يجادل في أصول دين من الأديان أن يمتن حرمة أو يحط من قدره أو يزيده عن عمد منه . فإذا ما تبين أنه إنما كان يتنى بالجلد الذى أثاره المساس بجريمة الدين والسخرية منه فليس له أن يحتج من ذلك بحرية الاعتقاد . وتوافر القصد الجنائي هنا — كما في كل الجرائم — هو من الأمور التي تستخلصها محكمة الموضوع من الوقائع والظروف المطروحة أمامها . ولا يشترط في الحكم بالعقوبة أن يذكر فيه صراحة سوء نية المتهم ، بل يكفي أن يكون في مجموع عباراته ما يفيد ذلك .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الألفاظ التي أوردها الحكم المطعون فيه والمنسوب صدورهما من الطاعن لا تقع تحت طائلة العقاب طالما أنها قيلت في معرض مجادلة اندفع إليها الطاعن وهو جاهل أو جاحد لأصول دينه ، لأن حرية العقيدة مكفولة بحكم الدستور . ولا يمتنع على ذلك بأن تنزيل القرآن ونسوة محمد هي من أصول الدين الإسلامى ، وأن الجهر بانكارهما يعتبر تعديا عليه ، لأنه لو صح هذا لوجب على من اتبع ديناً غيره أن يؤمن به وبأصوله

وأن لا يحجر بعقيدته ، كما يوجب على المسلم بأن يتابع غيره في معتقده التي لا يقزها القرآن بل لأوجب الأمر معاقبة كل مبشر بدين يعتقد به دون غيره من الأديان . ولذا كان إنكار المسلم لأصول دينه جهرا ، وإن تعلق بصحة إسلامه وما يتبع ذلك من الاعتبارات الشرعية ، لا يدخل تحت نص المادة ١٦١ عقوبات لأنها تستلزم لتطبيقها التعدي والاحتقار .

وحيث إن الوجه الثاني مبني على أن الحكم الابتدائي إذ قضى ببراءة الطاعن تعرض لبحث ركني الجريمة وهما التعدي والقصد الجنائي ، وأبان أن الطاعن لم يحصل منه تعدد ولم يقصد بما صدر منه الطعن في الدين الإسلامي وإنما قصد الجهر به أمام مناقشه وتأيسده . لذا كان من الواجب على المحكمة الاستثنائية إذا ما أرادت إلغاء الحكم المذكور أن ترد على ما جاء به خاصا بانعدام القصد الجنائي باعتباره أهم ركن من أركان الجريمة . ويقول الطاعن إن في قصور الحكم الاستثنائي عن إيراد ذلك ما يجعله خاليا من الأسباب المنتجة لما قضى به مما يسيبه ويقتضي نقضه .

وحيث إنه وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى أحكام الدستور إلا أن هذا لا يبيح لمن يحادل في مبادئ دين أن يتمتع حرمة ويحيط من قدره أو يزدرى به . فإذا ما تبين أن قصده من هذا الجدل لم يكن بريئا ، وأنه إنما تعمد المساس بكرامة الدين وانتهاك حرمة ووضع موضع السخرية فإنه يكون مستحقا للعقاب . وليس له في هذه الحالة أن يحتج بحرية الاعتقاد التي أباحها الدستور لخروجه بما ارتكبه عن حدود البحث البريء الذي تشمل هذه الحماية .

وحيث إن أمر توافر القصد الجنائي هو من المسائل التي لا تنظرها محكمة النقض بل تقدرها محكمة الموضوع على ضوء الوقائع والظروف المطروحة أمامها . ولا يشترط لذلك أن تذكر المحكمة صراحة بالحكم سوء نية المتهم بل يكفي أن يكون في عبارة الحكم ما يدل على ذلك .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي الذي أدان الطاعن يبين أنه أوضح ما يؤدي إلى توافر هذا الركن إذ أثبت أن الطاعن "نادى الشاهد الأول وطلب إليه

أن يتلو سورة الإبراء فتلا له الآية الخاصة بالإبراء فقال له الطاعن "مش كده ، واللى أسرى موسى ، وأما مجد فلم يسر . والقرآن به خرافات ومجد ده مش نبى وليس له معجزات ، والقرآن ده خرافات ، ومجد كان يبلغ وفصيح وهو الذى ابتكر القرآن من عنده ، ولو كان القرآن صحيحا لكان الله أنزله باللغات الإنجليزية والفرنسية وباقي اللغات " . وفيما أثبتته الحكم بالصفة المتقدمة ما يكفى لبيان أن ما أثاره الطاعن لم يكن مناقشة بريئة بل إنه تمعد استدعاء الشخص الذى أراد مجادلته فى الدين ، واتخذ من تلك المجادلة سبيلا للتعدى على الدين الإسلامى بقصد امتنائه وازدراءه ووضع موضع السخرية والنهك على أساسه . وبذلك يتحقق القصد الجنائى فى الجريمة المسندة إلى الطاعن . فاذا ما عاقبته المحكمة على ما ارتكبه طبقا للسادة ١٦١ عقوبات تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما ، ويكون الحكم بإثباته ما صدر من الطاعن من العبارات البذيئة والقضاء فى موضوع الدعوى بأدائه الرد الكافى بأنها لم تجار محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من عدم توافر القصد الجنائى لدى الطاعن .

(١٩٨)

القضية رقم ٦٥٤ سنة ١١ القضائية

(أ) تعريض على الفسق والفجور . جريمة اعتياد . أفعال الإفساد الراضة قبل المحاكمة النهائية . جريمة واحدة مهما تعددت الأفعال . معاقبة متهمة بمحكين ابتدائيين عن واقعتين . ثبوت الواقعتين لدى المحكمة الاستئنافية . وجوب إلغاء إحدى العقوبات .

(المادة ٢٣٣ ع = ٢٧٠)

(ب) بيوت العاهرات . حق رجال البوليس فى دخولها بدون إذن من النيابة . حقهم فى ضبط من يوجد فيها من قاصرات . (المادة ١٣ من لائحة بيوت العاهرات)

١ — إن جريمة التعرض لإفساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الاعتياد التى تتكون من تكرار أفعال الإفساد . فهما تعددت هذه الأفعال فانها — متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية — لا تكون إلا جريمة واحدة . فإذا أصدرت المحكمة الابتدائية على المتهم حاكمين عن واقعتين على أن كلا منهما وقعت فى تاريخ

معين ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية ثبوت الواقعتين ، فانه يكون من المتعين عليها
 ألا تحكم على المتهمة إلا بعقوبة واحدة عن جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب
 إلا جريمة واحدة .

٢ - لضباط البوليس أن يدخلوا بيوت العاهرات لضبط ما يقع فيها
 مخالفات للأئمة هذه البيوت . فلهم إذن أن يدخلوها للبحث عن يكن بها من
 قاصرات ، فإذا وجدوا بها قاصرات صح الاستشهاد بذلك في كل جريمة تتعلق به .

المحكمة

وحيث إن مجمل ما جاء بوجه الطعن أن الطاعنة اتهمت بتهمتين من نوع
 واحد هما التعرض لإفساد قاصرات بتجريضهن عادة على الفسق والفجور وقد وقعت
 أولاهما في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ وثانيتها في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨ . وأسست
 إداتها على محضرى التفتيش الذى قام به ضابط البوليس ، وكلا المحضرين باطل .
 وذلك لأن التفتيش الأول قيل بأنه كان بناء على رضاها به مع أنها لم تكن حرة
 الإرادة فى هذا الرضاء لأن الضابط كان يصحب معه قوة من المخبرين ولم يلفتها
 إلى أنه لا يجوز له التفتيش إلا بعد الإذن به من النيابة العمومية . أما التفتيش الثانى
 الواقع فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨ فقد حصل بدون إذنها ، ولأئمة بيوت العاهرات
 لا تليح لرجال البوليس دخول منازل الدعارة إلا فى حالة واحدة هى التحقق من
 وجود الرخصة وتجديدها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة اتهمت
 بجريمتين : إحداها وقعت فى ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ والثانية فى أثناء شهر أكتوبر
 سنة ١٩٣٨ . وكلتاها تعرضها لإفساد أخلاق فتيات قاصرات بتجريضهن عادة على
 الفسق والفجور بأن أوجدتن فى منزلها المعد للدعارة . وقد حكم عليها ابتدائيا بالعقوبة
 فى كلتا التهمتين ، ولكن المحكمة الاستئنافية رأت بحق أن موضوع التهمتين واحد
 هو اعتياد المتهمة على التعرض لإفساد أخلاق القاصرات ، وهذا الاعتياد حالة تتهى
 بالحكم بالعقوبة ، فكل اعتبار سابق على المحاكمة وصدور الحكم النهائى يدخل فى تكوين

جريمة واحدة . ولذلك قضت بإلغاء الحكم الصادر بالعقوبة في الجريمة الأولى التي وقعت في ١١ يولييه سنة ١٩٣٨ وأيدت العقوبة المحكوم بها في الجريمة الثانية ، وهذه الجريمة هي التي وقعت في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ في منزل كانت الطاعنة تديره للدعارة بترخيص من الجهة المختصة .

وحيث إن المادة ١٣ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨ تنص على أن كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغاً سنّ الرشد القانوني . ونصت المادة ٢٣ من اللائحة على عقوبة كل مخالفة لأحكامها . كما نصت المادة ٢٢ على جواز دخول ضباط البوليس بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة .

وحيث إنه يظهر مما تقدّم أن ما تقوله الطاعنة من أنه لا يجوز لرجال البوليس أن يدخلوا بيتا من بيوت العاهرات بدون إذن من النيابة إلا في حالة واحدة هي حالة التحقق من وجود رخصة أو تجديددها — هذا الذي تقوله الطاعنة غير صحيح ومخالف لنصوص اللائحة . ويكون دخول الضباط في منزل الطاعنة في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ للبحث عن قاصرات فيه قد حصل وفقا للقانون خلافا لما تزعمه . وهذا وحده يكفي في إداتها إذ الثابت أنه ضبط بمنزلها في ذلك الحين أربع فتيات قاصرات . ولا فائدة بعد ذلك للبحث في صحة التفتيش الذي قام به الضباط في المنزل الآخر .

(١٩٩)

القضية رقم ٦٥٦ سنة ١١ القضائية

إثبات . دعوى جنائية . معكبة جنائية . لا تنفيذ بقواعد الإثبات المدنية . متى تنقذ ؟ واقعة سرقة . إدانة المتهم بناء على أقوال الشهود بأنه هو الذي باع الأشياء المسروقة لمن ضبطت عنده . جوازه ولو كانت قيمة المسروقات تزيد على عشرة جنيهات .

إن المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الإثبات الواردة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب

الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها . فإذا هي في واقعة سرقة قد عوّلت في إدانة المتهم على شهادة الشهود بأنه هو الذى باع المسروق لمن ضبط عنده فلا تريب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المبيع تزيد على العشرة الجنيهات . وذلك لأن سماعها الشهود لم يكن في مقام إثبات تعاقد المتهم مع المشتري وإنما كان في خصوص واقعة مادية بحت جائز لإثباتها بالبيئة والقرائن وغير ذلك من طرق الإثبات المختلفة، وهي مجزؤ اتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده ، بنض النظر عن حقيقة سند هذا الانتقال الذى لم يكن يدور حوله الإثبات لأنه مهما كان لا يؤثر في الدعوى .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينسب بأوجه الطعن على المحكمة أنها أخطأت إذ سمعت الشهود وعوّلت على شهاداتهم في إدانته مع أن قيمة الجاموسة المسروقة المقول بشرائها من الطاعن تزيد على ألف قرش مما يمتنع معه الإثبات بالبيئة وفقا للادة ٢١٥ من القانون المدنى وللادة ٩٢ من قانون تحقيق الجنايات . وخصوصا فإن أحمد السيد الذى ضبطت الجاموسة المسروقة عنده ليس مجنيا عليه في السرقة حتى كان يقبل منه دليل غير كتابى على الملكية . ولما كان أساس الاتهام هو حصول التعاقد الذى تم بين الطاعن وأحمد السيد المذكور على شراء هذا الأخير الجاموسة بمبلغ ١٧ جنيا، فلا يجوز إثباته إلا بالطرق المقررة في القانون المدنى . لا سيما وأن أحمد السيد هذا اعتبر شاهدا على حصول التعاقد ثم ادعى بحق مدنى ولم يقدم للمحاكمة مع الطاعن .

وحيث إن المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية لا تنقيد بقواعد الإثبات الواردة في القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها . فإذا هي في واقعة سرقة قد عوّلت في إدانة المتهم على شهادة الشهود بأنه هو الذى باع

الأشياء المسروقة لمن ضبطت عنده فلا تريب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المسروقات المبيعة تزيد على العشرة الجنيهات . وذلك لأن سماع الشهود لم يكن في مقام إثبات عقد البيع من المتهم وإنما كان في حقيقته عن واقعة ما دية بحث جائز لإثباتها بالبينه والقرائن وغير ذلك من طرق الإثبات المختلفة، وهي مجزء اتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده، بفض النظر عن طريقة هذا الانتقال لأن هذه الطريقة مهما اختلفت لا تأثير لها في الدعوى، ولذلك فهي لم تكن مدار الإثبات .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين لاتهمهم في سرقة مواش، والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن ومن معه وذكر فيها ذكره عن ذلك " أن الثابت من مجموع التحقيقات أنه في ليلة ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ بعزة شحاته مركز دكرنس مرفت للسيد شحاته وأخر بقرة وثلاث جاموسات ، وضبطت لذلك واقعة ولم يتوصل التحقيق إلى معرفة مرتكبها . وبتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ أثبت الصاغ جلال عبد الرازق أفندى مساعد الحكمدار في محضره أنه علم بأن المتهم الثاني (الطاعن) باع إحدى الجاموسات المسروقة إلى الشيخ أحمد السيد سعيد المدعى المدنى من مركز كفر صقر، وأن هذا المتهم من المعلومين لرجال البوليس بأنه من الأشقياء مرتكبي سرقات المواشى، فانتصل الضابط بالشيخ أحمد وسأله فاعترف له بأنه اشترى من المتهمين الأول والثاني جاموسة من سبعة شهور بمبلغ ١٧٣٠ قرشا، منه عجول بقربطريق المقايضة قدر ثمنه بمبلغ ٥٣٠ قرشا والباقي دفعه نقدا ، وأن البيع حصل له بحضور من كل من خليل إبراهيم سالم وسالم جمعة وحسن الشرقاوى، وعرض عليه الجاموسة المشتراة، وبعرضها على المجنى عليه السيد شحاته مجازى استعرف عليها . وقد سئل شهود المشتري فأيدوا أقواله . ثم إن المتهمين الأول والثاني لدى سؤالهما عما نسب إليهما أنكرا بيع الجاموسة للشيخ أحمد السيد وإن كانا لم ينكرا معرفتهما له، وجرحا أقوال شهوده بأنهم من خدمه " . ثم عرض إلى دفاع الطاعن فقال : " إن محامى المتهم الثاني

دفع تلك الدعوى بدفعين أولهما عدم قبول تلك الدعوى من المدعى المدنى لأنه ليس مجنيا عليه في جريمة السرقة، والثاني عدم جواز الإثبات بالبيئة لأنه يوصل إلى ثبوت واقعة البيع الذى قال المدعى المدنى بصدوره إليه من المتهم الثانى مع أن قيمة تلك الماشية باقرار المدعى المدنى تتجاوز نصاب البيئة. فأما عن الدفع الأول فن المقر قانونا أن لكل مضرور من الجريمة أن يدخل في الدعوى القائمة بصددها مدعى بحق مدنى، ولم يقصر القانون هذا الحق على المجنى عليه بالذات ... الخ. أما عن الدفع الثانى فانه فضلا عن أن المبلغ المطالب به لا يتجاوز نصاب البيئة فانه من المقر قانونا جواز الإثبات في المواد الجنائية بكافة الطرق القانونية دون تقييد بقواعد الإثبات المدنية. ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضا “.

وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه لا وجه لما يشير الطاعن لأن المحكمة حين سمعت الشهود عليه لم تكن تثبت عقد بيع أو شراء وإنما كانت تحوز حقيقة وجود المسروقات تحت يده قبل أن توجد عند من ضبطت لديه.

جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٤١

رئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وصيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٠٠)

القضية رقم ٦١ سنة ١١ القضائية

اشترك . فاعل أصلى . شريك . مثال . اتفاق شخصين على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء كل منهما بالضرب على المجنى عليه . نشوء الوفاة عن فعل واحد منهم فقط . معرفة محدث هذا الفعل أو عدم معرفته . كلاهما فاعل أصلى .

إن المادة ٣٩ من قانون العقوبات يؤخذ من عبارتها ومن تطبيقات وزارة الحفانية عليها ، خصوصا الأمثلة التى أوردتها هذه التعليقات شرحا لها ، أنه يعتبر فاعلا : (أولا) من يرتكب الفعل الذى تتكون به الجريمة كلها سواء أكان هو وحده أم كان معه غيره . (ثانيا) من يأتى بقصد ارتكابها عملا من الأعمال التى

ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان عمله في حد ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم بهذا الفعل وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها . فإذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جناية القتل ، ثم اعتدى كل منهم بالضرب على المجنى عليه ، فإنهم يعتبرون فاعلين في جناية القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد منهم فقط عرف بعينه أو لم يعرف . يدل على ذلك المقابلة بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة . فالأولى محلها أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكوّن لكل الجريمة ، أما الثانية فمحلها أن تكون الجريمة قد اتفق بين عدة أشخاص على ارتكابها بجسلة أفعال على أن يقوم كل واحد منهم بمباشرة فعل منها . وهذا هو مفهوم نص المادة ٣٧ من القانون الهندي التي أخذت عنها الفقرة المذكورة .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى تقرير الطبيب الشرعي ، ودوّنت في الحكم نصه ونتيجته . وقد جاء فيه أن المجنى عليه أصيب بست إصابات وهي جرح قطعي بمتصف الوجه ، وجروح متهكة حوافها قطعية شاملة الجدارية اليسرى وتهتك فيها الأنسجة الرخوة وتهشمت العظام وتناثرت بعض أجزاء المخ والمخيخ ... الخ . وجرح قطعي بكليّة اليد اليسرى ، وجرح قطعي مقابل شوكة عظيمة اللوح اليسرى ، وجرحان ناربان بالظهر . كما جاء بنتيجته أن كل هذه الإصابات حيوية ، وأن الطبيب رجح أن الضربة أو الضربات التي أحدثت الوفاة هي إصابات الرأس . ومع أن المحكمة حدّدت بالحكم الأفعال التي استندتها إلى كل من المتهمين فقالت إن الطاعن الأول والشخصين المجهولين كانوا يضربون المجنى عليه بآلات حادة ثقيلة على رأسه ووجهه وعدة مواضع أخرى من جسمه ، وإن الطاعن الثاني أطلق طيه عيارين نارين من بندقيته فأصابه في ظهره -- مع ذلك فإنها اعتبرت أن الطاعنين مع آخرين مجهولين قتلوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار والترصد ، وعاقبتهم بالمادتين

٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فهي بذلك قد اعتبرت الطاعن الأول فاعلا أصليا مع الشخصين المجهولين . وما دامت الضربات كلها لم تكن مميّنة فكان على المحكمة أن تبين أنه هو الذي أحدث الضربة القاتلة في الرأس دون غيره من المتهمين ، ولكنها لم تفعل بل أثبتت أنه والمجهولين جميعا ضربوا المجنى عليه في مواضع متعددة من جسمه من غير تحديد ما وقع من كل واحد منهم . أما بالنسبة للطاعن الثاني فقد عدته المحكمة فاعلا أصليا أيضا رغم أن الطيب لم يعتبر الإصابتين التاريخيتين اللتين أسندتهما الحكم إليه قاتلتين ، إذ رجح أن الوفاة نشأت عن الضربة أو الضربات التي أصابت الرأس . ويخلص الطاعنان مما تقدم إلى أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي أثبتتها في الحكم . ويقولان إن الوضع القانوني هو اعتبارهما شريكين في القتل بفرض أن هناك سبق إصرار ، وإنه إذا ما انعدم هذا الركن (وهو مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن) يكون التطبيق الصحيح هو اعتبار ما وقع من الطاعن الأول مجزّد ضرب أو جرح معاقب عليه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات تطبيقا لقاعدة القدر المتيقن ، وما وقع من الطاعن الثاني شروعا في قتل . ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن مصلحتهما في التمسك بهذا الوجه ظاهرة ، لأن المحكمة طبقت عليهما المادة ١٧ وقضت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة فلم يكن لهما أى خيار في جريمة عقوبتها الوحيدة الإعدام ، بخلاف ما إذا كانا شريكين فإن الأشغال الشاقة المؤبدة تكون عقوبة أصلية لهما فيستفيدان تبعا لذلك من معاملتهما بالمادة ١٧ المذكورة .

وحيث إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات وزارة الحفائية عليها والأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحا لهما أنه يعتبر فاعلا : (أولا) من يرتكب الفعل المكوّن للجريمة كلها سواء أكان وحده أم معه غيره . (وثانيا) من تكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في حد ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها .

فلذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل، ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا إذا كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم عرف أو لم يعرف. يؤيد هذا النظر مقارنة الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة، إذ الأولى خاصة بكل من يرتكب الفعل المكوّن للجريمة كلها، وأما الثانية فخاصة بحالة تعدد المتهمين المتفقين عليها إذا كان كل منهم لم يساهم فيها كلها بل ساهم بالعمل الذي أتاه في جزء منها فقط متى كانت قد ارتكبت بجملة أعمال. وهذا هو الظاهر من النص التشريعي الذي أخذت عنه الفقرة الثانية المذكورة وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي.

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة في بيانها للواقعة أثبتت أن أحد أولاد المجنى عليه وخمسة أشخاص آخرين من أقاربه سبق أن ضربوا والد الطاعن الثاني، وهو ابن عم الطاعن الأول، ضربا أفضى إلى موته مع سبق الإصرار، وقد قضى عليهم من محكمة الجنايات في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ بمعاينة ابن القتل بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وب عقوبات مختلفة على المتهمين الباقين. إلا أن هذا الحكم لم يرض الطاعنين وعقدا العزم على أخذ الثأر للقتول من كبر عائلة المحكوم عليهم، ووقع اختيارهما على المجنى عليه، واتفقا مع آخرين لم يتوصل التحقيق لمعرفتهما على قتله عمدا، وأخذا يمتحنان الفرصة لشفاء ظليلهما، وقد انتهزا فرصة قتله تنسأ من الغيط إلى البلدة وكنوا له مع زميليهما المجهولين في مزرعة يحسار جسر مصرف كان سيمر عليه، ولما رأوه حاضرا على هذا الجسر خرجوا من مكنتهم وهجموا عليه تخاف منهم وزل في مياه المصرف محاولا الهرب فتمقبوه، وأخذ الطاعن الأول والشخصان المجهولان يضربونه بألات حادة ثقيلة على رأسه ووجهه وعدة مواضع أخرى من جسمه، وأطلق الطاعن الثاني عبارين ناريتين من بندقيته فأصابه في ظهره وتوفي في الحال. ثم ذكرت المحكمة قسلا عن الكشف الطبي الإصابات الستة التي أوردها الطاعن في وجه الطعن وبينت رأى الطبيب من أنه يرجح أن إصابات الرأس هي التي أحدثت الوفاة. وأخيرا أثبتت تحقق نية القتل

قبلهم وتوافر سبق الإصرار والترصد لسيهم . وفي هذا البيان الكافي على أن كلا من الطاعنين والشخصين المجهولين اعتدى بالفعل على المجنى عليه تنفيذا لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي اتفقوا وأصروا على ارتكابها . فلذلك تكون محكمة الجنايات إذ اعتبرتهم جميعا فاصلين أصليين لم تخطئ فيما ذهبت إليه . ولا يعيب الحكم أن الإصابات التي أحدثها بعضهم بالمجنى عليه لم تكن القاتلة ، ولا يعيبه عدم تحديد المحكمة الضربات التي وقعت من الطاعن الأول ، وعدم تعيينها من أحدث الفعل الجنائي الذي سبب الوفاة ، ما دامت قد أوردت في الحكم أن كلا منهم قد أتى ما يعتبر بذاته شروعا في جريمة القتل ، وأن هذه الجريمة وقعت بالفعل نتيجة لاتفاقهم ، وتنفيذا للقصد الجنائي المشترك بينهم جميعا . وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو وجود تناقض وقصور في التسيب . وفي شرح ذلك يقول الطاعنان : (أولا) إنه بالرجوع إلى أسباب الحكم يتضح أن شاهدي الرؤية الوحيدين اللذين اعتمدت المحكمة على شهادتهما في إدانة الطاعنين هما زوجة القتيل وابنه ، وأما من عداهما فهم شهود سماعيون . إلا أن المحكمة في التدليل بالنسبة لمن قضت ببراءتهما قالت إنها لا ترتاح إلى الأخذ بشهادة شاهدي الرؤية بصددهما لأنها ترجح أنهما لم يستطيعا التحقق منهما كما تحققا من الطاعنين . فاذا لوحظ أن الشاهدين المذكورين أصرا من أول التحقيق إلى آخر المحاكمة على أنهما رأيا المتهمين الأربعة يقتربون الجريمة فيكون من غير المفهوم أن المحكمة ، دون أن تستند إلى دليل مستمد من أقوالها أو من ظروف الرؤية في ذاتها ، تقول إنها ترجح عدم استطاعتها التحقق من برائتهما ؛ إلا أن تكون قد بنت ذلك على تشككها في الرؤية ذاتها ، فلذا كان يجب أن يتعدى هذا الشك إلى الطاعنين فيستفيدان منه . ومن حقهما أن يريا في ذلك تناقضا خطيرا في أسباب الحكم . (وثانيا) إنها أسست حكمها ببراءة المتهمين الآخرين على ما ظهر من شهادة العمدة بالجلسة من أنه انفضح له من تحرياتة أن أحد المتهمين اللذين حكمت ببراءتهما ليست له

يد في مقارفة الجريمة مع أنه لم يقصر هذه التحريات على المتهم المذكور بل قور هذه النتيجة أيضا بالنسبة للطاعن الأول . وبما أن المحكمة اعتمدت على تحريات العمدة كدليل من أدلة الدعوى ثم قتلها خطأ في حكمها بحيث انصبت على متهم دون الآخر، فهذا الخطأ المادى إنما هو قصور وتناقض في الأسباب يعيب الحكم ويوجب نقضه . (وقد رفضت المحكمة هذا الوجه على أساس أنه جدل موضوعى في كفاية الأدلة التى أخذت بها المحكمة) .

(٢٠١)

القضية رقم ٦٥ سنة ١١ القضاية

تزوير فى أوراق رسمية . دفتر قيد المواليد . تغيير الحقيقة فى اسم الأب أو الأم . تزوير معاقب عليه . (القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمواحد من ٣٥٥ - ٣٦٢ من لائحة

ترتيب المحاكم الشرعية و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ ع ٢١١ و٢١٢ و٢١٣)

إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات وإن كان قد نص إجمالاً فى المادة الأولى منه على وجوب التبليغ عن المواليد وقيدتها فى الدفاتر المخصصة لذلك إلا أنه قد أوجب صراحة فى مواده الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمناً اسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف ... الخ . كما أنه عين من وكل إليه القيام بالتبليغ، وفرض عليه أن يوقع بإمضائه أو بختمه أو بإبهام يده اليمنى على القيد وعلى كل ما يحصل فى أثناء القيد من إضافة أو شطب أو تصحيح . ثم أجاز له أن يحصل بجائناً على صورة من القيد مصدق عليها ممن فى عهده الدقر بمطابقتها للأصل ، كما رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من القيد . وفى هذا كله ما يدل على أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود ووالديه المنتسب فى الحقيقة إليهما، إذ أن إثبات الولادة وحدها بغير تعيين المولود ووالديه لا يمكن بنهاة أن يكون وافياً بالفرض المقصود من القيد وهو استخراج صور منه لاستخدامها فى مواد الإثبات المختلفة . وبناء على ذلك إذا تعدم المبلغ تغيير الحقيقة فى شيء مما هو مطلوب منه، وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على

ما بلغ به فإنه يعد مرتكبا لجناية التزوير في أوراق أميرية . ولا يمكن أن يغير من ذلك ما جاء بلائحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بمواد ثبوت النسب التي ترفع إلى هذه المحاكم فإن الحكم بثبوت النسب من هذه الجهة على مقتضى قواعد وأصول معينة لا ينفي إمكان الاستشهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الدفاتر الرسمية من احترام وثقة . على أن هذا القيد إن لم يكن بذاته دليلا على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب الوارد فيه . ثم إنه إن كانت قوته لدى المحاكم الشرعية في الإثبات في مواد النسب محدودة ، أو حتى معدومة ، فإن مجوز إمكان الاستشهاد به لدى غيرها من الجهات في سائر المواد المختلفة يستوجب العمل على ما يكفل سلامته من العبث به بمعاينة من يقوم على إفساده بتغيير الحقيقة فيه .

المحكمة

وحيث إن هذه الطاعة تنبئ بأوجه الطعن المقدمة منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بإداتها في جناية الاشتراك في التزوير في دفتر المواليد . وذلك لأن الواقعة التي أثبت وقوعها منها لا عقاب عليها على أساس أن تغيير الحقيقة في اسم الأب أو اسم الأم في شهادة الميلاد لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية ، لأن هذه الشهادة ليست معدة لإثبات هذا الاسم أو نسبة المولود لأب معين أو أم معينة ، بل هي معدة فقط لإثبات حصول الولادة واسم المولود . فإذا كان تغيير الحقيقة واقعا في هذين الأمرين فإنه يعد تزويرا معاقبا عليه . أما إذا كان لم يتناول إلا أمورا لم يعد المحرز لإثباتها فلا جريمة ولا عقاب . والقانون في إثبات النسب قد وضع لإجراءات معينة أوجب اتباعها في مواد تحقيق الوفاة والوراثة ، وهذه الإجراءات منصوص عليها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية في المواد من ٣٥٥ إلى ٣٦١ . فلو كان لشهادة الميلاد في مصر ما لها في فرنسا من حجية في إثبات النسب لما كانت هناك حاجة إلى ذلك .

وحيث إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات وإن كان قد نص إجمالا في المادة الأولى منه على وجوب التبليغ عن المواليد وقبدها في الدفاتر

المخصصة لذلك، إلا أنه قد أوجب في صراحة بمواده الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمنا اسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف ... الخ. كما عين من وكل إليه القيام بالتبليغ وفرض عليه أن يوقع بإمضائه أو بختمه أو بإبهام يده اليمنى على القيد وعلى كل ما يحصل في أثنائه من إضافة أو شطب أو تصحيح، ثم أجاز له أن يحصل مجانا على صورة من القيد مصدق عليها ممن في عهده الدفتر بمطابقتها للأصل، كما رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من القيد . وفي هذا كله ما يدل بجلاء على أن دفاتر المواليد لم تعد لقيد واقعة الولادة مجزئة عن شخصية المولود ووالديه المنتسب في الحقيقة إليهما، فإن إثبات الولادة وحدها غير تعيين المولود ووالديه لا يمكن بداهة أن يفي بالفرض المقصود من القيد وهو استخراج صورته لاستخدامها في مواد الإثبات المختلفة . فإذا تعدل المبلغ تغيير الحقيقة في شيء منه فإنه يعد مرتكبا لجناية التزوير في أوراق أميرية متى كان القيد قد أجرى فيها على خلاف الحقيقة بناء على تبليغه، ولا يمكن أن يغير من ذلك ما جاء بلائحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بمواد ثبوت النسب التي ترفع إلى هذه المحاكم، فإن الحكم بثبوت النسب من هذه الجهة على مقتضى قواعد وأصول معينة لا يتنافى مع مجزئ الاستشهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الدفاتر الرسمية من احترام وثقة . وهذا القيد إن لم يكن دليلا على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب الوارد فيه . ثم هو إن كانت قوته في الإثبات محدودة، أو حتى معدومة، لدى المحاكم الشرعية في مواد النسب فإن الاستشهاد به لدى غيرها من الجهات في سائر المواد المختلفة ممكن . وهذا يستوجب العمل على ما يكفل سلامته من العبث به بمعاينة من يقدم على إفساده بتغيير الحقيقة فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أذان الطاعة في جناية التزوير في دفتر قيد المواليد باعتبارها شريكة مع من باشر مقارقتها، وفي جناية استمال شهادة ميلاد مع علمها بتزويرها، وأوقع عليها عقوبة واحدة طبقا للادة ٣٢ من قانون العقوبات . وذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله :

» إن المرحوم محمد بك جعفر المستشار السابق بحكمة استئناف أسيوط كان متروجا من المتهمة الثانية زنوبة حسن عطا الله (الطاعنة الثانية)، فلما مات طمعت زنوبة هذه في أن تفوز من تركته بأكثر مما تستحقه حقا وعدلا فنزلت على أن تدعى لنفسها ولدا منه لتحصل على نصيب ولد من التركة، فتقدمت إلى المجلس الحسبي وأدعت أن فيها حملا مستكنا، وطلبت أن تقام وصية على حملها فأجابها المجلس الحسبي إلى طلبها وندب في نفس الوقت أحد أطباء الولادة وهو الدكتور نجيب بك محفوظ للكشف عليها وبيان حالتها، فعملت المتهمة جهدها على عدم تنفيذ قرار المجلس الحسبي فيما يتعلق بالكشف عليها، وراحت كل الجهود التي بذلت في سبيل ذلك هباء. فرفع باقي ورثة محمد بك جعفر بواسطة وكيلهم محمود بك جعفر وهو أخو المتوفى دعوى إثبات حالة على المتهمة المذكورة أمام محكمة عابدين الجزئية، وقضى في هذه الدعوى بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٢ بنسب كبير الأطباء الشرعيين الدكتور محمود ماهر للكشف على المتهمة زنوبة حسن عطا الله وإثبات حالتها وعمّا إذا كانت حاملا أم لا، فراوغت المتهمة في تنفيذ حكم إثبات الحالة كما فعلت بالنسبة لقرار المجلس الحسبي. وقد راحت المتهمة في أول الأمر تسعى للحصول من أحد الأطباء على شهادة بأنها حامل فلما لم تستطع سعت في الحصول على ولد، وكلفت بذلك محمود موسى إبراهيم إلى أن توصلت أخيرا بواسطة سيد بدوى يوسف إلى معرفة حسن بنت أحمد الهجين التي كانت قد حملت سفاحا، وانفقت معها على أن تستولى على الطفل الذي يولد لها مقابل مبلغ من المال جعلته لها، وبالفعل عند ماحل أو أن وضع حسن بنت أحمد الهجين استقدمتها المتهمة زنوبة حسن عطا الله إلى منزل أحد أقاربها بجهة درب سعادة. وقبيل الولادة مباشرة ذهبت زنوبة حسن عطا الله ووالدتها سيدة محمود وحسن بنت أحمد الهجين وأحد الشهود وهو عبد القادر عفيفي الذي كان في ذلك الوقت موظفا بمكتب الشيخ محمود شرف المحامي الشرعي ووكيل زنوبة حسن عطا الله في بعض قضاياها إلى عيادة مولدة تدعى لولو قلادة بجهة السبئية وهناك وضعت حسن بنت أحمد الهجين طفلا ذكرا. وفي اليوم التالي أظهرت

السيدة لولو قلادة لزنوبة حسن عطا الله ومن معها بأن منزلها لا يتسع لبقائهن فيه، فاستأجرت زنوبة حسن عطا الله شقة من سرية رفاعي يوسف بالقرب من منزل المولدة لولو قلادة . وقد طلبت هذه الأخيرة بيانات عن الاسم المزمع تسمية الطفل به واسم والده والوالدة إلى غير ذلك مما يجب ذكره للتمكن من قيد الطفل بدقت الموالي، فكتب لها عبد القادر عفيفي بعض البيانات المطلوبة بناء على إملاء زنوبة حسن عطا الله وأعطى الورقة للولو قلادة وفيها أن الطفل اسمه محسن وأن والده هو المرحوم محمد بك جعفر والوالدة زنوبة حسن عطا الله . فأظهرت لولو قلادة تشككها لما قيل لها من أن الوالدة زوجة مستشار، وطلبت بيانات أخرى فوعدها عبد القادر عفيفي بترويدها بكل ما تطلبه من البيانات ثم لم يعد إليها . والظاهر أن زنوبة حسن عطا الله ومن معها لم يطمئنا إلى لولو قلادة فأرأوا أن يقيدوا الطفل بعيدا عن القاهرة . وبعد الولادة بمدة وجيزة عمدت زنوبة حسن عطا الله المتهمة الثانية ووالدتها على ترحيل حسن بنت أحمد الهجين من القاهرة فأرسلتها إلى طنطا مع سيد بدوي يوسف . وفي نفس الوقت اتفقت مع عائشة حمادة المتهمة الأولى وهي داية بطنطا بواسطة أحمد مراد السعدني المتهم الثالث زوج نفيسة على أن يقيد الطفل الذي ولد لحسن بنت أحمد الهجين بدقت مواليد طنطا على أنه ولد بهذه البلدة الأخيرة في يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٢ . وبالفعل تم قيد الطفل بطنطا وذكر أن اسمه محسن وأن والده المرحوم محمد بك جعفر ووالدته زنوبة حسن عطا الله . ولما أن تم للمتهمة الثانية ذلك أرسل وكلها الشيخ محمود شرف للمجلس الحسبي لتفராفا بتأريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ يقول فيه إن موكلته زنوبة حسن عطا الله وضعت في اليوم السابق وذلك ليتخذ المجلس الحسبي ما يراه بشأن إقامة زنوبة وصية على ابنها . ولما مضت المدة التي رأت المتهمة الثانية أنها كافية لضياح معالم الولادة المزعومة ذهبت في يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وقدمت نفسها للطبيب الشرعي للكشف عليها تنفيذاً للحكم بإثبات الحالة فقرر كبير الأطباء الشرعيين أنه ليس هناك ما ينفي وضعها في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٢ لزوال علامات الوضع بسبب مضي ثمانية شهور على هذا

التاريخ . وقد قدمت المتهمة الثانية شهادة الميلاد المزورة للجنس الحسبي في مادة إقامتها وصية على ابنها المزعوم ولوزارة المسالية لتحصل على نصيب له من معاش محمد بك جعفر . ثم عرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن فقال " إن ما ذهب إليه الدفاع من أن إثبات غير الواقع في دفتر المواليد فيما يتعلق بوالد الطفل أو والدته لا يعد تزويرا غير صحيح ، فان دفتر المواليد معد لبيان اسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها ومحل ونوع الطفل ذكرًا كان أو أنثى والاسم واللقب اللذين وضعاه واسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة (تراجع المادة الثانية من لائحة المواليد والوفيات) . فاذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات قامت المسؤولية الجنائية قبل من أقدم على هذا التغيير متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير ، وهي متوفرة بلا شك في هذه الدعوى " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن ما تمسك به الطاعنة في طعنها لا محل له . فالحكم المطعون فيه لم يثبت عليها التزوير في اسم والدي المولود فقط ، بل أثبت عليها أنها اشتركت في تزوير بيانات أخرى ليست محل نزاع من جانبها . أما البيانات الخاصة بالنسب فلا وجه لما تثيره الطاعنة بشأنها ، لأن مدى القوة التديلية لدفاتر المواليد في أية ناحية من نواحي الإثبات لا يمكن بحال أن يتوقف عليها قيام جناية التزوير في الدفاتر المذكورة ، إذ يكفي أن يكون للثابت فيها أى تقدير كأنما ما كان مبلغه عند الإثبات في أية جهة من جهاته المختلفة . ولا يشترط أن يكون التغيير قد وقع فيما يثبته الموظف على مسؤوليته هو في شأن ما يكون قد أجراه أو رآه أو سمعه بنفسه مما لا يصح إثبات ما يخالفه إلا عن طريق الطعن بالتزوير . ومتى كان المستخرج من هذه الدفاتر له اعتبار في الإثبات ومن شأنه — بحسب الأصل فيه — أن تثبت به الحقوق على اختلاف أنواعها ، والطاعنة نفسها قد استخدمته كسند لها في دعواها ، فلا معنى لما تعلق به في طعنها من وجوب تعليق قيام الجناية على قدر قوة المحزر كدليل من ناحية ثبوت النسب لدى المحاكم الشرعية فقط .

(٢٠٢)

القضية رقم ٦٨٤ سنة ١١ القضائية

أسباب الإباحة . حق الدفاع الشرعي من المال . الاحتماء إلى رجال السلطة . محله . صورة واقعة . دخول المجني عليه أرض المتهم عنوة . تركه ماشيته ترمى الزرعة القائمة فيها . مفاجأة المتهم بإياد على هذه الحال . ضربه ليردّه عن ماله . دفاع شرعي عن المال . (المادة ٢١٠ ع ٢٤٦)

١ — إن القانون وإن كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع الشرعي متى كان في الإمكان الركون إلى الاحتماء برجال السلطة إلا أن ذلك يقتضي أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل للحق المقرّر في القانون مادامت جميع أحوال الدفاع الشرعي عن المال يتصور فيها كلها إمكان ترك المعتدى ينفذ صدهوانه حتى يستعان عليه برجال الحكومة .

٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم مفادها أن المجني عليه في جنابة ضرب نشأ عنه عاهة دخل عنوة أرض المتهم وترك ماشيته ترمى الزرع القائم فيها، وأن المتهم لم يضربه إلا ليردّه عن ماله حين فاجأه على هذه الحال، فهذه الواقعة يكون فيها المتهم في حالة دفاع شرعي، إذ أن القانون صريح (المادة ٢٤٦ ع) في تقرير حق الدفاع الشرعي عن المال لردّ كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير أو يكون مخالفة مما نص عليه في المادتين ٣٨٧/١ و ٣٨٩/١ و ٣

(٢٠٣)

القضية رقم ٦٨٧ سنة ١١ القضائية

تفتيش . الدفع ببطلانه . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع . لا يقبل التمسك به أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع التي أوردها الحكم دالة بذاتها على وقوع البطلان .

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .

جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٤١

برئاسة حضرة محمد كامل الزشيدى بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك
ومحمد كامل مرمى بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٠٤)

القضية رقم ١٨٧٦ سنة ١٠ القضائية

أشياء ضائعة - حبس الشيء الضائع بنية تملكه . سرقة . نية التملك . لا يشترط وجودها حال العثور
على الشيء . وجود الشيء المعثور عليه في حيازة غير من شرطه مع العلم بحقيقة الأمر فيه . إخفاء لأشياء
مسروقة . (دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ والمادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند
المتهم حال عثوره على الشيء . فوجود هذا الشيء في حيازة غير من شرطه يمكنه
جريمة إخفاء أشياء مسروقة متى كان المتهم عالما بحقيقة الأمر فيه . ذلك لأن
دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اعتبر حبس الأشياء الضائعة بنية امتلاكها في حكم
السرقة ، فيعاقب عليه بعقوبتها ، ويجرى عليه سائر أحكامها . فمن يحوز شيئا منها
مع علمه بظروفه يعاقب على ذلك عقاب مخفي الشيء المسروق .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتلخص في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ،
وأن ما حصل من الطاعن لا جريمة فيه ، ولا عقاب عليه . وفي بيان ذلك يقول
إنه لا نزاع في أنه حسب الوقائع الثابتة في الحكم يعتبر الخاتم بالنسبة للطاعن من
الأشياء الضائعة المعثور عليها ، فلأجل اعتبار واقعة العثور سرقة يجب أن تكون نية
امتلاك الشيء المعثور عليه معاصرة لهذا العثور ، وهو ما لم يتوافر . وإنه على فرض
اعتبار الواقعة سرقة فهي سرقة من نوع خاص ، لأن الجريمة هنا سرقة حكما لاحقة ،
فلا يمكن التوسع واعتبار الوسيط في البيع قد أخفى شيئا مسروقا وهو عالم بسرقة ،
لأن إخفاء الأشياء المسروقة هو جريمة قائمة بذاتها منصوص عنها في قانون العقوبات
بالنسبة للأشياء المسروقة فعلا لا حكما ، وإنه لا عقوبة بغير نص . ولذا كان
ما وقع من الطاعن لا عقاب عليه .

وحيث إن ما دفع به الطاعن من وجوب توافر نية امتلاك الشيء الضائع وقت العثور عليه، ومن أن إخفاء الشيء الضائع لا يعتبر إخفاء لشيء مسروق، وهي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٢٢ عقوبات، غير صحيح. لأنه بالنسبة للشق الأول فليس من الضروري أن تكون نية امتلاك الشيء الضائع قد وجدت وقت العثور عليه بل يكفي أن تكون قد توافرت بعد ذلك الوقت. وأما بالنسبة للشق الثاني فإن إخفاء الشيء المعثور عليه هو جريمة إخفاء أشياء مسروقة متى كان المخفي عالماً بأن هذا الشيء من الأشياء الضائعة التي لم تصل ليد حائزها إلا بطريق العثور عليها، لأن ذكره في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة اعتبر حبس الشيء الذي سرقه بنية امتلاكه سرقة يعاقب بمقتضاه بعقوبتها ويجرى عليه كل نتائجها، فمن الطبيعي أن يكون من يخفي هذا الشيء وهو عالم بظروفه مرتكباً لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة، ولا محل للفرقة بين الحالتين ما دام القانون سوى بينهما بلا أي تحفظ.

(٢٠٥)

القضية رقم ٦٩٥ سنة ١١ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة. مالك حارس. وجوب تقديم الأشياء المحجوزة إدارياً أو قضائياً في اليوم المحدد للبيع. عدم تقديمها تعدد. توافر الجريمة ولو كانت الأشياء لم تبدد بالفعل.

(المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ع = ٣٤٢ و ٣٤١)

المالك المعين حارساً على الأشياء المحجوز عليها إدارياً أو قضائياً ملزم بمقتضى واجبه أن يقدم الأشياء للأموال المختص بالبيع في اليوم المحدد لذلك. فإذا هو تعدد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها للتنفيذ عليها سواء أكان ذلك بإخفائه إياها في هذا اليوم أم بتصرفه فيها من قبل صح اتخاذ هذا وحده دليلاً على إدانته في جريمة الاختلاس لتعمده به عرقلة التنفيذ أو منعه. وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة باقية ولم تبدد بالفعل.

(٢٠٦)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ١١ القضائية
 قذف . سب . اقراء . المدافعة عن حق أمام المحاكم . مناصب الإخفاء من المقاب على السب
 والاقراء في هذه الحالة . كون السب أو القذف من مستلزمات الدفاع . تقدير ذلك . موضوعي .
 (المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)
 يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات
 القذف أو السب التي استعملت في المدافعة عن حق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع
 عن هذا الحق . والفصل في ذلك متروك لقاضي الموضوع بقدره على حسب ما يراه
 من العبارات التي أبدت والفرض الذي قصد منها .

جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكي
 محمد بك ومحمد زكي على بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٠٧)

القضية رقم ٦٩٤ سنة ١١ القضائية
 حكم . قاض سمع المرافعة واشترك في إصدار الحكم ولم يحضر النطق به . عدم توقيعه على مسودة
 الحكم . لا يستوجب البطلان . (المواد ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ مرافعات)
 إن عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى على مسودة الحكم الذي
 اشترك في إصداره ولم يحضر النطق به ، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ من قانون
 المرافعات ، لا يستوجب البطلان . لأن القانون إذ لم ينص في هذه المادة على
 البطلان في هذه الحالة ، مع أنه قد نص عليه في الساتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون
 المذكور ، قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

(٢٠٨)

القضية رقم ٧٠٩ سنة ١١ القضائية
 إثبات . أقوال المتهم بحضر البوليس . الاعتماد عليها وحدها . جوازه .
 للقاضي أن يستند في حكمه إلى الأقوال التي يدلي بها المتهم في محضر البوليس ،
 فإن كون هذا المحضر غير معتمد إلا لجمع الاستدلالات فقط لا يؤثر في قيمة ما يرد به

من جهة الإثبات . ولا يعيب الحكم أن تكون هذه الأقوال هي سند الوحيد ما دامت المحكمة قد اكتفت بها في الاقتناع .

(٢٠٩)

القضية رقم ٧١٠ سنة ١١ القضائية

معارضة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يجوز ؟ . غياب المعارض بدون عذر مقبول . المرض عذر قهري . طلب التأجيل لمرض المعارض . رفضه دون بيان الأسباب . إخلال بحق الدفاع . (المادة ١٣٣ تحقيق)

إنه وإن كان للحكمة — بحسب الأصل — أن تقبل طلب التأجيل أو ألا تقبله إلا أنه ينبغي عليها إذا مارفت الطلب في غية المعارض وحكمت باعتبار معارضته كأنها لم تكن أن تبين أسباب الرفض ، إذ الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يكون جائزا إلا إذا كان غياب المعارض لا يستند إلى عذر مقبول ، وإذا كان المرض من الأعذار القهرية التي تمنع من الحضور فإن رفض المحكمة طلب التأجيل للرض يكون فيه إخلال بحق الدفاع إذا لم تبين أسبابه في الحكم .

(٢١٠)

القضية رقم ٧٢١ سنة ١١ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . حجز . وجوب احترامه . حجز قائم مشوب بما يبطله . وجوب احترامه . محجوز على ماله . غير مدين للحاجز . تصرفه في المحجوز أو عرقلة التنفيذ عليه . يستوجب العقاب . (المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع = ٣٤١ و ٣٤٢)

إن الحجز متى أوقعه موظف مختص فإنه يكون مستحقا للاعتراف الذي يقتضيه القانون بنصه على معاقبة كل من يتجارى على اختلاس أشياء محجوزة ، وذلك على الإطلاق ولو كان الحجز مشوبا بما يبطله ما دام لم يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص . فإذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحاجز ، فإن ذلك لا يبرره الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح .

(٢١١)

القضية رقم ٧٣١ سنة ١١ القضائية

إجراءات النية . جرائم قلقة . سقوط العقوبة . إجراءات النية . سرقة بعود . الجرائم التي تشاكلها المنصوص عليها في المواد ٥١ ع وما يليها . المحكمة المختصة بنظرها . محكمة الجنايات . الحكم غيابي الذي يصدر فيها . يتبرح كغايبا في جناية ولو كان قد صدر بعقوبة جنحة . بطلانه بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المقررة بها فيه . (المواد ٢١٥ وما بعدها تحقيق و ٥٣ تشكيل)

إنه لما كانت العقوبة المقررة للسرقة بعود هي وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال في محل خاص ، فإن ذلك يقتضي حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات ، لأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها . ولذلك فإن كل حكم يصدر غيابيا على المتهم في إحدى هذه الجرائم يجب أن يعد كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجناية ، مهما كانت العقوبة المحكوم بها ، وسواء أكانت الجريمة في صحيح وصفها جناية أم جنحة . وذلك لأن المادة ٥٣ فقرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة أن تتبع الأحكام المقررة للنية في الجنايات (المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات) في حق المتهم الغائب على الإطلاق ، بغض النظر عن نوع العقوبة الموقعة عليه وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه ، ما دامت الجريمة الصادر فيها الحكم لم تكن مقدّمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية ؛ إذ في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، تكون إجراءات النية هي المقررة لمواد الجرح . وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة . وإذن فذلك الحكم يبطل حتما بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه في أثناء المدة المقررة لسقوط العقوبة المقررة بها فيه لا المدة المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجريمة .

المحكمة

وحيث إن مما تنمى النيابة العمومية بأوجه الطعن المقدمة منها على القرار المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لسقوط الحق في إقامتها بمضى المدة . وذلك لأنه قال إن جريمة السرقة بعود هي من الجرائم القلقة النوع التي تكون جناية أو جنحة بحسب نوع العقوبة التي يحكم بها فيها ، مع أن هذا إن صح بالنسبة للأحكام الحضرية التي تصدرها محكمة الجنايات في هذا النوع من الجرائم فهو لا يكون صحيحا بالنسبة للأحكام الغيابية التي لا تنهى حالة القلق في الجرائم المذكورة ولا تنقلها إلى حالة استقرار . أما استناد القرار إلى الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فغير سديد ، لأن هذه الفقرة لا توجب اتخاذ الإجراءات المتبعة أمام محاكم الجرح إلا بالنسبة للتهمة في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات بوصف أنها جنحة . وإذن فالذى يتهم أصلا في جناية سرقة بعود طبقا للمادة ٥١ عقوبات ويحال إلى محكمة الجنايات فيحكم عليه غيابيا بعقوبة الجنحة ليس له حق المعارضة في الحكم ، وإنما إذا حضر أو قبض عليه فإن الحكم يسقط وتعاد المحاكمة من جديد مع مراعاة المدة المقررة لسقوط العقوبة لا الدعوى العمومية . وذلك طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٥٣ المذكورة .

وحيث إنه ما دامت العقوبة المقررة للسرقة بعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال في محل خاص ، فإن ذلك يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات ، لأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها . ومتى وضع ذلك وجب عند كل حكم يصدر غيابيا على المتهم في إحدى هذه الجرائم كأنه حكم غيابي صادر على متهم في جناية مهما كانت العقوبة المحكوم بها وسواء أكانت الجريمة في صحيح وصفها جناية أم جنحة . وذلك لأن المادة ٥٣ فقرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة اتباع الأحكام المقررة للنية في الجنايات

(المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات) في حق المتهم الغائب على الإطلاق بنقض النظر عن نوع العقوبة الموقعة عليه وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه، ما دامت الجريمة لم تكن مقدّمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية، إذ في هذه الحالة، وفي هذه الحالة وحدها، تكون إجراءات الغيبة هي المقررة لمواد الجنب، وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة. وإذن فهذا الحكم يبطل حتماً بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه في أثناء المدة المقررة لسقوط العقوبة المقضى بها فيه لا المدة المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للعاقبة على الجريمة.

وحيث إن قاضي الإحالة ذكر في القرار المطعون فيه واقعة الدعوى فقال :
 " إن النيابة العمومية اتهمت المتهم بأنها في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٥ الموافق ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ بناحية سنرو القبلية سرفت مع أخرى محكوم عليها حماراً مملوكاً لمحمد علي المليجي حالة كونها عائدة إذ سبق الحكم عليها بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبسها سنة ونصف مع الشغل في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢، وإن قاضي الإحالة سبق أن أحال المتهم غائبا إلى محكمة الجنايات في ٣١ مارس سنة ١٩٣٦، وإن محكمة جنات بني سويف قد حكمت غايبا عليها بحبسها لمدة سنتين مع الشغل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ الموافق ١١ رجب سنة ١٣٥٥، وإنه بعد ذلك استمرت التعزيرات ضدّ المتهم والمباحث عنها حتى ورد كتاب من إدارة تحقيق الشخصية رقم ٧٤/٦/٩ بأنها متهمة في قضية الجناية رقم ٨٥٠ سنة ١٩٤٠ مركز إسنو ومحبوسة على ذمتها، وطلبت نيابة بني سويف الكلية من نيابة أبشواي إعادة الإجراءات بالنسبة لها في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٠، وأخيرا طلبت المتهم من نيابة إسنو وبدأ التحقيق معها لأول مرة في هذه القضية بعد الحكم الغيابي في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق ٣ شعبان سنة ١٣٥٩ أي بعد نيف وأربع سنوات هجرية، وحقق معها ثم قدمت للإحالة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بتقرير اتهام، وطلبت النيابة بمجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ إحالتها على محكمة

الجنایات". ثم عقب على ذلك بقوله : "إنه قبل إجابة هذا الطلب يتعين البحث فيما إذا كان الحكم الغيابي الصادر في ٣٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هو حكم صادر في جنایة يبطل حتما إذا حضر المحكوم عليه في غيبته قبل سقوط العقوبة بمضي المدة طبقا للمادة ٢٢٤ جنایات أو أنه حكم صدر غيابيا في جنحة فيجب أن تتخذ للطن فيه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنایات المعتدل بالقانون رقم ٣٩ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ . وإن التهمة المسندة إلى المتهمه هي أنها سرقت حالة كونها عائدة، وهذه الجريمة هي جنحة بطبيعتها، ولكن نظرا لسوابق التهمة فيها تصبح طبقا للمادة ٥١ من قانون العقوبات من الجرائم الفلقة النوع فتصبح جنحة أو جنایة تبعا لنوع العقوبة التي يقضى بها فيها، فإن كانت العقوبة عقوبة جنایة تجري في شأن المحكوم عليه الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢٤ جنایات ، وإن كانت عقوبة جنحة تسرى على الحكم الغيابي الصادر فيها الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنایات المعتدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ ، وذلك كما يستفاد من نص المادة ٥١ عقوبات نفسها من أن للقاضي أن يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة ٥٠ الخاصة بالعود العام أى الحكم بأكثر من الحد الأقصى مع عدم تجاوز ضعفه ، ويتحدد نوع الجريمة على هذا الأساس . وإن الحكم السابق صدوره على المتهمه إن هو إلا حكم بسنتين أى بعقوبة جنحة لذلك كان يجب أن يطن فيه بطريق المعارضة طبقا للواد ١٦٢ و ١٦٣ و ١٣٣ من قانون تحقيق الجنایات وذلك في حالة عدم سقوط الدعوى نفسها . وإن المادة ٢٧٩ تحقيق جنایات نصت على أنه يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في مواد الجنح بثلاث سنين . وإن القضاء قد استقر على أن الأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنح قبل أن تصبح نهائية فانها تعتبر من إجراءات التحقيق التي تقطع سريان المدة، وإنه من آخر عمل متعلق بالتحقيق أو الدعوى بتبدي مئة جديدة . كما أن قضاء

النقض قد استقر على أن سقوط الدعوى العمومية يحسم الجريمة وأنه من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . وإنه يستفاد مما تقدم القاعدة القانونية الآتية وهي أن قضايا السرقات يعود هي جناية جوازية ، فإذا حكمت المحكمة بالاكتفاء بالعقوبة الواردة بالمادة ٣١٧ أو ٣١٨ ففي هذه الحالة تعتبر الحادثة جنحة وتسرى عليها إجراءات الجنحة وتسقط العقوبة بالمدّة المقررة لسقوط الجنحة . وإذا أعلن المحكوم عليه وضبط ينفذ عليه الحكم ما لم يعارض في المواعيد القانونية وتسرى عليها إجراءات الجنحة كذلك من حيث سقوط الدعوى وعدمها (محكمة جنايات مصر ٧ يناير سنة ١٩٣٥ ومحكمة جنايات مصر ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ومحكمة النقض ٧ أبريل سنة ١٩٣٥ : ٥٨٩ سنة ٤٢ ق) . وإنه يتضح مما تقدم أن مدّة السقوط قد بدأت من يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وهو تاريخ حكم محكمة الجنايات الموافق ١١ رجب سنة ١٣٥٥ . وإن المتهم لم تعلم بهذا الحكم ولا بالإجراءات كلها إلا يوم أن سئلت بمحضر تحقيق النيابة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق ٣ شعبان سنة ١٣٥٩ أى بعد نيف وأربع سنوات فتكون الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدّة . وإن المادة ١٢ من قانون تشيكل محاكم الجنايات قد نصت على أنه لقاضى الإحالة إذا لم ير أثرا للجريمة أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى فيتعين في هذه الحالة الأمر بأنه لاوجه لإقامة الدعوى لسقوطها بمضى المدّة ” .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات في جناية السرقة يعود التي رفعت بها الدعوى على المتهم آخر عمل من أعمال التحقيق وجعله مبدأ لمدّة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في جنحة سرقة على أساس أن هذه الجريمة من الجرائم القلقة النوع التي تكون جناية أو جنحة على حسب العقوبة التي توقع فيها . ووجه الخطأ في ذلك أنه ما دامت الدعوى رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة السرقة باعتبارها جناية فإن الحكم الذى صدر فيها غاييا يجب — على ما سبق بيانه — بنقض النظر عن وصف الجريمة أن يأخذ سيرة الأحكام الصادرة غاييا في مواد الجنايات ولو كان

قد صدر بعقوبة جنحة . وخصوصا أن توقيع هذه العقوبة غاييا لا يمنع المحكمة عند إعادة المحاكمة من أن توقع على المتهم عقوبة أشد منها . فذلك ، ولما كان الثابت بهذا القرار أنه لم تمض من وقت صدور الحكم الغيابي إلى وقت ضبط المتهم المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها وهي خمس سنين هلالية فإنه ما كان لقاضي الإحالة أن يقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لسقوطها بمضى المدة ، بل كان من المتعين عليه — إذا ما رأى موجبا لمؤاخذة المتهم — أن يأمر في مواجهتها بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات لإعادة المحاكمة . وبناء على ذلك يكون هذا القرار متعين النقض من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ونصوري إسماعيل بك المستشارين .

(٢١٢)

القضية رقم ٧٣٥ سنة ١١ القضائية

بلاغ كاذب . سوء القصد . استفادته من الوقائع التي أثبتها الحكم . لا قض .
(المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٥)
إن الحكم لا يبييه بما يستوجب نقضه عدم تحدّثه صراحة عن توافر سوء قصد المتهم في جريمة البلاغ الكاذب إذا كانت الوقائع التي أثبتتها تفيد ذلك .

(٢١٣)

القضية رقم ٧٣٩ سنة ١١ القضائية

دفاع . محام عن متهم بجناية ومتهم بجنحة . قصره من تلقاء نفسه الدفاع عن المتهم بالجناية . المتهم بالجنحة . ليس له أن يتظل دعوى الإخلال بمحقه في الدفاع .
ليس من الإخلال بمحق الدفاع أن يقصر المحامي مرافعته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما منعه عن

القيام بواجب المدافعة عن موكله كليهما ، بل كان ذلك راجعا إلى تصرفه هو .
لأن المتهم بالجنحة لا يجب أن يحضر معه عام ، وله أن يتقدم هو بنفسه للحكمة
بالدفاع الذى يريد أو بما فات محاميه أن يبيده ، وهو فى استعمال حقه هذا ليس
بحاجة إلى أى تنبيه من المحكمة .

(٢١٤)

القضية رقم ٧٤٠ سنة ١١ القضائية

نزير . اصطناع سند بدين . يمتد تزويرا . الدين الوارد فى السند . صحته فى الواقع .
لا تنفى الجريمة . (المادتان ١٧٩ و ١٨٣ ع = ٢١١ و ٢١٥)

إن مجزؤ اصطناع المتهم سنداً بدين له على آخر يمتد تزويراً متى توافرت باقى
أركان الجريمة . ولا يغير من ذلك أن يكون الدين الوارد بالسند صحيحاً فى الواقع ،
إذ أن ذلك فيه تغيير للحقيقة من ناحية الطريقة القانونية التى تثبت الحقوق بها .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجوه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أدان الطاعن .
وذلك لأنه بالرجموع إلى الكشف المطعون عليه بالتزوير يظهر أن كل المبالغ
الموجودة به قد قدم الطاعن عنها إيصالات موقعا عليها من المحنى عليه تثبت صحة
مديونته بهذه المبالغ وذلك عدا مبلغا واحدا وهو عشرون جنيا تقدم بصده
كشف موقع عليه من المكاوول بتصليح عمارات شركة بين الطاعن والمحنى عليه . ولقد
طلب الدفاع أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية تحقيق ذلك ولكن هذا الطلب
لم ينفذ إليه . ويقول الطاعن إن ذلك قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين
واقعة الدعوى . وأورد أدلة الثبوت على أن المتهم اصطنع كشف الحساب ووقع
عليه بإمضاء مزور للمحنى عليه عرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن فقال :
” إنه من الأدلة الأخرى التى تؤيد التهمة وتقطع بتزوير الكشف المطعون فيه أن
المتهم الأول (الطاعن) لم يظهر هذه الورقة إلا عند ما شرع مؤثر المدعى بالحق المدنى

(وهو المجنى عليه) في تنفيذ حكمه السابق مع أن التاريخ الذي تمحله الورقة سابق على تاريخ الحكم بل على تاريخ رفع الدعوى الأولى، وكان من المبسور أن يقدمه في الدعوى ليكون محل نقاش أو مقاصة لو كان له وجود وقت نظر الدعوى. وقد ذهب المتهم الأول في الرد على هذا الدليل في مذكرته بأنه كان مدعى عليه في القضية الأولى بصفته وكيلا عن عبد الحليم الفقي ولكنه أقر بأن المحكمة لم تعتبره وكيلا وقضت عليه بصفته الشخصية، فكان أمامه إذ ذاك مجال التقدم بهذا الكشف ليطلب إجراء المقاصة ما دام أن المحكمة أنكرت عليه أمر التوكيل وصفة الوكالة. وحيث إن المتهم أطال في بيان صحة الأرقام والبيانات الواردة في الكشف المطعون فيه ليصل من ذلك إلى انتفاء وجود الضرر، ولا ترى المحكمة محلا للرد على هذا الدفاع لأن ما جاء في الحكم الذي قضى في موضوع الدعوى المدنية في هذا الصدد فيه الكفاية“.

وحيث إنه لا محل لكل ما أثير بوجوه الطعن فإن الحكم المطعون فيه قد عني بتنفيذه والرد عليه. على أن ما يقول به الطاعن — حتى مع التسليم بصحته — لا يبيده، فإن مجرد اصطناع المتهم سنداً بدين له على آخر بعد تزويرا معاقبا عليه متى توافرت باقي أركان هذه الجريمة ولو كان الدين الثابت بالسند صحيحا في الواقع إذ أن ذلك فيه تغيير للحقيقة من ناحية الطريقة التي ثبت بها الحق. فاصطناع السند يستوجب عقاب المتهم الذي اختلقه لنفسه على المدين ناسبا إليه زورا التوقيع عليه.

(٢١٥)

القضية رقم ٧٤١ سنة ١١ القضائية

استئناف. حكم غيبي بتأييد الحكم المعارض فيه. مباد استئناف. يسنداً من يوم صدوره. عدم إعلان المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها. الاستئناف يبدأ من تاريخ العلم رسمياً به. الدفع بأن الإعلان لحضور جلسة المعارضة حصل النيابة لا لحل إقامته. وجوب بحه. ثبوت صحته. قبول الاستئناف. (المادتان ١٥٤/١ و ١٧٧/٢ تحقيق والمادتان ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧)

الأصل أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في غيبة المتهم المعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ ميعد استئنافه من يوم صدوره إلا إذا كان المحكوم عليه لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر هذا الحكم فيها، ففي هذه الحالة لا يمكن أن يبدأ ميعد الاستئناف إلا من تاريخ العلم به رسميا. وبناء على ذلك إذا دفع المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يعلن بجلسة المعارضة في محل إقامته بل كان إعلانه إلى النيابة فإنه يتعين عليها أن تبحث هذا الدفع حتى إذا تبينت صحته قبلت الاستئناف شكلا على أساس أن ميعاده لا يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة. فإذا هي لم تقبل الاستئناف وكانت لم تبحث ذلك فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه.

المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن بأوجه الطعن أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المرفوعة منه جاء باطلا لأن النيابة لم تملنه على حسب القانون بالحضور في الجلسة التي صدر فيها فما كان إذن يصح للمحكمة الاستئنافية القضاء بأن الاستئناف لم يرفع في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم المذكور. أما إعلان الطاعن للنيابة فليس يجاوز في هذه الحالة ولا يترتب عليه أى أثر قانوني.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن تمسك بأنه لم يعلن بمنزله، وأنه لذلك يطلب بطلان الإجراءات، والحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا. وكل ما ذكره في ذلك هو "أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ ولم يستأنف المتهم إلا في ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ أى بعد فوات الميعاد".

وحيث إنه لما كان حكم محكمة أول درجة في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ بتأييد الحكم المعارض فيه صدر في غيبة المتهم المعارض، وميعاد استئنافه كان يجب أن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا كان المحكوم عليه لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم، فإن ميعد الاستئناف في هذه الحالة لا يبدأ — على خلاف الأصل — إلا من تاريخ العلم رسميا بالحكم الغيابي الصادر في المعارضة. ومتى كان

هذا واضحاً فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستثنائية أن تبحث الدفاع الذي تقدم به الطاعن إليها من أنه لم يعلن بجلسة المعارضة في محل إقامته وإنما كان إعلانه للنيابة فقط حتى إذا ما تبينت صحته قبلت الاستئناف شكلاً على أساس أن ميعاده لا يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة، كما قالت، بل من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر في المعارضة . أما وهي قد أغفلت ذلك فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه من غير حاجة إلى البحث في باقي الأوجه المتعلقة بما جاء في الحكم الابتدائي خاصاً بموضوع الدعوى .

(٢١٦)

القضية رقم ٧٤٦ سنة ١١ القضائية

إثبات . شهود . طلب المتهم سماع شهود أمام المحكمة الاستثنائية . وجوب بحة . رفضه على أساس أنها لا تملك إجراء تحقيق تكليل . مخالفة للقانون . (المادة ١٨٦ تحقيق)
للمحكمة الاستثنائية دائماً أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود . ومفاد ذلك أن استيفاء التحقيق ليس ممتنعاً عليها بل هو حق خوله إياها القانون كلما رأت ضرورة له ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على ما يقدمه لها الخصوم من الأدلة الجديدة . وإذن فإذا تمسك المتهم أمامها بسماع شهود لإثبات براءته فيجب عليها أن تعرض لهذا الطلب بالبحث لكي تستبين مبلغ تأثيره في الدعوى ، فإذا مارأت أن من ورائه فائدة في ظهور الحقيقة كان عليها أن تجيبه إليه . ولكن إذا هي رفضت الطلب بمقولة إنها لا تملك إجراء أى تحقيق تكليل في الدعوى لأنها مقيدة بما جاء في أوراق الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى إثباتاً أو نفيًا، فإن ذلك منها يكون مخالفاً للقانون، ويستوجب نقض حكمها .

(٢١٧)

القضية رقم ٧٤٧ سنة ١١ القضائية

تزوير . القصد الجنائي في هذه الجريمة . القول بتوافره . موضوعي . بيان سوء نية المزور مراعاة في الحكم . لا وجوب . استفاضة من الوقائع التي ذكرها الحكم . كفايه .

إن ثبوت القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعقدة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع على حسب الظروف المطروحة عليها . وليس من اللازم أن يكون بيان سوء نية المزور في الحكم صريحا بل يكفي أن يكون في الوقائع الواردة به ما يدل على ذلك .

(٢١٨)

القضية رقم ٧٤٨ سنة ١١ القضائية

(١) محضر الجلسة . عدم ترقيم صفحة . خلوه من ذكر سنّ الشاهد وصنّاعه وعمل سكه . لا بطلان . (المادتان ٨٠ و ١٤٦ تحقيق)

(ب) تقرير القاضي الملخص . لا يشترط أن يكون محزرا بخط القاضي نفسه . المهم هو تقديم التقرير بعد الإلزام بالدعوى . تقرير وضعه زميل له . لا حرج عليه في أن يتخذ لنفسه ويتلوه بالجلسة . (المادة ١٨٥ تحقيق)

١ — إن عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر سنّ الشاهد وصنّاعته وعمل سكه لا يقتضى البطلان . على أنه ما دام الطاعن لا يدعى أنه قد ضُرب بسبب إغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة من وراء إثارتها .

٢ — إن القانون لا يشترط أن يكون تقرير القاضي الملخص محزرا بخطه بل كل ما يتطلبه هو أن يكون القاضي قد اطلع على أوراق الدعوى وألمّ بوقائعها وبما تم فيها وقدم تقريره بعد ذلك . وإذن فإذا هو وجد بعد مراجعة القضية تقريراً كافياً عنها قد وضعه من قبل زميل له فلا حرج عليه في أن يتخذ لنفسه ويتلوه بالجلسة .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك
وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢١٩)

القضية رقم ٧٤٥ سنة ١١ القضائية

تفتيش . اقتياد متهم إلى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات . استصدار إذن
من النيابة بتفتيشه . إجراء التفتيش . ضبط مخدر معه . الاستناد في إدانته إلى ضبط المخدر . لا يجوز .
القبض على المتهم تمهيدا لاستصدار إذن بتفتيشه . إذن معيب .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل البوليس اقتاد المتهم إلى مكتب
المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات ، ثم حصل رئيس المكتب على
إذن من النيابة بتفتيشه ، وفقته فوراً ففتر على قطعة من الأفيون في داخل حذائه ،
فلا يجوز الاستناد في إدانته إلى ضبط المادة المخدرة معه . لأن إذن النيابة
في التفتيش لم يصدر إلا بعد أن قبض على المتهم بغير صفة قانونية ، وفي ذلك ما يدل
على أن استصداره لم يكن إلا للحصول على دليل لم يكن ليوجد لولا هذا القبض ؛
وقد كان للبوليس — إذا كانت القرائن متوافرة لديه ضد المتهم — أن يعرضها على
النيابة لاستصدار إذن منها بتفتيشه . أما القبض عليه تمهيدا لتنفيذ إذن لم يكن
قد صدر فإنه غير جائز ويحل الإذن الذي يصدر معيبا .

(٢٢٠)

القضية رقم ٩٢٢ سنة ١١ القضائية

تفتيش . جريمة متلبس بها . القبض على كل مساهم فيها . فاعل أصلي أو شريك . محبته . وجود
الشريك بعيدا عن محل الواقعة . القبض عليه وتفتيشه . محبته . ضبط مخدر منه نتيجة التفتيش أو بعد إلقاءه
تخلصا منه . صحيح .

إن الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة فإنها
تكون متلبسا بها ، ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها
فاعلا كان أو شريكا ، وأن يفقته إن رأى لذلك وجها . يستوى في ذلك من يشاهد

وهو يقارن الفعل المكوّن للجريمة ومن ثمة ين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة .
وإذن فشاهدة مادة مخدّرة مع متهم تجعل هذا المتهم متلبسا بجريمة إحراز مخدّر،
وهذا كما يسوّغ القبض عليه وتفتيشه يسوّغ القبض على كل من يشهد اشتراكه معه
في فعلته . وإذن فضبط المخدّر لدى الشريك يكون صحيحا سواء أكان بناء على تفتيش
أم كان هو الذي ألقاه من تلقاء نفسه .

(٢٢١)

القضية رقم ٩٢٥ سنة ١١ القضاية

(١) دفاع شرعي . شرطه . الاعتداء الذي يرى المتهم إلى دفعه . حال أو وشيك الوقوع . انتهاء
الاعتداء . انعدام وجود حق الدفاع . تحديد الانتهاء . اختلاعه باختلاف الجرائم .
مثال في جريمة حريق عمد .

(ب) دفاع شرعي . انتفاؤه . معاملة المتهم بالمادة ٢٥١ ع . لا يجوز .
(المادتان ٢١٤ و ٢١٥ ع = ٢٥١ و ٢٥٠)

١ — يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء الذي يرى المتهم إلى
دفعه حالا أو وشيك الوقوع . فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبقى لهذا الحق وجود .
وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها . ففي الحريق العمد تنتهى
حالة الدفاع الشرعي بانتهاء الجاني من وضع النار فعلا في المال المراد إحراقه .
وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجني عليه وضع النار في قش القصب
الملاصق لمنزل المتهم ثم اتصلت النار بهذا المنزل ، وأن المتهم لم ير المجني عليه إلا وهو
يفتر بعد أن وضع النار إلى جهة زراعة القصب المملوكة له ، فأطلق عليه عيارا ناريا
أودى بحياته ، واستخلصت المحكمة من ذلك أن المتهم إذ قتل المجني عليه لم يكن
في حالة دفاع شرعي فهذا منها سائق وليس فيه مخالفة للقانون .

٢ — من الخطأ أن تعامل المحكمة المتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات
على اعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعي بعد قولها بانتفاء هذا الحق ، لأن تجاوز
حدود الحق لا يتصور مع انعدام ذات الحق .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يقتل المجنى عليه إلا في سبيل الدفاع الشرعي لأنه فاجأه وهو يضع النار عمدا في قش قصب موضوع في حوش ملحق بالمتزل الذي يسكنه ، وقد اقتنعت المحكمة من الأدلة التي مردتها في الحكم بأن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه على إثر وضعه النار في القش الملاصق لمتزله بقصد حرقه ، غير أنها عند ما طبقت الأحكام القانونية على الوقائع التي ثبتت لها انتهت إلى أنه لم يكن هناك محل لقتل المجنى عليه لانتفاء وجود حالة الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيع القتل ولكنها اعتبرته معذورا لأنه أطلق العيار الناري على المجنى عليه بقصد قتله وكان يكفي إصابته في غير مقتل . وبما أن الوقائع التي أثبتتها المحكمة تدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي لذا يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل لتصحيح ما استنتجته محكمة الموضوع بما يقضى به المنطق وتقرر أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي يبيح القتل . إذ المفهوم من الوقائع المذكورة أن القتل قد وقع في ظروف ليس من السهل معها افتراض أن المجنى عليه كان قد أتم كل ما كان ينوي من اعتداء على المال أو النفس وأنه كان وقتئذ في حالة هرب وأن القتل حصل بعد زوال الاعتداء ، لأن المجنى عليه اتجه على إثر الحريق إلى الزراعة المملوكة للطاعن والقريبة من منزله ، وكان يحمل الأدوات التي تصلح للاعتداء على نفس الطاعن وعلى زراعته ، فلا يمكن لذلك اعتبار المجنى عليه أنه قد انتهى من اعتدائه بمجرد مفاجأته على إثر اشتعال النار في قش القصب كما قال الحكم ، ومن المحتمل أن يكون وضع النار بداية سلسلة اعتداءات . على أن ما ذكرته محكمة الجنايات صراحة في حكمها من أنه لو كان الطاعن أصاب المجنى عليه في غير مقتل لكان هناك سبب للإياحة يدل على أنها تطالب الطاعن — بعد أن وصفت حالته في ذلك الوقت بما أوردته في الحكم المطعون فيه — أن يحسن الرماية في الظلام فلا يصيب المجنى عليه إلا في غير مقتل الأمر المتعذر في هذه الظروف . ويقول الطاعن في النهاية إن ما أثبتته المحكمة فيما يخص ظروف القتل

ووقته ومكانه وحالة الطاعن من فقد الصواب وصحة التقدير — كل ذلك من شأنه أن يجعله في حالة دفاع شرعي مما يتعين معه نقض الحكم والقضاء ببراءته ،
وحيث إنه يشترط لاعتبار الشخص في حالة دفاع شرعي أن يكون الاعتداء
حالا أو على وشك الوقوع ، فإذا ما انتهى الاعتداء فلا يكون هناك محل للدفاع
الشرعي . وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها . ففي جريمة الحريق
العمد تنتهي حالة الدفاع الشرعي بانتهاء الجاني من وضع النار فعلا في الأماكن
أو الأشياء المراد إحراقها .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي ” أن المجني عليه وضع النار في قش
القصب الملاصق لمزمل المتهم واتصلت بمنزله على الوجه المشروح في محضر المعاينة ،
ورأى المتهم أن المجني عليه ، وهو الذي وضع النار ، قد قتر لجهة زراعة القصب
المملوكة للتمم فأطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة التي أودت
بحياته ” . وقد علق الحكم على ذلك بأن ” القتل كان قد انتهى من اقرار جريمة
وضع النار عمدا في القش الملاصق لمزمل المجني عليه بقصد الوصول إلى احتراق المنزل
وما فيه ، وما كان هناك محل لقتله لانتفاء وجود حالة الدفاع الشرعي عن المال
الذي يليق القتل ” . فإذا ما استخلصت المحكمة مما أثبتته بالصفة المتقدمة أن الطاعن
لم يكن في حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو المال وقت أن ارتكب جريمة قتل
المجني عليه في أثناء فراره بعد أن انتهى من وضع النار فعلا في الأشياء المراد إحراقها
كان استخلاصها سليما ومطابقا للقانون .

وحيث إن ما ذهب إليه محكمة الجنايات بعد ذلك من أن الطاعن كان
معذورا ، وأنها رأت معاملته بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات لا يستقيم مع
ما انتهت إليه من انتفاء وجود حالة الدفاع الشرعي عن المال الذي يليق القتل .
لأنه يجب لجواز اعتبار الطاعن معذورا إذا ما تحطى الحدود التي رسمها القانون
لاستعمال حق الدفاع الشرعي أن يكون له في الأصل استعمال هذا الحق . ومع أن
هذا خطأ من المحكمة إلا أنه وقع لمصلحة الطاعن وهو وحده رافع الطعن فلا سبيل

إلى إصلاحه من جهة القانون . على أنه كان للحكمة أن تصل إلى النتيجة التي رأتها من معاقبته بالحبس لمدة ثلاث سنوات بدلا من العقوبة المقررة قانونا لجريمة القتل العمد بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات استنادا إلى الظروف المخففة التي اتخذتها أساسا لاعتباره متجاوزا حق الدفاع الشرعى .

(٢٢٢)

القضية رقم ٩٢٩ سنة ١١ القضائية

عاهة مستديمة . طحال . تمزقه من ضربة . استئصاله بسبب ذلك . عاهة مستديمة .

(المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)

إن استئصال طحال المخني عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عاهة مستديمة .

جلسة ١٠ مارس سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٢٣)

القضية رقم ٤٢٦ سنة ١١ القضائية

مشتردون ومشتبه فيهم . مراقبة خاصة . الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . مشبوها . الفقرة الخامسة من المادة الثانية . تشمل كل صور الاعتداء على النفس . مشبوه . ارتكابه جريمة ضرب بسيط . تطبيق المراقبة الخاصة عليه .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم)

إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم تشمل جميع الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة الخامسة من المادة الثانية ، أى الأشخاص الذين اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتداء على النفس ... الخ . ونص هذه الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد اغتيال الحياة، فيدخل فيه الضرب البسيط أو التعدى على رجال الحفظ . وإذن فالمشبوهِ الذى تقع منه أية هاتين الجريمتين تطبق عليه المراقبة الخاصة .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم . وفي شرح ذلك يقول الطاعن إنه ركب سيارة أجرة وكان متعاطيا انجر، وتزده في بعض أنحاء القاهرة حتى يجمل عداد السيارة ٧٣ قرشا، ولعدم وجود نقود معه وقتئذ حرر القسم مذكرة بذلك . وقد طلب البوليس والنيابة بناء عليها محاكمته . وقضت المحكمة الاستئنافية بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة أربعة أشهر باعتبار أنه سبق إنذاره مشبوها في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ لاعتياده التعدي على النفس . وأنه حكم عليه لتعدي ومقاومة، مع أن الجرائم المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون المشبوهين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي طبقها المحكمة هي من أخطر الجرائم التي تهدد حياة الناس، وقد وردت بها على سبيل الحصر وليس من بينها جريمة الضرب البسيط أو ركوب شخص سيارة وهو ثمل وعدم دفعه أجرة .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشمل جميع الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون المذكور وهم الذين اشتهر عنهم لأسباب جديّة الاعتداء على النفس ... الخ، كما أن نص الفقرة المذكورة هو نص عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وإن لم تبلغ درجة القتل . ومن ثم فإنه يدخل فيه الضرب البسيط والتعدي على رجال الحفظ ومقاومتهم .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية أوضحت ما وقع من الطاعن من ركوبه سيارة الأجرة بالصفة الميينة بوجه الطعن ومن علم البوليس بسوء سلوكه وتحرير المحضر أساس الدعوى وسابقة الحكم عليه أربع مرات الأخيرة منها في سنة ١٩٣٦ لتعدي ومقاومة بعد إنذاره مشبوها في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ لاعتياده الاعتداء على النفس . ثم قالت " وحيث إنه فضلا عما يدل عليه تصرفه الأخير الذي حررت المذكرة من أجله من استهتاره بالقوانين ومن أنه يتحامل على أكل أموال الناس بالباطل وأنه عالة على غيره فإن الحكم عليه في القضية ١١٦٨٦

سنة ١٩٣٦ استئناف مصر بفرامة ٣٠٠ قرش في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لتعديه على الخفير جعله طائدا للاشتباه من تاريخ وقوعها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وكانت ما زالت قائمة لم تسقط بعد عند تحرير المذكرة ضده في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٩ وعند إقامة هذه الدعوى عليه في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ إذ أنه بالحكم عليه في القضية المذكورة قد تأيد ظن البوليس نحو ميول المتهم وأعماله الجنائية ، لأنه أنذر للتعدي وقد حكم عليه بجملة دفعات بعد ذلك لتعد أنحرها الحكم المشار إليه . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه بتطبيقه الفقرة الثانية (وحقيقتها الفقرة الأخيرة) من المادة التاسعة من قانون المشبوهين على الواقعة التي أثبتتها قد أصاب ولم يخطئ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(٢٢٤)

القضية رقم ٤٢٨ سنة ١١ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . مناط استعماله . رد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ ع . حيلولة التهم بين المياء وأرض المجنى عليه . محاولة المجنى عليه فتح السد الحائل . ضربه . غير مباح . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

إن الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، إلا إذا كان ما ارتكبه المجنى عليه مكوّنا لجريمة من الجرائم المشار إليها في هذا النص . وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة من تلك الجرائم فلا يكون للتهم أن يتمسك بحق الدفاع الشرعى عن ماله . ولذلك فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه وجد المتهم قد حال بين المياء وبين زراعته فتنازعا وأراد المجنى عليه أن يفتح السد الحائل فضربه المتهم بهراوة غليظة ضربة نشأت عنها عاهة مستديمة فهذا المتهم لا يكون في حالة دفاع شرعى عن المال فيصح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عنوان .

(٢٢٥)

القضية رقم ٦٧٨ سنة ١١ القضائية

ضرب أفضى إلى موت . سبق لإصرار المتهمين على ضرب المجنى عليه . ضربة من أحدهما أفضت إلى موته . مسئولية الآخر عن هذه الضربة باعتبارها شريكا بصرف النظر عما وقع منه هو . (المادة ٤٠ ع) متى كان الاعتداء الذى أفضى إلى موت المجنى عليه وليس سبق الإصرار عند المتهمين الاثنين فذلك يقتضى اعتبار من منهما لم يحدث الضربة التى أفضت إلى الموت شريكا بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التى وقعت بصرف النظر عما ارتكبه هو من الإيذاء ، وعما إذا كانت الوفاة نتيجة محتملة للضرب الذى أحدثه أو لم تكن ، وبصرف النظر عن توافر شروط المادة ٤٣ فى حقه أو عدم توافرها .

(٢٢٦)

القضية رقم ٧٠٣ سنة ١١ القضائية

(أوب) ردّ القضاة . ردّ قاض عن نظر دعوى جنائية . اختصاص المحاكم الجنائية بنظره . جملة دوائر . الدائرة المختصة هى المقدمة إليها القضية الأصلية . قاضى محكمة جزئية . دائرة الجنب والمخالفات المستأنفة هى المختصة بالفصل فى طلب ردّه . الحكم فى طلب الردّ . عدم قابليته للاستئناف . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . جواز الطعن فيه مع الحكم التام فى الدعوى الأصلية . (المواد ٣١٣ و ٣١٩ و ٣١٠ مرافعات)

١ — المحاكم الجنائية هى وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم فى طلب ردّ قاضى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة إليها . وذلك لأن القانون يقضى بأن المحكمة التى تفصل فى طلب الردّ هى المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، فإن كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر فالدائرة المختصة تكون هى المقدمة إليها القضية الأصلية . وإذا كان المطلوب ردّه قاضى محكمة جزئية فالفصل فى ردّه يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة هيئة جنح ومخالفات . مستأنفة ، والحكم الذى تصدره لا يكون قابلا للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة تستأنف إليها أحكامها .

٢ - الأحكام الصادرة في طلبات ردّ القضاة في المواد الجنائية - على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة للنظر في الدعوى الأصلية - لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية . وذلك لأن هذه الأحكام وإن كانت تنهى الخصومة في أمر الرد إلا أنها لا تنهى في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها ، وطبقاً للقواعد العامة لا يكون الطعن فيها جائزاً إلا مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية .

المحكمة

حيث إن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في الطلب بردّ القاضي عن نظر دعوى جنائية لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، وإذا كانت تشمل جملة دوائر الدائرة المختصة هي التي قدمت إليها القضية الأصلية ، وإذا كان المطلوب ردّ قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع لها القاضي المذكور بهيئة جنح ومخالفات مستأنفة ، ويكون حكمها في هذه الحالة غير قابل للاستئناف .

وحيث إن الأحكام الصادرة في طلبات ردّ القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية طبقاً للقواعد العامة ، وذلك على أساس أنها ولو كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها . ومن ثم يكون الطعن فيها بطريق النقض غير جائز إلا مع الطعن في الحكم النهائي في الدعوى الأصلية .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أنه رفعت دعوى جنحة على الطاعن وأخرى أمام محكمة جنح طابدين الجزئية فقدّم المتهمان طلباً بردّ القاضي عن نظر الدعوى فأحيل هذا الطلب إلى دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة مصرف فصلت فيه بالرفض ، فاستأنف الطاعن حكمها أمام دائرة مدنية بمحكمة استئناف مصر كما طعن

فيه في نفس الوقت بطريق النقض والإبرام . وقد قبلت محكمة الاستئناف الاستئناف المرفوع من الطاعن وقضت بتأييد حكم الرد موضوعا .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن محكمة الجناح المستأنفة إذ فصلت في طلب الرد كانت في حدود اختصاصها ما دام الطلب كان مقدما لرد قاض عن نظر دعوى جنة مرفوعة إليه ، وبدهى أن حكمها في موضوع الرد على اعتبار أنه صادر من آخر درجة ومن محكمة جنح مستأنفة لا يوجد فوقها أية سلطة تستأنف إليها أحكامها لم يكن جائزا استئنافه لا أمام المحاكم الجنائية ولا أمام المحاكم المدنية من باب أولى .

وحيث إنه من جهة أخرى فإن الحكم المطعون فيه لكونه مقصورا على دعوى الرد وحدها لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دام ليس هناك طعن في حكم صادر في موضوع الدعوى الأصلية ، ولذا يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومتصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٢٧)

القضية رقم ٩٩٠ سنة ١١ القضائية

وصف التهمة . تغييره . حق المحكمة في ذلك إلى حين إصدارها الحكم في الدعوى . حذره . تأسيس الوصف الجديد على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . لفت المتهم إلى تغيير الوصف . متى يجب ؟ مثال . تزوير في محضر عرفى . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

يجوز للمحكمة إلى حين إصدار الحكم أن تعطى وقائع الدعوى وصفها القانونى الصحيح مادام هذا الوصف مؤسسا على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع ، على أن تخطر المتهم بالتعديل إذا كان من شأنه خدعه أو الإضرار بدفاعه . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه ارتكب تزويرا في محضر عرفى بأن محا بعض عباراته وغير في تاريخه وفي بعض بياناته فبرأته محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه أمضى يستحيل عليه إجراء المحو والتغيير ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فاستعرضت

ظروف الدعوى واستنتجت منها أن المتهم وإن كان لم يباشر تزوير الورقة لجهله القراءة والكتابة إلا أنه شريك بطريق الاتفاق والمساعدة والتحرّض مع فاعل مجهول، وذلك بعد أن لفتته إلى هذا الوصف وطلبت إليه الدفاع على أساسه فلم يعترض، فذلك ليس فيه ما يعدّ إخلالا بحق الدفاع .

المحكمة

وحيث إن ملخص وجه الطعن هو أن الطاعن اتهم في جريمة التزوير موضوع هذه الدعوى على أساس أنه الفاعل الأصلي فيها، وبعد أن أثبتت محكمة أول درجة أنه أمّ لا يعرف القراءة ولا الكتابة قضت بالبراءة، ولكن محكمة ثانية درجة عدّلت وصف التهمة إلى أنه شريك مع آخر مجهول، وهذا التعديل في تغيير الوقائع الجوهرية في الدعوى مما لا تملكه محكمة ثانية درجة حتى لو لفتت الدفاع إليه . ويتنهي الطاعن إلى القول بأن في ذلك إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يجوز للحكمة إلى حين الحكم في الدعوى أن تعطى الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع، على أن تخطر المتهم بهذا التعديل إذا كان من شأنه خدعه أو الإضرار بدفاعه .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن بأنه ارتكب تزويرا في محرّر عرفي وهو إيصال صادر إليه من متري أفندى بطرس بأن محا بعض عباراته وغير في تاريخه وبعض بيانات أخرى فيه، ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة على أساس أن المتهم (الطاعن) لا يعرف القراءة والكتابة ويستحيل عليه إجراء المحو والتغيير بنفسه، وأنه لم توجه له تهمة أخرى خلاف ذلك . ومحكمة ثانية درجة بعد أن استعرضت ظروف الدعوى واستنتجت منها أن الورقة مزورة بالصورة الميينة أففا قالت إن المزور لها لم يكن الطاعن لأنه لا يعرف القراءة والكتابة إنما هو شريك بطريق الاتفاق والتحرّض مع فاعل مجهول فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحرّض . وإنما لفتت نظر المتهم إلى هذا الوصف الجديد ، وطلبت منه الدفاع على أساسه فلم يعترض .

وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن الوصف الجديد للتهمة التي أدين الطاعن من أجلها لم تؤسس المحكمة على وقائع جديدة بل كان أساسه ذات الوقائع التي شملها التحقيق، وقد لفتت المحكمة نظر المتهم إلى هذا الوصف الجديد . ومتى كان الأمر كذلك فلم يكن هناك إخلال بحق الدفاع كما يدعى الطاعن .

(٢٢٨)

القضية رقم ٦٩٢ سنة ١١ القضاية

وصف التهمة . حق المحكمة في تغيير وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى في الحكم الذي تصدره .
 هذه . تغيير وصف الواقعة من شروع في مقاومة إلى شروع في هتك عرض . دوران الدفاع حول هذه الواقعة . عدم لفت الدفاع إلى هذا التغيير . لا يجب الحكم . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)
 يجوز للمحكمة أن تغير في الحكم بالعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بدون سبق تعديل في التهمة وبغير تنبيه الدفاع . وذلك لأن مدافعة المتهم أمام المحكمة يجب أن تكون على أساس جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة إليه . فما دامت الواقعة المطلوبة معاقبته من أجلها لم تتغير، وما دام لم يحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذي رفعت به الدعوى ، فلا يقبل منه أن يتعلل بأنه قصر مرافعته على هذا الوصف دون غيره . فإذا غيرت المحكمة وصف الواقعة من شروع في مقاومة إلى شروع في هتك عرض من غير أن تنبه الدفاع إلى ذلك فإنها لا تكون قد أخطأت ما دامت الواقعة التي وصفتها بهذا الوصف هي هي بعينها التي وصفت أولاً بأنها شروع في مقاومة، وهي هي التي تناولها الدفاع في مرافعته بالجلسة أمام المحكمة .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجهي الطعن أن الوقائع الثابتة في الحكم من شهادة المجني عليها بالجلسة تدل على أن الأفعال المسندة إلى الطاعن على فرض وقوعها منه ليست إلا أعمالاً تحضيرية محض لا تصل إلى حدّ الشروع في ارتكاب الجريمة فيكون

في اعتبار الحكم لها بدءا في التنفيذ مخالفة للقانون . وفضلا عن ذلك فإن تعديل المحكمة وصف التهمة من شروع في واقعة المجنى عليها بغير رضاها إلى شروع في هتك عرضها دون لفت الدفاع رغم اختلاف أركان كل من الجريمتين فيه إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يجوز للمحكمة أن تفسر في الحكم الذي تصدره بالعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بدون سبق تعديل في التهمة وبغير تنبيه الدفاع . وذلك لأن مدافعة المتهم عن نفسه أمام المحكمة يجب أن تكون عن جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة إليه . ولا يقبل منه بحال أن يتعلل بأنه قصر مرافقته على وصف دون آخر، ما دامت الواقعة المطلوب معاقبته من أجلها لم تتغير، وما دام لم يحكم عليه بعقوبة أشد من المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذي رفعت به الدعوى .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه ” (أولا) شرع في واقعة بغير رضاها بأن أمسك بساعديها ورفع ملابسها وحاول طرحها أرضا وخاب أثر الجريمة لظرف خارج عن إرادتها وهو استغاثة المجنى عليها وحضور آخرين لتجديتها . (وثانيا) أحدث عمدا بالمجنى عليها المذكورة جرحا عضيا بالإصبع الوسطى ليدها اليمنى أعجزها عن نادية أعمالها الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما“ . والمحكمة بعد أن ذكرت في الحكم واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها بقولها ” إن عسكري البوليس محروس ... وزوجته والبلوكامين أحمد على مطاوع المتهم (الطاعن) يسكنون جميعا في منزل واحد لحبيب رزق مرزوق وإخوته ، وحدث أن كلف محروس بحراسة استراحة الرى فاضطر إلى التفتيش عن مسكنه بضع ليال وكانت زوجته ... (المجنى عليها) تقضى هذه الليالي وحدها في حجرتها وليس معها غير ابن زوجها الطفل . وفي ليلة ٢٦ يناير سنة ١٩٤٠ دفع نزع الشباب المتهم إلى التحايل على الدخول في حجرتها وقد كان زوجها لا يزال غائبا

في مأموريته بخاء إلى بابها حوالى منتصف الليل وطرقه فاستيقظت من نومها
وسالت عن الطارق فأوهمها أنه زوجها وتسمى باسمه وقال إنه محروس ، فنهضت
وفتحت باب الحجرة فدخل المتهم وأغلقت الباب ولم تكن قد تمعنت في وجهه
اعتقادا منها بأنه زوجها . ولما وضع لها أنه ليس زوجها بل إنه جارها المتهم أمرته
بالخروج فامتنع وراودها عن نفسها فرفضت فاقترب منها وأمسك بذراعيها وكتفها
محاوла طرحها أرضا فقاومته فرفع ملابسها محاولا قضاء وطره منها فصرخت
واستغاثت فأسرع المتهم إلى الباب للفرار ولكنها حالت دون خروجه وأمسكت به
وهي مستمزة في استغاثتها فعضها في إصبعها وكسر الباب وفتحه عنوة ونخرج ، وكان
سكان المنزل أثناء ذلك قد استيقظوا وحضر أحدهم حبيب رزق مرزوق من
حجرته فوجد المجنى عليها ممسكة بالمتهم أمام حجرتها ومصابة بخلعه منها وعرف أنه
كان قد دخل عليها حجرتها ، ثم حضر أمين رزق أخو حبيب وحضر كذلك أمين اسماعيل
الزبني والخفير محمد عبد العزيز على صياح المجنى عليها وأخبرتهم أن المتهم اعتدى
عليها فسألوها عن السبب فرفضت التصريح به حياء وقالت إنها ستذكر السبب
لضابط البوليس ” — بعد أن ذكرت هذه الواقعة وأوردت الأدلة على وقوعها من
الطاعن قالت ” إن الذى ثبت للحكمة من التحقيق الذى تم في القضية أن المتهم
تمكن من الدخول إلى حجرة المجنى عليها بلباسها أنه زوجها ففتحت له الباب ثم
أغلقته بسد دخوله ، ولما تبين لها أنه ليس زوجها وأنه المتهم أمرته بالخروج
فامتنع وأمسك بساعديها وكتفها وحاول إلقاءها على السرير أو الكنية لاغتصابها
فقاومته فرفع ملابسها وحاول فك سروالها بالقوة فصرخت واستغاثت ، وعندئذ أراد
المتهم الخروج والهرب فحالت دونه وهي مستمزة في صياحها . فيؤخذ من ذلك أن
المتهم لم يكن قد بدأ في تنفيذ جريمة الوقاع التي تقتضى الإيلاج إذ كانت المجنى عليها
لا زالت بملابسها وسروالها وواقفة على قدميها أمامه تقاومه . وترى المحكمة أن الأفعال

التي ارتكبتها المتهم إنما تكون جريمة الشروع في هتك عرض المحنى عليها بالقوة .
ثم أدانته في هذه الجناية وفي جنحة إحداث الجرح وأوقعت عليه عقوبة واحدة
طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم إذا سلم بأنها لا تكون بدءا في تنفيذ جناية
الواقع كما ذهب إليه الحكم ، فلا خلاف في أنها تكون جناية الشروع في هتك
العرض التي أدين فيها الطاعن لتوافر جميع العناصر القانونية لهذه الجناية فيها . هذا
من جهة . ومن جهة أخرى فإن المحكمة إذ غيرت الوصف من شروع في واقعة
إلى شروع في هتك عرض من غير أن تنبه الدفاع لم تخطئ في شيء ، لأن الواقعة
التي وصفتها بهذا الوصف هي هي بعينها التي وصفت أولا بأنها شروع في واقعة ،
وهي هي التي تناولها الدفاع في مرافعته بالجلسة أمام المحكمة .

(٢٢٩)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ١١ القضائية

تعويضات . الحكم براءة المتهم . الفصل في التعويضات المطلوبة . جوازه . القضاء فيها . وجوب
بيان أسبابه . رفضا دون بيان الأسباب . تقض . (المادة ١٧٢ تحقيق)

إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات قد أجازت لمحاكم الجناح أن تحكم
في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى براءة المتهم لعدم
وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة إليه . غير أنه يجب عليها في هذه الحالة
أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التي استندت إليها فيما قضت به فيها .
فإذا هي أغفلت هذا البيان واقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا
يكون قصورا في الحكم يعيبه ويبطله .

جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومصطفى إسماعيل بك المستشارين .

(٢٣٠)

القضية رقم ١٠٤٤ سنة ١١ القضائية

تفتيش . عامل في ملجأ . تفتيشه عند خروجه طبقاً للأنحة الملجأ . قبول الخدمة . رضا به .
إن تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحاً إذا كانت لأنحة الملجأ
توجب هذا الإجراء . وذلك لا على أساس أن هذه الأنحة بمثابة قانون بل على
أساس سبق رضا العامل به بقبول الخدمة في الملجأ على مقتضى لأنحته .

(٢٣١)

القضية رقم ١٠٤٦ سنة ١١ القضائية

إثبات . حق المحكمة الجنائية في تقدير الدليل . ورقة مخالصة . استبعادها لانتعاج المحكمة بترورها .
حق المحكمة في ذلك .

للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت
بترورها . فإذا هي في دعوى اختلاس أشياء محجوزة قالت بأنها لا تأخذ بمخالصة
قدمت لها لأنها مزورة فلا يصح أن ينحى عليها أنها قضت ببطالان المخالصة دون
أن تكون قد رفعت دعوى بترورها .

(٢٣٢)

القضية رقم ١٠٥٣ سنة ١١ القضائية

مترادون . رجل . امرأة . عقاب أحدهما عن ارتكاب الفعل المنهى عنه في المادة ٢٧٢ ع .
(المادة ٢٧٢ ع)

لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المذكرة الإيضاحية
الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل إن
في إطلاقه النص وتعميمه بقوله " كل من " ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهم

رجلا كان أو امرأة . فإذا عوّلت امرأة في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة حق عليها العقاب .

المحكمة

وحيث إن الوجه الخامس يتحصل في أن الطاعة دفعت بأن التهمة الثانية الموجهة إليها لا عقاب عليها إذ المشرع لم يكن يقصد النساء عند ما سنّ المادة ٢٧٢ عقوبات التي طلبت النيابة تطبيقها عليها وإنما كان يقصد الرجال فقط ، وأن رأيه هذا ظاهر من المذكرة التفسيرية التي وضعت إيضاهاها . ولكن المحكمة الاستئنافية لم تأخذ بهذا الدفاع ، ولم تردّ عليه ، فلذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وقصرت في تسييب الحكم .

وحيث إنه لا يوجد في عبارة المادة ٢٧٢ عقوبات أو في المذكرة الإيضاحية التي وضعت بشأنها ما يفيد أن المشرع إنما قصد معاقبة الرجال دون النساء بل إن في إطلاق النص وتعميمه بالنسبة لكل من يرتكب الجريمة الواردة بها ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهمين من أفراد الجنسين ، وعلى ذلك فالمادة المذكورة تنطبق على المرأة متى عوّلت في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة . ومن ثم تكون المحكمة إذ أدانت الطاعنة باعتبارها امرأة بموجب هذه المادة لم تخطئ في تطبيق القانون . ولذلك لا يكون عدم ردّها على دفاع الطاعنة في هذا الشأن مستوجبا نقض الحكم .

(٢٣٣)

القضية رقم ١٠٥٩ سنة ١١ القضائية

(أ) - بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . كيف يتحقق ؟ العلم بكذب البلاغ . قصد الضرر .
(ب) سب . العلانية . الجهر بأفراط السباب في محل خاص ليسمعها من في الطريق العام . يتحقق العلانية .
(المادتان ١٤٨ و ٢٦٥ ع ١٧١ و ٣٠٦)

١ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين : علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه ، وتعمده إلحاق الضرر بالمبلغ ضده .

٢ — متى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بألفاظ السباب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك يُحقق به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ ع .

جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٠٨١ سنة ١١ القضائية

اشترك . اتفاق متهمين على ضرب المجنى عليه . تنفيذهما هذا الاتفاق . شؤعاة عن ضربة أحدهما . مسئولية الآخر منه ضا . (المواد ٣٩ و ٤٠ و ٢٠٤ ع = ٣٩ و ٤٠ و ٢٤٠)
إذا كان المتهمان متفقين على ضرب المجنى عليه وقام كلاهما بتنفيذ الاعتداء فيه فضربه أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فإن كلا منهما يعتبر فاعلاً في جريمة إحداث العاهة الناشئة عن إحدى الضربتين .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٠٨٢ سنة ١١ القضائية

نقض وإبرام . حكم غيابي . عدم انقضاء ميعاد المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من النيابة العمومية . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

لا يجوز لأى خصم من الخصوم فى الدعوى أن يظعن بطريق النقض فى الحكم الغيابى الصادر على المتهم بالعقوبة ما دامت المعارضة فيه جائزة، فإن هذا الطريق العادى قد يرتفع به الخطأ الواقع فى الحكم وينعدم وجه التظلم . وإذن فلا يجوز الطعن من النيابة بطريق النقض فى الحكم الغيابى طالما لم يفصل فى المعارضة المرفوعة فيه بل يجب انتظار صدور الحكم فى المعارضة حتى إذا بقى الخطأ قائماً فيظعن فيه .

المحكمة

من حيث إن المحكمة الابتدائية قضت بحبس المتهم شهرا مع الشغل والمحكمة الاستئنافية حكمت غيابيا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤١ بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم أربعة شهور ، وذكرت في أسباب حكمها أنها أخطأت إذ حكمت في موضوع الدعوى مع أن الواقعة بالنسبة للمتهم تكون في حقيقتها جناية اختلاس يعود . وقد عارض المتهم في هذا الحكم بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤١ وحكم في المعارضة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ باعتبارها كأنها لم تكن . والنيابة قررت في ٢١ يناير سنة ١٩٤١ بالظعن في الحكم الصادر بتاريخ ٦ من الشهر المذكور وقدمت في اليوم التالي أسبابا لظعنها على ذلك الحكم ، ولكنها لم تقدم أى ظعن منذ صدور الحكم في المعارضة .

وحيث إنه لا يجوز لأى خصم من الخصوم في الدعوى — ولو كانت النيابة العمومية — أن يظعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ، مادام باب المعارضة في هذا الحكم مفتوحا للحكوم عليه في غيبته ، وما دام هذا الطريق العادي قد يؤدي إلى رفع وجه التظلم من الخطأ الواقع في الحكم .

وحيث إنه متى تقزز ذلك يكون الظعن المرفوع من النيابة غير جائز ، لأنه رفع عن حكم غيابي في وقت كانت المعارضة مرفوعة فيه ولم يفصل فيها ، وكان الواجب انتظار صدور الحكم في المعارضة ثم الظعن في هذا الحكم إذا ما ظل الخطأ الواقع فيه قائما .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٠٨٤ سنة ١١ القضائية

تفتيش . رجال خفر السواحل . تفتيش كوم من القش ملوك للتم . الثورفيه على مخدر . حالة تلبس . انتقالهم بعد ذلك إلى منزل المتهم وتفتيشه بدون إذن من النيابة . الثورفيه على مواد مخدرة أخرى . صحة التفتيش على أساس التلبس . إذن النيابة لا يشترط إلا عند تفتيش المنازل أو الأشخاص . (المواد ٨٥ و ٨٦ تحقيق)

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن رجال خفر السواحل ، وهم من مأمورى الضبطية القضائية ، عند قيامهم بتفتيش كورم من القش بجوار منزل المتهم نثروا على مواد مخدرة ، فانتقلوا بعد ذلك إلى المنزل وقشوه من غير إذن النيابة فوجدوا به مواد مخدرة أيضا فلا مخالفة للقانون في ذلك ، لأن تفتيش القش لا يقتضى استئذان النيابة إذ القانون لا يتطلب إذنها إلا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضمنا لحمة المساكن وحرية الأفراد ، ولأن تفتيش المنزل إنما أجرى على أساس أن المتهم كان في حالة تلبس بالعثور على المخدر فى القش المملوك له .

(٢٣٧)

القضية رقم ١٠٨٥ سنة ١١ القضائية

كفالة . محصل بشركة سنجر . كفيل للحصل بإعتباره مجرد محصل . تعيين المحصل من غير علم الكفيل وكلاء للشركة . تخويله حقوقا غير حقوق المحصل . استخلاص المحكمة من ذلك انتهاء ضمانة الكفيل له في عمله الجديد . لا تريب عليها فيه . عقد الاتفاق بين المحصل والشركة .

إن المحكمة إذا استخلصت من ظروف الدعوى ومن أن المتهم ، بعد أن كفله المسئول عن الحقوق المدنية على اعتبار أنه مجرد محصل (بشركة سنجر لما كينيات الخياطة) يحصل الأقساط المستحقة من العملاء ويوردها للشركة يوميا ، قد عينته الشركة من غير علم الكفيل وكلاء لها بمرتب أسبوعى ثابت تضاف إليه عمولة عن المبيعات ، وأجازت له تسلم الإيرادات من المحصلين وإيقاعها طرفه ليوردها للشركة بحلة في كل أسبوع — إذا استخلصت من كل ذلك أن كفيل المتهم لا يضمنه في عمله الجديد لاختلافه عن العمل الأول من حيث أهمية الالتزامات وجسامتها فلا تريب عليها في ذلك . ولا يصح أن يعد ذلك منها تغييرا لحقيقة الاتفاق المعقود بينه وبين الشركة وما جاء فيه من تخويل الشركة نقل عاملها إلى فرع آخر من فروعها أو نذبه لأية خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة ، فإن تفسير المحكمة لعقد الاتفاق على الصورة التي فسرتها بها تسوّغه الاعتبارات التي ذكرتها ، كما أنه ليس فيه خروج عن مدلول عبارات الاتفاق وحقيقة المقصود منه .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجوه الطعن : (أولا) ... (وثانيا) ... (وثالثا) أن المحكمة أخطأت في تكييف الدعوى لأنها ذكرت أن صفة المتهم تغيرت من محصل وبائع إلى وكيل فرع مع أن البند الحادى عشر من عقد الاستخدام يفيد أن الشركة اشترطت لنفسها كامل الحرية في نقل الموظف إلى أى فرع آخر دون أن يؤثر ذلك على العقد ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتأمين . وقد نبه الطاعن المحكمة الاستئنافية إلى هذا الشرط الصريح ولكنها لم تلفت إليه ، كما لفتها إلى أن العمل الجديد الذى عهد به إلى المتهم لا يمتد تغييرا لصفته التى دخل الشركة على أساسها وهى محصل وبائع ، لأنه هو هو عمل المحصل تماما ، وكون المسئول عن الحق المدنى يعلم أولا لا يعلم بهذا التغيير لا يسقط التزامه بالكفالة والضمان . وهذا كله مع التسليم بصحة تفسير الحكم للبند الخاص بالتأمين الذى اكتفى بتفسيره وحده دون مراعاة البنود الأخرى ، على أن عبارة العقد لا تحتمل التفسير المذكور . كذلك ذكرت المحكمة أن الشركة قصرت في اقتضاء التأمين المنصوص عنه في المادة العاشرة ولكنها قالت إن هذا التأمين أقصاه مائة جنيه ، وعلى الرغم من هذا التحديد فانها حكمت برفض الدعوى المدنية جميعها مع أنه لو فرض وكان رأيها تطبيق القانون على الكفالة باستبعاد مائة جنيه لكان يجب أن تقضى بإلزام الكفيل بالفرق بين ما ضاع من التأمينات وبين ما هو ملزم به . ويشترط في التأمينات أن تكون موجودة وقت الكفالة . والدائن إذا أهمل الحصول على تأمينات جديدة لضمان الدين فانه لا يكون مسئولا لأن القانون إنما يلزمه بالمحافظة على التأمينات الموجودة لا بإيجاد غيرها . والكفيل لا يستطيع الاستفادة من إهمال الدائن إلا إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى الدائن من شأنها أن تضع عليه حقا مكتسبا . والرأى الراجح هو أن الدائن غير ملزم بأن يحافظ لمصلحة الكفيل على تضمينات غير مطلوبة . ولقد قدم الطاعن هذا الدفاع ولكن المحكمة لم تلفت إليه وفهمت أن الشركة هى الملتزمة مع أن الموظف هو الملتزم وقد كفله الكفيل في التزامه ، وليس بين الكفيل

والشركة شرط يحتم عليها تحصيل مثل هذا المبلغ لأنه من قبيل الضمان التبيي بينها وبين المستخدم مستقلا عن الضمان الأصلي موضوع كفالة الكفيل بدليل أن للشركة حمزه مدة ثلاث سنوات على الرغم من انتهاء عقد الاستخدام وانتهاء عقد الكفالة .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدان الطاعن وذكر فيا ذكره أن " وقائع الدعوى تلخص في أنه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التحق المتهم بشركة سنجر بصفة محصل وبائع بالشروط المبينة بعقد الاستخدام ، وكلها تدور حول تعهد المتهم ببيع الماكينات بالشروط التي تعينها الشركة وبالقيام بتحصيل الأقساط بالذمة والإخلاص الواجبين على مثله من المستخدمين . وقد جاء بالبند العاشر من العقد السالف الذكر أن المتهم سيدفع للشركة بصفة ضمان لتنفيذ عقد الاستخدام مبلغا تقدا لم يقدّر ، كما يتعهد بقبول خصم أسبوعي من مرتبه أو عمولته لا يقل عن ١٠٪ / لإبلاغ التأمين إلى مبلغ ١٠٠ جنيه . كما نص في البند الحادي عشر أنه في حالة ما ترى الشركة ضرورة لانتقال المتهم إلى فرع آخر من فروعها أو ندبه لأية خدمة أو حصل تعديل في ماهيته فتنظر بتبوء العقد نافذة بأكملها ، وبالأخص فيما يتعلق بالتأمين . وقد وقع سلامة حنين المسئول عن الحقوق المدنية بصفته ضامنا متضامنا مع المتهم في تنفيذ جميع الشروط المدققة به . ثم ترقى المتهم إلى أن عين وكيلًا للشركة بمرتبة أسبوعي ثابت يضاف إليه عمولة عن المبيعات ، وأصبحت مأموريته أن يبيع الماكينات لحساب الشركة وبشروطها ، وكذلك استلام الإيرادات من المحصلين وتوريدها للشركة أسبوعيا . وقد لاحظ مدير الشركة وهو الشاهد الأول أن المتهم لم يرسل إيراد الأسبوع من ١٨ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٩ وقدره ٣٦٠٨٫٥ قرش ، ثم لم يرسل إيراد الأسبوع التالي المنتهى في ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ وقدره ٣٠٩٦ قرشا ولا مبلغ ٢٣٦ قرشا قيده لحساب بعض الزباين ولم يؤدّه ، فانتقل المدير المذكور إلى فرع الشركة بدمشق في ٦ أبريل سنة ١٩٣٩ وطالب المتهم بتوريد المبالغ السابقة الذكر فاعتذر بأنه

لا يملك نقوداً في الوقت الحاضر فطالبه الشاهد ببيان المبالغ المتحصلة بمعرفته من الزبائن ولم يوردها فأملى عليه المتهم كشفاً بأسماء الزبائن والمبالغ التي حصلها منهم لحساب الشركة . وقد بلغت جملة المبالغ المذكورة ٤٦٩ جنياً و ٣١٥ ملياً بما فيها الأرقام الثلاثة السابق التنويه عنها . والمتهم قد اعترف في تحقيق البوليس أن جميع المبالغ الوارد ذكرها بالكشف المقدم من الشاهد الأول قد حصلها فعلاً من الزبائن ، وأنها موجودة طرفه ، وأنه هو المسئول عنها أمام الشركة ، وأن العجز في الحساب كان في البدء يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ جنياً . ولما فوجئ من الشركة بخطاب نقله من دسوق في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ ذهل وقام من فوره ومر على عملاء الشركة ، وكان يستلم من كل منهم مبالغ عبارة عن جزء من الباقي عليه ويعطيه مخالصة نهائية عن كل الدين ، وذلك بدون مسئولية الشركة لأنه على حدّ تعبيره كان مستعداً لتوريد المبالغ جميعها للشركة . واعترف بأن المخالفات المقدمة وتحمل ختم الشركة وتوقيعه قد صدرت منه فعلاً . ثم عرض إلى الدعوى المدنية فقال " إن التعويض المطلوب للشركة في محله إذ أن المبالغ المتحصلة بمعرفة المتهم من عملائها قد ضاعت عليها ، ولا تستطيع الرجوع بها على هؤلاء العملاء نظراً للمخالفات المعطاة لهم من المتهم والتي تحمل طابع الشركة ، ومن ثم يتعين الحكم للدعية على المتهم بالمبلغ المختلس والمبالغ قدره باعتراف المتهم نفسه ٤٦٩ جنياً و ٣١٦ ملياً . أما فيما يخص بكفالة سلامة حنين المدخل في الدعوى كمشئول عن الحقوق المدنية فتلاحظ المحكمة أن عقد الاستخدام في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص على أن المتهم قد تعين بصفة محصل وبائع طرف الشركة ، وأن عليه أن يدفع تأميناً ويقبل خصم مبالغ من مرتبه وعمولة البيع والتحصيل إلى أن يبلغ هذا التأمين مبلغ ١٠٠ جنياً ، وأن المبلغ المذكور يظل طرف الشركة إلى ما بعد ثلاث سنوات من تاريخ انفصال المتهم من أعمال الشركة . وقد قبل المشئول عن الحقوق المدنية كفالة المتهم على أساس الشروط المتقدمة الذكر . وأن الشركة قد قصرت في استيفاء التأمين المنصوص عنه وذلك رغم مضي مدة طويلة للتهم إلى تاريخ خروجه من خدمتها وهو مبلغ ٤ جنيات

و ٣٣١ مليا فقط ، وبذلك تكون الشركة قد فترطت في اقتضاء التأمين اللازم لها وتكون أضاعت بفعلها الكفالة المالية المشترطة . فضلا عما تقدم فقد تغيرت صفة العقد الحاصل بين المتهم والشركة بتعيين الأول من محصل وبائع إلى وكيل لها ، وبهذا التغير كبرت مسؤولياته واختلفت عما كانت عليه ، ولم يؤخذ في ذلك التغير رأى الكفيل الذى يصبح متحزرا من عقد الكفالة بمجرد تغير صفة العقد . إذ لا يعقل أن تظل التزامات الكفيل قائمة مدى مدة تقرب من ١٤ سنة رغم ما يحصل من التطورات في علاقة الشركة بالمتهم في خلال هذه المدة ورغم ازدياد مسؤولياته . ولما تقدم يتعين رفض الدعوى المدنية قبل سلامة حنين .

وحيث إنه بين مما تقدم أن كل ما يثيره الطاعن بوجوه الطعن لا عمل له . فالمحكمة إذ استخلصت من ظروف الدعوى ومن كون المتهم بعد أن كفله المسئول عن الحقوق المدنية على اعتبار أنه مجرد محصل يحصل الأقساط المستحقة من العملاء ويوزدها للشركة يوميا عيته الشركة من غير علم الكفيل ويكلا لها بمرتب أسبوعي ثابت تضاف إليه عمولة عن المبيعات وأجازت له تسلم الإيرادات من المحصلين وإبقاءها طرفه ليوزدها للشركة بحملة في كل أسبوع — إذ استخلصت من كل ذلك أن الكفيل لا يمكن أن يضمن المتهم في عمله الجديد لاختلافه اختلافا كبيرا عن العمل الأول فيما يختص بمسامة المسؤولية لا تريب عليها فيه ، ولا يصح عده منها تغيرا لحقيقة الاتفاق وما جاء فيه من تحويل الشركة نقل المتهم إلى فرع آخر من فروعها أو نديه لأى خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة ، فإن تفسير المحكمة لعقد الاتفاق على هذه الصورة تسوغة الاعتبارات التى ذكرتها ، كما أنه ليس فيه خروج عن مدلول عبارات الاتفاق وحقيقة المقصود منه . ومتى تقرّر ذلك وكانت المحكمة إذ نفت عن الكفيل مسؤوليته عما وقع من المتهم في عمله الجديد لم تتجاوز حقها القانوني في تفسير عقد الاتفاق ، فإن باقى ما يتمسك الطاعن به لا يبيد عليه لتعلقه بمسؤولية الكفيل عند التسليم بقيامها ، فليس له جميعه من وجه عند انعدام هذه المسؤولية من أساسها .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٠٨٨ سنة ١١ القضائية

قضى وإبرام . ميماد الطعن . عدم استطاعة المتهم الطعن في الميعاد القانوني بسبب حالة فهرية (سفره عقب الحكم إلى ميدان القتال) . يجب التقرير بالطعن بمجرد زوال هذا المانع .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كان المحكوم عليه لم يستطع الطعن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لسبب فهرية خارج عن إرادته (كوجود الجندى في ميدان القتال) فإنه يجب عليه أن يقترز بالطعن في أول فرصة بعد انقضاء عذره وإلا كان طعنه غير مقبول شكلا .

(٢٣٩)

القضية رقم ١٠٩٤ سنة ١١ القضائية

بلاغ كاذب . التبليغ . كفية تحققه . إتيان المتهم أفعالا بقصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة . اتهامه شخصا في جريمة بناء على سؤال من المحقق . توافر التبليغ . مثال .

(المادة ٢٦٤/١ ع = ٣٠٥)

البلاغ الكاذب يكون متحققا إذا أتى المتهم فعلا في ظروف تدل على أنه قصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة لكي يتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل، ولو لم يكن ذلك إلا بناء على سؤال من المحقق . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم بعد أن هيا المظاهر للجريمة، واصطنع آثارا لها، ودبر أدلة عليها، عمل بمحض اختياره على إيصال خبرها لرجال الحفظ ونائب العملة بأن استغاث حتى إذا هرع الناس إليه لنجدته أذاع خبرها بينهم، ولما سألته شيخ الخفراء أصرّ على إبداء أقواله أمام النيابة، فلما وصل وكيل النيابة ادّعى أمامه وقوع الجريمة عليه من اتهمه فيها، ففى ذلك ما يتوافر به التبليغ منه في حق غريمه عن الجريمة التي صورها .

(٢٤٠)

القضية رقم ١٠٩٨ سنة ١١ القضائية

اختلاس أموال أميرية . مأمور التحصيل . الأموال التي تسلم إليه بسبب وظيفته : أميرية أو خصوصية .

(المادة ٩٧ ع = ١١٢)

اختلاسها . جنائية .

الأموال المعاقب على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات يستوى فيها أن تكون أميرية أو غير أميرية وإنما الذى يهم هو أن تكون قد سلمت للأمر المختص بسبب وظيفته . فإذا كلف مدير المطبعة الأميرية أحد الموظفين فيها بتحصيل ثمن الأشياء التى تبيعها المطبعة ، وقام هذا الموظف بما كلف به ، ثم اختلس بعض الأموال التى حصلها ، فإنه يستحق العقاب طبقا للمادة المذكورة . وذلك لأنه إن لم يكن من مأمورى التحصيل فهو مندوب له ، ولأن الأموال التى اختلسها — عمومية كانت أو خصوصية — لم تسلم إليه إلا بسبب وظيفته .

جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٤١)

القضية رقم ٩٢٨ سنة ١١ القضائية

قتل . نية القتل . إطلاق عيار نارى على شخص بقصد قتله . إصابته هو وآخر معه . مسئولية المتهم من الشروع فى قتل الاثنين . عدم تحدث الحكم عن توافرية القتل بالنسبة للجنى عليه الآخر . لا يهم . (المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ ع = ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالمتهم يكون مسئولاً عن جنسية الشروع فى قتل الجنى عليهما الاثنين ما دام العيار الذى أصابهما كان مقصودا به القتل . ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل فى الجريمة بالنسبة للجنى عليه الآخر .

جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٤١

برعاية سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفلاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٤٢)

القضية رقم ٩٤٦ سنة ١١ القضائية

(أ) دعوى . الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ تحقيق . تحصيل المحكمة أن المتهمين لم يتنازلا عن هذا الدفع وأنها أبدأ قبل الدخول في الموضوع وأنها كليهما قد تمسكا به . عدم تعارض ذلك مع ما هو ثابت بمحاضر الجلسات . مناقشة المحكمة في ذلك . لا تجوز . إبداء الدفع في أول جلسة لنظر الدعوى . لا يهم ما دام إبدائه كان قبل التكلم في الموضوع .

قوة الشيء المحكوم فيه :

(ب) دعوى أمام المحكمة المدنية . دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية . وحدة الموضوع في الدعويين . الصبغة الجنائية التي أعطاه المدعى بالحق المدنى للدعوى المباشرة . لا تأثير لها في وحدة السبب في الدعويين . إضافة جرائم في الدعوى المباشرة متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية . متى لا يكون لها تأثير ؟ .

(ح) دعوى مباشرة من دائن المجنى عليه . شرط رفضها . دعوى مدنية من قيم على محجور عليها بالمطالبة بتعويض عما لحقها من ضرر . دعوى مباشرة منه ومن ابنتها باعتبارها دائنة لأمرها أو مستحقة لثقة منها . المطالبة في هذه الدعوى من جانب البنت بحق الأم . تمسك البنت باختلاف الخصوم في هذه الدعوى والدعوى المدنية . لا يصح . (المادة ٢ تحقيق)

١ — إذا كان الوارد بمحاضر جلسات المحاكمة لا يتعارض مع ما جاء في الحكم من أن المتهمين لم يتنازلا ، ولو ضمنا ، عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، وأن إبداء هذا الدفع كان قبل الدخول في الموضوع ، وأن التمسك به حصل من المتهمين كليهما ، فلا تصح مجادلتها في ذلك . ولا يهم أن يكون هذا الدفع لم يسد في أول جلسة حددت لنظر الدعوى ما دام إبدائه كان قبل التكلم في الموضوع .

٢ — إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق رفضها من القيم أمام المحكمة المدنية بطلب إبطال العقود والتصرفات الصادرة من محجوره وتعويضه عما لحقه من الضرر بسبب ذلك على أساس أن تلك العقود

وليدة استغلال الغفلة وضعف الإدراك، والإكراه الأدبي، هو في حقيقته موضوع الدعوى التي رفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية، فإن الصبغة الجنائية التي أعطاهما في هذه الدعوى لحصول المتهم على العقود المذكورة ليس من شأنها أن تؤثر في وحدة السبب في الدعويين . وكذلك لا تأثير لما يضيفه في الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية إذا لم تكن هذه الجرائم قائمة إلا على القول بتروير تلك الأوراق .

٣ — يشترط لرفع دعوى الجنحة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائي الذي يعزوه إلى المتهم، وألا يكون المجنى عليه — وهو صاحب الحق الأصلي — قد استعمل حقه في المطالبة بالحقوق التي يطالب بها الدائن . فإذا كان الظاهر من وقائع دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة على المتهم من قيم المحجور عليها ومن ابتها أن هذه الأخيرة لا تطالب — سواء أكانت مستحقة لتفقه على أمها أم دائنة لها — بحق شخصي لما مستقل عن حقوق والدتها وإنما تطالب بهذه الحقوق، ولا يتبغى بدعواها إلا أن يعود مال والدتها إليها، وأن القيم بصفته ممثلاً لصاحبة الحق الأصلي قد طالب بهذا المال واختار لذلك أولاً الطريق المدني، فلا يصح للبنت، كما لا يصح للقيم، التمسك باختلاف الخصوم في الدعويين .

المحكمة

وحيث إن الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن محكمة الموضوع أخطأت في قضائها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعوى المرفوعة من القيم أمام المحكمة الجنائية عملاً بالمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية وذلك لسببين : أولهما أن المحكمة لم تميز في قضائها بعدم قبول الدعوى بين المتهمين مع أن المتهم الأول في الدعوى هو وحده الذي تمسك بهذا الدفع بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ أما المتهم الثاني فلم يبيده على الإطلاق . وثانيهما أن المتهم الأول قد سقط حقه في هذا الدفع لعدم التمسك به أمام النيابة

أثناء التحقيق ولا في الجلسة الأولى لدى المحكمة الابتدائية مع أن هذا الدفع الفرعي يجب إبدائه في أول جلسة لدى محكمة أول درجة وإلا سقط الحق فيه ، كما أن السكوت عنه يفيد التنازل عن التمسك به .

وحيث إن الطاعنين تمسكا لدى محكمة الموضوع بما اشتمل عليه وجهها الطعن ، فردّ عليهما الحكم بقوله : ” بما أنه مما يخرج عن النزاع أن التمسك بالمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ليس من النظام العام ، وأنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، كما أنه يسقط إذا لم يبد من المتهم قبل التكلم في الموضوع أو إذا تنازل عنه صراحة أو ضمنا . إلا أن النزاع ينحصر فيما إذا كان قد بدا من المتهمين أو من أحدهما ما يدل على التنازل عن التمسك بهذا الدفع كما يقول الدفاع عن المدعين بالحق المدني . وبما أن الثابت مما مر ذكره نقلا عن محضر جلسة المحكمة الابتدائية أن تنازلا صريحا أو ضمنا لم يحصل من المتهمين أو من أحد منهما ، فانه بالرغم من إثبات حضور المحامي عن المتهم الأول عن الثاني في بعض الجلسات ولو لم يثبت هذا الحضور في الجلسات التالية وخاصة الجلسة الأخيرة التي حصل التمسك فيها بالدفع المذكور — بالرغم من هذا فانه لم يبد من أحد من المتهمين قبل الدخول في الموضوع أو التكلم فيه ما يفيد السكوت عن الدفع تنازلا عنه ، فان شاهدا واحدا من شهود الإثبات لم تسمعه المحكمة الابتدائية برضاء من المتهمين أو سكوت منهما عن التمسك بالدفع ، بل كانت القضية تؤجل من جلسة لأخرى تارة بناء على طلب الدفاع عن المدعين لإعلان شهود الإثبات وطورا للرافعة . وإذا كان قد تصرح للتهمين بإعلان شهود قى ، وإذا كانت المتهمان قد أعلنتا فعلا بعض الشهود الذين رأيا الاستشهاد بهن لنفى التهمة فلا يمكن اعتبار هذا العمل منهما تنازلا عن التمسك بالدفع ما دامت المحكمة لم تشرع في سماع الموضوع وسكا عن التمسك بالدفع ، ولأنهما كانا مضطرين لإعلان شهود تقيهما لاحتمال أنهما إذا أبديا الدفع في الجلسة المستقبلية قبل الدخول في الموضوع رأت المحكمة رفضه وأمرت في الوقت نفسه بالتكلم في الموضوع وأرأت ضمه إلى

الموضوع ، وفي هذه الحالة يكونان على استعداد لنفى ما يوجه إليهما من وقائع الاتهام . وبما أنه فيما يختص بالمتهم الثانى الذى يتمسك الدفاع عن المدعى بأنه لم يبد منه هذا الدفع لا على لسانه ولا على لسان محام عنه فإنه فضلا عما مر ذكره من أن سعادة دوس باشا حضر عنه فى بعض الجلسات فإنه إذا كان المتهم المذكور لم يذكر أنه يتمسك بهذا الدفع فى الجلسة الأخيرة التى أبدى فيها بواسطة محامى المتهم الأول فقد تمسك الدفاع عنه بنفس الدفع أمام محكمة ثانى درجة عند نظر القضية . على أن المحكمة تلاحظ أن هذا المتهم الثانى وقد حضر فى الجلسة الأخيرة أمام محكمة أول درجة فى الوقت الذى تمسك فيه الدفاع عن المتهم الأول بالدفع الفرعى ولم يسأل عن التهمة ولم يدخل فى الموضوع ولا نوقش فيه أنه كان مقرا لما أبداه الدفاع عن المتهم الأول خاصة بهذا الدفع بدليل أن محكمة أول درجة اعتبرت أن الدفع مقدم من الدفاع عن المتهمين معا لا من المتهم الأول وحده . وهذا ولسبب آخر ترى المحكمة وجاهته وهو أن التهمة الموجهة إلى المتهم الثانى إنما هى اشتراك مع الأول فيما وجه إلى هذا الأخير من اتهام . وبما أن الدفاع عن المدعى بالحق المدنى ارتكن أيضا على أن المتهمين لم يتمسكا بالدفع الفرعى أمام النيابة عند التحقيق الجنائى الذى أجرته بناء على البلاغ الذى تقدم إليهما من أول المدعىين ، كما قال إن الدفاع عن المتهم الأول أبدى بأحدى الجلسات السابقة دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى العمومية فى جريمة الربا الفاحش وحدها ، واعتبر قبول السير فى التحقيق الجنائى والتمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة عن جريمة الربا تنازلا عن التمسك بالدفع الفرعى المستأنف ، إلا أن المحكمة لا تقر الدفاع عن المدعىين على هذا القول لأنه سواء تمسك المتهمان أمام النيابة بأن المدعى المدنى اختار الطريق المدنى دون الجنائى أو لم يتمسكا بهذا القول فإنه فى كلا الأمرين غير مانع من حق النيابة فى إجراء التحقيق ، وهما مضطران إزاء هذا إلى الدخول فى الموضوع ومناقشته .

وحيث إنه يتضح من أسباب الحكم المطعون فيه المتقدمة أن محكمة الموضوع رأت - للأسباب التى أوردتها - أن المتهمين لم يتنازلا عن الدفع بعدم قبول الدعوى

المدينة لا صراحة ولا ضمنا ، وأن هذا الدفع أبدى قبل الدخول في الموضوع ، كما رأت أن التمسك بالدفع لم يكن صادرا من المتهم الأول وحده بل شاركه في ذلك المتهم الثاني . ومتى تبين ذلك ، وكان ما ورد بمحاضر الجلسات لا يتعارض مع ما ذكره الحكم ، فلا يهم بعد ذلك أن يكون إبداء الدفع حاصلًا في أول جلسة أو في جلسة من الجلسات التالية ، ما دام ذلك كان قبل التكلم في الموضوع .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والرابع أنه لا محل لتطبيق المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لاختلاف القضيتين أشخاصا وموضوعا وسببا . أما اختلاف الأشخاص في القضيتين فلأن سند الدفع هو القضية المدنية التي رفعها الأستاذ إدوار إلياس القيم وحده على المتهمين ، وليس لهذا الدفع وجود بالنسبة للسيدة مربرجيت علم المدعية بالحق المدني الثانية لأنها لم تشارك أصلا في رفع تلك القضية المدنية . وأما الاختلاف في الموضوع والسبب فلأن القيم على السيدة جميلة يوسف أقام الدعوى المدنية رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٧ بطلبات محددة هي بطلان عقدي ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ من بيع ورهن وتوكيل وتقديم حساب عن وكالة المتهم الأول على أملاك المحجور عليها وأوقافها على أساس أن العقود وليدة استغلال الغفلة وضعف الإدراك والإكراه الأدبي ، وطلب تعويض عن وقائع معينة هي هدم الفيلا والكازينو ، وتعهد المتهم الأول إنقاص موارد السيدة جميلة برفض صفقات البيع التي كانت تعرض عليه ، ولم يرد في صحيفة الدعوى أى ذكر للجرائم موضوع الحنحة المباشرة وهي النصب والربا والتزوير واستغلال الضعف وهوى النفس ، وبالتالي لم يكن التعويض المطلوب عن إحدى تلك الجرائم بل كان عن تصرفات مدنية صرفة ذكرت بالنص في العريضة . ويضيف الطاعنان إلى ما تقدم أن المتهم الأول بعد أن صدر قرار المحرر استكتب السيدة جميلة كشوف حساب ووضع عليها خلسة تواريج مزورة سابقة على قضية المحرر ورفع بتلك الكشوف القضية المدنية رقم ١٢٤١ لسنة ١٩٣٦ وطلب الحكم فيها على السيدة جميلة بمبلغ ٥٤٠٠ جنيه وأنهما (الطاعنين) كانا يجهلان واقعة

التروير عند رفعهما القضية المدنية رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٧ فلم يذكر عنها شيئا، ولما رُفعا شكواهما للنيابة وأجرت تحقيقا ضمت إليه الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم الأول استبان للطاعنين حصول التروير، فأقاما دعوى اللجنة المباشرة وضمناها هذه الجريمة. ويخلص الطاعنان من البيانات المتقدمة إلى أن المتهم الأول في دفعه بالمادة ٢٣٩ خلط بين قضية الطاعنين المدنية رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٧ والقضية المدنية ١٢٤١ سنة ١٩٣٦ التي رفعها هو وجعل من موضوعيهما معا محلا للقارنة بقضية اللجنة المباشرة بفرض ذلك المحكمة إلى الاعتقاد خطأ بأن القضية المنضمة هي رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٧ وأن موضوعها يشمل السندات موضوع التروير مع أن القضية المضمومة هي المرفوعة من المتهم الأول . وتضيف الطاعة الثانية إلى ما تقدم أن لها بمقتضى المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات أن ترفع هذه الدعوى المباشرة لما لحقها من الضرر الشخصي بسبب الجريمة التي وقعت على مال والدتها ، ولأنها دائنة لها بما يزيد على مبلغ الألف جنيه استدانته من أجلها بعد ما ضاع مالها .

وحيث إن الطاعنين تمسكا لدى محكمة الموضوع بما اشتمل عليه وجها الطعن من اختلاف الدعويين : المدنية السابق رفعها من الطاعن الأول بصفته ، والمباشرة المرفوعة منه ومن السيدة مرجيت ، من ناحية الأشخاص والموضوع والسبب . وردت على ذلك بقولها : ”بما أنه لاختلاف بين الطرفين في أن الوقائع التي يطلب المدعيان (الطاعنان) محاكمة المتهمين من أجلها هي بذاتها الوقائع التي من أجلها طلب القيم على المحجور عليها بطلان العقود والتعويض في الدعوى المدنية . أما قول الدفاع عن المدعين إن التعويض عن جريمة وهو يختلف عن التعويض المدني ذاته فقول لا يعول عليه ، لأنه فضلا عن أنه بالرجوع لعريضة الدعوى المدنية يتضح أنه ذكر عند سردها الوقائع التي سردها في عريضة الدعوى المباشرة الحالية فانه قد طلب في الدعوى المدنية ، فضلا عن بطلان العقود والتصرفات الصادرة من محجوره ، مبلغ ثلاثين ألف جنيه بصفة تعويض ، والمدعيان في الدعوى الحالية يطلبان

تعويضاً قدره ٢٥ جنيتها ولا يمكن أن يقولوا إلا أنه جزء من ذلك التعويض الذي طلبه أولها أمام المحكمة المدنية وإلا كان نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات موضوعاً عبثاً من المشرع ، وكان في استطاعة كل مدعى رأى بعد إظهار رغبته في اتخاذ الطريق المدني أن يعدل عن ذلك برفع الدعوى المباشرة دون أن يمكن الاحتجاج عليه بالنص المذكور وهو ما يتزعمه المشرع . ولا يهم أن يغير الخصم موضوع المواد المراد تطبيقها ، كما لا يهم أن يغير في تكيف ما يدعى أن خصمه قد ارتكبه من وقائع ما دام مرّة هذه الوقائع لأمر واحد هو المطروح أمام المحكمة المدنية أو الذي سبق لمن يدعى مباشرة أن أظهر رغبته باتخاذ الطريق المدني بشأنه قبل أن يتخذ الطريق المباشر . وبما أن ما يقوله الدفاع عن المدعين بالحق المدني من أن بعض الوقائع لم تدخل في موضوع الدعوى المدنية أمر غير صحيح فإن الثابت من الاطلاع على الصحيفة رقم ١٢ من عريضة الدعوى الحالية المباشرة أنه جاء فيها ابتداء من السطر التاسع إلى السطر ١٣ ما يأتي : (وحيث إنه من كل ما تقدّم يكون مويزاً بئير قد ارتكب جرائم الربا الفاحش والنصب وقد حصل من هذين الطريقين معا على عقدي البيع المؤرخين ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وعلى عقد الرهن المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ وعلى عقد التوكيل المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ وعلى مستندات الديون التي قيمتها ٥٥٠٠ جنية موضوع القضية المدنية المنضمة) فيكون قول المدعين بالحق المدني إن بعض الجرائم التي يطلبان محاكمة المتهمين من أجلها وهي جريمة التزوير لم تشملها الدعوى المدنية غير صحيح ، وأن الفرض من قوله يرجع إلى الرغبة في القول باختلاف الدعويين أو لخلق سبب لمثل هذا القول “ .

وحيث إنه ظاهر مما ذكره الحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى المدنية هو بذاته موضوع الدعوى الحالية المباشرة وهو بطلان الاتفاقات والعقود التي صدرت من المحجور عليها إلى المتهم الأول وتعويض الضرر الذي حاق بالمحجور عليها ، كما أن السبب واحد وهو فساد الرضا في التعاقد ، أما الصيغة الجنائية التي صوّرها الطاعنان

حصول المتهم الأول على العقود التي استصدرها فليس من شأنها أن تؤثر في وحدة الموضوع والسبب ما دام الغرض من رفع الدعويين واحدا بالنسبة لتلك العقود ، كما لا يؤثر فيها ما أضافه الطاعنان إليها من جريمة التزوير لما أثبتته الحكم المطعون فيه من تعلق التزوير المدعى به بأوراق تشملها الدعوى المدنية ، وأن الغرض من الادعاء بهذا التزوير لم يكن إلا التحايل لرفع الدعوى المباشرة .

وحيث إنه بالنسبة لتغير الأشخاص فإن ما تستند إليه الطاعنة الثانية في رفعها هذه الجنحة المباشرة هو حصول ضررها بسبب ما انتاب ثروة والدتها من الضياع بفعل المتهمين ففقدت بذلك ما كانت تتمتع به من رغد العيش في كنف والدتها الثرية وبسبب أنها أصبحت دائنة لها بعد أن اضطرت إلى الاقتراض لمعاوتها .

وحيث إن الطاعنة المذكورة وإن لم تكن خصما في الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن الأول بصفته على المتهمين ، إلا أنه يجب لرفعها دعوى الجنحة المباشرة بصفتها دائنة للجنين عليها أن يكون قد لحقها ضرر مباشر من الأفعال الجنائية التي تعزوها إلى المتهمين ، وأن لا تكون صاحبة الحق الأصلي قد استعملت حقها في المطالبة بحقوقها التي تطالب الطاعنة الثانية بها . وظاهر مما سبق بيانه أن الطاعنة الثانية — سواء على اعتبارها ابنة تستحق النفقة على أمها أم دائنة لها — فهي لا تطالب بحق شخصي مستقل عن حقوق والدتها ، بل هي تطالب بنفس هذه الحقوق ولا تبني سوى أن يعود المال إلى والدتها . وإذ كان التقييم بصفته ممثلا لصاحبة الحق الأصلي قد طالب بهذا المال ، واختار لذلك الطريق المدني ثم رفع هذه الدعوى المباشرة ، فليس للطاعنة الثانية أن ترفع دعوى الجنحة المباشرة بعد ذلك محتجة باختلاف الأشخاص . وإذن يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة فيما انتهى إليه من عدم اختلاف الأشخاص في الدعويين .

(٢٤٣)

القضية رقم ٩٤٧ سنة ١١ القضائية

(١) اتفاق جنائي - جريمة مستمرة - مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها - مبدؤها .
اتهاء الاتفاق بالعدول عنه أو بإقرار الجريمة . (المادة ٤٧ المكررة ع = ٤٨)

(ب) بلاغ كاذب - مسالة المبلغ عن التعويض - مناعها . كذب البلاغ مع العلم بذلك . تقديمه
عن رغبة وعدم تروء - مجزوء كذب البلاغ ومجزوء لحوق ضرر بالمبلغ به . لا يكفي للسالة .

(المادة ٢٦٤ ع = ٢٠٥)

١ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام الاتفاق قائما . ومدة
سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها لا تبتدىء إلا من وقت اتهاء الاتفاق ،
سواء باقرار الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها ، أو بعدول المتفقين عما اتفقوا
عليه .

٢ - التبليغ عن الجرائم من حق كل إنسان ، فالمبلغ لا يساءل عن التعويض
لمجزوء كذب بلاغه ولحوق ضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضا إن لم يكن يعلم كذب
بلاغه أن يكون تقديمه إياه عن رغبة وعدم تروء .

(٢٤٤)

القضية رقم ١٠٤١ سنة ١١ القضائية

اتفاق جنائي . نص المادة ٤٨ ع . عام . قصره على الاتفاقات في الجرائم السياسية أو الخطيرة .
تخصيص بلا مختص . (المادة ٤٧ المكررة ع = ٤٨)

إنه لما كان نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات الحالى المقابل للمادة ٤٧
المكررة من قانون العقوبات القديم عاما مطلقا كان كل اتفاق على جنابة أو جنحة
منصوص عليها في قانون العقوبات - كائنا ما كان نوعها - معاقبا عليه وكان
القول بقصر هذا النص على الجرائم السياسية أو الخطيرة الشأن تخصيصا بلا مختص ،
لا سيما أن الأعمال التحضيرية للمادة المذكورة ليس فيها ما يدل على تعلقها بنوع
معين من الجرائم دون نوع ، وهذا هو الذى جرى عليه قضاء محكمة النقض باطراد .

(٢٤٥)

القضية رقم ١٢٧٤ سنة ١١ القضائية

دفاع . متهم بجناية . وجوب حضور محام عنه . مقتضاه . الدفاع عنه دفاعا حقيقيا . حقه في اختيار محاميه . تعيين محام عنه . متى يصح ؟ صورة واقعة . طلب متهم التأجيل لمرض بجاني اعترى محاميه في الجلسة . وجوب إجابته .

(المادة ٢٥ تشكيل)

إنه لما كان مقتضى ما نص عليه القانون من وجوب حضور محام عن كل متهم بجناية للرافعة عنه أمام محكمة الجنايات أن يكون الدفاع حقيقيا بيديه المحامي بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى وماتم فيها، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في التحقيقات التي تجريها المحكمة، ولما كان المتهم هو في الأصل صاحب الحق في اختيار من يقوم بالدفاع عنه من المحامين، فلا يصح أن يعين له محام إلا إذا كان هو لم يوكل محاميا، أو كان المحامي الذي وكله قد بدا منه العمل على عرقلة سير الدعوى . فإذا كان التائب أن المحامي الموكل عن أحد المتهمين في جناية قتل قد اعتراه مرض بجاني في يوم الجلسة فلم يقدر على القيام بواجب الدفاع عن موكله رغم تأهبه لذلك، وأن محاميا آخر تقدم لمناسبة المناقشة في التأجيل لهذا العذر قائلا إنه ينوب عن الوكيل، ثم سمعت الشهود بحضوره وأجلت الدعوى لليوم التالي لسماع المرافعة، وفي هذا اليوم حضر محام آخر غير الذي حضر في اليوم السابق ولم يبد في سبيل الدفاع عن المتهم إلا ما قاله من أن مركز هذا المتهم مثل مركز متهمه، ثم صدر الحكم في الدعوى بمعاينة هذا المتهم وبراءة المتهمين اللذين كان موكلا بالدفاع عنهما المحامي الذي ترافع على الوجه السابق الذكر، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع، إذ كان من المتعين عليها، وقد طلب منها التأجيل للرض الفجائي الذي اعترى المحامي الموكل، أن تجيب هذا الطلب . ولا يصح أن يتخذ من مسلك هذا المتهم بالجلسة قبوله لإجابة أحد من المحامين اللذين حضرا، فإنه — وقد صرح كل منهما في الجلسة بأن حضوره إنما كان نيابة عن المحامي الموكل — يكون في عدم اعتراضه معذورا إذا اعتقد أن وكيله هو الذي اختارهما للنيابة عنه .

جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ١١ القضاية

نقض وإبرام :

(١) حكم غيايى . عدم اقتضاء ميعاد المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
(ب) تهم أساسها واقعة واحدة . الحكم غيايى فى بعض هذه التهم بالبراءة وعدم قبول الدعوى .
ميرورة الحكم الابتدائى انتهائى فى بعض هذه التهم . ميعاد الطعن بطريق النقض بالنسبة
للتيابة عن هذا البعض وبالنسبة للتهم عما حكم عليه فيه . الميعاد الذى يصبح فيه الحكم الغيايى
غير جائزة المعارضة فيه . (المواد ١٦٣ و ١٨٧ و ٢٢٩ و ٢٣٠ تحقيق)

١ — الحكم الغيايى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المعارضة فيه جائزة .

٢ — إذا كانت التهم المقدم بها المتهم للحاكم أساسها كلها واقعة واحدة ، وكان الحكم الغيايى قد قضى فى بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى ، فإن المعول عليه فى ابتداء ميعاد الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بالتهم جميعا ، سواء بالنسبة للتيابة عما قضى فيه بالبراءة أو بعدم القبول أو بالنسبة للتهم عما حكم عليه فيه ، يكون هو التاريخ الذى يصبح فيه الحكم الغيايى غير جائزة المعارضة فيه من المتهم ولو أن هذه المعارضة لا تعتمد أثرها التهم المحكوم فيها بالإدانة . وذلك لما بين جميع التهم من الارتباط لوحدة الواقعة .

الوقائع

أقام كل من حايى ناحوم أفندى والخواجة سلفاتور إسكاكى الوصيين على قصر جاك ستون وهم جوزيف وروبير وأددوين ثم الست سيلين ستون والخواجة سيزار ستون والسيدة رينه نجار والسيدة لوسيل حكيم الدعوى رقم ١٢٦٧ سنة ١٩٣٧ الأزبكية مباشرة ضد موزيس ستون الطاعن متهمينه بأنه فى خلال سنة ١٩٣٦ بيور سعيد ولندن والقاهرة (أولا) حلف يمينا كاذبا أمام هيئة قضائية

هى قنصل المملكة البريطانية ببور سعيد بحلفه على صحة ما اشتملت عليه تقريراته بالنسبة لمحتويات وصية أخيه المتوفى المرحوم جاك ستون مع علمه بكذب هذا التقرير . (وثانيا) ارتكب جريمة النصب والاحتيال للحصول على ثلاثة وعشرين ألف جنيه من مال التركة قبض منه فعلا سبعة عشر ألف جنيه ، وذلك باتخاذ صفة غير صحيحة يعلم هو بأنها غير صحيحة وهى ادعاؤه بأن وصية أخيه الأخيرة جعلت منه منفذا لها باتخاذ صفة الرعية الإنجليزية حتى يتحاكم إلى محكمة لندن . وكذلك باستعماله طرقا احتيالية وهى إيهام المحكمة بواقعة مزورة . (وثالثا) اختلس مبلغ ثلاثة وعشرين ألف جنيه من تركة الخواجة جاك ستون سلم إليه على سبيل الوكالة بأجر بصفته وصيا على الورثة لإنفاقه فى شئونهم فبدده إضرارا بهم . وطلبوا بعد أن يعاقب المتهم بالمواد ٢٥٧ و ٢٩٣ و ٢٩٦ عقوبات الحكم لهم على المتهم بمبلغ ٢٥ ألفا من الغنيمات تعويضا .

ومحكمة الأذربكية الجزئية قضت بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ غايبا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات عن تهمة حلف اليمين وبالمادة ٢٩٦ عقوبات عن التهمة الثالثة : (أولا) براءة المتهم من تهمة حلف اليمين الكاذبة . (وثانيا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة لتهمة النصب . (وثالثا) فيما يخص بتهمة الاختلاس بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيا لإيقاف التنفيذ وبالزامة أن يدفع للذدين بالحق المدنى مبلغ ٢٥ ألف جنيه والمصاريف المدنية ومائة جنيه أتعاب محاماة . فعارض المتهم فى هذا الحكم وحكت المحكمة المذكورة فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف الأستاذ محمود بك فهمى جنيدية المحامى الوكيل عن المتهم هذا الحكم فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، كما استأنفت النيابة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ . وتقيد الاستئناف برقم ٦١٤٧ سنة ١٩٣٩

ويجلسة المرافعة طلبت النيابة الحكم بعدم قبول الدعوى لأن المتهم مصرى الجنس ومقيم خارج القطر المصرى فلا يجوز رفع الدعوى عليه مباشرة بل يجب أن

ترفع الدعوى عليه من النيابة العامة طبقا للادة الرابعة من قانون العقوبات . وبعد أن أتمت محكمة مصر الابتدائية الأهلية التي انعقدت بهيئة استئنافية سماع هذه الدعوى قضت فيها غايبيا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ : (أولا) بعدم قبول الاستئناف المقدم من محامى المتهم لعدم وجود توكيل بالاستئناف من المتهم له . (ثانيا) بقبول الاستئناف المقدم من النيابة شكلا . (ثالثا) برفض الدفع المقدم من النيابة وقبول الدعوى . (رابعا) بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بمصاريف الاستئناف المدنية بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ محمود فهمى جندية المحامى بصفته وكلا عن الحاجة مويريس ستون فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وطعن فيه بهذا الطريق حضرة رئيس نيابة مصر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وقدم محامى المتهم المذكور تقريرا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بأن الحكم المطعون فيه لم يختم فى الميعاد القانونى ودعمه بشهادة رسمية بذلك . كما قدمت النيابة العمومية تقريرا بهذا المعنى ودعمته بشهادة رسمية أخرى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

المحكمة

من حيث إن الحكم الذى طعن فيه كل من النيابة العامة والمتهم صدر غايبيا فهو إذن قابل للمعارضة من المتهم ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لعدم صيرورته انتهايا .

وحيث إنه ولو أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من براءة المتهم من تهمة حلف اليمين الكاذبة ومن عدم قبول الدعوى بالنسبة لتهمة النصب ، وكلا القضاء من نهائى ، إلا أنه نظرا للارتباط الموجود بين هاتين التهمتين والتهمة الثالثة المقضى فيها بالإدانة لكون الواقعة واحدة بالنسبة للتهم الثلاث فإن ما يجب التعويل عليه من حيث ابتداء ميعاد الطعن بطريق النقض بالنسبة لجميع التهم سواء ما قضى فيه بالإدانة أو بعدم القبول أو البراءة هو التاريخ الذى يصبح فيه الحكم الغيابى غير جائز للمعارضة فيه : إما بعدم رفعها أو بالفصل فيها . ولذا يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(٢٤٧)

القضية رقم ١٠٧٧ سنة ١١ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى عن المال . مناهة . إقامة المجنى عليه سداً لمنع الفرق عن أرضه . محاولة المتهم هدم هذا السد لتفادى إغراق أرضه هو الآخر . محاولة المجنى عليه منع المتهم من ذلك . إطلاق المتهم النار عليه . لا وجود لظرف الدفاع الشرعى . شروع فى قتل . (المواد ٢٠٩ - ٢١٥ ع = ٢٤٥ و ٢٥١)

(ب) سبق الإصرار . إصرار المتهم على ارتكاب القتل . تعليقه على شرط . وقوع الجريمة . توافر سبق الإصرار . مثال من الواقعة السابقة . (المادة ١٩٥ ع = ٢٣١)

١ - إن حق الدفاع الشرعى عن المال لا يديح - كما هو مقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات فقرة ثانية - استعمال القوة إلا لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها على سبيل الحصر فى الأبواب الثاين والثامن والثالث عشر والرابع عشر وفى المادتين ١/٣٨٧ و ١/٣٨٩ و ٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فكل فعل لا يدخل فى عداد هذه الجرائم لا يجوز دفعه بالقوة . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليهما فى اليوم السابق للواقعة بعد أن أقاما سداً لمنع الفرق عن أرضهما حضر المتهم فى يوم الواقعة ليهدم السد . كى يتفادى هو الآخر غرق أرضه ، فحضر المجنى عليهما لمنع ف أطلق عليهما سلاحاً نارياً متعمداً قتلتهما ، فإن هذا المتهم يكون معتدياً ، لأن إطلاقه النار لم يكن لدفع فعل من الأفعال التى تبيح الدفاع الشرعى .

٢ - إن القانون فى المادة ٢٣١ عقوبات يعزى الجريمة واقعة بسبق لإصرار ولو كان ارتكابها موقوفاً على حدوث أمر أو معلقاً على شرط . وإذن فإن إصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليهما إذا منعه عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ، ثم حضوره فعلاً إلى محل الحادثة ومعه السلاح - ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون .

(٢٤٨)

القضية رقم ١٢٧٦ سنة ١١ القضائية

إثبات . شهادة . إدانة . سماع المحكمة الشاهد بنفسها فى مواجهة المتهم . محله . أقوال الشهود فى التحقيقات . الاعتماد عليها . جوازه . (المواد ١٦٠ و ١٦٥ و ١٦٦ تحقيق)

إنه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالإدانة أن تسمع المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالإدانة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها، إلا أن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها، أو أن يكونوا قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يشير مظنة هربهم من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها في حضرة المتهم أمام المحكمة بجلسة المحاكمة، الأمر الذي يستتبع أن تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بالثقة. أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة مستفيدة فلا تريب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة. اللهم إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة بذلك. وإذن فإذا عوّلت المحكمة على أقوال المجنى عليها في التحقيق بعد اتفاق النيابة والدفاع على الاكتفاء بتلك الأقوال، فإنها تكون بذلك قد اعتبرت أن عدم حضورها إلى الجلسة مرجعه صذر قهري، ولا تريب عليها في ذلك.

المحكمة

وحيث إن مبنى وجوه الطعن المقدم من الطاعن أن الفعل الذي وقع منه ليس بدما في تنفيذ الجريمة التي أدين من أجلها لأنه لا يبدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها. وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الأعمال المكونة للشروع يجب أن تكون جلية واضحة، وإن غرضه لم يتعدّ تقبيل المجنى عليها. أما إمساكه بلباسها ومحاولة إزالته بالقوة فلم يكن إلا تنفيذاً لنفس الغرض. ثم إن عدم تجاوزه رفع لباس المجنى عليها كان بإرادته لأنه لم يكن هناك ما يخشاه سوى تأنيب ضميره له ورغبته في عدم الإساءة إلى المجنى عليها لا خوفاً منها أو من بكائها، ومحاولته خلع اللباس لا يعتبر بدما في تنفيذ الجريمة إذ لا مانع أن يكون تحت اللباس غطاء لستر العورة. ويجب في هنك العرض أن يكون الفصل الذي أنه المتهم مغلا بالآداب إلى حدّ الفحش والضم بين الذراعين، ومجرد التقبيل لا يعدّ

من هذا القليل . فمع التسليم جدلاً بصحة ما نسب للطاعن فإنه يكون جريمة الفعل الفاضح فقط . ثم إن النيابة والدفاع قد اكتفيا بأقوال المجنى عليها في التحقيق لأنها لم تحضر الجلسة . وهذا يعيب الحكم الذى بنى على هذه الأقوال لأن المجنى عليها هى الشاهدة الوحيدة في الدعوى . ولا يرد على ذلك بقبول المحامى عن الطاعن إذ سماع شهود الإثبات ليس مقرراً لمصلحة المتهم فقط بل للمصلحة العامة ، وخصوصاً ولم يكن هناك من سبب معلوم يدعو إلى عدم حضورها في الجلسة ، وما كان يحق للمحكمة إذن الاكتفاء بأقوالها في محضر التحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جنائية هنك عرض المجنى عليها بالقوة ، وذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها بقوله : " إن والد المجنى عليها ذهب إلى المستشفى لمعالجة عينيه وتأخر عن العودة إلى منزله على غير عادته فذهبت المجنى عليها إلى المستشفى للسؤال عنه ، ثم دخلت فوجدت المتهم ينظف أرضية الصالة الداخلية وسألته عن والدها فترك الكنيسة التى كانت بيده جانباً وأمسك بيدها ولف يده الأخرى حول عنقه وقبل وجنتها وفيها ورفع جلبابها وأمسك بلباسها وحاول إنزاله عنوة فقاومته بشدة وبكت كثيراً فتركها ، وانصرفت إلى منزلها وقابلت والدها في الطريق فأخبرته بما حصل " . ثم أورد الأدلة التى استند إليها في ثبوت هذه الواقعة الجنائية على الطاعن قائلاً : " إن الوقائع المتقدم ذكرها ثابتة مما قرره المجنى عليها في التحقيق من أن والدها اعتاد الذهاب إلى المستشفى لمعالجة عينيه من مرض بهما واستبطات عودته فذهبت إلى المستشفى ووجدت الباب الخارجى مفتوحاً فدخلت وانتهت إلى صالة صغيرة كان المتهم مشغولاً بتنظيفها بمكنسة في يده وسألته عن والدها فترك الكنيسة جانباً وأمسك بيدها ولف يده الأخرى حول عنقه وقبلها في فيها ووجنتها ، ثم أغلق باب المستشفى قليلاً ووقف خلفه من الداخل ورفع جلبابها وأمسك بلباسها وحاول إنزاله عنوة فقاومته وبكت بكاء شديداً فتركها تغادر المستشفى وانصرفت إلى منزلها وقابلت والدها في الطريق وكان قد علم بذهابها إلى المستشفى للسؤال عنه فتوجه لإحضارها

وبلغته بما حصل لها من المتهم. وقد قرر ألبير باروخ كوهين والد المجنى عليها في التحقيق وشهد بالجلسة بأنه ذهب إلى المستشفى وتأخر في العودة إلى المنزل وعلم عند عودته بذهاب المجنى عليها إلى المستشفى للسؤال عنه فذهب لإحضارها فقابلها في الطريق وهي تبكي وأخبرته بما حصل لها من المتهم فأبلغ البوليس بذلك . وبعد ذلك عرض إلى الدفاع المشار إليه بالشق الأول من الطعن فذكر " أن الأفعال التي وقعت من المتهم من إمساكه بيد المجنى عليها وتطويقه عنقه وتقييلها في فيها ووجنتها وإمساكه بلباسها ومحاولته إزاله بالقوة هي أفعال منافية للأداب ومن شأنها أن تخدش العرض وتخل بالحياء العرضى لاستطاعتها إلى أجزاء من جسم المجنى عليها تعتبر من العورات التي تحرص المرأة على عدم المساس بها . وهذه الأفعال تكفي لتكوين الركن المادى لجريمة هتك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٦٨ عقوبات . وأن ركن القوة والإكراه متوافر من مباغة المتهم للمجنى عليها وارتكاب الأفعال السالف ذكرها بنير رضاها . وعدم الرضا ثابت من مقاومتها إياه وهو يحاول إزال لباسها وإجهاشها بالبكاء حال وقوع هذه الأفعال عليها . ولا يشترط قانونا في جنابة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية فعلا بل يكفي إثبات الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضى للمجنى عليها بدون رضاها ويعتبر وقوع الفعل مفاجأة ومباغة من قبيل القوة والإكراه " .

وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود : (أولا) بأن الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنابة هتك العرض التي أدين من أجلها . وقد عني الحكم بالدفاع الذي تمسك به الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه ردا صحيحا . (وثانيا) بأنه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالإدانة أن تسمع المحكمة نفسها بالجلسة وفي مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تجعلهم عمادها في القضاء بالمقوبة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها فإن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها ، أو أنهم يكونون قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يشير مظنة الفرار من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها بحضور المتهم أمام المحكمة بجلسة المحاكمة الأمر الذي يستتبعه أن

تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بأية ثقة . أما إذا كانت هذه المظنة متفية فلا تثريب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة بذلك . ومتى كان هذا واضحا فإن المحكمة إذ عوّلت على أقوال المجنى عليها في التحقيق فإنها تكون بذلك قد اعتبرت أن عدم حضورها إلى الجلسة مرجعه عذر قهري تأكد لها قيامه باتفاق النيابة والدفاع على الاكتفاء بأقوال هذه الشاهدة في التحقيقات . ولذلك ولما كانت الإدانة لم تبين على أقوال المجنى عليها وحدها فلا وجه لاعتراض الطاعن على الحكم في هذا الخصوص .

(٢٤٩)

القضية رقم ١٢٨٢ سنة ١١ القضائية

دفاع . تأجيل المحكمة نظر الدعوى . صدور أمرها في غيبة المتهم أو في حضوره . الرجوع فيه بغير إخطار المتهم . لا يجوز . الحكم في موضوع القضية في غير الجلسة التي أجلت لها . لا يصح . إخلال بحق الدفاع . حق المتهم في الطعن على هذا الحكم بطريق النقض . محله .

إن المحكمة بعد أن تؤجل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها من غير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته إذ بغير ذلك لا يجوز ، لأي سبب من الأسباب ، أن يحكم في موضوع القضية إلا في الجلسة التي أجلت لها . لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل إلى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه . فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيهه إلى ذلك . وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت أمرها بالتأجيل قد رجعت فيه ، ونظرت القضية في غيبة المتهم في نفس الجلسة التي أصدرت فيها الأمر ، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ويكون للمتهم أن يطعن في حكمها بطريق النقض لهذا السبب إذا لم يكن له طريق آخر للطعن فيه .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن يتحصل في أنه لما عارض الطاعن في الحكم الاستثنائي الصادر في غيبته والقاضي بتأييد حكم الإدانة قد تحدد لنظر معارضته جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وبعد أن نظرت المحكمة القضية أجلتها لجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٤١ لضم الحكم النهائي . وقد ثبت قرار التأجيل بكل من رول المحكمة والنيابة، ولكن بالرغم من صدور هذا القرار فإن المحكمة قد عدلت عنه وأعدت نظر الدعوى، وحكت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وفي هذا إخلال بحق الدفاع لأن المحكمة بإصدارها قرار التأجيل قد استنفدت سلطتها وما كانت تملك إذن بعد ذلك العدول عنه لأن حق الطاعن قد تعلق به .

ومن حيث إنه وإن لم يثبت بمحضر جلسة الاستئناف صدور قرار بتأجيل القضية إلا أنه تبين من الاطلاع على رول تلك الجلسة أن القضية كانت قد تأجلت لجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٤١ لضم إعلان الحكم الاستثنائي إلى المتهم ، وقد عدل عن هذا القرار ثم تلاه الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

ومن حيث إن المحكمة بعد إصدارها قرارا بتأجيل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب سواء أصدر هذا القرار في حضور المتهم أم في غيبته لا تملك العدول عنه من تلقاء نفسها بغير إخطار المتهم . وبالتالي لا تملك الحكم في موضوع القضية في غير جلسة التي تأجلت لها مهما كان سبب هذا العدول . لأنه يجوز إصدار قرار التأجيل قد أصبح للتهم الحق في الاعتماد على هذا القرار سواء أصدر في غيبته أم في حضوره ، ولا يجوز للمحكمة أن تعدل عنه بغير أن تنبه المتهم إلى ذلك . فإذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت هذا القرار قد عدلت عنه دون علم المتهم ونظرت القضية في غيبته في نفس الجلسة التي أصدرته فيها فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع عن المتهم إخلالا يستوجب نقض الحكم إذا لم يكن له والحالة هذه طريق آخر للطعن فيه كما هو الواقع في هذه الدعوى .

(٢٥٠)

القضية رقم ١٢٨٥ سنة ١١ القضائية

حيوانات مسنسة . معناها . فقد استحوذ عليه شخص رماه وروّضه على ألعاب . قتله بدون مقتض .
مستوجب العقاب . (المادة ٣١٢ ع = ٣٥٧)

الحيوانات المستأنسة المنوّه عنها في المادة ٣٥٧ عقوبات هي التي تكون في حوزة الإنسان ، وتعيش في كنفه ، ويتمهدها بالتغذية والرعاية . فالقردة ، وهي قابلة لكل ذلك ، تدخل في عداد هذه الحيوانات عند ما تتوفر فيها هذه الصفة . وإذن فالقرد إذا كان في حوزة صاحب رماه ويروّضه على ما ينبغي من الألعاب ، يكون قتله من غير مقتض معاقبا عليه بهذه المادة .

جلسة ٥ مايو سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٥١)

القضية رقم ١٠٣٣ سنة ١١ القضائية

تفتيش :

(أ) إذن النيابة . النص فيه على إجراء التفتيش في ظرف أسبوع . وجوب تنفيذه في بحر الأسبوع .
العبرة في بداية الأسبوع . يوم وصول الإذن إلى الجهة المأذونة بالتفتيش لا إلى الضابط الذى كلف التفتيش .

(ب) مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة . الأقوال التى يديها المتهم على هذا الأساس . الدليل المستمد منها . بطلانه . (المادة ٣٠ تحقيق)

١ — الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلا . والعبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي بيوم وصوله إلى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل إليه في هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه ، فإن إحالة الإذن إليه إنما هي مجرد إجراء داخلى لا تأثير له في المدة التى حددت للجهة التى أذنت بالتفتيش لإجرائه فيها .

٢ — إن الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ؛ ولا يصح الاستشهاد به عليه ، لأن تلك المناقشة إنما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينفي طعنه على أن التفتيش الذي أجراه البوليس في منزله وقع باطلا لحصوله بعد الميعاد الذي حدّته النيابة في الإذن الصادر منها بالتفتيش . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه ورد في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ لمأمور مركز أجا من مكتب مخدرات وجه بحرى إخطار بأن الطاعن يتجبر في المواد المخدرة ، وطلب المكتب اتخاذ اللازم لضبطه ، فحضر المأمور للنيابة في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ طالبا الإذن بالتفتيش فأصدرت النيابة إذنها بذلك في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ على أن يحصل التفتيش في ظرف أسبوع ، وفي اليوم ذاته أشر مأمور المركز على الإذن بالإحالة لمعاون بوليس نقطة سفا التي يقع في دائرتها مركز الطاعن ، ولكن المعاون لم يباشر التفتيش إلا في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ أى بعد فوات الميعاد وانقضاء مفعول الإذن بالتفتيش . وقد وضع المعاون إشارة على الإذن تفيد وصوله إليه في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ . وعند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة دفع الطاعن ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من آثار لحصوله بدون إذن أو بإذن انقضى مفعوله ، ونوقش المعاون بالجلسة عن سبب التأخير في التفتيش فقال : ” إن الأسبوع يتبدئ من يوم ٢٥ مايو تاريخ وصول الأوراق إليه لا من تاريخ ٢٢ مايو حسب تأشير النيابة ” . وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بقبوله وبراءة الطاعن مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة الحكم واستندت إلى ما قرره معاون البوليس . فقضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع ببطلان التفتيش وأدانت الطاعن استنادا إلى أن مدة الأسبوع يجب احتسابها من تاريخ وصول الإذن بالتفتيش إلى معاون البوليس المنوط به أمر التفتيش لا من التاريخ الذي وضعته النيابة . ويقول الطاعن إن هذا النظر خاطئ إذ الأخذ به من شأنه أن يجعل في مكنة رجال

البوليس إطالة المدة الممنوحة بتأخير تسليم الإذن، وفي هذا نحو يلهم سلطة لا تملكها إلا النيابة، كما أن ذلك يجعل الأفراد في استعالة من إثبات صحة التاريخ المدعى بوصول الإذن فيه . ولا عبرة بما ساقته النيابة في تقرير الاستئناف من الأمثلة على ضرورة احتساب المدة من تاريخ وصول الإذن لرجل البوليس المنوط بالتفتيش، لأن رجال البوليس في حالة بُعد المسافة بين محل إقامة المراد تفتيشه وبين مركز النيابة أن يطلبوا مدة كافية للتفتيش أو تجديد الإذن به . على أن بُعد المسافة لا محل له في الدعوى فنقطه ستفا لا تبعد غير بضعة كيلو مترات عن مركز أجا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن النيابة أذنت كتابة بتفتيش منزل الطاعن في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ على أن يتم ذلك في ظرف أسبوع . وقد أشر مأمور المركز على هذا الإذن في اليوم ذاته بما يفيد تكليف معاون بوليس ستفا بالتفتيش، وأشر عليه هذا المعاون بالاطلاع بتاريخ ٢٥ مايو . ثم حصل التفتيش في يوم ٣٠ من الشهر المذكور. وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن العبرة في بدء ميعاد الأسبوع المحدد للتفتيش هي بالتاريخ الذي وضعه معاون البوليس على إذن التفتيش لا بتاريخ وصوله إلى مأمور المركز .

وحيث إن الإذن الصادر من النيابة إلى مأمور المركز جاء صريحا في وجوب حصول التفتيش في ظرف أسبوع ، وهو ما يقتضى احتساب مبدأ هذا الأسبوع من يوم وصول الإذن إلى جهة الإدارة المأذونة بالتفتيش، فلا عبرة إذن بميعاد وصول هذا الإذن إلى معاون بوليس ستفا الذي كلف بالتفتيش إذ إرسال الأوراق إليه ليس إلا إجراء داخليا متعلقا بتنفيذ التفتيش الذي أذنت به النيابة ولا تأثير له في الميعاد الذي حددته له .

وحيث إنه لما توضح يكون ميعاد الأسبوع المحدد لإجراء التفتيش لا يتجاوز التاسع والعشرين من مايو . أما وقد حصل بعد ذلك فانه يكون قد وقع في يوم أصبح فيه الإذن عديم المفعول ، ولذا يكون تفتيشا باطلا لا يصح التعويل على ما أسفر عنه كدليل على الطاعن .

وحيث إنه باستبعاد الدليل المستمد من هذا التفتيش لا يبقى مما ساقه الحكم من أدلة على الإدانة سوى ما تحثت عنه من إجابة للطاعن لدى ضابط البوليس الذى أجرى التفتيش عقب حصوله . ولما كان أساس الأقوال التى أبداهها الطاعن هو مواجهته بما أسفر عنه هذا التفتيش من نتيجة فإن الدليل المستمد من مناقشة الطاعن على إثر العثور على المخدرات بمنزله يكون باطلا كذلك ، ولا يصح الاستشهاد به عليه أيضا . وبهذا لا يبقى فى الدعوى من دليل تقوم عليه الإدانة وهو ما يستلزم نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن تأبدا للحكم الابتدائى .

(٢٥٢)

القضية رقم ١٠٧٤ سنة ١١ القضائية

تزوير فى محرر عرفى . ورقة مدعى تزويرها . إتلافها أو انعدامها . طلب تحقيق التزوير المدعى به فيها . رفضه لمجرد عدم وجود الورقة . لا يجوز . وجوب تحقيق أدلة التزوير .

(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

إن إتلاف الورقة أو انعدامها لأى سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها ، إذ التزوير ممكن إثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التى يرتكن عليها مدعى التزوير لمجرد عدم وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قاله من عدم ثبوت واقعة النصب لأن السند الذى هو أساس هذه الواقعة والمدعى بتزويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التزوير المدعى به فيه ، فإنه يكون قد أخطأ ، وكان على المحكمة — رغم عدم وجود السند أمامها — أن تعرض إلى أدلة التزوير التى قدمها المدعى وتحققها ثم تقول كلمتها فى الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(٢٥٣)

القضية رقم ١٣٨٥ سنة ١١ القضائية

ومف التهمة . تعديله . حتى المحكمة في ذلك . هذه . المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
المقصود منها . مثال في جريمة ضرب نشأت عنه عاهة . (المادة ٣٧ تشكيل)

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة والمطلوبة معاقبته من أجلها هي أنه ارتكب جناية بأن ضرب المجنى عليه "فوق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من العظام المنخفضة" ، ونظرت الدعوى أمام المحكمة ، وانتهت فيها المرافعة على اعتبار هذا الوصف الذي بين فيه على وجه التعيين والتحديد الفعل الجنائي المنسوب إلى المتهم مقارفته وهو ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ، فإن المحكمة تكون مخطئة إذا أدانت المتهم لا في الجناية المذكورة ، بل في جنحة ضرب على أساس أنه ضرب المجنى عليه : "فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي" . وذلك لأنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس سالفة الذكر كانت من فعل المتهم فإنه كان يتعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها ، أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها ، وتبين له الفعل الذي تستند إليه ليدلى بدفاعه فيه . وبعبارة أخرى تعذر في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي ارتأته بأن توجه إليه بالجلسة الفعل الجديد بشرط ألا تخرج في ذلك عن دائرة الأفعال التي شملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى المتهم فيها . وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي لم يقصد بها عند تقرير حق المحكمة في تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتعديده على الوجه الوارد بها التقليل من الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم الحق في المدافعة عن نفسه أمام القضاء قبل أن تنزل به أية عقوبة في شأن أية واقعة جنائية يسند إليه ارتكابها . أما أن تدن المحكمة المتهم في جريمة أخرى قوامها فعل آخر غير الذي

تسببت عنه الماهة بالرأس خارجة في ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقدمة به الدعوى إليها والذين قصر المتهم دفاعه عليهما — ولم يكن ليطالب قانونا بأكثر من هذا — فإنها بذلك تكون قد عاقبت المتهم عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة . وبهذا تكون قد أخلت بمحقوق الدفاع إخلالا خطيرا يستوجب نقض حكمها .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجوه الطعن المقدمة من الطاعن الأول أن الحكم استند إلى أقوال إسماعيل إسماعيل أبي زيد المجنى عليه، ثم ذكر عنه أنه قال في النيابة إن السيد قاسم (الطاعن) عاجله بضربة على الجهة اليسرى من رأسه وأعيد سؤاله فأصر على هذه الأقوال، كما أنه سئل أمام المحكمة فشهد بهذا المعنى . وهذا الذي رواه الحكم غير صحيح في مجموعه لأن ما ورد بتحقيق النيابة على لسان المجنى عليه المذكور هو أنه بعد أن قرأ أن أحمد قاسم ضربه أضاف أن السيد قاسم ضربه أيضا . ثم جاء في أقواله كذلك أنه سقط عقب الضربة مباشرة، وأن إبراهيم الجمل ضربه في رأسه بالمنقرة من وراء، ولما سئل بعد هذا قال إن الضارين له هما أحمد قاسم وابنه السيد، وإن إبراهيم الجمل لم يضربه . ولما سئل أمام المحكمة في الجلسة قال إن أحمد قاسم ضربه وإن السيد ضربه . على أن هذا الشاهد قد سئل في البوليس فروى أنه لا يعرف من ضربه . وقد أحس الحكم بضعف هذه الشهادة فقال إن الشاهد لم يكن في وعيه يوم سؤاله في البوليس، واستند في ذلك إلى رأى طبيب المستشفى دون أن يذكر عن هذا الرأى سوى نتیجته .

وحيث إن الطاعن الثانى بينى طعنه على أن الحكم بعد أن قال إن محمد إسماعيل المجنى عليه لم يقف عند حد رواية واحدة، وإنه تضارب في أقواله تضاربا جعل المحكمة لا تثق بها قال إنه ثبت للحكمة على كل حال أن حسين قاسم (الطاعن) اشترك في ضرب المجنى عليه، وإنها تأخذ في حقه بالقدر المتيقن — قال الحكم ذلك مع ما فيه من تناقض بين الثقة بأقوال المجنى عليه وعدم الثقة بها، وفي هذا

ما يعيبه . كما يعيبه تناقضه أيضا عند ما انتقل من استبعاد مسائلة الطاعن عن جناية إحداه العاهة إلى ما سماه القسدر المتيقن . فقد قال إن الواقعة المسندة إلى الطاعن هي أنه أحدث الضربات الواضحة بالكشف الطبي مع أن الكشف الطبي أثبت عدة إصابات لاحظها بالمجنى عليه ومن بينها الإصابة التي أحدثت العاهة المستديمة والتي استبعدها الحكم نفسه ، بغاء بذلك خلوا من تعيين الواقعة المادية التي قارفها الطاعن وتحديد لها على الوجه الذي يتطلبه القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين وآخرين بأن الأول ضرب إسماعيل إسماعيل أبو زيد بالحدارية اليسرى ضربا نشأت عنه عاهة ، والثاني ضرب محمد إسماعيل أبو زيد فوق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة وهي فقد جزء من العظام . والمحكمة بعد أن سمعت الدعوى استخلصت من التحقيق الذي أجرى فيها الواقعة الآتية وهي : " إنه حدث نزاع بين إسماعيل إسماعيل أبو زيد وابنه وإخوته من جهة وبين فريق أحمد قاسم من جهة أخرى على أنفار كانوا قد حضروا لجنى القطن إذ ادعى كل فريق أنه هو الذي كلف المقاتل باحضارهم ، وأراد كل فريق أن يأخذهم ، ولما هم فريق أحمد قاسم بأخذ الأنفار إلى زراعته اعترضه فريق أبي زيد فاشتبك الفريقان في مشاجرة إذ ضرب السيد أحمد قاسم (الطاعن الأول) إسماعيل إسماعيل أبو زيد على رأسه ضربة أحدثت به عاهة مستديمة ، كما أن أخاه حسين أحمد قاسم (الطاعن الثاني) الذي كان في المشاجرة اشترك في الاعتداء بالضرب على محمد إسماعيل أبو زيد ابن المجنى عليه الأول " . ثم عرضت المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى ، ومما قالته في ذلك أن " الوقائع المتقدمة ثابتة من أقوال إسماعيل إسماعيل أبو زيد إذ قرر في محضر تحقيق النيابة بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ أنه حدث نزاع بين فريق أحمد قاسم وبين إخوته بخصوص أنفار جنى القطن ، وأن الفريق الأول طلب نصف عدد الأنفار فأراد أن يتوسط بين الفريقين لحسم النزاع إلا أن السيد أحمد قاسم عاجله بضربة على الجهة اليسرى من رأسه بيد (متقرة) كانت في يده . وقد

أعيد سؤاله في النياحة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩ فأصر على هذه الأقوال محمداً موضع الإصابة التي أحدثها هذا المتهم ، كما أنه مثل أمام هذه المحكمة فشهد بهذا المعنى . ولا يعترض على صدق هذه الشهادة بما قزره الشاهد أمام البوليس من أنه لا يعرف الضارب له لأنه ثبت من الكشف الطبي المتوقع عليه أنه فضلاً عن الإصابة المذكورة فقد أصيب من الجهة اليمنى من الرأس أيضاً إصابة أخرى ترتب عليها إزالة جزء آخر من عظام الرأس ، فمن كانت هذه حالته يتعذر عليه أن يدرك ما يسأل عنه . وقد أيد ذلك حضرة طبيب المستشفى عند ما سأله النياحة عن رأيه في حالة المصاب عند إصابته . أما فيما يختص بالتهمة المستندة إلى حسين أحمد قاسم وهي ضرب محمد إسماعيل على رأسه وإصابته بالعاهة المستديمة فقد سئل محمد إسماعيل أبو زيد أمام هذه المحكمة فشهد بحضور حسين أحمد قاسم وأخيه محمد أحمد قاسم إلى محل الحادثة لأخذ أنفارجنى القطن فاعترضهم فأتى حسين من الخلف وضربه في رأسه وأحدث به الإصابة التي ترتب عليها إجراء عملية الترتبة والتي نشأ عنها العاهة المستديمة في حين أن محمد كان محتضنه بين ذراعيه من الأمام وأحدث بشفته جرحاً عضوياً . وأن هذا الشاهد سئل في البوليس فقزر أن محمد قاسم ضربه على رأسه وحسين قاسم ضربه على رأسه وشفته ثم عاد فقال إن الاثنين ضرباه على شفته . وعند ما أعيد سؤاله في النياحة قزر أن إصابة الرأس جاءت من الجهة اليمنى من محمد أحمد قاسم ، ثم عاد فقزر أن حسين ضربه في رأسه من الخلف ، وأنه أصيب بضربة أخرى لا يعرف مصدرها ، وعند مناقشته قزر أنه لم يكن موجوداً غير محمد وحسين وأنها ضرباه إذ كان مع كل منهما (منقورة) . وأنه ثبت من الكشف الطبي المتوقع على محمد إسماعيل أبو زيد المذكور أنه مصاب بجرح رضى على الجهة اليسرى طوله ٣ سم مصحوب بكسر مضاعف متخسف بالعظم ، وقد عملت له عملية رفع العظام المتخسفة في مساحة ٢ × ٣ سم وبه أيضاً جرح رضى على الجدارية اليمنى طوله ٤ سم وآخر على الجدارية اليسرى طوله ٣ سم وجرح صغير على الشفة السفلى ويصح حصول هذه الإصابات من ضربه بجسم صلب

راض كالعضا وتحتاج لعلاج مدة أكثر من عشرين يوما ويتخلف عنده عاهة مستديمة وهي تمريض حياته للخطر بسبب فقد هذه المساحة من العظام . وأنه ثابت من أقوال هذا المجنى عليه محمد إسماعيل أبي زيد أن إصاباته المذكورة في الكشف الطبي إنما أحدثها حسين أحمد قاسم ومحمد أحمد قاسم دون غيرهما . ويؤيد ذلك أن الكشف الطبي الموقمة عليهما تدل على أن بهما إصابات مما يقطع بوجودهما في المشاحة . إلا أنه بسبب اضطراب أقواله بالنسبة لمن أحدثت العاهة التي نشأت عن إصابة الرأس فلا يمكن إستناد تهمة الإصابة التي أحدثت العاهة إلى حسين أحمد قاسم إلا أنه على كل حال قد اشترك في ضرب المجنى عليه ، ويتعين الأخذ بالقدر المتيقن من جريمة الضرب بالنسبة له واعتبار ما وقع منه جنحة منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات . ويكون قد ثبت للحكمة أن المتهم حسين أحمد قاسم في الزمن والمكان سألني الذكر ضرب محمد إسماعيل أبو زيد فأحدث به الإصابات الموصفة بالكشف الطبي وعقابه عليها ينطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن ما يشير الطاعن الأول بوجوده الطعن الخاصة به مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى أقوال المجنى عليه في التحقيق وبالجلسة إنما استند إلى أقوال صدرت منه فعلا . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان تعليل المحكمة لعدم اتهام المجنى عليه للطاعن عقب إصابته عند البسده في التحقيق أمام البوليس مقبولا على الأساس الذي ذكرته ، فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لم يعد لها من معنى سوى إثارة المناقشة حول أقوال الشاهد ومبلغ قوتها في الإثبات . وهذا — لتعلقه بصميم الموضوع — لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض .

أما اعتراض الطاعن في صدد استشهاد المحكمة برأى الطبيب في حالة المجنى عليه عند إصابته فلا محل له إذ يكفي من المحكمة أنها ذكرت نتيجة هذا الرأي ما دام المعول عليه في الحكم لا يعدو هذه النتيجة المسلم بأن الطبيب انتهى إليها في تقريره .

وحيث إنه عن الطاعن الثاني فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أدان هذا الطاعن في جنحة ضرب على أساس أنه "ضرب محمد إسماعيل أبو زيد فأحدث به

الإصابات الموضحة بالكشف الطبي . ووجه الخطأ في ذلك أن التهمة الموجهة إلى الطاعن المذكور في أمر الإحالة والمطلوب معاقبته من أجلها هي أنه ارتكب جناية بأن " ضرب محمد إسماعيل أبو زيد فوق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالقرار الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديعة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من العظام المنخفضة " . وقد نظرت الدعوى أمام المحكمة وانتهت المرافعة فيها على اعتبار هذا الوصف الذي يتبين فيه على وجه التمين والتحديد الفعل الجنائي المنسوب إلى المتهم بمقارفته وهو ضربه المحبني عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة . فإذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس المذكورة كانت من فعل الطاعن فإنه كان يتعين عليها أن تقضى ببراءته من هذه التهمة التي أحيل إليها من أجلها ، أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه من أجلها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلى بدفاعه فيه . وبعبارة أخرى تعتل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي ارتأته بأن توجه إليه بالجلسة الفعل الجديد بشرط أن لا تخرج في ذلك عن دائرة الأفعال التي شملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى المتهم فيها . وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي لم يقصد بها عند تقرير حق المحكمة في تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتحديدده على الوجه الوارد بها التقليل من الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم الحق في المدافعة عن نفسه أمام القضاء قبل أن يتزل به أية عقوبة في شأن أية واقعة جنائية يسند إليه ارتكابها . أما والمحكمة لم تفعل بل أدانت الطاعن في جريمة أخرى قوامها فعل آخر غير الذي تسببت عنه العاهة بالرأس خارجة في ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقدمه به الدعوى إليها والذين قصر المتهم دفاعه عليها — ولم يكن ليطالب قانونا إلا بذلك — فإنها تكون قد عاقبت الطاعن عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة . وبذلك تكون قد أحلت بحقه في الدفاع إخلالا خطيرا يستوجب نقض حكمها .

جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤١

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الزشيدى بك وسيد مصطفى بك
وحسن زكى محمد بك ومحمد كامل مرسى بك المستشارين .

(٢٥٤)

القضية رقم ١١١٤ سنة ١١ القضاية

حكم . تسييه . دفاع . الرد عليه فى جملته . الرد على كل جزئية . غير لازم . عمل لا حق لوقوع
الجريمة . الرد عليه . لا وجوب . سرقة مواش . ذكر الأدلة على ثبوت واقعة السرقة . عدم تعرض الحكم
لكيفية خروج المتهمين بالمواشى المسروقة . لا يبييه .

إن عدم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم إذا كان هذا الدفاع
متعلقا بأمر لاحقة لوقوع الجريمة . فتى أوردت المحكمة واقعة الدعوى ، وذكرت
الأدلة على ثبوت التهمة " وهى سرقة مواش " ، فلا يعيب حكمها عدم تعرضه
لكيفية خروج المتهمين بالمواشى بعد سرقتهما ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون من
جزئيات الدفاع التى لا تلزم المحكمة بأن تفرد لها ردا خاصا مع اشتغال الحكم على
ما يفند الدفاع فى جملته .

(٢٥٥)

القضية رقم ١١١٧ سنة ١١ القضاية

نقض وإبرام . المدة المقررة لتحرير الحكم ومراجعته . ثمانية أيام . المدة المخصصة لصاحب الشأن
للاطلاع على الحكم والتقرير بالظعن وتقديم أسبابه . عشرة أيام . الحصول على مهلة . مناهة .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت للتقرير بالظعن وتقديم
أسبابه مدة ثمانية عشر يوما كاملة من يوم الحكم ، وفى نفس الوقت أوجبت على
قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم فى ظرف ثمانية
أيام من تاريخ صدوره ، وذلك يفيد أن مدة الثمانية الأيام المذكورة إنما قررت
لتحرير الحكم ومراجعته والتوقيع عليه ، وأن العشرة الأيام الباقية هى المقررة
لصاحب الشأن من الخصوم ليطلع فيها على الحكم ويعد الأسباب التى يرى أن

يطعن بها في الحكم . فإذا هو تقدم إلى قلم الكتاب بعد فوات الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا به كان من حقه — إذا ما أثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب — أن يحصل على ميعاد قدره عشرة أيام ليقدّم فيه ما قد يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته . أما إذا وجد الحكم في متاوله مختوما فإنه يجب عليه أن يقدم في المدة الباقية من الميعاد — مهما كان مداها — ما يعين له من الأسباب . ولا يكون له أن يطالب بمدة ليقدّم فيها أوجه الطعن محتجا بأن ختم الحكم إنما كان في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام، وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد اطلاعه عليه . ذلك لأنه هو الذي قدّر كفاية المدة ، مبتدئ من وقت ذهابه لقلم الكتاب ، لتحضير أسباب الطعن ، ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أى دخل . فإذا كان هو قد أساء الحساب ولم يذهب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يتمسك بعدم ختم الحكم في الميعاد . وإذن فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صريحة في أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه الطعن فهذه الشهادة لا تجديده في طلب مهلة جديدة ولو كانت المدة الباقية ابتداء من اليوم الذي ذهب فيه لا تنسع عنده لعمل الأسباب؛ بل ولو كان قد تردّد على قلم الكتاب قبل ذلك اليوم الذي حصل فيه على الشهادة .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٤٥٨ سنة ١١ القضائية

دعوى . القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . التعويضات المنصوص عليها في المادة ٢٣ منه . ماهيتها . ليست مجرد تضمينات بل هي جزاءات تأديبية أيضا . القضاء بها مع الغرامة . وجوب . استعمال دراجة من غير وضع لوحة عليها تدل على دفع رسم الدعوى . الحكم على المتهم بالغرامة دون إلزامه بالتعويضات . خطأ . (المادتان ٢٠ و ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩)

إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدعوى إذ نص في المادة ٢٠ منه على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالغرامة ، وإذ أوجب في المادة ٢٣

على القاضى أن يحكم على جميع من اشتركوا فى المخالفة ، علاوة على الغرامة ، بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة على ألا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهترئة ولا يزيد على عشرة أمثالها إنما قصد أن مخالفة أى حكم من أحكامه هو والجداول الملحقه به تستوجب حتما الحكم على المخالف بدفع الرسم والتعويضات مقدرة فى دائرة الحدود المذكورة . وذلك فى كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى ، وبغير حاجة لإثبات أى ضرر معين وقع عليها . وما ذلك إلا لأن التعويضات فى هذا المقام ليست — كما هو مفهوم اللفظ فى لغة القانون — مقابل ضرر نشأ عن الجرمية بالفعل ، بل هى فى الحقيقة والواقع ينطوى فيها جزاء جنائى رأى الشارع من الضرورى أن يكمل به الغرامة فى الجرائم الخاصة بالقانون المذكور هو والقوانين الأخرى التى على شاكلته . وهذا هو ما يقتضيه نص القانون على الوجه المتقدم ، وهو الذى تؤيده الأعمال التحضيرية والمناقشات التى جرت فى البرلمان عند وضعه ، فإنها صريحة فى الدلالة على أن هذه التعويضات ليست بمجرد تضييمات مدنية فحسب ، بل هى أيضا جزاءات تأديبية لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجانى مع الغرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها فى الردع والزجر . وإذن فمن الخطأ أن تكتفى المحكمة بالحكم على المتهم فى جريمة استعمال دزاجة من غير وضع لوحة عليها تدل على تسديد رسم الدفعة بالغرامة دون إلزامه فى ذات الوقت بالتعويضات المشار إليها فى المادة ٢٣ من القانون السابق الذكر .

المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية نعى بوجه الطعن المتقدم منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ لم يجهها إلى طلب الحكم على المتهم بالتعويضات التى نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على وجوب القضاء بها فى كل الأحوال على أساس اقراض وقوع الضرر بالخزانة دائما فى الجرائم التى يعاقب عليها القانون المذكور .

وحيث إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدفعة إذ نص في المادة ٢٠ على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالغرامة، وإذا أوجب في المادة ٢٣ على القاضي أن يحكم على جميع من اشتركوا في المخالفة علاوة على الغرامة بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخرافة على أن لا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهترئة ولا يزيد على عشرة أمثالها إنما قصد أن مخالفة أى حكم من أحكامه — هو والجداول الملحقه به — تستوجب حكماً الحكم على المخالف بدفع قيمة الرسم والتعويضات مقدرة في دائرة الحدود المذكورة . وذلك في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخرافة في الدعوى وبغير حاجة لإثبات أى ضرر معين وقع عليها . وما ذلك إلا لأن التعويضات في هذا المقام ليست — كما هو مفهوم اللفظ في لغة القانون — مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل ينطوى فيها في الحقيقة والواقع جزاء جنائي رأى الشارع من الضروري أن يكبل به الغرامة في الجرائم الخاصة بالقانون المذكور والقوانين الأخرى التي حل شاكلته . وهذا هو ما يقتضيه نص القانون على الوجه المتقدم وتؤيده الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه ، فهي صريحة في الدلالة على أن هذه التعويضات ليست مجرد تضييمات مدنية فحسب ، بل هي أيضاً جزاءات تأديبية لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق بالجاني مع الغرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والزجر .

وحيث إن واقعة الحال أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه "استعمل دزاجة بدون أن يضع عليها لوحة تدل على تسديد رسم الدفعة" . وطلبت عقابه بالمادة ١٢ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ والمواد ١ و ٢٠ و ٢٣ من القانون المذكور . ومحكمة أول درجة أدانته في الجريمة المذكورة وقضت عليه بالغرامة وبأن يدفع قيمة الرسم المستحق وقالت في ذلك "إن التهمة ثابتة قبله من التحقيقات الدالة على أنه ضبط وهو مستقل دزاجة دون أن يضع عليها لوحة تدل على تسديد رسم الدفعة ولم يقدم للحقق ما يدل على ذلك . وعقابه ينطبق على

المواد المطلوبة . ومن حيث إنه فيما يتعلق بالتعويض المنصوص عليه بالمادة ٢٣ من القانون المذكور فلا ترى المحكمة محلا له إذ أنه لم يتقدم ما يثبت حصول أى ضرر موجب له ، وهذا شرط أساسى للحكم به ، ولا يتحتم على المحكمة القضاء به سواء حصل ضرر أو لم يحصل . ولا أدل على ذلك من أن المشرع جعل حدا أدنى وحدا أقصى لهذا التعويض — الأمر الذى يدل على أن التعويض يتفاوت بتفاوت الضرر الحاصل للجزينة . وبما أنه لم يتقدم ما يفيد حصول هذا الضرر فلا يكون ثمة محل للحكم بتعويض ما “ . والمحكمة الاستئنافية حكمت فى الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة بالغاء الحكم الابتدائى بالنسبة للرسم ، وأيدته فيما يختص بالغرامة ، ورفضت القضاء بالتعويض ، وذكرت فى ذلك “أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة . وحيث إن المتهم دفع أمام المحقق بأنه استأجر الدراجة من عجلاى بيجتور ذكر اسمه ، وقد أهملت الإدارة أن تحقق دفاعه بسؤال العجلاى . وحيث إنه من المحتمل أن يكون الدفاع صحيحا وأن يكون صاحب الدراجة قد حصل على العلامة بعد دفع الرسوم المستحقة ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل للقضاء بالتعويض ولا بالرسوم المستحقة لسبق دفعها . وحيث إن هذا الشك يؤول لمصلحة المتهم “ .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أدان المتهم طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وقضى عليه بالغرامة ولم يقض عليه فى ذات الوقت بالتعويضات مع الغرامة المحكوم بها . وما تعلل به فى هذا الصدد غير مجد ولا متبع ، فإن تقدير التعويضات على الصورة الواردة فى قانون الدفعة لا يتفق إلا مع اعتبار التعويضات فى حكم العقوبات ، إذ القول بأنها مقابل ضرر وقع كان يقتضى بطبيعة الحال ترك تقديرها ليكون على حسب مقدار الضرر . وأما عن احتمال قيام صاحب الدراجة بدفع الرسم عنها فردود بأن الجريمة التى أدين المتهم فيها لم تكن عن واقعة عدم دفع الرسم بل هى جريمة أخرى أخذت حكمها وقدرها عقوبتها وجميع الآثار التى يرتبها القانون على تلك العقوبة .

وحيث إنه لذلك يتعين إجابة ما تطلبه النيابة بوجه الطعن وهو القضاء على المتهم بالتعويضات لتخزانه ، وتقدر المحكمة التعويض الذي تحكم به بثلاثة أمثال المائة المليم رسم الدفعة المقررة على الدراجة أى مبلغ ٣٠ قرشا .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٤٦٠ سنة ١١ القضائية

سرقة . خادم . مال مخدومه . اختلاسه . متى يكون خيانة أمانة ؟ متى يكون سرقة ؟ تكييف المحكمة الابتدائية لوقائع الدعوى بأنها خيانة أمانة . تكييف محكمة الدرجة الثانية لها بأنها سرقة . خلا الحكم مما يفيد عرضية الحيازة . قصور مبل . (الواد ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٩٦ ع = ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٤١) الخادم الذى يخلّس مال مخدومه يعدّ مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم إليه على سبيل الأمانة ، أما إذا كانت يده على المال لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال الحيازة إليه فإنه يكون مرتكبا لجريمة السرقة . وإذن فاذا كيفت محكمة الدرجة الأولى واقعة الدعوى بأنها خيانة أمانة ، وخالفتها محكمة الدرجة الثانية فاعتبرتها سرقة ، ولم يكن فى الحكم ما يفيد أن حيازة المتهم لئال المختلس لم تكن إلا مجرد حيازة عارضة ، فهذا يكون قصورا فى الحكم بعيه ويطله .

(٢٥٨)

القضية رقم ١٤٦٤ سنة ١١ القضائية

حيوانات مسانسة . المقتضى المنصوص عنه فى المادة ٣٥٥ ع . معناه . تقديره . موضوع .
إن معنى المقتضى المنصوص عنه فى المادة ٣٥٥ عقوبات هو الضرورة التى تلجئ الإنسان إلى الإضرار بالحيوان . ومن ثم فكما كان فى الإمكان أن يتسبب خطر الحيوان بأية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن المقتضى يكون منعده . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أحدث ضررا يلغى بخروف لأنه وجده فى زراعته ، ولم تراه المحكمة فى ذلك مقتضيا ترتفع به المسئولية الجنائية عن المتهم لأنه كان فى وسعه أن يرد الخروف عن زراعته من غير أن يوقع به أذى ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة ، ولا يصح الطعن على حكمها من هذه الناحية .

جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٥٩)

القضية رقم ٦٩٧ سنة ١١ القضائية

- (أ) إجراءات المحاكمة . ادعاء مخالفتها . سبيل الإثبات . العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها بحقيقة الواقع . عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شئ . خاص بها . بمجرد الإشارة خطأ إلى شئ . منها . لا يبرئذاته القول بوقوع المخالفة . (المادة ٢٢٩ تحقيق)
- (ب) حكم . قاض لم يحضر تلاوة الحكم . توقيعه على نسخة الحكم الأصلية . الفرض منه . بمجرد عدم توقيعه . لا يطل الحكم . التوقيع على مسودة الحكم لا على نسخته الأصلية . لا يطله . مناط البطلان . عدم اشتراك القاضى في إصدار الحكم . (المادتان ١٠٢ و ١٠١ مرافعات)
- (ح) قاض . نقله إلى محكمة أخرى . متى تزول عنه ولاية القضاء . في المحكمة المنقول منها ؟ تبليغه مرسوم النقل بصفة رسمية من وزير العدل .

زنا :

- (د) دعوى الزوج . المراد منها . مجرد شكواه أو طلبه رفع الدعوى .
- (هـ) دعوى الزنا . الفرق بينها وبين سائر الدعاوى العمومية . تقديم البلاغ والتنازل عنه . تقديم الزوج شكواه . جريان إجراءات التحقيق والمحاكمة فيها .
- (و) متهم بالزنا . الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه . المرأة . إثبات الزنا عليها . يصح بطرق الإثبات كافة . (المادة ٢٣٨ ع ٢٧٦)
- (ز) متهم بالزنا . أدلة الإثبات . التلبس . المقصود منه . جواز إثباته بنهاده من شاهدوا هذه الحالة . حالة التلبس في هذه الجريمة غير الحالة المعروفة في المادة ٨ تحقيق . الفرض من المادة ٨ تحقيق . مشاهدة الجاني حال ارتكابه الزنا بالفعل . لا يشترط .
- (ح) متهم بالزنا . أدلة الإثبات . لا يشترط أن يكون الدليل مباشرا بذاته . عدم صراحة الدليل . لا مانع من الاعتماد عليه . (المادة ٢٣٨ ع ٢٧٦)
- (ط) قانون . تطبيقه . حتى القاضى في الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد معنى الألفاظ الواردة في نصوص القانون .
- (ع) تنازل الزوج . ادعاء الزوجة حصول التنازل ضمنا . تحصيل القاضى من الأدلة والوقائع . عدم قيام التنازل . تحصيل سائق . لا تجوز مناقشته فيه .
- (ك) سرية المكاتبات . اعتقاد الزوج بوجود رسائل غرام من عشيق زوجته في حفية يدها الموجودة في يده . حقه في الاستيلاء على هذه الرسائل ولو خلسة . استنساخه بها على زوجته . جوارزه .

(ل) واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية . تحقيقها هناك وتطبيق الدعوى . محاكمة المتهم من واقعة أخرى حصلت هنا . جوازها .

(٢) إثبات . صور فوتوغرافية للأوراق . متى يجوز الاستشهاد بها في الدعاوى الجنائية ؟
(٣) حكم . مداراة القاضى في القضية لإصدار الحكم . محاسبته عما أجراه في أثناء ذلك . لا يجوز .

١ — إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحاكمة هو اعتبار أنها جميعا — على اختلاف أهميتها — قد روعيت أثناء الدعوى ، على ألا يكون من وراء ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت في الواقع . وذلك بكل الطرق القانونية إلا إذا كان ثابتا بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت ، ففي هذه الحالة لا يكون لمن يدعى مخالفتها سوى أن يظعن بالتزوير في المحضر أو في الحكم . وهذا يلزم عنه أن تكون العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع . ولذلك فإن مجرد عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شيء خاص بها أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل ، بل يجب على من يدعى المخالفة أن يقيم الدليل على مدعاه بالطريقة التي رسمها القانون .

٢ — إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنع من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكتفى بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته — إذ نص على ذلك ، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة ، إنما أراد بإيجابه التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر من سمع الدعوى ، ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الإجراء أى بطلان . فإذا لم يوجد أى توقيع للقاضى الذى سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضى لم يشترك بالفعل في إصدار الحكم ، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور . وكلما ثبت اشتراك

هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحا مهما كانت طريقة الثبوت . فالتوقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم .

٣ - إن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بتوقيته في السلك القضائي إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .

٤ - إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالي (المقابلين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم) إذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة "دعوى" إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

٥ - إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة؛ ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده واطلته فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها . وإذ كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية في جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء في الحدود المرسومة له ، أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه . وإذن فتى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي وتسرى عليها إجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعيا بحق مدنى .

٦ - إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها "إن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب

أو أوراق أخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم —
لم تقصد بذلك سوى الرجل الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتروجة، فهو وحده الذى
رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المعينة المذكورة بحيث لا يجوز إدانته إلا بناء على
دليل أو أكثر منها . أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقا
للقواعد العامة .

٧ — إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من
أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتروجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨
من قانون تحقيق الجنايات . وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد
حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند
القاضى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع
لشروط خاصة أو أوضاع معينة . فلا يجب أن يكون بحاضر يحضرها مأمورو
الضبطية القضائية في وقتها ، بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته في شأنها من
شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لأن الغرض
من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦
المذكورة . إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التى يخول فيها
للمامورى الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما مقتضاه — لئى يكون
عملهم صحيحا — أن يحضروه وينتهوه في وقته . أما الثانية فالمقصود منها
ألا يعتمد في إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحا ومدلوله
قريبا من ذات الفعل إن لم يكن معاصرا له ، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ
مدلولها هذا المبلغ .

٨ — إن القانون في المادة ٢٧٦ المذكورة بتحديد الأدلة التى لا يقبل
الإثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتروجة لا يشترط أن تكون هذه
الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام
دليل من هذه الأدلة المعينة — كالتلبس أو المكاتب — يصح للقاضى أن يعتمد

عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله . وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل للحاكم — وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤيد إليه .

٩ — إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعزف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائى وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضى ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون . والمفروض في هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع ما دامت عبارة النص تحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

١٠ — إن التنازل الذى يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح افتراضه والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من إقامة الدليل على حصوله . والتنازل إن كان صريحا ، أى صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها ، فإن القاضى يكون مقيدا به ، ولا يجوز له أن يجمله معنى تنبو عنه الألفاظ . أما إن كان ضمنيا ، أى مستفادا من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها إليه ، كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه . ومتى انتهى إلى نتيجة في شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى إليها على مقتضى أصول المنطق .

١١ - إن الزوج في علاقته مع زوجه ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للكتابات ، فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر ، وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأمرة في مكانها وسمعتها - ذلك يخول كلا منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عشيره . وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيهدأ باله أو لينتبه منه فيقرر فيه ما يريته . وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له أن يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيته وتحت بصره ، ثم أن يشهد بها عليها إذا رأى محادثتها جنائيا لإخلالها بعقد الزواج .

١٢ - إن عدم الفصل في واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية (فرنسا) وحققت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر تكون وحدها - بنض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا .

١٣ - يصح في الدعاوى الجنائية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضى قد اطمان من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها . وتقديره في هذا الشأن لا تصح المجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت فيها .

١٤ - متى كان القاضى قد سمع الدعوى وفقا للأوضاع المقررة في القانون فلا يصح - إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها - أن يحاسب عما يجريه في هذه الخلوة ، وعما إذا كانت قد اتسعت له للترقى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فإن مرّد ذلك جميعا إلى ضمير القاضى وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه .

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى - على ما يؤخذ من أوراقها المنضمة - في أن المدعى بالحق المدني رفعها مباشرة إلى محكمة جنح العطارين الجزئية ضد

الطاعين بعريضة أعلنها إليهما في ١٩ من يناير سنة ١٩٣٩ ووجه إليهما فيها أنهما في خلال السنتين السابقتين على تاريخ إعلانها بدائرة قسم الرمل ارتكبا معا جريمة الزنا حالة ككون الأولى متروجة به . وطلب إلى المحكمة من أجل ذلك معاقبتهم بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون العقوبات مع القضاء له عليهما متضامين بقرش واحد على سبيل التعويض .

وقيدت القضية بجدول تلك المحكمة تحت رقم ٤٤١ جنح قسم الرمل لسنة ١٩٣٩ . ولدى نظرها دفعت النيابة في جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ بعدم قبول الدعوى لبطلان إجراءاتها بالنسبة للدعى عليه الثاني إذ لم ترفع عنه الحصانة البرلمانية بعد، وترافع الخصوم في هذا الدفع، ثم قضت المحكمة في شأنه بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ ببطلان إعلان عريضة الدعوى للدعى عليه المذكور واستبعاد القضية من الرول بالنسبة له وبارجاء نظرها بالنسبة للدعى عليها الأولى لجلسة مقبلة .

ولما وافق مجلس النواب على رفع الحصانة عن المدعى عليه الثاني كطلب المدعى المدني أعلنه هذا الأخير مرة ثانية بعريضة اللجنة المباشرة وطلب فيها معاقبته عن الوقائع التي حصلت في باريس أيضا والتي يبنها له في العريضة .

وبجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩ عدل المدعى المدني وصف التهمة في مواجهة المتهمين معا بالوصف الوارد في إعلان على اعتبار أن الوقائع كلها، ما حصل منها في الإسكندرية وما حصل منها في باريس، إنما تكون جريمة واحدة . وعارضت النيابة في هذا التعديل ، ودفعت بعدم جواز نظر الدعوى عن الوقائع المقول بحصولها في باريس لأن الدعوى العمومية لا تجوز إقامتها في مثل هذه الصورة طبقا للمادة ٤ من قانون العقوبات إلا من النيابة العامة وهي قد أمرت بحفظ الشكوى بالنسبة لتلك الوقائع فأصبحت مقيدة بقرارها هذا، ولم تعارض في تحريك المدعى المدني للدعوى العمومية بشأن وقائع الإسكندرية ولو أنها

قُضرت لإرجاء التحقيق بشأنها إلى أجل غير مسمى حتى يصدر الحكم عنها من القضاء الفرنسي .

وفي الجلسات التالية عدل المدعى المدنى طلب التعويض إلى واحد وعشرين جنيا يلزم بها المدعى عليهما متضامتين على سبيل التعويض له عما ناله من ضرر . ودفع المتهمان فرعا بسد جواز نظر الدعويين العمومية والمدينة لأنه لا يجوز أن يحاكم المتهم مرتين ، وقد طرحت القضية على محاكم فرنسا فلا يجوز عرضها بعد ذلك على المحاكم المصرية لأن موضوع الخصومة واحد سواء كان الدليل عليها ما وقع في مصر أو ما وقع في باريس ، بل إن المدعى المدنى — أكثر من هذا — ما كان يحق له أن يتقدم للقضاء الفرنسي بعد أن علم بالعلاقة ثم قبل معاشرته زوجه على حد قوله . وأتمت المحكمة سماع أقوال الخصوم ورأى النيابة في الدفع التي أبدت وفي موضوع الدعوى وقامت بعمل معاينة رأت ضرورتها للتحقق من أقوال الشهود ، ثم حكمت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ : (أولا) بقبول الدفع المقدم من النيابة ورفض الدفع المقدم من المتهمين وجواز نظر الدعويين العمومية والمدينة عن جميع الوقائع عدا ما حصل منها في باريس . (وثانيا) في موضوع الدعوى العمومية بمعاينة كل من المتهمين بالحبس أربعة شهور مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة لخمس سنوات من اليوم الذى يصبح الحكم فيه نهائيا وذلك عملا بالمواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . (وثالثا) عن الدعوى المدنية بإلزام المدعى عليهما متضامتين بأن يدفعوا للذى المدنى واحدا وعشرين جنيا تعويضا والمصاريف المدنية وعشرة جنيات مقابل أتعاب المحاماة تطبيقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى . استأنف المتهمان هذا الحكم في ١٢ مايو سنة ١٩٣٩ وقيدت القضية استئنافيا برقم ١٧٤٤ سنة ١٩٤٠ . وفي أثناء نظرها أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية دفع المتهمان فرعا ببطلان كل إجراء اتخذته

النيابة أو المحكمة في الدعوى لأنها دعوى فردية بل دعوى مدنية لا يملكها إلا الزوج، وكذلك بطلان الدليل المستمد من الصور الشمسية للرسائل المنسوب صدورها من المتهم الثاني للتهمة الأولى إذ استولى الزوج على أصولها من طريق غير مشروع، كما نسبنا إلى المدعى المدنى أنه تنازل عن الدعوى فلا يحق له أن يقيمها ثانية، واستند في ذلك إلى سكوته عن التبليغ بعد اطلاعه على ما كان بين المتهمين من علاقة غير شريفة بمدينة الإسكندرية وإلى أنه ظل يعاشرها بعد ذلك وكان يرسل إليها رسائل تحمل معانى الود والتدليل . وأتمت المحكمة سماع الدعوى، ثم حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفوع المقدمة من المتهمين وفي موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى المدنى . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الاستئنافي بطريق النقض الخ .

المحكمة

ومن حيث إن الطاعنين يستندان في أوجه الطعن المقدمة منهما معا على الحكم إلى وجوه متنوعة قسماها إلى طوائف وأوردا تحت كل طائفة ما فرعاه عنها من جزئيات . الطائفة الأولى : يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه بذاته يعتبر غير موجود أى باطلا من نفسه، وذلك : (أولا) لأن الحكم الذى يجب أن يصدر من ثلاثة قضاة لا بد أن يدون ضمن بياناته أنه صدر من هؤلاء القضاة الثلاثة بالاسم، وأن يكون فيه ما يدل على أن هؤلاء القضاة هم الذين سمعوا المرافعة في الدعوى . وقد نص على ذلك في المادة ١٠٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، لكن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أنه صدر "تحت رياسة حضرة صاحب العزة محمد توفيق رضوان بك رئيس المحكمة وبحضور حضرتى فؤاد عزيز ويحيى مسعود القاضيين" انتهى بذكر أنه "تحت رياسة حضرة أبو العينين سالم القاضى وبحضور حضرتى

مصطفى عبد المجيد ومحمد جمال الدين". أمام هذا التناقض بين العبارتين يكون الحكم على مقتضى بياناته صادرا من هيئة غير معروفة أو غير صادر من أحد . (وثانيا) لأنه إذا أخذ بالبيان الأول يكون الحكم قد اشترك فيه قاض لم يحضر المرافعة وهو حضرة فؤاد أفندي عزيز . وإذا أخذ بالبيان الأخير يكون الحكم قد أصدره قاضيان لم يحضرا المرافعة . (وثالثا) لأن قاضيين من القضاة الذين سمعوا المرافعة — وهما حضراتا رضوان بك ويحيى مسعود — لم يحضرا جلسة الحكم ، والمادة ١٠٢ من قانون المرافعات تقضى بأن الحكم في هذه الحالة لا يجوز النطق به إلا إذا تحضرت نسخته الأصلية أولا ووقع عليها من لم يستطع من القضاة الذين سمعوا المرافعة الحضور في جلسة النطق به ، لكن الحكم المطعون فيه نسخته الأصلية ليس عليها توقيع من القاضيين اللذين تعذر عليهما الحضور ، بل الموقع عليها هو حضرة أبو العينين سالم وحده الذي نطق بالحكم في الجلسة . وبناء على هذا التدوين في نسخة الحكم الأصلية يكون الحكم قد صدر من قاض واحد من القضاة الثلاثة الذين سمعوا المرافعة فهو ورقة لا قيمة لها . ويقول الطاعنان إنه قد خطر على الأفهام أن القانون يعنى بنسخة الحكم الأصلية — وهي التي يسميها القانون الفرنسي والمصري في ترجمته الفرنسية (minute) — مسودة الحكم فإذا كان عليها توقيع القاضيين اللذين لم يحضرا جلسة الحكم كان ذلك كافيا ، ولكن هذا خطأ فان ترجمة (minute) بكلمة مسودة ترجمة غير صحيحة يقضى عليها النصان العربي والفرنسي معا . فالفرنسي يعنى بالكلمة أصل الحكم ذاته ، والعربي يعبر عنها بنسخة الحكم الأصلية ، فهي أصل الحكم وهي التي تؤخذ منها الصور الرسمية التنفيذية وغير التنفيذية ، ولما كانت هذه النسخة الأصلية خالية من توقيع القاضيين اللذين لم يحضرا النطق بالحكم وإنما عليها توقيع قاض واحد هو الذي نطق به في الجلسة ، فالحكم ورقة لاغية من نفسها . (ورابعا) لأنه إذا سلم بأن النسخة الأصلية للحكم تساوى مسودته فان ذلك لا يصحح الموقف ، إذ أن توفيق بك رضوان الذي وقع على المسودة قد تعين مستشارا بمقتضى مرسوم صدر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤١ فأصبح من هذا اليوم

يجزأ من ولاية القضاء في محكمة الإسكندرية وما كان يجوز له أن يتداول أو يشترك في إصدار الحكم . أما ما يقال من أن هذا المرسوم معاق تنفيذه على تبليغه من وزير العدل فهو غير مسديد لأن المرسوم لا يمكن أن يعلق تنفيذه على إرادة وزير ، وإنما المرسوم يكون في حاجة إلى سلطة الوزير من ناحية التولية الجديدة للقضاء الجديد نظرا إلى أن الموظف في هذه الحالة لا يستطيع أن يقتحم دار المحكمة ليجلس فيها ، ولا يستطيع أن يقتحم جلسة الملك ليحلف اليمين ، ولا بد لإتمام هذه الأعمال من عمل الوزير ، ولكن فيما يختص بزوال الولاية الأولى فذلك قد تم بجزأ صدور المرسوم . (وخامسا) لأن النسخة الأصلية التي تجعل الحكم قائما إذا لم يحضر القضاة الذين أصدره جلسة النطق به علنا يجب أن تحوز قبل النطق بالحكم كما تقول المادة ١٠٢ مرافعات في صراحة . وذلك لتكون دليلا رسميا لا نزاع فيه على أنه قد صدر ممن يجب صدوره منهم ، ثم لتكون من ناحية أخرى عملا دالا برسميته وحجيته على إثبات أن الحكم صدر ممن يجب عليهم أن يصدروه ويحضروا النطق به ، وذلك ليحملوا مسؤوليته علنا إتماما لإجراءات العلنية إلى آخر الفصل في القضايا . ولهذا كانت هذه هي الحالة الوحيدة في القانون التي يجب فيها تحرير نسخة الحكم الأصلية قبل النطق به والتي يجب فيها توقيع الكاتب على الحكم أيضا قبل النطق به والتي يجب فيها للضرورة القصوى أن يضحى بسر المداولة فيعلم كاتب الجلسة بالحكم قبل إعلانه .

وحيث إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحاكمة هو اعتبار أنها جميعها — على اختلاف أهميتها — قد روعيت أثناء الدعوى على أن لا يكون في ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يثبت بكل الطرق القانونية أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت في الواقع . وذلك ما لم يكن ثابتا بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت ، ففي هذه الحالة لا يكون لمن يدعى مخالفتها من سبيل لإثبات مدعاه سوى أن يعطن بالتروير في المحضر أو في الحكم . وهذا يلزم عنه أن تكون العبرة في مخالفة الإجراءات

أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع . ولذلك فإن مجرد عدم الإشارة في محضر الجلسة أو في الحكم إلى شيء خاص بها أو وجود إشارة عنها مخالفة للحقيقة لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل ، إلا إذا ادعى صاحب الشأن ذلك وأقام الدليل على مدعاه بالطريقة التي رسمها القانون في هذه الحالة .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه عن الحضور وقت تلاوة الحكم فيكتفى بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته — إذ نص على ذلك ، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة وفي المواد التالية لها مباشرة ، إنما أراد بإيجاب التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر من سمع الدعوى ، ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الإجراء أى بطلان . فإذا لم يوجد أى توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل في إصدار الحكم ، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور . وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحا مهما كانت طريقة هذا الثبوت . والتوقيع على مسودة الحكم في هذا المقام أدنى إلى الخطأ وأقطع في الدلالة على هذا الاشتراك . أما التوقيع على نسخة الحكم الأصلية وإن كان هو الذي جرت به ألفاظ النص فإن ما يقتضيه من اطلاع الكاتب على الحكم قبل النطق به مع ما في ذلك ما فيه من نتائج هو الذي دعا إلى مازجت عليه المحاكم من التوقيع على المسودة بدلا من النسخة الأصلية . وهذا وإن كانت فيه مخالفة للنص في ظاهره إلا أن فيه صونا لما يجب للأحكام من سرية من جهة وليس فيه — كما سلف القول — تفويت لغرض الشارع من جهة أخرى .

وحيث إن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى أو بترقيته في السلك القضائي إلى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء

في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه بصفة رسمية من وزير العدل . هذا هو الذي يقتضيه النص في المرسوم على تكليف الوزير بالعمل على تنفيذه . وهذا هو الذي جرى عليه العمل ، وهو هو الذي لوحظ باطراد لدى أولى الأمر في نقل القضية أو ترقيتهم . وذلك لأن الأخذ بخلافه — فضلا عن مخالفته لمقتضى نص المرسوم — يستوجب علم القاضي دائما بنقله فور صدور المرسوم لكي يمتنع من فوره عن إصدار أحكام لا صفة له في إصدارها ، وهذا يستحيل أن يكون ، لأنه يصح أن يصدر المرسوم والقاضي جالس للقضاء أو وهو في محكمة نائية أو وهو في ظروف أخرى تدل بذاتها على عدم علمه بأمر نقله . في هذه الصور وأشباهاها تكون كل أحكامه باطلة . ولأن هذا لا يصح أن يكون قد اقتضت الضرورة وضع ضابط لهذه الحال . وهذا الضابط هو أن يكون الحد الفاصل بين ولاية القاضي للقضاء في المحكمة القديمة وولايته في المحكمة الجديدة هو قيام الدليل القاطع على علمه بالنقل ، وذلك بطريقة تبليغه رسميا بالمرسوم من وزير العدل القائم على تنفيذه لا الاعتماد في ذلك على مجرد اقتراض العلم لديه . ثم إن هذا أيضا هو ما توجه المصلحة ، إذ الأخذ بخلافه يقتضى بقاء القاضي بلا عمل حتى يتم نقله ، كما يقتضى إعادة نظر جميع القضايا التي يكون القاضي المنقول قد سمعها قبل نقله ولما تصدر فيها الأحكام . وهذا وحده لما فيه من ضياع الوقت والجهد وتأخير الفصل في المنازعات والجرائم وما يجر ذلك إليه من تهوين شأن العدالة في أنظار الأهلين يدل حتما على أن القانون إنما أراد أن تبقى ولاية القاضي حتى يبلغه الوزير المرسوم الصادر بنقله .

وحيث إنه ثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن القضية الذين سمعوا الدعوى في جميع جلساتها هم محمد توفيق رضوان وأبو العنين سالم ويحيى مسعود ، وأن الذين نطقوا بالحكم بالجلسة العلنية هم أبو العنين سالم ومصطفى عبد المجيد ومحمد جمال الدين المذكورون في نهاية الحكم . وثابت كذلك بمسودة الحكم توقيع كل من محمد توفيق رضوان وأبو العنين سالم ويحيى مسعود ، وهذا قاطع في أن القضية الذين سمعوا الدعوى هم الذين أصدروا فيها الحكم الذي وقعوا على مسودته . أما ما جاء في صدر الحكم

من أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من القضاة محمد توفيق رضوان وفؤاد عزيز ويحيى مسعود فإنه ليس إلا خطأ مادياً وقع في ذكر اسم القاضى فؤاد عزيز بدلاً من القاضى أبو العينين سالم . وعلة هذا الخطأ — على ما يظهر — هو أن المحكمة كانت مشكلة في أول جلسة حددت لنظر الدعوى ولم تسمع فيها مرافعة إطلاقاً من أولئك القضاة الثلاثة الذين صدر الحكم بأسمائهم نقلاً عن هذا المحضر . ومتى تقر ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان في أن القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى هم بعينهم الذين أصدروا الحكم فيها ، وهم هم الموقعون على مسودته ، كان لا وجه لكل ما أثاره فيما أوردها تحت عنوان الطائفة الأولى من وجوه طعنهما .

الطائفتان الثانية والثالثة :

يقول الطاعنان في الطائفة الثانية إن الحكم جاء معيباً متعيناً نقضه وذلك : (أولاً) لأنه قال ” إن الأمر الأول الذى دلل به الدفاع على هذه النظرية (وهى أن كلمة دعوى فى المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ليس معناها مجرد الشكوى) إن هو إلا استنتاج نظرى بحث لا يستند إلى شيء من الحقائق التاريخية التى نتصل بالتشريع المصرى الحديث بل يخالفها مخالفة صارخة ، إذ المعروف أن المشرع المصرى عند ما وضع قانون العقوبات فى سنة ١٨٨٣ نقل أحكامه من القانون الفرنسى ، وثبت على هذه القاعدة فى التشريع إلى الآن اللهم إلا القليل من أحكام الشريعة الفراء التى أخذ بها “ . وفى هذا القول خروج من القاضى عن مأموريته القضائية وهى تطبيق القانون بما تدل عليه نصوصه لفظاً أو نظرياً ، والحكم يقتر أن هذا ” دفاع نظرى بحث “ فهو إذن داخل فى مأمورية القاضى ، وهو وحده الذى يجب عليه تطبيقه . فقول الحكم بعد ذلك إنه لا يعبأ بهذا البحث النظرى بل يأخذ بالحقائق التاريخية التى نتصل بالتشريع إنما هو أطراح للبدائى وما تفيده المبادئ من النظر الفقهى . والتشريع الملزم للقاضى إنما هو نصوصه وما تدل عليه نظرياً ، ولا يوجد تاريخ ملزم غير أعمال التشريع المتوالية أخذاً من أقدم قانون إلى ما بعده ، ثم استطراداً إلى القانون الذى تلاه ، والذى تلاه ، وهكذا مع تداول القوانين ، فإن هذا

هو التاريخ التشريعى الذى يجوز لعلماء القانون وللقاضى أن يستنبطوا منه تحديد معانى النصوص . أما التاريخ "الذى يتصل بالتشريع" فيقسم إلى قسمين : فإما أن يكون موافقا للنص الذى يوضع وإما أن يكون مخالفا له ، ففى الحالة الأولى يجوز الرجوع إليه وإلا فلا يجوز الأخذ به لأنه يكون حينئذ تطبيقا للأخبار والروايات والأحاديث — وهى تحتل الصدق والكذب — وتغليا لها على نص صريح . وهذا لا يمكن أن يقول به أحد إذ الأخبار تختلف وتتفاضل والمقام مقام قانون للعقوبات يستحيل أن يفرض على الناس العلم بالأخبار وتفضيل الراجح على المرجوح باعتبار أن ذلك يقوم مقام النص . إذن فقول الحكم إنه يستبعد الاستدلال النظرى أى الفقهى ويطبق التاريخ إنما هو من ناحية القاضى إعدام لماوربته الصححية فى التطبيق ، وجلال القضاء إنما يقوم على النظريات العلمية السليمة التى تثار أمامه ويتناولها بالبحث . (وثانيا) لأنه خالف الشارع بناء على أسباب متخالفة متناقضة إذ قرر فى الحثية الخامسة أن دليل الدفاع مسند إلى نص المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات المصرى وهى تقول لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على طلب زوجها ، ثم سار حتى وصل إلى الحثية التاسعة فقال فيها " يقصد المشرع المصرى من كلمة (دعوى) فى المادة ٢٧٣ عقوبات كلمة (الدعوى) بالمعنى المعروف عادة لها " . فالدفاع إذن قد استند إلى نص صريح ظاهر فى ألفاظه وفى معناه المعروف عادة ، وليست قراءة النصوص وطلب تطبيقها بألفاظها جدلا نظريا . ثم إن فهم الاستدلال الواحد مرة بأنه نظرى بحت وأخرى بأنه لفظى بحت لا يدل إلا على أن الدفاع ضاع بين المتناقضين . وفضلا عن ذلك فإن تجاوز القاضى حدود سلطته واضح من قول الحكم إن من حقه أن يلغى هذا النص الصريح وأن لا يتقيد بما تدل عليه ألفاظه " عادة " وإن من حق المحاكم فى توقيع العقوبات أن تضع من عندها نصا مغايرا للنص الصريح الذى جاء فى القانون . وفى ذلك أيضا تعمد على الناس جميعا وتكليف لهم بالتحال ، فإن الناس لا يجوز أن يكلفوا بفهم قانون العقوبات إلا بما تدل عليه ألفاظه عادة ، والفهم العادى هو فهم أوساط الناس ، ولا يكلفهم الشارع

أن يكونوا جميعا فقهاء أو مؤرخين يتركون الألفاظ الصريحة ثم يبحثون وراءها على ما قد يقال إن خطأ أو صوابا أو على ما يصح الجدل به . فهذا إذن كله هدم للمأبوية القضاء من أساسها وتهديد للناس في حياتهم وحراباتهم . (وثالثا) لأنه قرر أن في نص قانون العقوبات المذكور غموضا وليس ، وأنه لذلك يفسره بالترجمة الفرنسية ، ويرى أن هذه الترجمة تقتضى توقيع العقوبة على المتهمين ، فذكر ضمن الحثية التاسعة "وتعلل المحكمة هذا الغموض أو اللبس الظاهر في النصوص العربية الخ" مع أن ذلك الذى ذكره يتناقض مع قوله بأن النص صريح ظاهر المعنى العادى ، ويقتضى أن يحكم بالبراءة بلا تردد ، لأن اللبس والغموض شك ، والشك في قانون العقوبات يؤول لمصلحة المتهم ، وتوقيع العقوبة لا يكون عن طريق التفسير والتأويل ، بل لا بد لذلك من النص الصريح الذى يفهمه الناس كما يقتضيه اللفظ "عادة" . وإذن فالحكم قد قرر العقوبة على خلاف مفهوم النص العادى . ثم إنه من جهة أخرى يقول مرة إن الدفاع نظرى بحث ومرة إن النص صريح المعنى لا يعدو الفهم العادى ، ثم يصفه أخيرا بأنه غموض وليس . وأمام هذه التقارير الثلاثة يستبعد الحكم القول العلمى النظرى البحث ويستبعد النص بما يدل عليه من المعنى الصريح ، ويستبعد الغموض أيضا ويجعله ظاهرا اعتمادا على ما سماه بالحقائق التاريخية أى الروايات والأحاديث المنقولة عن بعض الذين اتصلوا بأعمال الحكومة في العهد القديم . (ورابعا) لأن المحكمة تجاوزت سلطتها إذ قالت في الحثية التاسعة المذكورة "تعلل المحكمة هذا الغموض أو اللبس الظاهر في النصوص العربية بأن المشرع المصرى لما بدأ في وضع القوانين الحديثة مستمدا إياها من القوانين الفرنسية عبر عن الكلمة الفرنسية الواحدة بكلمات عربية مختلفة في بعض المواضع دون أن يقصد الخروج عن المعنى الذى ترمى إليه الكلمة الفرنسية كما أشار إلى ذلك بحق وكيل المدعى المدنى في مرافقته ومذكرته ... وكان سبب ذلك أن رجال القانون في مصر لم يكونوا قد تواضعوا بعد على اصطلاحات وكلمات فقهية بالذات تدل على المعنى الذى ينقله من الكلمات الفرنسية التى تعارف عليها الفقهاء

ورجال القانون في فرنسا من قبل، بل كان يختار للكلمة الفرنسية الواحدة كلمة عربية في موضع وكلمة أخرى تحتوى على معناها في موضع آخر“. وفي هذا إعلان صريح من القاضي بعدم أهلية الشارع، وبأن القاضي يقتصب لنفسه الولاية على الشارع يستبدل من نصوصه ما يرى أنه مظهر من مظاهر عدم الأهلية . ومع ذلك فانه لو سلم بأن الشارع كان لا يدري معنى كلماته لكان واجبا على القاضي حتما وهو يطبق قانون العقوبات أن يحترم ما قاله الشارع . (وخامسا) لأنه أبطل الدفاع الذي عرض على المحكمة بدفاع وضعه من عنده ويتناقض مع الدفاع المعروض، ثم بنى حكمه على ذلك الذي افترضه فلم يصدر في الواقع حكم في القضية المعروضة .

فقد جاء في الحثية الرابعة “وحيث إن الدفاع عن المتهمين قال إن المشرع المصري استمد أحكام جريمة الزنا من أحكام الشريعة الغراء ، ثم أفاض الدفاع في الشرح والتفصيل في أصول الشريعة الغراء، ورتب على ذلك كله أن الزنا في القانون المصري إن هو إلا عبث بعقد عرفي لاشأن لأحد فيه غير الزوجين، فهي ليست جريمة على المجتمع“ . ثم قال : “وحيث إن الدفاع دلى على هذه النظرية بأمرين: الأول ... والثاني أن النصوص العربية في جريمة الزنا في القانون المصري تشير بجلاء إلى صدق هذه النظرية وإلى أنها مأخوذة من أصول الشريعة الغراء فهي تخالف النصوص المقابلة لها في القانون الفرنسي. مثال ذلك : أن المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات المصري تقول (لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها) بينما تقول المادة ٣٣٦ من القانون الفرنسي (لا يجوز التبليغ عن زنا المرأة إلا بواسطة الزوج) .

ثم ضرب الدفاع أمثلة أخرى وردت تفصيلا في مرافحته ومذكرته . “والواقع أن هذا الذي يرويه الحكم لتحديد الدفاع المعروض غير صحيح ، فإن الدفاع قرر شفويا وكتابة في مجته المكتوب عكس ذلك تماما، فذكر أن هذه المادة (٢٧٣) لم تؤخذ عن الشريعة الغراء وبين أنها تخالف حكم الشريعة مخالفة صريحة ، وبين السبب لهذه المخالفة بأن إقامة الحد للزنا في الشريعة يملكه كل فرد من الناس، فدعوى الزنا في الشريعة عامة . أما القانون المصري فقد اعتبرها فردية وقصرها

للزوج وحده . أما وقد جمعت كل البحوث القانونية التي قدمت في هذا المثال الوحيد الذي وضعه الحكم فكان طبيعيا أن ترى المحكمة عدم صحة الدفاع كله .

وجيثئذ يكون الحكم قد صدر تقريرا لدفاع وضعه من عنده فهو باطل . (وسادسا) لأنه أخطأ وهو يتحدث عن الدفاع بتنازل الزوج عن دعواه فبدله بنقيضه ، ثم أخذ يسرد الأدلة التي عرضها الدفاع لإثبات التنازل ولكنه في هذا الحصر ترك الدليل الأقطع وهو تقرير المدعى ، بل تقريراته المتوالية الصريحة ، بالتنازل . ثم ذكر الأدلة التي يجوز فيها للقاضي التقدير دون مراقبة من محكمة النقض ، فقد جاء فيه :

”وحيث إن الدفاع عن المتهمين ينسب إلى المدعى المدني أنه تنازل عن الدعوى ويدل على ذلك ببعض الأمور التي صدرت منه ، ومنها أنه سكت عن التبليغ بعد اطلاعه على ما كان بين المتهمين ، وظل يعاشرها ، ومنها أنه كان يرسل إلى المتهم الأولى رسائل تحمل معاني الود والتدلل ، ومنها أنه إنما قصد بالدعوى تصيد الأدلة للوصول إلى حكم بالطلاق ، وأنه بعد واقعة باريس سكت عن التبليغ عن الجريمة وأخذ يفاوض محامى المتهم ليحصل على الطلاق “ . ثم بعد أن حدد أدلة الدفاع على التنازل بهذا التحديد أضاف إلى هذا ”وحيث إن مسألة التنازل عن الدعوى مسألة تقدرها المحكمة وتستنتجها من ظروف الدعوى وقائعها “ .

وهذه القاعدة الأخيرة صحيحة ، ولكن تطبيقها محدود بأن يكون التنازل معروضا على أنه نتيجة لوقائع تقبل تقدير القاضي في هل هي صحيحة أو باطلة ثم تقبل استنتاجه في دائرة العقل من ناحية سلامة الاستنتاج . ولكن تحديد الحكم للأدلة على التنازل ليس صحيحا ، فقد تصرف في هذا الشأن فأسدل ستارا على التنازل القاطع الصريح ولم يذكر من الأدلة إلا ما يجوز فيه التقدير فقط . والواقع أن التنازل الذي عرضه الدفاع على المحكمة إنما كان دليله القاطع الذي لا يبقى للقاضي سلطة تقدير ولا بحث إنما هي قرارات المدعى نفسه مرات عديدة بأنه قد تنازل عن طلب العقوبة . ومن البدهى أنه إذا قرّر المدعى بلسانه قرارات صريحة بأنه قبل تقديم الدعوى الجنائية كان قد تنازل عنها فالقاضي لا يملك الحكم على خلاف هذا الاعتراف ،

اللهم إلا إذا طعن صاحب هذه الاعترافات بطعن يقبله القانون ، ولم يحصل من هذا شيء ، والحكم قد أسدل على هذه الاعترافات المتكررة ستارا كثيفا كأنها لم تقدم دليلا للتنازل ، فهو إذن لم يطلها فبقيت ثابتة بلا قضاء . على أن هذه الاعترافات التي تمسك بها الدفاع عن المتهمين لا سبيل للشك في أنها عرضت ، فانها مبنية في محضر الجلسة مرارا بيانا صريحا وثبت في المحضر أن الدفاع قرأها في الجلسة مرارا من واقع صحف التحقيق . (وسابعا) لأنه لم يعرض للدفاع الذي أثير لدى المحكمة الاستئنافية وأغفل الرد عليه . حقيقة إنه قرر في الحثيثة الثالثة ثم في الثامنة أنه لا بد له أن يرد على الدفاع الجديد ، غير أنه مع تزييره هذا ، وبعد أن انتهى من البحث القانوني على الأساس الذي تقدم ذكره ، ترك الموضوع كله وجميع الأدلة التي تقدمت لإثبات البراءة ولم يتعرض لدليل واحد منها بكلمة بل ولم يشر إليها ، ثم جعل أن كل الأدلة التي عرضت في الموضوع قد انحصرت في الطعن على شهادة السائق رينوبلو وكتب عنها حيثيتين لم يضمنهما حتى حقيقة ما قيل في حق هذا الشاهد أو حقيقة شهادته التي رواها . ذلك أن السائق كان موضوع شهادته أنه لاحظ تلك العلاقة لأول مرة في باريس ، وأن الذي لفت نظره وجعله يستنتج تلك العلاقة واقعتان : إحداهما أنه نظر السيدة تدخل في اللوكاندة التي كان يقيم فيها الرجل في يوم معين حددته بالتاريخ وهو في سنة ١٩٣٦ وحدد الساعات والدقائق ، في ساعة كذا ركبت ، وفي ساعة كذا صرفته ، وفي أية لحظة تدخل اللوكاندة ، وفي أية دقيقة رآها تخرج منها ومن أى باب ، وهذا كله يرويهِ في أكتوبر سنة ١٩٣٨ بعد الواقعة بستين . ثم قال إنه افترض هذه العلاقة لمجرد دخولها اللوكاندة والمقيمون فيها يلفون المئات بل وكان فيها على الترحيب بعض أقاربها ، وعلى التأكيد كثيرون من عارفها ، لكنه على كل حال رأى أن يحدد أن هذه الزيارة كانت للرجل المقصود . ثم حدد كذلك أنه بعد هذه الزيارة بأسبوعين بالضبط ، ومع بيان التواريخ والساعات ، حصلت زيارة مثلها . بناء على ذلك فالواقعة التي يقرها الشاهد تستلزم أن الرجل المقصود أقام في باريس خمسة عشر يوما أو أقام

يوما هو ذلك اليوم الأول ثم رجع في ذلك اليوم الثاني فحصلت فيه الزيارة. كذلك أمام هذه الشهادة — وهى تقتضى حتما وجود الرجل في باريس يومين يفصل بينهما أسبوعان — قدم الدفاع جواز السفر للتدليل على أن هذه الواقعة كاذبة من أساسها، لأن الرجل لم يبق في باريس مدة أسبوعين أبدا حتى تحصل الزيارتان ولم يرجع إليها بعد أسبوعين أبدا حتى تحصل الزيارة الثانية . وهذا الدليل كان قاطعا في إثبات كذب سائق المدعى . لكن الحكم بدأ بقوله إن الدفاع قدم جواز السفر يستدل به على " أن تردد الرجل على باريس كان لفترات قصيرة ومتباعدة لا تسمح عقلا باجتماعه بالمتهمة " . وهذا هو إبدال الدفاع بغيره .

أما عن إبدال شهادة السائق بغيرها فإن الحكم قد وضع بدلها أن الشهادة كانت قاصرة على مقابلات خفية . هكذا إجمالا وبدون تفصيل ولا تحديد أيام حتى يجوز القول بعد ذلك بأن جواز السفر لا يمنع من صحة الشهادة . وأما عن ترك الموضوع كله فقد ترافع الدفاع أمام محكمة الاستئناف في الموضوع — بعد أن انتهى من البحث القانوني ومن التنازل — أربعة أيام كاملة، ومن المستحيل أن تكون المرافعة في هذه الأيام المتوالية قاصرة على الطعن على شهادة السائق كما روى الحكم، ولقد كانت المرافعة في تلك الأيام شاملة للأدلة الموضوعية بجميع أطرافها، وكان هم الدفاع منصرفا إلى تكذيب المدعى في جميع أقواله وإلى التمسك باعترافاته الصريحة التى تدل على كذب شهوده وإلى التمسك بهذه الاعترافات لإثبات أنه قد استأجر جميع أولئك الشهود الذين تقدم بهم بعد تقريره عدة مرات أنه لا شهود لديه مطلقا وأنه لا يوجد من يعلم عن الواقعة أحد أصلا، فإذا به وبعد سنة كاملة يتقدم بشهود عديدين فقتروا أنه علم منهم موضوع الشهادة قبل تلك التقارير في التحقيق .

هذا وينبى الطاعنان في الطائفة الثالثة على الحكم أنه أهدر نصوص القانون الصريحة . ذلك لأن الدفاع تمسك بالمادة ٢٣٥ عقوبات قديم المقابلة للمادة ٢٧٣ في القانون الجديد لأنها صريحة في أن عقوبة الزوجة إنما يملكها الزوج ولا تطلب

إلا بدعواه هو فلا شأن للنياية في الخصومة، والدعوى فردية لا عمومية، والنياية لا تقدم إلا الدعوى العامة ولا تحقق إلا فيها . وعقب الدفاع على ذلك بأن تصرف النياية من تحقيق وضبط أوراق إنما كان تصرفا باطلا لا يعمل بنتائج ولا تقوم به حجة . ثم تمسك الدفاع بنص المادة ٢٣٨ / ٢٧٥ عقوبات وهي صريحة في أنها قد اختلفت عن نص القانون الفرنسى ولكنها تتفق مع الحكم الشرعى قسوى بين الرجل والمرأة تسوية تامة في وصف الاتهام وفي وحدة العقوبة على خلاف نص القانون الفرنسى فإنه يصف الرجل بالشريك ثم يزيد في عقابه . ولهذا التوافق بين القانون المصرى والحكم الشرعى مع مخالفته نص القانون الفرنسى في الوصف والعقوبة نتائج كبرى فصلها الدفاع واستنتج نتائجها . كما تمسك الدفاع كذلك بنص المادة ٢٣٨ / ٢٧٦ عقوبات، وهي صريحة في أن تحديد الأدلة ينطبق على كل من الرجل والمرأة بلا فارق بينهما وذلك طبقا لحكم الشريعة الفزاء أيضا، وهي صريحة أيضا في تحديد نوع التلبس المقصود ، وهي تتفق أيضا مع القاعدة الشرعية، وصريحة كذلك في أنها تأخذ عن الشريعة لأنها جعلت الاعتراف دليلا وهو ليس واردا في نص القانون الفرنسى . وكان للأصول المقررة في هذه النصوص نتائج حاسمة في القضية ، لأن هذه النصوص — على صراحتها — لم تتحقق شروطها . وقد تناول الدفاع في بحثه النصوص الفرنسية في القانون الفرنسى الأصل ، ثم النصوص الفرنسية للقانون المصرى ، ثم النصوص العربية ، وشرح الخلاف العظيم بين هذه النصوص الأخيرة وبين نصوص المواد في النسخة الفرنسية وخرج بأن تطبيق النص العربى هو وحده الجائز . أما محامى المدعى المدنى فقد تمسك بما هو ثابت في الإذهان خطأ من أن القانون المصرى وضع أولا بنصوصه الفرنسية فهى الأصل ، ثم ترجم بعد ذلك ، فان حصل خلاف بين النصين فلا بد من الرجوع إلى الأصل . غير أن الدفاع عن الطاعنين كان قد شرح للحكمة في بيانه أن هذا القول تهدم النسخة الفرنسية بنصها فانها صُدرت بعبارة صريحة وضعها الشارع حتى يمنع الناس عن الجرى مع هذا الوهم الباطل ، فنص على أن هذه النسخة إنما هى ترجمة عن

النسخة العربية ، فالأصل هي النسخة العربية ، وهي التي يجب العمل بها . عند ذلك قال محامى المدعى إن تقرير الشارع هذا تقرير إنما أريد به المحافظة على المظاهر الرسمية فقط ، وإن شراح القانون المصريين استدلوا من أقوال الذين عاصروا ذلك التشريع القديم على أن النسخة الفرنسية وضعت أولا . فاعترض الدفاع على هذا القول بأنه فى موضوعه ووصفه القانونى يكون دعوى بإثبات صورية نص الشارع بقوله إن النسخة الفرنسية ترجمة لتقرير بطلان هذا النص بناء على كذب الشارع فيه . وهذا لا يملكه مترافع ، ولا يملكه قاض . ولكن الحكم ذكر أن الشارع فى ذلك الوقت عند ما وضع قانون العقوبات فى سنة ١٨٨٣ لم يعبر بألفاظ فقهية وتمذر عليه التعبير عن معانى النص الفرنسى فعبّر عن المعنى الواحد بكلمة ثم عن هذا المعنى بذاته بكلمة أخرى . وهذا غير سديد فضلا عما فيه من خروج القاضى عن سلطته : (أولا) لأن هذه المواد تحالف مخالفة صريحة نصوص القانون الفرنسى فى اللفظ والمعنى ، فلا يمكن أن تكون منقولة عنه — كما فهم الحكم — بلينا نجد الترجمة الفرنسية منقولة بالحرف الواحد عن النص الفرنسى ، فهى التى وقع فيها الخطأ . (وثانيا) لأن الشارع إذ وضع على النسخة الفرنسية أنها ترجمة فانه أراد بذلك أن النسخة العربية هى النافذة وحدها ، فلا يسع أحدا أن يقول إن الترجمة هى الأصل . (وثالثا) لأن الشارع عند وضع المادة ٢٣٥ عقوبات فى سنة ١٨٨٣ لا يمكن إذا قصد أن ينقلها عن نص القانون الفرنسى — وهو يتكلم عن البلاغ — أن يعجز عن إدراك معنى هذه الكلمة وعن إدراك الفرق بين البلاغ والدعوى فيعبر بالدعوى وهو يريد البلاغ ، فان الفارق بين الأمرين يدركه كل إنسان ، بل إن الشارع نفسه فى سنة ١٨٨٣ وضع فى القانون بابا خاصا عماده التفرقة بين البلاغ والدعوى ، فلا بد أنه قصد إلى ما كتب . وواجب القاضى على كل حال أن يفترض أن الشارع قصد ما تدل عليه ألفاظه الصريحة فلا ينازع فيها . (ورابعا) لأن الشارع المصرى رجع إلى التشريع فى قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ فوضع هذه النصوص بذاتها بلا تغيير، ثم رجع أيضا إلى التشريع بذاته فى سنة ١٩٣٧

فوضع النصوص القديمة كما هي بلا تغيير ولا إصلاح . والذي عرض على الشارع في سنة ١٩٠٤ وكذلك في سنة ١٩٣٧ إنما هو النص العربي وحده — عرض على مجلس الشورى في سنة ١٩٠٤ وتناقش فيه كما هو وأقره ، وعرض على البرلمان في سنة ١٩٣٧ وهو الذي عرفه البرلمان وأقره ، ولم يعرض النص الفرنسي على أحد ولا يعرفه الشارع ، فلا محل إذن للقول بأنه هو أصل التشريع وأن النصوص العربية لا قيمة لها . كذلك ليس بمفهوم أن يقال بأن الشارع وضع تشريعا بناء على جهل بمعنى "التلبس بالجرّيمة وأنواعه" . على أن هذا الشارع بذاته في سنة ١٨٨٣ قد عرف التلبس بالجرّيمة بأنواعه ، لكنه لما جاء إلى الزنا اختار من الأنواع الثلاثة للتلبس النوع الأول وحده وهو التلبس الحقيقي . وفي هذه النقطة أيضا قد خالف المشرع المصري نص القانون الفرنسي مخالفة صريحة . فلا يملك القاضي أن يهمل نص المشرع في بلده وأن يعمل بنص القانون الفرنسي أو بترجمة نقلت ذلك النص .

وحيث إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالى المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ من قانون العقوبات القديم إذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناءً على دعوى الزوج لم تقصدا بكلمة "دعوى" إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى . هذا هو المعنى المتبادر من سياق النص ، وهو المعنى الذى اعتبرته المحاكم في أحكامها باطراد ، وهو الذى كان مفهوما عند تعديل القانون في جميع المناسبات التى حصل تعديل فيها ، بل كان واضحاً إلى حد أن أحد أعضاء البرلمان في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ اقترح استبدال كلمة "طلب" بكلمة "دعوى" فلم يُرْمَلْ للأخذ باقتراحه على اعتبار أن النص ليس في حاجة إلى زيادة إيضاح . وإذا كان هذا هو المعنى المفهوم من نص القانون الفرنسى الذى أخذت عنه هاتان المادتان ومن نص الترجمة الفرنسية لها امتنع أى شك في هذا الشأن .

وحيث إن جريمة الزنا إنما هي جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الأسرة والنظام الذى تعيش فيه الجماعة ،

إلا أنه لما كانت هذه الجريمة تنأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع في سبيل رماية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج رفع الدعوى العمومية بها . ولما كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل فإنه يجب قصره على الحالة الوارد بها النص وعدم التوسع فيه ، وهذا يقتضى اعتبار الدعوى المرفوعة بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية في جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء في الحدود المرسومة له . وإذن فتى قدم الزوج شكواه فإنها تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها لإجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى فيها . هذا هو مقتضى التفسير الصحيح للنصوص كما هى ، وهو الذى يتفق مع ما نص عليه فى قانون تحقيق الجنايات بالمادة الثانية منه من أنه ” لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية ” وبالمادة ١٥٧ من أنه ” تحال الدعوى على المحكمة بناءً على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناءً على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ” وبغير ذلك من مواد أخرى تدل بجلاء على أن هذا القانون فى الدعوى العمومية لم يجعل للشاكي شأناً أزيد من حقه فى تقديم شكواه ، ولهذا فهو لا يعتبره طرفاً فى الدعوى إلا إذا أدعى بحق مدنى فيها ، وذلك فيما يختص بحقوقه المدنية فقط . ولو كان الشارع لم يعتبر دعوى الزمان الدعاوى العمومية وقصد أن يعدها مجرد دعوى شخصية لكان أفرد لها مكاناً خاصاً ، وبين لها النصوص التى تخرجها عن الأحكام العامة للدعاوى العمومية . على أنه حتى إذا جاز القول بأن هذه الدعوى تعتبر شخصية بالنسبة لكل من الزوجين لما بينهما من علاقة فإنه لا يجوز اعتبارها كذلك بالنسبة للشريك الذى لا تربطه بهما أية علاقة قانونية . ولما كان من غير المتصور أن تكون الدعوى الواحدة بوجهين على هذا النحو كان من المتعين القول بأنها — فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه — دعوى عمومية تسير فيها النيابة وتحققها وتصرف فيها كما تفعل فى سائر الدعاوى الجنائية .

وحيث إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها " إن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحریم " — لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتروجة، فهو وحده الذي رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المعينة المذكورة بحيث لا تجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة . هذا هو الذي قصدت إليه المادة المذكورة ، وهو المستفاد من سياق النص وعيابه ، وهو الذي استقر عليه قضاء المحاكم في تفسير تلك المادة ، وهو هو الذي كان قائما في ذهن الشارع حين عدل قانون العقوبات في أكثر من مناسبة حتى أنه في سنة ١٩٠٤ أضاف الدليل المستمد من الوجود في المحل المعد للحریم ، وهو لا يتصور قيامه إلا في حق الرجل ، كما أضاف الاعتراف معه . فاذا كان باقي الأدلة قد أخذ عن القانون الفرنسي وهو صريح أيضا في أنها متعلقة بالرجل ، وإذا كانت الترجمة الفرنسية التي عملت عند وضع المادة المذكورة معينا في نصها هذا المقصود على الصورة المتقدمة ، فإن ذلك — مهما كان أمر هذه الترجمة — يكون أقطع في الدلالة على صدق النظر السالف الذكر .

وحيث إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتروجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالا للشك في أنه ارتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط أو أوضاع خاصة ، فلا يجب أن يكون بمحاضر يحضرها مأمورو الضبطية القضائية في وقتها ، بل يجوز للقاضي أيضا أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه .

وهذا هو الذى جرى عليه قضاء المحاكم باطراد . وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ فى المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التى يتحول فيها للمامورى الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق ، مما مقتضاه — لئى يكون عملهم صحيحا — أن يجرؤه ويثبتوه فى وقته . أما الثانية فالمقصود منها أن لا يعتمد فى إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحا ومدلوله قريبا من ذات الفعل إن لم يكن معاصرا له لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

وحيث إن القانون عند تحديده فى المادة ٢٧٦ عقوبات الأدلة التى لا يقبل الإثبات بنفيها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتروجة لم يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة — كالتلبس أو المكاييب — يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا فى الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا لا بد قد وقع فعلا . وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى وصل إليها . ذلك لأنه لا يجب — وفقا للقواعد العامة — أن يكون الدليل الذى يبنى الحكم عليه مباشرا ، بل للحكمة — وهذا من أخص خصائص وظيفة التى أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق ، وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . ومجادلتها فى ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة فى مبلغ قوة الدليل فى الإثبات ، وهذا غير جائز لتعلقه بصميم الموضوع .

وحيث إنه وإن كان المقرر أن لاعقوبة إلا بنص يصرّف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له ، مما يقتضى عدم الأخذ فى القانون الجنائى بالقياس والتوسع فى تفسير نصوصه ، إلا أن ذلك ليس معناه منع القاضى من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التى ورد بها

النص حسباً قصده واضع القانون، والمفروض في هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذى قصده الشارع مادامت عبارة النص تحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه .

وحيث إن التنازل الذى يدعى صدوره من الزوج الذى رفعت دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقتراضه والأخذ فيه بطريق الظن، لأنه نوع من الترك، فلا بد من إقامة الدليل على حصوله . والتنازل إن كان صريحاً صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها فإن القاضى يكون مقيداً به ولا يجوز له أن يحمله معنى تنبؤ عنه ألفاظه . أما إن كان ضمناً مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها إليه كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه . ومتى انتهى إلى نتيجة في شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى إليها على مقتضى أصول المنطق .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن كل ما يثيره الطاعنان بهاتين الطائفتين من وجوه الطعن مردود بأن ما ينعيانه على الحكم من ناحية ما جاء بأسبابه خاصاً بتاريخ التشريع وعلاقة نص القانون بحكم الشريعة الفزاء وبالقانون الفرنسى ومقارنة النص العربى بالترجمة الفرنسية له الخ — ما ينعيانه من هذا كله لا محل له . لأنه حتى مع التسليم بخطأ الحكم في شيء من هذا الذى يقولان به فإنه لا يصح أن يكون وجهاً للطعن، مادام الحكم على حسب منطوقه لم يخطئ في شيء بل قضى في الدعوى على الوجه الذى يتفق مع القانون كما تقدم . وذلك لأنه يكفى لسلامة الحكم أن يكون قد بنى قضاءه على صحيح حكم القانون، ولو أخطأ في إيراد علة التشريع أو في تحزى تاريخه . ومتى كان الأمر متعلقاً بالقانون وتفسيره فقط فإن المناقشة فيه لدى محكمة النقض لا تكون مقيدة بما جاء في الحكم من أسباب خاصة بهذا الأمر، بل يصح عرض جميع وجوه النظر المتصلة به، ولو لم يكن سبق عرضها على محكمة الموضوع، أو كان قد سبق عرضها عليها ولم تبحثها أو بحثتها على صورة خاطئة . أما عن دعوى الزنا

وطبيعتها فإن المحكمة إذ انتهت إلى القول بأنها — فيما عدا وجوب حصول شكوى من الزوج — من الدعاوى العمومية لم تخطئ في شيء ، ولذلك فلا تريب عليها إذا ما هي اعتمدت في قضائها على الصحقيقات التي أجرتها النيابة وعلى ما أسفرت عنه هذه التحقيقات .

وأما عن التلبس فإن الحكم قد انتهى كذلك إلى أن ما شهد به الشهود الذين ذكرهم من رؤيتهم الطاعنة الأولى تتردد خفية وفي أوقات وظروف مريبة على الطاعن الثاني في محل يقيم فيه بمفرده وتقضى معه مدة من الزمن في خلوة صحيحة — إلى أن ذلك يتوافر به حالة التلبس بالزنا . ثم إنه اعتمد في إدانة الطاعنين على أقوال هؤلاء الشهود التي اقتنعت منها المحكمة بأن فعل الزنا لا بد قد وقع من الطاعنين في خلوتها معا . كما اعتمد في ذلك أيضا على أوراق وصور فوتوغرافية لمراسلات ثبتت للمحكمة صدورهما من الطاعنين وجدت عند الطاعنة الأولى ، منها خطاب أرسله الطاعن الثاني لها وهو بعيد عنها يتضمن عبارة ” إني أشتهك الآن “ الخ . والحكم إذ فعل ذلك لم يخطئ في شيء . لأن حالة التلبس لا يشترط فيها — كما مر القول — مشاهدة ذات فعل الزنا ، ولأنها يصح إثباتها بشهادة الشهود إذا استخلص القاضي منها ثبوت الواقعة .

فاذا أضيف إليها الدليل المستمد من المكاتيب المتبادلة بين الطاعنين ، ومنها ما هو صادر من الطاعن الثاني ، كان ذلك أقطع في الدلالة على وقوع الجريمة وعلى عدم الخروج على حكم القانون فيما يختص بطريقة إثبات الزنا على أحد من الطاعنين .

أما عن القول بأن الأدلة المعينة التي أوردها القانون في باب الزنا إنما تتعلق بكل من الرجل والمرأة على السواء فغير صحيح كما سلف . وأما عن التنازل فإنه متى كان الثابت بمحضر الجلسة وبما أورده الطاعنان بوجوه الطعن أنهما نسبا إلى المدعى بالحق المدنى أنه تنازل عن دعوى الزنا ولم يكن فيما استندا إليه في هذا الخصوص أية عبارة صريحة في التنازل الذي قالاه به بل كل ما أورده عن ذلك عبارات جاءت على لسانه ادعيا أنها تتضمن التنازل أو تفيده أو تقطع بمحصله ، فالمحكمة في هذه الحالة إذ فصلت في دعواهما قائلة إن تنازلا لم يحصل لا يصح أن ينعى عليها بأنها أخطأت ، لأن من حقها أن تقول ذلك متى اقتنعت به ، ولأن مجادلتها فيما تقوله تكون

في الواقع مناقشة في الموضوع غير مقبولة أمام محكمة القضاة . وإذن فلا يجوز للطاعنين مساءلتها في شيء خاص بذلك ما دامت النتيجة التي قالت بها لا تتعارض مع ما تمسك به الدفاع من أدلة بل تسوغها المقدمات التي رتب عليها . وأما عن عدم الرد على دفاع الطاعنين في موضوع الدعوى ، فإن المحكمة ، وقد اقتنعت بوقوع الجريمة من الطاعنين من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لم تكن ملزمة بأن ترد على كل ما أثاره الدفاع ردا خاصا تتحدث فيه عن كل وجه من الأوجه الموضوعية التي أبدىها لنفى التهمة ثم تفنده ، لأن قضاءها بالإدانة يفيد بذاته أنها لم ترفى هذه الأوجه ما يغير نظرها الذي ذهبت إليه . ويعتبر لذلك أنه رد على الدفاع . وأما فيما يختص بشهادة الخادم فإن المحكمة وقد أوردت من هذه الشهادة ما رأت الأخذ به لا يصح مجادلته على أساس كل ما ورد في الشهادة من أولها إلى آخرها من تفصيلات ، وما دام ما ذكرته من ذلك يتفق وما قالته عن جواز السفر نخلوه — كما يقول الطاعنان أنفسهما — من تحديد تواريخ وتعيين فترات زمنية الخ مما لم يعرض الحكم له فإن المجادلة في هذا الأمر بعد ذلك تكون مناقشة في موضوع الدعوى غير جائزة لدى محكمة القضاة .

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من التقرير المقدم من الطاعن الثاني وحده هو بطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم . وبينا لذلك يقول إن المحكمة الاستئنافية سمعت مرافعة الدفاع عن المتهمين في عشر جلسات بين فيها الدفاع وجوها جديدة لم تكن قد أبدت لدى محكمة أول درجة ، ثم أصدرت المحكمة قرارها بتأجيل النطق بالحكم لخمس أسابيع مع تقديم مذكرات ، فقدّمها الدفاع فعلا واقتصر فيها — بناء على طلب المحكمة — على الأبحاث القانونية دون سواها ، ولكن المحكمة أجلت الحكم أربعة أسابيع أخرى ثم أربعة ثمانية تنتهى في يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ الذي صدر فيه مرسوم بتعيين رئيس المحكمة الذي سمع المرافعة مستشارا في محكمة الاستئناف ، وكذلك صدر قرار بتأجيل الحكم أسبوعا آخر . ويعلق الطاعن على كل ذلك بأن فيه مخالفة للسادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنائيات من وجهين : (الأول) أن ما لم

تستطع المحكمة إتمامه في ثلاثة عشر أسبوعاً أتمته في أسبوع بل في ثلاثة أيام لأن مرسوم التعين أبلغ لرئيس المحكمة في ٢٥ أغسطس . (والثاني) أن المحامين قبلوا طلب المحكمة ولم يدقنوا في مذكراتهم المكتوبة بعض دفاعهم اعتماداً على أن الحكم سيصدر في فترة قصيرة لا يزول فيها ما علقه القضاة في أذهانهم أو قيدوه في مذكراتهم فكان في تكرار تأجيل الحكم إهدار لحق المتهم .

وحيث إن ما يقول به الطاعن في هذا الوجه ليس مما يصح أن يعيب به حكم . فإنه لا يبعد أن يكون تكهننا بشيء غير قابل لتقصي الحقيقة فيه لتعلقه بأمر داخل بحث لا يمكن بطبيعته أن يكون غير ضمير القاضي شأن فيه . فحق كان القاضي قد سمع الدعوى وفقاً للأوضاع المقررة في القانون فلا يصح — إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها — أن يحاسب عما يجره في هذه الخلوة وعما إذا كانت قد اتسعت للترؤى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فإن مرد ذلك جميعاً هو — كما تقدم — إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا رقيب عليه فيه .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن محكمة الموضوع أخطأت فيما ذهبت إليه من أن المكاتيب التي قدمت صورها تصلح للإثبات لأنها تفيد قيام علاقة مما أراد القانون العقاب عليها ، وكذلك أخطأت في القول بإمكان الاعتماد على الصور الشمسية للمكاتيب ، وبأن سرقة أصولها لأخذ صورها مما يدخل في ولاية الزوج على زوجه . وذلك لأن القانون إذ نص على نوع معين من الأدلة في هذه الجريمة إنما قصد أن يعصم القاضي من الأخذ بالدليل العقلي كي يلتزم الدليل المحسوس ، ويكون من غير المفهوم إذن أن يباح للقاضي الاستنتاج من عبارة مدونة في ورقة ويمتنع عليه الأخذ بأدلة أخرى قد تكون أقوى دلالة من تلك الكتابة . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن ما أورده الحكم عن واقعة الضبط في باريس معيب من ناحية أنه اعتمد عليها لإثبات واقعة أخرى في الإسكندرية وما كان يجوز الاستشهاد بذلك لأنه ليس من الأدلة المعينة المحددة في القانون .

وحيث إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمشابة الغير في صدد سرية المكاتبات ، فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في مكانها وسمعتها — ذلك ينحول لكل منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيرته وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون كل على بينة من عشيده . وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيهدأ باله أو لينتبت منه فيقرر فيه ما يراه . وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها الشبهات وتقوّت إلى الحد الذي تحتث عنه الحكم ، فانه لا شك يكون للزوج ، وهو ممسك اقتناعاً بأن حقيقة زوجته الموجودة في بيته وتحت بصره بها رسائل من عشيق ، أن يستولى على هذه الرسائل ولو خلسة ثم أن يستشهد بها على زوجته إذا ما رأى محاكمتها جناثاً لإخلالها بعقد الزواج .

وحيث إن الصور الفوتوغرافية للأوراق يصح الاستشهاد بها في الدواوى الجنائية كلما اطمأن القاضي من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها . وتقديره في هذا الشأن لا تصح المجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت فيها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ ذكر عن الأوراق المقدّمة في الدعوى أنها أوراق وصور فوتوغرافية لأوراق تراسل بين الطاعنين كانت عند الطاعنة الأولى وثبت لدى المحكمة أنها صادرة من الطاعن الثاني وأنها تدل قطعاً على أن علاقته بالطاعنة الأولى لم تكن بريئة بل كانت علاقة جنسية لما تضمنته هذه الأوراق من عبارات لا يمكن حملها إلا على ذلك كقوله ” إني أشتهيك الآن ” و ” إني أغار عليك من زوجك ” إلخ ما جاء بالحكم ، وإذ قال في هذا الصدد إنه لا يشترط أن تكون الأوراق الجائز الاستشهاد بها في دعوى الزنا صريحة في وقوع الزنا ، بل يكفي أن يكون فيها ما يدل عليه حسبما يستخلصه القاضي ويقتنع به ، وإذ قال عن الاستشهاد بالصور الشمسية للأوراق إن المحكمة لها الحق

في ذلك وفي اعتبار هذه الصور في مقام الأصول متى اقتنعت بصحتها ومطابقتها للأصول التي رسمت عنها ، وإذ قال من الدفع بعدم جواز الاستناد إلى تلك الأوراق لأن حصول المدعى المدنى عليها لم يكن من طريق مشروع إن المدعى لما رابته الشكوك في سلوك زوجته لاحظ أن هناك خطابات خاصة كانت ترسل إليها بواسطة دار بريد غير الدار المعتادة ، كما لاحظ أن زوجته كانت تحتفظ بهذه الخطابات في حقيبة يدها ولا تتخلى عنها إلا عند تناول الطعام بعد أن تضعها في دولابها الخاص وتقفله وتحفظ بمفتاحه فزاد ذلك في ريسته واعتقد أن هذه الخطابات لا بد أن تكون أرسلت لها من عشيقها فأخذ يتنهر فرصة جلوسها إلى المائدة ويفتح الدولاب بمفتاح آخر ويأخذ ما كان يعثر عليه منها ويرسله إلى مصور قريب من الدار يصوره أولا فاولا ثم يرده إلى مكانه ، وإن الزوج بذلك الذي أنه لم يتعد الحقوق التي تنحزمها ولايته على زوجته وهو يعتقد أنه خدش في شرفه واعتباره ، فاذا ما قدم صور تلك المراسلات والبرقيات كدليل على ارتكاب زوجته وشريكها لجرمة الزنا فلا غبار عليه ، لأن حرمة عقد الزواج والمحافظة على كيان الأسرة يجب أن تصفر أمامهما حرمة المراسلات الخاصة ، وإن للزوج بما له من الولاية على زوجه بصفته رأس الأسرة الحق في مراقبة سلوكها والاطلاع على المحزرات التي تبادلها مع الغير ، وهذا الحق يقوى إذا ما رابه سلوكها واعتقد بوجود علاقات أئيمة بينها وبين الغير ، فيكون له في هذه الحالة بلا شك التحزى والاستقصاء وتفتيش متاعها للحصول على الأدلة التي تؤيد أو تنفي شكوكه — إذ قال الحكم كل ذلك ثم انتهى منه إلى التعويل في الإثبات على الأوراق المذكورة وصورها لم يخطئ فيما انتهى إليه . لأن الزوج ما دام لم يعمل على الحصول على المكاتيب خلسة ، وقد كانت في بيته وتحت نظره ، إلا بعد أن كان ثمتنا اعتقادا بأن هذه المكاتيب لم تكن بريثة ، بل لابد أن تكون متبادلة بين زوجته وعشيقها — ما دام الأمر كذلك فإن استنهاد الحكم بتلك الأوراق في دعوى الزنا يكون صحيحا . ولأن الصور الفوتوغرافية لتلك المراسلات يصح الاستنهاد بها ما دام القاضى قد ثبت من مطابقتها للاصل الذي

أخذت عنه . ولأن الأوراق والمكاييب التي يجوز إثبات الزنا بها لا يشترط فيها — كما مر القول — أن تكون ناطقة بوقوع الفعل المعاقب عليه ، بل يكفي أن يكون المحصل الذي يستخرجه القاضى منها مؤديا إلى ثبوت وقوع الفعل المذكور . وما دام ما أورده المحكمة من الأوراق المتقدم ذكرها من شأنه أن يؤدي إلى ما قالت به من وقوع الزنا فلا يصح النفي عليها بأنها في ذلك قد خالفت القانون لأن هذا لا يكون له من معنى سوى المجادلة في قوة الأدلة التي أوردها في الإثبات ، وتقدير الدليل ومبلغ قوته في الإثبات من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه . أما عن الاستشهاد بواقعة باريس فإن المحكمة قالت بخصوصها إن الظروف التي وقعت فيها كما هو ثابت بحضرها تدل على سابقة ارتكاب الطاعنين لفعل الزنا بالإسكندرية ، وهي إذ قالت ذلك لا تثريب عليها ما دامت قد اقتنعت من هذا المحضر أن مشاهدة الطاعنين هناك على الحالة التي شوهدا عليها تدل على أنهما لا بد قد ارتكبا فعل الزنا قبل مجيئهما إلى باريس . وذلك لأن الدليل على الزنا يصح أن يكون مستمدا من واقعة لاحقة له ، بل إن هذا هو ما يحصل في أغلب الأحوال . على أن الحكم لم يُحمل على الدليل المستمد من هذه الواقعة فقط بل إنه استند إلى أدلة أخرى وهي أقوال الشهود والمكاييب التي أفاض في بيانها واستخلص منها في منطق سليم مقارفة الطاعنين للجريمة التي أدانها فيها .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الرابع إنه دفع بسقوط حق المدعى المدني في متابعة الدعوى لأنه تنازل عنها فعلا ، ولأنه من جهة أخرى تقدم بها إلى جهة قضائية مختصة فلا يجوز له أن يتقدم بها إلى جهة أخرى حتى ولو كانت مختصة أيضا . لكن المحكمة ذهبت في سردها الوقائع إلى ما يدل على أنها تقتدر أن تنازل لم يحصل ، وهذا التقدير من جانبها كان يستلزم حتما أن تورد وجوهه ولكنها لم تفعل . ثم إنها أخطأت في الإسناد فروت عن الأوراق ما ليس فيها ، وذلك لأن المدعى المدني قد قرر أنه اعتقد قطعاً بوجود العلاقة بما رآه رأى العين في الإسكندرية قبل سفر زوجته في أواخر مايو ومع ذلك ظل يعاشرها ثم ذهبت إلى باريس وسعى

إلى تدبير واقعة الضبط وحصل ذلك في ١٨ يولييه ، ثم تقدم بخطاب إلى قاضي التحقيق يطلب إيقافه وذلك لسبب مفاوضات بين المحامين لتسوية الخلاف ، وأن الزوجة في سبيل ذلك حررت إليه خطاب ٢٣ يولييه ، وأنه ظل من ذلك التاريخ إلى ١١ أكتوبر تاريخ التبليغ لا يتحرك ساكناً . ثم إنه قد حصل الاتفاق بين أطراف الخصومة على أن دعوى الزنا إنما تقوم على عدم الأمانة لعقد الزواج فكل وقائعها أدلة وليست جرائم . وبناء على ذلك يكون تعليق الدعوى أمام محاكم فرنسا وهي مختصة حتماً بواقعة باريس مانعاً من طرحها على المحاكم المصرية حتى عن وقائع يدعى حصولها في مصر .

وحيث إن ما يتمسك به الطاعن في هذا الوجه مردود بما أثبتته الحكم — كما سلف القول — من عدم حصول أى تنازل من جانب المدعى بالحق المدني ، وبما أثبتته بحق من أن التحقيق الذى حصل في فرنسا عن الواقعة التى وقعت في باريس لا يمنع من محاكمة الطاعنين عن الواقعة الأخرى التى حصلت في مصر لأن كلا من الواقعتين يكون جريمة الزنا .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(٢٦٠)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ١١ القضائية

مسئولية مدنية :

(أ) مسئولية الخدم عن خطأ الخادم . منهاها . اقراض وقوع الخطأ من جانب الخدم . مقرّر لصلحة من وقع عليه الضرر . الخادم لا يستفيد منه . عدم وقوع خطأ من الخدم . الحكم عليه بالتعويض بالتضامن مع الخادم وشركائه في الخطأ . حقه في طلب تحميل الخادم وشركائه ما ألزم هو بدفعه للضرر . التضامن لصلحة من وقع عليه الضرر . علاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض . تنظيمها .

(ب) التعويض عن الضرر . حصة كل من اشترك في إحداث الضرر . تقديرها . مناهة . متى يسألون عنه بالتساوى ؟ (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

١ — إن تقرير مسئولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته إنما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقترن لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده ، فالخادم لا يستفيد منه . وإذن فإذا كان المخدم لم يقع منه أى خطأ فانه — بالنسبة لمن عدا المجنى عليه — لا يكون مسئولا عن شئ ، فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه للمجنى عليه أن يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما ألزم هو بدفعه تنفيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم ، على أن يدفع الخادم — لأنه هو المتسبب في الحكم عليه بالتعويض — كل ما ألزم هو بدفعه عنه وأن يؤدى كل من الآخرين نصيبه فقط ، لأن التضامن لم يقتره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ أجاز له أن يطالب بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه . أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للضرر يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .

٢ — إن تقدير حصة كل ممن اشتركوا في إحداث الضرر يجب — بحسب الأصل — أن يكون المناط فيه مبلغ جسامه الخطأ الذى ساهم به فيما أصاب المضرور من الضرر إذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الأخطاء على هذا الأساس . أما إذا كان ذلك ممتنعا فانه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

المحكمة

وحيث إن الطعن المرفوع من وزارة العدل حاز شكله القانونى .
وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدم من هذه الطاعة أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الفصل فى دعوى الضمان التى رفعتها ضد المتهمين الثلاثة حسين أفندى عبد الهادى ومحمد سعيد عطية وشكرى محمد سعيد عطية وضد حسين أحمد عبد الهادى (وهو شخص آخر غير المتهم الأول) . وقد كان من المتعين على محكمة الجنايات وقد رأت الحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدنى أحمد سرحان بإلزام

المتهمين الثلاثة متضامين مع وزارة العدل بأن يدفعوا له خمسين جنيهاً على سبيل التعويض — كان من المتعين عليها أن تقضى في دعوى الضمان المقامة من الوزارة بإلزام المتهمين الثلاثة المذكورين بأن يدفعوا لها ما رأت الحكم عليها به معهم لأن مسؤولية الوزارة عن هذا المبلغ ناشئة عن تبعية موظفها حسين عبد الهادي لها . وقد رأت محكمة الجنايات أن حسين عبد الهادي هذا مسئول بدوره مع المتهمين الآخرين مسؤولية تضامنية ، ومقتز قانوناً أن للتبوع الحق في الرجوع على تابعه بما يحكم عليه به معه بالتضامن بسبب تصرفه الذي أدى إلى ذلك الحكم ، كما أن للوزارة الحق في الرجوع على زميلى التابع بسبب تضامن ذلك التابع معهم في المسؤولية .

وحيث إن واقعة الحال — كما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — أن الدعوى العمومية رفعت أمام محكمة الجنايات على حسين عبد الهادي أفندى ومحمد سعيد عطية وشركى محمد سعيد عطية المتهمين بأنهم : ” (أولاً) المتهم الأول بصفته موظفاً عمومياً في محكمة مصر الابتدائية الأهلية ورئيساً لقلم التسجيل بها ومنوطاً بتحرير تقارير شطب التسجيلات ارتكب تزويراً في ورقة أميرية هي تقرير شطب الاختصاص المسجل برقم ٤٣٨ بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ حال تحريره المختص بوظيفته . وذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في هذا التقرير كذباً أن أحمد سرحان صاحب هذا الاختصاص حضر أمامه وأقر بأنه استلم دينه مع المصاريف والملاحقات من المتهم الثانى المسجل ضده هذا الاختصاص ، وأنه بصرح لقلم الكتاب بشطبه في حين أنه كان يعلم عند تحرير هذا التقرير أن المقر هو شخص آخر خلاف أحمد سرحان استحضره المتهمان الثانى والثالث أمامه فأثبت على لسانه هذا التقرير ووضع فيه اسماً مزوراً لأحمد سرحان وجعل المقر يوقع على هذا التقرير بهذا الاسم المزور . (وثانياً) المتهم الثانى والثالث اشتراكاً بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة تزوير التقرير المشار إليه بالتهمة السابقة بأن أحضرا أمامه باتفاقهما معه شخصاً آخر خلاف أحمد سرحان تسمى زورا باسمه فوضع المتهم الأول هذا الاسم المزور في ذلك التقرير ناسباً

إليه أنه أقر بما تضمنته ووقع هذا الشخص عليه بامضاء نسبها زورا لأحمد سرحان كما وقع عليه المتهم الثالث بصفة شاهد على شخصية المقر، وقد وقع هذا التزوير بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (وثالثا) المتهمان الأول والثاني سرقا ورقة متعلقة بالحكومة هي الورقة المتضمنة أصل تقرير الشطب الوارد بالتهمة الأولى حالة كون المتهم الأول هو الحافظ لها . (ورابعا) المتهم الثاني وحده استعمل التقرير المزور المبين في التهمة الأولى وهو يعلم بتزويره بأن حصل على شهادة بمقتضاء متضمنة شطب تسجيل الاختصاص المبين به وقدمها إلى إيلي صايغ وحصل بمقتضى ذلك على مبلغ ٤٢٠ جنيا منه بصفة قرض مضمون برهن عقار من هذا المتهم له مدلا على خلوه من الحقوق العينية بهذه الشهادة مما دعا المرتين إلى تسليمه مبلغ القرض . وكذلك حصل على صورة طبق الأصل من هذا التقرير وقدمها في القضية المدنية رقم ٤١٠٨ سنة ١٩٣٩ الأزبكية للاستناد إليها في خصومة قائمة بينه وبين آخرين في تلك القضية . والمحكمة قضت في الدعوى العمومية ببراءة المتهم الأول وبإدانة الثاني والثالث وعرضت للدعوى المدنية فقالت : "من حيث إن أحمد سرحان طلب الحكم له ابتداء بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض قبل المتهمين الثلاثة بطريق التضامن ، وهذا بسبب ما ذكره من اشتراكهم جميعا في تزوير إقرار شطب الاختصاص وما ترتب عليه من ضياع حقوقه ، ثم أدخل وزارة العدل ضامنة في الدعوى لموظفيها المتهم الأول فيما يحكم عليه به بوصف أنها مسئولة عن إهمال موظفيها وعمما يقع منهم من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم ، فوجهت وزارة العدل بدورها دعوى الضمان إلى المتهمين الثلاثة وآخرين وطلبت الحكم عليهم بالتضامن بما عساه أن يحكم عليها به . وعند نظر الدعوى عدل أحمد سرحان مبلغ التعويض المطالب به إلى ألف جنيه ، وفصل هذا المبلغ بأن جعل منه مبلغ ٩١٦ جنيا قيمة الدين وفوائده ومبلغ ٨٤ جنيا على سبيل التعويض الشخصي عن الضرر الذي وقع عليه نتيجة لتصرفات المتهمين . ومن حيث إن الحاضر عن وزارة العدل دفع دعوى الضمان بأن المتهم الأول الذي من أجله أدخلت في الدعوى لم يرتكب ما أسند إليه ولم

يقع منه إهمال ترتب عليه المسؤولية المدنية، وأنه على فرض ارتكابه للجريمة المستندة إليه أو أنه أهمل في أداء واجباته فإن مسؤولية الوزارة لا تقوم إلا بعد أن يثبت أن الخطأ الذي وقع فيه موظفها قد جرت فعلا إلى ضرر وقع بالمدعى المدني، وأنه ما لم يثبت أن الدين المطالب بالتعويض على أساسه قد ضاع على المدعى بالحق المدني فإنه لا محل لتعجل القضاء بإلزام الوزارة بمبلغ التعويض، وأنه لذلك يكون للوزارة أن تدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بالحالة التي هي عليها لأن ضياع حق الاختصاص لا يعنى ضياع الدين المضمون بذلك الحق العيني إلا إذا ثبت أن المدين أصبح لا يملك شيئا وهو ما لم يثبته المدعى بالحق المدني. ويضاف إلى ذلك أن الدين الذي هو أساس القضية ثابت في ذمة ثلاثة أشخاص منهم حسين أفندي أحمد عبد الهادى ومحمد سعيد عطية المتهم الثانى وأن لكل منهم أملاكا مبنية تفصيلا بمحضر الصلح المصتق عليه من محكمة مصر الابتدائية الأهلية في الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٣٤، وأن حق الاختصاص نفسه لم يسقط ويجوز للمدعى بالحق المدني أن يقوم بتجديد قيد الاختصاص في مرتبته الأصلية. ومن حيث إن المتهمين الثانى والثالث انضما إلى وزارة العدل فيما دفعت به من عدم قبول الدعوى المدنية بالحالة التي هي عليها للأسباب التي ذهبت إليها. ومن حيث إن المدعى بالحق المدني دفع أسباب الوزارة التي ارتكبت عليها بأنه غير ملزم بالرجوع على مدينه وتجريدهم من أموالهم حتى إذا ما ثبت عدم امتلاكهم لشيء عاد على المتهمين والوزارة بالضمان طالبا أن له حقا عينيا ثابتا على عين محققة اختارها لتكون ضامنة لسداد دينه. أما القول بأن له أن يعيد قيد اختصاصه في المرتبة التي كان فيها فينتفيه أن العين التي كان عليها الاختصاص قد بيعت ونجرت ملكيتها من يد المدين إلى يد إيلي صايغ الذي أثبت في عقد الرهن المحزور في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أنه لا يدفع قيمة الرهن إلى محمد سعيد عطية إلا بعد أن يقدم له ما يثبت خلو العين من الحقوق العينية، وأنه لا يجوز القول بأن ضياع الحق الثابت يرد عليه بشبهة جواز الحصول على الدين مع الزمن، لأن الضرر وقع بضياع الضمان. ومن حيث إن المتهم الأول حسين عبد الهادى ومعه

وزارة العدل دفعا الدعوى المدنية بطلب رفضها بمخافتها ارتكانا على أن المتهم الأول لم يرتكب التزوير الذى نسب صدوره إليه بالاشتراك مع المتهمين الثانى والثالث، وأنه كان ضحية لعمل هذين المتهمين، وأنه لم يقع منه إهمال فى أثناء قيامه بعمله، وأن إجراءات الشطب اتبعت فيها الإجراءات القانونية. ومن حيث إنه تبين للحكمة عند نظر الدعوى ومن التحقيقات التى قامت بها النيابة أنه وإن كان حسين أفندى عبد الهادى المتهم الأول لم يثبت أنه اشترك مع المتهمين محمد سعيد عطية وشكرى محمد سعيد فى التزوير أو أنه كان عالما به إلا أنه واضح أنه، وهو موظف أميرى مكلف قانونا بأن يقوم بنفسه بإثبات البيانات التى تدخل فى اختصاصه فى الدفاتر المعدة لها، كان يستعين فى أداء عمله بكتاب عموى يدون له البيانات ويثبت الإقرارات ويؤشر فى الدفاتر بخطه بالشطب. وقد قام هذا الكاتب العموى فعلا بهذا العمل بالنسبة للاختصاص موضوع الدعوى، وقد كانت هذه المساعدة من جانب هذا الأجنبى سببا فى انزلاق حسين عبد الهادى فى الثقة به والاعتماد على شهادته التى أدت إلى وقوع الجريمة. وثبت أيضا أنه بسبب المعرفة الطويلة بالمتهم الثانى محمد سعيد عطية تهاون فى الاستيثاق من أن الشخص الذى حضر أمامه هو صاحب الاختصاص بأن قبل إثباتا لصحة شخصيته شهادة ابن المدين الغير معروف لديه. ولا عبرة بما احتج به من أنه ما كان يعتقد أن أبا يستدرج ابنه إلى الاشتراك معه فى تزوير لأن هذا العذر لا يقوم مبررا لعدم العناية والدقة فى قبول شهادة الشهود طبقا للأوضاع التى قوتها التعليمات. وعليه فيكون الدفع برفض الدعوى المدنية بمخافتها فى غير محله. ومن حيث إن حسين أفندى عبد الهادى ومحمد سعيد عطية وشكرى محمد سعيد ووزارة العدل دفعوا بعدم قبول الدعوى المدنية بالحالة التى هى عليها الآن للأسباب الواردة بالذكرات والتى سبق ذكرها فى هذا الحكم ورد عليها المدعى بالحق المدنى بما أبداه فى الجلسة وفى المذكرات. ومن حيث إنه لا نزاع فى أن التعويض لا يكون إلا حيث يقع الضرر نتيجة لجنحة أو شبه جنحة وأن يثبت أمام المحكمة أن الجريمة قد أحدثت ضررا أو فوتت مصلحة

على طالب التعويض . ومن حيث إنه لا نزاع في أن الدين موضوع الاختصاص في ذمة ثلاثة أشخاص هم محمد سعيد عطية وحسين أحمد عبد الهادى وأحمد حمدى الكحيلي ، وأن هؤلاء جميعا أملاكاً مبنية تفصيلاً في محضر الصلح المصدق عليه من محكمة مصر الابتدائية الأهلية في الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٣٤ وأنه في مقدور المدعى بالحق المدني أن يعيد الاختصاص على هذه الأملاك وفاء لدينه مع قيام التضامن بينهم في هذا الدين . ومن حيث إنه لا عبرة بما قاله المدعى المدني من أن هذه الأملاك مثقلة بالديون لأنه لم يقدم للحكمة بياناً بما يملكون وما هم به مدينون حتى يمكن ترجيح أقواله على أقوال الآخرين ، كما لا عبرة بما ذكره من أنه كان له حق عيني على عين اختارها لضمان دينه ، وأن المتهمين تسببوا في ضياع هذا الضمان ، فإن ضياع الضمان الذي اختاره مع إمكان حلول غيره محله لا يكون سبباً في المطالبة بمبلغ الدين على سبيل التعويض وإنما يكون محلاً لتعويض عن المصاريف التي يتكلفتها الدائن بنقل الاختصاص من عين إلى عين أخرى . ومن حيث إنه لذلك يكون الحق في المطالبة بالتعويض على أساس مبلغ الدين وفوائده سابقاً لوقته ويتعين قبول هذا الدفع . ومن حيث إنه لا محل بعد ذلك لأن تبحث المحكمة في جواز إعادة الاختصاص على العين في مرتبته ما دام قد تبين أنه لا يجوز للدائن أن يطالب بقيمة الدين وفوائده قبل أن يتخذ ما يجب من الطرق القانونية للحصول على دينه سواء كان بالمطالبة برجوعه في مرتبته على العين إن كان هناك محل بتجريد مدينه من أملاكهم الأخرى . ومن حيث إن المحكمة تقدر التعويض الذي يستحقه المدعى المدني نتيجة لخطل حسين أفندي عبد الهادى وإهماله في تنفيذ التعليمات التي يجب العمل بها واشتراك المتهمين الثاني والثالث في تزوير إقرار شطب الاختصاص بمبلغ خمسين جنياً يدفعونها بالتضامن . ومن حيث إن وزارة العدل مسئولة مع موظفيها في التعويض عن الضرر الناشئ للأفراد من جراء أخطائهم في العمل فيتعين الحكم عليها مع المتهمين بالتضامن ” .

وحيث إن المحكمة مع قضائها بالزام المتهمين الثلاثة ووزارة العدل متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية المبلغ الذى رأت الحكم له به عليهم لم تفصل فى الدعوى المرفوعة أمامها بالطريق القانونى من وزارة العدل على المتهمين بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها ما عسى أن يقضى به عليها للدعى .

وحيث إنه مع ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه من وقوع الخطأ من المتهمين الثلاثة ومن أن هذا الخطأ قد أضر بالمدعى بالحقوق المدنية ضررا استوجب القضاء له بالتضمينات عليهم وعلى وزارة العدل بطريق التضامن معهم باعتبارها مسئولة عما وقع من أحدهم وهو حسين عبد الهادى أفندى لأنه موظف لديها وقد ساهم فى ارتكاب الفعل الضار لمناسبة تأدية وظيفته — مع ما هو ثابت من ذلك فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات لا تكون وزارة العدل فى علاقتها مع موظفيها وزملائه مسئولة عن شيء من التعويض المقضى به عليها . وذلك لأنها فى الواقع لم ترتكب أى خطأ ، وإنما اعتبرها القانون مسئولة عن الفعل الضار الذى وقع من موظفيها أثناء عمله عندها . واعتباره هذا مبناه مجرد اقتراض قانونى لا يصدق فى حقها إلا بالنسبة لمن يقع عليه الضرر ، ولا يمكن أن يستفيد منه من وقع منهم بالفعل الذى سبب الضرر إلا إذا قاموا هم بإثبات وقوع خطأ من جانبها هى أيضا ، الأمر الذى تنفيه وقائع الدعوى بحسب ما أورده الحكم . ومتى كان هذا واضحاً فإن وزارة العدل تكون على حق فيما تطلبه من حيث تحميل المتهمين ما ألزمت بدفعه للدعى بالحقوق المدنية تنفيذاً للحكم الصادر عليها بالتضامن معهم ، لأنهم هم وحدهم الذين ارتكبوا الفعل الذى ألزمت بالتعويض من أجله ولم يقع منها هى أى خطأ فى الواقع .

وحيث إنه وإن كان الحكم قد صدر على المتهمين وعلى الطاعنة بالزامهم بأن يدفعوا مبلغ التعويض للدعى بطريق التضامن ، فإن التضامن المقضى به هنا لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر ، إذ أجاز له أن يطالب بتعويضه أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه . أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم ببعضهم ببعض فإن من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للضرور لا يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم

معه إلا بقدر حصة كل منهم فيما حكم به . هذا إذا كانوا قد ساهموا جميعا في ارتكاب الخطأ ، أما إذا كانت مساهمة أحدهم عن التعويض ليست مقررة إلا على أساس مجزؤ افتراض الخطأ في حقه كما هو الحال بالنسبة لوزارة العدل في الدعوى فإنه لا يسأل بداهة عن شيء من التعويض ولو كان قد قام بدفعه فعلا للحكوم له ، بل يكون واجبا على موظفه — وهو الذى تسبب له في الحكم عليه بالتعويض — أن يؤدى إليه كل ما ألزم بدفعه عنه ، ولا يكون على الآخرين — وفقا للأحكام العامة — إلا أن يؤدى كل منهم نصيبه فقط .

وحيث إن تقدير حصة كل ممن اشتركوا في إحداث الضرر يجب — بحسب الأصل — أن يكون المناط فيه مبلغ جسامة الخطأ الذى ساهم به فيما أصاب المضرور من الضرر ، إذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الأخطاء على هذا الأساس . أما إذا كان ذلك ممتنعا فإنه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك يتعين الحكم لوزارة العدل على المتهمين بالمبلغ المحكوم به عليها للدعى بالحقوق المدنية . ولكنهم لا يلزمون بأدائه بطريق التضامن كما تطلب ، لأن القانون لا يميز الحكم بالتضامن في هذه الحالة بناء على ما تقدّم ، بل يجب أن يوزع هذا المبلغ عليهم بالزام حسين عبد الهادى أفندى بأن يدفعه كله لها ، لأنه هو وحده المتسبب في القضاء به عليها . أما المتهمان الآخران فلا يلزم كل منهما إلا بنثل المبلغ ، لأن ثلاثتهم قد اشتركوا فعلا في الخطأ ، فعلى كل منهم الثلث في تعويضه ما دامت أخطاؤهم — على حسب ما هو واضح من وقائع الدعوى التى سردها الحكم — متساوية . ولما كانت الوزارة تطلب الحكم على المتهمين متضامنين بما حكم به عليها فإن الحكم لها بالمبلغ موزعا على المحكوم عليهم بالصورة سابقة الذكر يدخل في عموم طلبها المتقدم . وذلك لأن طلبها الحكم بالمبلغ على المتهمين بطريق التضامن مفاده أنها تطالب كلا منهم بأن يدفع لها كل المبلغ ، ومتى استبعد التضامن وألزم كل من المتهمين بدفع حصته فقط فإن هذا الإلزام يدخل في حدود الطلب .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين قبول الطعن وإلزام حسين عبد الهادي أفندي بأن يدفع للطاعنة المبالغ المحكوم بها عليها وبالزام كل من محمد سعيد عطية وشكري محمد سعيد عطية بأن يدفع لها ثلث هذه المبالغ فقط .

(٢٦١)

القضية رقم ١٢٥٥ سنة ١١ القضائية

سرقة :

- (١) قيمة المسروق . مآلها . لا تأثير لها في تكوين الجريمة .
- (ب) قصد جنائي . انتواء المتهم سرقة قرط على أنه من الذهب . استبدال المجني عليها به قرط من النحاس . سرقة القرط من النحاس . شروع في سرقة القرط من الذهب . (المادة ٢٦٨ ع = ٣١١)
- ١ - إن تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالا .
- ٢ - إذا كان المتهم قد سرق قرطاً على أنه من الذهب وهو من نحاس (لأن المجني عليها استبدلت بقرطها الذهبي قرط النحاس الذي سرق) فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي شروفاً في سرقة .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٢٥٩ سنة ١١ القضائية

تزوير في أوراق أميرية . شهادة إدارية . تحرير ورقة متضمنة غير الحقيقة تمهيدا لتوقيع العمدة وشيخ البلد عليها . التوقيع يجعلها ورقة رسمية من وقت تحريرها . عدم توقيع عقوبة على الموظفين الموقعين عليها لانعدام القصد الجنائي لديهم . لا يستتبع براءة باقي الشركاء الذين ساهموا في التزوير عن قصد . (المادة ٤٤٢ ع)

إنه وإن كانت الورقة التي حصل فيها تغيير الحقيقة لا تصير شهادة ولا ورقة رسمية إلا بتوقيع العمدة والشيخ عليها بعد كتابتها إلا أنه ما دام تحريرها بما تضمنته من تغيير للحقيقة لم يكن إلا تمهيدا لتوقيع العمدة والشيخ عليها فان توقيعهما عليها يجعل منها ورقة رسمية ، وأثره هذا ينسحب إلى وقت تحريرها المنسوب إليهما فيه واقعة الشهادة . ومتى كان من ساهموا في تحريرها يصح وصفهم قانونا بالفاعلين أو الشركاء في التزوير فانهم يكونون مستحقين للعقاب ولو كان الموظفون الذين

وقعوا عليها لا يستحقون العقاب لانعدام القصد الجنائي لديهم ، فإن براءة أحد الفاعلين أو الشركاء لا يلزم عنه — على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات لمسئولية الفاعلين والشركاء في الجريمة — براءة باقي من ساهموا معه عن قصد فيها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بوجوه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانته على أساس أنه وقت تحرير الشهادة كان يعلم حق العلم تاريخ الوفاة ولم يبين الدليل على ذلك ، ثم قال إن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير ، وإنه كان مكلفا بعمل عقد البيع نظير أجر دون أن يبين ماهية هذا الأجر ومقداره . كذلك قالت المحكمة عن جريمة الاستعمال إن الطاعن اشترك في تقديم الشهادة المزورة لمصلحة المساحة والمحكمة المختلطة دون أن تبين مصدر هذا القول . ويعقب الطاعن على ذلك بأن الحكم مشوب بقصور يستوجب نقضه . ثم يقول إنه تمسك في دفاعه بأنه ما كان يعلم التاريخ الحقيقي للوفاة ، وإنه كتب الشهادة بحسن نية كما أملاه طالبا عليه ، وإنه عند ما حررها وانتهى من كتابتها لم تكن وقتها ورقة رسمية لأنها لم تكن تحمل إمضاء الموظفين المختصين ، وما دام الأمر كذلك ، وكان علم العمدة والشيخ بتاريخ الوفاة متفيا فما كان يصح معاقبة الطاعن على أنه ارتكب تزويرا في ورقة رسمية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جتايتي التزوير في ورقة رسمية واستعمال الورقة المزورة ، وبرأ من اتهموا معه ، وأورد واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله : ” إن عبدالله عبدالله الخولى اشترى من أخواته البنات زهرة ورزقة وعائشة ٨ قراريط بعقدين ابتدائيين أحدهما بستة قراريط والآخر بقراطين وقام بتحرير العقد المحرز بستة قراريط المتهم الثالث إبراهيم يوسف معيزة عامل التليفون (الطاعن) وأخذ المشتري يسعى في إحضار إعلام شرعى بالوراثة تمهيدا لتحرير العقد النهائي ، ولكن البائعات عرضن له أن يبعن ما سبق بيعه لأخيهن وعلم بذلك محمد محمد الديب المتهم الرابع وكان واضعا

يده على الأطيان بطريق الإيجار فلم يشأ أن تترع منه وعرضها على محمد محمد كسيية
التجار ، وهذا قوضه في المشتري فلجأ محمد محمد الديب إلى المتهم الثالث إبراهيم
يوسف معيزة لأن له دراية بتحرير العقود و بإجراءات التسجيل فكلفه بإجراء ما يلزم
في هذا الصدد في مقابل أجر يدفع إليه ، وهذا طمعا في الحصول على الأجر بأقرب
ما يمكن ، رأى بدلا من الحصول على إعلام شرعى بوراثه موثرت البائعات لموزتهن
الذى توفى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عهد إلى تحرير الشهادة الإدارية المطعون
فيها وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وأثبت أن عبد الله إبراهيم الخولى
موثرت البائعات توفى في سنة ١٩١٩ أى قبل سنة ١٩٢٤ حتى يتوصل لتسجيل
العقد من غير أن يكلف بتقديم إعلام شرعى كما تقضى بذلك تعليقات المساحة في حين
أنه يعلم أن الموزت توفى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ . وبعد تحرير الشهادة عرضها
بواسطة محمد محمد الديب على العمدة المتهم الأول محمد على عزام ، ولما رأى هذا
الأخير أن الشهادة بنخط المتهم الثالث لم يلتفت إلى ما تدون بها ووقع عليها لأن المتهم
الثالث صهره ولأنه يثق أنه لا يعمل ما فيه ضرره ، ووقع عليها الشيخ المتهم الثانى
لأن العمدة وقعها دون أن يلتفت هو الآخر إلى ما ورد بها . وقد استعمل المتهم
تلك الشهادة المزورة فقدمها لمصلحة المساحة وتوصل لتسجيل العقد الصادر إلى محمد
محمد كسيية ، فلما علم بذلك المحبى عليه عبد الله عبد الله الخولى أبلغ الحادث . ثم
عرض إلى الأدلة التى استند إليها في ثبوت هذه الواقعة فذكر "أن الوقائع المتقدمة
تأيدت بأقوال الشهود بالتحقيقات وبالجلسة وأقوال المتهمين . فقد شهد عبد الله
عبد الله الخولى بأنه اشترى من أخواته البنات ٨ قراريط بعقدين ابتدائيين أحدهما
بستة قراريط قام بتحريره المتهم الثالث إبراهيم يوسف معيزة والثانى بقرارطين
ثم سعى في استخراج إعلام شرعى بالوراثه ، ثم علم بأن الأطيان التى بيعت له بأعها
أخواته إلى محمد كسيية ، وأن هذا الأخير توصل إلى تسجيل عقده بواسطة شهادة
إدارية مزورة حررها المتهم الثالث وأثبت فيها بأن موثرت البائعات توفى في سنة ١٩١٩
في حين أنه توفى في سنة ١٩٣٤ ووقع عليها عمدة الرحانية محمد على عزام وشيخها

عبد المنعم عوض سمرة، وقدمت تلك الشهادة للساحة، وشهد عبد الحميد محمد صابر بما شهد به الشاهد السابق، وشهد محمد محمد كسيبة بأن محمد محمد الديب عرض عليه مشترى الثمانية قراريط ووزن له مشتراه ففوض اليه أمر المشتري ولم يحضر هو إلا يوم التوقيع على العقد بالمحكمة . وحيث إن المتهم الرابع أنكر علمه بما تضمنته الشهادة وقال بأنه وكل الأمر إلى المتهم الثالث يعمل كل ما يجب من الإجراءات لتحرير عقد البيع وتسجيله . وقال إن الذي قتم الشهادة للساحة شخص آخر اسمه الموافي حواش سئل ألم تعملوا شهادة باثبات وفاة عبد الله إبراهيم الخولى فقال (ولا عملنا حاجات من دى وغاية ما هناك أننى سلمت فلوس التسجيل لإبراهيم يوسف معيزة حامل التليفون وقلت له هاوزين العقد يتسجل) . وأن المتهم الثالث (الطامن) اعترف بتحرير الشهادة وأعدّها للتوقيع عليها من العمدة والشيخ وقال بأنه لا شأن له بالتواريخ وقال بأنه كتب أن عبد الله الخولى توفى سنة ١٩١٩ حسب ما أملاه محمد محمد الديب وقال بأن محمد محمد كسيبة لم يكن موجودا . ولما وجهت إليه تهمة تزوير ورقة رسمية قال (الورقة دى ما كنتش رسمية وقت ما كتبتها لأن واحد بيلينى وكتبتها) . وأنه لم يثبت أن المتهمين الأول والثاني (العمدة والشيخ) كان لأحدهما مصلحة فى تحرير الشهادة، والعمدة وقع اعتيادا على ثقته بعامل التليفون صهره ، والشيخ وقع اعتيادا على تحريرها من عامل التليفون والتوقيع عليها من العمدة، ولم يلتفت أحد منهما إلى ما جاء بها خاصا بتاريخ وفاة المورث ... وأن المتهم الرابع محمد محمد الديب وكل كذلك أمر تحرير العقد وتسجيله إلى المتهم الثالث لأنه لا يفهم شيئا من هذه الإجراءات ولا يمكن أن يمل على عامل التليفون تاريخ وفاة المورث لأنه يجهله، وهو وإن كانت له مصلحة فى استبقاء الأرض المباعة تحت يده إلا أنه لا يفهم أن التسجيل يستوجب شهادة إدارية تحوز بشكل خاص، والذي يفهم هذا هو المتهم الثالث لأنه زاول مثل هذه الأعمال ... وأن التهمة ثابتة على المتهم الثالث من أقوال المتهمين والشهود السابقين الذكرو ومن اعترافه بكتابته الشهادة المطعون فيها وعقد البيع الصادر للجنى عليه ، ولأنه هو الذى قام بإجراءات

تحرير عقد محمد محمد كسيبة وتسجيله مع عامه بسبق بيع الأطيان إلى المحنى عليه ،
ولأن من كلفه بالعمل وهو محمد محمد الديب أى لا يعلم شيئا من الإجراءات الواجب
عملها ولا يستطيع التفكير فى عمل مثل هذه الشهادة أو اختلاق تاريخ للوفاة .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن كل ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن لا أساس له .
فالحكم المطعون فيه قد أثبت عليه أنه وقت تحرير الشهادة كان يعلم بالتاريخ الحقيقى
للوفاة وأنه هو الذى استعمل الشهادة بعد تزويرها . وامتنع فى ذلك إلى
ما استخلصته المحكمة من الأدلة التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته
عليها . وإذا كان الطاعن يرمى بطعنه إلى أن الحكم لم يرد به دليل مباشر يشهد
بأنه كان على علم باليوم الذى حصلت فيه الوفاة ، فانه لا يشترط قانونا لصحة
القضاء أن يكون مبني على دليل مباشر بل يجوز للمحكمة أن تستخلص الحقائق القانونية
من ظروف الدعوى وقرائنها وملابساتها ، ومتى كان استخلاصها سائفا يبرره العقل
والمنطق فلا تصح مساءلتها عنه أمام محكمة النقض ، لأن هذه المسألة يكون معناها
المناقشة فى كفاية الدليل ، وهذا لتعلقه بصميم الموضوع من سلطة محكمة الموضوع
وحدها تقديره كما ترى بغير أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليها فيه . أما ما ينهيه
الطاعن على الحكم من ناحية عدم تحدّثه عن مقدار الأجر الذى قال عنه ، فان ذلك
لا يقدّم ولا يؤخر ما دامت الواقعة الجنائية وأدلة ثبوتها على الطاعن مبنية فى الحكم
بما فيه الكفاية ، وما دام الأجر الذى قالت المحكمة إنه هو الذى دفع الطاعن إلى
التزوير لا يتغير طبيعته وصفته تبعاً لمقداره وماهيته . وأما ما يتمسك به الطاعن أخيراً
من أن الشهادة لم تكن وقت أن غيرت الحقيقة فيها ورقة رسمية فردود بأنه وإن
كانت الورقة التى حصل فيها التغير لم تصبح شهادة ولا ورقة رسمية إلا بتوقيع
العمدة والشيخ عليها بعد كتابتها إلا أنه ما دام تحريرها وما تضمنته من تفسير للحقيقة
لم يكن إلا تمهيداً لتوقيع العمدة والشيخ عليها فان توقيعهما يجعلها ورقة رسمية
وينسحب أثره إلى وقت تحريرها المنسوب حصوله إليهما فيها هى ذاتها . وإذا
كان من ساهموا فى تحريرها على الصورة التى حررت بها يصح وصفهم قانوناً

بالفاعلين أو الشركاء في الجريمة كما هو الحال في الدعوى بالنسبة للطاعن فإن عدم استحقاق الموظفين الموقعين على الشهادة لأية عقوبة بسبب انعدام القصد الجنائي لديهم لا يستتبع قانونا على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات لمسئولية الفاعلين والشركاء في الجريمة براءة باقى من ساهموا معهم عن قصد فيها .

(٢٦٣)

القضية رقم ١٢٦٠ سنة ١١ القضائية

هتك عرض . القصد الجنائي ؟ لا عبرة بالبواعث . عدم رضا المجنى عليها . استعمال قوة مادية . لا يشترط . ادعاء المتهم أنه طبيب . اغتداع المجنى عليها بمظهره . تسليها بوقوع الفعل عليها . توافر ركن القوة . (المواد ٢٣٠ - ٢٣٢ = ٢٦٧ - ٢٦٩)

إن القصد الجنائي في هتك العرض يكون متوافرا متى ارتكب الجنائي الفعل وهو يعلم أنه محل بالحياة العرضى للمجنى عليه، مهما كانت البواعث التي دفعته إلى ذلك . ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا من المجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجزوء خداع أو مباغثة . فمضى ثبت أن المجنى عليها قد اغتدعت بمظاهر الجنائي فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقوع الفعل عليها، ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر، فإن هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن الوارد بالتقرير المقدم من المحامي عن الطاعن يتلخص في أن المحكمة ذكرت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن ارتكب جريمة هتك العرض والسرقة المسندتين إليه لغرض واحد هو السرقة، وأنهما مرتبتان ببعضهما فيجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة المادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات طبقا للمادة ٣٢ من القانون المذكور . ويقول الطاعن إن هذا الذي أثبتته المحكمة صريح في أن الطاعن لم يكن يقصد ارتكاب هتك العرض

المنسوب إليه بل إن هذا الفعل لم يكن إلا نتيجة عرضية وضرر مقصودة لجريمة السرقة التي وقعت منه، ولذا يكون القصد الجنائي في جريمة هتك العرض غير متوافر، وتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون لذلك ولأن ركن الإكراه غير متوافر أيضا بعد أن ثبت أن المجنى عليهما قد رضيتا بأن يكشف الطاعن عليهما .

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتوافر متى ارتكب الجنائي الفعل المكوّن للجريمة وهو يعلم أنه مخل بالحياء العرضي لمن وقع عليه الفعل . ولا عبرة بعد هذا بالبواعث التي تكون قد دفعته إلى ذلك . ولا يشترط قانونا لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض استعمال القوة المادية، بل يكفي حصول الفعل بغير رضاء المجنى عليه سواء أكان بطريق الخداع أم المباغنة . فتمت أن المجنى عليه قد انخدع بمظاهر الجنائي، وأنه بسبب هذا الخداع قد انساق مضطرا إلى الرضا بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى به لولا هذه المظاهر، فإن هذا يكفي للقول بانعدام الرضا عند المجنى عليه وتحقيق ركن القوة الواجب توافرها في هذه الجريمة .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن محكمة الجنائيات قد أثبتت أن الطاعن الأول عند ما حضر لأول مرة مع زميله الطاعن الثاني لمشاهدة عوامة المدّعية بالحق المدني أفهم ولدها أنه طبيب أول مستشفى طنطا فأخبر والدته بهذا الأمر، وأنه في اليوم التالي دق جرس التليفون بالعوامة ولما ردت المجنى عليها قال المتكلم إنه طبيب أول مستشفى طنطا، وإنه يريد الحضور لمقابلتها بشأن استئجار العوامة فافقما على الميعاد الذي يحضر فيه لإتمام ذلك . ولما حضر الطاعنان في الميعاد المضروب عرفها الطاعن الأول — وكان يحمل سماعة — أنه طبيب أول مستشفى طنطا وأن زميله وكيل نيابة بالمحاكم المختلطة، وبعد أن طافا بغرف العوامة جيء بالقهوة فجلسوا لشربها وأخذ الطاعن الأول يحادث زميله بأحدث دلت على أن الطاعن الثاني متزوج بأخته وأنهما سيمضيان شهر العسل في العوامة، وأنه لما أدخل في روعها صدق ما ادعاه الطاعن الأول عن نفسه بأنه طبيب طلبت منه

ان يكشف على ابنة لها مريضة فقام بذلك بأن كشف عن ملابسها ووضع السماعة على جسمها ثم أخبرها بأنها مريضة بذات الرئة، ثم سأله عن حالة تعترها هي فطلب أن يكشف عليها فشكلته فكرر عليها القول بأن لا حياة من كشف يوقعه طبيب فقبلت، وامتدت على السرير يجوار ابتها المريضة فكشف عن سوانها ملامسا بيده مواضع هي من عورات النساء كبطنها وصدرها ونديها ثم تركها . كما أثبتت المحكمة على لسان ابنة المدعية المدنية أن الطاعن كشف على صدرها بالسماعة ، وأنه مس صدرها بيده . وفي هذا الذي أثبتته الحكم ما يكفي لبيان : (أولا) أن الطاعن تعمد كشف سوانة المحنى عليهما وملامسة مواضع من جسميهما بيده هي من عورات النساء وهو يعلم أن عمله مخل بالحياء العرضي ، وهو ما يتحقق به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . (وثانيا) أن المحنى عليهما قد اغتدعا بأقوال الطاعنين ومظهر الطاعن الأول واعتقدتا بصحة ادعائه من حمله السماعة التي يستعملها الأطباء ، ولم تسالما له في الكشف على جسميهما إلا تحت تأثير هذا الإيهام والخداع واقتناعهما بأنه طبيب . وكل ذلك ينفي وجود الرضا من جانبهما بارتكاب الطاعن الأول للأفعال السابق ذكرها على جسميهما ويتحقق به ركن القوة الواجب توافره في جريمة هتك العرض . ومن ثم تكون المحكمة إذ أدانت الطاعن بمقتضى المادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات لم تكن قد أخطأت في شيء .

(٢٦٤)

القضية رقم ١٤٦١ سنة ١١ القضاية

- (أ) اختلاس أشياء مودعة . اتفاق المتهم مع المحنى عليه على أن يعطيه مبلغا من المال ليكون شريكا له في تجارة . تحرير المحنى عليه سندا له بذلك . اتفاقهما على إيداع السند لدى شخص ثالث حتى يدفع المتهم المبلغ فيستولى على السند . قسّم المتهم السند من المودع لديه بدعوى عرضه على أحد الناس بلهله القراءة والكتابة . عدم رده إليه . اختلاس معاقب عليه بالمادة ٣٤١ ع . لاسرقة . عدم اعتراض المتهم على إثبات واقعة تسليم السند إليه بالينة . اعتباره متنازلا عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة . (المادتان ٢٦٨ و ٢٩٦ ع = ١٣١١ و ٣٤١ ع)
- (ب) إجراءات . محضر الجلسة . خلوه من ذكر طلبات النيابة . عدم تدوين دفاع المتهم مفصلا فيه . لا يصيب الحكم .

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المخني عليه والمتهم اتفقا على أن الثاني يعطى الأول خمسة وسبعين جنيها ليكون شريكا معه في التجارة فخروله سندا بالمبلغ أودع بانفاقهما أمانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولى المتهم على السند ، فما كان من المتهم إلا أن طلب السند من المودع لديه ليعرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة ، ثم تسلمه فعلا وذهب به ، ولكنه لم يردّه قاصدا الإضرار بالمخني عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه من شخص أراد المتهم أن يحوله إليه فأبى - فهذه الواقعة لا تكون جريمة سرقة بل هي جريمة خيانة أمانة ، لأن تسليم السند للمتهم كان ملحوظا فيه نقس حيازته إليه على سبيل الأمانة ولم يكن لضرورة وقتية اقتضته للاطلاع عليه وردّه في الحال . إلا أن الخطأ في ذلك لا يستوجب نقض الحكم مادامت الوقائع التي أوردتها والتي تناولتها المرافعة واحدة ، وما دامت مصلحة المتهم من وراء نقضه متفية لدخول العقوبة المقررة بها في نطاق المادة الواجب تطبيقها ، ولا تقطاع السبيل على المتهم في الاعتراض على إثبات واقعة التسليم بالينة بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع في جواز إثباتها بشهادة الشهود مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة .

٢ - إن عدم ذكر طلبات النيابة بمحضر الجلسة لا يعيب الحكم ، فإن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها قد روعيت ، وكذلك لا يعيبه أن يكون دفاع المتهم غير مدوّن بالتفصيل في المحضر . على أنه إذا كان المتهم يمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته .

(٢٦٥)

القضية رقم ١٤٨٤ سنة ١١ القضائية

تفتيش :

(أ) إذن النيابة . النص فيه على تنفيذه في خلال مدة معينة (ثمان وأربعين ساعة) من تاريخ

صدوره . حساب هذه المدة . يوم صدوره . لا يدخل في الحساب . الحساب يبدأ من

اليوم التالي .

(ب) عمل محضر مستقل للتفتيش . لا وجوب . إثبات حصوله في محضر التحقيق . كاف .

١ — إذا كان إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه في خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذى صدر فيه الإذن لا يحسب في الميعاد طبقا للقواعد العامة ، بل يجب احتساب الساعات من ابتداء اليوم التالى .

٢ — إن القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به ، فيكفى أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق .

(٢٦٦)

القضية رقم ١٥٥٧ سنة ١١ القضاية

سب وقذف . اضراء . حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات . تناول ما يديه المتهم أمام النيابة لتفديد التهمة الموجهة إليه . (المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)

إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الحالى التى تنص على إعفاء الخصوم من العقاب على ما يسندونه بعضهم إلى بعض أمام المحاكم تناول حكمها ما يديه الخصم أثناء التحقيق فى سبيل الدفاع عن نفسه فى التهمة التى يحقق معه فيها . وذلك لأن ما جاء فى هذه المادة ليس إلا تطبيقا لقاعدة عامة هى حرية الدفاع فى حدوده التى يستلزمها ، فبدخل فى ذلك ما يدلى به المتهم أمام النيابة من عبارات القذف وهو يقصد لها التهمة التى وجهتها إليه .

المحكمة

ومن حيث إن الطعن يتحصل فى أن الطاعن طلب من المحكمة الاستئنافية أن تقتصر بضم ملف الدعوى التى رفعتها المدعية بالحق المدنى ضده أمام المجلس الملى والتى طلبت فيها الحكم بصحة زواجها منه وإلغاء زواجه الثانى ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب مع أن الثابت من هذا الملف أن الطاعن إزاء ما ادعته المدعية من قيام الزوجية ومن أنها ولدت طفلا كان ثمرة زواجهما أنكر كل ذلك وقال إن الولد جاء نتيجة سفاح . ويضيف الطاعن إلى ذلك أنه بعد أن حكم المجلس الملى لادعية

بطلباتها أبلغت النيابة أن الطاعن زور شهادة خلوه من موانع الزواج كما زور عقد زواجه الثاني، فلما استجوبته النيابة ردد أمامها ما دفع به دعوى المدعية أمام المجلس الملى على أساس أن ذلك هو جوهر دفاعه، وأن موقفه في الدعوى كان يستلزمه، ولذلك طلب من محكمة الجنح الاستئنافية أن تعامله بالمادة ٣٠٩ عقوبات فرفضت هذا الطلب، وبذلك تكون أخطأت في تطبيق القانون لأن الطاعن لم يذكر في تحقيق النيابة العبارة التي اعتبرتها المحكمة قذفاً إلا ترديداً لدفاعه الذي أبداه أمام محكمة الأحوال الشخصية، ولذلك يكون تحقيق النيابة جاء متمماً لما حصل في تلك الخصومة ويسرى عليه من أحكام القانون ما يسرى عليها، وما دام القذف الذي حصل أمام محكمة الأحوال الشخصية ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٩ عقوبات فإن هذه المادة تنطبق أيضاً على القذف الذي وقع في تحقيق النيابة، ويكون ما قوره الحكم المطعون فيه من قصر تطبيق هذه المادة على القذف الذي يقع من أحد الخصمين في حق الآخر أمام المحكمة فقط غير صحيح.

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى تلتخص—على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه—في أن المدعية بالحق المدني تزوجت من الطاعن في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بمدينة بور سعيد طبقاً للطقوس القبطية الأرثوذكسية وولدت منه طفلاً توفي فيما بعد. وبالرغم من أن الديانة المسيحية لا تبيح الزواج بأكثر من واحدة فإن الطاعن قد استصدر بطريق التزوير من بطريركنا الأقباط بالإسكندرية شهادة رسمية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ دالة على خلوه من الموانع الزوجية وتزوج بموجب هذه الشهادة من جلييلة مسيحية بغدادى في ٨ مايو سنة ١٩٣٢ عن يد أحد القساوسة الأقباط، فلما علمت المدعية بهذا الزواج رفعت عليه وعلى زوجته الثانية دعوى أمام مجلس ملى المنصورة طلبت فيها الحكم بصحة زواجهما منه وبطلان زواجه الثاني. وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ حكم المجلس الملى للندعية بطلباتها. وفي ٩ يناير سنة ١٩٣٥ قدمت بلاغاً لنيابة المنصورة بالوقائع المتقدمة وطلبت إجراء التحقيق مع الطاعن لارتكابه تزويراً في شهادة خلوه من الموانع الزوجية وفي عقدي الخطوبة والإكليل على جلييلة مسيحية،

فلما تولت النيابة التحقيق وسئل الطاعن قزور في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بأنه لم يتزوج بالمدعية بالحق المدني وأن الأمر كان قاصرا على تحرير محضر بخطوبتها فقط، ثم فسخت هذه الخطوبة ولم يدخل بخطوبته لأنها حملت سفاحا، ولذلك تزوج من جلييلة مسيحة . وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٠ تأيد حكم المجلس الملى استئنافا . ويخلص من هذه الوقائع أن المدعية بالحق المدني لما بلغت النيابة بأن الطاعن وهو زوجها قد زور شهادة بخلوه من موانع الزواج وزور عقدي الخطوبة والإكليل بجلييلة مسيحة كان دفاعه عن هذه التهم لينفى عن نفسه كل ما نسبته إليه المدعية أنه لم يتزوج منها قط ، وأنه لم يدخل بها ، وأن الولد الذى ادعت أنه ثمرة الزوجية إن هو إلا ولد سفاح لأن ما يربطه بها ليس إلا عقد خطوبة يحق له أن يفسخه فى أى وقت من تلقاء نفسه . وهذا الدفاع القائم على إنكار الطاعن زواجه من المدعية وإنكاره بنوّة الولد والذى يقول الطاعن إنه قد اضطره إليه موقفه فى الدعوى التى رفعتها عليه المدعية أمام المجلس الملى وفى شكواها أمام النيابة هو دفاع لا يمكن أن يسأل عنه جنائيا إذ هو راجع إلى حقه الطيبى فى الدفاع عن نفسه فى تهمة التزوير الموجهة إليه ، لأن نسبة الولد له كانت من ضمن العناصر التى استشهدت بها المدعية بالحق المدني على قيام الزوجة .

ومن حيث إن المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات التى تعنى الخصوم من العقاب على ما يستندونه بعضهم إلى بعض أمام المحاكم ينطبق حكمها أيضا على كل ما يبيده الخصم أمام سلطة التحقيق فى سبيل الدفاع . وذلك لأن حكم هذه المادة ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه .

ومن حيث إن الثابت من وقائع الدعوى بالكيفية المتقدمة أن ما صدر من الطاعن من عبارات التذلل إنما وقع منه فى أثناء تحقيق النيابة وقد كان فى مقام الدفاع عن نفسه فى التهم الموجهة إليه ، فتكون الواقعة المسندة إليه لا عقاب عليها طبقا للمادة ٣٠٩ عقوبات، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

ومن حيث إن الطاعن لم يقدم أى طعن خاص بالتعويض المقضى به، وما دام الحكم يبرأته على الأساس المتقدم لا يترتب عليه عدم مساءلته عن الضرر الذى أصاب المحنى عليها بما وقع منه والذى بينت عناصره محكمة الموضوع، فانه يتعين رفض الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٦٧)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ١١ القضائية

محكمة . إجراءاتها فى الأعياد وأيام العطلة الرسمية . عدم جوازها . ليس من النظام العام . مباشرة إجراء فى تلك الأيام . عدم اعتراض الخصوم . لا يصح الطعن بذلك أمام محكمة التقض .
إنه وإن كان الأصل أن إجراءات المحاكمة لا تجوز مباشرتها فى الأعياد وأيام العطلة الرسمية إلا أن ذلك ليس من النظام العام . فلا بطلان إذا باشرت المحكمة أى إجراء فى تلك الأيام ما دام الخصوم لم يعترضوا عليها .

(٢٦٨)

القضية رقم ١٣٩٧ سنة ١١ القضائية

نصب باستعمال طرق احتيالية . أركان هذه الجريمة . متهم . منزل مملوك له ولإخوته . إيهام المحنى عليهم برغبته فى بيع هذا المنزل لكل منهم . تقديم مستندات الملكية وتوكيل باقى الشركاء إليهم . الحصول من كل منهم على عربون . التعاقد على البيع بعقد ابتدائى . امتناعه عن عمل العقد النهاى . استأنسه بسماول لإيجاد مشر للزل . لا نصب . (المادة ٢٩٣ ع ٣٣٦)

إن القانون فى جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لإيهام المحنى عليه بوجود مشروع كاذب أو لإحداث الأمل بمحصل ربح وهمى يوجب أن تكون هذه الطرق من شأنها توليد الاعتقاد فى نفس المحنى عليه بصدق ما يدعيه المتهم، وأن تكون الأكاذيب التى صدرت من المتهم مؤيدة بأقوال أخرى أو مظاهر خارجية . فإذا

كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم — مستعينا ببعض السماسرة — أوهم المحجى عليهم برغبته في أن يبيع لكل منهم المنزل المملوك له ولوالدته وإخوته، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر إليه من شركائه، وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العربون ويحجز بالبيع عقدا ابتدائيا ثم يمنع عن تحرير عقد نهائي قابل للتسجيل، فإن استعانت به بسماسار لإيجاد مشترٍ للمنزل، وتقديمه مستندات الملكية وعقود الإيجار وسند الوكالة عن والدته وإخوته، وإحضار هؤلاء وتقريرهم بالمواقفة على البيع — كل هذا لا يكون طرقا احتيالية بالمعنى القانوني، فإن الوقائع المتعلقة به صحيحة وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمحجى عليهم السابقين لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة لللاحقين، لأن المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية إلى أحد من المشترين لعدم تسجيل العقود. ثم إن المتهم إذا كان قد بيت النية على عدم إتمام أية صفقة فإن نيته هذه لم تمتد شخصه ولم يكن لها أى مظهر خارجي يدل عليها وقت التعاقد، فلم يكن لها من تأثير في حمل المحجى عليهم على دفع المبالغ التي استولى منهم عليها.

(٢٦٩)

القضية رقم ١٤٠٦ سنة ١١ القضاية

اشترك . فاعل أصل . شريك . متهم يحمل سلاحا . حراسه باقى المتهمين وهم يتلفون الزراعة .
فاعل لا شريك .
(المادتان ٣٩ و ٤٠ ج)

يكون فاعلا لا شريكا في جريمة الإكلاف المتهم الذى يقف حاملا سلاحا إلى جانب زملائه ليحرصهم وهم يتلفون الزراعة ، لأن فعله هذا هو من الأعمال المكونة للجريمة .

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٤١

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الرشدي بك وسيد مصطفى بك
وحسن زكي محمد بك ومحمد كامل مرسى بك المستشارين .

(٢٧٠)

القضية رقم ١١١٩ سنة ١١ القضاية

تزوير في أوراق رسمية . أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى . الاستمارات التى يحزورها .
شهادات إدارية صادرة من لجنة رسمية . اتصاف المتهم كذبا أمامها بأنه الناظر على الوقف الضامن للسلفة .
إثبات هذه البيانات فى الاستمارة . تزويره بالاتفاق أو بالتحرير فى أوراق أميرية .

(المادة ١٨١ ع = ٢١٢)

الاستمارة التى يحزورها أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى هى شهادة رسمية
لصدورها من لجنة مختصة بتحريرها ولضرورتها فى الحصول على السلفة المرغوبة .
فالتزوير فيها معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم
(المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالى) . وإذن فإذا اتصف شخص كذبا أمام
هذه اللجنة بأنه الناظر على الأرض الموقوفة الضامنة للسلفة المطلوبة ، وبأنه هو
الواضع اليد عليها ، فأثبت أعضاء اللجنة هذه البيانات بسلامة نية فى الاستمارة ،
فإنه بذلك يصح عقابه على اعتبار أنه اشترك بالاتفاق أو بالتحرير فى فعل التزوير
الذى وقع من اللجنة .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تنلخص فى أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون على
الواقعة الثابتة فى الحكم . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن اللجنة القروية المكلفة
بفحص الطلبات الخاصة بتقديم الأسمدة من جانب بنك التسليف الزراعى للزارعين
وتأجيل دفع ثمنها إلى وقت الحصاد لا تعمل عمل الموثق الذى يثبت إقرارات
أولى الشأن ، وإنما عملها هو أن تبدى رأيا على كل سؤال من الأسئلة المدونة
فى الاستمارة الخاصة بذلك ، وهى حرة فى إبداء هذا رأى بحسب ما تصل إليه من
الأبحاث والتحريات التى تقوم بها . وقد ثبت لدى محكمة الموضوع أن أعضاء

الجنة المذكورة حسنو النية في تقرير أن الطاعن هو ناظر الوقف الضامن للسلفة فبرأتهم . ولهذا كان من مقتضى ما رأته المحكمة من حسن نية الأعضاء المذكورين استبعاد وجود تزوير وفكرة اتفاق الطاعن مع أعضاء اللجنة ، لأن الاتفاق لا يكون إلا ببادل الرأي بين المتفقين وهو ما لم يحصل في الدعوى . وظاهر أن خطأ المحكمة راجع إلى عدم التفاتها إلى أن عمل اللجنة ليس عمل الموثق الذي يتلقى إقرارات أولى الشأن فيثبتها كما تبدى له بحسن نية مع مخالفتها للحقيقة حتى كان يجوز اعتبار الطاعن مسئولاً عن هذه القرارات المزورة ، أما عمل اللجنة فغير ذلك إذ كان عليها أن تبدى رأيها من جانبها هي دون تدخل الطاعن ، فإذا جاء الرأي الذي دوتته مخالفاً للحقيقة وكانت في إبدائه حسنة النية فلا تزوير أصلاً لا من جانبها ولا من جانب الطاعن .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة بعد أن ذكرت وقائع الدعوى قالت : ".... .." وحيث إنه يؤخذ مما تقدم أن المتهم إبراهيم سليمان السلواوى تقدم أمام اللجنتين بصفته ناظراً وواضعا اليد على أطيان الوقف فاعتقد أعضاء اللجنتين صحة أقواله وأثبتوا ذلك في الاستمارات بحسن نية . ولا ترى المحكمة عملاً بعد ذلك لبحث ما ذكره بعض المتهمين من أن العبارات المطعون فيها بالتزوير ليست بخطهم . وحسن نية أعضاء اللجنتين مستفاد من عدم معرفة بعضهم لشخصية المتهم لأنه ليس من بلدهم ، ولم يثبت أن لهم مصلحة في تغيير الحقيقة . وحيث إنه متى ثبت للمحكمة أن أعضاء اللجنتين كانوا حسنى النية عند ما تقدم لهم المتهم السابع سليمان إبراهيم السلواوى بطلب السلف مدعياً أمامهم أنه ناظر للوقف وواضع اليد عليه فيتبين براعتهم مما أسند إليهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، وتكون التهمة ثابتة فقط على سليمان إبراهيم السلواوى من أقوال باقي المتهمين ولأنه صاحب المصلحة " . ويظهر مما ذكر أن المحكمة رأت أن البيانات موضوع التزوير الواردة في استمارات السلفة لم تصدر من اللجنتين إلا بعد أن أدلى الطاعن إليهما بها واعتقدتا صحتها بحسن نية منهما بناء على الثقة التي وضعتها في الطاعن . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما وقع من الطاعن يكون اشتراكاً

في فعل التروير الذي وقع من أعضاء المجتئين بحسن نية سواء أكان ذلك بالاتفاق أم بالتحريض ، ويكون الطاعن وحده بما وقع منه مستحقاً للعقاب ما دامت المحكمة قد أثبتت عليه سوء النية . أما ما يزعمه من أن عمل اللجنة لم يكن من قبيل عمل الموثق فلا محل له ، لأن الاستمارات موضوع التروير ليست سوى شهادة إدارية صادرة من لجنة رسمية مختصة بتحريرها يترتب عليها الحصول على السلفة المرغوبة ، فالتروير فيها يجعل واقعة مزورة ، وهي اتصاف الطاعن بأنه فاضل وقف وواضع اليد على الأبطال الضامنة للسلفة ، في صورة واقعة صحيحة — هذا التروير مما يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم .

(٢٧١)

القضية رقم ١٢٦١ سنة ١١ القضائية

(١) كحول . العمليات التي يتطلب القانون فيها توافر قصد التفتير لوجوب إخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج مقدماً . تقع الحبوب أو المواد الدقيقية أو النشوية ونخير المواد السكرية . العمليات الأخرى التي ذكرتها المادة الرابعة من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول . وجوب الإخطار فيها ولو في غير حالات التفتير . يجوز نخير البلح أو قسع الحبوب . لا يجب فيه الإخطار إلا إذا كان مقترناً بقصد التفتير . القيام بصنع سائل كحولية . متى يمكن القول به ؟ وجوب الإخطار .

(المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول)
(ب) وصف التهمة . تعدله وإقامة التهمة على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة بها .
ممنع بئانا على المحكمة الاستئنافية . (المادة ٣٧ تشكيل)

١ — إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حينما تحدثت عن العمليات التي أوجبت على كل من يرغب بقصد التفتير في إجراء أى منها أن يخطر مقدماً مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إنما أرادت عمليات تقع الحبوب أو المواد الدقيقية أو النشوية وعمليات نخير المواد السكرية فقط . أما ما عدا ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكيماوية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة ، والعمليات الخاصة بصنع أو إعادة تفتير المرق أو الأرواح

أو السوائل الكحولية من أى نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتقطير أو بتخفيف العرق والأرواح أم بآية طريقة أخرى ، فلا يتطلب القانون فيه لوجوب الإخطار أن يتوافر قصد التقطير . وذلك لأن هذه العمليات ، بحسب ما عرفت ، المادة نفسها ، واجب فيها الإخطار ولو في غير حالات التقطير ، مما يقتضى القول بأن قصد التقطير الوارد في صدر المادة لا يمكن أن يكون منسجبا على هذه العمليات وإنما ينصب فقط على ما عداها . وإذن فتخمير البليح أو تقع الحبوب لا يجب فيه الإخطار إلا إذا كان مقترنا بقصد التقطير . ولا تصح المؤاخذة على عدم الإخطار في هذه الحالات بعلّة أن من باشر عملية التخمير أو التقع يعتبر أيضا أنه في ذات الوقت أجرى عملية كياوية لإنتاج الكحول . وذلك لأن القانون باختصاصه عمليتي التخمير والتقع بحكم خاص إنما قصد بذلك إنراجهما من الحكم العام الذى يسرى على سائر العمليات الكياوية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكياوية "الأخرى" . وإنما تصح المؤاخذة إذا كان من أجرى التخمير أو التقع من غير أن يكون من قصده التقطير قد وقع منه ما يمكن عدّه في الوقت نفسه قياما منه بصنع سوائل كحولية ، لأن الإخطار في هذه الحالة لا يكون واجبا لاعتن مجزئ التخمير أو التقع بل عن عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية ، الأمر الذى لا يصح القول به بناء على مجزئ التخمير أو التقع ، بل لا بد فيه من ثبوت تهيؤ من يريد القيام به لمباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حقه أن يوصف بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد أخرى كالعامل بوسائل مختلفة على ترشيح السائل الناتج من التخمير أو التقع ليفرز السائل عن المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولى .

٢ — المحكمة الاستئنافية ممنوعة منّا باتا من أن تعذّل التهمة المستندة إلى التهم وتقيمها على أساس من الوقائع غير التى رفعت بها الدعوى عليه .

المحكمة

وحيث إن مما يناه الطاعن بوجوه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه لم يتحدث بشيء عن التهمة الأخيرة ، وأنه قد أخطأ إذ استند إلى المادة الرابعة

من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ فاعتبر التخدير في حكم التقطير مع أن هذه المادة لا تحتل هذا التأويل . وأن تفسيره بشأن تهمة القيام بعملية كياوية خاطئ من أساسه ، إذ لم يثبت إطلاقاً قيام الطاعن بعمليات تقطير ، ولم توجد عنده الأدوات الخاصة بتلك العملية ، وقد قضت المحكمة بهذا في التهمة التي برأت الطاعن منها . وأنه قد بنى على بطلان في إجراءات الضبط والتفتيش لأن المادة السابعة من المرسوم المشار إليه تنص على أن إجراءات الضبط والتفتيش لا تكون إلا في حالة التقطير خفية ، وما دام لم يحصل تقطير فتكون الإجراءات باطلة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : (أولاً) " أنشأ وشغل مصنعا لتقطير سوائل كحولية قبل الحصول على ترخيص من وزارة المالية . (وثانياً) قام بعمليات كياوية تنتج سوائل كحولية دون إخطار مصلحة الجمارك . (وثالثاً) حاز مشروبات كحولية تجت من عمليات تقطير خفية " . وطلب عقابه بالمواد ٤ و ٦ و ١٩ و ١٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والمادة الأولى من القانون رقم ١ سنة ١٩٣٩ . والحكم المطعون فيه تحدث عن واقعة الدعوى وظروفها بقوله : " حيث إنه عن التهمة الأولى فإنه لم يثبت على أى وجه أن المتهم أنشأ أو شغل مصنعا لتقطير سوائل كحولية . والذي ثبت حسب شهادة الشهود هو وجود بلع نجر مخلوط بالعسل ، ومن ثم يتعين تبرئة المتهم من التهمة الأولى . وحيث إنه عن التهمة الثانية فالمتهم معترف في التحقيق وفي دفاعه أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة بتخدير البلع وإضافة عسل إليه ، وأنه شراب سائع لا يحتاج إلى إخطار . وحيث إن دفاع المتهم يخصص في أنه ما دام أن نسبة الكحول في السائل المضبوط عنده تقل عن ١٣٪ فإنه لا حاجة لإخطار أو ترخيص لصنع ذلك السائل . واستند في ذلك على المواد ١ و ٢ و ٤ من المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وعلى مواد اختارها بالذات من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص بضريبة الإنتاج على الكحول ومن المرسوم الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٣٨ الخاص بتعديل رسم الإنتاج

على الكحول ومن مرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الأنبذة .
وحيث إن المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تنص على
أنه يجب على كل شخص يرغب بقصد التقطير في تحضير تقيع حبوب أو مواد دقيقة
أو نشوية أو تخمير مواد سكرية أو في إجراء أى عملية كيمياوية أخرى من شأنها أن
تنتج كحولا مباشرة أو غير مباشرة أو في القيام بصنع أو إعادة تقطير عرق أو أرواح
أو سوائل كحولية من أى نوع سواء كان ذلك على البارد أو بالتقطير أو بتخفيف
العرق والأرواح أو بأى طريقة أخرى أن يخطر مصلحة الجمارك وإدارة رسم الإنتاج
التابعة لها عن كل العمليات المتقدم ذكرها قبل الشروع في ذلك بمعاذ شهر ... الخ .
ومن هذا النص الصريح يتضح أن الكحول كما ينتج من التخمير ينتج من التقطير ،
وكما ينتج من عملية على البارد ينتج من عملية التقطير ، وأن السوائل الكحولية من
أى نوع سواء كان على البارد أو بالتقطير أو بأى طريقة أخرى خاضعة لنصوص
القانون . وحيث إن إرجاع كل ماورد في هذه المادة إلى وسيلة التقطير أو قصد
التقطير خطأ يتضح من قول المادة « أو في القيام بصنع أو إعادة تقطير عرق
أو أرواح أو سوائل كحولية من أى نوع سواء كان ذلك على البارد أو بالتقطير » ،
فإن « بقصد التقطير » لا يمكن أن تلحق هذا الجزء من المادة ، لأن صنع العرق
لا يكون بقصد التقطير بل بقصد إخراج العرق أى صنعه . وورود عبارة على البارد
أو بالتقطير أو بأى طريقة أخرى يؤكد أن هناك وسائل أخرى تحت نص المادة
لصنع السوائل التي ذكرتها المادة غير التقطير وهي طريقة على البارد أو بالتخفيف .
على أن المادة قد كفت المتسائل مشقة التأويل والتخرج فذكرت بصريح اللفظ
« أو بأى طريقة أخرى » . ومن كل هذا يتضح أن صنع العرق أو الأرواح أو أى
وسائل كحولية من أى نوع كما جاء صريحا في نص هذه المادة لا بد فيه من إخطار
لمصلحة الجمارك وإدارة رسم الإنتاج ... وحيث إنه ثبت من التحليل الكيماوى أن
الوسائل المضبوط لدى المتهم والذي لا ينكر أنه هو هو صانعه يجب عنه الإخطار
لأنه سائل كحولى يحوى ٦٠٪ من الكحول . وحيث إنه عن الرسم الواجب تحصيله

وهو يدخل تخمير البلع ضمن السوائل التي يحصل عليها رسم فإن المادة الثانية فقرة أولى من المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ نصت من بين ما نصت عليه مستحقا للرسوم على أنبذة التين والبلع وجميع المشروبات الكحولية الأخرى غير المدرجة في التعريف الجمركية وجميع المستحضرات التي أساسها الكحول .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ نصت على نبيذ البلع باعتباره مستوجبا للضريبة أو الرسم ، والنبيذ يصنع بالتخمير (مرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤) وهو نفس العملية التي قام بها المتهم في صنع سائله المضبوط ، فهو إذن داخل ضمن السوائل التي يحصل عنها رسم ، هذا فضلا عن أن هذه الفقرة نصت على جميع المشروبات الكحولية الأخرى ، والسائل المضبوط يحتوى على ٦٠٪ من الكحول . وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ لا يمكن أن يشمل نبيذ البلع لأن الفقرة الأولى جعلته من بين ما يحصل رسم عنه . وحيث إن التعويض المطلوب ، وهو شامل للرسم ، هو حسب الكشف المقدم مبلغ ٣ جنيهات و ٥٠ مليا ، ولم يعترض المستأنف على قيمته وإنما اعترض على أساس وجوبه . ثم قضى بناء على ذلك ببراءة الطاعن من التهمة الأولى وتفرغته ٢٠٠ قرش عن التهمة الثانية وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك مبلغ ٣ جنيهات و ٥٠ مليا والمصاريف المدنية لمصلحة الإنتاج ومصادرة الأشياء المضبوطة .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ انخلاص برسم الإنتاج على الكحول حينما تحدثت عن العمليات التي أوجبت على كل من يرغب بقصد التقطير في إجراء شيء منها أن يخطر مقدما مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إنما أرادت عمليات هع الجبوب أو المواد الدقيقية أو النشوية وعمليات تخمير المواد السكرية فقط . أما ما عدا ذلك من العمليات التي ذكرتها وهي العمليات الكيماوية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة والعمليات الخاصة بصنع أو إعادة تقطير العرق أو الأرواح أو السوائل الكحولية من أى نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتقطير أو بتخفيف العرق والأرواح

أم بآية طريقة أخرى ، فلا يتطلب القانون فيه لوجوب الإخطار أن يتوافر قصد التقطير . وذلك لأن هذه العمليات بحسب ما عرفت المادة نفسها واجب فيها الإخطار ولو في غير حالات التقطير ، مما يقتضى القول بأن قصد التقطير الوارد في صدر المادة لا يمكن أن يكون منسجبا على هذه العمليات ، وأنه إنما ينصب فقط على ما عداها . هذا هو قصد الشارع المستفاد من سياق الكلام ومعناه ومن المذكرة الإيضاحية للرسوم المذكور .

وحيث إنه بناء على ذلك يكون مجزء تخمير البلع أو تقع الحبوب غير واجب فيه إخطار إلا إذا كان مقترنا بقصد التقطير . ولا تصح المؤاخذة على عدم الإخطار في هذه الحالات بمسلة أن من باشر عملية التخمير أو التقع يعتبر أيضا أنه في ذات الوقت أجرى عملية كياوية لإنتاج الكحول ، وذلك لأن القانون بإعطائه عمليتي التخمير والتنقيع حكما خاصا إنما قصد بذلك إخراجهما من الحكم العام الذى يسرى على سائر العمليات الكياوية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكياوية "الأخرى" . وإنما تصح المؤاخذة إذا كان من أجرى التخمير أو التنقيع من غير أن يكون من قصده التقطير قد وقع منه ما يمكن عدّه في الوقت نفسه قياما منه بصنع سوائل كحولية ، لأن الإخطار في هذه الحالة يكون واجبا لاعتن مجزء التخمير أو التنقيع بل عن عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية — الأمر الذى لا يصح القول به بناء على مجزء التخمير أو التنقيع بل لا بدّ فيه من ثبوت تهيؤ المطالب بالإخطار لمباشرة أعمال مادية معينة يصح معها في حقه أن يوصف بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد أخرى كالأعمال بوسائل مختلفة على ترشيح السائل الناتج من التخمير أو التنقيع ليفرز السائل عن المواد الأخرى حتى يحصل بذلك على السائل الكحولى .

وحيث إنه لما كان كل ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه هو أنه ضبط لدى الطاعن بلع نجر مخلوط بالعسل وغير مقطر وجد به عند التحليل ٦ ٪ من الكحول ، وأن الطاعن معترف بأنه هو الذى صنع هذا السائل ، وأنه لم يكن يقصد تقطيره —

لما كان هذا هو الثابت كان الحكم على الطاعن على أساس التهمتين المرفوعة بهما الدعوى عليه غير صحيح . وذلك لأن تخيير البلع وإن عدّ من العمليات الكيماوية لا يستوجب الإخطار ما دام لم يقترن بنية التقطير كما تقدّم القول، ولأن ما ضبط لدى الطاعن لم يكن من المشروبات المقطرة . وإذن يتعين نقض الحكم بالنسبة للدعوى الجنائية وبراءة الطاعن من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وذلك من غير حاجة للبحث في باقي وجوه الطعن . هذا . وإذا كان الحكم قد اعتبر أن الطاعن قد قام بصنع سوائل كحولية الأمر الواجب فيه الإخطار على كل حال كما مر القول، فانه كذلك يكون قد أخطأ من ناحية تعديل التهمة نفسها المرفوعة بها الدعوى وإقامتها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة بها، الأمر الذي يمنع بتاتا على المحكمة الاستئنافية إجراؤه، مما يتعين معه نقض الحكم أيضا . وذلك على اعتبار أن هذا السبب يدخل في مجموع ما ينهأ الطاعن على الحكم في أوجه طعنه .

وحيث إنه عما قضى به من الرسوم والتعويضات فإن الحكم قد اعتبر الطاعن حائرا لنبيذ البلع وقدّر الرسم والتعويض على هذا الأساس . وإذا كان الطاعن لم يضمن أسباب طعنه شيئا خاصا بذلك، وكان نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يستلزم حتما نقضه من جهة قضائه بالرسم والتعويضات ، فلا يوجد إذن من مقتضى لنقضه من هذه الجهة . ولا يؤثر في ذلك ما تمسك به الطاعن في شأن التفتيش ، لأن التفتيش إنما أجرى على اعتبار أن الطاعن يقطر الكحول خفية ، ثم رفعت الدعوى فعلا على الطاعن بتهمة تشغيله مصنعا لتقطير السوائل الكحولية خفية ، والحكم له بالبراءة من هذه التهمة لا يلزم عنه بطلان الإجراءات التي سبقته ما دامت قد تمت صحيحة في وقت القيام بها .

وحيث إنه لما تقدّم يتعين نقض الحكم من جهة ما قضى به في الدعوى العمومية فقط وبراءة الطاعن مما نسب إليه ورفض الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

(٢٧٢)

القضية رقم ١٥٥٨ سنة ١١ القضائية

(١) تحقيق . فرار المحكمة باستيفاء بعض مسائل في الدعوى . تبليغه بواسطة النيابة بلجهة الاختصاص وتلقى الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة . لا يعتبر تحقيقا حتى يمنع على النيابة إجراؤه في أثناء المحاكمة .

(ب) ضرب أحداث عامة ثم نسبت عنه الوفاة . إدانة المتهم في ذلك . توقيع عقوبة إحداث العامة . ثبوت أن الوفاة لم تكن ناشئة عن الضرب . لا جدوى منه لثبوت .

١ — إن مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقا مما يمنع عليها إجراؤه في أثناء المحاكمة . إذ هي في هذه الحالة لم تقم إلا بتنفيذ قرار المحكمة باعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانونا .

٢ — إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن المتهم أحدث مع سبق الإصرار بالجنى عليه ضربا نسا عنه عامة مستديمة ثم الوفاة فعاقبته المحكمة على ذلك بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجريمة إحداث العامة فلا يحدى المتهم تمسكه بأنه غير مسئول عن الوفاة لأنها لم تكن ناشئة عن الضرب الذي وقع منه .

(٢٧٣)

القضية رقم ١٥٦٨ سنة ١١ القضائية

(١) قبض . أمر الضبط . توافر دلائل قوية على الاتهام . تدمير تلك الدلائل . منوط بالنيابة العمومية . تفتيش المتهم بناء على أمر الضبط . الاستشهاد عليه بنتيجة التفتيش . تقدير المحكمة للدلائل التي أسس عليها أمر الضبط وللدليل المستمد من التفتيش . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

(ب) تفتيش . تكليف رجل البوليس (أومباشي) بضبط متهم تنفيذ لأمر النيابة . حقه في تفتيش المتهم عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح . إجراء التفتيش بهذا القصد . وجود مخدر مع المتهم . الاستشهاد به عليه . يصح . إجراء التفتيش بقصد البحث عن مخدر . تفتيش باطل .

(ج) تفتيش . الرضا به . تحقق المحكمة من حصوله بأي دليل . (المادة ١٥ تحقيق)

١ - إنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنيًا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها إصدار هذا الأمر . وإذا تفزع عن القبض إجراء آخر كتفتيش المقبوض عليه، واتخذ من نتيجة التفتيش دليلًا لإثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون لمحكمة الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها . فإذا تبين لها أن هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها أن تستبعد الدليل المستمد من التفتيش ، ورأيها في هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٢ - إنه وإن كان لرجل البوليس (أومباشي) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم وإحضاره تنفيذًا للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يقتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذاء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد . وإذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم مع الاستشهاد به . أما إذا كان التفتيش قد أجرى من بادئ الأمر بقصد البحث عن مخدر فانه يكون باطلاً غير جائز الاعتماد عليه .

٣ - إن القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس في إثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي أجراه معه بغير إذن من النيابة غير صحيح إذ أن ما هو مقرّر من أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان . أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأي دليل .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن الثلاثة لتلخص في أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش الحاصل على شخصه واستند في ذلك : (أولاً) إلى أن الأمر الصادر من النيابة بضبطه وإحضاره باطل لأنه يشترط لصحته قانوناً أن يسبقه تحقيق في اللجنة

المنسوبة إلى الطاعن وأن تتوافر فيه الأدلة القوية على ارتكاب الطاعن لهذه الجريمة. وبما أن هذين الشرطين لم يتوافرا في الدعوى فيكون الأمر المذكور باطلا، ويكون القبض على الطاعن بناء عليه قد وقع باطلا أيضا، وكذلك تبطل جميع الآثار القانونية المترتبة عليه ومنها تفتيشه . (وثانيا) إلى أن تفتيش الطاعن قد حصل بمعرفة شخصين لا يملكان حق التفتيش قانونا، إذ هما أومباشيان، فهما على هذا الاعتبار ليسا من رجال الضبطية القضائية الوارد ذكرهم في المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات ، فليس لهما إجراء التفتيش بغير حضور أحد من رجال الضبطية القضائية وتحت إشرافه مباشرة . أما قول الحكم إن الحق في ضبط الطاعن يستتبع حتما حق تفتيشه ليأمن من يقوم بذلك من وجود سلاح مع المقبوض عليه يستعمله ضد نفسه أو ضد من يقبض عليه فإن هذا الحق لا ينشأ إلا إذا ظهر ما يبرر هذا الإجراء — الأمر الذي لم يتوفر في القضية . هذا فضلا عن أن رئيس هذين الأومباشيين كما أثبت الحكم المطعون فيه لم يكلفهما بتفتيش الطاعن بل قصر مهمتهما على مجرد مراقبته ليلا وإحضاره إليه ليفتشه هو بمعرفة فليس لهما الخروج عن حدود المأمورية التي ندبا لها . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى من بحث عدم بطلان التفتيش استنادا إلى حق القبض أراد أن يبرر أيضا التفتيش الواقع على شخص الطاعن بأمرين : الأول أن الطاعن كان في حالة تلبس يبيح لأي شخص تفتيشه مع أن الحالة التي وصفها رجال البوليس لا تعتبر من حالات التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . والثاني أن الطاعن على إثر ضبطه أنكر وجود مواد مخدرة معه وطلب من رجل البوليس تفتيشه ففعلا خشية أن يتمكن من إخفاء المادة المخدرة قبل حضور رئيسهما، مع أنه من المقرر أن بطلان التفتيش يستتبع حتما بطلان شهادة من أجروه، وأنه لا يجوز للحكمة أن تستند إلى هذا التفتيش كدليل لإثبات التهمة، أو الاعتماد على شهادة الذين قاموا بالتفتيش، أو الارتكان على ما يثبتونه في محاضرم من أقوال واعترافات مقول بصورها ممن حصل تفتيشه . ولذا يكون الدليل المستمد من شهادة رجل البوليس

سواء أكان عن واقعة التفتيش أم عن رضا الطاعن به هو دليل غير قانوني . وطلب الطاعن في النهاية نقض الحكم والقضاء ببراءته واحتياطيا إحالة القضية لمحاكمته مجددا من دائرة أخرى .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان أمر الضبط لعدم إجراء تحقيق سابق عليه ولعدم وجود دلائل كافية تبرره مردود بأنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط مبنا على توافر دلائل قوية على الاتهام إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي تصدر هذا الأمر . وإذا ترتب على هذا القبض إجراء آخر كتفتيش المتهم ، واتخذ من نتيجة هذا التفتيش دليل عليه ، فإنه يكون لمحكمة الموضوع مراقبة النيابة في تقديرها لكفاية الدلائل التي أسست عليها أمر الضبط ، فإذا تبين لها عدم كفايتها كان لها أن تستبعد الدلائل المستمد من التفتيش ، وتقديرها في هذا موضوع لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن النيابة أمرت بضبط الطاعن بناء على ما قام لديها من القرائن على وقوع جريمة الاتجار بالمخدرات منه ، ولم ينازع الطاعن في كفاية هذه القرائن أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يناقش في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة بعد أن أقرت محكمة الموضوع النيابة على تصرفها هذا .

وحيث إنه وإن كان رجلا البوليس اللذان كلفهما ضابط المباحث بضبط الطاعن وإحضاره تنفيذًا للأمر الصادر من النيابة يحق لما عند ضبطه أن يفتشاه للبحث عن سلاح خشية أن يعتدى به عليهما أو على نفسه ، إلا أن هذا الحق لا يقوم إلا إذا كان التفتيش قد بدئ فيه على هذا الأساس ، فإذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مثلا صح ضبطه والاستشهاد به . أما إذا كان التفتيش لم يقصد به من الأصل إلا البحث عن مخدر — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه يكون باطلا ولا يصح التمسك به ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجاز إطلاقا تفتيش كل مقبوض عليه ، ولو لم يقصد من التفتيش ضبط سلاح معه ، يكون قد أخطأ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا في اعتبار أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يبيح لأى شخص أن يفنشه ، لأن الوقائع التى أثبتها الحكم على رجل البوليس لا تتحقق بها أية حالة من حالات التلبس الواردة على سبيل الحصر فى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات والتى يحق معها لأى فرد أن يقبض على الطاعن ويفنشه تبعا لذلك .

وحيث إنه مع خطأ الحكم المطعون فيه فيما تقدم ، فإنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بهذا الخطأ ، لأنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائى المطعون فيه يبين أنه أوضع أيضا أن تفتيش الطاعن إنما حصل بناء على طلبه ، وما دام الحكم المذكور أثبت أن الطاعن طلب التفتيش برضائه واختياره فلا تصح المناقشة فى هذا الرضا أمام محكمة النقض لأنه من المسائل الموضوعية التى لمحكمة الموضوع وحدها الحق فى تقديرها . أما ما يثيره الطاعن من عدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس اللذين قاما بالتفتيش فى إثبات رضا الطاعن به على أساس أن من يقوم بعمل باطل لا تقبل منه الشهادة عليه — ما يثيره من هذا مردود بأنه إن صح رضاء الطاعن بالتفتيش ، وهو ما قالت المحكمة به ، فإن التفتيش يكون صحيحا ، فيصح إذن للمحكمة أن تسمع الشهود على هذا الرضا .

جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٥٦٢ سنة ١١ القضائية

تفتيش . الإذن به . شرط صحته . وجود جريمة معينة . نسبة وقوعها بصفة جديّة إلى شخص معين . تقدير ذلك . النيابة تحت إشراف الحاكم . سلطة المحكمة فى التقدير . حدّها . المنازعة فى كفاية الوقائع لتبرير التفتيش . وجوب إثارتها لدى محكمة الموضوع .

إن القانون يشترط لصحة الإذن بالتفتيش أن تكون هناك جريمة معينة ، جنائية كانت أو جنحة ، وأن ينسب ارتكابها إلى شخص معين بناء على بلاغ جدى أو على

عناصر أخرى تكفى لتبرير التعرض بالتفتيش لحجرة مسكن المتهم أو لحوزته الشخصية .
وتقدير ذلك كله موكل للنيابة العمومية تحت مراقبة المحاكم وإشرافها . فإذا ما تبين
للمحكمة أن الإذن في التفتيش صدر في ظروف جائز صدوره فيها كان لها أن تأخذ
بالدليل المستمد منه وإلا أطرحته . وتقدير كفاية الوقائع لتبرير التفتيش من الأمور
الموضوعية التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن في الوقائع
الواردة في ذات الحكم ما يدل على انعدام المبرر للتفتيش . وإذا كان المتهم ينازع
في كفاية الوقائع لتبرير التفتيش فإنه يتعين عليه أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع ،
فإن كان هو قد سكت ، والمحكمة من جانبها قد رأت ، بإقرارها تصرف النيابة ، أن
تلك الدلائل تبرر الإذن بالتفتيش ، فليس له أن يحادل في ذلك لدى محكمة النقض .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٥٧١ سنة ١١ القضاية

(١) بلاغ كاذب . عمدة وابنه . تصويرها الحادثة موضوع البلاغ وفسبها زورا إلى المبلغ ضده .
كلاهما فاعل أصلي في الجريمة . اعتبار العمدة مجزود شريك . لا يصح .

(المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٤ و ٣٠٥)

(ب) وقف التنفيذ . مبدأ مدته . اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . يجب أن يصرح في الحكم
بذلك . عدم التصريح به في الحكم الابتدائي . وجوب التصريح به في الحكم الاستئنافي ولو كان
الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . (المادتان ٥٢ و ٥٣ ع = ٥٦ و ٥٥)

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين (عمدة وابنه) صورا
وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب ، ونسبا زورا وقوعها إلى المبلغ ضده قاصدين
الإيقاع به ، فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلا
أصليا . ولا يصح اعتبار العمدة مجزود شريك بحجة أن مباشرة إرسال البلاغ إلى
المركز بعد أن قدمه إليه ابنه لم تكن إلا بحكم وظيفته مادام هو في الواقع المدبر
للبلاغ بانفاقه مع ابنه .

٢ - إن القانون إذ نص في المادة ٥٦ عقوبات على "صدور الأمر بإيقاف
تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبتدئ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا"

قد أراد أمرين : أولهما أن يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . والثانى أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة إنذار صريح للحكوم عليه . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى لم يصرح فيه بذلك فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن تصرح به فى حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . ولا يكون فى ذلك منها تسوىء لحالة المتهم ما دام بدء مدة الإيقاف لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوحا على ذلك فى الحكم . ولا يؤثر فى هذا أن الحكم قد صار قبل ذلك نهائيا بالنسبة للنيابة بانقضاء ميعاد الاستئناف المقترحا . وذلك لأنه وإن كان اتهائيا بالنسبة لها لا يزال بالاستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلا للتعديل أمام المحكمة الاستئنافية .

المحكمة

وحيث إن الوجه الثانى يتلخص فى أن الاتهام كان موجها للطاعن الأول باعتباره مبلغا فأبان للمحكمة أنه لم يكن مبلغا بل المبلغ هو ابنه ، وأنه إنما حوّل البلاغ المقدم من ابنه للبوليس بصفته عمدة فأيدته المحكمة الابتدائية فى ذلك ولكنها عدلت وصف التهمة واعتبرته شريكا فى البلاغ المذكور معتمدة على وقائع لاحقة للتبليغ الذى اتهم ابتداء بتقديمه ولم تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير . وفى ذلك إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم عند ما عرض للطاعن الثانى قال : ” وبما أنه لا شك كذلك فى أن العمدة حين أقبل هو وولده على تقديم هذا البلاغ كانا عالمين بما انطوى عليه وأنهما أقدما رغم هذا على تقديمه نكاية بالجنى عليهما وإضرارهما شفاء للخذل الذى ملأ نفسيهما بسبب التزاع على زراعة الترمس وحتى يخلو لهما الجوق ويتمكنا من التصرف فيها ، فالبلاغ إذن مقدم بسوء نية . وبما أنه يدل على أن العمدة هو المدبر لهذه الجريمة محاولته استهواء أحد الأشخاص لأداء الشهادة تعزيرا لصحة البلاغ ، وقد كشف الغطاء عن هذا المسعى ضابط مباحث المركز إذ رأهما يتشاوران بحالة أرابته . ويبدو أن العمدة كان يحاول أن يضم إليه هذا

الشخص بطريق الوعد وهو يعلم أن حقله قريب من مكان الحادث بحيث تكون لشهادته قيمة . وبما أنه حتى لو قيل إن العملة أدى شهادة سماعية نقلها عن ولده فان ظروف الدعوى المار بيانها وعلاقة الاثنين لا تدع مجالاً للشك في أنه على الأقل شريك بالتحريض والاتفاق والمساعدة على تقديم هذا البلاغ وهو يعلم بكذبه، وأن الجريمة وقعت بناء على هذا الاشتراك ” .

وحيث إنه يبين من هذا الذي ذكره الحكم أن المحكمة أدانت الطاعن على أساس أنه هو وابنه اختلقا الحادثة موضوع البلاغ ونسبا زورا وقوعها من الخبي عليهما قاصدين بذلك الإيقاع بهما، فاذا كان الطاعن الثاني قدّم البلاغ لوالده الطاعن الأول بصفته عمدة ليرسله للركر فقدّمه هذا الأخير للركر فانه يكون مسئولاً جنائياً عن جريمة البلاغ الكاذب على أساس أنه فاعل فيها لا شريك، لأنه وإن كان قد قدّم البلاغ في الظاهر بصفته عمدة إلا أنه في الحقيقة هو المدبر له من الأصل باتفاقه مع ولده الطاعن الثاني . ومتى كان الأمر كذلك فإن قول الحكم بأن ما وقع من الطاعن الأول هو اشتراك في جريمة البلاغ الكاذب غير سديد . ولذا فلا محل لما يشكو منه الطاعن مادامت التهمة التي أدين فيها وجهت إليه بصفته فاعلاً لا شريكاً .

وحيث إن الوجه الثالث يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في اعتبارها مبدأ وقف التنفيذ من تاريخ الحكم الاستئنافية إذ انتهائية الحكم تختلف بحسب استئناف النيابة للحكم أو رضائها به فما دامت النيابة لم تستأنف الحكم يكون الحكم المذكور نهائياً بالنسبة لها بمضى ميعاد الاستئناف ويتبدئ وقف التنفيذ من هذا اليوم ، ومن ثم فلا يجوز أن يضار المتهم باستئنافه كما حصل من تغيير أثر الحكم فيما يتعلق بمبدأ مدة وقف التنفيذ وجعله من تاريخ الحكم الاستئنافية، وتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون مما يستوجب نقض الحكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إنه بالرجوع إلى حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين أنه قضى بوقف التنفيذ دون أن يبين مبدأ الإيقاف، فاستأنفه الطاعنان

دون النيابة ، والحكم الاستثنائي قضى بالتأييد مع جعل مبدأ وقف التنفيذ من تاريخ صدوره .

وحيث إن القانون إذ نص في المادة ٥٦ من قانون العقوبات على " صدور الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبتدى من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا " إنما أراد أن مبدأ مدة وقف التنفيذ لا يكون إلا من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا ، وأن القاضى يجب عليه أن يصرح بذلك فى الحكم الذى يصدره ليكون بمثابة إنذار للحكوم عليه . فإذا لم تصرح بذلك محكمة أول درجة كان واجبا على المحكمة الاستئنافية أن تصرح به ، ولا يكون فى ذلك منها تسوىء لحالة المتهم لأن هذا اليوم هو الواجب قانونا أن يكون مبدأ لمدة الإيقاف ولو لم ينص عليه فى الحكم . أما قول الطاعنين بأن الحكم يعتبر نهائيا من اليوم الذى ينقض فيه ميعاد الاستئناف بالنسبة للنيابة فغير سديد ، لأنه وإن كان الحكم يعتبر نهائيا بالنسبة للنيابة بمضى ميعاد استئنافها فانه لا يكون كذلك بالنسبة لما دام قابلا للتغيير والتبديل أمام المحكمة الاستئنافية .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٥٧٧ سنة ١١ القضائية

إخلاس أشياء محجوزة . مناط قيام الحجز . تعيين حارس عليه . حجز لم يعين عليه حارس . تصرف مالك الأشياء فيها . لا عقاب . (المادة ٢٨٠ ع = ٢٢٣)

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلصة محجوزة . ولا يكون للحجز وجود إلا إذا كان من باشره قد وضع الأشياء تحت يد حارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها للتنفيذ عليها ، إذ هذه الحراسة هى أساس الحجز ومظهره الخارجى . فتوقيع الحجز من غير تعيين حارس على المحجوزات لا يوقع مالكةا إذا ما تصرف فيها تحت طائلة العقاب .

جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٧٧)

القضية رقم ١٤٧٠ سنة ١١ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى . التمسك به . متى يستوجب الرد ؟ إنكار التهمة . الاسناد إلى أن المجنى عليه كان متفوقا فى القوة على المتهم . ليس تمسكا بطرف الدفاع الشرعى . لا تلزم المحكمة بالرد عليه . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

إن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب ، لمطالبة المحكمة بالرد عليه فى حكمها ، أن يكون صريحا مقرونا بالتسليم من جانب المتهم بوقوع الفعل منه وبأن وقوعه إنما كان لدفع فعل يخشى منه على النفس أو المال . فإذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المتهم قد أنكر الفعل المسند إليه ، وأن محاميه لم يقل بوقوعه منه بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادثة ، وكل ما قاله لينفى عنه وقوع أى اعتداء هو أن المجنى عليه كان متفوقا عليه فى القوة ، فهذا ليس فيه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . وإذنت فالمحكمة مع إيرادها الواقعة حسبما استخلصته من التحقيقات ، وخلوصها مما أوردته إلى إدانة المتهم ، لم تكن ملزمة بالتحدث عن قيام تلك الحالة .

(٢٧٨)

القضية رقم ١٦٢٥ سنة ١١ القضائية

تلبس . إثبات هذه الحالة بطريقة ماسة بجريمة المساكن أو منافقة للأداب (اختلاس المشاهدات من ثقب أبواب المنازل) . لا يجوز . إثباتها باقتحام المسكن . لا يجوز . مثال . خفي . متهمون يتعاطون الأفيون بالحقن داخل منزل . (المادة ٨ تحقيق)

لا يجوز لإثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلصها رجال الضبط من خلال ثقب أبواب المساكن لما فى هذا من المساس بجريمة المساكن والمنافاة للأداب . وكذلك لا يجوز لإثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك

بعد جريمة في القانون . فإذا كان الظاهر مما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب ، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وقشهم فعثر معهم على المخدر ، فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ، ويكون القبض والتفتيش باطلين .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٦٣١ سنة ١١ القضائية

أمر الحفظ . ماذا يجب فيه ؟ مجزء التأشير على تحقيق بارفاته بأوراق أخرى محفوظة . لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها . (المادة ٢٢ تحقيق)

إن أمر الحفظ — كسائر الأوامر القضائية والأحكام — لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن ، بل يجب — بحسب الأصل — أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات ألفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها للسير فيها . فالتأشير على تحقيق بارفاته بأوراق أخرى محفوظة ، ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى ، لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها . ولذلك فلا يمتنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة إلى إلغائه من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجوه الطعن هو : (أولا) أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة لسبق حفظها من النيابة العمومية ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع وردت عليه ردا خاطئا . (وثانيا) أن الطاعن كانت له مبالغ على البنك ، والعادة برحت على أنه في حالة وجود عجز في الأيكاس المملوكة للبنك يكفى بأن يحسب ثمنها على صاحب العهدة ، وإذن فما كان يجوز اعتباره مختلفا لمجزء العجز في عهده لا اندام القصد الجنائي لديه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه "سرق أسمدة كيمياوية لبنك التسليف حالة كونه متعهدا بنقلها"، والحكم الابتدائي الذي تأيد في الاستئناف لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدانته وذكر فيا ذكره : "أن المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة حفظها من النيابة العمومية، وشرح هذا الدفع بأن قرأ أنه بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أبلغ ضد شخص يدعى عبد الرحمن حسين خفير موردة السرو اتهمه بتبديد بعض أكياس السماد الكيماوى، وقد عمل تحقيق ضد الخفير المذكور وقيد تحت نمرة ٢١٠٤ جنح أبى قرقاص سنة ١٩٣٩ وحفظت تهمة التبديد التي نسبت إلى الخفير مؤقتا لعدم كفاية الأدلة. وقال إن بنك التسليف قدم ضده أى ضد المتهم محمد وهبة (الطاعن) بلاغا بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩ اتهمه فيه باختلاس ١٠٠ جوال من الأسمدة. وقد حقق هذا البلاغ الأخير فعلا، وقررت النيابة إرفاقه بأوراق اللجنة ٢١٠٤ سنة ١٩٣٩ السابق حفظها مؤقتا. ويقول المتهم إن هذا الإرفاق يعتبر قرار حفظ ضمنى. وحيث إن هذا الدفع في غير محله لأن قرار الحفظ هو بمثابة حكم ويجب أن يكون صريحا ودالا بلفظه على الحفظ، ولا يعقل الادعاء بوجود حفظ ضمنى لأن القانون لا يعرف هذا النوع من الحفظ ولا يقره، ويتمين رفض هذا الدفع. وحيث إنه فيما يختص بموضوع التهمة فإن المتهم اعترف في محضر تحقيق البوليس المؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ كما اعترف في محضر تحقيق النيابة المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ أنه تصرف بالبيع في عدد ٦٥ كيسا من السماد، وقد يتر هذا التصرف بالقول إن له في ذمة البنك أجور نقل تبلغ في مجموعها ١٠٣ جنهات تقريبا وإن له حق الحبس لاقتضاء الأجور المستحقة له. وفضلا عن انعدام السند القانونى أو الرضاى الذى يجوز له حق الحبس فإن المتهم لم يحتفظ بأكياس عينا حتى يكون دفاعه متوافقا مع حق الحبس الذى يدعيه بل قام ببيع السماد فعلا، وأخذ الثمن لنفسه وتصرف في هذا الثمن فعلا. وقد اعترف بذلك أمام النيابة إذ قرّر في محضر التحقيق المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ أنه باع السماد لتغطية المصاريف. ويلاحظ أن الإنذارين اللذين فكر المتهم في إرسالهما للبنك بتاريخى

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وتمسك فيهما بحق الحبس بآتى تاريخهما بعد يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ الذى ثبت قطعا أن المتهم كان قد تصرف فيه بالبيع فى مقدار اثنى عشر كيسا، مما يدل على أن نية المتهم اتجهت من أول الأمر إلى الاختلاس، وقد لجأ إلى الادعاء بحق الحبس تخلصا من تهمة الاختلاس . ويلاحظ أنه مع توفر القصد الجنائى فإن الباعث مهما كان نوعه لا يحو الجرمية ” .

وحيث إن أمر الحفظ — كسائر الأوامر القضائية والأحكام — لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن، بل يجب — بحسب الأصل — أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات ألفاظه فى أن من أصدره لم يحدد من أوراق الدعوى وجها للسير فيها . وما دام إرفاق التحقيقات الخاصة بالطاعن لم يكن إلا بناء على مجرد إشارة صادرة بالإرفاق ليس فيها ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار رأى على عدم رفع الدعوى ، فلا يصح اعتباره أمرا بالحفظ يمتنع معه على النيابة أن تعود إلى رفع الدعوى إلا إذا ألغى النائب العمومى فى المدة المقررة له أو ظهرت أدلة جديدة تبرر السير فى الإجراءات .

وحيث إن باقى ما جاء فى الشق الثانى من الطعن مردود بما أثبتته الحكم على الطاعن بالأدلة التى أوردها من أنه تعمد اختلاس الأسمدة وقصد الاستيلاء عليها لنفسه وتصرف فيها كأنها له . وبهذا تكون إدانته صحيحة وتكون مجادلته لا معنى لها سوى فتح باب المناقشة فى مسألة موضوعية متعلقة بوقائع الدعوى وكفاية أدلة الثبوت فيها مما لا يجوز عرضه على محكمة النقض .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦٣٥ سنة ١١ القضائية

حريق . وضع النارعدا فى الأشياء المنصوص عليها فى المادة ٢٥٥ ع . متى يكون جنحة ؟ تقدير الظروف الواقعة التى تكون بها الواقعة جنحة . موضوعى .

(المادتان ٢٢٠ و ٢٢٣ مكررة ع = ٢٥٥ و ٢٥٩)

إن وضع النار عمدا في الأشياء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات يكون جنحة إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة، وكانت الأشياء المحرقة لا تزيد قيمتها على خمسة جنيهات مصرية، ولم يكن من وضع النار خطر على الأشخاص أو الأموال . وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنائية . ومحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها الواقعة جنحة .

(٢٨١)

القضية رقم ١٦٣٧ سنة ١١ القضائية

مواعيد . تفتيش . المدة المشترط في إذن التفتيش تنفيذه فيها . حسابها . اليوم الذي صدر فيه الإذن . لا يحسب .

يجب في حساب المدة المشترط في إذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها ألا يعد اليوم الذي صدر فيه الإذن، إذ القاعدة في احتساب المدة ألا يدخل فيها اليوم الأول .

جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٤٦٩ سنة ١١ القضائية

مخدرات . القنب الهندي . تعريفه . شجراته في دور التزهير . لا عقاب على إكراهها بمقتضى قانون المخدرات . العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش . (قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) القنب الهندي — كما عرفته الاتفاقية الدولية التي اتهم إليها مؤتمر الأفون الذى انعقد في مدينة جنيف — هو "الرئوس المجففة المزهرة أو المنمرة من السيقان الإناث لنبات الكانبيس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذى يعرف به في التجارة" . وهذا المعنى هو الذى كان ملحوظا لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

إذ هو قد وضعه بعد إبرام الاتفاقية المذكورة ، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها ، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى .

وإذن فإذا كانت شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير الذى تتكوّن فى خلاله مادة الحشيش فلا عقاب بمقتضى قانون المخدرات المذكور على إحرازها ؛ وإنما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو أن الأشجار المضبوطة لا يعاقب القانون على إحرازها لأنها مع التسليم بتقرير التحليل الكيماوى مجزّد جذور وسيقان وأوراق وقم زهر لنبات القنب الهندى ، وهى غير معاقب عليها طبقا للمادة الأولى من قانون المخدرات ، ولو كان الشارع قد أراد العقاب عليها لنص على حظرها كما فعل فى الفقرة الثالثة من المادة ذاتها بالنسبة لشجرة الكوكا وأوراقها وثمارها ومسحوقها . وإذا كانت محكمة النقض قضت بأنه يشترط للعقاب على إحراز مادة الحشيش أو نباته أن يكون قد تم نضج هذا النبات وتولدت منه مادة الحشيش فانه ثابت فى الدعوى الحالية من المعاينة والتحليل أن النبات المضبوط به زهر أخضر ، أى لم يتم نضجه ، وأن كل ما وجد هو مجزّد أوراق وأزهار آخذة فى دور التزهير ، ومعنى هذا أنه لم يتم نضجها .

وحيث إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يّين فى المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدّرة وذكر عن الحشيش ما يأتى : " القنب الهندى (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشقاته بأى اسم تعرّض به فى التجارة " . ولم يرد فى القانون أى تعريف عن القنب الهندى .

وحيث إن مؤتمر الأفيون الذى انعقد فى مدينة جنيف انتهى إلى اتفاق دولى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ قبلته الحكومة المصرية فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ ودخل فى دور التنفيذ ابتداء من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ . وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ صدر مرسوم بالعمل بهذه الاتفاقية بمصر . وقد عرفت الاتفاقية المذكورة للقنب الهندى

بالعبارة الآتية : " يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكايبس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذى لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة " .

وحيث إن قانون المخدرات صدر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ أى بعد اتفاقية جنيف المذكورة وبعد قبول الحكومة المصرية العمل بمقتضاها . وفى هذا ما يفيد أن الشارع المصرى لم يرد عند وضعه قانون المخدرات الخروج عن هذا التعريف الوارد بها . ولا مشاحة فى أنه لو أراد التوسع فيه أو التضييق لأتى بنص صريح فى القانون الذى أصدره ، لا سيما أن ما دار من المناقشات أمام هيئات التشريع تضمنت الإشارة إلى هذه الاتفاقية .

وحيث إن الشجيرات المضبوطة فى هذه الدعوى هى بحسب ما جاء فى الحكم المطعون فيه " شجيرات فى دور التزهير الذى تتكون فى خلاله مادة الحشيش " فهى إذن لما تبلغ الحد الذى عينه التعريف الدولى ، لأن الرؤوس لم تكن قد جفت بعد . أما ما أشار إليه الحكم استنادا إلى كتاب قسم النباتات من أن الشجيرات المضبوطة قابلة لأن تستخرج منها مادة الحشيش فلا يهم ما دام الثابت أن قم الزهر لم تكن قد جفت كما تقدم .

وحيث إنه لما ذكر يكون مجزء إحراز الشجيرات بالحالة التى ضبطت بها غير معاقب عليه بمقتضى قانون المخدرات وإن كان يستوجب العقاب بمقتضى قانون زراعة الحشيش . ولذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من تهمة إحراز المختر المسندة إليه .

(٢٨٣)

القضية رقم ١٥٤٣ سنة ١١ القضاية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . شرط . تسليم المتهم فرضا بوقوع الاعتداء . لا يعتبر تمسكا بهذا الظرف . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

إن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يقتضى التسليم من جانب المتهم بوقوع الاعتداء، وبأن الالتجاء إليه إنما كان لضرورة اقتضاها الدفاع عن النفس أو المال . فإذا كان المتهم قد أنكر التهمة المسندة إليه، ولم يكن فى دفاع محاميه ما يفيد التسليم بوقوع الاعتداء منه إلا من باب الافتراض فقط، فليس فى هذا ما يفيد أنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى بطريقة جدية تقتضى من المحكمة أن تفرد لها ردًا .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٥٤٥ سنة ١١ القضائية

أمر الحفظ . متى يكون مانعاً من الود إلى إقامة الدعوى العمومية ؟ أمر صادر بناءً على محضر جمع استدالات . لا يقيد النيابة . الرجوع فيه . جوازه . (المادة ٤٢ تحقيق)

إن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لا يمنعها من الود إلى الدعوى العمومية إلا إذا كان بناءً على تحقيق أجرته هى بنفسها أو قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناءً على انتداب منها . وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . وإذن فالأمر الصادر بناءً على محضر جمع استدالات فقط لا يقيد النيابة فى شيء ولا يمنعها من الرجوع فيه .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة المرفوعة من الطاعة قضى بتعديل الحكم الغيابى الصادر بالحبس مدة سنة إلى الحبس مدة ستة أشهر ، وقد أخذ فى قضائه بأسباب الحكم المعارض فيه وأضاف إليها أسباباً أخرى ، وإذ كان الحكم الغيابى بدوره قد أخذ بأسباب الحكم الجزئى المستأنف فتكون هذه الأسباب مكتملة لما جاء بالحكم المطعون فيه ، والرجوع إليها يبين أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفيعين اللذين تمسك بهما الدفاع عن الطاعة وهما الدفع ببطلان التفتيش والدفع بعدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة للطاعة . أما الدفع الأول فهو من النظام العام وللمحكمة أن تراعيه من تلقاء نفسها ، خصوصاً مع عدم حصول تنازل عنه مطلقاً من الطاعة وإمكان التمسك به ولو لأول مرة

أمام محكمة النقض . وقد قالت المحكمة الجزئية بشأنه إن الضابط حسن سويلم أثبت في محضره بأنه استأذن النيابة في التفتيش ، وإن في إثبات ذلك بمحضر رسمي ما يكفي لرفض الدفع ؛ مع أن من المتفق عليه أن إذن التفتيش الذي يصدر من النيابة يجب أن يكون بالكتابة وصادرا ممن يملكه ومشتملا على البيانات الجوهرية الخاصة بالتفتيش . وعلى هذا الأساس يكون التفتيش قد وقع باطلا ويكون ما ترتب عليه باطلا كذلك . وأما الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية فقد تمسك به الدفاع أمام محكمة ثانية درجة في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وبناء على سبق حفظ الدعوى . وقد قالت المحكمة في صده إن أمر الحفظ لا يمكن اعتباره مسقطا للحق في رفع الدعوى العمومية إلا إذا صدر بعد تحقيق من أحد أعضاء النيابة ولم يصدر أمر بالغائه من النائب العام في المدة القانونية وهو ما لم يتوافر في حالة الدعوى الحالية ، مع أن الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من قانون تحقيق الجنايات لا تشترط هذا التحقيق . وتخلص الطاعنة مما ذكر إلى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بأخذه بأسباب الحكم الجزئي الخاص بالرد على الدفيعين آفئ الذكر .

وحيث إنه عن الدفع الخاص ببطلان التفتيش فانه بالاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بضمها يبين أن ضابط البوليس أشار في مستهل محضره إلى صدور إذن بالكتابة من نيابة الأزبكية بتفتيش منزل الطاعنة ومنازل أخرى ، وأنه نظرا لأن المنازل الأخرى لم يجر تفتيشها فقد احتفظ في مكتبته بأمر التفتيش . ومن هذا يبين أن الإذن الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه إنما كان في الواقع إذنا صادرا بالكتابة خلافا لما تزعمه الطاعنة . أما عن الدفع الخاص بقرار الحفظ فقد قال الحكم بشأنه " إن من المبادئ المقررة أن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا يمكن اعتباره مسقطا للحق في رفع الدعوى العمومية إلا إذا صدر بعد تحقيق قضائي ، أي من أحد أعضاء النيابة العمومية ، ولم يصدر أمر بالغائه من النائب العام في المدة القانونية ، وهذا ما لم يتوافر في حالتنا هذه " . ولما كان أمر الحفظ الذي تصدره النيابة لا يمنعها من العودة إلى الدعوى العمومية إلا إذا بنى على تحقيق

أجرته هي بنفسها أو أجراه أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ، فإن الأمر الذي تصدره بناء على محضر جمع استدالات فقط غير مقيد لها، وكان للنيابة العدول عنه بغير قيد ولا شرط كما قال الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦٢٤ سنة ١١ القضائية

تضامن . تعويض . انتواء كل من المتهمين ضرب المجنى عليه . اعتداء كل منهم عليه بالضرب في حضرة زميله . مسئولية كل منهم قبله عن تعويض الضرر الذى أصابه من فعله هو ومن فعل زميله .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وقت أن اعتدى كل منهما بالضرب على المجنى عليه كانا في مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما ، وكان كل منهما متوياً الاعتداء على المجنى عليه وفريقه على إثر نزاع نشأ بين بعض أفراد الفريقين ، وتنفيذاً لذلك ضربا المجنى عليه ، فإن كلا منهما يكون مسئولاً قبله عن تعويض الضرر كله ، ما أحدثه هو وما أحدثه زميله . ذلك لأن ارتكاب كل منهما فعلته في حضرة الآخر المتحد معه في القصد إنما كان بناء على وجود زميله على مرأى منه وتوافقه معه على فكرة واحدة هي إيذاء المجنى عليه مما شجعه وشد أزره وبعث في نفسه الإقدام على فعلته ، الأمر الذى يقتضى اعتبار كل منهما مسئولاً عن نتيجة ما وقع على المجنى عليه لما باشره هو وباشره زميله من الاعتداء الذى لم يكن ليقع لولا تآزرهما .

المحكمة

وحيث إن الطاعن الثانى اقتصر في وجه الطعن على ما قضت به محكمة الجنايات في موضوع الدعوى المدنية ، ويقول إن المحكمة قدّرت التعويض الذى حكمت به

للدعى المدنى على أساس أنه تخلف بعينه اليمنى طاعة مستديمة ، وأنها نشأت عن فعل الطاعن الأول وحده؛ ولم تنسب إليه (الطاعن الثانى) الاشتراك فى هذا الفعل سواء بصفته فاعلا أصليا أو شريكا وإنما أسندت إليه إحداث إصابة أخرى بالمذمى المدنى فاقبته من أجلها . وبما أن التضامن فى المسؤولية المدنية طبقا لأحكام المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدنى إنما يكون عند اشتراكه فى الفعل الذى نشأ عنه الضرر للجنى عليه الأمر الذى لم يقله الحكم المطعون فيه كما سبق البيان . كما أن اتحاد شخص الجنى عليه وزمان ومكان ارتكاب الجريعتين لا يترتب عليه التضامن فى المسؤولية المدنية . ومن ثم يكون كل واحد من الطاعنين مسئولاً عن فعله هو لا فعل الطاعن الآخر ، وتكون محكمة الجنايات قد أخطأت فى قضائها بإلزامه بالتضامن مع الطاعن الأول بدفع التعويض المدنى الذى قدرته عن العاهة المستديمة وأتعاب المحاماة ، ويجب إذن نقض الحكم المطعون فيه فىما قضى به بالنسبة له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن وقائع الدعوى تحصل فى أن نزاع دب بين الجنى عليهم المذكورين وبين نصيف بشاى عبد النور وصمويل فلئس الشهير بفانوس وقسطندى روقايل وعطية فلئس وهم المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع بسبب أن خادمة تركت منزل مخدومها وخدمت عند آخر من أفراد المتهمين وبسبب ما يحدث بين أولادهم من المشاجبات ، ولم يكن الصلح ليجدى بين الفريقين . ففى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٩ الموافق ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ بدائرة قسم مصر الجديدة من أعمال محافظة القاهرة رأى نجيب مرقس أفندى أن يتدخل لحسم النزاع بينهما ، وكان المتهم الأول ممن حضروا مجلس الصلح ولكن لم يتم شئ فى ذلك المجلس . وبينما كان نجيب أفندى داخل المنزل إذ سمع هرجا فى الخارج صابه أن ولدا يسمى قلدى ناروز اعتدى بالضرب على يوسف بن وهيب خليل من الجنى عليهم فخرج الوالد مسرعا ليستطلع الخبر ، ولما تبين له أن ولده قد اعتدى عليه نهر الولد المعتدى وطلب إليه أن يارج المكان فكان هذا دافعا للمتهمين أن يتدوا على من صادفهم من فريق الجنى عليهم ، فضرب المتهمان الثانى والرابع وهيب

خليل . ولما سمع أمين جيد مسيعة أفندى ما حصل في الخارج نرج هو الآخر، وما أن رآه المتهم الأول حتى ضربه بعصاه التي يحملها على وجهه فأصابت عينه اليمنى بالإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة وهى نقص في قوة إبصار العين ، كما ضربه المتهم الثانى بالعصا على ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابة التى أوردتها التقرير الطبى وقد أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . ثم دخل المتهم الأول منزله وأبدل ملابسه ونرج مسرعا للبحث عن وسيلة يستعين بها على أن يساعد بينه وبين الجريمة وتصادف أن خرجت أستره إسكاروس زوجة وهيب خليل فوجدت أمين جيد مسيعة أفندى ملقى على الأرض ومصابا فأظهرت تألمها لهذا الحادث فضر بها المتهم الثانى والرابع فأحدثا بها الإصابات التى تضمناها التقرير الطبى . ولما وصل خبر المشاجرة إلى جندى المنطقة محمد عبد الرحيم إبراهيم أسرع إلى مكانها وسأل أمين أفندى قبل نقله إلى المستشفى عن المعتدين فذكر له أسماء المتهمين فأخذ الشرطى يبحث عنهم فى منازلهم فلم يجدهم فذهب إلى القسم وأبلغ بالحادثة ثم أبلغت النيابة فتولت التحقيق ” .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطاعنين وقت أن اعتدى كل منهما على المحنى عليه كانا فى مكان الحادثة مع آخرين من فريقهما ، وأنهما عقدا النية على الاعتداء على فريق المحنى عليه على إثر النزاع الذى نشأ بين بعض أفراد الفريقين ، وتنفيذا لذلك ضرب كل منهما المحنى عليه بحضور الآخر وعلى مرأى منه . ومتى كان الأمر كذلك فإن كلا منهما يكون مسئولاً قبل المحنى عليه عن تعويض الضرر الذى أحدثه هو وزميله ، وذلك لأن ارتكاب كل منهما فعلته فى الظروف المتقدمة لم يكن إلا بناء على وجود زميله معه وتوافق خاطرها على فكرة واحدة مما شجعه وشد أزره وبعث فى نفسه الإقدام على الاعتداء الأمر الذى يتعين معه اعتبار كل منهما مسئولاً عن فعله الذى باشره هو وعن فعل زميله الذى لم يقع إلا بمؤازرته له على الصورة المتقدمة .

جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٥٦٣ سنة ١١ القضاية

أمر حفظ . متى يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ؟ متى كان مسبقا بتحقيق أجرته النيابة بنفسها أو كان إجرائه بناء على انتداب منها . الأسباب التي بنى عليها . لا تأثير لها في تحديد أثره القانوني . أمر بالحفظ لعدم أهمية الحادثة . أمر بالحفظ لعدم كفاية الأدلة . لا تفريق بينهما في نظر المادة ٤٢ تحقيق . تنفيذ البوليس القضائي طلب النيابة إليه ضبط المتهمين واستجوابهم وسؤال الشاكي . من أعمال التحقيق . (المادة ٤٢ تحقيق)

إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي تتخذ أساسا للحفظ أى تقدير في تحديد أثره القانوني . وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكي يكون مانعا من العود إلى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق . وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان إجرائه بناء على انتداب منها ، وسواء أكان متعلقا بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أو أكثر ، فإن الأمر يجزى صدوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيفيد النيابة في الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علته أنها ارتأت أن التحقيق الذي اعتمدت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقارفة المتهم لجريمة لا تستأهل — على حسب الظروف والملازمات التي وقعت فيها — أن تهم عليه الدعوى العمومية بها . وهذا النظر هو الذى يستفاد من المذكرة الإيضاحية لقانون تحقيق الجنايات أن الشارع قصد إليه من وضع المادة المذكورة في عبارتها العامة التي صيغت بها . وإذن فإذا كان الحكم قد فُتق بين أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لعدم أهمية الحادثة والأمر الذى يصدر لعدم كفاية أدلة الثبوت ، وقال إن هذا وحده هو الذى تعنيه المادة المذكورة، ثم لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائي طلب النيابة إليه أن يضبط المتهمين باختلاس المحجوزات ويستجوبهم ويسأل الدائن في الحجز الذى وقع الاعتداء عليه فإنه يكون غططنا .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين ينمون بوجود الطعن المقدمة منهم على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانهم رغم عدم جواز إقامة الدعوى العمومية عليهم لصدور أمر بالحفظ في القضية من النيابة العمومية وعدم ظهور أدلة جديدة تبرر قانونا العودة إلى إجراءات الدعوى . ويقول الطاعنون إن النظر الذي ذهب إليه الحكم في الرد على دفاعهم في هذا الخصوص غير سديد، لأن أمر الحفظ الذي تمسكوا به إنما صدر بعد تحقيق أجراه البوليس بناء على انتداب من النيابة ، فهو يقيد النيابة دائماً مهما كانت صيغته حتى ولو أخطأت تقدير ظروف الواقعة عند إصداره أو وصفته بأنه مجرد حفظ إداري .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات قد جاء نصها ما لم يفرق فيه بين أمر حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي نتخذ أساسا للحفظ أى تقدير في تحديد أثره القانوني ، وكل ما يقتضيه هذا النص هو أن أمر الحفظ لكي يكون مانعا للنيابة من العود إلى الدعوى العمومية بعده يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق . فاذا صدر من النيابة أمر من هذا القبيل، سواء كان التحقيق الذي كان أساسا له قد أجرى بمعرفة أو بناء على انتداب منها، وسواء كان متعلقا بعمل واحد أو أكثر من أعمال التحقيق المختلفة، فانه يحوز قوة الشيء المحكوم به بمجرد صدوره، ويقيدها في الحدود المرسومة بالمادة، ولو كان سببه أنها ارتأت أن التحقيق الذي اعتمدت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقارفة المتهم لجريمة لا تستحق منها — على حسب الظروف والملابسات التي وقعت فيها — أن تقيم الدعوى العمومية عليه بها . وهذا هو النظر ذاته الذي يستفاد من المذكرة الإيضاحية لقانون تحقيق الجنايات أن الشارع قصد إليه من وضع المادة المذكورة في عبارتها العامة التي أفرغت فيها .

وحيث إن واقعة الدعوى — كما هو ثابت في الحكم المطعون فيه — نتجصل في أن الأستاذ فايز أفندي عبد النور المحامي أوقع بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧

حجزا تحفظيا ضد المتهمين الثالث والرابع (الطاعين الثاني والثالث) على زراعة
٢٠ قيراطا بصلا و٦ فدادين و١١ سهما برسما وفاء لمبلغ ١٣٣ جنيا، وأقيم المتهم
الأول (الطاعن الأول) حارسا عليها . وفي تاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ أوقع ضد
نفس المدنين حجزا تنفيذيا بموجب الحكم ٣٦٩٦ سنة ١٩٣٨ مدنى طهطا على
جرن القمع ونورج وعجلة بقر وفاء لمبلغ ١٣١ جنيا و٩٢٠ مليا، وأقيم المتهم الثاني
حارسا على تلك المحجوزات التى حدد لييعها يوم ٣٠ يوليه سنة ١٩٣٨ . وفي ذلك
اليوم بحث المحضر عن المحجوزات فلم يجدها فبلغ ضد المتهمين بالتبديد . وقد
أرسل هذا المحضر لنقطة المدمر التى أرسل ضابطها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨
للمتهمين الأولين لسؤالهما فامتنعا عن الحضور رغم تكرار طلبهما . فأعيد المحضر لمركز
طهطا للتصرف ، وهذا أرسله للنيابة للتصرف فأشر حضرة وكيل النيابة على الأوراق
بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بعبارة ” للمركز لضبط المتهمين الأربعة وهم المدنين
والحارسان وسؤالهم فى التهمة وتحرير أوراق فيش وتشبيه لهم والتنبيه عليهم بعاجل
السداد وسؤال الدائن الحاجز عن معلوماته فى التهمة ويعاد بعد ذلك للتصرف “ .
وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قرر فوزى بولس وكيل الدائن أن المدنين لم
يستندا شيئا من المبلغ المحجوز من أجله فأرسلت الأوراق لنقطة المدمر لتكليف
المدنين بالسداد . ولدى سؤال المتهمين الأول والثانى عن ذلك بتاريخ ٢٧ أكتوبر
سنة ١٩٣٨ قررا أنهما تحالفا مع الدائن ووكيله فوزى بولس عن الحكم المنفذ به
بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بموجب مخالصة اطلع المحقق عليها . وقد أعيدت
بعدها الأوراق لمواجهة وكيل الدائن بذلك ، فقرّر زخارى سمان وكيل مكتب الأستاذ
فايز أفندى عبد النور الدائن بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أن المتهمين الثالث والرابع
حررا للدائن عقدا برهن أطيان نظير هذا الدين ، وبعد أن تمت مراجعة العقد بالمساحة
وتورد عليه الرسم وعدا بالتصديق عليه ، وقد أعطاهما مخالصة عن هذا الحجز وتنازلا عنه ،
ولكن لم يتم التصديق على العقد بعد ، ولذا أرسلت الأوراق للنيابة لإداريا للتصرف .
فأشر عليها حضرة وكيل النيابة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ” تنفيذ الأوراق مادة

تبديد وتخالص وتحفظ إداريا". وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ كان حضرة الأستاذ فايز أفندي عبد النور الدائن قدّم شكوى لحضرة وكيل نيابة طهطا أشار فيها إلى محضر التبديد الذى تحرّر بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٨ ضدّ المتهمين وإلى أن المدنيين اتفقا معه على رهن فدانين و ٢٠ قيراطا في نظير دينه ، وبعد مراجعة عقد الرهن بالمساحة ترك مع وكيله عبد الحليم أفندي خلف إمضاءه على ورقة بيضاء يملأها بما يفيد تخالصه من الدين بعد تصديق المدنيين على عقد الرهن ، غير أن المدنيين ذكرا لو وكيله المذكور — على خلاف الواقع — أن العقد قد تم التصديق عليه فسامهما المخالصة اعتقادا منه بصدق روايتهما ، في حين أنهما لم يصدقا على العقد ولم يدفعوا الدين . وقد أشر حضرة وكيل النيابة على هذه الشكوى في تاريخ تقديمها إليه بما نصه "للمركز وينتدب حضرة ضابط المدمر لتحقيق هذا الموضوع تحقيقا وافيا وإرسال الأوراق إلينا على عجل للتصرف مع إرفاق محضر التبديد الأصيل بالأوراق". ولما أرسلت تلك الشكوى للمركز لتنفيذ ذلك أعيدت منه بدون تحقيق لإرفاق محضر التبديد الأصيل ، فأشر عليها حضرة وكيل النيابة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ بعرضها مع الشكوى ١٠١١ سنة ١٩٣٩ إدارى . غير أن حضرة الأستاذ فايز أفندي عبد النور عاد فقدم شكوى أخرى لحضرة وكيل النيابة بمعنى شكواه السابقة المؤرخة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ردّد فيها ما سبق أن ذكره وطلب تحقيق ما جاء فيها . فأحال حضرة وكيل النيابة تلك الشكوى للمركز للتحقيق وإعادة الأوراق إليه للتصرف . ولما تم تحقيقه أرسلت الأوراق للنيابة فأمر حضرة رئيس النيابة بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٩ بالعدول عن قرار الحفظ ورفع الدعوى العمومية على المتهمين .

وحيث إن الدفاع عن المتهمين تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر من النيابة بحفظها . وقضت المحكمة برفض هذا الدفع مستندة في ذلك إلى ما قالته من أن القرار الذى صدر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية إنما صدر من النيابة وهى تباشر سلطتها الإدارية فهو لهذا لا يقيدها،

وإلى أن أمر الضبط الذى أصدرته لم تشمل عبارته إحضار المتهمين ولم يعقبه استجوابهم بمعرفة النيابة فهو على هذا النحو ليس بالأمر المنصوص عنه فى المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ فرق بين أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لعدم أهمية الحادثة والأمر الذى يصدر منها لعدم كفاية أدلة الثبوت فى الدعوى ، وإذ لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائى طلب النيابة إليه ضبط المتهمين واستجوابهم ومؤال الدائن فى المجز الذى وقع الاعتداء عليه . ووجه خطئه فى ذلك أن القانون — كما مر القول — لم يفرق بين أمر حفظ وآخر، ويعتبر تحقيقا أى عمل من أعمال التحقيق تقوم به النيابة بنفسها أو يجره أحد مأمورى الضبطية القضائية بناء على طلبها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنين لعدم جواز رفع الدعوى العمومية عليهم .

(٢٨٧)

القضية رقم ١٦٢١ سنة ١١ القضائية

قتل عمد . انتراء المتهمة قتل المجنى عليها . إطلاقه عيارا ناريا على كل منهما . قتل الاثنين . فلان مستقلان . تطبيق المادة ٢٣٤/٢ ع . (المادة ١٩٨/٢ ع = ٢/٢٣٤)

إذا كان المتهمة قد انتوى قتل المجنى عليها فأطلق عيارا ناريا على كل منهما أرداه قتيلا فانه يكون مرتكبا لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفى لتكوين جريمة القتل ، وتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .

(٢٨٨)

القضية رقم ١٨١٤ سنة ١١ القضائية

انتلاس أموال أميرية . تصرف الموظف فى المال الذى يهدته على اعتبار أنه مملوك له . يكفى لإثبات توافر قصد الجنائى لديه . دفعه مقابل المال الذى تصرف فيه . احتجابه بأنه لم تصرف فيه إلا لضيق ذات يده . لا ينشئ عنه القصد الجنائى . (المادة ٩٧ ع = ١١٢)

يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعدهته على اعتبار أنه مملوك له . ولا يؤثر في ذلك دفعه مقابل المال الذي تصرف فيه . فإذا كان المتهم قد اعترف في التحقيق بأنه إنما تصرف في المبالغ التي حصلها في شؤونه الخاصة لضيق ذات يده، واعتمد الحكم على ذلك في ثبوت القصد الجنائي عليه، فلا غبار على الحكم .

(٢٨٩)

القضية رقم ١٨١٦ سنة ١١ القضاية

(أ) إثبات . عماده في المواد الجنائية . اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة . استنادها في ذلك إلى دليل مباشر أو إلى دليل غير مباشر . يستوى . دليل مؤد إلى ما رتب عليه . لا تدخل لمحنة النقض .

(ب) نية القتل . ظرف سبق الإصرار . ثبوت توافرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . الآلة المستعملة في القتل . مجزؤ كونها لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت . لا يقلل من قيمتها كدليل .

١ — الإثبات في المواد الجنائية عماده اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة التي يدور عليها أو عدم ثبوتها . فتي هي اطمأنت إلى ثبوتها فلا يهم أن يكون الدليل الذي اعتمدت عليه مباشرا مؤديا بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها أو غير مباشر . ومتى كان الدليل مؤديا عقلا إلى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقشتها أمام محكمة النقض، لأن تقدير الأدلة من شأن قاضي الموضوع وحده .

٢ — إن ثبوت توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع على حسب ظروف كل دعوى ووقائعها . ولا رقابة عليها في ذلك ما دامت تين في حكمها تحققهما كما يتطلب القانون، وتدل على توافرها بأسباب مقبولة . فإذا كانت الأداة التي استعملت في الجريمة لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت فذلك لا يقلل من قيمتها كدليل ما دامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بها كان بقصد القتل، وأن القتل قد تحقق بها فعلا بسبب استعمالها بقوة .

(٢٩٠)

القضية رقم ١٨١٨ سنة ١١ القضائية

ضرب . بيان درجة جسامه الإصابات . لا يشترط . مجرد الاعتداء بالضرب يكفى لتطبيق المادة ٢٤٢ ع ٢ .
 تعيين المحدث لكل إصابة من الإصابات . لا يلزم . (المادة ٢٠٦ ع ٢ = ٢٤٢)
 لا يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين فيه
 درجة جسامه الإصابات التي نزلت بالمجنى عليه، إذ أن مجرد الاعتداء بالضرب يقع
 تحت هذا النص ولو كان بسيطا لم ينشأ عنه أى أثر . وإذا طبقت المحكمة هذه
 المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهم ضرب المجنى عليه فانها لا تكون ملزمة بأن
 تبين من منهم الذى أحدث كل إصابة مما شوهد به ، إذ يكفى أن تكون قد
 أثبتت أن كل واحد منهم قد وقع منه ضرب عليه .

(٢٩١)

القضية رقم ١٨٨٢ سنة ١١ القضائية

(١) وصف التهمة . الأفعال المبيته في أمر الإحالة . تغيير وصفها في الحكم بالإدانة من غير لفت
 الدفاع . عدم إسناد أفعال جديدة إلى المتهم . الحكم عليه بقوة ليست أشد من العقوبة
 المقررة للجريمة المبيته في أمر الإحالة . عدم لفت الدفاع . لا تثير على المحكمة .
 (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكل)

(ب) فاعل أصل . اتفاق شخصين على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء كل منهما على المجنى عليه
 تنفيذ لهذا الاتفاق . نشوء الوفاة عن فعل واحد عرف مرتكبه أولم يعرف . كلاهما
 فاعل أصل . (المادة ٣٩ ع)

١ — إذا كانت المحكمة في حكمها بالإدانة قد غيرت وصف التهمة، ولم تسند
 إلى المتهم أفعالا غير التي وردت في أمر الإحالة، ولم تحكم عليه بأشد من العقوبة
 المقررة للجريمة المرفوعة بها الدعوى، فلا تثير عليها إذا هي لم تلفت الدفاع إلى ذلك .

٢ — إذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل ثم اعتدى كل منهم
 على المجنى عليه تنفيذ لما اتفقوا عليه فإن كلا منهم يعتبر فاعلا أصليا لاشريكا في القتل
 ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد عرف مرتكبه أولم يعرف .

(٢٩٢)

القضية رقم ١٩٢١ سنة ١١ القضائية

(أ) تهديد بقصد الحصول على مال . التهديد بالتبلغ عن جريمة لم تقع على المهتد شخصيا . حصوله بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبلغ . اغتصاب . مثال . قبول المراهنة خفية على سباق الخيل .
(المادة ٢٨٣ ع = ٢٢٦)
(ب) عقوبة . تقديرها في حدود النص . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . تبين ظروف التشديد أو التخفيف . غير لازم .

١ — من يهتد بالتبلغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبلغ يعد مقتصبا لهذا المال عن طريق التهديد الذي وقع منه . وبناء على ذلك إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هتد أحد من يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغا من المال ، وحصل منه فعلا على مبلغ ، فطبقت المحكمة عليه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات فانها لا تكون قد أخطأت .

٢ — إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، فهي لذلك غير ملزمة بأن تبين ظروف التشديد أو التخفيف التي رأت معاملة المتهم بمقتضاها .

جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٩٣)

القضية رقم ١٨٢٦ سنة ١١ القضائية

دفاع . إعلان المتهم للجلسة لإعلان قانونيا . طلبه التأجيل للاستعداد . عدم الاستناد فيه إلى عذر قهرى . رفض التأجيل . لا تبرير في ذلك على المحكمة .

مضى كان المتهم قد أعلن للجلسة لإعلان قانونيا فانه يجب عليه أن يحضر مستعدا للدفاع . فإذا هو طلب التأجيل للاستعداد فلمحكمة أن ترفض طلبه مادام لم يستند فيه إلى عذر قهرى .

(٢٩٤)

القضية رقم ١٨٢٩ سنة ١١ القضائية

بلاغ كاذب . التبليغ بالكاذبة . لا يشترط . حصول التبليغ من تلقاء نفس المبلغ إما مباشرة وإما في أثناء التحقيق معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ . توافر باقي أركان الجريمة . عقاب . مثال . (المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ ع = ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥)

إن القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكاذبة بل كل ما يتطلبه هو أن يكون قد حصل من تلقاء نفس المبلغ . يستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للإدلاء به ، أو أن يكون قد أدلى به أثناء التحقيق معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ . فإذا كان المتهم عند سؤاله أمام المحقق في دعوى مشاجرة قد أغم في أقواله أن المدعى بالحق المدني سب الحكومة ورئيسها وعمدة البلد ، ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ، ثم ثبت أنه كان كاذبا في هذا القول قاصدا الإضرار بالمدعى لضغينة بينهما ، فإن معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

(٢٩٥)

القضية رقم ١٨٨٧ سنة ١١ القضائية

إثبات . قواعده في المواد المدنية . لا تعلق لها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالينة . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . إيداعه بعد سماعهم . لا يصح . (المادة ٢١٥ مدني)

إن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام . فيجب على من يدعى عدم جواز إثبات الحق المدعى عليه به بالينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يتقدم بهذا الدفع إلا بعد سماع الشهود فلا يكون له أن يرجع عما سبق أن قبله ضمنا من جواز الإثبات بالينة .

(٢٩٦)

القضية رقم ١٨٩١ سنة ١١ القضائية

قتل خطأ . الإهمال في المحافظة على حياة طفل . تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ما . اقتراب الطفل منه . سقوط الماء الساخن عليه وحدوث حروق منه أودت بحياته . جواز عقاب المتهم سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز الستين من العمر فأهل المحافظة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذي ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن .

جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٢٩٧)

القضية رقم ١٦٤٨ سنة ١١ القضائية

(١) نقض وإبرام . ختم الحكم . تقديم شهادة بأن الحكم لم يحتم في مدى الثمانية الأيام . الادعاء بأن الحكم لم يكتب إلا بعد ستة شهور . الطعن في الحكم تأسيسا على ذلك . عدم ثبوت هذا الادعاء . رفض الطعن .

(ب) حكم . التناقض المبلط للحكم . ماهيته . اختلاف بين أقوال الشهود وبين ما استنتجته المحكمة من باقى أدلة الدعوى . لا يعتبر تناقضا .

١ — إذا قدم الطاعن شهادة بأن الحكم المطعون فيه لم يحتم في مدى الثمانية الأيام المقررة لذلك، ثم طلب نقض الحكم بحجة أن أسبابه إنما كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره وأن المحكمة لم تكن عند كتابته ملمة بالتحقيقات الشفوية التي دارت أمامها بالجلسة فاكتمت بالتحقيقات الابتدائية التي لا يصح أن يؤسس عليها حكم وبما هو دون بحضور الجلسة وهو لا يثبت فيه كل ما يدور فيها، فإن طلب نقض الحكم لا يكون له محل إذا كان لم يحم لم يحم لا من الحكم ولا من التحريات التي أجرتها محكمة النقض أى دليل على صحة دعواه .

٢ — التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يكون واقعا بين أسبابه بحيث إن بعضها ينفى ما يثبت بعض . أما الخلاف بين ما قرره الشهود وما استنتجته المحكمة

من باقى أدلة الدعوى فلا يعتبر تناقضا ، لأن للحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها
ألا تعتمد إلا على ما يرتاح إليه ضميرها من أقوال الشهود وأن تنبذ ما لا تطمئن
إليه منها .

(٢٩٨)

القضية رقم ١٩٠٤ سنة ١١ القضائية

ضرب أفضى إلى الموت . خطأ المتهم فى شخص من تعد الاعتداء عليه . لا تأثير له فى نية الإجرامية
وقت ارتكابه فعله . تعدد التهم الاعتداء على زوجته بالضرب . إصابة بعض الضربات ابنته التى كانت
تحميها . وفاتها بسبب ذلك . ضرب أفضى إلى الموت . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)
إن خطأ الجاني فى شخص من تعدد الاعتداء عليه لا تأثير له فى النية الإجرامية
التي كانت لديه وقت ارتكاب فعلته . وإذن فإذا كان المتهم لم يعتمد بالضربات
التي أوقعها إلا إصابة زوجته ، ولكن بعض هذه الضربات أصاب ابنته التى كانت
تحميها فتوفيت بسبب ذلك ، فإن هذا لا ينفي عنه وصف التعمد فى الضربات
التي أصابتها ولو أنها لم تكن هى المقصودة . ومن ثم لا تكون الواقعة قتلًا خطأ
بل هى ضرب أفضى إلى الموت .

(٢٩٩)

القضية رقم ١٩٠٩ سنة ١١ القضائية

(١) تفتيش . إذن بتفتيش منزل متهم البحث عن مادة مخدرة . حوز ضابط البوليس على المخدر .
تفتيش أشخاص آخرين كانوا فى المنزل وقت تفتيشه . صحيح . تلبس . جواز القبض على كل
من ساهم فى الجريمة . فاعل أو شريك .

(ب) مساعدة المخبر لضابط البوليس فى إجراء التفتيش المأذون به . متى تصح ؟

(ح) مخدرات . شراء المخدر . جريمة معاقب عليها غير جريمة الإحراز . مجزء التعاقد على شراء
المخدر . تم به جريمة الشراء . تسليم المخدر . لا يشترط .

(المادتان ٣٦ و ٣٧ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

١ — إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ،
وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلا على المخدر ففتش أشخاصا آخرين كانوا

في المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا في جريمة إحراز المخدر التي شوهده الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت، فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا، إذ أن من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانونا، والتلبس بالجريمة يخول هذا الإجراء في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا .

٢ — إن مساعدة المخبر لضابط البوليس في إجراء التفتيش المأذون به إذا كانت على مرأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أى بطلان .

٣ — إن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز . وإذا كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر المشتري؛ إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء .

(٣٠٠)

القضية رقم ١٩١٠ سنة ١١ القضائية

نصب . شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب . ماهيته . أداة وقا . لا أداة ائتمان . ورقة صادرة في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وتحمل هذين التاريخين . لعقاب على إصدارها . (المادة ٣٣٧ ع)

١٦ — إن الشيك الذي يقصد بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشروط الميينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح، أى باعتباره أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالتقود تماما مما يقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما . فاذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر، وكانت تحمل هذين التاريخين، فلا يصح معدها شيكا معاقبا على إصداره ، وذلك لأنها ليست أداة وفاء وإنما هي أداة ائتمان فيها ذاتها ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بوجوه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانته على أساس أنه أصدر شيكا لا رصيد له مع أن الورقة التي أصدرها ليست إلا مجرد سند بدين لأنها تحزرت في أول يونيه على أن تدفع في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ ففقدت بذلك صفة الشيك . وفضلا عن هذا فقد تمسك الطاعن بالجلسة بحسن نيته لأن الرصيد توقع عليه حجز على غير علم منه ، وأن هذا هو الذي منع من الصرف ، ولأنه قرر بأنه سدد قيمة الشيك ووافقه على ذلك المحجى عليه ، ولأنه قدّم خطابا من البنك يفيد بأن له رصيدا به ، ولكن المحكمة أدانته على الرغم من ثبوت حسن نيته ولم تعرض لدفاعه ، ولم تذكر في حكمها شيئا عن سوء نيته .

وحيث إن الشيك الذى تقصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح على أساس أنه أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقد تماما مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما . فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر ، وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يمكن عدّها شيكا معاقبا على إصداره . وذلك لأنها ليست أداة وفاء بل هي أداة ائتمان ، ولأنها في ذاتها تحمل الدليل على مايجوز دون التعامل بها بغير صرفتها هذه .

وحيث إن الحكم الابتدائى أدان الطاعن في جريمة إعطاء شيك لا رصيد له ، وذكر في ذلك : ” أن الحادثة نتلخص في أن المتهم أعطى حسنى أفندى برزى شيكا بمبلغ ٤ جنيهات لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب ، وأن المتهم اعترف بهذه الواقعة ودفع التهمة بأنه كان مسافرا ووعد بدفع قيمة الشيك للجنى عليه ، وأنه لذلك تكون التهمة ثابتة ضده ويتعين عقابه بالمادة المطلوبة . إلا أنه نظرا لعدم وجود سوابق للتهم ، ولأنه قام بسداد قيمة الشيك للجنى عليه ، كما قرر بذلك الأخير بالجلسة ، ترى المحكمة وقف تنفيذ الحكم ” . ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الدفاع عن الطاعن فيما تمسك به بحسن نيته ، وقال بأن الشيك تحزرت في أول يونيه

سنة ١٩٣٩ ويستحق الدفع في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ وكان للتمم رصيد قابل للسحب . وفي يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ كان حجز من شخص ولم يعلم المتهم بهذا الحجز . وعند تحرير الشيك كان الرصيد قائماً وقابلاً للسحب . والحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وأضاف إليها : " أن المتهم قزر بمحضر البوليس في الصحيفة ٤١٢٠٢ أنه حجز على رصيده قبل تحرير الشيك واتفق مع الحاجز على دفعه ، ولذلك جعل الشيك استحقاق الدفع ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ . وبما أن هذا الذي قاله يتنافى مع ما ورد بمذكرته من أنه عند تحرير الشيك كان له رصيد وكان قابلاً للسحب ، وأنه لذلك يكون المتهم سيء النية عند تحريره الشيك إذ لم يكن له رصيد قابل للسحب " .

وحيث إنه بالاطلاع على مفردات الدعوى تبين أن الورقة التي أدين الطاعن من أجلها لم تكن من الأوراق التي تواضع البنوك على تخصيصها للشيكات ، وأنها صيغت في القالب الآتي : " البنك الأهلي المصري فرع الجالية — أرجو أن تدفعوا لأمر حضرة حسنى بك برزى مبلغ ٤ جنيهات فقط من حسابى الجارى طرفكم — ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ . إمضاء — تحريراً في أول يولييه سنة ١٩٣٩ . عبد العزيز حسنى بنك التسليف الزراعى بمصر " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أدان الطاعن على اعتبار أن الورقة التي أصدرها شيك . ووجه خطئه في ذلك هو أن تلك الورقة لم تكن إلا أداة اثتمان بشهادة ذات ألفاظ عباراتها التي أفروغت فيها . ولذلك يتعين نقضه والقضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه .

(٣٠١)

القضية رقم ١٩٣٥ سنة ١١ القضائية

تقضى وإبرام . عدم حسم الحكم في المياد المقرّر لذلك . متى يصح اتخاذه أساساً للطن وإعطاء الطاعن مهلة لتقديم الأسباب ؟ عند عدم التمكن بسبب ذلك من الاطلاع على الحكم ليتسنى تقديم الطعن في المياد . شهادة بأن الحكم لم يحسم في ظرف الثمانية الأيام . لا تكفى وحدها لإعطاء الطاعن مهلة .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

إنه لما كان عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر لذلك لا يصلح أن يتخذ أساسا للطعن وإعطاء الطاعن مهلة إلا إذا ترتب عليه حرمانه من كل أو من بعض الزمن الذي يقدره هو لنفسه ، من مدة العشرة الأيام المقدرة له في القانون ، ليحضر فيه أسباب طعنه على الحكم ، فإن مقدم الطعن ، إذا كان لم يسأل عن الحكم إلا بعد مضي جزء من هذه المدة — طال أو قصر — معتمدا على أن ما بقى منها يكفيه ، لا يكون له أن يطعن على الحكم بأنه لم يكن قد ختم قبل اليوم الذي قصد أن يطعن عليه فيه ، إذ الأمر في ذلك ليس بنجم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه ليتسنى له تقديم أسباب طعنه فيه في الميعاد الذي ضربه القانون . وإذن فإذا كانت الشهادة التي يحتاج بها الطاعن لا تدل إلا على أن الحكم المطعون فيه لم ينجم في ظرف الثمانية الأيام ، وليس فيها ما يفيد أنه لم يكن محتوما في اليوم الذي أراد مقدمها أن يطعن عليه فيه ، فانها لا تجدى في طلب الحصول على مهلة .

(٣٠٢)

القضية رقم ١٩٤٢ سنة ١١ القضائية^(١)

نقض وإبرام . عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر لذلك . تقديم شهادة لم يمض من يوم صدور الحكم إلى تاريخ تحريرها مدة الثمانية الأيام . لا جدوى منها في إثبات وجه الطعن .

إذا كان الطاعن يتمسك في طعنه بأن الحكم المطعون فيه لم ينجم في ظرف الثمانية الأيام المقررة في القانون ، ويطلب بناء على ذلك إعطاء مهلة ليقدم ما لديه من أوجه للطعن على الحكم ذاته ، وكانت الشهادة التي قدمها لتأييد طعنه لا تشهد بذلك لصدورها قبل أن تمضي الثمانية الأيام المذكورة ، فلا تصح إجابته إلى طلبه .

(١) قسرت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ١٩٣٨ سنة ١١ القضائية .

جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومتصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٠٣)

القضية رقم ١٩٠٧ سنة ١١ القضائية

مسئولية مدنية . مناعها خطأ . وجوب الضمان عن الخطأ ولو كان لاعتقاب عليه من الوجهة الجنائية . القوة القاهرة . شرط توافرها . انعدام الإرادة . أفعال الضرورة . الشروط الواردة في المادة ٦١ ع . لا تأثير لها في المسألة المدنية . مثال . سيارة .

إذا كانت الواقعة حسبا أوردتها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان — كما انتهت إليه المحكمة — نتيجة قوة قاهرة، أو أن إرادة المتهم وقت وقوعه منه كانت متعمدة متلاشية، بل تفيد أن المتهم إنما ارتكب ما ارتكبه مريدا مختارا بعد أن وازن بين أمرين : القضاء على حياة الفلام الذي اعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على إفريز الشارع حيث وقعت الواقعة، فهذا الفعل أدنى إلى أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التي تحدث عنها قانون العقوبات في المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يتمسك بها . وهذه الشروط، لتعلقها بالمسألة الجنائية، لا تأثير لها في المسألة المدنية التي مناعها دائما الخطأ . فتمت وثبت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حق على من ارتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لاعتقاب عليها . وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع ما قصد تفاديه، بل كان بالبدهة أهم منه شأنا وأجل خطرا وأكبر قيمة، فإن التعويض يكون واجبا إذا ما لحق الغير ضرر . وذلك على أساس توافر الخطأ في الموازنة، وقت قيام حالة الضرورة، بين الضررين لارتكاب أخفهما .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين يتعيان بوجود الطعن على الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التعويض قد أخطأ . وذلك لأن المتهم ليس له أن يدعى بأن الحادث

كانت نتيجة قوة القاهرة إذ القوة لا تعتبر القاهرة إلا إذا كان من شأنها أن تعدم الإرادة والاختيار، وهو — بحسب الثابت بالحكم — إنما وجد في موقف كان فيه بين أن يختار إما تعريض الغلام جراسيمو للخطر أو الميل بقاءة إلى اليمن ثم الصعود بالسيارة إلى الإفرز، فاختار الثاني مع أنه يمارس قيادة السيارات من زمن بعيد ومطالب بأن يحافظ على رباطة جأشه في أشد الأوقات حرجا ، وأن يزن على الفور الظروف التي تحيط به ويقدرها فلا يصعد على الإفرز إلا إذا تبين أنه خال من الناس . ولقد كان أهون أن يصدم الشخص الذي عرض نفسه للخطر لا أن يصيب أشخاصا لم يقع منهم أى خطأ . فتصرفه إذن إنما كان عن رعونة وعدم احتياط . وإذا كان هو قد أحاطته ظروف مخففة ، أو اشترك معه غيره في التقصير، فهذا لا يمنع من الحكم بالتعويض ، لأن الخطأ مهما كان بسيطا يوجب على مرتكبه تعويض الضرر الناشئ عنه ، ولأن التقصير إذا حصل من أكثر من شخص واحد فإنه يستوجب إلزامهم جميعا بأداء التعويض عنه متضامين ، ولا يصح أن يكون سببا في عدم إلزام أى واحد منهم به . خصوصا وأن الرجوع بالتعويض على الغلام الذى قال الحكم بأن الخطأ وقع منه غير ميسور ، لأن النيابة المختلطة قد أمرت بحفظ الدعوى لعدم الجناية بالنسبة له لعدم وقوع أى خطأ منه ، خلافا لما قال به الحكم ، ولأن التعويض من شروطه أن تكون بين الخطأ الذى ارتكب والضرر الذى حدث علاقة مباشرة . ولا علاقة بين المجنى عليه وبين خطأ هذا الغلام إذ أن خطاه وإصابة المجنى عليه تخللها عامل بعيد عنه هو تدخل المتهم وتصرفه ، مما يررله أن يدفع دعوى التعويض إذا وجهت إليه .

وحيث إن الدعوى رفعت على المتهم من النيابة العمومية بأنه : ” (أولا) تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل مجرؤفتش سرفيان بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال وعدم احتياط ومخالفة اللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة زائدة وصعد بها على الرصيف ولم ينيه بالوق ولم يربط الفرامل لإيقاف السيارة في الوقت المناسب فصدم المجنى عليه . وأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته .

(وثانيا) تسبب باهماله وعدم احتياطه وحيطته بالكيفية السابق وصفها في التهمة الأولى في إصابة ركاب السيارة وهم قاسيله مونا كوستا وخرالمبو ميشيل وأمليا جريكو بالإصابات الميئنة بالكشف الطبي . . ومحكمة أول درجة قضت له بالبراءة وبرفض دعوى التعويض التي رفعت من المدعين بالحق المدني عليه وعلى إدارة النقل المشترك باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية بطلب الحكم عليهما متضامين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وذكرت الأسباب التي اعتمدت عليها في ذلك والتي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا له في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي فقالت :
 "إن الوقائع الثابتة التي لاختلاف عليها ، سواء كان من الشهود أو من المتهم ، تلخص في أن السيارة رقم ١٠٧ قيادة المتهم كانت تتز بشارع الأدرياتيك ، وقبل أن تصل إلى المفارق الفاصلة بين هذا الشارع وشارع أبيقور مالت إلى شارع أبيقور واتجهت إلى ناحية دكان المحنى عليه وهو يقع على ناصية شارع أبيقور والأدرياتيك فصدمت المحنى عليه مجروحش سارايفان صدمة عنيفة أودت بحياته ، كما صدمت جدار الدكان وأحدثت به الإلتلاف الميئ بالمحضر ، ثم ارتدت عنه وأصيب في هذه الأثناء بعض راكبي السيارة بالإصابات الواردة بالكشوف الطبية . . وحيث إن مما تجب ملاحظته بادئ ذي بدء هو أن السيارة بانحرافها إلى شارع أبيقور خالفت خط سيرها إذ كان يجب عليها متابعة السير في شارع الأدرياتيك وهو الطريق المرسوم لسيورها ، وقد كانت محطة الإبراهيمية للسيارات على مسافة حوالى تسعة وأربعين مترا من مكان الحادث وهى المحطة التي كان يجب على السيارة متابعة السير إليها وتقع في شارع الأدرياتيك . ومن ثم يجب تقصى الأسباب التي بعثت المتهم إلى مخالفة خط سيره والدخول في شارع أبيقور وإحداث الإصابات والإلتلاف التي تقدم ذكرها إذ يتوقف على بحث هذه الأسباب تقدير مسؤوليته الجنائية والمدنية . . وحيث إن المتهم قال في التحقيقات إنه كان قادما بشارع الأدرياتيك ، وعند تقاطع هذا الشارع بشارع أبيقور فوجئ بدزاجة كان يركبها غلام وانحدر بها من شارع أبيقور إلى ناحية الرمل ، وكان الظهور الفجائي

لهذه الدراجة أمام السيارة باعثاً له على تغيير خط سيره درءاً لخطر عن الغلام ، فانحرف إلى شارع أبيقور ، وكان المجني عليه مجروحاً سارافيان جالساً على الإنفريز فاصطدم بمقدم السيارة . وقال بأنه كان يسير غير مسرع وبينه المسافة بالبوق ، وقد بذل كل ما في وسعه لدراء الحادث ولكن ظهور الدراجة فجأة حال بينه وبين غرضه “ .

ثم أوردت أقوال شهود الواقعة وما تبين من المعاينة وعقبت على ذلك بقولها : ” إنه يخلص من المعاينة وشهادة الشهود أمراً : (أولاً) أن جراسيمو أنطونيادس الغلام الذي كان يركب الدراجة نزل بها من شارع أبيقور إلى شارع الأدرياتيك ، وكانت السيارة قيادة المتهم تتجاذف في هذه الآونة شارع الأدرياتيك بالقرب من التقاطع مع شارع أبيقور فانحرفت السيارة إلى اليمين ولم تكن المسافة الفاصلة بينها وبين الدراجة كبيرة وقد رآها بعض الشهود بمتريين وقال جراسيمو أنطونيادس بأنها بين سبعة وثمانية أمتار . (وثانياً) أن السيارة خالفت خط سيرها على أثر رؤية المتهم للدراجة ، وترتب على هذه المخالفة أن اندفعت السيارة إلى دكان المجني عليه الكائن على ناصية شارع أبيقور والأدرياتيك . وكان من جراء ذلك حصول الحادث الذي قتل فيه مجروحاً سارافيان وأصيب بعض ركاب السيارة وحدث الإلتلاف بالدكان .

وحيث إن المتهم وإدارة النقل المشترك المسئولة مدنياً يقرران أن الظهور المفاجئ للدراجة من شارع فرعي (شارع أبيقور) إلى شارع رئيسي (شارع الأدرياتيك) جعل ذلك الغلام في خطر محقق ، خصوصاً وأن شارع أبيقور شارع منحدر في حين أن شارع الأدرياتيك شارع منبسط ، فالغلام المشار إليه اختار للهوى ولعبه ذلك الشارع المرتفع وهبط بدراجته بسرعة أمام السيارة ، فاضطر المتهم إلى ملافاة الخطر المحتوم فانحرف إلى اليمين ، وكان ما كان من إصابة مجروحاً سارافيان وركاب السيارة . ولم تكن لاتهم مندوحة من الانحراف إلى اليمين إذ لو كان تصرف بغير هذا التصرف لقضى على الغلام راكب الدراجة . ولم يكن في استطاعة المتهم أن يقف بالسيارة قبل الوصول إلى مكان الحادث . واستندا في دفاعهما إلى ما قررت به جمهرة الشهود وتأيد بالمعاينة التي صلت بها المحقق تحقيقاته . وحيث إن

المدعين المدنين تناولوا أقوال المتهم والمسئولة مدنيا بالرد والتجريح . وقد استهلا مذكرتهما بتوجيه اللوم إلى إدارة النقل المشترك لاستخدامها سيارات هائلة الحجم في أزقة وشوارع ضيقة مثل شارع الأديراتيك الذي لا تزيد سعته عن سبعة أمتار في حين أن عرض السيارة متران وطولها ستة أمتار . واستطردا إلى القول بأن المتهم كان يسير بسرعة زائدة . واستدلا على ذلك بأقوال أنا جريكاهيك وهيك منصوريان وجراسيمو أنطونيادس (راكب الدراجة) ، وقالوا بأن ظهور أثر الفرامل في الشارع إلى مسافة خمسة عشر مترا لا يدع موقعا للشك في أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة إذ لو كان يسير بسرعة معتادة لتمكن من وقف السيارة قبل الوصول إلى مكان الحادث ولكن السرعة الزائدة حالت بينه وبين الوقوف في الوقت المناسب .

وحيث إن ما لا ريب فيه هو أن ظهور جراسيمو أنطونيادس أمام السيارة كان عنصرا أساسيا في تغيير اتجاه السيارة ، ولولا ظهور هذا الغلام لتابعت السيارة سيرها . كما أنه لا شك كذلك في أن الدراجة كانت منحدرية بسرعة من شارع أبيقور إلى شارع الأديراتيك إذ ثابت من المعاينة أن أرضية شارع أبيقور منحدرية ومرتفعة عن شارع الأديراتيك ، وهذا الانحراف باعث على هبوط الدراجة إلى ذلك الشارع الأخير بسرعة زائدة ، خصوصا وأن راكب الدراجة غلام صغير لا يتجاوز عمره عشر سنوات ، والغلمان في هذه السن المبكرة يكونون غير محتاطين في سيرهم بحكم السن والفطرة ، ومن ثم لم يكن أمام المتهم سوى سبيل واحد وهو دفع الخطر عن الغلام بالانحراف إلى اليمين . وكاد يجمع الشهود على أنه لم يكن بين جراسيمو أنطونيادس وبين السيارة عند ظهوره أمامها سوى مسافة قليلة ، فهذا الظهور المفاجئ يجعل المتهم في مركز حرج . وقد أراد إقناع حياة ذلك الغلام فال إلى اليمين .

أما ما يوجهه المدعيان بالحق المدنى إلى المتهم من الإهمال في التنبيه بالبوق فقد فندته أقوال غالبية الشهود ، فقروا بأنه كان لا يفتأ يذنه بالبوق . وكذلك لا مسوغ لنسبة الإسراع الزائد إليه فقد شهد الشهود بأنه كان يسير باعتدال ، ما عدا شاهدين وهما أنا جريكاهيك وهيك منصوريان وكلاهما مدفوعان إلى اتهام سائق السيارة

يباعث العطف على مجروفتش ساراقيان الذي ذهب ضحية لحادث أليم ، ولكن لا يدلتهم فيه فقد كان مضطرا لسلوك هذا السبيل ، ولم يكن في مقدوره التنبؤ بما يجتبه القدر للجنى عليه المذكور . ولا تعير المحكمة أقوال جراسيمو أنطونيادس شيئا من الثقة لصغر سنه وعدم إمكانه تقدير المصرة ، ومع ذلك فقد ختم أقواله بما يشتم منه أنه لا يستطيع نسبة الخطأ إلى المتهم . ولم يبق من دفاع المدعين سوى ما ثبت في المعاينة من ظهور أثر القرامل بأرض الشارع لمسافة طويلة قبل مكان الحادث ، فهذا الإثر لا ينض دليلا على أن السيارة كانت في إصرع زائد . وقد يكون ما ذهب إليه المتهم صحيحا من أنه أوقف القرامل من نفسه قبل المفارق دون توقع لحادث وذلك لاقتربه من محطة وقوف إجبارية . وحيث إنه متى تترسز ما سلف يبدو بجلاء أن المتهم لم يرتكب خطأ ما في إصابة المجنى عليهم أو إحداث التلف بالذكان ، بل كان جميع ذلك بقوة قاهرة خارجة عن إرادته ، ولم يكن في وسعه منع الحادث أو تفاديه ، فقد أراد صيانة حياة جراسيمو أنطونيادس ولكن خذله التوفيق فأصاب ضربه لا عن خطأ يصح نسبته إليه . ومن ثم يتعين براءته ورفض التعمييض المدني قبله وقبل المسئولة مدنيا لعدم وجود مسوغ له “ .

وحيث إن الواقعة بحسب ما أوردها الحكم المطعون فيه ذاته ليس فيها ما يفيد أن الحادث — كما انتهت إليه المحكمة — كان نتيجة قوة قاهرة ، إذ أن إرادة المتهم وقت وقوع الواقعة لم تكن منعقدة متلاشية ، كما هو الشأن في القوة القاهرة ، بل إنه لم يرتكب ما ارتكبه إلا مريدا عتارا بعد أن وازن بين أمرين : القضاء على حياة الغلام الذي اعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على إفريز الشارع حيث وقعت الواقعة . وذلك لا يصح معه أن يوصف فعله بأنه كان نتيجة قوة قاهرة لا دخل لإرادته فيها . وإنما هذا الفعل أدنى إلى أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التي تحدث عنها قانون العقوبات في المادة ٦١ الوارد فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يتمسك بها . وهذه الشروط متعلقة بالمسألة الجنائية ولا تأثير لها في المسألة المدنية التي مناطها دائما

الخطأ . فتمت ثبت وقوع الخطأ أو التقصير حق على من ارتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها . فإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع الفعل الذي قصد تفاديه بل كان بالبداية أهم منه شأنا وأجل خطرا وأكبر قيمة فإن التعويض يكون واجبا إذا مالق الغير ضرر على أساس توافر الخطأ الذي تتحقق به المسؤولية المدنية ، لا من ناحية تقدير حالة الضرورة في حد ذاتها بل من ناحية الموازنة وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أخفهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد فنى عن المتهم المسؤولية المدنية لذات الأسباب التي فنى عنه بها المسؤولية الجنائية ، ولم تعرض المحكمة في هذه الأسباب إلا لبحث توافر حالة الضرورة فقط مغفلة تقدير أثر الخطأ الذي وقع من المتهم إذ لحا إلى الصعود على الإفريز الشارع بسيارة عامة وهي تحمل نفرا عديدا من الناس وهو لا يجهل أنه بذلك يعرض للخطر حياة هؤلاء الركاب جميعا ، وأن عمله هذا قد يترتب عليه إصابة من يكون على الإفريز من السابلة وغيرهم الذين لا ينقطعون عنه عادة مطمئنين آمنين . ولم يكن يقصد بذلك سوى أن يتفادى إصابة غلام حدث هو الذي عرض نفسه باهماله للخطر الذي أراد أن يتلافاه . وإذا كان قد ثبت عند المحكمة — كما قالت في حكمها — أن المتهم بفعله هذه قد أصاب بعض الركاب ، كما دهم قريب المدعين بالحق المدني وقتله ، وهدم جدار الدكان الذي كان أمامه ، فإن المحكمة تكون بعدم عدتها ذلك مما يوجب التعويض قد أخطأت . لأن مسؤولية المتهم عنه متحققة على أساس الخطأ البين الذي وقع منه في سلوك الطريق الذي اختاره .

وحيث إنه متى تقرر ذلك يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالتعويض للذيعين بالحق المدني .

وحيث إن المحكمة تقدر هذا التعويض بمبلغ ثلثمائة جنيه مراعية في ذلك ظروف شخص القتيل وحالة طالبي التعويض وعلاقتهم بالمتوفى .

وحيث إن المتهم تابع لإدارة النقل المشترك المطالبة بالتعويض، وقد ارتكب خطأ أثناء خدمته فيتعين إلزامه هو والإدارة المذكورة بأداء ما قضى به من التعويض على وجه التضامن .

(٣٠٤)

القضية رقم ٢ سنة ١٢ القضائية

معارضة . حكم غيابي . معارضة المتهم فيه . استئناف النيابة إياه بالنسبة لتقدير الكفالة وطلبها ثول الحكم بالفاذ أو بالنسبة للوضع . لا يجوز نظره قبل الفصل في المعارضة .
ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لم يفصل فيها فلا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم، سواء أكان بالنسبة لتقدير الكفالة أم بالنسبة للوضع، بل يجب في هذه الحالة أن يوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة . فإذا هي فصلت في الاستئناف فانها تكون قد حرمت المتهم من حق المعارضة في الحكم الابتدائي وأضاعت عليه درجة من درجات التقاضي، ويتعين إذن نقض حكمها برته .

(٣٠٥)

القضية رقم ٧ سنة ١٢ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . فاعل . شريك . صدور حكم براءة الفاعل على أساس أن الواقعة لا عقاب عليها . استفادة الشريك من هذا الحكم ولو لم يكن طرفا فيه . حجية هذا الحكم في حق الكافة . أحكام الإدانة أو أحكام البراءة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات . لا حجية لها في هذا الصدد .
(المادة ٤٢ ع)

ما دام قد صدر حكم نهائي من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فإن المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد منه حتما ولو لم يكن هو طرفا فيه . ذلك لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر — ويجب أن تعتبر، على خلاف أحكام الإدانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص

متهمين معينين بالذات — حجة في حق الكافة، أى بالنسبة لكل من يكون له شأن في الواقعة موضوع الدعوى .

المحكمة

وحيث إن الطاعن طلب بالجلسة أمام هذه المحكمة أن يقضى له بالبراءة لصدور حكم نهائى من محكمة الجنج المستأنفة بأن واقعة الاختلاس التى أدين فيها غير صحيحة ، وكان القضاء بذلك فى مواجهة صالح سنوسى صالح الذى كان معينا حارسا على الحاصلات المحجوزة فى الدعوى ذاتها ، وقدم تأييدا لطلبه حكما صادرا من محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤١ فى القضية رقم ٥٢٩ استئناف سنة ١٩٤١ فى المعارضة المرفوعة من صالح سنوسى صالح المتهم فيها بأنه فى يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ بصفته الحارس اختلس الأشياء المينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ لصالح الحكومة ، وقد قضى هذا الحكم بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم القياى المعارض فيه وبراءة المتهم ، وجاء فى أسبابه : " أن وقائع التهمة مبينة بالتفصيل فى الحكم المستأنف المعارض فيه ، وأن المحكمة قضت بالإدانة ارتكانا على أن المتهم قزر بالبوليس أن القطن المحجوز عليه أودع فى بنك التسليف ولكن كاتب البنك ينفى ذلك . ومن حيث إن المتهم لما عارض فى الحكم قال إن القطن أودع باسم ابنه محمد أحمد مصطفى ، وقدم شهادة من البنك دالة على ذلك . وقد شهد الصراف بالجلسة أمام هذه الهيئة بما يؤيد هذه الواقعة ، وترى المحكمة أنه لم يحصل تبديد ويتعين إلغاء الحكم وبراءة المتهم " .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن فى واقعة اشتراكه مع صالح سنوسى صالح الفاعل الأصيل فى جريمة اختلاس حاصلات محجوزة مسامة لصالح المذكور لحراستها ، وذكر فى ذلك " أن الوقائع تحصل فى أنه بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ هجم الصراف على زراعة ٣٥ فدان قطن موضوع اليد عليها بمعرفة المتهم الثانى (الطاعن) وخاطبه شخصيا وفاء لمبلغ ٥٤٢ جنيها و ١٩٩ مليا مطلوب

الحكومة عن المال وبنك التسليف، وصين المتهم الأول (صالح سنوسي) حارساً، ثم بلغ بمحصول التبييد وبأن الحارس لم يقدم القطن يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المحتد للبيع . وبسؤال المتهم الأول بالبوليس عن القطن قال إنه أودعه بنك التسليف بمغاعة ولكن كاتب أول البنك نفى ذلك، وبسؤال المتهم الثاني بالبوليس يوم ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ قال إنه باع القطن وسند ٩٣ جنبها للصراف وباقي المبلغ تسدد من خمسة عشر يوماً . وبجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ شهد الصراف أمام محكمة أول درجة أن المتهمين بددا وسندا . وقد قضت المحكمة ببراءتهما ارتكاباً على أن نية التبييد غير متوفرة نظراً للسداد، ولكن هذه المحكمة ترى أن الجريمة تمت بكافة أركانها بالنسبة للتهمة الأول محمّداً عدم تقديمه القطن والادعاء كذباً بإيداعه بنك التسليف . وأما بالنسبة للتهمة الثاني فتأبث أنه يعلم بالجزء الذي توقع في مواجهته واعترف بالتحقيقات أنه استولى على القطن وباعه ولم يسدد إلا بعد مضي زمن طويل . ولا ترى المحكمة الاتفات بعد ذلك لما جاء على لسانه بالجلسة الأخيرة بأن القطن أودع بنك التسليف، لأن ذلك يناقض اعترافاته الأولى ببيعه، ويكون بذلك قد اشترك مع المتهم الأول في التبييد ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين لذلك إلغاؤه ومعاينة المتهمين بالمواد ٣٤١ و ٤١ و ٣٠٢/٤٠ عقوبات . ولقد كان هذا الحكم غريباً بالنسبة لصالح سنوسي الحارس وحضورياً بالنسبة للطاعن .

وحيث إنه ما دام قد صدر حكم نهائي من أية محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فإن الطاعن بصفته متهماً بالاشتراك في ارتكابها يستفيد حتماً من هذا الحكم ولو لم يكن طرفاً فيه . لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر — ويجب أن تعتبر، على خلاف أحكام الإدانة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات — حجة في حق الكافة، أي بالنسبة لكل من له شأن في الواقعة موضوع الدعوى ولو لم يكن خصماً فيها .

وحيث إنه متى تقزز ذلك واتضح أن حكم البراءة المذكور لم يصدر إلا بعد أن انقضى ميعد الطعن المقرر للطاعن فإن الطاعن يكون على حق في الاستناد إليه في تأييد طلب براءته . ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه .

(٣٠٦)

القضية رقم ١٢ سنة ١٢ القضائية

اختصاص . القضايا التي خولت المحاكم العسكرية النظر فيها . تقديمها للمحاكم العادية . حق هذه المحاكم في الفصل فيها . (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية)

إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم يسلب المحاكم العادية حقها في الفصل في القضايا التي خول المحاكم العسكرية نظرها . فإذا ما رأيت النيابة العمومية تقديم متهم إلى المحاكم العادية لمحاكم أمامها عن جريمته مما خولت المحاكم العسكرية نظره فإنها لا تكون مجاوزة اختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(٣٠٧)

القضية رقم ١٣ سنة ١٢ القضائية

إثبات . بين التخالص المنصوص عليها في المادة ١٩٤ تجارى . لماذا شرعت ؟ نكول المدين عن الحلف . سقوط القرينة القانونية على حصول الوفاء . توجيهها أو عدم توجيهها . من شأن الدائن . توجيهها من المحكمة من تلقاء نفسها . لا يجوز . توجيهها من الدائن . حلف المدين . وجوب الفصل في الدعوى على مقتضى الحلف . رفض الدعوى . لا يجوز للدائن أن يجتهد النزاع بعد ذلك بناء على أدلة أخرى . دفع الدائن دعوى لإثبات كذب اليمين أو للطالبة بتعويض من الحنث فيها . لا يجوز . دعوى جنة مباشرة عن كذب اليمين . لا تقبل . (المادة ١٩٤ تجارى)

إن حلف اليمين بالتخالص تطبيقاً للمادة ١٩٤ من القانون التجارى إنما شرع لمصلحة الدائن في الورقة لتكيلة القرينة القانونية على حصول الوفاء المستمدة من مضي خمس سنوات على اليوم التالى لحلول ميعد دفع الأوراق التجارية . فإذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة . وإذنت فالدائن هو الذى يوجه هذه اليمين

أو لا يوجهها حسب مشيئته ، وليس للحكمة من تلقاء نفسها أن توجهها . فإذا وجهها وركن بذلك إلى ذمة مدينه ، فقبل هذا العرض وحلف ، فإن المحكة تكون ملزمة بأن تقضى فى الدعوى على مقتضى الحلف . ولا يجوز للدائن بعد ذلك أن يحدد النزاع ارتكاً على أدلة أخرى لإثبات حقه أو لإثبات كذب اليمين ، لأن سلوكه هذا الطريق الذى اختاره من طرق الإثبات وقبول خصمه ما عرضه عليه إنما هو بمثابة صالح انعقد بين الطرفين على أن تكون دعوى الدائن معلقاً مصيرها على اليمين المعروضة على المدين ، وذلك فى مقابل تنازله عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا تقبل من الدائن دعواه التى يرفعها سواء لإثبات كذب اليمين أو للطالبة بتعويض عن الحث فيها . وإذا كانت الدعوى العمومية لا ترفع من المدعى المدنى إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة فإن الدعوى المباشرة التى يرفعها الدائن للطالبة بتعويض عن الكذب فى اليمين المذكورة لا تكون مقبولة .

المحكمة

وحيث إن الطعن مبنى على أن المحكة أخطأت فى تطبيق نصوص القانون إذ اعتبرت أن اليمين التى نصت عليها المادة ١٩٤ تجارى هى يمين حاسمة مع أنها يمين متممة ويجوز إثبات كذبها بكافة طرق الإثبات ، ولا تمنع من محاكمة من أداها جنائياً أو مدنياً بدعوى الجنحة المباشرة . وذلك لأن المادة المذكورة قضت بأنه يجب على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين إذا دعوا للحلف . وهذا يوافق تماماً نص المادة ٢٢٣ مدنى التى شرعت اليمين المتممة . لأنه إذا كان الشارع قد اعتبر التقادم قرينة على السداد إلا أنه عدها قرينة ناقصة ، ولذلك أوجب اليمين على من يتسك بالتقادم . وما دامت اليمين تأتى كمكلة لقرينة فتكون يميناً متممة . هذا فضلاً عن أن محكمة النقض هى التى أمرت بتوجيه اليمين للدعى عليهم فى القضية المدنية بناء على أن الإلزام بالحلف آتى من قبل الشارع ، ولذلك سمتها يميناً قانونية لا يميناً حاسمة . وإذن فلو فرض أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة الاستئناف بعد صدور حكم محكمة النقض فإن الخصوم كانوا ملزمين بحلفها . لهذا

فما كان لهم أن يقولوا بأن الطاعن هو الذى وجه اليمين إليهم، ولا أن يؤسسوا على ذلك أن صلحا أو تحكما تم بينهم وبين دائتهم على أنهم إذا حلفوا ترفض دعواه، وإذا نكلوا عن اليمين فيحكم له. وفوق ذلك فإن الطاعن لم يحرك ساكنا بعد صدور حكم محكمة النقض حتى أعلنه الخصوم أنفسهم بأن يحضر إلى المحكمة ليحلفوا اليمين القانونية، أى أنهم هم الذين طلبوا أداءها بخصوصها. وإنه ليس من المعقول أن يحتكم الطاعن إلى ذمة خصومه بعد أن رأى منهم التلاعب والكذب أمام القضاء الأهل، وبعد أن اعترفوا أمام المحكمة المختلطة بأنهم لم يوفوا شيئا من الدين، فهو إنما حضر ليشهد جلسة تأدية اليمين فقط. أما اشتراكه في تحرير صيغتها وتحويرها فليس معناه أنه هو الذى وجهها. كما أن وكيله لم يقل إنه يوجه اليمين الحاسمة إليهم بل قال إنه يوجه اليمين التى أمرت بها محكمة النقض. وقد أراد بذلك ترك الباب مفتوحا أمامه ليطلب محاكمة خصومه جنائيا إذا ما أدوا يمينا كاذبة.

وحيث إن واقعة الحال فى هذه الدعوى حسب الثابت من الحكم المطعون فيه هى أن الطاعن رفع دعوى مدنية أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد المطعون ضدهم يطالبهم فيها بمبلغ ٢٢٩ جنيها بموجب سند تحت الإذن موقع عليه منهم فدفعوا بسقوط الحق فى المطالبة بالدين لمضى خمس سنوات تطبيقا للمادة ١٩٤ من القانون التجارى، وقضت المحكمة المذكورة برفض الدفع وإلزامهم بدفع قيمة السند والفوائد القانونية والمصاريف، وتأييد هذا الحكم من محكمة الاستئناف. ولما رفضوا نقضا عن هذا الحكم قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وفى موضوع الاستئناف: (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بقيمة السند لمضى المدة المقررة فى المادة ١٩٤ من القانون التجارى. (وثانيا) بإعادة القضية والخصوم لمحكمة الاستئناف لتحكم فى الدعوى بمقتضى هذه المادة على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم، وألزمت الخواجا رثيف ميخائيل سريانى بالمصاريف. وقدرت فى الأسباب التى أشار إليها المنطوق ما يأتى: "وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه. وحيث إنه ثابت مما تدون فى الحكم المطعون

فيه والحكم الابتدائي أن السند المطالب به قد استحق دفعه في أول أكتوبر سنة ١٩٣١ وقد مضى على هذا التاريخ إلى رفع الدعوى الحالية أكثر من خمس سنوات ، فقد سقط حق المدعى في المطالبة بهذا السند بالتقادم الخمسى عملاً بالمادة ١٩٤ من القانون التجارى . وحيث إن المادة ١٩٤ المذكورة تلزم من يتمسك بسقوط الحق في دعوى المطالبة بالأوراق التجارية المينة بها بحلف اليمين على أنه لم يكن في ذمته شيء من الدين ، ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة ، وإعادة القضية لمحكمة الاستئناف لتحليف الطاعنين هذه اليمين القانونية ثم لتحكم في موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أو بتأييده على ما يقتضيه الحلف أو النكول “ . وتنفيذا لهذا الحكم حلف المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف اليمين التى وجهها إليهم الطاعن بأنهم ستدوا إليه الدين المطالب به ، وأن ذمتهم أصبحت بريئة . وقضت محكمة الاستئناف بعد هذا الحلف برفض الدعوى . فرفع الطاعن على إثر هذا الحكم دعوى الجعنة المباشرة الحالية على المطعون ضدهم ، واتهمهم فيها بأنهم حلفوا مينا كاذبة . وقد قام الخلاف بين طرفي الخصوم أمام محكمتى أول وثانى درجة على ماهية وكنه اليمين التى أداها المطعون ضدهم هل هى حاسمة أو متعمة ، فقضت محكمة أول درجة بناء على ما دفع به المتهمون بعدم قبول دعوى الجعنة المباشرة على اعتبار أن اليمين المذكورة حاسمة . وقد أيدتها المحكمة الاستئنافية فيما انتهت إليه وقضت بتأييد الحكم للأسباب التى أوردها في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون التجارى إنما شرعت لمصلحة الدائن ، وذلك لتأييد القرينة القانونية وهى حصول الوفاء المستمد من مضى خمس سنوات على اليوم التالى لحلول ميعاد دفع الأوراق التجارية ، حتى إذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة ، لأنه لا يكون للنكول من معنى في هذه الحالة سوى عدم القيام بالوفاء . فللدائن إذن أن يوجهها إذا أراد أو يمتنع

عن ذلك إذا شاء . ولا يجوز للحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها . فإذا اختار الدائن توجيه هذه اليمين وركن إلى ذمة المدين ، وقبل المدين هذا العرض وحلف اليمين الموجهة إليه ، فإن المحكمة تكون ملزمة بأن تأخذ بها . كما أنه لا يجوز للدائن أن يحدّد النزاع بالارتكان على أدلة أخرى لإثبات حقه أو إثبات كذب اليمين التي أداها خصمه ، لأن اختياره لهذا الطريق من طرق الإثبات ، وقبول المدين ما عرضه عليه في هذا الشأن ، هو بمثابة عقد صلح يتعقد بين الطرفين على أن تكون نتيجة الدعوى معقولة على حلف اليمين أو التناول عنها . وذلك مقابل تنازل الدائن عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا تقبل الدعوى التي يرفعها الدائن لإثبات كذب هذه اليمين أو للطالبة بتعويض إذا استبان كذبها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالصفة المتقدمة أن الطاعن هو الذى وجه اليمين التي نصت عليها المادة ١٩٤ تجارى إلى المطعون ضدهم تخلفوها ، فلا يجوز له بعد أن قضى برفض دعواه بناء على ذلك أن يحدّد النزاع بشأن كذب هذه اليمين أو يطالب بتعويض إذا ما ثبت كذبها . وبما أن الدعوى العمومية لا تقتزك من المدعى المدني إلا إذا كانت دعواه المدنية صحيحة ، فإذا كانت غير مقبولة — كما هو الحال في الدعوى الحالية — فلا تقبل الدعوى العمومية أيضا ، وتكون المحكمة الاستئنافية إذ أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول دعوى الجنيحة المباشرة لم تخطئ في شيء .

وحيث إن ما يدّعيه الطاعن من أنه لم يوجه اليمين وأنها إنما وجهت من محكمة النقض مردود بأن محكمة النقض إذ أحالت الدعوى إلى محكمة الاستئناف لحلف اليمين إنما قصدت أن يكون ذلك طبقا للمادة ١٩٤ تجارى التي ذكرتها صراحة في حكمها . ومعنى ذلك أن يكون الحلف بناء على طلب الدائن (الطاعن) كما هو نص هذه المادة . ولقد كان له إذن أن لا يوجه اليمين أو أن يستند إلى أى دليل يكون لديه لإثبات قطع مدة التقادم كالل دليل الذى يقول به في وجه الطعن وهو اعتراف المدينين أمام المحكمة المختلطة بأن الدين لا يزال في ذمتهم . اما وهو

لم يفعل، وطلب تخفيف المطعون ضدهم اليمين، فيكون قد تنازل عن دليله وركن إلى ذمة خصمه، فليس له بعد أن أدى هذا الخصم اليمين أن يحتج بأن اليمين إنما وجهت تنفيذا لحكم محكمة النقض. ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا.

جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٠٨)

القضية رقم ١٧ سنة ١٣ القضاية.

تروير . دائن . اصطناع سند لإثبات الدين الذي له قبل المدين . تروير . توافر ركن الضرر .

(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

إذا زور الدائن سندا لإثبات الدين الذي له في ذمة مدينه فإنه يكون مرتكبا لجريمة التروير، لأنه بفعله هذه إنما يخلق لإثبات دينه دليلا لم يكن له وجود، الأمر الذي يسهل له الوصول إلى حقه، ويعمل هذا الحق أقل عرضة للنزاع، وهذا من شأنه الإضرار بالمدين.

(٣٠٩)

القضية رقم ٤٢ سنة ١٣ القضاية

بلاغ كاذب . كذب البلاغ . الأدلة المثبتة لذلك . وجوب بحث المحكمة إياها . الاعتماد في إثبات كذب البلاغ على أمر النيابة بحفظ الشكوى التي هي موضوع البلاغ . قصور في التسيب . يجب الحكم .

(المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)

الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضدّتهم لا تنقيد به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذبا في حق هذا المتهم . وذلك لأن القانون يوجب على المحكمة في هذه الجريمة أن تبحث الوقائع المثبتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها في الإثبات . وإذن فإذا كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ إلا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا فإن حكمها يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(٣١٠)

القضية رقم ٤٦ سنة ١٢ القضائية

إثبات . سماع شهود . عدم طلبة أمام المحكمة الابتدائية . طلبة أمام المحكمة الاستئنافية . عدم إجابته . الطعن عليها لذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .

المحكمة الاستئنافية ليست في الأصل ملزمة قانونا بأن تسمع شهودا أو تجري تحقيقا لا ترى ضرورة له . فإذا كان المتهم لم يطلب سماع شهود أمام المحكمة الابتدائية فلا يصح له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تجبه إلى طلبه ذلك إليها .

(٣١١)

القضية رقم ٥٢ سنة ١٢ القضائية

كحول . رسم الإنتاج على الكحول الصادر به المرسوم المؤرخ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ . خاص بمحاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية . نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر الذي تحدثت عنه المادة العاشرة من المرسوم المذكور . مقصور على المنتجات المحلية . نقل منتجات من الخارج بدون ترخيص . لا رسم عليه ، ولا عقاب على ذلك .

(المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ والمرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤)

إن المستفاد من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الإنتاج أنه خاص فقط بمحاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهي التي تقرر رسم إنتاجها بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومما يؤكد ذلك أن مرسوما آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأخير بتحصيل رسم إنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمرك ويكون خاضعا للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللجزاءات الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاء بالمادة العاشرة منه بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر قاصرا على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة . فإذا ما أثبت المتهم أن ما نقله هو من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح معاقبته بمقتضى هذا المرسوم عن نقلها بدون ترخيص ، كما لا يصح إلزامه أيضا بأن يدفع عنها أى رسم . وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهم لنقله من غير ترخيص خاص كونيا كا مهتربا ، وكانت

الواقعة التي أثبتتها في الحكم هي أن الكونياك من ماركة كبا الأصل ، وأنه لم يحصل تقطيره داخل القطر المصري ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتمين نقض حكمها وتبرئة المتهم .

المحكمة

وحيث إن مما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لأن الواقعة التي أثبتتها غير معاقب عليها قانونا . وفي تفصيل ذلك يقول إن الحكم المذكور لم يميز بين حالتين : (الأولى) حالة تقطير الكحول داخل القطر المصري . (والثانية) حالة استيراد كحول مقطر من الخارج . فالقانون الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ إنما صدر لتنظيم صناعة الكحول وإنتاجه داخل القطر المصري كما هو نص المادة الأولى منه ، وكما يدل على ذلك ماورد بباقي المواد . ومن ثم يكون المقصود بالمشروبات الكحولية الواردة بالمادة ١٠ من القانون المشار إليه تلك المشروبات التي تستخرج من زراعة مصرية وتصنع بالفعل في محال تقطير داخل القطر المصري . ويكون من نتيجة ذلك أن المواد الكحولية التي ترد من الخارج لا تنطبق عليها — فيما يتعلق بالنقل داخل الديار المصرية — أحكام المادتين ١٠ و ١١ من قانون رسم الإنتاج على الكحول السابق الذكر . ويقول الطاعن إنه بالرجوع إلى القوانين التي قدمها للحكمة الاستئنافية يتضح أن المادة المضبوطة ليست صناعة مصرية محلية وإنما هي واردة من محلات كبا الموجودة خارج القطر المصري ومسددة رسومها الجمركية ، وأنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن على واقعة غير معاقب عليها قانونا ويجب لذلك نقضه والقضاء ببراءته .

وحيث إنه يستفاد من المادة الأولى من الرسوم الخاصة برسم الإنتاج الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الذي عوقب الطاعن بمقتضاه أن هذا الرسوم خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقر بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومما يؤكد ذلك صدور

مرسوم آخر في نفس التاريخ الأخير بتحصيل رسم الإنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمرک ويكون خاضعا للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاء بالمادة العاشرة منه بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر قاصرا على منتجات الصناعة المحلية . فإذا ما أثبت المتهم أن ما نقله هو من المنتجات التي ترد من الخارج فلا يصح معاقبته عن نقلها بدون ترخيص بمقتضى مواد هذا المرسوم ، كما لا يصح إلزامه بأن يدفع عنها أى رسم .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية أدانت الطاعن باعتبار أنه نقل كونياكا مهزيا إلى بنى سويف بدون الحصول على تصريح خاص بذلك ، مع أنها قد أثبتت في الحكم أن هذا المشروب هو من كونياك كبا الأصلي ، وأنه لم يحصل تقطيره داخل القطر المصرى . وإذن تكون قد أخطأت في تطبيق نصوص المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الواقعة التي أسندتها إلى الطاعن وأدانته من أجلها . ويتعين لذلك نقض الحكم في جميع ما قضى به عليه والحكم ببراءته .

(٣١٢)

القضية رقم ٦٢ سنة ١٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم بالجز ويوم البيع . ثبوته يجب أن يكون عن طريق اليقين . ثبوته بناء على اعتبارات نظرية . لا يكفي لمسألة المتهم جتائيا .

(المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ع = ٢٢٣ و ٢٤٢)

يشتراط في جريمة اختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المتهم بالجز وبالיום المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض . فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحث فإنه يكون قاصرا ، إذ مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤١

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الزبيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣١٣)

القضية رقم ١٨٦٧ سنة ١١ القضائية

نصيب . شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . ماهيته . ورقة صادرة في تاريخ معين ومستحقة الدفع في تاريخ آخر مكتوب فيها . أداة ائتمان لا أداة وفاء . لا عقاب على إصدارها .

(المادة ٣٣٧ ع)

إن الشيك الذي تقصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح ، أى الذى يكون أداة وفاء توفى به الديون فى المعاملات كما توفى بالنقود تماما ، مما يقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما . فإذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر ، وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح عدّها شيكا معاقبا على إصداره . وذلك لأنها لا تكون أداة وفاء وإنما هى أداة ائتمان ، ولأنها فى ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .

(٣١٤)

القضية رقم ١٨٦٨ سنة ١١ القضائية

سب وقذف . ركن العلانية - متى يتحقق ؟ حصول الإذاعة وقصدها . شكوى إلى مجلس إدارة شركة من موظف فيها فى حق زميل له . تمسك المتهم الشاكي بأنه ما كان يقصد الإذاعة . استدلاله على ذلك بأنه كتب على غلاف الشكوى كلمتي "سرى وشخصى" . إدانته . عدم تحديث المحكمة مما تمسك به .

(المراد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ ع = ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣)

العلانية فى القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن يحصل الإذاعة ، وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم . فإن حصلت الإذاعة من غير أن يكون المتهم قد قصدها فلا تجوز مؤاخذه . وإذن فإذا كان المتهم (وهو موظف فى شركة)

قد شكّا أحد زملائه إلى مجلس إدارة الشركة، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه إلى المدير كلمتي "سرى وشخصى"، ثم أمام المحكمة تمسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ما حوته الشكوى من العبارات التي عدتها المحكمة قذفاً في حق المشكو بدلالة ما كتبه على غلافها، ولكن أدانته المحكمة في جريمة القذف علناً دون أن تحتث عما تمسك به في دفاعه، فانها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها حكمها.

(٣١٥)

القضية رقم ١٦٢ سنة ١٢ القضائية

إهانة . إهانة محكمة معينة بسبب دعوى خاصة نظرتها . انطباق المادة ١٨٤ ع . مثال . محل تطبيق المادة ١٨٦ ع . مجزء الإخلال بهية المحكمة وسلطانها .

(المادتان ١٥٩ و ١٦٠ المكررة ع = ١٨٤ و ١٨٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من حجرة القاضي الذي رفض المعارضة المقدمة منه في أمر حبسه قال في ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضي "علشان خاطر (فلان) يحبسونا ده ظلم دى خواطر"، فاستتجت المحكمة من ذلك أنه قصد إهانة هيئة المحكمة التي أصدرت القرار باستمرار حبسه، وطبقت عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات فانها لا تكون مخطئة . ولا يقبل من المتهم أن يتظلم من ذلك إلى محكمة النقض، لأن العبارة التي تفوه بها تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة منها بما لها من السلطة الموضوعية . ولا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ١٨٤ التي طبقت عليه لا تنحى سوى الهيئات التي تحدثت عنها باعتبارها هيئات معنوية مستقلة عن الأشخاص الذين تتكوّن منهم فهي لا تنطبق على العيب في محكمة معينة بسبب دعوى معينة، تلك الحالة التي لها حكم آخر منصوص عليه في المادة ١٨٦ وذلك لأن إهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التي تتألف منهم، وهذا مما يدخل في نص المادة ١٨٤ عقوبات . أما المادة ١٨٦ عقوبات فالمقصود منها هو العقاب على مجزء الإخلال بهية المحاكم أو سلطانها .

(٣١٦)

القضية رقم ١٦٣ سنة ١٢ القضائية

تزوير في أوراق أميرية . دقتر الأحوال . من الدفاتر الأميرية . أومباشى البوليس . من مرموسى رجال الضبطية القضائية . تحريره مذكرة في دفتر الأحوال عن شكوى جنائية . تغيير الحقيقة فيها . تزوير في ورقة أميرية . (المادتان ١٧٩ و ١٨١ ع = ٢١١ و ٢١٢)

إن دفاتر الأحوال في مركز البوليس إنما أعلنت لقيود الشكاوى التى تبلغ إليه، فهى إذن من الدفاتر الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات . وبما أن قانون تحقيق الجنايات قد نص في المادتين ٣ و ١٠ على أن جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بواسطة مأمورى الضبطية القضائية وبواسطة مرموسهم، وإذا كان تحرير مذكرة في دفتر الأحوال عن شكوى في جريمة هو من قبيل الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرائم كان تغيير الحقيقة الذى يقع أثناء تحريرها في تلك الدفاتر من أومباشى البوليس وهو من مرموسى رجال الضبطية القضائية تزويراً في أوراق رسمية .

جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١

برئاسة معاذ مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وصيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣١٧)

القضية رقم ٧٠ سنة ١٢ القضائية

(أ) جيش . المعاش الخاص المقرّر لرجال الجيش بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . لاحساب له في التعويض الذى يستحقه صاحب المعاش قبل من سبب له الإصابة ولو كانت الحكومة هى ذاتها المزمة بالتعويض . (القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ١٥١ مدنى)

(ب) مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن خطأ الخادم . مناهما . (المادة ١٥٢ مدنى)

١ — إن المعاش الخاص المقرّر لرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية

رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند إصابتهم بعمل العدو أو بسبب حوادث في وقائع حربية أو في مأموريات أمروا بها لا دخل فيه للتعويض الذى يستحقه صاحب المعاش

قبل من يكون قد سبب له الإصابة عن عمد أو تقصير منه . وذلك لاختلاف الأساس القانوني للاستحقاق في المعاش وفي التعويض . إذ المعاش مقدر بقانون خاص ملحوظا فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال العسكرية من الاستهداف للخطاير وبذل التضحيات في سبيل غاية من أشرف الغايات ، فهو بهذا الاعتبار — فيما يزيد على ما يستحقه المصاب على أساس مدة خدمته وما استقطع من راتبه — ليس إلا مجرّد منحة مبعثها التقدير لمن أقدم على تحمل التضحيات في خدمة بلده دون التفات إلى مصدر هذه التضحيات إن كان فعلا مستوجبا لمساءلة أحد عنه أو كان غير ذلك مما لا يمكن أن يسأل عنه أحد . أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون العام الذي يوجب على كل من تسبب بفعله في ضرر غيره أن يعوّضه عن هذا الضرر جزاء تقصيره فيما وقع منه ، وتقديره موكل للقاضي يزنه على اعتبار ما خسره المضرور وما فات عليه من فائدة . بخلاف المعاش فانه محدد في القانون بمقادير ثابتة . وإذا كان المعاش لم يلاحظ فيه أن يكون تعويضا عن الأضرار الناشئة عن إصابات فان الإصابة إذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب لمساءلة فاعله مدنيا فلا يجوز أن يحسب للمعاش حساب في تقدير التعويض المقتضى دفعه عنها للمصاب ولو كانت الحكومة هي المزمرة بالتعويض مهما كانت صفتها في ذلك . ولا يصح إذن في هذا الصدد القول بأن إعطاء التعويض عن الإصابة مع ربط المعاش من أجلها فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد .

٢ — إن الخدم مستول بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه سواء أكان الفعل قد وقع في أثناء تأديته أعمال الخدمة الموكولة إليه أم لمناسبة القيام بهذه الأعمال فقط ، إذ يكفي في ذلك أن تكون وظيفة الخادم هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاها لما نجم الضرر . فتي استخلصت المحكمة استخلاصا سليما من وقائع الدعوى وأدلتها أن إصابة المجني عليه إنما نتجت عن إهمال السائق في السير بسيارة مخدومه التي عهد إليه بقيادتها فذلك يكفي لإلزام الخدم بالتعويض على أساس أن الضرر إنما نجم عن فعله لمناسبة قيامه بأعمال الخدمة إن لم يكن في أثناء أدائه إياها .

(٣١٨)

القضية رقم ٨٠ سنة ١٣ القضائية

معارضة . وجوب إعلان المحكوم عليه بجلسة المعارضة . كيفية الإعلان . لشخصه أو في محل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه . الإعلان في هذه الحالة الأخيرة مجزؤ قرينة على أن ورقته وصلت المعلن إليه . إعلانه للنيابة . لا يصح . بطلان الحكم النهائي المترتب على مثل هذا الإعلان . (المادة ١٦٣ تحقيق) لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه غيابيا من غير أن يكون قد أتبع له الدفاع عن نفسه . ولذلك فإنه يجب قانونا أن يكون تسليم إعلان طلبات التكليف بالحضور في هذه الحالة إلى شخص المطلوب إعلانه ، فإذا لم يوجد صح إعلانه بمحل إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدام . ويعتبر الإعلان في هذه الحالة الأخيرة مجزؤ قرينة على أن ورقته قد وصلت إلى الشخص المراد إعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عدم وصول الورقة إليه . ولا يجوز بأية حال أن يحصل الإعلان للنيابة . وإذن فإذا كان المعارض لم يعلن بالجلسة لشخصه أو في محل إقامته وإنما أعلن للنيابة فهذا الإعلان لا تكون له قيمة ويكون الحكم النهائي المترتب عليه باطلا .

(٣١٩)

القضية رقم ٨٤ سنة ١٣ القضائية

(أ) سرقة . دفتر حساب . طلب المتهم إلى صاحب الدقر اطلاعه عليه ليعرف الحساب الذي بينهما . تسليمه إليه . عدم قتل حيازة الدقر كاملة إلى المتهم . هربه به وعدم رده . جريمة سرقة .

(ب) وصف التهمة . إقامة الدعوى على المتهم بأنه سرق الدقر بطريق الخطف . إدانته على اعتبار أن الدقرة وقعت بطريق الحرب بالدقر بعد تسليمه . لا يعتبر تمديلا لوصف التهمة .

(المادتان ٢٦٨ و ٢٧٥ ع = ٣١١ و ٣١٨)

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أن يطلعه على الدقر المدنون فيه الحساب بينهما فسلمه إليه فهرب به ولم يرده إليه فإن المجنى عليه لا يكون قد قتل حيازة الدقر كاملة إلى المتهم ، لأنه إنما سلمه إليه

ليطلع تحت إشرافه ومراقبته على ما هو مدون به ثم يرده إليه في الحال ، فيد المتهم على الدفتر تكون مجزود يد طارضة . فرفضه رده وهربه به بعد سرقة .

٢ — إذا كانت المحكمة قد أدانت هذا المتهم على اعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالدفتر بعد تسامه إياه من المجنى عليه ليطلع عليه فلا يصح الاعتراض عليها بأنها عدلت الوصف المرفوع به الدعوى وهو أنه سرق الدفتر بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد .

(٣٢٠)

القضية رقم ٨٥ سنة ١٢ القضائية

(أ) انتهاك حرمة ملك الغير . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . معاقب عليه ولو كانت الجريمة قد قُيِّمَتْ . (المادة ٢٢٤ ع = ٢٧٠)

(ب) قرض وإبرام . الدفع بأن القبض على المتهم حصل مخالفا للقانون . دفع موضوعي . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . متى يصح ؟

١ — إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب إطلاقا كل من سؤلت له نفسه دخول منزل ليرتكب جريمة فيه . وإذن فإن القول بقصر تطبيق هذه المادة على الحالات التي لا تكون فيها الجريمة معينة يكون مخالفا لصريح النص .

٢ — لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن القبض على المتهم قد حصل مخالفا للقانون وأن التحقيقات التي قامت على أساس هذا القبض تكون باطلة . فإن هذا الدفع مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لكي تحققه وتبحث في الوقائع والظروف الواقعية التي بنى عليها الإجراء المدعى بطلانه ، وذلك ما لم يكن الحكم المطعون فيه قد تضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفع .

جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٢١)

القضية رقم ١٠٦ سنة ١٢ القضائية

قضى وإبرام . حكم المحكمة بئى . لم يطلبه الخصم . قضى الحكم . مثال . دعوى مباشرة . طلب المدعى المدنى الحكم له بدينه . الحكم له بتعويض عن العيب بالدفتر الثابت فيه الدين مع أنه لم يطلب التعويض . قضى الحكم .

إذا كان المدعى بالحق المدنى قد طلب الحكم له بدينه ، ولم يطلب تعويضا ما ، فلم تحكم له المحكمة بالدين ، وحكت له بتعويض عن العيب بالدفتر الثابت فيه الدين ، فانها تكون قد حكمت بما لم يطلبه الخصم ، وذلك يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٠٩ سنة ١٢ القضائية

(١) تهديد بقصد الحصول على مال . متى يتوافر ركن التهديد؟ متى كان من شأن التهديد تخويف المجنى عليه حتى يحمله ذلك على تسليم المال . الطريقة التي يستعملها الجاني لذلك . لا تهم . (المادة ٢٨٣ ع = ٣٢٦)

(ب) إعفاء من العقوبة . الإغفاء الوارد ذكره في باب السرقة . امتداد حكمه إلى جميع الجرائم المشتركة مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق . يتناول الجريمة الواردة في المادة ٣٢٦ ع .

(ح) زوج . ارتكابه الجريمة بقصد قطع علاقة الزوجية . طلاقه زوجته مقابل ما اغتصبه منها من المال . لا يتناوله الإعفاء . (المادتان ٢٦٩ و ٢٨٣ ع = ٣١٢ و ٣٢٦)

١ - يكفي في التهديد المذكور في المادة ٣٢٦ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذى طلب منه . ولا أهمية للطريقة التي استعملها الجاني للوصول إلى غرضه متى كانت في ذاتها كافية للتأثير في المجنى عليه إلى ذلك الحد ، وكان الجاني لا يقصد منها إلا الحصول على مال لا حق له فيه .

- ٢ - إنه لما كان الإعفاء من العقوبة الوارد ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات علته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد حكم هذا الإعفاء إلى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق . وإذن فهو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٢٦ ع .
- ٣ - إذا كان المتهم قد قصد من جريمته أن يقطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين المجني عليها ، وتحقق له ذلك فعلا بتطليقه إياها مقابل ما استولى عليه منها بطريق التهديد ، فلا يجوز في هذه الحالة إعفائه ، إذ الحكمة من الإعفاء تكون عندئذ متفية .

(٣٢٣)

القضية رقم ١١٠ سنة ١٢ القضائية

إثبات - بجنة أو مخالفة - إجراء تحقيق قبل المحاكمة - لا يشترط - محضر البوليس - أخذ القاضي بما هو مدون فيه - جوازه - لا يهم إن كان الذي حرره من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن - مادام القانون لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة فإنه يجوز للقاضي أن يأخذ بما هو مدون في محاضر البوليس على اعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتي يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة في الجلسة . وذلك بغض النظر عما إذا كان الذي حررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن . وإذا كان الدفاع لم يتناول بالبحث مادون في تلك الأوراق ، ولم يطلب سماع الشهود الذين سئلوا فيها مكتفيا بالظن عليها من جهة الشكل فقط ، فإن ذلك يصح اعتباره تسليما منه بصحة ما ورد فيها ، ويبرر استناد الحكم إليها .

(٣٢٤)

القضية رقم ١١٢ سنة ١٢ القضائية

دفاع - إعلان المتهم جلسة المحاكمة - طلب التأجيل للاستعداد - حق المحكمة في رفضه - محام عن المتهم بجنة أو مخالفة - شأنه في ذلك شأن موكله - عدم تمكنه من الاستعداد لعذر قهرى - وجوب إيداعه إلى المحكمة - صحة العذر - إيماله .

(المادتان ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق)

إن المتهم متى أعلن إعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لإبداء أوجه دفاعه، وللحكمة ألا تقبل منه طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر له في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطاءه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة . فإذا هو حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للحكمة فيه . ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب ، كما هي الحال في مواد الجرح والمخالفات ، فالمحامي يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقا للقانون بالحضور إليها ، فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه من القيام بواجبه هذا ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للحكمة ، ويكون على المحكمة — متى تبين صحة عذره — أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه وإلا فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(٣٢٥)

القضية رقم ١١٤ سنة ١٢ القضائية

إثبات . دليل . تجزئته . حق المحكمة في ذلك . صراحة الدليل في وقوع الواقعة . لا تشتط . عدم الأخذ بأقوال المجني عليه وأبيه في التحقيق وبالجلسة . الأخذ بقولها على ما رواه الشاهد عنهما . جوازه . للحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ الدليل المقدم إليها ولا تأخذ منه إلا ما نظمته إليه . ولا يلزم في الدليل الذي ترتكن إليه أن يكون صريحا في الإدانة شاهدا بذاته مباشرة على وقوع الواقعة الجنائية من المتهم ، بل إن من حق المحكمة أن تستخلص من الدليل ما ترى هي أنه يؤدى إليه وإن لم يكن صريحا فيه . كما أن من حقها أن تستدل بأى دليل ترى الأخذ به لا طمثنائها إلى صحته وكفايته في الإثبات متى كان القانون لا يحزم الأخذ به ، وكان الدليل قد قدم إليها وفقا للأصول الموضوعة . وإذن فإذا كانت المحكمة لم تأخذ بأقوال المجني عليه وأبيه في التحقيق وبالجلسة ، وأخذت بقولها كما رواه الشاهد عنهما مع مخالفتها لما رواه في الأوراق لاقتناعها من ظروف الدعوى بأن ما قاله الشاهد هو الحقيقة فلا يثريب عليها إذ هي لم تخرج فيه عما هو مقرر لها قانونا من الحق في تحزى الحقيقة من كل عنصر تراه مؤديا إليها .

(٣٢٦)

القضية رقم ١١٦ سنة ١٢ القضائية

لإثبات :

(أ) اختلاس محمولات مجوز عليها . إدانة المتهم استنادا إلى أقوال الصراف بأنه ماين

المحمول فلم يجده مع عدم وجود محضر من الصراف بهذه المعايينة . لا مانع .

(ب) اعتراف المتهم في التحقيق . إنكار المتهم صدور الاعتراف منه . أخذ المحكمة بالاعتراف .

وجوب الرد على دعوى الإنكار .

١ - لاهرج على المحكمة في أن تستند في إدانة المتهم باختلاس الحاصلات

المحجوزة إداريا إلى أقوال الصراف في التحقيق ، وما شهد به في الجلسة ، من أنه

أجرى معايينة المحجوزات يوم البيع فلم يجدها ، ولو لم يعمل محضر بهذه المعايينة ،

وذلك لأنه يكفي أن تقتنع هي بمحمول المعايينة بالفعل ، ولا شأن لمحكمة النقض

بها في ذلك .

٢ - إذا أنكر المتهم بالجلسة الاعتراف المعزول إليه في التحقيق ورأت المحكمة

أن تأخذه به فانه يجب عليها في هذه الحالة أن تضمن حكما ما يفند هذا الإنكار

وإلا فانها تكون قد أغفلت الرد على دفاع جوهرى .

(٣٢٧)

القضية رقم ١٣١ سنة ١٢ القضائية

دفاع . محكمة استئنافية . متهم بسرقة أوراق معينة . القضاء ببراءته ابتدائيا . إدانته استئنافيا

في سرقة أوراق أخرى لم ترفع بها الدعوى . إخلال بحق المتهم في الدفاع .

إذا أدانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة لم ترفع بها الدعوى فان هذا فيه

تجاوز منها لسلطانها ، كما أن فيه حرمانا للتهم من درجة من درجات التقاضى ، وإخلالا

خطيرا بمحققه في الدفاع . فاذا كانت الدعوى قد رفعت عن مرقعة أوراق معينة

(إيصالات) ، وقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءته من سرقة هذه الأوراق ، فلا يجوز

للمحكمة الاستئنافية أن تدينه في مرقعة أوراق أخرى لم تكن الدعوى مرفوعة بها ،

ولم يرد لها ذكر في حكم محكمة الدرجة الأولى، ولم تجسر على لسان أحد من الخصوم أمام محكمة الدرجة الثانية .

(٣٢٨)

القضية رقم ١٣٣ سنة ١٢ القضائية

تهديد بقصد الحصول على مال . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر؟ لا مرة بالبواعث . الانتقام والتأثر من إهانة لحقت الجنائي من المجني عليه . (المادة ٢٨٣ ع = ٢٢٦) .
يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجنائي، وهو يقارف فعله، عالماً بأنه يقتصب مالا للاحق له فيه . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التي تكون قد دفعت الجنائي إلى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها إلا لمجرد الرغبة في الانتقام والشار لنفسه للإهانة التي لحقته من المجني عليه .

جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١

رياسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك وحسن زكى محمد بك ومصطفى إسماعيل بك المستشارين .

(٣٢٩)

القضية رقم ١٥١ سنة ١٢ القضائية

(أ) اختلاس أشياء محجوزة . جزم من موظف مختص . وجوب احترامه . حيز شهد عليه غير أهل للشهادة . اختلاس الخبز بدعى بطلانه لهذا السبب . لا يجوز .

(ب) قرض وإبرام . دفع الحارس بأنه ليس ملزماً بنقل الأشياء المحجوزة إلى السوق ليبيها . دفع موضوعي . لا يجوز إيداعه لدى محكمة القرض لأول مرة .

١ — الخبز متى كان قد أوقفه موظف مختص فانه — ولو كان باطلا —

يكون واجبا احترامه حتى يقضى بطلانه . وإذن فمن يجلس المحجوز يكون مستحقا للعقاب ولو كان الخبز باطلا لعدم أهلية أحد شهوده .

٢ — إن الدفع بأن الحارس ليس ملزماً بنقل المحجوزات إلى السوق المعين ليعمها فيه من الدفع الموضوعية التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

٢

(٣٣٠)

القضية رقم ١٥٧ سنة ١٢ القضائية

اشتراك . فاعل . حكم المادة ٤٢ ع . عام شامل لكل الجرائم . عدم عقاب الفاعل الأصلي لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به . وجوب معاقبة الشريك . جريمة تزوير شهادة إدارية بتأريخ وفاة . تبرئة الفاعل بلهله حقيقة التاريخ . علم الشريك بحقيقته . وجوب معاقبه . (المادة ٤٢ ع)

إن المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً فقد جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها . فتمت ثبت حصول تغيير في الحقيقة في ورقة رسمية ، وثبت اشتراك المتهم في هذا الفعل بإحدى طرقه ، وتوافرت سائر أركان جريمة التزوير في حقه ، وجبت معاقبته ولو كان الفاعل الأصلي غير معاقب ما دام عدم عقابه راجعاً إلى سبب خاص به هو . وإذن فإذا كان الفاعل الأصلي في جريمة تزوير شهادة إدارية بتأريخ وفاة قد قضى ببراءته بلهله حقيقة تاريخ الوفاة فلا جناح على المحكمة إذا هي عاقبت الشريك في هذه الجريمة على أساس أنه هو كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ .

(٣٣١)

القضية رقم ١٥٨ سنة ١٢ القضائية

تزوير في أوراق رسمية . عقد بيع . مراجعته من المساحة واعتماده . تغيير الحقيقة بعد ذلك في إحدى بياناته . تزوير في ورقة رسمية . موافقة طرفي العقد على التغيير . لا تهم .

(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤)

التغيير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها له هو تزوير في ورقة رسمية ، إذ أن الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصفاً على جميع

ما تضمنته العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها .
فالتغير في إحدى هذه البيانات تسحب عليه المراجعة ، فجريه يعتبر أنه غير
في إشارة المراجعة نفسها . ولايهم بعد ذلك أن يكون ذلك التغير قد حصل باتفاق
طرفي العقد .

(٣٣٢)

القضية رقم ١٦١ سنة ١٢ القضية

تعدد المتهمين . مساهمة كل منهم في الجريمة بفعل من الأفعال المكونة لها . اعتباره فاعلا أصليا .
جريمة سرقة . قيام بعض المتهمين بتلحية أصحاب المنزل . دخول بعضهم المنزل واستيلائهم على المروقي .
كلهم فاعلون أصليون .

مضى كان المتهمون في جريمة قد ساهم كل منهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها
فذلك يكفي لاعتباره فاعلا أصليا . وإذن فإذا كان المتهمون في سرقة قد قام بعضهم
بتلحية سكان المنزل ، وبعضهم بدخوله والاستيلاء على المروقات ، وتمت الجريمة
بناء على ذلك ، فانهم جميعا يكونون فاعلين أصليين .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٤٢

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد
مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٣٣)

القضية رقم ١٩٢٢ سنة ١١ القضية

ضرب . التأديب الجسماني في المعاهد الدينية . منه منعا باتا . مدرّس بتلك المعاهد . تأديبه أحد
الطلبة جسمانيا . تخليه الحدود المعقولة في ذلك . مسئولته جنائيا .

(المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣١ والمادة ٤٢٠ = ٢٤٠)

إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣١ باعتماد

اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية قد نصت على منع التأديب الجسماني منعا باتا .

فلا يصح إذن التمسك بأحكام الشريعة في صدد وسائل التأديب . ومع ذلك فانه

إذا صح للدرّس بتلك المعاهد (مدرّس بالأزهر) أن يؤدّب أحد الطلبة جسمانياً فإن هذا ليس معناه أنه لا يعاقب إذا هو تخطى في ذلك الحدود المقبولة عقلاً .

(٣٣٤)

القضية رقم ١١١ سنة ١٢ القضائية

تزوير في ورقة رسمية . مجزّد البعث بما ورد فيها . يتوافر به ركن الضرر . تمعد البعث بقصد استخدام الورقة بعد تغيير الحقيقة فيها . يتوافر به القصد الجنائي . إثبات أن المتهم تمعد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية بقصد الاستدلال بها في الشأن الذي وضعت له . ذلك يعتبر رداً على دفعه بعدم توافر ركن الضرر وعدم ثبوت القصد الجنائي . (المادة ١٨٠ ع ٢١٢)

إذا كان الحكم قد تضمن فيما أثبتته أن المتهم قد تمعد تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد الاستدلال بها في الشأن الذي وضعت له فإن ذلك يعتبر بذاته رداً على ما تمسك به الدفاع من عدم توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في الدعوى . ذلك لأن مجزّد البعث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل للثقة بها باعتبارها مما يجب — بمقتضى القانون — تصديقه والأخذ بما فيه ، ولأن البعث بالورقة متى كان متعمداً مقصوداً به استخدامها بعد تغيير الحقيقة فيها فهو يدل على توافر القصد الجنائي في التزوير .

(٣٣٥)

القضية رقم ٤٨٦ سنة ١٢ القضائية

إثبات . قواعده . عدم تعلقها بالنظام العام . جريمة تبديد . إثبات تسلّم المال المدعى تبديده بالينة . سكوت المتهم عن الاعتراض على ذلك . مسقط لحقه فيه . تمسكه بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية . لا يصح . (المادة ٢١٥ مدني)

إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء في سماع شهادة الشهود بعدم جواز إثبات تسلّمه المال المدعى تبديده بالينة مسقط لحقه في الدفع بذلك . إذ الأصل أن المدعى عليه يحقّ ما دام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فإنه يكون له أن يتنازل ولو ضمنا عن حقه في مطالبة

المدعى بالإثبات بالطريق المعين في القانون اكتفاء بغيره، ومراعاة قواعد الإثبات في المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام. وإذن فإذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء فى إدلائهم بالشهادة، ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم، فإن ذلك منه يمدّ تنازلاً عن حقه فى مطالبة المجنى عليه بالإثبات بالكتابة إذا كان الحق المطالب به مما يجب إثباته بالكتابة، ويمتنع من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فيما بعد.

جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الرشىدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٣٦)

القضية رقم ٢٢ سنة ١٢ القضائية

ضرب أفضى إلى الموت . إصابة . التراخى فى العلاج أو الإهمال فيه . عدم ادعاء التهم أن ذلك كان متعمدا لتجسيم مسؤوليته . مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه . (المادة ٢٠٠ / ع ١ = ٢٣٦)
إن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ، فإن هذه النتائج مما يجب أن يدخل فى تقديره وقت ارتكابه فعلته . وإذن فإذا كان المتهم لا ينازع فى أن الوفاة تسببت عن الزيف الناشئ عن الإصابة ، ولا يدعى أن التأخير فى إسعاف المجنى عليه كان متعمدا لتجسيم مسؤوليته . فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الوفاة .

(٣٣٧)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ١٢ القضائية

سرقة . التسليم الذى ينشئ الاختلاس . شرطه . أن يكون برضاء حقيق من المالك أو واطئ اليد . تسليم من باب التغافل لإيقاع السارق وضبطه لا يعتبر رضاه . مجرد العلم بالتسليم لا يهم . (المادتان ٢٦٨ و ٢٧٥ = ٣١١ و ٣١٨)

التسليم الذى يفتنى به ركن الاختلاس فى السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصودا به التخل عن الحيازة حقيقة ، فان كان عن طريق التغافل بقصد إيقاع المتهم وضبطه فانه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح ، وكل ما هنالك أن الاختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلًا بعلم المخني عليه لا بناء على رضاء منه ، وعدم الرضاء — لا عدم العلم — هو الذى يهم فى جريمة السرقة .

(٣٣٨)

القضية رقم ٤٩٢ سنة ١٢ القضائية

قض وإبرام . الأحكام الجائز فيها الطعن بهذا الطريق . حكم تمهيدى أو برفض دفع فرعى . الطعن فيه استقلالا . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى أحكام آخر درجة المنهية للدعوى فى مواد الجنائيات والجنح . وإذن فالحكم التمهيدى أو الصادر فى دفع فرعى لا يجوز الطعن فيه استقلالا عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لم تنته به .

جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشيدي بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومحمد زكى على بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٣٩)

القضية رقم ٥١٠ سنة ١٢ القضائية

إثبات . محاضر التحقيقات الابتدائية . إنكار المتهم صدور الاعتراف المنسوب إليه فى محضر التحقيق الابتدائى . وجوب تحقيقه . مطالبة المتهم بالطعن فى المحضر بالتزوير . لاصح . (المادة ٢٢٦ مدنى)

إن محاضر التحقيقات الابتدائية وإن كانت أوراقا أميرية إلا أن المحاكم الجنائية غير ملزمة بالأخذ بما هو مدون فيها على اعتبار أنها ، كسائر الأوراق الرسمية ، حجة بما فيها ما دام لم يدع بتزويرها . فلهذه المحاكم ، متى اقتنعت من وقائع الدعوى أو من الأدلة التى قدمها المتهم إليها بأن الاعتراف المنسوب له فى محضر التحقيق

لم يصدر عنه، ألا تعتمد بهذا الاعتراف بلا حاجة إلى الطعن بالتروير . ولذلك فإذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المعزوم إليه في محضر تحقيق البوليس فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع وتقدره كما ترى، وليس لها أن تطالب المتهم بوجوب الطعن في المحضر بالتروير .

جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشيدي بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك
ومحمد كامل مرسي بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٤٠)

القضية رقم ١٩٤٨ سنة ١١ القضائية

إجراءات . حكم بالإعدام . استطلاع رأى المفتي قبل إصداره . يأت رأيه في الحكم .
لا وجوب . (المادة ٤٩ تشكيل)

لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتي أن تبين هذا الرأى في حكمها . وكل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل إصدار هذا الحكم .

(٣٤١)

القضية رقم ٥٢٦ سنة ١٢ القضائية

حياة أمارة . وصى . اتهامه بتبديد مال القاصر . مناقشة الحساب الذي أنتج المبلغ المتهم بتبديده .
حقه في ذلك . متى يتمتع عليه المناقشة في الحساب ؟ عند الاتفاق مع المجلس الحسبي عليه .

(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

للوصى أن يتقدم إلى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذي أنتج المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسبي متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه . فان هذا الاتفاق هو وحده الذي يمكن أن يحتج به كل من الطرفين على الآخر . وإذن فإنه يجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي ، فإذا هي لم تفعل ، وأنكرت

على الوصية حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس ، فان حكمها يكون قاصرا متعينا تقضه .

(٣٤٢)

القضية رقم ٥٢٧ سنة ١٢ القضائية

استئناف . تقرير القاضي المختص . وجوب تقديمه . تحريره على غلاف الدعوى . لا يعيب الحكم . (المادة ١٨٥ تحقيق)

إن كل ما أوجبه القانون في المادة ١٨٥ تحقيق الجنايات هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية، ولم يحتم أن تكون كتابة هذا التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإذن فلا يعيب الحكم أن يكون تقرير التلخيص قد حرر على غلاف الدعوى .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومتصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٤٣)

القضية رقم ١٩٤٩ سنة ١١ القضائية

نقض وإبرام . متى يصح الطعن في الحكم بطريق النقض ؟ عند صيرورته نهائيا بالنسبة لخصوم الدعوى جميعا . حكم غيابي بالنسبة لأحد المتهمين . الطعن فيه بطريق النقض بالنسبة له من المدعى بالحق المدنى . لا يجوز . كون هذا الحكم صادرا لمصلحة في الدعوى المدنية . لا يؤثر . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائيا لا بالنسبة لمن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . وإذن فإذا كان الحكم قد صدر غاييا بالنسبة لأحد المتهمين فانه لكونه قابلا للطعن فيه منه بطريق المعارضة لا يجوز للدعى بالحق المدنى أن يطعن فيه بطريق النقض . ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدي إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية

المسندة إليه . وهذا ينبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى أساس لما عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(٣٤٤)

القضية رقم ٣٣ سنة ١٢ القضائية

إثبات . شاهد . إدلاؤه برصاص به . تمويل المحكمة على شهادته . لا مانع . مريض . ذكره نوع مرضه الذى كان يعالجه يتعاطى المخدر . الاعتماد على هذه الشهادة فى إدانة المتهم (صيدلى أو طبيب) . لا مانع .

لا يوجد فى القانون ما يمنع الشاهد من الإدلاء بكل ما عنده ولو كان سرا من أسرار . وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هى عولت فى إدانة المتهم — صيدليا كان أو طبيا — على شهادة مريض بنوع مرضه الذى كان يتعاطى بسببه المخدر الذى وصفه له المتهم . والقول بأن الشاهد بالنسبة لمرضه حكمه حكم الطبيب بالنسبة لأمراض الغير إنما هو قياس مع الفارق ، فإن علم الطبيب بمرض الغير إنما يصله عن طريق المهنة بوصفه طبيا .

(٣٤٥)

القضية رقم ٥٢٢ سنة ١٢ القضائية

نصب . إذن دفع . متى يمتد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ ع ؟ (المادة ٣٣٧ ع)
إن إذن الدفع متى كان مستوفيا لجميع الشروط الشكلية التى يتطلب القانون توافرها فى الشيك بمعناه الصحيح فهو يمتد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ إصداره قد أفر وأثبت فيه على غير الواقع ما دام هو بذاته ، حسب التابت فيه ، مستحقا للأداء بمجرد الاطلاع ، شأن النقود التى يوفى بها الناس ما عليهم ، وليس فيه ما ينبئ المطلع عليه بأنه فى حقيقته لم يكن إلا أداة ائتمان . وإذن فإصدار مثل هذا الإذن من غير أن يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانونا .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأن الواقعة التي أدين من أجلها لا يعاقب القانون عليها . ذلك لأن ما وصفه الحكم بأنه شيك وأدائه من أجل إصداره إنما كان سند استدانته لأجل ، فهو بذلك لم يكن شيكا بمعناه الحقيقي المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن إذن الدفع متى كان مستوفيا لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون توافرها في الشيك يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ إصداره قد أخر وأثبت فيه على غير الحقيقة ما دام هو بذاته حسب الثابت فيه مستحقا للأداء يجزئ الإطلاع ، شأن النقود التي يوفى بها الناس ما عليهم ، وليس فيه ما ينفي المطلع عليه بأنه في حقيقته ليس إلا أداة ائتمان .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر غيابيا بادانة الطاعن ذكر أن " المدعية بالحق المدني رفعت الدعوى مباشرة للمحكمة وطلبت محاكمة المتهم بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات لأنه أعطاها بسوء نية شيكا على بنك مصر بمبلغ ١٢ جنيا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وحيث إنه ثابت من ورقة الشيك المقدمة أنه محرز بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ على بنك مصر لأمر السيدة برلتي جرجس بمبلغ ١٢ جنيا من حساب المتهم محمد حسن عطية رقم ٣١٤١٦ وموقع عليه بامضائه ، وظاهر من إفادة البنك المرفقة به أنه قدم للدفع في ١١ أبريل سنة ١٩٤٠ فرد مؤشرا عليه بالرجوع للساحب . وحيث إن المتهم بدأ بانكار صدور الشيك منه وقرّر أنه مزور عليه ، فأجلت القضية لجلسة أخرى لسماع الشهود ، فعاد المتهم يعترف بصحة الشيك وبصدوره منه وتمسك بأن له رصيدا في البنك يفى بقيمته ، فأجلت المحكمة القضية بناء على طلبه ليقدم شهادة من البنك برصيده في يومى ١٠ و ١١ أبريل غير أنه تخلف عن الحضور في الجلسة التالية . وحيث إنه ظاهر مما تقدم أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة عليه ويتعين معاقبته عليها بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات ."

وفي المعارضة قالت المحكمة في قضائها " إن المتهم المعارض يدفع بعدم قيام الجريمة

لأن الشيك موضوع التهمة لا يتوافر فيه شرائط الشيك القانونية لأن تاريخ دفعه لا يطابق تاريخ محبه، والشيك الذى يؤخر تاريخ دفعه ليس شيكا بحكم القانون وإنما هو مجرد وعد بالدفع فلا يقس من أعطاه تحت طائلة العقاب إذا تبين عدم وجود رصيد يقابله . وحيث إن تقديم الشيك أى ذكر تاريخ الإصدار على غير الحقيقة لا يرفع عن الورقة صفة الشيك ، ويسرى على الساحب حكم المادة ٣٣٧ عقوبات متى ثبت سوء نيته وأنه محبه دون أن يكون له مقابل فى تاريخ الإصدار الحقيقى . فان تقديم تاريخ الشيك واقعة لا تؤثر فى صحته حتى لو علم المستفيد بأن الساحب ليس له فى وقت إصدار الشيك مقابل وفاء لدى المسحوب عليه وأنه اعتمد فى قبول الشيك على قدرة الساحب فى إيجاد هذا المقابل فى اليوم المحدد للوفاء أى فى التاريخ الثابت فى الشيك . ذلك لأن الشيك بطبيعته ورقة مستحقة الوفاء فى وقت إصداره الحقيقى فهو أداة نقدية تغنى عن استعمال النقود وليس أداة ائتمان . والواقع أن الساحب إذا أراد أن يحصل على ائتمان من المستفيد فى مقدوره أن يمزج كيبالة صريحة لا أن يلجأ إلى الشيك وهو إنما يلجأ إليه فى الغالب لاقتناص ثقة دائئه وإيهامه بكفايته المالية ، وأنه من الطبقة الاجتماعية التى تتعامل بالشيكات . وحيث إن المتهم لا ينازع فى أن الشيك الذى أعطاه لم يكن يقابله رصيد فى بنك مصر لا فى تاريخ إصداره الحقيقى ولا فى التاريخ الذى وضع عليه (١٠ أبريل سنة ١٩٤٠) . وقد تبين هذا الأمر الأخير فوق ذلك من خطاب بنك مصر للنياحة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ إذ جاء فيه أن المتهم لم يكن له أى مبلغ فى البنك فى يومى ١١ و ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ وأن هذا هو سبب رفض الشيك المسحوب منه . وحيث إنه يبين من ذلك أن التهمة الموجهة إلى المتهم ثابتة ، وأن الحكم الغيابى المعارض فيه قد أصاب فى إدانته بشأنها ويتعين تأييده من هذه الوجهة مع تعديل العقوبة والاكتفاء بالغرامة نظراً لما تبين من أن المتهم قد سدد قيمة الشيك إلى المجنى عليها . وقد أثبت ذلك محاميا بمجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وقرر بأنها تنازلت عن دعوها المدنية .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في شيء مما يدعيه الطاعن إذ ما دام إذن الدفع الذى يحبه مستحق الأداء لدى الاطلاع على حسب ماهو ثابت به ذاته فان القانون يعاقب عليه إذا ما أصدر بغير أن يكون له رصيد قائم.

(٣٤٦)

القضية رقم ٦٤٥ سنة ١٢ القضائية

نقض وإبرام . حكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . حكم غير مُتي للخصومة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها جناية لسبق الحكم على المتهم مرات في جرائم مماثلة لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير مُتي للخصومة ، إذ بناء عليه يقدم المتهم بالطريق القانونى لمحاكمته أمام المحكمة ذات الاختصاص ، وقد انتهى الأمر بزوال أوجه التظلم من ذلك الحكم فيكون الطعن فيه قبل ذلك سابقا لأوانه . أما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فان هذا الحكم يكون هو وحده الذى يجوز الطعن فيه .

(٣٤٧)

القضية رقم ٦٥٣ سنة ١٢ القضائية

تلبس . صدور إذن بتفتيش منزل المتهم . مشاهدة رجال البوليس زوجته خارجة من إحدى الغرف في حالة اضطراب ومعها شيء بيدها تحاول إخفاءه . حالة تلبس . ضبط ما معها من مخدرات . صحيح .
(المادة ٨ تحقيق)

إن مشاهدة المتهم في حالة اضطراب وهى خارجة من إحدى غرف المنزل الذى تقيم فيه مع زوجها الذى صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ، ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهى تحمل شيئا في يدها تحاول إخفاءه ظنوه مخدرا — كل ذلك يجعلها — بناء على المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات — في حالة تلبس بجرمة الإحراز ، فيكون ضبط رجال البوليس ما في يدها صحيحا .

(٣٤٨)

القضية رقم ٦٥٥ سنة ١٢ القضائية

إثبات - تفتيش باطل - اعتراف المتهم بوجود المخدر المضبوط معه - صدور الاعتراف منه من تلقاء نفسه أمام المحكمة بالجلسة - أخذه بهذا الاعتراف - لا غبار في ذلك .

إن اعتراف المتهم بوجود المخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ولم يكن لإجراءات التفتيش تأثير فيه ، فإنه يكون صحيحا ولا أثريب على المحكمة في أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .

جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشيدي بك المستشار وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومحمد زكي علي بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٤٩)

القضية رقم ٥١٤ سنة ١٢ القضائية

قرعة - وجه المعافاة - وجوب التقدم به لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع - تخلف المتهم من القرز لأنه معفى من الخدمة العسكرية بحكم أن أصله من الغربان - لا ضرر - معاقبته بمقتضى المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة - (المادتان ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية)

إن المفهوم من نصوص المواد المتعلقة بالمعافاة (خصوصا المادة ٤٨) من قانون القرعة العسكرية الصادر به الأمر العالى الرقم ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ أن نفر القرعة الذى يكون لديه وجه للمعافاة يجب عليه أن يتقدم به لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع والإسقاط حقه فى المعافاة . فإلى أن يفصل مجلس الاقتراع فى وجه المعافاة يكون نفر القرعة ملزما كسائر أنصار القرعة بالخضوع لكل ما يفرضه عليه القانون من أوامر ونواه . وليس له ، ولو كانت معافاته مقطوعا بها ، أن يعتمد من تلقاء نفسه على ذلك ، ويخالف ما يفرضه القانون من واجبات . وإذن فإذا طلب شخص للفرز فتخلف ولم يتقدم لمجلس الاقتراع بطلب معافاته بناء على ما لديه من الأسباب ، ثم عند محاكمته جنائيا عن تهمة تخلفه عن الفرز بغير عذر مقبول قدم

شهادة دالة على أن أصله من العربان فهو معفى من الخدمة العسكرية ، فذلك لا يعتبر عذرا شرعيا بالمعنى الوارد بالمادة ١٢٩ يصلح سببا لبراءته من الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة .

(٣٥٠)

القضية رقم ٥٣٢ سنة ١٢ القضائية

قرعة . محاولة موظف تخليص ثمر القرعة من الاقتراع أو من التجنيد . العقاب عليها . مفاة الأفراد مقصورة على التستر بعد مرحلة الاقتراع . شيخ بلد . سكوت عمدا عن التبليغ عن وجود ثمر القرعة المطلوب للتجنيد . عقابه . (المادتان ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية)

إن المادة ١٢١ من قانون القرعة قد أفرغ نصها في عبارة عامة تشمل تخليص أنفار القرعة إطلاقا سواء أكان ذلك في أثناء عملية الاقتراع أم بعدها وهم تحت الطلب للتجنيد أو للكشف الطبي للتجنيد . ولا يرد على ذلك بما جاء في المادة ١٢٤ الخاصة بالتستر على أنفار القرعة من صراحة نصها في اقتضاء أن يكون التستر المعاقب عليه بها واقعا على ثمر القرعة المطلوب للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذي تحت الطلب للتجنيد ، فان الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذا النص — وهم من غير الموظفين المكلفين بتنفيذ قانون القرعة — ليس عليهم أى واجب خاص بعملية الاقتراع . وهذه هى علة اختلاف النصين حتى تكون معاقبة الموظفين مستحقة عن محاولة تخليص الأنفار من الاقتراع أو من التجنيد على السواء ، ومعاقبة الأفراد مقصورة فقط على التستر على الأنفار بالطريقة المينة بالقانون بعد مرحلة الاقتراع . وإذن فان سكوت شيخ البلد عمدا عن تبليغ جهة الاختصاص عن وجود ثمر القرعة المطلوب للتجنيد يستوجب معاقبته بمقتضى المادة ١٢١ سابقة الذكر .

(٣٥١)

القضية رقم ٦٧٨ سنة ١٢ القضائية

وصف التهمة . سلطة محكمة الموضوع في تعديله . حذرها . عمده . اتهامه بالإهمال في واجبه بأن قرر عمدا أن ثمر القرعة متنب عن بلده حالة كونه مقيا بها . تبين المحكمة من التحقيق أن إهماله منحصر في عدم التبليغ عن عودة هذا الثمر بعد نفيه . معاقبته على ذلك . لا خطأ . (المادة ٣٧ تشكيل)

لمحكمة الموضوع - إلى حين النطق بالحكم - أن تعدل في التهمة المرفوعة أمامها بشرط ألا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق . فإذا كانت محكمة أول درجة قد أوردت في حكمها ما شمله التحقيق ، واستخلصت منه استخلاصا سائعا أن إهمال العمدة المتهم لم يكن في تقريره أن نفر القرعة متغيب عن البلد حالة كونه مقبيا بها (كما هو نص التهمة المرفوعة بها الدعوى) بل في أنه لم يبلغ عن عودة هذا النفر بعد غيابه ، ثم عاقبت على هذه التهمة الأخيرة ، فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ومع ذلك فقد كان للدفاع عن المتهم في هذه الحالة - إذا كان قد رأى أن في هذا التعديل إجحافا به - أن يتظلم منه إلى المحكمة الاستئنافية . أما وهو لم يفعل فإن ذلك يسقط حقه في إثارته بعد ذلك لدى محكمة النقض .

(٣٥٢)

القضية رقم ٦٧٩ سنة ١٢ القضائية

حكم . استنهاد المتهم بشهود نفى أمام محكمة الدرجة الأولى . وجوب سماعهم . عدم سماعهم دون بيان أسباب ذلك . إخلال بحق الدفاع . تكرار المتهم هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . اكتفاء هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تشير هي الأخرى إلى طلبه . ييب الحكم .

على محكمة الدرجة الأولى أن تسمع شهود النفى الذين يطلب المتهم سماعهم ثم تقدر شهادتهم كما ترى . فإذا هي وجدت أن لا محل لسماع أولئك الشهود فيجب عليها أن تبين سبب ذلك في حكمها وإلا فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع . وإذن فإذا كان المتهم قد طلب سماع شهود فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ، ولم تبين السبب في ذلك ، ثم كرر طلبه هذا إلى المحكمة الاستئنافية فقضت هذه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تشير هي الأخرى بشيء إلى طلبه فإن حكمها يكون معيبا .

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٥٣)

القضية رقم ١٥٥ سنة ١٢ القضائية

استئناف - حكم جنائى - الطعن فيه منوط بالخصوم أنفسهم - عذر قهرى يمنع المتهم من الطعن فى الميعاد . امتداد الميعاد إلى حين زوال العذر - محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره فى الطعن . لاتصح . استئناف - عدم قبوله شكلا بناء على أن المتهم كان - رغم مرضه - يمكنه توكيل محام عنه للتقرير به فى الميعاد - خطأ .

الطعن فى المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم . فإذا كان الخصم قد منعه عذر قهرى عن أن يطعن فى الحكم فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح فى هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره فى رفع الطعن . وإذن فإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعتبر مرض المتهم عذرا كافيا لتأخره عن رفع الاستئناف بناء على أنه كان فى استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه فى الميعاد ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

(٣٥٤)

القضية رقم ٦٩٦ سنة ١٢ القضائية

(١) إثبات - مانع أدبى من الكتابة - تقديره موضوعى . (المادة ٢١٥ مدنى)

(ب) سقوط الدعوى - جريمة خيانة الأمانة - ميعاد سقوطها - متى يبدأ ؟ (المادة ٢٧٩ تحقيق)

١ - إن تقدير المانع الأدبى الذى يمنع المتعهد له من أخذ سند كتابى على

المتعهد هو من الأمور الموضوعية التى يرجع الأمر فيها إلى قاضى الدعوى .

٢ - إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ

المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .^(١)

(١) الظاهر من الحكم أن الشئ موضوع الدعوى (رفع) لم يدع تبديده فعلا بل إن المتهم عند

مطالبته برده امتنع منكرا تسله . أما لو كان البرقع قد حصل التصرف فيه من المتهم فإن ميعاد سقوط الدعوى يكون من يوم حصول تبديده بالتصرف فيه .

(٣٥٥)

القضية رقم ٦٩٧ سنة ١٢ القضائية

تفتيش :

(أ) صدور الإذن به دون أن يكون له مبرر . عدم تمسك المتهم بيطلاؤه لهذا السبب أمام المحكمة .

إثارته أمام محكمة النقض . متى تجوز ؟

(ب) إذن . صدوره بناء على طلب مساعد الحكدار . استخلاص المحكمة أنه لم يلاحظ فيه أن يكون

تنفيذه بواسطة هو أو بواسطة غيره بالتعيين . تنفيذه بواسطة أى أمور آخر . صحته .

(ج) صحة التفتيش . ارتكان المحكمة إلى أقوال من باشره . لا شائبة فيه .

١ — إذا كان المتهم لم يتمسك أثناء محاكمته بيطلاؤه إذن التفتيش لعدم

وجود مبرر له من تحقيقات أو قرائن فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة

النقض مادام الحكم ذاته ليس فيه ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن ما يثيره صحيح .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استظهرت في منطق سليم أن إذن التفتيش وإن

كان قد صدر بناء على طلب مساعد الحكدار إلا أنه لم يلاحظ فيه أن يكون تنفيذه

بواسطة هو شخصيا أو بواسطة أى أمور آخر معين بالذات فإن التفتيش إذا باشره

أى أمور من الضبطية القضائية يكون صحيحا .

٣ — إذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحا فإن سماع المحكمة لمن قام به

وباشره ، وارتكانها في حكمها على أقواله ، لا تكون فيه شائبة على الإطلاق .

(٣٥٦)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ١٢ القضائية

عود . متهم بسرقة حكم عليه أكثر من مرة في سرقات ونصب آخرها بالأشغال الشاقة . عائد في حكم

المادة ٥١ ع . الحكم عليه بإرساله إلى محل خاص . صحته . تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة .

لا يهم بعيدا كان أو قريبا . (المادتان ٥١ و ٥٢ ع جديد)

متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة بأكثر من عقوبة مقيدة للحرية

في سرقات ونصب ، وكانت آخرها بالأشغال الشاقة ، فإنه يكون عائدا في حكم

المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم بإرساله إلى المحل الخاص ليسجن

فيه حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه طبقاً للسادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحاً .
وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة ، لأن سبق توقيع هذه العقوبة
عليه يجعله مائداً مهما طال أمد الحكم عليه بها .

(٣٥٧)

القضية رقم ٧٠٥ سنة ١٢ القضائية

استئناف .

(١) أثره . طرح وقائع الدعوى جميعها على محكمة الدرجة الثانية . ملطعة محكمة الدرجة الثانية
في تبين واقعة الدعوى وفي الفصل فيها على وفق ما تراه . رفع الدعوى على المتهم بتدبيره عقد بيع .
القضاء ابتدائياً ببراءته بناء على أن هذا العقد المودع لم يكن عقد بيع وإنما كان عقد تبرع
والإزاء مع ذلك بتعويض . قضاء محكمة الدرجة الثانية عليه بالتعويض على أساس أن العقد بيع
وأنه بدده . لا خطأ في ذلك ولو كان الذي استأنف هو المتهم وحده . (المادة ١٨٩ تحقيق)
(ب) حكم . وجود خطأ في أسبابه . قضاؤه بطلبات أحد الخصوم . مطالبة هذا الخصم باستثناءه .
لا تصح . استثناءه لا يقبل لعدم المصلحة .

١ - يترتب على الاستئناف المرفوع من أحد الخصوم طرح جميع الوقائع
المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة
الثانية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف . والمحكمة الاستئنافية وإن كانت
ترتبط بالوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة إلا أن لها ، إذا ما رأت أن هذه
المحكمة أخطأت أو استبدلت بواقعة الدعوى واقعة أخرى ، أن ترجع الأمور إلى
نصابها ، وتفصل في الموضوع الذي رفعت به الدعوى . وليس فيما تجر به من ذلك
تسوية لمركز المستأنف ما دام منطوق الحكم لم يمس بما يضره . وإذن فإذا كانت
الدعوى مرفوعة على المتهم بأنه بدد عقد بيع كان مودعاً عنده لإضراراً بالمشتري
فقضت المحكمة الابتدائية ببراءته بناء على ما استخلصته من أن العقد المودع لم يكن
عقد بيع بل هو عقد تبرع منه ومن إخوته رجعوا عنه ، وقضت مع ذلك بإلزامه
بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغاً على سبيل التعويض ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية
تخالفت محكمة الدرجة الأولى واعتبرت أن العقد بيع وأن المتهم اختلسه ، وقضت
بالتعويض على هذا الأساس مع أن الحكم الابتدائي لم يكن قد استأنف إلا من

المتهم وحده، فانها لا تكون قد أخطأت في ذلك . إذ الواقعة التي جعلتها أساسا للحكمها هي ذات الواقعة التي كانت الدعوى مرفوعة بها ، ولأن استئناف أحد الخصوم يطرح موضوع الدعوى من جديد على المحكمة الاستئنافية .

٢ - لا تصح مطالبة الخصم باستئناف الحكم بسبب وجود خطأ في أسبابه متى كان الحكم قد قضى له بكل طلباته ، فإن استئنافه في هذه الحالة لا يكون مقبولا منه لعدم المصلحة .

(٣٥٨)

القضية رقم ٧٠٦ سنة ١٢ القضائية

إجراءات . التمسك بيطلائها . تأسيس البطلان على سبب غير متعلق بالتمسك به . لا يقبل منه .
متم . وجود صلة بينه وبين أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى . تمسك منهم بآخرمه بيطلان المحاكمة لهذا السبب . لا يقبل .

لا يقبل من المتهم أن يتمسك بيطلان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين . وإذا كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن بيطلان إجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات فيخبر زميله بفرقة المشورة بهذه الصلة كي تحكم بلزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وميد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٥٩)

القضية رقم ٦٨٦ سنة ١٢ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة شخص عن فعل جنائى وقع منه . متى لا تجوز محاكمته مرة أخرى عن هذا الفعل ذاته؟ شرطه . أن تكون المحكمة الأولى ملطلة في الفصل في هذا الفعل بجميع أوصافه وعلى الأخص الوصف الأشد . مجلس عسكرى . حكمه في دعوى على أساس الوصف الذى يتفق مع القوانين العسكرية . جواز محاكمة المتهم أمام الحاكم العادية عن الوصف الأشد الذى تحصله الواقعة موضوع المحاكمة .

إنه وإن كان لا يجوز محاكمة الشخص غير مرة عن فعل وقع منه إلا أنه يشترط لعدم محاكمته مرة ثانية أن تكون المحاكمة الأولى تملك الفصل في هذا الفعل بجميع أوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد . فإذا كانت المحاكمة الأولى لا تملك قانونا تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقزرا للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد . ولما كانت المجالس العسكرية ليست إلا محاكم استثنائية مقيدة بطبيعة وظيفتها بأن تفصل في الدعاوى المرفوعة أمامها على أساس أوصاف معينة ، ولا تملك — كما تملك المحاكم العادية — تعديل تلك الأوصاف ، فإنه إذا حكم مجلس عسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية ، وكانت الواقعة تتحمل أن توصف بوصف جريمة أشد ، فإنه في هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد .

المحاكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن محاكمة المتهم عسكريا عن جريمة يعاقب عليها بمقتضى القانون العام لا تمنع قانونا من إعادة محاكمته عنها أمام المحاكم الاعتيادية . وهذا هو ما فات قاضى الإحالة ملاحظته حين إصدار القرار المطعون فيه بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم لسبق محاكمته أمام مجلس عسكري ، فيكون هذا القرار قد بني على خطأ في تأويل القانون وذلك يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه وإن كان لا يجوز قانونا محاكمة الشخص أكثر من مرة عن فعل جنائى وقع منه إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الفعل واحدا في المحاكبتين ، وأن تملك المحاكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد . فإذا كانت المحاكمة الأولى لا تملك تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقزرا للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد .

ومن حيث إن المجالس العسكرية ليست إلا محاكم استثنائية مقيدة بحسب طبيعة وظيفتها بأن تفصل في الدعاوى المرفوعة أمامها على أساس أوصاف معينة ولا تملك

كما هو الشأن بالنسبة للعالم العادية تعديل تلك الأوصاف. فإذا هي حكمت في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية، وكانت الواقعة تتحمل أن توصف بوصف جريمة أشد، جاز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد. وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى وإجراءات المحاكمة العسكرية المضمومة لها أن المتهم وهو جندي ضرب زميلا له فقدم لمجلس عسكري مركزي لمحاكمته عن المخالفة الآتية :

وهي أنه أتى فعلا مضرا بحسن الانتظام وبالضبط والربط العسكري ، وذلك بأنه لما كان معنا حارسا على غرفة الحرس بمستشفى الدر داش ضرب العسكري السيد السيد محمد شلبي من نفس كتيفته بدبشك البندقية على جبهته فأحدث به الإصابات المدونة بالقرار والتي ترتب عليها حصول عاهة مستديمة له ، ففضى عليه المجلس في هذه التهمة بجلده ٣٥ جلدة وبجته مع الأشغال الشاقة مدة ٥٦ يوما . وظاهر من هذا أن المتهم لم يحاكم عن إحداث العاهة ذاتها باعتبارها جناية لها عقوبة خاصة بها مقررة في قانون العقوبات ، وإنما حوكم عن مخالفة عسكرية بحت لا تخالف العقوبة المقررة لها باختلاف الأفعال المكونة لها . وإذن فإن الحكم الصادر من هذا المجلس لا يحول دون محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن جناية العاهة التي تكونت من الفعل الذي وقع منه ما دامت عقوبة هذه الجناية أشد من عقوبة الجريمة التي حوكم عنها عسكريا .

(٣٦٠)

القضية رقم ٧٢٢ سنة ١٢ القضائية

استئناف . حق منوط بشخص المتهم . قيام عذر عند المتهم منه من التقرير بالاستئناف في الميعاد المحدد . محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره للتقرير بالاستئناف في الميعاد . لا يصح . تقريره بالاستئناف على إثر زوال العذر مباشرة . قبول الاستئناف . توكله عاميا ليقترعه بالاستئناف . تأخر الحماي في التقرير به إلى ما بعد فوات الميعاد . عدم تقريره بالاستئناف عقب التوكيل مباشرة إذا كان التوكيل قد حصل به اقتضاء الميعاد . قبول الاستئناف في الحالتين ما دام عذر المتهم قائما .

(المادتان ١٧٧ و ١٧٨ تحقيق)

إن القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل عنه محامياً أو غيره في استئناف الحكم الصادر عليه، بل إنه أعطى حق الاستئناف للمتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء . ولهذا فانه إذا أثبت أنه لم يستطع لعذر مقبول الذهاب إلى قلم الكتاب ليقتر فيه بالاستئناف فلا تصح عاصيته على أساس أنه كان ينبغي عليه قبل فوات الميعاد أن يوكل من يسهل إليه بالاستئناف نيابة عنه، بل يتعين في هذه الحالة — مادام العذر الذي استحال معه الذهاب إلى قلم الكتاب قائماً — قبول الاستئناف منه متى كان قد حصل على إئزوال العذر مباشرة . وإذن فإذا ما اعترى المتهم عذر منعه عن الذهاب إلى قلم الكتاب ليقتر بالاستئناف، فوكل عنه محامياً في ذلك، فإن تأخر المحامي عن التقرير بالاستئناف إلى ما بعد فوات الميعاد، أو عدم تقريره به عقب توكيله مباشرة إذا كان الميعاد قد اقتضى قبل ذلك، لا يصبح اعتبار أيهما كأنه حاصل من الموكل، وذلك مادام عذر الموكل قائماً بالفعل، إذ الغرض من التوكيل إنما هو مجزء التقرير بالاستئناف نيابة عن الموكل، ولذلك لا يصح أن يكون له أثر فيما للوكل من الحق في امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له حتى يزول عذره .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجوه الطعن أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً قد خالفت القانون . وذلك لأنه كان مريضاً ولم يستطع الانتقال من بلده للتقرير بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة، وأن عذره هذا قد ثبت لدى المحكمة بالشهادة الطيبة التي قدمت إليها ولكنها رفضته بمقولة إن المرض لم يكن من شأنه أن يضعف إدراك المريض ويجعله في حالة غيوبة، وأنه حرر بالفعل توكيلاً لمحاميه في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤١ ومع ذلك فالاستئناف لم يحصل إلا في يوم ١٢ من ذلك الشهر وكان الواجب حصوله في اليوم التالي للتوكيل على الأكثر، مع أنه ليس في القانون ما يوجب أن يكون الاستئناف في اليوم التالي لتحرير التوكيل، ومع أن الطاعن كما لم يستطع لمرضه أن يذهب لقلم الكتاب ليقتر بالاستئناف

لم يستطع أن يوصل التوكيل الذي حرر وصنق عليه في بلده إلى المحامي الموكل بمجل عمله في الوقت المناسب .

وحيث إن واقعة الحال في الدعوى أن الطاعن استأنف الحكم الصادر عليه ابتدائيا بالعقوبة ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول استئنافه شكلا . وقالت في ذلك " إنه قضى غاييا بجلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ بحبس المتهم ثلاثة شهور شغل وكفالة ٥٠٠ قرش وعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي ، وبجلسة المعارضة حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن والمصاريف . وذلك بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ولم يستأنف المتهم إلا في ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ فيكون الاستئناف مرفوعا بعد الميعاد . وحيث إن النيابة طلبت عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد فیتعين تأييد طلبها " . وفي المعارضة تمسك بأنه كان مريضا وبأن في القضية شهادة بمرضه تثبت عدم إمكانه أن يتحرك ، فخكت المحكمة في المعارضة برفضها وذكرت " أن حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن صدر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ ولم يستأنف المتهم هذا الحكم سوى في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ فيكون استئنافه غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانوني . وحيث إن عذر المرض الذي أبداه المتهم تراه المحكمة غير مقبول أيضا إذ كان في مقدوره أن يستأنف في الميعاد بمقتضى توكيل كما فعل أخيرا ، لأن مرضه لم يكن من شأنه أن يضعف إدراكه أو يجعله في حالة غيبوبة . وأكثر من هذا فإن التوكيل وإن عمل في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤١ إلا أن التقرير بالاستئناف تم في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ أي بعد ثمانية أيام وكان الواجب حصوله في اليوم التالي لتاريخ تحرير هذا التوكيل على الأكثر " .

وحيث إن القانون لم يوجب في استئناف المتهم للحكم الصادر عليه أن يكون ذلك بواسطة محام أو وكيل آخر ، بل إنه أعطى هذا الحق للمتهم يستعمله بنفسه وإن شاء فبواسطة وكيل عنه . ولذلك لا يصح محاسبة المتهم الذي يثبت أن عذرا مقبولا لم يمكنه من الذهاب إلى قلم الكاتب ليقتر فيه بالاستئناف — لا يصح محاسبته على أساس أنه كان ينبغي عليه قبل فوات الميعاد أن يوكل من يسهل إليه

بالاستئناف نيابة عنه ما دام ذلك لم يكن واجبا عليه بمقتضى أى نص بالقانون .
ويتعين فى هذه الحالة — ما دام العذر الذى استحال معه الذهاب إلى قلم الكاتب
قائما — قبول الاستئناف من المتهم بشرط أن يكون قد حصل على إتر زوال العذر
مباشرة .

وحيث إنه إذا اعترى المتهم عذر منعه من الذهاب بنفسه إلى قلم الكاتب
ليقرر باستئناف الحكم الصادر بإدائته فوكل محاميا ليطن بالنيابة عنه فلا يترتب على
ذلك اعتبار تأخير المحامى فى رفع الاستئناف حتى فوات ميعاده أو مضى مدة غير
قصيرة على التوكيل كأنه حاصل من موكله بلا عذر إذا كان عذر الموكل لا زال قائما
بالفعل ، لأن التوكيل لم يقصده به إلا مجزئ التقرير بالاستئناف بالنيابة عن الموكل ،
ولم يكن الغرض منه تقصير المدة المقررة له ليرفع استئنافه فيها ممتدة حتى يزول
عنه عذره .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بعدم
قبول استئناف الطاعن شكلا . ذلك لأنه إن صح أن المحكوم عليه كان مريضا
لا يستطيع أن يذهب بنفسه إلى قلم الكاتب ليقرر بالاستئناف فإن ميعاد الاستئناف
يمتد بالنسبة له حتى يزول العذر ، ولا يجوز أن يحتج عليه بأنه كان فى مقدوره أن
يوكل من يرفع الاستئناف عنه فى الميعاد القانونى أو أن من وكله ليستأنف عنه أثناء
مرضه لم يقرر بالاستئناف فى الوقت المناسب .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه .

(٣٦١)

القضية رقم ٧٢٧ سنة ١٢ القضائية

قض وإبرام . تقديم أسباب الطعن بالنقض . ميعاده . المؤول عليه فى حساب الميعاد . تاريخ
وصول الأسباب إلى قلم كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم أو إلى قلم كاتب محكمة النقض . تاريخ تسليمها
إلى البريد أو إلى أية جهة أخرى . لا عبرة به . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المعول عليه في حساب ميعاد تقديم أسباب النقض هو تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض . ولا عبرة بتاريخ تسليم تلك الأسباب إلى مصلحة البريد أو إلى أية جهة أخرى لتتولى توصيلها إلى قلم الكتاب .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٦٢)

القضية رقم ١٣٥ سنة ١٢ القضائية

تعويض . تضامن . اعتداء . جلة أشخاص على المجنى عليه . توافق خواطرم على الاعتداء . تنفيذهم على مرأى من بعضهم البعض . وفاته . عدم استطاعة المحكمة تعيين من أحدث الضربة التى نشأ الموت عنها . مسئوليتهم جميعا من الوجهة المدنية عن الوفاة .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين وفريقهما حضروا معا لمحل الحادثة وكان كل واحد منهم عاقدا النية على الاعتداء على فريق المجنى عليه بسبب مضاربة سابقة وقعت بين بعض أفراد الفريقين ، وتنفيذا لهذا الغرض ضرب كل من المتهمين ، بحضور الآخر وعلى مرأى منه ، المجنى عليه المذكور فأحدثا به الإصابات التى أدى بعضها إلى وفاته ، فإن كلا منهما يكون مسئولاً قانوناً عن تعويض الضرر الناشئ عن الضرب الذى أحدثه هو والذى أحدثه زميله بالمجنى عليه وعن نتيجته الاحتمالية وهى الوفاة . وذلك على أساس أن ارتكاب كل منهما فعلته إنما كان بناء على وجود زميله معه ، وهذا الظرف من شأنه أن يشجع كلا منهما على الاعتداء الذى كانا متوافقين عليه . وإذن فالقضاء عليهما متضامتين بالتعويض للدعى بالحق المدنى عن وفاة المجنى عليه لا مخالفة فيه للقانون ، لأن كلا منها يعتبر مسئولاً من الوجهة المدنية عن الوفاة ولو أن المحكمة لم تستطع تعيين من منهما الذى أحدث الإصابة التى نشأ الموت عنها .

(٣٦٣)

القضية رقم ١٣٦ سنة ١٢ القضائية

ضرب أفضى إلى الموت . مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لفعلة . وفاة المحنى عليه بسبب الإصابات التي أحدثتها به المتهم . وجود عوامل أخرى ساعدت على الوفاة . مسئولية المتهم .

(المادة ٢٠٠/ع ١ = ٢٣٦)

يجب — فى جريمة الضرب — أن يحمل المتهم المسئولية عن كل ما كان فى مقدوره ، أو ما يكون من واجبه ، أن يتوقع حصوله من النتائج . فإذا كانت فعلة المتهم هى العامل الأول فى إحداث النتيجة التى وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفعلة فإنه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة المحنى عليه أو وجود أمراض به أو إهماله فى العلاج متى كان يسيرا . وإن كان إذا كانت الواقعة هى أن المتهم أحدث بالمحنى عليه جروحا يجهته وبمواضع أخرى من جسمه ، وظهر أثناء علاجه بالمستشفى تسوس فى عظام الجدارية والصدغية اليمنى فاستؤصل بعضها ، ثم حصل له تجمع صديدي بأعلى الرأس فعملت له فتحة ، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢٦ يوما خرج منه ليتولاه طبيب خاص ، ثم توفى بعد خروجه بأيام ، وكانت وفاته نتيجة الامتناع عن العلاج الناشئ عن الخروج وإن كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج مدة أسبوع وحالة قلبه والرئتين والكبد والطحال ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذا هى حملت المتهم المسئولية عن وفاته .

جلسة ٩ مارس سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : عبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الزيدى بك ومحمد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك المستشارين .

(٣٦٤)

القضية رقم ٥٤٤ سنة ١٢ القضائية

استئناف فى المواد الجنائية . حق منوط بشخص الخصم . وكل محام . تقريره بالاستئناف نيابة عن المتهم بناء على توكيل يبيح له ذلك . رفضه بمقولة إنه رفع من غير ذى صفة . لا يجوز .

(المواد ١٧٥ — ١٧٩ تحقيق والمادة ٢٤ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩)

الاستئناف في المواد الجنائية حق منوط بشخص الخصم يستعمله بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر - محاميا أو غير محام - يوكله لهذا الغرض إذا شاء . أما ما جاء بالمادة ٢٤ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ من أن حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم مقصور على المحامين ومن تأذن لهم المحكمة من بعض الأقارب فانه لا يقصد به إلا الحضور للرافعة وإبداء الطلبات بالجلسة . وأما ما جاء بها بعد ذلك من أنه لا يجوز تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين فانه خاص بالاستئناف في المواد المدنية فقط . إذ هذا الاستئناف هو الذى يوجب القانون أن يكون بصحف مشتملة على أسباب وبيانات لا يسطع بها سوى المحامين . بخلاف الاستئناف في المواد الجنائية فان القانون لا يوجب أكثر من التقرير به فى قلم الكتاب . وإذن فاذا قرر وكيل محام باستئناف الحكم الصادر ضد المتهم بناء على توكيل يبيع له ذلك فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة إنه رفع من غير ذى صفة فانها تكون قد أخطأت .

جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٦٥)

القضية رقم ٨٦٣ سنة ١٢ القضائية

تلبس . أجرة أرز مرسله بطريق السكة الحديد . علم ضابط البوليس من التحيات بأنه قد دُس فيها مخدر . استصداره هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من القاضى بضبطها وتفتيش من يسلمها . رؤيته المتهم يتسلمها فى المحطة . وضع المتهم إياها على عربة وسيره أمامها . فراره عند شروع ضابط البوليس فى ضبطه وتركه العربى بما عليها . مفاده أنه تركها له وعمل على قطع كل علاقة له بها . تفتيش العربى . ليس فيه انتهاك لحرة الملك . بطلان إذن التفتيش . لا مصلحة له فى التمسك به . فراره يبيع تفتيش العربى بدون أى إذن . تفتيشه بعد تفتيش العربى والعشور على المخدر . لا شائبة فيه . (المواد ٧ و ٨ و ١١ و ١٥ و ١٨ تحقيق) حالة تلبس .

إذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحرياتة أن أجولة من الأرض مرسله بطريق السكة الحديد قد دس فيها مخدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من القاضى بضبطها وبفتيش من يتسلمها ، ولما ذهب إلى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وضعها على عربة وسار أمامها ، ولما شرع في ضبطه لجأ إلى الفرار، فان فرار المتهم وتركه العربة بما عليها في الشارع العمومى مفاده أنه تركها لرجال البوليس وتنصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها . ولذلك لا يقبل منه إذا هم قدشوا هذه العربة أن يدعى بأن حرمة ملكه قد انتهكت . كما أنه لا مصلحة له في أن يتسك بطلان التفتيش لحصوله بناء على إذن باطل ، لأنه بفراره قد أوجد حالة جديدة تبيح التفتيش بدون أى إذن . ثم إن تفتيشه هذا لا شائبة فيه أيضا ما دام قد حصل بعد تفتيش العربة والعتور على المخدر في أحد الأجولة التي كانت محملة عليها فان ذلك يجعل من الواقعة حالة تلبس بتبيح تفتيشه .

(٣٦٦)

القضية رقم ٨٦٤ سنة ١٢ القضائية

استئناف . التقرير به . حق للتم يستعمله بنفسه . توكله غيره في التقرير به . متروك لمشيئته . طوره مقرر قهرى على المتهم منعه من التقرير به في الميعاد . محاسبته عن الميعاد من يوم صدور الحكم . لا تصح . (المواد ١٧٥ - ١٧٩ تحقيق)

إن القانون إذ خول المتهم أن يستأنف الحكم الذى يصدر ضده فانه إنما خوله هذا الحق ليستعمله هو بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء . وإذن فاذا طرأ على المتهم عذر قهرى منعه من الذهاب بنفسه في الميعاد القانونى إلى قلم كتاب المحكمة ليقزر فيه بالاستئناف فلا تصح محاسبته عن الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم على أساس أنه كان من المتعين عليه في هذه الحالة أن يوكل عنه من يختاره ليذهب إلى قلم الكتاب بالنيابة عنه . وذلك لأن التوكيل أمر اختياري لا يصح أن يلزم به أحد، فاذا لم يشأ المتهم أن يوكل غيره فلا يصح أن يترتب على ذلك أى جزاء تضارب به .

مصلحته . وإذن فمن الخطأ أن تقضى المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة إن المتهم وإن كان مريضا لا يقوى على الذهاب بنفسه إلى قلم الكتاب إلا أنه كان عليه أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف .

جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٦٧)

القضية رقم ٥٠١ سنة ١٢ القضائية

(أ) قذف وسب بالكتابة . العلانية في هذه الجريمة . كيف تتحقق ؟ توزيع الكتابة بغير تمييز على عدد من الناس . قصد الإذاعة . صورة واقعة . مذكرة في دعوى تحوى قدفا وسبا .

(ب) استنباط العلانية من وقائع الدعوى . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . متى تتدخل محكمة القضاة ؟ (المادة ١٤٨ ع = ١٧١)

(ح) سب وقذف في مذكرة مقدمة في دعوى . مناط المسؤولية عنه . كونه يستلزمه الدفاع أولا . وجوب بحث ذلك وبيانه في الحكم . (المادة ٢٦٦ ع = ٣٠٩)

(د) حكم . تسببه . رفض الدعوى المدنية المقامة من المدعى على المتهم لتكافؤهما في القذف . عدم بيان ما وقع من المدعى من عدوان وظروفه . قصور بمطل .

١ - العلانية في جرميتي القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١

من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس بغير تمييز، وانتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب . ولا يجب أن يكون التوزيع بالغا حدا معينا، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلا ، سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور ما دام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم (وهو محام) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوسيه

المحامي عن المتهم وسألت الثانية لمحامي المدعى بالحق المدني وقدمت الثالثة لمينة المحكمة لتودع ملف القضية ، فهذا يدل على أن المذكرة قد اطلع عليها المحامي عن الموقوف في حقه وهيئة المحكمة وكاتب الجلسة أيضا بحكم وظيفته . والمتهم بوصفه محاميا - كما ذكر الحكم - لم يكن يحجل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للإبداء الذي يستدعي بالضرورة اطلاعهم عليها . وبهذا كله توافر العلانية في جرمي القذف والسب كما عرفها القانون ، لتداول المذكرة بين محامي الموقوف في حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضي طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولثبوت قصد الإذاعة لدى المتهم ووقوع الإذاعة بفعله .

٢ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر وقائع دعوى القذف والسب المطروحة عليها وتعتزف توافر العلانية فيها أو عدم توافرها إلا أنها إذا استنتجت نتيجة من مقدمات لا تؤدي إلى ما انتهت إليه فيكون لمحكمة النقض أن تراجعها في ذلك .

٣ - إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولا عنه طبقا للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات . أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنيا عما وقع منه . ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبحثه من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور .

٤ - إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم بمقولة تكافئهما في السيئات قائلة إن المتهم لم يقدم المذكرة المحتوية للقذف إلا بعد أن استفزه المدعى ، وإنه لم يورد عبارات القذف والسب فيها إلا ردًا على ما بدأه به من عدوان ولو أن بعض هذا العدوان ليس معاصرا لتلك المذكرة ، وذلك دون أن تبين ماهية هذا العدوان ولا ظروفه ، فإنها تكون قد قصرت في إيراد الأسباب التي أقامت عليها حكمها . إذ هذا القصور لا يستطاع معه مراعاتها في استخلاص انتفاء مسئولية المتهم هل كان من عناصر واقعية تؤدي إليه أو لا ؟

(٣٦٨)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ١٢ القضائية

قرعة . جريمة الإهمال من التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية . استمرار قيامها وعدم انقطاعها إلا عند بلوغ نفر القرعة سن السابعة والعشرين . غير صحيح على الإطلاق . الاستمرار ينقطع بأي سبب من الأسباب التي يرتفع معها واجب التبليغ : موت نفر القرعة . تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن . (المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية)

إن القول بأن جريمة الإهمال في التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية تستمر قائمة ولا تنقطع إلا عند بلوغ نفر القرعة سن السابعة والعشرين ليس صحيحا على إطلاقه ، فإن الاستمرار فيها ينقطع بأي سبب من الأسباب التي يرتفع معها واجب التبليغ عن هو مكلف به كموث نفر القرعة أو تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن إذ في هذه الأحوال وأمثالها يسقط واجب التبليغ بسقوط موجهه .

(٣٦٩)

القضية رقم ٩٥٠ سنة ١٢ القضائية

تزوير . القصد الجنائي . متى يعتبر متوافرا ؟ . تغيير الحقيقة من قصد للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . عدم ثبوت علم المتهم بتغيير الحقيقة . مجزؤ إهماله في تحزى الحقيقة . لا يتحقق به هذا الركن . مثال . شيخ يلد . شهادة وفاة . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجزؤ إهماله في تحزىها ، مهما كانت درجته ، لا يتحقق به هذا الركن . وإذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذى وقع على الشهادة المحزورة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصه المتوفى ولا قريبا له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقتة بشيخ الحصه وأخيه الموقعين عليها قبله فلا تصح إدانته في جريمة التزوير على أساس مجزؤ القول بأنه لم يعن بتزوير تاريخ الوفاة والتحزى عن حقيقة مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك وأن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالى .

(٣٧٠)

القضية رقم ٩٥٢ سنة ١٢ القضائية

سرقة بظروف . ظرف حمل السلاح . مجرد حمله . كفاية لتلطيظ العقاب . علة ذلك . سبب حمل السلاح لا اتصال له بالجريمة . لا يهم .
(المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦)

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزمى له قد ارتكب جريمة السرقة ليلا وأنه كان حينذاك يحمل سلاحا ناريا فذلك تتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات . ولا يهم أن يكون حمل المتهم السلاح راجعا إلى سبب لا اتصال له بالجريمة كأن يكون من مقتضيات عمله الرسمي أن يحمل السلاح وقت قيامه به . ذلك لأن العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل السلاح — ظاهرا كان أو مخبأ — وقت مقارفة الجريمة . إذ هذا من شأنه أن يلقي الرعب في نفوس المجنبي عليهم إذا ما وقع بصهرهم عليه ، وأن يمهّد لحامله — فضلا عن السرقة التي قصد إلى ارتكابها — سبيل الاعتداء به على كل من يحاول ضبطه أو الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده ، وهذا يستوى فيه أن يكون السلاح قد لوحظ في حمله ارتكاب السرقة أو لم يلاحظ فيه ارتكاب أية جريمة .

(٣٧١)

القضية رقم ٩٥٣ سنة ١٢ القضائية

(أ) موازين ومقاييس ومكاييل . الآلات المزورة . العقاب على وجودها . شرطه . البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يصاقب على هذه الجريمة .

(المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩)

(ب) نسيب الأحكام . دفع جوهرى . وجوب الرد عليه بما يفنده . مثال في جريمة ضبط ميزان مزور .

١ — إن المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين أو مقاييس أو مكاييل مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التي تكون معدة للوزن أو القياس أو الكيل مع علمه بذلك قد اشترطت في عبارة صريحة ألا يكون هناك ” مبرر مشروع ” لحيازة المتهم لها وجد لديه . وإذن فلا يكفي لصحة الإدانة بناء على هذه المادة أن يكون الحكم قد بين أن

ما وجد لدى المتهم من الموازين لم يكن مضبوطا وأنه كان يعلم بذلك ، بل يجب أن يبين أيضا أن حيازة المتهم للموازين التي يعلم أنها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من مسوغ مقبول . وإذا كان هذا البيان لازما لصحة الإدانة بصفة عامة — كما هو مقتضى النص — فانه يكون ألزم إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه تاجر حديد قديمة وأن ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة إنما كان على سبيل بيعه حديدا مع الحداث الأخرى الموجودة بمحل تجارته ، وأنه لم يكن يحرزها لاستخدامها موازين في التعامل .

٢ — يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفوع مفندا لها . فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذي اتهم بوجوده مزورا عنده كان مضبوطا ومعايرا من قبل ، وأن عدم الضبط الذي يؤاخذ عليه إنما كان نتيجة خالٍ اعترى الميزان بسبب نقله — وهو ثقيل الوزن كبير الحجم — من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق ، فانه يجب على المحكمة أن تعرض في ردها على هذا الدفع لعملية نقل الميزان في ذاتها هل انحلل قد نتج عنها أم هو كان موجودا من قبل .

(٣٧٢)

القضية رقم ٩٥٩ سنة ١٢ القضائية

نزور . عقد بيع مزور . تقديمه للتسجيل . استعمال له . وجوب العقاب عليه .

إن في تقديم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالا له ، لأن التسجيل لتحقيق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكليف إلى المشتري .

(٣٧٣)

القضية رقم ٩٦٦ سنة ١٢ القضائية

(أ) خيانة أمانة . محصل في شركة . تصرفه في مبلغ حصله على سبيل الوكالة . تمسكه بأنه لم يتصرف فيه إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقته هو زملائه بالشركة . صحة هذا الدفع . تحريره سندات بالمبلغ للشركة بعد تصرفه فيه . تجدد عمولة له تكفى لوفاء ما احتجزه . امتناعه عن الدفع للقاصة . لا اختلاس .

(ب) مقاصة . دينان أحدهما غير خالٍ من النزاع . إقرار المقاصة . لا يجوز . الحكم بالدين الخالي من النزاع مع حفظ حق طالب المقاصة في المطالبة بدينه .

١ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه اختلس مبلغ كذا قيمة الإيصال المسلم إليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما لإضرارها بها، فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة، وأنه لم يحز السندات الإذنية للشركة إلا بناء على طلب باشكاتها لنياب مديرها، وأنه قد تجدد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفي لوفاء ما سبق أن احتجزه، وأنه لذلك امتنع عن الدفع للقاصة، ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجارى صحيح، فإن احتجازه لنفسه المبلغ الذى حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح إذن اعتباره اختلاسا. وتحرير المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدى إلى إدانته ما دام تصرفه فيه كان قبل تحريرها.

٢ - لا يجوز للحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقر وقوع المقاصة مادام هذا الدين لم يصف. ولها أن تحكم بالدين الخالى من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على خصمه.

جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٧٤)

القضية رقم ٩٥٤ سنة ١٢ القضائية

(١) إجراءات . واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى . محاكمة المتهم عنها أمام محكمة الدرجة الثانية مباشرة . لا يجوز ولو بقبول المتهم . تعلق ذلك بالنظام العام . مثال . رفع الدعوى عن جريمة اشتراك في تزوير . أعضاء الدعوى بمضى المدة . تعديل التهمة إلى اشتراك في جريمة استعمال الوثقة المزورة . لا يجوز .

(ب) مستولية مدنية . قض الحكم فيما قضى به جنائيا . متى لا يكون له تأثير فيما قضى به من التعويض ؟ عدم مساءلته جنائيا . لا تعارض مع مساءلته مدنيا . (المادة ١٥١ مدني)

١ - إذا كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي اشتراكه في التزوير فلا يجوز للحكمة الاستثنائية - إذا رأت أن الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة قد انقضت بمضي المدة - أن تعدل التهمة فتعتبر المتهم شريكا في جريمة استعمال الورقة المزورة ؛ ذلك لأنه بفض النظر عن أن الاستعمال يعتبر من النتائج المحتملة للتزوير أو لا يعتبر ، فإن واقعة الاستعمال ذاتها والاشتراك فيه ، لكونها لم ترفع بها الدعوى على المتهم ، لا يجوز أن يوجه إليه أمام محكمة الدرجة الثانية أية تهمة على أساسها ولو بناء على قبوله ، فإن ذلك يكون معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستثنائية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ؛ وهذا ، لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته ، يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، ولا يصححه قبول المتهم له .

٢ - إذا كانت المحكمة قد عاقبت المتهم على اعتبار أنه اشترك في جريمة استعمال الورقة المزورة وألزمته بالتعويض الذي طلبه المدعى منه ومن الفاعل الأصلي الذي توفي بالتضامن بينهما فنقض الحكم بالنسبة للعاكة الجنائية لا يستتبع حتما نقضه في الدعوى المدنية . ونقضه من هذه الناحية لا يكون إلا بناء على أسباب خاصة بها . وذلك لأن التعويض كان من بادئ الأمر مطلوبا من المحكوم عليهم به بالتضامن بينهما على أساس أن تزوير الورقة واستعمالها من الأعمال الضارة التي تستوجب بمقتضى أحكام القانون المدني التعويض على كل من ساهم فيها بأية طريقة من الطرق مهما كانت أحكام المسؤولية الجنائية المقررة في قانون العقوبات . فالمتهم في هذه الحالة يعتبر من الوجهة المدنية مسؤولا عن تعويض الضرر الناشئ عن الاستعمال مسؤوليته عن الضرر الناشئ عن التزوير الذي لولاه لما حصل الاستعمال ، وعدم مساءلته جنائيا عن الاستعمال لا يتعارض مع إلزامه بالتعويض عنه ، ولا يقتضى في حد ذاته نقض الحكم القاضي به .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ خطأ يبيحه بما يستوجب نقضه . ذلك لأن الجريمة المحتملة لا تقع إلا في صورتين ليست

منهما صورة القضية، إذ الاستعمال فيها لم ينتج عن فعل الطاعن، ولم يقع في نفس الوقت الذي حصل فيه التزوير، فلا يمكن مطلقاً أن يسأل عنه الشريك في التزوير. وفضلاً عن ذلك فإن الجريمة التي تشكلت منه تكون قد سقطت على كل حال لأنه مضى بين التزوير والاستعمال أكثر من ثلاث سنوات .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على سيد أحمد كيلة والطاعن بأن الأول زور سنداً بمبلغ ٢٣ جنياً لصالحه ضدّ جينة سيد أحمد يوسف بأن اصطنع هذا السند ووقع عليه بخطها الذي كانت تتركه معه، واستعمل هذه الورقة المزورة بأن قدّمها في القضية المدنية ١٥٥٤ سنة ١٩٣٥ . والثاني اشترك مع الأول في تزوير هذه الورقة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن وقع عليها بامضائه كشاهد . وقد ادعت جينة سيد أحمد يوسف مدنياً بمبلغ ١٠ جنيات قبل المتهمين . وفي أثناء سير الدعوى توفى الأول وحكم بسقوط الدعوى بالنسبة له . ومحكمة أول درجة أدانت الطاعن في التهمة المرفوعة بها الدعوى وألزمت بالتعويض للدعية . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم من جهة العقوبة والتعويض وقالت : ”وحيث إن الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت تهمة التزوير في عمله للأسباب التي وردت به . وحيث إن الحاضر مع المتهم دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة . ووجهته في ذلك أن السند المطعون فيه يحمل تاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولم يسأل في التحقيق الذي أجرته النيابة لأول مرة، وهو أول إجراء قاطع للثة بالنسبة له، إلا في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ وحيث إنه وإن كان السند المطعون فيه يحمل تاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلا أنه قد حصل خلاف بشأن حقيقة التاريخ الذي كتب فيه هذا السند . وحيث إنه يكاد يكون من المسلم به أن ختم المحنى عليها كان في حوزة سيد أحمد كيلة الدائن في هذا السند إذ كان هو القائم بإدارة أموال المحنى عليها وزوجها أثناء وجود هذا الأخير بأحد اللجان تنفيذاً لحكم صادر ضده بالأشغال الشاقة في جنائية قتل ، وأن سيد أحمد كيلة قد انتهز فرصة وجود الختم بين يديه وارتكب هذه الجريمة . وحيث إنه ثابت من أقوال المحنى عليها أنها استردت

ختمها من سيد أحمد كخيلة بعد خروج زوجها من اللبان بثلاثة أيام . وحيث إن زوجها نرح باقراره في سنة ١٣٥٠ هجرية ولا يوجد بين الأوراق ما يدل على خطأ في هذا التاريخ أى من عشر سنوات تقريبا . وحيث إنه بفرض أن التزوير قد حصل في سنة ١٣٥٠ فإن المدة التي مضت بين هذا التاريخ وبين أول إجراء من إجراءات التحقيق مع المتهم تكون قد تجاوزت الثلاث سنوات ، وعليه يتعين قبول الدفع . وحيث إن المتهم شريك في تهمة التزوير بطريق المساعدة حيث وقع على السند المطعون فيه في فترة تزويره . وحيث إنه وإن كانت جريمة استعمال الأوراق المزورة مع العلم بتزويرها قائمة بذاتها ومنفصلة تماما عن جريمة التزوير إلا أنه من المسلم به أن الغرض الأساسي من ارتكاب جريمة التزوير هو استعمال الورقة المزورة وإلا انتفت علة التزوير . ومن غير المعقول أن شخصا يزور سنداً على آخر حبا في التزوير أو خدمة للفن .

وحيث إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات القديم نصت على أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت . وحيث إنه وإن كان اشترك المتهم قاصرا على التزوير إلا أن جريمة الاستعمال قد وقعت محتملة للجريمة الراحلة التي اشترك فيها وعليه فقد أصبح مسئولاً عنها . وحيث إن المحكمة قد لفتت نظر المتهم والمحامي عنه إلى هذا الوصف الجديد وطلبت إليهما أن يكون دفاعهما منصبا على هذه الجريمة الجديدة ففعلا ولم يبد منها أى اعتراض على ذلك . وحيث إن المحكمة لم تضيف للمتهم وقائع جديدة غير ما جاء في الأوراق . وحيث إن جريمة الاستعمال قد تمت برفع الدعوى المدنية رقم ١٥٤٤ سنة ١٩٣٥ مدنى ميت غمر المنضمة ضد المحبى عليها وتقديم السند المزور كسند فيها . وحيث إن مدة سقوط الدعوى العمومية الناشئة من هذه الجريمة لا تبدأ إلا في يوم التنازل عن التمسك بالورقة المزورة أو من يوم الحكم نهائيا بالتزوير، وقد صدر هذا الحكم ابتدائيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وانهائيا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩،

وطيه يتعين عقاب المتهم عن هذه الجريمة عملا بالمواد ٤٠ فقرة ثالثة و٤١ و٤٣ و١٨٣ من قانون العقوبات القديم . وحيث إن العقوبة التي قضت بها محكمة الدرجة الأولى تناسب مع تهمة الاستعمال ، وكذا الحال بالنسبة للتعويض المدني المقضى به ، ومن ثم فقد حق تأييد هذا الجزاء .“ ومن أجل هذا ” حكمت المحكمة حضوريا : (أولا) بقبول الدفع وسقوط الحق في إقامة دعوى التروير لمضى المدة القانونية . (وثانيا) باعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا في استعمال ورقة مزورة مع علمه بترويرها طبقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ١٨٣ من قانون العقوبات وتأيد العقوبة والتعويض مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية “ .

وحيث إنه لما كانت الدعوى العمومية لم ترفع على الطاعن إلا عن جريمة الاشتراك في التروير فقط فإن المحكمة الاستثنائية إذ عدلت التهمة بالنسبة له بفعلتها — بعد أن رأت أن الدعوى العمومية فيما يختص بجريمة التروير قد انقضت بمضى المدة — اشتراكا في جريمة استعمال الورقة المزورة تكون قد أخطأت خطأ يينا . لأنه بغض النظر عن كون استعمال الورقة المزورة يعتبر بالنسبة لترويرها من النتائج المحتملة ، كما قالت المحكمة ، أو لا يعتبر ، فإن واقعة الاستعمال ذاتها أو الاشتراك فيه لم ترفع بها الدعوى العمومية على الطاعن ، فما كان يجوز بحال أن توجه إليه أمام محكمة الدرجة الثانية أية تهمة على أساس تلك الواقعة التي لم تطلب محاكمته من أجلها ، ولو كان هذا بناء على رضاه منه كما قال الحكم . لأن ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستثنائية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة أول درجة . وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، فلا يصححه قبول المتهم له أو سكوته عنه .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من معاقبة الطاعن على اعتبار أن ما وقع منه يعد اشتراكا في جريمة استعمال الورقة المزورة .

وحيث إن تقض الحكم للأسباب المتقدمة لا تأثير له في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . لأن الطاعن لم يضمن طعنه أسبابا خاصة بها ، ولأن التعويض كان من بادئ الأمر مطلوبا من الطاعن والمتهم الذي توفى بالتضامن بينهما على أساس تزوير الورقة واستعمالها على اعتبار أن ذلك من الأعمال الضارة التي توجب التعويض بمقتضى أحكام القانون المدني على كل من ساهم فيها بأية طريقة من الطرق مهما كانت أحكام المسؤولية الجنائية المقررة في قانون العقوبات . فالطاعن بناء على ذلك يعتبر من الوجهة المدنية مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن الاستعمال مسئولته عن الضرر الناشئ عن التزوير الذي لولاه لما حصل الاستعمال . فعدم مساءلة الطاعن جنائيا عن الاستعمال لا يتعارض مع إلزامه بالتعويض عنه ولا يقتضى في حد ذاته تقض الحكم القاضي به .

(٣٧٥)

القضية رقم ٩٦٢ سنة ١٢ القضائية

إثبات . دفع المتهم بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود المخدرات به . قبوله . وجوب استبعاد التفتيش كدليل في الدعوى . إدانته على أساس وجود المخدرات به . لا تصح . تقرير المتهم بأن المادة المخدرة ضبطت بين طيات فراشه . ليس اعترافا يؤخذ به .

مضى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود المخدرات فلا يصح منها أن تدين المتهم على أساس وجود المخدرات عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالإدانة مبني على أدلة أخرى كافية . فاذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان التفتيش واستبعدت ما أسفر عنه كدليل إثبات في الدعوى ومع ذلك أدانت المتهم بناء على ما قالته من أنه قد قرر في جميع أدوار الدعوى هو وزوجته أن المادة التي يحاكم عن إحرازها قد ضبطت بين طيات فراشه ، وأنه قد ثبت من التحليل أنها حشيش ، فإن حكمها يكون معيبا ، لأن هذا القول من المتهم وزوجه لا يبعد اعترافا وإنما هو مجرد تقرير للتفتيش الباطل ولما نتج عنه .

(٣٧٦)

القضية رقم ٩٩٥ سنة ١٢ القضائية

معارضة . ميمادها . إعلان المحكوم عليه بالحكم النيابي الصادر ضده بملخص على النموذج المعروف .
قرينة قاطعة على علمه بصور هذا الحكم . المعارضة فيه بعد الميعاد لاعتقاد المعارض خطأ أن الإعلان كان
عن حكم آخر . لا تقبل . (المادة ١٣٣ تحقيق)

إنه لما كان نص المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحا في أن
المعارضة يجب أن تحصل في ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم
النيابي الصادر ضده وفي أن هذا الإعلان يصح أن يكون بملخص على النموذج الذي
يقتره وزير العدل ، فإن المعارضة التي ترفع بعد هذا الميعاد لا تكون مقبولة أبدا
ولو تبين أن المعارض اعتقد خطأ أن إعلانه بالحكم النيابي الذي يمارض فيه
خاص بحكم آخر لم ير أن يمارض فيه أو سبق له أن عارض فيه . وذلك لأن القانون
قد جعل من إعلان المحكوم عليه بالحكم النيابي بالكيفية التي قررها قرينة قاطعة على
علمه بصور الحكم النيابي ذاته الذي أعلن به .

(٣٧٧)

القضية رقم ١٠٠١ سنة ١٢ القضائية

حكم . البيانات الجوهرية الواجب ذكرها فيه : اسم المتهم — تاريخ صدور الحكم — الهيئة التي
أصدرته — التهمة التي عوقب المتهم من أجلها . خلو الحكم من هذه البيانات . بطل له . حكم استئنافي .
أخذه بأسباب حكم ابتدائي غير مشتمل على تلك البيانات . بطلانه . (المادة ١٤٩ تحقيق)

من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ
الذي صدر فيه الحكم والهيئة التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من أجلها ،
وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله كأنه لا وجود له . فالحكم الاستئنافي
الذي يأخذ بأسباب حكم ابتدائي غير مشتمل على تلك البيانات يكون باطلا لاستناده
إلى أسباب حكم لا وجود له قانونا .

(٣٧٨)

القضية رقم ١٠١٤ سنة ١٢ القضائية

نقض وإبرام . معاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . مدة تحرير الحكم ومراجعته والتوقيع عليه .
 المدة المخصصة لصاحب الشأن للاطلاع على الحكم وتقديم الأسباب . الحصول على مهلة . مناهة .
 شهادة دالة على أن الحكم كان مضموا في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب لتحضير أوجه طعنه .
 طلبه مهلة استنادا إلى أن المدة الباقية لم تكن لتضع لتحضير أوجه الطعن وأنه كان يتردد على القلم قبل ذلك
 ولم يكن الحكم قد ختم . لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات حددت معاد التقرير بالطعن
 وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة ، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب
 أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ
 صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت لرئيس الجلسة لمراجعة
 الحكم والتوقيع عليه ، وأن العشرة الأيام الباقية هي التي تكون لصاحب الشأن ليعد
 فيها أسباب طعنه ويقوم بتقديمها بعد أن أصبح في مكنته الاطلاع على الحكم .
 فإذا تقدم صاحب الشأن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم
 مودعا ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة ،
 وكان له استنادا إلى هذه الشهادة — حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض —
 أن يحصل على معاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لطلعه . أما إذا
 وجد الحكم مضموا ومودعا ملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه
 من أسباب الطعن بعد اطلاعه على الحكم ، ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب
 بمدة ليقدّم فيها أوجه الطعن بدعوى أن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء معاد
 الثمانية الأيام ، وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية . ذلك لأنه هو
 الذي قدر كفاية المدة الباقية مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب
 الطعن ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أى تأثير . فإذا كان هو قد أساء
 التقدير وأهمل في الذهاب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يلومن إلا نفسه .
 وإذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان

مخوما في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب فلا يصح إعطاؤه مهلة . ولا يشفع له في إعطاء المهلة أن المدة الباقية له لم تكن لتتسع لتحضير أوجه الطعن أو أنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشيدى بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومحمد زكى على بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٧٩)

القضية رقم ٤٩٧ سنة ١٢ القضائية

إجراءات . أقوال المجنى عليه بالتحقيقات . تمسك المتهم والنيابة والمدعى بالحق المدنى بها ومناقشتهم إياها بالجلسة . عدم تلاوتها بالجلسة . لا بطلان . (المادة ١٦٥ تحقيق)
مضى كانت النيابة والمدعى بالحق المدنى كلاهما قد تمسك بأقوال المجنى عليه في التحقيقات وبين مؤداها وقوتها في الإثبات ، وكان الدفاع من جانبه قد تناول هذه الأقوال بالمناقشة ، فان عدم تلاوتها بالجلسة لا يترتب عليه بطلان إجراءات المحاكمة .

(٣٨٠)

القضية رقم ٩٩٣ سنة ١٢ القضائية

نقض وإبرام . حكم من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)
لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، فان هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل أثره هو تقديم القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها لتفصل في موضوعها .

(٣٨١)

القضية رقم ١١١٤ سنة ١٢ القضائية

(أ) هنك عرض . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ لا عبرة بالباحث . مثال .
(ب) ركن القوة في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافرا ؟ استعمال الإكراه المادى . لا يشترط .
حصول الفعل بغير رضا صحيح من المجنى عليه . خداع أو مباغة . يكفى لتحقيق هذا
الركن . (المادة ٢٣١/ع ١ = ٢٦٨)

(ج) نصب . ركن الاحتيال . متى يعتبر متوافرا ؟ استمالة الجنائي بأى مظهر خارجى لتأييد مزاعمه .
تكفى . مثال . تظاهر المتهم باتصاله بالجنّ ومخاطبتهم الخ . (المادة ٢٩٣ع = ٣٣٦)

١ - إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هنك العرض هو أن يكون الجنائي قد ارتكب الفعل الذى تشكل منته هذه الجريمة وهو عالم بأنه غل بالحياء العرضى لمن وقع عليه . ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التى لا تقع تحت حصر . وإذن فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته لإرضاء لشهوة جسمانية وإنما فعلها بباعث بعيد عن ذلك .

٢ - إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هنك العرض أن يستعمل الجنائي الإكراه المادى مع المجنى عليه ، بل يكفى أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه كأن يكون بناء على خداع أو مباغة . فإذا انخدع المجنى عليه بمظهر الجنائي وأفضاله فانساق إلى الرضاء بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فإن هذا لا يصح معه القول بوجود الرضاء بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة .

٣ - إن ركن الاحتيال في جريمة النصب لا يتوافر فقط باستمالة الجنائي في تأييد أكاذيبه على المجنى عليه بأشخاص آخرين أو بمكائيب مزورة بل هو يكون متوافرا كذلك إذا استعان الجنائي بأى مظهر خارجى من شأنه أن يؤيد مزاعمه .
فإذا تظاهر المتهم باتصاله بالجنن والتخاطب معهم واستخدامهم في أغراضه ، واتخذ

لذلك عدته من كتابات وبخور، ثم أخذ يتحدث إلى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة ليلقي في روع المجنى عليهم أنه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على ما لهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فانه يعد مرتكباً لجريمة النصب .

(٣٨٢)

القضية رقم ١١١٩ سنة ١٢ القضائية

مخدرات . إحرارها . جريمة مستمرة . مشاهدة مخدوم المتهم وهو يعرضه من لقاء نفسه على المشتري . حالة تلبس . القبض على المتهم . جائز لكل شخص ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية . تفتيشه . جائز كذلك . (المادة ٧ تحقيق)

إن إحرار المخدرات جريمة مستمرة . مشاهدة المخدوم مع المتهم وهو يعرضه من لقاء نفسه على المشتري تكون حالة تلبس بالجريمة يجوز معها بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل شخص، ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية، أن يقبض على المتهم، كما يجوز له أيضا أن يفتشه، لأن الضبط يستتبع التفتيش، وذلك لأسباب منها أن ترك المقبوض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى انعدام الفائدة من القبض عليه .

(٣٨٣)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ١٢ القضائية

إثبات . تحقيقات أولية . بناء الحكم عليها . لا يصح . أساس الحكم . التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة . شهود . وجوب سماعهم ما دام ذلك ممكناً . حكم استثنائي يتأيد حكم ابتدائي . بناء الحكم الابتدائي على أقوال الشهود بالتحقيقات دون سماعهم أو تلاوة أقوالهم . بطلان .

التحقيقات الأولية التي يجريها البوليس أو النيابة لا تصلح في ذاتها أساساً يبنى عليه الحكم بل يجب دائماً أن يكون أساس الحكم التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة . ولذلك يجب على المحكمة ألا تصرف النظر عن سماع شهود الدعوى إثباتاً ونفياً ما دام سماعهم ممكناً . وإذا كان الحكم الاستثنائي قد أيد الحكم الابتدائي الذي لم يرتكن في إثبات التهمة إلا على ما قرره الشهود

بالتحقيقات الابتدائية دون أن تسمع المحكمة أى شاهد منهم أو تأمر بتلاوة أقواله فإنه يكون باطلا .

(٣٨٤)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ١٢ القضائية

قتل عمد . تغليظ العقاب على هذه الجريمة . شرطه . ارتكاب جريمة أخرى مستقلة عن جريمة القتل .
مضى فترة من الزمن بين وقوع كل من الجنايتين . لا يشترط . (المادة ١٩٨/٢ ع = ٢/٢٣٤)
إن كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجريمة الأخرى مستقلة عن جريمة القتل ولا يكونهما فعل واحد . وإذن فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنايتين فترة محددة من الزمن .
على أن هذه الفقرة صريحة في تغليظ العقاب عند ما تكون الجريمة الثانية مقترنة بالأولى، وهذا يدل على أنه يصح ألا يكون بين الجنايتين زمن مذکور .

جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك وحسن زكي محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٨٥)

القضية رقم ١١٢٧ سنة ١٢ القضائية

تفتيش . القبض على متهم للاشتباه في أمره . لا يجوز . تفتيشه باذن من النيابة بعد القبض عليه .
وجود مخدر معه . لا تلبس . بطلان إذن التفتيش .
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد رجال المباحث رأى المتهم في الشارع، وأن المتهم عند ما وقع نظره عليه أسرع في مشيته، فارتاب في أمره واقتاده إلى المركز، ويجوز وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فأذنت، وعند تفتيشه وجد بيجبيه مادة تبين من التحليل أنها أفیون، فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه إنه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس . وإذن فالقبض باطل، والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك، لأن استصداره إنما كان

للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان للبوليس إذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذنهما بالتفتيش من غير إجراء القبض .

(٣٨٦)

القضية رقم ١١٣٠ سنة ١٢ القضائية

(١) إثبات . محكمة استئنافية . سماع الشهود أمامها . متروك لتقديرها . ترخيصها باعلان شاهد

معين لسماعه . لا يلزمها سماع غيره ممن يطلبهم المتهم بدون ترخيص منها

(ب) قذف وسب . لفظ "شروطية" . يتضمن طعنا في العرض . (المادة ٣٠٨ ع جديد)

١ — متى كانت المحكمة الاستئنافية لا ترى ضرورة لسماع الشهود فإنها لا تكون

ملزمة بسماعهم . وإذا هي رخصت للمتهم باعلان شاهد معين لسماعه فذلك لا يقتضى

أن تسمع غيره ممن يكون المتهم قد أعلنهم أيضا .

٢ — إن نعت المتهم امرأة بأنها شروطية يتضمن طعنا في عرضها .

(٣٨٧)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ١٢ القضائية

إجراءات . تكليف المتهم بالحضور . أوجه البطلان المطلقة به . لا تعلق لها بالنظام العام . عدم

التمسك بها قبل سماع أول شاهد . موقوف الحق في الدفع بها . إثارة هذا الدفع بعد ذلك أمام محكمة

التقض . لا تجوز . (المواد ١٣٠ و ١٥٨ و ٢٣٦ تحقيق)

إن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام

المحكمة ليست من النظام العام ، ولذلك فإن الدفع بها يسقط الحق فيه بعدم التمسك به

قبل سماع أول شاهد طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، ولا تجوز

إثارته بعد ذلك أمام محكمة التقض .

(٣٨٨)

القضية رقم ١١٤٠ سنة ١٢ القضائية

قواعد . الفرض من المادة ٢٧٢ ع . حماية النساء الساقطات ممن يسيطرون عليهن ويستغلنهن

في الدعارة . مجزء الوساطة بين الرجال والنساء . لا عقاب عليه بمقتضى هذه المادة . مثال :

(المادة ٢٧٢ ع جديد)

إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب هتك العرض وإفساد الأخلاق قد أراد حماية النساء الساقطات، ولو كنّ بالغات، ممن يسيطرون عليهن ويستغلونهن فيما يكسبهن من طريق الدعارة مع الظهور بمحايتهن والدفاع عنهن، فنص على معاقبة هؤلاء متى ثبت أنهم يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة. وإذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرّد الوساطة بين الرجال والنساء. فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه قاد امرأتين إلى أحد الفنادق حيث قدمهما لرجلين، وقبض منهما تقودا سلم منها إحدى المرأتين خمسين قرشا والأخرى مائة قرش، فهذا مؤداه أن المتهم لم يكن إلا مجرّد وسيط بين الرجلين والمرأتين، وليس فيه ما يدل على أنه يستغل المرأتين أو يتظاهر بمحايتهما وبأن له سلطة عليهما مما يقصد القانون العقاب عليه بتلك المادة.

(٣٨٩)

القضية رقم ١١٤٢ سنة ١٢ القضائية

(أ) شهادة الزور. متى تعتبر الشهادة زورا؟

(ب) مخالفة الشهادة للحقيقة. تعلق ذلك بالوقائع. تقديره موضوعي.

(المواد ٢٥٤ - ٢٥٨ ع ٢٩٤ - ٢٩٩)

١ - إذا قرّر الشاهد - لمتهم أو عليه - ما يفار الحقيقة بإنكار الحق أو تأييد الباطل، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء، فإن ما يقرّره من ذلك هو شهادة زور.

٢ - إن مخالفة الشهادة للحقيقة أمر متعلق بالوقائع موكل تقديره إلى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف المحيطة بالدعوى أو من تناقض الشاهد في أقواله إلى غير ذلك.

(٣٩٠)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ١٢ القضائية

دفاع شرعي. تملك المتهم بأنه إنما ضرب المجنى عليه دفاعا عن ماله. إدانة التهم مع عدم الرد على دفاعه. قصور.

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم تمسك في دفاعه بأنه لم يرتكب فعل الضرب الذي أوقعه بالمجنى عليه إلا دفاعا عن ماله عند ما كان المجنى عليه يحاول عنوة دخول منزله الذي يسكن فيه فإن الحكم إذا أدان المتهم في جريمة اعتدائه على المجنى عليه بالضرب دون أن يرّد على هذا الدفاع يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك المستشارين .

(٣٩١)

القضية رقم ٦٨٨ سنة ١٢ القضائية

سب وقذف . العلانية . مجزؤ توجيه عبارات القذف والسب في محل عمومى . لا يكفي لتوافر العلانية . يشترط أن يقال بحيث يستطيع سماعها من يكون في المحل . (المادة ٣٤٧ ع = ٣٩٤) لا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للإهانة أو القذف قد قيلت في محل عمومى بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل . أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها إلا من أُلقيت إليه فلا علانية .

(٣٩٢)

القضية رقم ١١٦٢ سنة ١٢ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . تعدّد المتهمين . حكم براءة أحدهم . متى يستفيد منه الآخرون ؟ علة الاستفادة . نظام المحاكمة الجنائية . حكم براءة الفاعل الأصلى . يمنع من معاقبة الشريك . (المادة ٤ عقوبات) إنه إذا كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة بناء على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب القانون عليها تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة للمتهمين الذين قضى لهم بالبراءة فيها أو لسواهم ممن ينسب إليهم ، ولو في إجراءات لاحقة ، المساهمة في تلك الواقعة

عينا فاعلين أو شركاء - إذا كانت هذه الأحكام تعتبر كذلك فاعلة إنما هي وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل متهم ارتباطا غير قابل بطبيعته لأية تجزئة ومقتضيا انتفاء كل تفرقة بين هؤلاء المتهمين في صوالحهم المستمدة من ذلك العامل المشترك بينهم، وهو الواقعة المتهمون هم فيها، بل مقتضيا حتما أن تكون تلك الصوالح متحدة اتحادا يستوجب أن يستفيد كل متهم من أى دفاع مشترك . وهذه العلة أساسها ما تلييه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما نتأذى به الجساعة من قيام أى تناقض فى الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والحزبات الأمر الذى يقتضى اعتبار تلك الأحكام، وهذا شأنها، حجة فى حق الناس كافة ما دام ذلك لا يكون فيه مساس بما هو مقرر لكل متهم عند محاكمته من كامل الحق فى الدفاع . وهذا هو الذى حدا بالشارع إلى أن يسرّ للحاكم التى تصدر هذه الأحكام نظاما خاصا يفاير ما وضعه للحاكم المدنية إذ يسرها السبيل لأن تتحرى الحقائق مجردة بنض النظر عن أشخاص الخصوم المائلين أمامها دون تقييد بأقوالهم أو طلباتهم التى يدلون بها إليها . وإذن فلا يصح عند محاكمة أى متهم عن واقعة أن يحتج بسبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التى أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة المتهم المطلوبة محاكمته أيضا بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد حصلت فى دعوى واحدة (رمى الحكم فيها بالتناقض البين إذا هو أدان أحدهما وبرأ الآخر . وهذا هو الشأن فى أحكام البراءة التى يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها فى حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التى يمكن أن يتصور فيها قانونا براءة متهم وإدانة آخر فى ذات الواقعة فانه لانهدام التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصورا أثره على من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبيل الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لانهدام القصد الجنائى لديه، فهى لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم للمحاكمة على أساس توافر القصد الجنائى عنده ، إذ أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد نصت

على أنه إذا كان الفاعل غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك . وهذا صريح في أن القانون نفسه لا يعتبر الإدانة متعارضة مع البراءة في هذه الحالة ، وناطق بأن الشارع لا يميز أن يتعدى أثر الحكم ببراءة الفاعل إلى الشريك ، إذ التعدية يلزم عنها حتما تعطيل مقتضى ذلك النص بمنع النيابة العمومية بصفة مطلقة من تقديم الدليل على ثبوت نية الإجرام لدى الشريك في واقعة ارتكبها الفاعل دون أن يكون عنده القصد الجنائي كما يتطلبه القانون .

المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تنبئ بوجود الطعن المقدمة منها على الحكم المطعون فيه أنه إذا اعتبر الحكم الصادر من محكمة الجناح المختلطة براءة الفاعل الأصلي تيودور كوتسيكا من تهمة الشروع في الرشوة الموجهة إليه حجة قاطعة بالنسبة ل المتهم بالاشتراك في هذه الجريمة ، وقضى له هو الآخر بالبراءة بناء على ذلك بمقولة إن أسباب البراءة تلك ليست متعلقة بشخص تيودور كوتسيكا بل هي تنصب على ذات الواقعة الجنائية لأنه حكم بعدم صحتها — إذا اعتبر ذلك يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يستوجب نقضه . حكم البراءة المذكور إنما أقيم على عدم ثبوت القصد الجنائي في الجريمة لدى تيودور كوتسيكا لا على عدم صحة الواقعة . وبمقتضى المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذا كان الفاعل غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك . ولما كان المتهم مركزه يختلف عن مركز تيودور كوتسيكا من عدة وجوه واضحة في نفس الحكم الصادر من المحكمة المختلطة ، وفي الحكم الابتدائي الذي قضى الحكم المطعون فيه استئنافا بالفائه ، فقد كان ينبغي على المحكمة أن تعرض لكل هذه الوجوه والاعتبارات وتقدرها ، وأن لا تأخذ — كما فعلت — الحكم ببراءة تيودور كوتسيكا قضية مسلمة ، ثم تحكم على موجه براءة على اعتبار أن ذلك الحكم حمية تستلزم براءة كل من ساهم في الجريمة على أساس ما قاله من

أن عرض تيودور كوتسيكا مبلغ الألف جنيه على الدكتور محمد ذو الفقار لم يكن الغرض منه أداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فانه مع صدور الحكم ابتدائيا واستثنافيا برفض الدفع الفرعى المقدم من الدفاع عن المتهم بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له بعد أن حكم من المحكمة المختلطة ببراءة الفاعل الأصيل — مع ذلك ما كان يجوز للحكمة أن تعود إلى الموضوع نفسه السابق الحكم فيه وتقضى في الدعوى بالبراءة استنادا إلى حكم المحكمة المختلطة، فان ذلك منها يعد قضاء بما يخالف الحكم السابق، وفيه إهدار لما للأحكام النهائية من حجية واحترام .

وحيث إنه إذا كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة بناء على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب القانون عليها تعتبر عنوانا لتحقيقه سواء بالنسبة للتهمين الذين قضى لهم بالبراءة فيها أو لسواهم ممن ينسب إليهم، ولو في إجراءات لاحقة، المساهمة في تلك الواقعة عينها فاعلين أو شركاء — إذا كانت هذه الأحكام تعتبر كذلك فاعلة إنما هي وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة للتهمين بها ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ولا يتسع بذاته لأية تفرقة بين صوالحهم المستمدة من ذلك العامل المشترك بينهم وهو الواقعة المتهمون هم بها بل يقتضى حتما أن تكون تلك الصوالح واحدة بحيث يستفيد كل منهم من أى دفاع مشترك . وهذه العلة أساسها ما تمليه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما تنادى به الجماعة من قيام أى تناقض في الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والحريات الأمر الذى يقتضى اعتبار الأحكام التى هذا شأنها حجة في حق الناس كافة ما دام ذلك لا يكون فيه مساس بما هو مقرّر لكل منهم عند محاكمته من حقه الكامل في الدفاع، وما دام الشارع قد أعد المحاكم التى تصدر هذه الأحكام لتحقيق هذا الغرض الاجتماعى بأن سنّ لها نظاما خاصا يغير ما وضعه للمحاكم المدنية فيسرها السبيل لأن تتحرى الحقائق مجزدة بغض النظر عن أشخاص الخصوم المائلين أمامها وغير متعبدة بأقوالهم ولا بطلباتهم التى يدلون بها إليها .

وحيث إنه لما كانت العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فإنه لا يصح أن يحتج عند محاكمة أى متهم عن واقعة يسبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التى أقيمت عليها البراءة تؤدى أيضا بذاتها إلى براءة المتهم المطلوبة محاكمته بحيث لو كانت محاكمة المتهمين الاثنين قد حصلت فى دعوى واحدة لرمى الحكم فيها بالتناقض البين إذا ما هو أدان واحدا وبرا الآخر . وهذا هو الشأن فى أحكام البراءة التى يكون الأساس فيها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها فى حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما فى الأحوال الأخرى التى يتصور قانونا فيها براءة متهم وإدانة آخر فى الواقعة الواحدة فإن التناقض يكون منعدا ويكون حكم البراءة إذن مقصورا أثره على من قضى له بها دون غيره ، ومن قبيل ذلك الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لعدم وجود القصد الجنائى لديه فإنها لا تصلح أن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم للمحاكمة على أساس توافر القصد الجنائى فى الجريمة عنده . فان المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان الفاعل غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى خاصة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك . وهذا صريح فى أن القانون نفسه لا يعتبر الإدانة متعارضة مع البراءة فى هذه الحالة ، وناطق بأن الشارع لا يميز أن يتعدى أثر الحكم ببراءة الفاعل إلى الشريك ، لأن التعدية يلزم عنها حتما تعطيل مقتضى ذلك النص بمنع النيابة العمومية بصفة مطلقة من تقديم الدليل على ثبوت نية الإجرام لدى الشريك فى الواقعة التى ارتكبها الفاعل دون أن يكون عنده القصد الجنائى كما يتطلبه القانون .

وحيث إنه يتضح من مراجعة الحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٤١ براءة تيودور كوتسيكا من التهمة التى وجهت عليه وهى أنه فى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ شرع فى إعطاء مبلغ ألف جنيه رشوة لم تقبل منه إلى الدكتور محمد ذوالفقار لأداء عمل من أعمال وظيفته وهو تقديم تقرير لمصلحته أن هذا الحكم بعد أن أورد الأدلة القائمة فى الدعوى ، وذكر فى ذلك أن الدكتور

ذو الفقار قرر أن الدكتور — الذى قالت عنه المحكمة إنه فى نظرها عامل السوء فى المأساة التى وقعت ، ولولاه لما فكر الدكتور ذو الفقار فى أن يطلب أو يتسلم نقودا من كوتسيكا ، ولما فكر الثانى فى أن يعرض نقودا على الأول — طلب إليه قبل يوم الواقعة أن يحجز تقريره فى مصلحة كوتسيكا وأفهمه أن كوتسيكا سيجى وسوف يستفيد منه إن هو أذى له خدمة — بعد ذلك أخذ الحكم يوازن بين أدلة الثبوت والنفى . وبما قاله فى ذلك أن الدكتور حين اتصل بالدكتور ذو الفقار وطلب إليه أن يراعى فى تقريره مصلحة كوتسيكا إنما فعل ذلك من تلقاء نفسه بغير علم كوتسيكا . ثم انتهى إلى القول بأن كوتسيكا حين قبل بناء على طلب الدكتور تكليف الدكتور ذو الفقار مأمورية تنظيم حساب محاله لا تثير عليه ، لأن هذه المأمورية التى كان الدكتور ذو الفقار مسؤولا عنها فى غير أوقات عمله لا تتعارض مع تأدية واجباته الرسمية ، وأن كوتسيكا فى الحقيقة كما يتضح من مجموع عناصر الإثبات فى الدعوى وقت أن دفع المبلغ لم يكن يرى إلى غرض سيئ .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى فى الدعوى بالبراءة دون أن يخوض فى موضوعها ويناقش أدلتها لمجرد القول منه بأن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة براءة الفاعل فى الجريمة يجب أن يكون بذاته حجة قاطعة بالنسبة لمتهم بصفته شريكا له فيها . ووجوه خطئه فى ذلك هى : (أولا) أن الحكم المختلط لم يبين البراءة التى انتهى إليها على عدم صحة الواقعة ، كما قال الحكم المطعون فيه ، بل أسسها — كما هو ظاهر من مطالعته — على عدم توفر القصد الجنائى لدى المتهم بالجريمة التى رفعت بها الدعوى عليه . (وثانيا) أنه مع التسليم بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية التى من اختصاصها قانونا الفصل فيها لها حجية ملزمة أمام القضاء الأهلى أسوة بأحكام المحاكم الأهلية فإن الحكم المختلط المذكور — وقد اعتمد فى براءة الفاعل على انعدام القصد الجنائى لديه — ليس من شأنه قانونا — كما مر القول — أن يحول دون محاكمة الشريك فى ارتكاب الفعل إذا كان القصد الجنائى متوافرا فى حقه هو . ولذلك فإنه كان ينبغى على

المحكمة أن تسمع الدعوى المرفوعة على المتهم بالاشتراك وتحقق أدلتها المقدمة فيها والوارد ذكرها بالحكم المستأنف ثم تقضى في موضوعها على حسب ما تستظهره هي وفقا لما تطمنن إليه عقيدتها . أما وهي لم تفعل بل اكتفت باعتبارها الحكم المختلط قرينة قانونية ملازمة ودليلا قاطعا لا يقبل المناقشة والتفنيد على انعدام نية الإجماع ، لا في حق الفاعل المحكوم له بذلك وحده بل أيضا في حق شريكه الذي لم يدخل معه في المحاكمة والذي تدعى النيابة العمومية برفعها الدعوى عليه لطلب معاقبته بناء على أدلة الثبوت التي تقدمها للمحكمة، أنه فيما وقع منه إنما كان يقصد ارتكاب فعل جنائي — أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . (وثالثا) إنه بعد صدور الحكم ابتدائيا برفض الدفع المقدم من المتهم ويمواز محاكمته رغم الحكم الصادر ببراءة المتهم الآخر، وبعد صيرورة هذا الحكم نهائيا بتأييده استئنافيا — بعد ذلك ما كان يجوز للمحكمة أن تضرب صفحا عن حجتيه وتهمل أمره وتقضى بما يخالفه على نحو ما فعلت استنادا إلى أسباب لا تتفق والقانون . على أن ذلك منها ما كان يقتضى نقض حكمها لو كان الحكم في الدفع غير صحيح في القانون . أما إذا كان صحيحا، وهو صحيح ، ولا خطأ فيه فيما انتهى إليه كما سبق البيان فإن النقض يكون متعينا .

(٣٩٣)

القضية رقم ١١٦٨ سنة ١٢ القضاية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر المعارضة . حضوره هذه الجلسة وغايه بعد ذلك . وجوب الفصل في المعارضة .

(المادتان ١٦٣ و ١٨٧ تحقيق)

لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب بعد ذلك فلا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، بل يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل في موضوعها .

(٣٩٤)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ١٢ القضائية

استئناف . حكم ابتدائي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . معاد استئنافه . يبدأ من يوم صدوره .
 شرط ذلك . علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم وعدم حضوره فيها لسبب غير مقبول . عدم علمه
 بالجلسة أو عدم حضوره فيها لمانع قهري . متى يبدأ معاد الاستئناف في هاتين الحالتين ؟ من يوم إعلانه
 بالحكم أو علمه به من طريق رسمي . (المواد ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧ تحقيق)

إنه وإن كان الميعاد المقر للاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها ، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً إلى سبب غير مقبول . أما إذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه ، أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة ، فإنه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم ، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر ، فعندئذ يبدأ معاد الاستئناف بالنسبة له .

(٣٩٥)

القضية رقم ١١٧٨ سنة ١٢ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عند تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة له بدون عذر . عدم إعلانه بهذه الجلسة . القضاء باعتبار معارضة كأنها لم تكن . لا يصح .
 (المادتان ١٦٣ و ١٨٧ تحقيق)

لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كان تخلف المعارض عن الحضور للجلسة لا يرجع إلى عذر مقبول . فإذا كان المحكوم عليه لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه ، ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار معارضة كأنها لم تكن ، فإن حكمها يكون باطلاً للإخلال بحق الدفاع .

(٣٩٦)

القضية رقم ١١٨٠ سنة ١٢ القضية

إثبات . اعتراف المتهم في التحقيق . حرية المحكمة في الأخذ به . إنكار المتهم صدور الاعتراف المعزوف إليه . أخذه به . وجوب الرد على الإنكار . غلر الحكم من ذلك . يمينه .

للحكمة في المواد الجنائية الحزبة المطلقة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى أقتنعت بصحته . إلا أنه إذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المعزوف إليه ورأت هي أن تأخذه به فيجب عليها أن تضمن حكمها الرد على إنكاره ؛ فإذا خلا حكمها مما يدل على أنها بحثت هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه أن يؤثر فى رأيا فان حكمها يكون معيبا .

(٣٩٧)

القضية رقم ١١٨١ سنة ١٢ القضية

إثبات . قواعد فى العقود المدنية . لا تعلق لها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالينة . وجوب التقدم به قبل سماع الشهود . السكوت عنه سقط له . التمسك به بعد ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

إن قواعد الإثبات فى العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام . فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا ما سكت فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به ، ولا للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إذ هذا السكوت يعتبر تنازلا منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يكون له بعد أن سقط حقه فى هذا الدفع بتنازله عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك المستشارين .

(٣٩٨)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ١٢ القضية

تفتيش :

(أ) إقرار كتبه المتهم بقبوله التفتيش . ادعائه أنه كتبه بالإكراه . دفع موضوعي . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .
(ب) تفتيش المتهم برضائه . طعه بعد ذلك في التفتيش . لا يقبل .

١ — إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأن الإقرار الذي كتبه بقبوله التفتيش كان لما وقع عليه من إكراه فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض ، فإن هذا من المسائل المتعلقة بالوقائع التي يجب أن تثار أمام محكمة الموضوع حتى يمكن تحقيقها والفصل فيها .

٢ — إذا كان تفتيش المتهم قد حصل بناء على رضائه فلا يقبل منه الطعن في هذا التفتيش بأنه إنما كان بقصد التحري عن وقوع جريمة للتحقيق في جريمة واقعة .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٢٠٢ سنة ١٢ القضية

إخفاء أشياء مسروقة . ركن الإخفاء . متى يتحقق ؟ مجزئ تسلم المروق مع علم المتسلم بأنه مسروق . يكفي .
(المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)
إن مجزئ تسلم المسروق يكفي لتحقيق ركن الإخفاء متى كان مقترنا بعلم المتسلم بأنه مسروق .

(٤٠٠)

القضية رقم ١٢٠٣ سنة ١٢ القضية

انتهاك حرمة ملك الغير . التعرض في الحياة . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ أن يكون القصد من دخول المقار هو منع الحياة بالقوة . عدم تحقق هذا القصد . تعرض مدني . مثال .
(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)

يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل القوة في منع الحيازة كان ملحوظا لديه فلا جريمة ، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني . وإذن فإذا كان ما أثبتته الحكم هو أن المتهم بعد أن حكم بمنع تعرض زوجته للدعي بالحقوق المدني في العقار ، ثم برفض تثبيت ملكيتها له ، هدم جانبي باب العقار ورفع وأخذ لنفسه . وسد هذا الباب ببنيان جديد ، فهذا كله لا يكفي في بيان توافر هذا الركن لأنه لا يتضمن ما يدل على أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده .

(٤٠١)

القضية رقم ١٢٠٤ سنة ١٢ القضية

استئناف . استئناف النيابة للحكم . أثره . اتصال المحكمة بالدعوى وحريتها في التصرف فيها . عدم تقيدها بما تضعه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبدييه في الجلسة من الطلبات . اقتصار النيابة في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . اختصاص المحكمة . فصلها في الموضوع من كل نواحيه . تشديدها العقوبة . لا تثير عليها في ذلك .

إن الاستئناف الذي ترفعه النيابة العامة عن الحكم يترتب عليه نقل الموضوع برمته إلى المحكمة الاستئنافية فتتصل هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر فيه من جميع نواحيه دون أن تكون مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبدييه في الجلسة من الطلبات . فإذا كانت النيابة قد اقتصرت في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية وإحالة الأوراق إلى النيابة العسكرية فإن المحكمة الاستئنافية إذا رأت أنها مختصة لا يقيدها ما ورد في ذلك التقرير ، ولا يحده من سلطتها المطلقة في نظر الموضوع من كل نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه هي في حدود القانون . وإذن فلا تثير عليها إذا هي شددت العقوبة المحكوم بها ابتدائيا .

(٤٠٢)

القضية رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ سنة القضائية

(أ) تزوير - ثبوت التزوير لدى المحكمة من مشاهدتها هي أو بما في الدعوى من أدلة - تعيين خبير للمضاهاة - لا موجب .

(ب) تقض وإبرام - دعوى مدنية - ملاحظة القاضي أن الإيصال المطعون فيه بالتزوير فيه تصليح - نظره الدعوى الجنائية - الطعن في حكمه فيها لهذا السبب - لا يقبل .

(ج) رد القضاة - مجزؤ ملاحظة القاضي الذي نظر الدعوى المدنية وجود تصليح في أحد المستندات - إثبات لواقعة مادية صرف - لا يمنعه من الحكم في الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند .

١ - إن المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من مشاهدتها هي أو بما يكون في الدعوى من أدلة أخرى .

٢ - إن القاضي الذي نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجود التصليح في الإيصال المطعون فيه بالتزوير إذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائياً فهذا لا يصلح سبباً للطعن في الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .

٣ - إن مجزؤ إثبات القاضي أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر في أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند، إذ هذه الملاحظة في ذاتها ليس معناها أن من أثبتتها مقتنع بأن التغير الذي شاهده يكون تزويراً معاقباً عليه، وأن متهماً معيناً هو الذي ارتكبه، بل هو لا يعدو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صرف .

(٤٠٣)

القضية رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ القضائية

(أ، ب) تزوير - التمسى باسم شخص وهمي - طلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم - حصول الإعلان بناء على ذلك - تزوير في ورقة رسمية - ضرر احتمالي للجنى طيه - زعزعة الثقة الواجبة للأوراق الرسمية . (المادة ١٨٠ ع ٢١٢)

(ج) اشتراك - متى يتحقق الاشتراك؟ تعذر محاكمة القاعل الأصلي لعدم معرفته أو لوفاته أو لانعدام القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به - جواز محاكمة الشريك - محاكمة الشريك استثنائياً قبل نظر معارضة القاعل الأصلي ابتدائياً - لا مانع . (المادة ٢٤٢ ع)

١ - التسمى باسم شخص وهمي، وطلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم، ثم حصول الإعلان فعلا بناء على ذلك، هو تزوير في ورقة رسمية بطريقة إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمى باسم الغير.

٢ - إنه فضلا عن الضرر الاحتمالي الذي قد يلحق المجني عليه من التزوير في عريضة الدعوى المعلنة إليه فإن تغيير الحقيقة في هذه العريضة باعتبارها من الأوراق الرسمية من شأنه أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق مما يتوافر به ركن الضرر على كل حال.

٣ - إنه وإن كان صحيحا أن الاشتراك لا يتحقق إلا في واقعة معاقب عليها تقع من الفاعل الأصلي، وأن الشريك لا يجوز عقابه إذا كان ما وقع من الفاعل الأصلي غير معاقب عليه، إلا أن ذلك لا يستلزم أن تكون محاكمة الشريك معلقة على محاكمة الفاعل الأصلي والقضاء عليه بالعقوبة، إذ ذلك يؤدي إلى عدم معاقبة الشريك إذا تعذرت محاكمة الفاعل الأصلي لكونه مجهولا أو متوفى أو غير معاقب لانعدام القصد الجنائي عنده أو لأحوال أخرى خاصة به؛ ولإذن فنصح محاكمة الشريك استثنائيا قبل أن تنظر معارضة الفاعل الأصلي ابتداءً.

جلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٢

برئاسة سمادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الزبيدي بك وسيد مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك وجنتى عبد الملك بك المستشارين .

(٤٠٤)

القضية رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ القضائية

إفراض نقود بفوائد ربوية :

(أ) دفع الفوائد عن الدين . لا يعتبر قرضا آخر . لا اعتداد به في تكوين ركن المادة .
(ب) قرضان ربويان مستقلان : لشخصين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين . توافر ركن الاعتياد .
(المادة ٢٩٤/ع ٣ = ٢٣٩)

١ - إن مجرد دفع الفوائد عن الدين لا يعتبر قرضا آخر . ولذلك فلا يصح اعتباره في تكوين ركن المادة في جريمة الإفراض بالربا الفاحش .

١ - يكفى لتوافر ركن الاعتياد في جريمة الإفراض بالريا الفاحش حصول
فرضين ربويين مستقلين أى لشخصين اثنين أو لشخص واحد في وقتين مختلفتين .

(٤٠٥)

القضية رقم ١٢١٦ سنة ١٢ القضاية

- (أ) أمر الإحالة . الطعن فيه أمام المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى . لا يجوز . طه ذلك .
عدم تصحيح المحكمة ما يكون فيه من خطأ . الطعن بطريق النقض في حكمها لا في أمر
الإحالة . (المادة ٢٣٦ تحقيق)
(ب) دفع فرعى . الفصل فيه . لا يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى . (المادة ٢٤٠ تحقيق)
(ح) إثبات . عقد مدنى . متى يجوز إثباته بالبينة ؟ تقدير المانع . موضوعى .

١ - لا يجوز بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن بأمر
وجه من الوجوه في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل
الدعوى . والمالة في ذلك أن هذا الأمر غير ملزم للمحكمة فيما اشتمل عليه ، فلها أن
تصحح كل خطأ فيه ، كما أن لنهم أن يبدى اعتراضاته على وصف التهمة المرفوعة
بها الدعوى عليه ؛ فإذا لم تستدرك المحكمة الخطأ من نفسها ، أو بناء على طلبه ،
كان له أن يعطى أمام محكمة النقض في الحكم ذاته لا في أمر الإحالة .

٢ - ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن
يكون قد حكم في دفع فرعى فيها ، بل إن المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات
إذ خولت المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التى تعرض لها أثناء نظر الدعوى
قد أجازت لها أن تفصل بعد ذلك في الموضوع .

٣ - إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تليح إثبات العقود المدنية بالبينة
في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابى ممن تعاقد معه .
وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير الظروف المانعة في جميع
الأحوال يدخل في سلطة قاضى الموضوع .

(٤٠٦)

القضية رقم ١٢٢٨ سنة ١٢ القضائية

سرقة . متى تم السرقة ؟ يخرج المسروق عن حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق . نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة . نقله هذا القمح ليلا ومعه آخرون . وهو حامل سلاحا إلى خارج المحطة . بجناية سرقة بالنسبة للتمم لاجنحة . (المادة ٢٧٣ ع ٣١٦) إن السرقة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج به عن حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه . فإذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة بعيد عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحمل سلاحا ومعه آخرون وحملوا القمح إلى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فإن هذه الواقعة تكون جناية سرقة بالنسبة للتمم ولزملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة ، لأن القمح لم يكن عند ما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاسه تاما إلا عند ما نقله المتهمون معا من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جناية .

جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٤٢

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك وسيد مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك المستشارين .

(٤٠٧)

القضية رقم ٨٤٧ سنة ١٢ القضائية

مواد مخدرة . نبات القنب وسيقانه . ليست من المخدرات المستوجبة للعقاب . الدفع بأن ما في البرشامات المضبوطة لدى المتهم إنما هو أوراق نبات القنب . وجوب تحقيق هذا الدفع . إغفاله . قصور . (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن أوراق نبات القنب وسيقانه وإن كانت تحتوى على مادة الحشيش إلا أن كميته فيها ضئيلة بحيث إن الشارع لم ير أن يعدها من الجواهر التي يعاقب عليها في قانون المخدرات . فإذا كان مدار الدفاع أن ما في البرشامات المضبوطة لدى المتهم إنما هو أوراق نبات القنب الهندى لا خضرار لونه فانه يكون على المحكمة

أن تحقق هذا الدفاع لمعرفة حقيقة المادة المشتبه فيها، هل هي من أوراق نبات القنب وسبقاته فيقضى للتهم بالبرائة، أم أن الحشيش الذى وجد بها لم يكن إلا من الرعوس المجففة أو المزهرة لأننى هذا النبات فيقضى بأداته . أما أن تكنى بقولها إن ما وجد بالبرشامات هو حشيش ، مع أن الحشيش إذا كان من الأوراق والسيقان فلا عقاب عليه، فذلك منها قصور يعيب الحكم .

(٤٠٨)

القضية رقم ١٣٨٤ سنة ١٢ القضائية

انتهاك حرية ملك الغير . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعين الجريمة . تحقق جريمة الدخول . (المادة ٣٢٤ ع = ٣٧٠)

إن جريمة دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو كانت الجريمة قد تعينت .

(٤٠٩)

القضية رقم ١٣٨٩ سنة ١٢ القضائية

(أ) وصف التهمة . حق محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة المينة في أمر الإحالة . حذره . إسناده وقائع جديدة إلى التهم . لا يجوز .

(ب) نقض وإبرام . قصور الحكم في بيان واقعة الاشتراك في الجناية بالنسبة لأحد المتهمين . دخول العقوبة المحكوم بها عليه في نطاق الجنحة التى أدين من أجلها أيضا في ذات الحكم . لا نقض . معاملة التهم بالمادة ١٧ ع . العقوبة المحكوم بها عليه هي أقصى عقوبة الجنحة . تخفيفها إلى الحد الذى تراه محكمة النقض مناسباً .

١ — إن حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مقيد بالواقعة المينة في أمر الإحالة بحيث لا يجوز لها عند التعديل أن تسند إلى المتهم وقائع جديدة غير ما يكون متصلاً بتلك الواقعة .

٢ — إذا كان الحكم لم يبين بالنسبة لأحد المتهمين واقعة الاشتراك في جناية الضرب المفضى إلى الموت بياناً كافياً، وكانت العقوبة التى قضى بها عليه تدخل

في نطاق العقوبة المقررة للجنة الضرب مع سبق الإصرار المرتبطة بهذه الجناية والتي أدین هذا المتهم من أجلها أيضا في ذات الحكم فلا ينقض الحكم لهذا السبب . إلا أنه إذا كان هذا الحكم قد عامل المتهم بالرافة، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه هي أقصى العقوبة المقررة للجنة المذكورة فإنه يكون لمحنة النقض أن تخفض مدة العقوبة إلى الحد الذي تراه هي مناسبا .

(٤١٠)

القضية رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ القضائية

(١) إصرار سابق . ماهية . تنفيذ المتهمة الجرمية التي أصر على ارتكابها . وقوع الفعل الذي ارتكبه على شخص غير الذي كان يقصده . توافر ظرف سبق الإصرار .

(ب) ترصد . سبق الإصرار . الظرفان متغايران . ثبوت مجزء الترصد . يفي .

(ج) قتل عمد . تعمد قتل شخص معين . إصابة غيره . قتل عمد .

(المواد ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ ع = ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢)

١ — إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فهي قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الظرف متوافرا في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .

٢ — إن القانون إذ نص في المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد فقد غاير بين الظرفين وأفاد أنه لا يشترط لوجود الترصد أن يكون مقترنا بسبق الإصرار بل يكفي مجزء ترصد الجاني للجاني عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .

٣ — متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلا عمدا ولو كان المقتول شخصا غير الذي تعمد قتله ، وذلك لأنه اتوى القتل وتعمد فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القتل .

جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٢

برئاسة معادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك
وسيد مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك المستشارين .

(٤١١)

القضية رقم ٨٥٥ سنة ١٢ القضائية

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن فعل خادمه . شرطها . وقوع الخطأ المتج للضرر من التابع في أثناء تأدية وظيفته لدى المتبوع . ثبوت تقصير أو إهمال من المتبوع . لا يشترط . قاصر . مساءله مدنيا عن تعويض الضرر الناشئ عن أفعال خدمه الذين عينهم له وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه . (المادة ١٥٢ مدنى)
إن المادة ١٥٢ من القانون المدنى إذ نصت بصيغة مطلقة على أنه "يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم" فقد أفادت أنه لا يقتضى ثبوت أى تقصير أو إهمال من جانب المتبوع الذى يلزم بالتعويض ، بل يكفى لتطبيقها أن يكون الخطأ المتج للضرر قد وقع من التابع أثناء تأدية وظيفته لدى المتبوع . وإذن فيصبح بناء على هذه المادة مساءلة القاصر عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن أفعال خدمه الذين عينهم له وليه أو وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه . ولا يرد على ذلك بأن القاصر بسبب عدم تمييزه لصغر سنه لا يتصور أى خطأ فى حقه إذ المسئولية هنا ليست عن فعل وقع من القاصر فيكون الإدراك والتمييز حساب وإنما هى عن فعل وقع من خادمه أثناء تأدية أعماله فى خدمته .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بوجوه طعنه على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا فى بيان الأسباب ، ومسوخ وقائع الدعوى ، وأخطأ فى تأويل القانون . لأن المحكمة تقول فيه إن السيارة رقم ٤٧٩٧ ملاكى مصرهى التى أصابت المجنى عليه لأن الشاهدين طارداها وقتا طويلا ، وتجهز عدد من الناس وقت ضبطها ، وأخذت نمرتها على إثر الحادثة مباشرة ، وإن سائقها كان يقودها بسرعة كبيرة ولم ينبذ المسارة بالبوق . ثم تقول فى الرد على دفاع الطاعن عن الورقة التى حررت عليها نمرة السيارة

ولم يعرف محزرها إنها لا تأخذ به لأن النمرة كتبت وقت ضبط السيارة مباشرة وبعد تجهز عدد من الناس حولها ، ولأن الشاهدين قزرا أنها تحققا من نمرتها تماما ، ولأن أحدهما يعرف القراءة والكتابة ، وقد استعرفا على السيارة لما عرضت عليهما — تقول ذلك مع أن الوقائع الثابتة بالأوراق تخالف هذا الذى تذكره المحكمة . فلم يثبت مطلقا أن السيارة ضبطت ، ولا أن النمرة كتبت عند ضبطها مباشرة ، ولا أن عددا من الناس تجهز حولها . وإنما الذى ثبت هو أن كلا من حسن إبراهيم وحنفى محمود عوض تقدما لمسكرى البوليس فى مساء اليوم التالى لوقوع الحادث ، وذكر تلك الرواية الخيالية التى تدور حول تعقب السيارة والحاق بها فى شارع الملك بعد تتبعها بسيارة ملاكى أخرى ، ثم تجهز الناس حولها وقيام بعضهم بمنعها من أخذ السيارة وسائقها إلى مخفر البوليس ، ثم ظهور الشخص المجهول الذى كتب رقم السيارة على ورقة وتقديم هذه الورقة إلى السلطات . وهذه الرواية نسجها الشاهدان من الخيال بدليل أنهما لم يستطيعا تقديم كاتب الورقة ولا سائق أو صاحب السيارة التى طاردا بها السيارة الفارة . فإذا أضيف إلى ذلك أن المحكمة نفسها قد جرحت شهادتهما من ناحية تعترفهما على الطاعن عند عرضه عليهما مع أنهما أكدا أنه هو الذى كان يقود السيارة وأنه هو الذى امتنع عن الحضور معهما إلى القسم ، فما كان يحق لما بعد هذا أن تأخذ ببقية روايتهما فتمتبرها صحيحة ، ثم تؤكد فى عبارة قاطعة أن تلك السيارة هى التى ارتكبت بها الحادثة . ثم إن محكمة أول درجة وهى تتحدث عن الدعوى المدنية قزرت بحق أن القانون المصرى لا يعترف بنظرية المسؤولية الشيئية ، أى مسئولية صاحب السيارة عن الضرر الذى ينشأ منها دون حاجة إلى إثبات خطأ ما عليه ، وكان من المتعين عليهما — نزولا على هذه القاعدة الصحيحة — أن تثبت فى حق الطاعن شخصا أو فى حق ابنته القاصر والمحزور باسمها رخصة السيارة خطأ معينا يستند إلى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدنى ، ثم تؤسس عليه إلزام أحدهما أو كليهما بالتعويض . أما وقد قضت ببراءة الطاعن والسائق من التهمة ، وتبينت أن البنت قاصر لا يتجاوز عمرها الثلاثة أعوام

فقد كان الواجب أن لا تحكم قبلهما بأى تعويض لعدم وقوع أى خطأ منهما . وقد استعانت فى حكمها بالقول "إنه إذا أهمل صاحب السيارة فى حراسة سيارته ، ووقع منها حادث أصبح مسئولاً عن التعويض" . ثم افترضت أن صاحب السيارة فى هذه الدعوى قد أهمل الحراسة وتركها ، وأن مجهولا هو الذى ارتكب الحادث بها عند ما اعترضها صغر سن مالك السيارة وعدم إمكان نسبة التقصير أو الإهمال إليه ، ثم عادت وذكرت بأن السيارة كانت فى خدمته أحيانا فيجب اعتباره مخطئا إذا تركها للغير . واستنادا إلى هذا التضارب فى ترتيب الخطأ والإهمال انتهت إلى القضاء بتعويض قدره ١٥٠ جنيها وألزمت به القاصر شخصيا . وهذا منها فيه مسخ للوقائع ، لأنه خلق واقعة جديدة لا أثر لها فى الأوراق هى أن الطاعن أو بنته قد تركا السيارة للغير فارتكب بها الحادث . وأن أحدهما قد أهمل فى حراسة السيارة الأمر الذى مكن الغير المجهول من ارتكاب تلك الحادثة . أما الخطأ فى تطبيق القانون فواضح بالحكم من إلزام الطاعن بصفته وفى مال ابنته القاصر رغم ما استقر عليه من أنه لا يجوز أن يسأل بناء على مجرد نظرية المسؤولية الشبكية ورغم ما هو مسلم به من أن هذه القاصر لم يقع منها خطأ أو إهمال يجعلها مسئولة طبقا للقانون بل ولا يتصور أن يقع شيء من ذلك منها لأنها لا تتجاوز بعد الثالثة من العمر . هذا ولقد دفع الطاعن أمام محكمة الجتح المستأفة بكل تلك العيوب فقال بأن مسؤولية مالك السيارة متفية عن ابنته لصغرها انتفاء تاما ، كما أنها متفية عنه لأنه لم يثبت أن السيارة فى حيازته ، والمسؤولية متفية عن عاتقه وناتقتها لأن أسباب المسألة عن فعل الغير هو وقوع خطأ أو إهمال من المسئول سواء أكان هو أم ابنته . وشئ من ذلك لا وجود له فى الدعوى على الإطلاق . وقد حاولت المحكمة الاستثنائية فى حكمها أن تلقى المسؤولية على عاتق الطاعن شخصيا فزعت أنه مسئول عن ابنته القاصر ، كأن هذه القاصر قد ارتكبت خطأ ما ، ومسئول عن خطأ الغير المجهول . ثم عادت بعد هذا تقول بعدم إمكان إلقاء عبء التعويض على الطاعن لأن المدعين بالحق المدنى لم يستأنفوا الحكم الابتدائى . ثم استطردت من ذلك إلى

القضاء بتأييد الحكم المستأنف فأضافت بذلك إلى وجوه الطعن خطأ تضارب الأسباب مع منطوق الحكم ، لأن تلك الأسباب ترمى إلى إلقاء عبء المسؤولية على عاتق الطاعن وحده شخصيا ، وهذا لا يتفق مع إلزام ابنه القاصر في ما لها بالتعويض ، مع أنه ليس يكفي لإلقاء عبء المسؤولية على عاتق البنات القاصر أو على عاتق الطاعن شخصيا أن يستند الحكم إلى مجرد القول بمسؤولية صاحب السيارة عن فعل الغير . لأن هذه القاعدة مشروطة بأن يكون هناك خطأ أو إهمال من المالك في الرقابة على ملكه . وإلا فإن إطلاق هذه القاعدة بغير تعيين وإثبات الخطأ على المالك معناه الرجوع إلى نظرية " المسؤولية الشيئية " التي يجهلها القانون المصري .

وحيث إن المادة ١٥٢ من القانون المدنى إذ نصت بصفة مطلقة على أنه : " يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حالة تأدية وظائفهم " لا تقتضى ثبوت أى تقصير أو إهمال من جانب المتبوع الذى يلزم بالتعويض بل يكفي لتطبيقها أن يقع الخطأ المتبع للضرر من التابع أثناء تأدية وظيفته . فيصح إذن مساءلة القاصر بناء عليها عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن أعمال خدمه الذين عينهم له وليه أو وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه ، ولا يحق للسائل في هذه الحالة أن يرد على ذلك بأنه هو بسبب عدم تمييزه لصغرسنه لا يمكن أن يتصور أى خطأ في حقه .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن القتيل أصيب من السيارة التى تملكها القاصر المحكوم عليها بالتعويضات بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية ، ولما كان المستفاد مما جاء في ذلك الحكم أيضا أن والد القاصر المذكورة ، وهو الولي الطيعي عليها ، قد سلم في سيارتها إلى شخص يقودها فارتكب بها الحادثة ، مما يفيد أن المحكمة اعتبرت أن ذلك السائق الذى لم يوفق التحقيق إلى معرفته إنما كان تابعا للقاصر نصبه والدها بصفته الولي عليها ليقود السيارة — لما كان

كل ذلك ، وكان الحكم قد عني في ذات الوقت بإثبات التقصير الكبير والخطأ
الجسيم على ذلك السائق المجهول مما أدى إلى وقوع الحادث فإن الحكم بالتعويضات
على والد القاصر بصفته يدفعها من مال ابنته صاحبة السيارة باعتبارها مسئولة عن
أعمال تابعها السائق يكون صحيحا في القانون ولو كانت القاصر يستحيل نسبة التقصير
إليها بسبب صغر سنها ، لأن مسئوليتها في هذه الحالة ليست عن فعل وقع منها هي
حتى كان يجب أن يتوافر فيها الإدراك والتمييز ، بل عن فعل وقع من خادمها أثناء
تأدية أعماله في خدمتها .

(٤١٢)

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٢ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عند تغيب المعارض عن الجلسة الأولى التي
حددت لنظر المعارضة . حضور المعارض بعض جلسات المعارضة . الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن .
لا يصح . (المادتان ١٦٣ و ١٨٧ تحقيق)

إن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، عملا بالمادة ١٣٣ من قانون
تحقيق الجنائيات ، هو جزم يجب ألا يصيب سوى من لا يهتم لمعارضته فيتغيب
في الجلسة الأولى التي حددت لنظرها . أما المعارض الذي يحضر جلسة أو أكثر
من جلسات المعارضة فيجب ألا يحرم من إعادة فحص موضوع قضيته بمعرفة
المحكمة التي أدانته غيابيا . وإذن فإذا حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان
المعارض قد حضر قبل ذلك أمام المحكمة دفعيتين طلب في إحداها التأجيل للإرشاد
عن قضايا لضمها وأجلت القضية في الثانية لتنفيذ القرار السابق صدوره بضم هذه
القضايا ، فهذا الحكم يكون خاطئا .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدى بك ومسيد مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك ويحتدى عبد الملك بك المستشارين .

(٤١٣)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ١٢ القضائية

تفتيش الأماكن . إذن النيابة . إيجابه مقصور على حالة تفتيش المساكن وملحقاتها . مزارع غير متصلة بالمساكن . تفتيشها من غير إذن . صحته . (المادتان ٥ و ٣٠ تحقيق)

إن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط . تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(٤١٤)

القضية رقم ١١٥٠ سنة ١٢ القضائية

جزء قضائي أو إداري . شرط قيام الجرح . تعيين حارس . ترك الأموال الموقع عليها الجرح في عهدة صاحبها دون تعيين حارس عليها . تصرفه فيها . لا عقاب عليه . (المادة ٢٨٠ ع = ٣٢٣)

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون هناك جرح قائم . والجرح — قضائيا كان أو إداريا — لا يتصور قيامه قانونا إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت يد حارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها إذ ذلك هو المظهر الخارجي للجرح حتى يعتبر له وجود . وإذن فإذا كان الصراف بعد أن أوقع الجرح على زراعة المتهم طلب إليه أن يتسلمها ليكون حارسا عليها فرفض فتاركها في عهده دون أن يعين عليها حارسا فإن تصرف مالكها فيها لا عقاب عليه .

(٤١٥)

القضية رقم ١١٥٢ سنة ١٢ القضائية

دفاع شرعي . الدفاع عن المال . حقه . جنة مرققة . قتل أحد السارقين بقصد منعه هو ومن معه من الفرار بالمسروق . تجاوز خلق الدفاع . ثبوت حسن نية المتهم . وجوب مده معذورا . عدم اعتباره في حالة دفاع شرعي وتوقيع العقوبة المقررة للجناية عليه مع معاملة بالمادة ١٧ عقوبات . وجوب معاقبته في حدود المادة ٢٥١ عقوبات . (المواد ٢١٠ و ٢١٤ و ٢١٥ ع = ٢٤٦ و ٢٥١ و ٢٥٢)

إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن القتل واثنين معه سرقوا ليلا قضبانا من الحديد ، وأن المتهم بوصفه خفيرا بالعزبة التي حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون المسروق للهرب به فأطلق عليهم مقدوفا ناريا من بندقيته الأثرية فأصاب القتل ، فهذه الواقعة وإن كانت بمقتضى القانون لا تبيح للتهم أن يرتكب جناية القتل العمد ، إذ السرقة التي قصد إلى منع المتهمين من الفرار على إثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جناية ، إلا أنه لا شك في أنها باعتبارها مجزء جنحة تبيح له بمقتضى النص العام الذى جاءت به المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب في سبيل تحقيق الغرض الذى رعى إليه أى فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامه من فعل القتل . وإذن فإن هذا المتهم حين ارتكب فعلته لا يصح عده معتدبا إلا بالقدر الذى تجاوز به حقه فى الدفاع بارتكابه فعلا من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يفعل لرد الاعتداء . وإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم إنما كان حسن النية معتقدا أن القانون يخوئه بارتكابه ما ارتكبه ، وأن ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منهم على المال المسروق ، فانه كان يصح أن يعده الحكم معذورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تتقص عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة للجناية ، وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات . ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص ، لا بناء على أنها لم ترمن ظروف الدعوى أن تعده معذورا مع توافر الشرائط القانونية فى حقه ، بل بناء على أساس خاطئ هو أنها لم تعتبره أصلا فى حالة دفاع شرعى حتى كان يقال إنه معده ، فإنه يكون من المتعين وضعه للأمور فى نصاها الصحيح نقض هذا الحكم فى تلك الحدود وعد المتهم معذورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

(٤١٦)

القضية رقم ١٤٣٣ سنة ١٢ القضائية

تورير فى محزورسى . شهادة إدارية بتاريخ وفاة . ط الميم (شيخ بله) بأن التاريخ الذى أئجه فيها بغير الحقيقة . وجوب بيانه فى الحكم . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)

إذا كان الحكم حين قضى بإدانة المتهم (شيخ بلد) في جنابة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة لم يبين أن المتهم كان يعلم أن تاريخ الوفاة الذي أثبتته فيها لا يطابق الواقع فإنه يكون قد قصر في إثبات ركن ضروري لإثباته لتوقيع العقاب .

(٤١٧)

القضية رقم ١٤٣٤ سنة ١٢ القضائية

استئناف . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من يوم صدوره . شرط ذلك . إعلات المعارض إعلاناً قانونياً بيوم الجلسة ، وتحلفه عنها بغير عذر مقبول . عدم إعلانه أو تحلفه لعذر قهري . ميعاد الاستئناف لا يبدأ إلا من يوم إعلانه بالحكم . محاسبة التهم على ميعاد الاستئناف ابتداء من يوم صدوره هذا الحكم . عدم بيان أنه كان معلناً بالجلسة التي صدر فيها وأنه لم يكن لديه عذر مقبول يمنعه عن الحضور . قصور . (المادتان ١٥٤/١ و ١٧٧/٢ تحقيق والمادتان ٢٤٩ و ٢٤٨ من قانون تحقيق الجنايات المخطط الصادر في سنة ١٩٣٧)

إنه وإن كان ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم النطق به إلا أنه يشترط لذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر بعد إعلان المعارض إعلاناً قانونياً بيوم الجلسة، وأن يكون المعارض قد تحلف عن الحضور فيها بغير عذر مقبول حتى يصح أن يفترض في حقه علمه بصدور الحكم عليه . أما إذا كان لم يعلن بيوم الجلسة، أو كان عدم حضوره فيها راجعاً إلى عذر قهري، فإنه يجب لسريان ميعاد الاستئناف في حقه أن يعلن بالحكم الذي صدر في معارضته، ولا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من يوم إعلانه به . وإذن فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حاسبت المستأنف على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن لا من يوم إعلانه به ، ولم تبن تدعياً لقضائها بذلك أنه كان معلناً إعلاناً قانونياً بالجلسة التي صدر فيها الحكم وأنه لم يكن لديه عذر قهري منعه من الحضور ، فإنها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها .

(٤١٨)

القضية رقم ١٤٣٦ سنة ١٢ القضائية

إثبات . تفتيش باطل . بطلانه لا يمنع من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى نتيجة . اعتراف المتهم بمجازته الأشياء المسروقة التي أظهر التفتيش وجودها لديه . مؤاخذهه بمقتضى هذا الاعتراف . لا تريب على المحكمة ولو كان التفتيش باطلا .

إن بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها . فإذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بمجازته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذه المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلا .

جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشيدى بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك وحسن زكى محمد بك ومنصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك المستشارين .

(٤١٩)

القضية رقم ١١٦٠ سنة ١٢ القضائية

إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته في الدعوى . حدها . محاسبته عن السند الذى اعتمد عليه من حيث مبلغ قوته في الإثبات . متى يكون لها محل ؟ مثال . رافعة إحرار بخدر . أخذ المحكمة بالأبحاث والتحريرات التي قام بها رجال البوليس وأعوانهم بناء على ما شهدوا به أمامها . لا تريب عليها فيه .

إن الأصل أن القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بأدلة معينة، بل إن القانون قد ترك له كامل الحرية في أن يكون عقيدته في حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى أو في علاقة المتهم بها من أى دليل يستخلصه مما يقدم له بالجلسة في مقام الإثبات في الدعوى ما دام الاستشهاد به غير محرم بصفة عاقبة . وهو متى انتهى إلى رأى في الدعوى بناء على ما اقتنع به من الأدلة أو القرائن التي استظهرها من التحقيق الذى أجراه فلا يصح في القانون محاسبته عن السند الذى اعتمد عليه من حيث مبلغ

قوته في الإثبات إلا إذا كان هذا السند ليس من شأنه في حد ذاته أن يوصل إلى النتيجة التي انتهى إليها . وإذن فإذا اعتمدت المحكمة في إدانة المتهم بجرمة إحراز مخدر على وجود وسادة الموتوسيكل الذي أقر المتهم بأنه كان يركبه على مقربة من المكان الذي عثر فيه على المخدر فلا يصح أن ينسب عليها أنها اعتمدت في قضائها على قرينة غير قاطعة في الإثبات ما دامت هي قد عصمت هذه القرينة وأطمأنت إلى كفايتها كدليل في الدعوى ، وما دام هذا الدليل يصلح في ذاته مقدمة للنتيجة التي رتب عليه . وكذلك الحال إذا ما صدقت المحكمة الأبحاث والتحريات التي قام بها رجال البوليس وأعاونهم بناء على ما شهدوا به أمامها ، خصوصا إذا كان ذلك في مقام تأييد أدلة أخرى .

(٤٢٠)

القضية رقم ١٢١١ سنة ١٣ القضية

استئناف . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يصح إلا إذا كان المعارض قد أعلن بالجلسة لشخصه أو في محل إقامته . لإعلانه للنيابة . لا يصح أن ينسب عليه الحكم بذلك . القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا على أساس أن ميعاده بدأ من يوم صدور الحكم . إثبات الحكم أن إعلان المعارض كان للنيابة . الاستئناف يبدأ من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غاييا .
(المادتان ١٥٤/١ و ١٧٧/٢ تحقيق والمادتان ٢٤٨ و ٢٤٩ تحقيق مخطط سنة ١٩٣٧)

لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كان المعارض قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته إعلانا صحيحا لشخصه أو في محل إقامته . أما إعلان النيابة فلا يصح أن ينسب عليه الحكم بذلك . وإذن فإذا قضى الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا على أساس أن ميعاده ابتداء من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، في حين أنه أثبت أن إعلان المعارض بالجلسة كان للنيابة ولم يكن لشخصه أو في محل إقامته ، فإنه يكون قد أخطأ في قضائه ، إذ أن ميعاد الاستئناف في هذه الحالة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غاييا .

(٤٢١)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ١٢ القضائية

(١) إتلاف مزروعات . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ لاعترة الباعث .

(المادة ٣٢١ ع = ٣٦٧)

(ب) دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . حق رفضها . مقصور على من أصابه الضرر عن الجريمة

مباشرة وشخصيا . أرض مؤجرة . إتلاف الزراعة القائمة عليها . طلب المالك إلى المحكمة

الجنائية تعويضه عن الضرر الذي يدعى لحوقه به . لا يقبل . (المادة ٤٤ تحقيق)

١ - يكفي قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة إتلاف المزروعات أن يكون

الجنائي قد تعمد بالفعل الذي وقع منه مقارفة الجريمة بجميع عناصرها — كما هي معرفة

في القانون — بغض النظر عن العوامل المختلفة التي تكون قد دفعته إلى ذلك ، إذ

القانون في جملته لا يمتد في قيام الجريمة بالباعث على ارتكابها مادام هو لم ينص

صرحة على اشتراط توافر قصد خاص يقوم على ثبوت باعث معين لدى المتهم

في الجريمة التي يعينها بالذات . وإذن فإذا قال الحكم إن المتهم أتلف زراعة الذرة

بطريقة حرث الأرض القائمة عليها هذه الزراعة المملوكة لغيره فإنه يكون قد بين

بما فيه الكفاية القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة الإتلاف التي أدانته فيها . وإذا

كان قد أضاف إلى ذلك أن المتهم إنما قصد بفعله إيذاء الغير والتعدي على ماله

فإنه يكون قد أكد توافر القصد الذي قال بقيامه عن طريق بيان الباعث السيئ

الذي دفع المتهم إلى ارتكاب فعل الإتلاف نكاية بغيره .

٢ - ليس للحكمة وهي تقضي في جريمة إتلاف زراعة قائمة على أرض

مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ

عن الإتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التي أتلفت وهو المستأجر . أما مالك

الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فأنما يكون ذلك عن طريق غير مباشر ،

وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى

العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحقه ، فإن هذا

الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

(٤٢٢)

القضية رقم ١٤٤٣ سنة ١٢ القضائية

إهانة موظف :

(أ) إهانة بالكلمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر؟ إرسال الكلمة إلى المحنى عليه في ظرف مقفل . لا يشفع التهم .

(ب) المقصود من الإهانة المعاقب عليها بالمادتين ١/١٣٣ و ١/١٣٤ ع . كل ما يمس الموظف فقد كان أوسيا . إثبات القذف في هذه الجريمة . لا يجوز .

(المادة ١١٧ ع = ١/١٣٣ والمادة ١٣٤)

١ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالكلمة المعاقب عليها بالمادتين

١/١٣٣ و ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متوافرا بمجرد تعدد توجيه العبارات المهينة إلى المحنى عليه مهما كان الباعث على ذلك . ولا يشفع للتهم أن يكون قد أرسل الكتاب المتضمن للإهانة إلى المحنى عليه في ظرف مقفل ، إذ أن الشارع قد سنّ المادة ١٣٤ السابق ذكرها خصيصا للعاقبة على مجرد إهانة الموظف العمومي بالكلمة .

٢ — إن القانون في المادتين ١/١٣٣ و ١٣٤ ع قد قصد المعاقبة على الإهانة

بمعناها العام . فما يوجه إلى الموظف مما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكان من قبيل القذف أم السب . إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لإثبات ما أسنده إلى المحنى عليه ما دام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد إذاعته بل مجرد توجيهه إلى المحنى عليه وحده .

(٤٢٣)

القضية رقم ١٤٤٦ سنة ١٢ القضائية

اشتباه . إنذار الاشتباه . عدم قابلية السقوط بمضى المدة .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة

معينة لسقوط إنذار الاشتباه كما فعلت بالنسبة لإنذار التشرد ، بل لقد جاء نصها عاما مفيدا بذاته عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة .

(٤٢٤)

القضية رقم ١٤٤٧ سنة ١٢ القضائية

خيانة الأمانة . جريمة وقتية . مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . من تاريخ وقوعها (يجوز اختلاس المال المسلم أو تبديده) . امتناع الأمين عن الرد بعد مطالبته . متى يجوز عده مبدأ للسقوط ؟ إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقع عليه دليل . وصى . تاريخ تقديمه الحساب إلى المجلس الحسبي . اعتباره مبدأ لسقوط جريمة التبديد المستند إليه . جوازه . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده . فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت . ولئن ساغ القول بأن امتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقع عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضي من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل في تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . وإذن فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب إلى المجلس الحسبي مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر المستندة إليه على أساس أن إسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة ثم كلما أظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه .

(٤٢٥)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ١٢ القضائية

اتهام جريمة ملك الغير . جريمة دخول منزل الغير . شروط تحققها . قصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . إدانة المتهم في هذه الجريمة مع عدم إيراد ما يدل على توافر هذه الشروط فيما وقع منه . (المادة ٣٢٤ ع = ٣٧٠ والمادة ١٠٣ مرافعات) . تصور . مثال .

يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون المتهم قد دخل مسكناً في حيازة آخر يقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب

جريمة فيه . فإذا لم يثبت أن الدخول كان لغرض من هذين فلا تنطبق المادة .
وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي بعد أن استعرض وقائع الدعوى قد انتهى إلى
القضاء ببراءة المتهم ورفيقه على أساس أنه دخل المنزل لمقابلة امرأة ساقطة غير
مترجمة ليرتكب معها الفحشاء ، وهذا لا عقاب عليه قانونا ، ثم جاءت المحكمة
الاستئنافية فقضت بإلغاء هذا الحكم ، وأدانت المتهمين دون أن تتناول في حكمها
بمحت الدفاع الذى تمسك به وتناقش أسباب البراءة ، مقتصرة على قولها إنه يؤخذ
من ظروف الحادث ومن دخول المتهمين في ساعة متأخرة من الليل منزل المجنى عليها
أنهما دخلاه بتصد ارتكاب جريمة فيه لم تتعين ماهيتها ، مع أن هذه الظروف كما
تصلح أساسا لما قالت هى به تصلح كذلك لتأييد الدفاع ، ومع أن الثابت أن المنزل
لم يكن خاصا بسكنى تلك المجنى عليها بل هو عمارة تحتوى على عدة مساكن تسكن
هى في الدور الرابع منها الأمر الذى كان يقتضى التعرض إلى حال باقى السكان
في سبيل تمحيص أقوال المتهمين — فإن هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب
التي بنى عليها .

جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل الرشيدي بك وسيد
مصطفى بك ومنصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك المستشارين .

(٤٢٦)

القضية رقم ١١٥٤ سنة ١٢ القضاية

خطف :

- (أ) خطف بالإكراه أو التحيل . المقصود بالتحيل . اصطناع الخدع الذى من شأنه أن يؤثر
في إرادة المجنى عليه . الكلام الخالى عن الفس والتدليس . لا يكفي لتوافر هذا الظرف .
(ب) تمسك إباد المجنى عليه عن ذويه . بتحقيق الجريمة . حصول الخطف على مرأى من الناس
أو إيداع المخطوف عند أشخاص معلومين . لا يؤثر في قيام الجريمة . الباعث على الخطف .
(المادتان ٢٥٠ و ٢٥١ ع = ٢٨٨ و ٢٨٩)

١ — إن القانون في المادة ٢٨٨ ع إذ غلظ العقاب إذا وقع الخطف بالإكراه
أو التحيل فجعله أزيد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يتوافر فيها أى من هذين

الظرفين ، وإذ سوى بين الطرفين المذكورين في الأثر من حيث تغليظ العقاب ، فقد دل بذلك على أن التحيل الذي قصده لا يكفى فيه الكلام الخالى عن استعمال طرق الغش والإيهام بل يجب فيه اصطناع الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة من وقع عليه . فإذا كان ما استعمله الخاطف من الوسائل لا يبدو الأقوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس ولا ترتفع إلى صف الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في مادة النصب ، فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩

٢ - يكفى لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم حق رعايته . ولا ينفي المسؤولية عنه أن يكون قد ارتكب فعلته على مرأى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معلومين ، أو مدفوعا إليها . بفرض معين .

(٤٢٧)

القضية رقم ١٢٢٦ سنة ١٢ القضية

قتل عمد . وجوب توافر قصد جنائى خاص في هذه الجريمة . شروع في قتل عمد . نية القتل . وجوب تحدث الحكم صراحة عنها مع إيراد الأدلة على ذلك . (المادتان ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ع = ٢٣٠ و ٢٣١)

إن جريمة القتل العمد تستلزم قانونا توافر قصد جنائى خاص بها هو الذى يميزها عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التي لا تبلغ مبلغها في الجسامة . وإذن فإذا أدان الحكم متهما في جناية الشروع في القتل العمد ، ولم يتحدث بصفة خاصة في جلاء ووضوح عن توافر نية القتل لديه ، وبين في ذات الوقت الأسانيد التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من أنه كان ينوى قتل المجنى عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(٤٢٨)

القضية رقم ١٢٢٧ سنة ١٢ القضية

تحقيق . إحالة القضية إلى المحكمة . التحقيق فيها بعد ذلك للحكمة وحدها . إجراءات بمعرفتها أو بواسطة من تدبه من أعضائها أو من الخبراء . لا يجوز للنيابة إجراء تحقيق فيها .

ليس للنيابة بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن تجرى تحقيقا فيها سواء بنفسها أو بواسطة البوليس ، بل إن التحقيق بعد ذلك لا يكون إلا للمحكمة وحدها تجريه بنفسها أو بواسطة من تندبه من أعضائها أو من الخبراء .

(٤٢٩)

القضية رقم ١٣٩٢ سنة ١٢ القضائية

استجواب - استجواب المتهم الذى استأنف الحكم . غير محظور على المحكمة الاستئنافية . الاستفسار من المتهم عن بعض ما يقول أو تنبيه إلى ما ثبت عليه أو إلى ما قيل ضده فى التحقيق أو فى شهادة الشهود . لا يمتد استجوابا بالمعنى المحظور . (المادة ١٣٧ تحقيق)

إن المتهم إذا استأنف الحكم فذلك مقتضاه أن يبدى هو وجه استئنافه أو أن تستوضحه المحكمة عن ذلك . وإذن فإذا استفسرت المحكمة من المتهم عن بعض ما يقول ، أو تنبهته إلى ما ثبت عليه أو إلى ما قيل ضده فى أوراق التحقيق ، أو فى شهادة الشهود ليدافع عن نفسه ، فهذا منها لا يصح عنه استجوابا بالمعنى المحظور . على أن القانون لم يحظر الاستجواب إلا على محكمة الدرجة الأولى ، أما المحكمة الاستئنافية فغير محظور عليها استجواب المتهم المستأنف .

(٤٣٠)

القضية رقم ١٤٣٧ سنة ١٢ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة :

(أ) الإخفاء لا يعتبر جريمة اشترك فى السرقة . جريمة قائمة بذاتها . تاريخ وقوعها . من يوم تسلّم المتهم الشيء المسروق . هذا اليوم هو مبدأ مدة سقوط الدعوى بها . تاريخ وقوع السرقة . لا صيرة به .

(ب) أركان هذه الجريمة : فعل الإخفاء . كيف يحقق ؟ كون الشيء منحصلا من السرقة . علم المتهم بأنه مسروق أو منحصل من السرقة . (المادة ٢٧٩ تحقيق والمادة ٢٧٩ ع ٢٢٢ = ٣٢٢)

١ — إن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة جريمة اشترك فى السرقة وإنما اعتبره جريمة قائمة بذاتها . وبناء على ذلك فإن تاريخ هذه الجريمة لا شأن له

ببوم السرقة بل هو لا يكون إلا من يوم الإخفاء، أى من يوم تسلم المتهم الشيء المسروق، فهذا اليوم هو الذى يجب أن يكون مبدأ لمتة سقوط الدعوى .

٢ - إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتكون من : (١) فعل الإخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتهم . (٢) وكون المتسلم متحصلا من طريق السرقة . (٣) وعلم المتهم بأن الشيء مسروق أو متحصل من طريق السرقة .

(٤٣١)

القضية رقم ١٦٢٩ سنة ١٢ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . الركن المادى لهذه الجريمة . كيف يتحقق ؟ فصل إيجابى مادى يدخل به المتهم الشيء المسروق فى حيازته . مجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود فى منزله . لا يكفى لاعتباره مخفيا له . (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق ركنها المادى إلا إذا أتى الجاني فعلا ماديا إيجابيا يدخل به الشيء المسروق فى حيازته . فمجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود فى منزله لا يكفى لاعتباره مخفيا له متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه وكان غيره من سكان المنزل هم الذين عملوا على ذلك .

جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة محمد كامل الرشىدى بك وبحضور حضرات : سيد مصطفى بك ومحمد كامل مرسى بك ومنصور إسماعيل بك وحندي عبد الملك بك المستشارين .

(٤٣٢)

القضية رقم ١٤٦٦ سنة ١٢ القضائية

(أ) نيابة عمومية . وحدتها وعدم تجزئتها . ذلك يصدق عليها بصفتها سلطة اتهام . لا يصدق بصفتها سلطة تحقيق . مباشرة عضو إجراءات تحقيق فى غير دائرة عمله . تجاوز اختصاصه . وكل نيابة . إصداره إذا بتفتيش منزل واقع فى غير دائرة عمله فى جريمة وقعت فى غير اختصاصه . إذن باطل . (المواد ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم و ١٨٩ و ١٨٠ و ٢٣١ و ٢٦٨ و ٢٦٩ تحقيق والأمر العالى المؤرخ فى ٢٨ ما يوسه ١٨٩٥ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

(ب) بطلان التفتيش . أثره . استبعاد الأدلة المستمدة منه . قيام أدلة أخرى فى الدعوى . صحة الإثبات بمقتضاها . وجوب بحثها .

- ١ - إنه إذا كانت النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العمومي ، والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، فإن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام ؛ أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها ، لأنها خولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضى التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع . ولذلك فانه يجب أن يعمل كل عضو فى حدود تلك السلطة مستمدا حقه لا من النائب العمومي بل من القانون نفسه .
- هذا هو المستفاد من نصوص القانون فى جملتها ، وهو هو الذى تمليه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحت التى لا يتصور أن يصدر فيها أى قرار أو أمر بناء على توكيل أو إجابة ، بل يجب - كما هى الحال فى الأحكام - أن يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصيا ومن تلقاء نفسه . ولذلك ولأن القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يعين لكل منهم مقر لعمله فانه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التى بها مقره وإلا عد متجاوزا اختصاصه . وإذن فان الإذن الذى يصدر من وكيل نيابة بتفتيش منزل المتهم الواقع فى غير دائرة عمله فى جريمة وقعت فى غير دائرة اختصاصه يكون باطلا .
- ٢ - إن بطلان التفتيش لا يترتب عليه حتما براءة المتهم ، بل كل ما يقتضيه هو استبعاد الأدلة المستمدة من ذلك التفتيش وعدم الاعتداد بها فى الإثبات . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى لا شأن للتفتيش بها فان الإثبات بمقتضاها يكون صحيحا ولا شائبة فيه . ولذلك فانه يجب على المحكمة إذا ما قضت ببطلان التفتيش أن تبحث فيما يكون قائما فى الدعوى من الأدلة التى لا علاقة لها بالتفتيش وتقدرها ثم تصدر حكما بناء على ما تراه بعد ذلك من ثبوت الدعوى أو عدم ثبوتها .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العمومية تنعى بوجه الطعن المقدم منها على المحكمة أنها أخطأت إذ قضت ببطلان التفتيش الذى حصل ببلد المتهمين لصدوره من وكيل نيابة الإسماعيلية وهو غير مختص بإصداره . لأن البلد المذكور تابع لنيابة الزقازيق

لا الإسماعيلية . ووجه الخطأ في ذلك أن النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يعمل بالنيابة عن النائب العمومي صاحب الاختصاص العام في جميع أنحاء الدولة المصرية .

ومن حيث إن واقعة الحال أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهمين بتهمة إحرارهما جواهر مخترة ، والمحكمة الابتدائية أدانتهما . ومما قالته في ذلك : "إنه فيما يتعلق بالمتهم الأول فتهمة اتجاره بالمختبرات ثابتة من تحريات البوليس السابقة على الضبط والتي تأيدت بما شهد به البوليس الملكي عبد العزيز بيومي من أنه اشترى منه قطعتي الحشيش اللتين قدمهما . وأما واقعة ضبط الحشيش معه فثابتة مما أدلى به الضابطان ومن رافقهما وقت الضبط . وقد أثبت الضابط أن هذا المتهم أقرب بادی الأمر شفاها أن الحشيش المضبوط معه مملوك له ، وأنه يتعاطاه ، وثبت على اعترافه عند استجوابه في محضر البوليس ، وذكر عند استجوابه أمام النيابة أن الضابط استخرج من جيبه حقيقة الحشيش وزعم أنه لا يعرف من دسه عليه . ولأنه بالنسبة للمتهم الثاني فقد شهد ضابط النقطة محمد سيف اليزل خليفة أفندي أثناء تفنيشه التهم الأول أنه شاهد المتهم الثاني يضع بيده اليمنى على قاعدة النافذة المجاورة له عليه الصفيح التي وجد بها الأفيون ولم تكن على النافذة علبة أو أشياء أخرى يمكن أن تختلط بها العلبة المضبوطة . وشهد وكيل الأومباشي محمد الغريب الحسيني ، والذي قور ضابط النقطة أنه كان يجواره ينير له المكان بمصباح يحمله ، أنه شاهد المتهم الثاني يضع العلبة الصفيح على النافذة كما قور البوليس الملكي أحمد أمين حسين أنه شاهد رأى العين هذه الواقعة أيضا . كما شهد الضابط المحقق والبوليس الملكي عبد العزيز بيومي سعد بأنهما سمعا ضابط النقطة يقرر أنه شاهد المتهم يضع علبة الأفيون المضبوطة على النافذة . وقد تدعمت أقوال رجال القوة بما شهد به بعض الحضور وهم إمام على غنيم ابن المتهم الأول ومحمود عبد القادر عبد القادر وعباس عباس خضر من أنهم سمعوا الضابط يقرر أنه شاهد المتهم الثاني يضع علبة الأفيون على النافذة . وقد أثبت التحقيق الذي دار بالجلسة أن الإضاءة بالمكان الذي تم فيه

التفتيش كان كافيا بحيث تمكن ضابط النقطة من مشاهدة الحركة التي بدرت من المتهم الثاني عند وضعه العلبه على النافذة . وقد أقر المتهم الثاني بضبطه بمكان الحادث . ولم يدل في التحقيق أو الجلسة ما من شأنه أن يضعف الثقة بأقوال ضابط النقطة ومن جاءت أقوالهم مدعمة لما أدل به . ومن ثم يبين أن الأدلة القائمة قبله كقيلة باتهامه . وكية الأفيون التي ضبطت معه وقد بلغ وزنها ١١٧,٥ جم يستخلص من جسامتها أن الإحراز لا يقف عند حد الاستعمال الشخصي بل جاوزه إلى الاقتران بقصد الاتجار “ . ولدى المحكمة الاستثنائية تمسك الدفاع عن المتهمين بطلان التفتيش بحجة أن الأمر به صدر من وكيل نيابة الإسماعيلية، مع أن البلد الذي حصل فيه التفتيش تابع لمركز الزقازيق . والمحكمة قضت براءة المتهمين ، وقالت فيما قالته : ” بما أن الجريمة المطروحة أمام هذه المحكمة مسلم من النيابة العمومية بوقوعها بدائرة نيابة الزقازيق . وظاهر من الأوراق أن هذه الواقعة محدودة زمانا ومكانا ولا صلة لها بأية قضية منظورة أمام نيابة الإسماعيلية . وبما أن مدار البحث الآن يتلخص فيما إذا كان من حق وكيل نيابة الإسماعيلية الذي يعمل بدائرة نيابة محافظة بورسعيد أن يعطى إذنا بتفتيش منزل متهم يقيم بدائرة مركز الزقازيق التابع لمديرية الشرقية وفي جريمة لا شأن له بها ، أم أن أعضاء النيابة العمومية كل لا يقبل التجزئة ولكل منهم الحق قانونا في تحقيق أية جريمة وإصدار الإذن بالتفتيش بصرف النظر عن قواعد الاختصاص . وبما أن النائب عن الجماعة والذي يتولى مباشرة الدعوى العمومية هو النائب العام ، ويقوم بهذا العمل في أنحاء البلاد رؤساء النيابة والثواب وأعضاء النيابة ، كل في دائرة اختصاصه ، فهو الأصيل ومن عداه وكيل عنه وكالة محدودة إذا جاوزها كان عمله باطلا (راجع المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) . وبما أنه باستعراض نصوص قانون تحقيق الجنايات منذ إنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ يبين منها أن سلطة التحقيق كانت في يد قاضي التحقيق حتى صدور الأمر العالي في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ بجمع سلطتي الاتهام والتحقيق في يد النيابة العمومية ليكون ذلك داعيا للسرعة في إنجاز التحقيق

والقصد في حبس المتهمين احتياطيا مددا طويلة، وأبقى نظام قاضي التحقيق لكي تلجأ إليه النيابة العمومية لتحقيق بعض الجنايات وجنح التروير والنصب وخيانة الأمانة والتفالس . وبما أنه متى تبين أن النيابة العمومية حلت مكان قاضي التحقيق فليس لها أن تتجاوز سلطانه . ومن ثم لا يجوز لوكيل نيابة الإسماعيلية أن يأمر بتفتيش منزل متهم لم يقترف جريمة في دائرته . وبما أنه يؤيد هذا الرأي مانصت عنه المادة التاسعة من قانون تحقيق الجنايات "يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات، وأن يبعثوا بها فوراً إلى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك". ومعنى ذلك صراحة أنه كان يتعين على ضابط مكتب المخدرات بالإسماعيلية أن يبلغ الواقعة لوكيل نيابة مركز الزقازيق وهو المختص، ولكنه لم يفعل حتى لا يتجشم مشقة الانتقال إليه . وبما أنه بمراجعة النصوص الخاصة بتفتيش المنازل وهي الوارد ذكرها في المواد ١٨ و ٢٣ و ٣٠ و ٦٨ و ٦٩ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ يشترط لحصول هذا التفتيش أن يكون هناك جريمة معينة زمانا ومكانا وفي دائرة اختصاص من يأذن بالتفتيش . وبما أنه متى استقر الرأي على أن التفتيش الذي أذن به وكيل نيابة الإسماعيلية عن منزل متهم بقيم بدائرة مركز الزقازيق وقع باطلا، يتعين الأخذ بالدفع والحكم ببراءة المتهم الأول . وبما أنه بالنسبة للمتهم الثاني فقد اشتمل الإذن على تفتيش المتهم ومنزله ومن يحتمل وجوده وقت التفتيش، وقد كان المتهم الثاني بين من تناولهم هذا التفتيش . وبما أنه قد يعترض على ذلك بأن ضابط نقطة التل الكبير شاهد المتهم الثاني يضع العلب على النافذة التي كانت خلفه، ومن ثم يكون في حالة تلبس يسوغ الضبط والتفتيش . وبما أن شاهد الإثبات الأول وهو ضابط النقطة محمد سيف البزل أفندي لا يمكن الاطمئنان لشهادته ومن تابعه من الشهود، لأنه كان يباشر تفتيش المتهم الأول وضبط ما معه من الحشيش وفي ضوء محدود، وفي ذلك ما يشغله عن رؤية المتهم الثاني . كما أن العلب التي لا يعرف مصدرها وجدت على النافذة وعلى مقربة من

المتهم الأول، وقد اعترف بملكيتها في التحقيق ثم عدل عن ذلك . ومن ثم يتعين براءة المتهم الثاني “ .

ومن حيث إنه إذا كانت النيابة العمومية لا تتجزأ يمثل أعضاؤها النائب العمومي فيعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه إلا أن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلكونها خولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع يجب أن يعمل كل عضو في حدودها مستمدا حقه، لا من رئيسه بل من القانون نفسه . هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجموعها . وهذا هو الذي تلميه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحت التي لا يتصور أن يصدر أى قرار أو أمر فيها بناء على توكيل أو إجابة، بل يجب — كما هو الحال في الأحكام — أن يكون من أصدرها قد أصدرها من عنده هو باسمه ومن تلقاء نفسه .

ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك، وكان القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يعين لكل منهم مقر لعمله، فانه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقره وإلا عدّ متجاوزا لاختصاصه .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم فإن هذه المحكمة تقتر المحكة الاستئنافية على النظر الذي انتهت إليه في الحكم المطعون فيه، لأن إذن التفتيش بصدوره من وكيل نيابة غير مختص يكون حقيقة قد صدر باطلا . إلا أن هذا البطلان لا يترتب عليه بصفة عامة براءة المتهم الأول كما قالت المحكمة، بل إن كل ما يترتب عليه هو استبعاد الأدلة المستمدة من التفتيش الباطل وعدم الاعتماد بها في الإثبات . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى لا شأن لها بالتفتيش فإن الإثبات على مقتضاها يكون صحيحا لا شائبة فيه، ولذلك فانه كان واجبا على المحكمة أن تبحث الأدلة القائمة في الدعوى فيما عدا المخدر المضبوط بناء على التفتيش مثل اعتراف المتهم في التحقيقات حتى إذا ما تبين أن لا علاقة لها بالتفتيش قدرتها وأصدرت حكمها بناء على ما تراه بعد ذلك من ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها .

ومن حيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن لهذا السبب الذي يتضمنه حتما الطعن المتقدم من النيابة ، وتقض الحكم المطعون فيه ، وذلك بالنسبة إلى المتهم الأول وحده . أما بالنسبة إلى المتهم الثاني فإن المحكمة قد أقامت براءته على عدم كفاية الأدلة القائمة ضده ، وليس لوجه الطعن المتقدم ذكره أية علاقة به ، فيتعين إذن رفض الطعن بالنسبة إليه .

(٤٣٣)

القضية رقم ١٤٦٧ سنة ١٢ القضاية

إعادة الاعتبار . معناها . الحكم بها بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض . لا يصح . حكم مع وقف التنفيذ . لا محل لإعادة الاعتبار . محكوم عليه بعقوبة واجب تنفيذها . طلبة رد اعتبارها بالنسبة لهذا الحكم . توافر الشروط القانونية في طلبه . صدور أحكام عليه بوقف التنفيذ لم تنقض عليها المدة . لا تصح إجابته إلى طلبه . وجوب الانتظار حتى تنقضي تلك المدة .

(المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار)

إن إعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه معناها عنه نفي السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها عليه . ولا محل رد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابق صدورها علي طالبه معلقا تنفيذها على شرط ، فانه يجوز مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه تقتضي إلغاء وقف التنفيذ يعتبر الحكم بقوة القانون كأنه لم يكن ، كما هي الحال تماما في رد الاعتبار . ولكن إذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة واجب تنفيذها مع وجود أحكام أخرى صادرة عليه بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس السنوات عليها فانه لا تصح إجابته إلى طلبه ولو كانت جميع الشروط التي يتطلبها قانون إعادة الاعتبار متوافرة بالنسبة للحكم الذي هو موضوع الطلب ، بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي تلك المدة ، فعندئذ تصير الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا يبق سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ويصح إذن قبول الطلب .

(٤٣٤)

القضية رقم ١٤٦٨ سنة ١٢ القضائية

مراقبة . متى يصح الحكم بهذه العقوبة ؟ عائد حكم عليه بالحبس في سرقة تامة . ارتكاب مجزؤ شروع في سرقة . الحكم بالمراقبة في هذه الحالة . لا يجوز . (المادة ٢٧٧ ع = ٢٢٠) إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تستلزم لكي يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عائدا وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تامة . فضلا عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون بصفة عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها ، ثم إن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة . وإذن فإذا كان ما وقع من المتهم ليس إلا مجزؤ شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .

(٤٣٥)

القضية رقم ١٤٧١ سنة ١٢ القضائية

(أ) هنك عرض . ركن القوة أو التهديد . توافره . وقوع الفعل ضد إرادة المجنى عليه . استعمال القوة أو التهديد بالفعل أو أية وسيلة تهدم مقاومة المجنى عليه أو تعمد إرادته : المباشرة . انتهاز فرصة فقد الشعور . سكوت المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره . لا إكراه . (المادة ٢٣١ ع = ٢٦٨)

(ب) تعدد الأفعال المكونة لواقعة هنك العرض . وجوب وصفها بما فيه مصلحة المتهم . وقوع أول هذه الأفعال مباغنة . سكوت المجنى عليه على الأفعال التالية وعدم اعتراضه . انسحاب السكوت على الفعل الأول . رضا جميع الأفعال . متى تعتبر هذه الواقعة فعلا فاضحا طليا ؟ (المادة ٢٤٠ ع = ٢٧٨)

١ — إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في أن هنك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد تواضع القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أ كان ذلك راجعا إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقاومته أو في إرادته بإعدامها بالمباغنة أو انتهاز

فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو النيبوية أو النوم . أما إذا كان هناك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار فانه لا يصح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضاء . وذلك لما ينطوى فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالته .

٢ — إن واقعة هناك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذي فيه مصابحة للتهم . فاذا كان هناك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباغتة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فان ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضا حاصلا بالرضاء وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها . إلا إذا كانت قد وقعت لنا في محل مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة ، فان وقوعها في هذا الظرف يجعل منها جنة فعل فاضح على معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(٤٣٦)

القضية رقم ١٤٧٦ سنة ١٢ القضاية

مختدرات :

(١) القنب الهندي . ماهيته .

(ب) حشيش . وجود نسبة معينة للحد . لا يشترط . (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

١ — القنب الهندي (الحشيش) الوارد ذكره في الفقرة السادسة من المادة الأولى من قانون المواد المخدرة إنما هو القنب المجففة المزهرة أو المشرمة من السيقان الإناث لنبات الكايبس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة .

٢ — إن المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش . وإذن فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له في حكمها .

(٤٣٧)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ١٢ القضائية

نصب . اتحال شخص صفة الطبيب . استعماله طرقا احتيالية لحل المرضى على الاعتقاد بأنه طبيب حقيقة . نصب . مثال . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

إن القول بأن اتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتقاضاها منهم لا يكفي لعده مرتكبا جريمة النصب على اعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاولة مهنة الطب بغير حق ليس صحيحا على إطلاقه ، فانه إذا استعمل المتهم ، لكي يستولى على مال المرضى ، طرقا احتيالية لحلهم على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لولا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت جميع العناصر القانونية لجريمة النصب متوافرة في حقه . وإذن فإن إدارة المتهم مستوصفا للعلاج ، وظهوره — وهو غير مرخص له بمزاوله مهنة الطب — أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب ، واتحاله شخصية دكتور أجنبي وتكلمه بلهجة أجنبية للإيهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم اتحاله اسم دكتور آخر وارتداؤه معطفا أبيض كما يرتدى الأطباء ، وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لإيهامهم بأنه يفحصهم ، واستعانتة بامرأة تستقبلهم وتقدمهم إليه على أنه هو الدكتور — كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتيالية ، إذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون إليه أتعابا ما كانوا ليدفعوها إلا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(٤٣٨)

القضية رقم ١٦٤١ سنة ١٢ القضائية

دفاع . مرض مقعد . عذر قهري . طلب التأجيل لمرض المتهم . تقدير هذا العذر . وجوبه . رأى المحكمة فيه . لارقابة عليه لمحكمة النقض .

إنه وإن كان صحيحا أن المرض الذي يقعد المتهم عن حضور الجلسة هو من الأعذار القهرية المتعين قبولها إلا أن مجرد إبداء هذا العذر لا يكفي ، بل يجب على المحكمة أن تزنه وتقدره لتعترف ما إذا كان المرض المدعى من شأنه أن يحول حقيقة دون حضور الجلسة فتؤجل الدعوى حتى يزول ، أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل نظر

الدعوى فترفضه . وإذن فإذا بَيَّنَّت المحكمة في حكمها الأسباب التي من أجلها لم تقول على الشهادة الطيبة التي قدَّمها وكيل المتهم لإثبات مرضه فلا يقبل الاعتراض عليها لأن تقديرها ذلك لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

(٤٣٩)

القضية رقم ١٧٢٣ سنة ١٢ القضائية

نصب :

(أ) اتفاق اثنين على أن يبيع أحدهما الآخر شيئاً بجن معين . دفع المشتري بعض الثمن . اتفاهما على أن يرسل هذا الشيء بالسكة الحديد محملاً عليه بياق الثمن . لإرسال طرد مزيف محمّل عليه بهذا الباقي . تحرير بوليسة الطرد باسم ابن المشتري . دفع المبلغ المحمّل به الطرد إلى مصلحة البريد من مال المشتري . استخلاص المحكمة من هذه الوقائع أن المجنى عليه المقصود هو الأب لا الابن . موضوعي .

(ب) دفع المبلغ المحمّل به الطرد إلى مصلحة البريد . اعتبار المحمّل مستولياً على المبلغ وهو في البوسة . توقيع المحمّل إليه الجيز عليه تحت يد المصلحة قبل أن يتسلمه المحمّل . لا تأخير له في الجريمة .

(ج) ادعاء المتهم أن المبلغ الذي حصل عليه هو جزء من دين مستحق له قبل ابن المجنى عليه . تقديمه سندين لأختر محولين لاسمه هو . استخلاص المحكمة أنه تصيد السنتين لدره التهمة عنه . التاريخ الذي أعطى للتحويلين لا يقيد المحكمة في تقديرها . (المادة ٢٩٣ ع = ٢٣٦)

١ — إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع دعوى النصب التي أوردتها في حكمها أن المتهم لم يقصد بفعله إلا الوالد الذي دفع من ماله المبلغ المحمّل به الطرد، لا ولده الذي كانت محزنة باسمه البوليسة، فذلك من سلطتها، ولا تقبل المبادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إن دفع المبلغ المحمّل به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحمّل، فيعتبر المحمّل أنه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحمّل إليه قد أوقع الجيز عليه تحت يد مصلحة البريد قبل أن يتسلمه المحمّل منها .

٣ — للمحكمة الجنائية السلطة المطلقة في تمحيز حقيقة الواقعة المطروحة عليها . فإذا هي استخلصت من ظروف الدعوى وملاساتها أن المتهم، لكي يدرأ عن نفسه أنه استولى بلا حق على مال مملوك للغير، قد تصيد سندين على المجنى عليه لآخرو حوّلها إلى اسمه هو ليوهم أن ما حصل عليه بفعله إنما كان جزءاً من دين مستحق له، فإن ذلك من سلطتها، ولا يقيدتها في تقديرها التاريخ الذي أعطى للتحويلين .

جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسي بك ومنصور
إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وعبد الفتى الجزائري بك المستشارين .

(٤٤٠)

القضية رقم ١٣٩٩ سنة ١٢ القضائية

حام . خطته في الدفاع . عدم تقيده بمسلك المتهم أو أقواله .

إن المحامي الذي يوكل إليه الدفاع عن متهم ليس ملزما قانونا بأن يسلك في القيام
بهذه المهمة إلا الخططة التي يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدها أن في اتباعها
ما يحقق مصلحة من وكل إليه الدفاع عنه . وإذن فلا حرج عليه — متى كان مقتنعا
من الأدلة المقدمة في الدعوى بثبوت التهمة على موكله — في أن يطلب أخذه بالرافعة
إذا ما رأى في الظروف ما يبرر طلبه ، أو أن يكتفي بتفويض الأمر إلى مآثره المحكمة
في شأنه دون أن يتقيد في ذلك بمسلك المتهم أو أقواله في التحقيقات أو بالجلسة .

(٤٤١)

القضية رقم ١٤٦٩ سنة ١٢ القضائية

هناك مرض . دفاع . ركن الإكراه . متى يتوافر ؟ (المادة ٢٣٠ ع = ١/٢٦٧)

إن القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل
المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ
مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة
ويقعدها عن المقاومة ، أو يجزّد مبالغته إياها ، أو باتهاز فرصة فقدانها شعورها
واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق في النوم . فإذا كانت الواقعة الثابتة
في الحكم هي أن المتهم دخل مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس
بين رجلها ورفعها لمواقعها فتنبت إليه وأمسكت به وأخذت تستغيث حتى حضر
على استغايتها آخرون أخبرتهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفي لتوافر ركن
الإكراه في جناية الشروع في الواقعة .

(٤٤٢)

القضية رقم ١٤٧٠ سنة ١٢ القضائية

عاهة . انتواء المتهم لإحداثها . لا يشترط لعاقبه . تمعده الضرب . مساوئه عن العاهة باعتبارها من نتائج المحتملة .
(المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)

إن القانون لا يشترط للعاقبة عن العاهة أن يكون المتهم قد انتوى إحداثها ، وإنما يشترط فقط أن يكون قد تمعد الضرب الذي نشأت عنه العاهة ، فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج المحتملة لفعل الضرب الذي تمعده . وإذن فتى كان الحكم صريحا في أن الضرب وقع عمدا فإن الضارب يكون مسئولاً عن العاهة ولو لم يكن قد رمى إليها .

(٤٤٣)

القضية رقم ١٧٩٧ سنة ١٢ القضائية

دخول منزل . العقاب عنه ولو تعينت الجريمة المقصود ارتكابها . النص عام لا تخصيص فيه .
(المادة ٣٢٤ ع = ٣٧٠)
إن القانون ليس فيه ما يدل على أن الشارع قصر حكم المادة ٣٧٠ ع على الحالات التي تكون فيها الجريمة المقصود ارتكابها لم تعين ؛ وهذه المادة إذا كان قد روعي عند وضعها الحالات التي تكون فيها الجريمة غير معينة فإن تعين الجريمة لا يصح أن يكون سببا للقول بعدم تطبيقها بل هو أولى بأن يكون أوجب للعقاب ما دامت المادة قد صيغت في عبارتها التي لا تخصيص فيها .

(٤٤٤)

القضية رقم ١٨٧٧ سنة ١٢ القضائية

(أ) قاصر يبلغ الثامنة عشرة وتسلم أمواله لإدارتها . الحصول منه على سندات خازنة . جريمة
(المادة ٢٩٤ ع = ٣٢٨) معاقب عليها .

(ب) الجرائم التي قوامها أفعال في حد ذاتها مزرية . علم المتهم بغير المحنى عليه الحقيقية . مفترض . متى يسقط هذا الافتراض ؟

١ - إن الشارع قد قصد بالمادة ٣٣٨ من قانون العقوبات حماية القصر من طمع كل من تحدّثه نفسه بأن يستغل شهواتهم وهوى أنفسهم ويتنزه فرصة ضعفهم وعدم خبرتهم فيحصل منهم على كتابات أو سندات ضارة بمصالحهم من قبيل ما هو منصوص عليه في تلك المادة . وبمقتضى عموم النص يجب أن يدخل في متناول هذه الحماية كل قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين سنة أو بلغها ومدّت عليه الوصاية ، فلا يخرج عن متناولها القاصر الذي يتسلم أمواله بعد بلوغه الثماني عشرة سنة ليقوم بإدارتها ، فانه ليس له أن يباشر إلا أعمال الإدارة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية على أن يقّدّم عنها حسابا للجلس الحسبي ، وإذا كان الاقتراض غير وارد ضمن ما أجاز لهذا القاصر مباشرته بل كان محظورا عليه كما هو محظور على الوصي بمقتضى نصوص القانون المذكور فإن المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات تكون منطبقة على من يستغل ضعفه ويحصل منه على سند بدين .

٢ - إن القانون يفترض في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٨ ع - كما هو الشأن في سائر الجرائم التي قوامها أفعال معتبرة في حد ذاتها مشينة ومزرية ومستنكرة - علم المتهم بسنّ المجنى عليه الحقيقية . ولا يسقط هذا الاقتراض إلا إذا أثبت المتهم أنه سلك كل سبيل لمعرفة السنّ الحقيقية وأن أسبابا قهرية أو ظروفًا استثنائية هي التي حالت دون ذلك .

جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك المستشارين .

(٤٤٥)

القضية رقم ١٤٥٥ سنة ١٢ القضائية

تزوير في محزرات عرفية . دفتر يومية حركة المبيعات الذي تسلمه الجمعية الزراعية إلى وكلائها في البيع .
تفكير الحقيقة فيه . مطابق عليه .
(المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

إن دفتر يومية حركة المبيعات الذي تسلمه الجمعية الزراعية إلى من يبيع لها كوكيل عنها منتجاتها من أسمدة وبذور وغيرها بالأثمان التي تحتدها له على أن يرصد فيه يوميا، أولا فأولا، عمليات البيع التي يجريها لحسابها ، هو من المحزرات التي يعاقب القانون على تغيير الحقيقة فيها ما دام قد أعد باتفاق الطرفين لإثبات حقيقة العمليات التي تدون فيه ليكون أساسا للحاسبة بينهما .

(٤٤٦)

القضية رقم ١٤٧٥ سنة ١٢ القضائية

ترور . إنشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف فيها ما يناير الحقيقة . التوقيع عليها بإمضاءات مزورة لبعض موظفي الوزارة . انخداع الناس بها . ترور في أوراق رسمية .
(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)

إن إنشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف تتضمن — على خلاف الحقيقة — تكليف شخص معين بإجراء عمل من الأعمال التي للوزارة أن تكلف الغير بإجرائها لحسابها مقابل رجوعه عليها بما يستحقه قبلها عما قام به ، ثم التوقيع على هذه الخطابات بإمضاءات مزورة لبعض موظفي تلك الوزارة ، مما جعلها تأخذ في مظهرها شكل الأوراق الأميرية حتى انخدع الناس بها واعتبروها صادرة من جهة الحكومة — ذلك يعتبر تغييرا للحقيقة في أوراق رسمية، ويعاقب القانون عليه متى توافرت سائر العناصر القانونية التي يتطلبها القانون في جريمة التورير .

(٤٤٧)

القضية رقم ١٤٨١ سنة ١٢ القضائية

فتيش . جريمة مطبسة . فتيش كل من سام فيها ولو بغير إذن النيابة . جوازه . (المادة ٨ تحقيق)
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن البوليس بعد أن استصدر إذن النيابة بتفتيش المتهم وجده في مفهه ويجواره شخص في يده صندوق كبير مفتوح بادر إلى إقفاله عند ما وقع نظره على رجال البوليس ، فلما أخذ منه رجال البوليس هذا الصندوق وتبين أن به أفيونا قال إنه اشترى هذا الأفيون من المتهم فإن ضبط هذا

المختدر معه يجعل الواقعة في حالة من حالات التلبس جائز فيها تفتيش كل من ساهم في الجريمة ولو بدون إذن من النيابة .

(٤٤٨)

القضية رقم ١٨٠٠ سنة ١٢ القضائية

(١) نقض وإبرام . محكوم عليه . إيداعه رغبته في رفع نقض عن الحكم إلى كاتب السجن . إثبات ذلك كتابة على أوراق تنفيذ الحكم . توقيع المحكوم عليه على ذلك . يعتبر تقريراً بالظن .
(ب) إثبات . الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبيئة . وجوب التقدم به إلى محكمة الموضوع . السكوت عنه مسقط له .

(ج) خيانة أمانة . وقوع الضرر . لا يشترط . يكفي احتمال وقوعه . (المادة ٢٩٦ع = ٣٤١)

١ — إذا كان الثابت من أوراق تنفيذ الحكم أن المحكوم عليه تقدم في يوم صدور الحكم إلى كاتب السجن وأبدى رغبته في رفع نقض عن الحكم ، وأثبت ذلك كتابة على الأوراق ، ووقع المحكوم عليه على ما أثبت من ذلك ، فإن هذا الذي حصل من الطاعن لدى كاتب السجن ، وهو من المختصين بتحرير تقارير الظن في الأحكام ، يعدّ قانوناً تقريراً بالظن ولو أنه لم يحزر على النموذج المخصص لذلك حسب التعليمات .

٢ — إن القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للصالح العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد . فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبيئة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع ، فإذا هو لم يترشّب من ذلك أمامها بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له من بعد أن يتسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

٣ — لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع فصل الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجباً .

فهرس هجائي

(١)

اتفاق جنائي : رقم القاعدة

- جريمة مستمرة . سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها . مدته . مبدؤها .
 ٢٤٣ انتهاء الاتفاق بالدولعه أو باعتراف الجريمة
 نص المادة ٤٨ ع . عام مطلق . قصره على الاتفاقات في الجرائم السياسية
 ٢٤٤ أو الخطيرة . تخصيص بلا تخصص

إتلاف وتخریب وتعيب :

- بارود . متى يستبر من المفرقات المشار إليها في المادة ٣٦٣ ع ؟ كمية كبيرة وفي حين
 ٩٩ مطلق . بارود قليل الكمية في قفة . لا يعد مفرقا

إتلاف الزرع :

- القصد الجنائي في هذه الجريمة . مجزء تعمد الإتلاف . نية خاصة . لا تشترط ...
 ٤٢١ و ٢٠ إثبات (ر) . أيضا إجراءات . إهانة . تحقيق . تزوير في محزرات عرفية .
 تفشيش . خيانة الإمانة . زنا . قذف وسب . مواد مخدرة) :

الإثبات بوجه عام :

- حرية القاضي الجنائي في الحكم بناء على ما يطمئن إليه من أوراق الدعوى
 ٣٦ دليل . تجزئته . سلطة المحكمة في ذلك . صراحة الدليل في وقوع الواقعة .
 لا تشترط . عدم الأخذ بأقوال المخني عليه وأيه في التحقيق وبالجلسة . الأخذ
 ٣٢٥ بقولها على ما رواه الشاهد عنهما . جوازه
 سلطة المحكمة الجنائية في تقدير الدليل . ورقة خالصة مقدمة في الدعوى . استبعادها
 ٢٣١ لاقتناع المحكمة بتزويرها
 سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والوقائع . أقوال للجنى عليه : بالجلسة —
 بالتحقيق — إقرار في ورقة منفصلة . الأخذ بقول منها دون قول . ذكره
 ١٢٧ لذلك . لا إزام
 الستد الذي اعتمد عليه القاضي في تكوين حقيقته . متى تصح المجادلة فيه من حيث
 مبلغ قوته في الإثبات ؟ واقعة إحراز مختار . أخذ المحكمة بالأبحاث والتحريرات
 التي قام بها رجال البوليس وأعاونهم بناء على ما شهدوا به أمامها . لا تترتب عليها فيه
 ٤١٩ صور فوتوغرافية للأوراق . متى يصح الاستشهاد بها في الدعاوى الجنائية ؟
 ٢٥٩ عماد الإثبات في المواد الجنائية . اطمئنان المحكمة . دليل . مباشر أو غير مباشر .
 ٢٨٩ و ١٠٢ المجادلة فيه أمام محكمة القضا . لا تصح

رقم القاعدة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

- قواعد الإثبات الواردة في القانون المدني - متى تنفيدها المحاكم الجنائية ؟ مرقعة .
إدانة المتهم بناء على أقوال الشهود بأنه هو الذي باع الأشياء المسروقة لمن ضبطت
عنده . جوازه ولو كانت قيمة المسروقات تزيد على عشرة جنيهات ... ١٩٩ ...
متهم . إنكاره صدور الاعتراف المعزى إليه في التحقيق . أخذه باعتراؤه هذا .
ويجب الرد على دعوى الإنكار ... ٣٩٦٣٢٦ ...
متهم . تميتش باطل . اعترافه بوجود المخدومه . صدور الاعتراف عنه من تلقاء
فمه أمام المحكمة . أخذه بهذا الاعتراف . جوازه ... ٣٤٨ ...
المحاضر التي تمخزها المحكمة لإثبات ما يقع من الجرائم بالجلسة . حجيتها . حرية المتهمين
في إبداء دفاعهم . حرية المحكمة في الأخذ بما هو ثابت فيها . دليل كسائر الأدلة
محاضر البوليس في جنحة أو مخالفة . أخذ القاضي بما هو مدون فيها . جوازه .
لا يهيم إن كان الذي حورها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن ... ٣٢٣ ...
محضر البوليس . أقوال المتهم فيه . الاعتماد عليها وحدها . جوازه ... ٢٠٨ ...
محاضر التحقيقات الابتدائية . إنكار المتهم صدور الاعتراف المنسوب إليه
في المحضر . وجوب تحقيقه . مطالبة المتهم بالظن في المحضر بالتروير .
لا تصح . سلطة المحكمة في أطراف هذا الاعتراف ... ٣٣٩ ...
معاينة . إدانة المتهم استنادا إلى أقوال الصراف التي أجرى الحيز بأنه عين المحصول
المحجوز فلم يجده . عدم وجود محضر من الصراف بهذه المعاينة . لا يمنع ... ٣٢٦ ...
يمين التخاصل المنصوص عليها في المادة ١٩٤ تجارى . لماذا شرعت ؟ نكول
المدين عن الحلف . سقوط القرينة القانونية على حصول الوفاء . توجيه هذه
اليمين . من شأن الدائن . توجيهها من المحكمة من تلقاء نفسها . لا يجوز
توجيهها من الدائن . حلف المدين . وجوب الفصل في الدعوى على مقتضى
الحلف . رفض الدعوى . لا يجوز بعد ذلك تجديد النزاع بناء على أدلة أخرى .
رفع الدائن دعوى لإثبات كذب اليمين أو لطلبية بتعويض عن الخسائر فيها .
لا يجوز . دعوى جنحة مباشرة عن كذب اليمين . لا تقبل ... ٣٠٧ ...
- الشهادة أو البينة :
- استدعاء الشهود أو الخبراء . أمام محكمة الجنابات لسماع أقوالهم . حق المتهم في ذلك .
تقديم قائمة بأسمائهم إلى قاضي الإحالة ليأمر بإعلانهم . إعلانهم بواسطة المتهم .
عدم قيام المتهم بشئ . من ذلك . طلبه تأجيل الدعوى لإعلان شهود أو خبراء .
عدم الالتفات إليه . لا يهيب الحكم ... ١٣٦ ...
ترخيص المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد معين لسماعه . لا يلزمها لسماع غيره ممن
يلتهم المتهم بدون ترخيص منها ... ٣٨٦ ...

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

- تقدير الشهادة . موضوعي . امتناع الشاهد عن الحلف على المصحف . عدم تصديق المحكمة لأقواله . تقليل ذلك . غير لازم . مناقشتها في العلة التي ذكرتها . لا تقبل ٩٦
- تلاوة الشهادة . إتمام الدفاع بما تضمنته الشهادة ومناقشتها إياها . مجتزأ عدم تلاوتها . لا يبطل الحكم ٧٠ و ٦٧
- حلف اليمين . يجني عليه لم يحلف اليمين لحداثة سنه . الاعتماد على أقواله . جوازه ٣٦
- حلف اليمين . إدلاء الشاهد بأقواله في جلسة واحدة أو في عدة جلسات . اعتبارها صادرة بناء على اليمين . إعادة سؤاله دون تخليفه . لا يوجب الحكم ... ٧٠ و ٦٧
- حلف اليمين . أقوال منهم على آخر دون حلف اليمين . لا تعتبر شهادة بالحقن القانوني . اعتراف المتهم بأن أقواله تلك التي أخذت بها المحكمة في إدانة المتهم الآخر لم تكن صحيحة . طلب إلغاء حكم الإدانة بناء على ذلك بطريق الاتهام . لا يقبل ١٦٣
- سماع الشهود مع اعتراف المتهم . جوازه ٤٢
- سماع الشهود في غيبة المتهم . جوازه . حتى المتهم في طلب إعادة سماع الشاهد أو تلاوة أقواله عند نظر المعارضة المرفوعة منه . عدم طلبه ذلك ومرافضته على أساس ما أدلى به الشاهد . إثارة هذا الأمر أمام محكمة القضا . لا يجوز ... ١٢٠
- سماع الشهود . عدم طلبه أمام المحكمة الابتدائية . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم إيجابه . لا يبطل الحكم ٣١٠
- سماع الشهود . واجب مادام ذلك ممكناً . حكم استثنائي بتأييد حكم ابتدائي . بناء الحكم الابتدائي على أقوال الشهود بالتحقيقات دون سماعهم أو تلاوة أقوالهم . بطلان سماع المحكمة الشاهد بنفسها في مواجهة المتهم . محله . أقوال الشهود في التحقيقات . الاعتماد عليها . جوازه ٢٤٨
- شاهد . إدلائه بسر خاص به . تمويل المحكمة على شهادته . جوازه . مريض . ذكر نوع مرضه الذي كان يعانيه يتعامل المحقق . الاعتماد على هذه الشهادة في إدانة المتهم (صيدل أو طبيب) . لا مانع ٣٤٤
- شاهد لم تسمعه المحكمة الابتدائية . تلاوة أقواله بالتحقيقات في الجلسة . عدم اعراض المتهم . ذلك يصح بمثابة سماعه . الحكم بالبراءة . عدم سماع المحكمة الاستئنافية هذا الشاهد وقضاؤها بالإدانة . لا حثيب عليها ... ٣٠
- شاهد . تميز سماعه أمام المحكمة . أقواله في التحقيق . وجوب تلاوتها بالجلسة . الاعتماد عليها دون تلاوتها وتنبيه المتهم إليها . اعتماد على دليل لم يعرض بالجلسة . إخلال بحق الدفاع . أساس المحاكمة الجنائية . تحقيق الوقائع في وجه الخصوم بالجلسة ضابط بوليس . امتناعه عن الإفضاء باسم المرشد الذي عاونه في كشف الجريمة . تمويل المحكمة على شهادة الضابط بشأن ما قام به المرشد في سبيل كشفها . لا جناح عليها فيه ١٦٦

رقم القاعدة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو اليقنة (تابع) :

طلب المتهم سماع شهود أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه على أساس أن هذه المحكمة

لا تملك إجراء تحقيق تكلي . مخالف للقانون ... ٢١٦

الإثبات بالكتابة :

عقد مدني . متى يجوز إثباته باليعة ؟ مانع أدبي . مانع مادي . تقدير المانع . موضوعي ٤٠٥

قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . عقد تزيد قيمته على عشرة جنهات . قبول ١٥٢ و ٨٧ و ٦٥

المدعى عليه صراحة أو ضمنا إثباته باليعة . جواز الإثبات . سير المحكمة في الإثبات ٢٦٤ و ١٥٩ و ٢٦٤

بشهادة الشهود . عدم اعتراض المتهم إلا بعد سماع شاهدين . قبول منه للسير ٣٣٥ و ٢٩٥ و ٣٣٥

في الإثبات بهذه الطريقة . احتجابه بعدئذ بعدم جواز الإثبات بها . لا يقبل ٤٤٨ و ٣٩٧ و ٤٤٨

المانع الأدبي من الحصول على الكتابة عند وجوبها في الإثبات . تهديره موضوعي .

ودعية لاستد لها . إجازة إثباتها باليعة لوجود مانع أدبي (القرابة) . مناقشة

محكمة الموضوع في ذلك . لا تقبل ... ٣٥٤ و ١١٤

الخبرة (ر . أيضا أسباب الإباحة) :

الادعاء بأن المتهم مصاب بخلل في قواه العقلية . عدم التحسك بمرضه على إخصائي .

الاستعانة برأى غير . متروكة لرأى المحكمة ... ١٠١

عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية . لا يشترط مباشرة في حضور الخصوم ... ١٧٧

معلومات القاضي الشخصية :

معلومات حصلها القاضي وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . استناده إليها

في حكمه . لا ييب الحكم . مثال ... ٤١

اجتماعات عامة ومظاهرات في الطرق العمومية :

مظاهرة . صدور أمر من رجال الضبط للظاهرين بالتفرق . غير لازم إلا بالنسبة

للتشركين في المظاهرة بمجرد اشتراك . الداعي إلى المظاهرة أو قائدها . تحقق

مستويلته ولو لم يصدر الأمر بالتفرق ... ٢٥

إجراءات (ر . أيضا إثبات) :

إجراءات شكلية . عدم ذكرها في محضر الجلسة أو في الحكم . الأصل اعتبار أنها

قد روعيت . إثبات أنها أملت أو خولقت . جوازها بكل الطرق . الطعن في الحكم

بأنه لم يذكر فيه أن القضية قدّمت إلى قاضي الإحالة . عدم الادعاء بأن هذا

الإجراء قد خولف بالفعل . لا يقبل الطعن . عدم الإشارة في محضر الجلسة

أو في الحكم إلى شيء خاص بها . بمجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها . لا يبرر بذاته

القول بوقوع المخالفة ... ٢٥٩ و ١٠٠

إجراءات (تابع) :

- إجراءات شكلية . مجزوء الإشارة خطأ إلى شيء منها في محضر الجلسة . لا يبرر بذاته
٢٥٩ ... القول بوقوع المخالفة ...
بطلان الإجراءات . تأسيس البطلان على سبب غير متعلق بالتمسك به . لا يقبل
منه . منهم . وجود صلة بينه وبين أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى . تمسك
٣٥٨ ... منهم آخرمه بطلان المحاكمة لهذا السبب . لا يقبل ...
تقرير القاضي المنصوص . إثبات حصول تلاوته بمحضر الجلسة . الادعاء بعدم
٨ ... حصول التلاوة . سبيل إثباته . الطعن بالتزوير ...
تكليف المتهم بالحضور . أوجه البطلان المتعلقة به . لا تعلق لها بالنظام العام .
عدم التمسك بها قبل سماع أول شاهد . مسقط للحق في الدفع بها . إثارة هذا
٣٨٧ ... الدفع أمام محكمة القضا . لا يجوز ...
قضية . فلنظرها قبل دورها . جوازها . خصم لم يكن حاضرا . طلبه إعادة نظر الدعوى
٥٣٠ ... بحضوره . حقه في ذلك ...
مبنى عليه . أقواله بالتحقيقات . تمسك المتهم والنيابة والمدعى بالحق المدعى بها
٣٧٩ ... ومناقشتهم لهاها في الجلسة . عدم تلاوتها بالجلسة . لا بطلان ...
محاكمة المتهم أمام محكمة الدرجة الثانية عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة
الأولى . لا يجوز ولو بقبول من المتهم . تعلق ذلك بالنظام العام . رفع الدعوى
عن جريمة اشتراك في تزوير . انقضاء الدعوى بمعنى المدة . تعديل التهمة من
٣٧٤ ... تزوير إلى اشتراك في جريمة استعمال الوثيقة المزورة . لا يجوز ...
محاكمة . إجراءاتها في الأعياد وأيام العطلة الرسمية . ليس من النظام العام . مباشرة
٢٦٧ ... لإجراء في تلك الأيام . عدم اعتراض الخصوم . لا بطلان ...
محضر الجلسة . البيانات الواجب ذكرها فيه . سنّ الشاهد . اسم المحامي الذي ترفع
٩٤ ... عن المتهم في حضرته . إغفالها . لا يخلن في صحة الإجراءات ...
محضر الجلسة . دفاع المتهم . عدم تدوينه مفصلا في محضر الجلسة . لا ييب الحكم
محضر الجلسة . عدم ترقيم صفحه . خلوه من ذكر سنّ الشاهد وصناعته ومحل سكنه .
٢١٨ ... لا بطلان ...

إجراءات الغيبة :

- جناية مرة يعود . الجرائم التي تشاكلها المنصوص عليها في المواد ٥١ ع وما يليها .
المحكمة المختصة ينظرها . محكمة الجنائيات . الحكم النهائي الذي يصدر فيها من
محكمة الجنائيات . حكم غيابي في جناية ولو كان قد قضى بعقوبة جنة . سقوطه
٢١١ ... مجزوء حضور المتهم أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحضى بها فيه ...

رقم القاعدة:

اختصاص (ر . أيضا دعوى مدنية . قاض . قوة الشيء المحكوم فيه) :

- إحالة متهم لمحكمة بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة . لا تكون إلا إلى محكمة الجنائيات . الإحالة إلى محكمة الجنح . لا تجوز ٧٦
- حكم نهائي من محكمة الجنح بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية . رأى قاضي الإحالة أن الواقعة ليست إلا جنحة . وجوب إحالة القضية إلى محكمة الجنائيات لفصل فيها بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة . إحالتها إلى النيابة على أنها جنحة . خطأ ٨١
- القضايا التي تحولت المحاكم العسكرية النظر فيها . تقديمها للمحاكم العادية . حق هذه المحاكم في الفصل فيها ٣٠٦
- نصاب الدعوى . تمدد الطلبات . تعدد المدعين . التحول عليه في تقدير نصاب الدعوى . سندها الذي رفعت بناء عليه . المقصود بالسند . السبب الذي تولد عنه المسؤولية وحق المطالبة ١٠٥

اختلاس :

- اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . خيانة أمانة . سرقة) .
- اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ (ر . خيانة أمانة) .
- اختلاس أموال أميرية (٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ ع = ١١٢ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨) :

- كوفتابل . وصول مال إليه بسبب وظيفته . اختلاسه . عقابه بمقتضى المادة ١١٢ ع . دفعه بأنه إنما استولى على المال بمقتضى تفتيش باطل . لا يجدى ٨٨
- مأمور التحصيل . الأموال التي تسلم إليه بسبب وظيفته : أميرية أو خصوصية .
- اختلاسها . جنائية ٢٤٠
- موظف . تصرفه في المال الذي بهدته على اعتبار أنه مملوك له . يكفي لإثبات توافر القصد الجنائي لديه . دفعه مقابل المال الذي تصرف فيه . احتجابه بأنه لم يتصرف فيه إلا لضيق ذات يده . لا ينفي عنه القصد الجنائي ٢٨٨

إخفاء أشياء مسروقة (٢٧٩ ع = ٣٢٢) : (ر . أيضا سرقة) :

- الإخفاء لا يعتبر جريمة اشترك في السرقة . جريمة قائمة بذاتها . أركانها . تاريخ وقوعها . من يوم تسلم المتهم الشيء المسروق . هذا اليوم هو مبدأ مدة سقوط الدعوى بها . تاريخ وقوع السرقة . لا عبرة به ٤٣٠
- ركن الإخفاء . متى يتحقق ؟ بمجرد تسلم المسروق مع العلم بأنه مسروق . يكفي ... ٣٩٩
- ركن الإخفاء . متى يشقق ؟ فعل إيجابى يدخل به المتهم الشيء المسروق في حيازته . بمجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود في منزله . لا يكفي لاعتباره مخفيا له ... ٤٣١

رقم القاعدة

ارتباط :

ارتباط بين دعوى وأخرى . الادعاء به . سلطة محكمة الموضوع في الفصل في ذلك ١٤٧
أسباب الإباحة :

أسباب شخصية :

القبوكة المانعة من العقاب . ماهيتها . مخدو . معاطيه اختيارا مع العلم بحقيقته .
مسئولية المتهم عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيره ٦٠
مسئولية المتهم من ناحية شعوره واختياره . العبرة فيها بما تكون عليه حاله العقلية
وقت ارتكاب الجريمة . الادعاء بأن المتهم كان قد أصيب بالجنون منذ سنوات .
تقديم شهادة على ذلك من أحد الأطباء . استظهار المحكمة من الوقائع أنه كان
سلم العقل وقت ارتكابه الجريمة . الاستمانة برأى قتي لا إلزام ١٠٧

حق الدفاع الشرعي (٢٠٩-٢١٥ع=٢٤٥-٢٥١) :

إباحة استعمال القوة اللازمة للدفاع عن النفس أو عن المال . مناهطها . محاولة المجني
عليه حل بقرة المتهم من الساقية ليتمكن هو من إدارتها لرى أرضه . اعتداء المتهم
عليه . لا يعتبر دفاعا شرعيا عن حق له ١٢
تعدى كل من المتهمين على الآخر وتهديده بالقتل . مسارعة أحدهما إلى تنفيذ ما هدد به .
لا تجعل الآخر في حالة دفاع شرعي ١٣
تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع . تقدير المحكمة . مجرد
الاختلاف بين التقديرين . لا يسوغ العقاب . المناط في التقدير ١٨١
التمسك بهذا الحق . متى يجب الرد عليه ؟ ٣٩٠١٣٤٣
التمسك بهذا الحق . الاستناد إلى أن المجني عليه كان متوقفا في القوة على المتهم .
ليس تمسكا به ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ٢٧٧
التمسك بهذا الحق . شرطه . تسليم المتهم فرضا بوقوع الاعتداء . لا يعتبر تمسكا به
حصول الاعتداء . بالفعل على النفس أو على المال . لا يشترط . يكفي أن يكون
قد صدر من المجني عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها
الدفاع الشرعي . قول الحكم إن المجني عليه لم يصدر منه بالفعل عمل من أعمال
الاعتداء . لا يصلح ردًا لنفي هذا الدفاع ٧٣
الدفاع الشرعي عن المال . الاحتماء إلى رجال السلطة . محله . صورة واقعة .
دخول المجني عليه أرض المتهم عنوة . تركه ماشيته ترضى الزراعة القائمة فيها .
مفاجأة المتهم إياه على هذه الحال . ضربه ليرده عن ماله . دفاع شرعي ٢٠٢
الدفاع الشرعي عن المال . حدّه . جنحة سرقة . قتل أحد السارقين بقصد منته
من القرار بالمسروق . تجاوز لحق الدفاع . ثبوت حسن نية المتهم . وجوب عدّه
معذورا . عدم اعتباره في حالة دفاع شرعي وتوقيص العقوبة المقررة للجناية
مع معاملته بالمادة ١٧ع . وجوب معاقبته في حدود المادة ٢٥١ع ٤١٥

رقم القاعدة

أسباب الإباحة (تابع) :

حق الدفاع الشرعي (٢٠٩ - ٢١٥ = ٢٤٥ - ٢٥١) (تابع) :

- الدفاع الشرعي من المال . مناهة . إقامة المجني عليه سدا لمنع الترق عن أرضه .
محاولة التهم هدم هذا السد لتفادي إغراق أرضه هو الآخر . محاولة المجني عليه
منع التهم من ذلك . إطلاق التهم التار عليه . لا وجود لظرف الدفاع الشرعي .
شروع في قتل ٢٤٧
شرط الدفاع الشرعي . الاعتداء الذي يرى التهم إلى دفعه . حال أو وشيك الوقوع .
اتهام الاعتداء . انعدام حق الدفاع . تحديد الاتهام . اختلاعه باختلاف
الجرائم . مثال في جريمة حريق عمد . انتهاء حق الدفاع الشرعي . معاملة التهم
بالمادة ٢٥١ ع . لا تجوز ٢٢١
مناط استعمال هذا الحق . رد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة
٢٤٦ ع . حيلولة التهم بين أرض المجني عليه وبين المياه . محاولة المجني عليه
فتح السد الحائل . ضربه . غير مباح ٢٢٤
الميل إلى رجال السلطة . منع الاعتداء . بطريقة أخرى غير دفعه بالقوة . تقديرها موضوعي ٢٦

أسباب تخفيف العقاب (ر . عقوبة) .

استجواب (ر . تحقيق) .

استئناف (ر . أيضا إجراءات . اختصاص . دعوى مباشرة .
قاض . معارضة) :

أثر الاستئناف . طرح وقائع الدعوى جميعها على المحكمة الاستئنافية . سلطة هذه
المحكمة في تبين واقعة الدعوى . دفع الدعوى على متهم لتبديده عقد بيع . القضاء
ابتدائيا ببراءته بناء على أن العقد المودع لديه لم يكن عقد بيع وإنما كان عقد
تبرع وإلزامه مع ذلك بتعويض . قضاء المحكمة الاستئنافية بالتعويض على أساس
أن العقد بيع وأنه بدده . لا خطأ ولو كان الذي استأنف هو التهم وحده .
مطالبة الخصم باستئناف الحكم الصادر له بطلباته لوجود خطأ في أسبابه .

- لا يقبل لعدم المصلحة ٤٠١
استئناف النيابة . أثره . اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى وحريتها في التصرف
فيها . عدم تقيدها بما تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف من قيود أو تبسديه
في الجلسة من الطلبات . اقتصار النيابة في تقرير الاستئناف على طلب الحكم
بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . اختصاص المحكمة . فصلها في الموضوع من
كل نواحيه . تشديدها العقوبة . لا تترتب عليها ٤٠١
تقرير القاضي المختص . الترضيه . تلاوة بالجلسة . قيام المحكمة بعد ذلك
بتحقيقات تكيلية . عمل تقرير آخر . لا موجب ١١
تقرير القاضي المختص . تحريره على غلاف الدعوى . لا يعيب الحكم ٣٤٢

رقم القاعدة

استئناف (تابع) :

- ٢٣ تقرير القاضي المخلص . عدم الإشارة فيه إلى واقعة من وقائع الدعوى . لا إعلان
تقرير القاضي المخلص . لا يشترط أن يكون محزرا يحيط للقاضي نفسه . تقرير وضعه
٢١٨ زميل له . اتخاذه لنفسه وثلاوة في الجلسة . لا مانع
حكم ابتدائي براءة متهمة . استئناف المدعى بالحق المدني وحده . نظر الاستئناف
بالنسبة للدعوى الجنائية . لا يجوز . تمتد المتهمة . مطالبته متضامين بمبلغ
على سبيل التويض عن جرائم وقعت منهم على المدعين في زمان ومكان واحد .
حق المدعين في استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى مادام المبلغ الذي طلبوه
يزيد على نصاب الاستئناف . تخصيصهم في الدعوى حق كل منهم في هذا
١١٨ المبلغ . لا تأثير له
حكم ابتدائي غيبي . المعارضة فيه . استئناف النيابة له . وجوب وقف النظر
٦٢ في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة

ميعاد الاستئناف :

- حكم غيبي بتأييد الحكم المعارض فيه . استئناف يبدأ من يوم صدوره . عدم إعلان
المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها . الاستئناف لا يبدأ إلا من تاريخ العلم رسميا .
الدفع بأن الإعلان لحضور جلسة المعارضة حصل لنيابة لا لحل إقامة التهم .
٤٢٠٢١٥ وجوب بجمته . ثبوت صحته . قبول الاستئناف
٥٣ حكم في معارضة . استئناف يبدأ من تاريخ صدوره
حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استئناف يبدأ من يوم صدوره . شرط ذلك .
علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها وعدم حضوره لسبب غير مقبول . عدم علمه
بالجلسة أو عدم حضوره لمانع ففهرى . الاستئناف يبدأ من يوم إعلانه بالحكم
٤١٧٣٩٤ أو علمه به من طريق رسمي
حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . محاسبة المتهم على ميعاد استئنافه ابتداء من يوم
صدوره . عدم بيان أن المتهم كان معطنا بالجلسة التي صدر فيها الحكم وأنه لم يكن
٤١٧ لديه عذر مقبول منه عن الحضور . قصور
عذر ففهرى منع المتهم من التقرير بالاستئناف في الميعاد . محاسبته على أساس أنه كان
٣٦٦٣٥٣ عليه أن يوكل غيره في التقرير به . لاتصح
عذر ففهرى منع المتهم من التقرير بالاستئناف في الميعاد . تقريره بالاستئناف على إثر
زوال العذر مباشرة . قبول الاستئناف . توكيله محاميا ليقتر بالاستئناف نيابة
عنه . تأخر المحامي في التقرير إلى ما بعد الميعاد . عدم تقريره بالاستئناف عقب
التوكيل مباشرة إذا كان التوكيل قد حصل بعد انقضاء الميعاد . قبول الاستئناف
٣٦٠ في الحالتين مادام عذر المتهم قائما
وكل محام . تقريره بالاستئناف نيابة عن المتهم بناء على توكيل يبيح له ذلك . رفضه
٣٦٤ بمقولة إنه رفع من غير ذي صفة . لا يجوز . قبول الاستئناف

رقم القاعدة

- اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
- اشتراك (ر . أيضا تزوير في أوراق أميرية . خطف . ضرب . عقوبة . فاعل أصلي . قوة الشيء المحكوم فيه) :
- تغيير وصف الفعل الجنائي بالنسبة للفاعل الأصل بسبب ظرف خاص به . مسئولية الشريك على أساس وجود هذا الظرف متى كان عالما به . يجب في هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم ١٣٥
- حكم المادة ٤٢ عام شامل لجميع الجرائم . عدم عقاب الفاعل الأصلي لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به . وجوب معاقبة الشريك . جريمة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة . تبرئة الفاعل الأصلي لجهله حقيقة التاريخ . علم الشريك بحقيقته . وجوب معاقبته ... ٤٠٣ و ٣٣٠
- محاكمة الشريك استثنائيا قبل نظر معارضة الفاعل الأصلي ابتداءيا . لا مانع ... ٤٠٣
- أشياء ضائعة أو مفقودة (ر . سرقة) .
- إصرار سابق (ر . ضرب وجرح وقتل) .
- إعادة الاعتبار (المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١) .
- مناها . الحكم بها بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض . لا يصح . حكم مع وقف التنفيذ . لا محل لإعادة الاعتبار . محكوم عليه بعقوبة واجب تنفيذها . طلبه رد اعتباره بالنسبة لهذا الحكم . توافر الشروط القانونية في طلبه . صدور أحكام عليه يوقف التنفيذ لما تنقض عليها المدة . لا تصبح إيجابته إلى طلبه . وجوب الانتظار حتى تنقضي تلك المدة ٤٣٣
- اعتراف (ر . إثبات) .
- إعدام (ر . عقوبة) .
- أعداء مخففة (ر . عقوبة) .
- إعفاء من العقوبة (ر . اغتصاب . سرقة . عقوبة) .
- إعلان (ر . أيضا استئناف . معارضة) :
- شرط صحة الإعلان . حصوله لنفس الشخص أو في محله . الامتناع عن تسلل صورة الإعلان . واجب المحضر في هذه الحالة ٩٣
- اغتنصاب :
- اغتنصاب المال بالتهديد (٢٨٣ و ٢٨٤ ع = ٣٢٦ و ٣٢٧) :
- التهديد بالتبلغ من جريمة لم تقع على المهدد شخصيا . حصوله بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوتة عن التبلغ . اغتنصاب . مثال . قبول المراهقة خفية على سباق الخيل ٢٩٢

اغتنصاب (تابع) :

اغتنصاب المال بالتهديد (تابع) :

مى يتوافر ركن التهديد؟ متى كان التهديد من شأنه تخويف المجنى عليه حتى يحمله ذلك على تسليم المال؟ الطريقة التى يستعملها الجاني لذلك . لاتهم . الإغواء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ع يتناول هذه الجريمة . زوج . ارتكابه الجريمة بقصد قطع علاقة الزوجية . تطليقه زوجته مقابل المال الذى اغتنصبه منها .

لا يتناوله الإغواء ٣٢٢
مى يتوافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة؟ لا عبرة بالبواعث : الانتقام والتأثر ٣٢٨

افتراء (ر . قذف وسب وإهانة) .

إفساد الأخلاق (ر . تحريض على الفسق والفجور) .

إفشاء الأسرار :

إنشاء السر بناء على طلب مستودعه . لا عقاب . طلب المريض بواسطة زوجه شهادة من مرضه من الطبيب المبالغ له . إعطاؤه هذه الشهادة . لا جريمة ... ١٦٢

إقرارات (ر . إثبات) .

إقراض تقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر (٢٩٤ المكررة ع = ٣٣٩) :

الاعتیاد . قروض لم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات . توافر أركان الجريمة ١٦٤
جريمة عادة . ركن العادة . مى يعتبر متوافرا؟ الحكم الصادر بالإدانة . البيانات الواجب ذكرها فيه . تواريخ القروض . تواريخ التجديد ... ٣١
دفع الفوائد عن الدين . لا يعتبر قرضا . لا يستد به فى تكوين ركن العادة . مى يتوافر ركن الاعتیاد؟ فرضان ربويان مستقلان : لشخصين أو لشخص واحد فى وقتين مختلفين ٤٠٤

التماس :

أقوال متهم على آئردون حلف اليمين . لا تعتبر شهادة بالمضى القانونى . اعتراف المتهم بأن أقواله تلك التى أخذت بها المحكمة فى إدانة الآخر لم تكن صحيحة . طلب إلغاء حكم الإدانة بناء على ذلك بطريق التماس . لا يجوز ... ١٦٣
أمر الإحالة (ر . أيضا قاضى الإحالة . قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة النقض والإبرام) :

إحالة قضية إلى محكمة الجناح تطبيقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . المعارضة فى هذا الأمر . لا تجوز إلا من النائب العموى دون غيره . عدم المعارضة فيه . حيازته لقوة الشيء المحكوم به ولو كان فيه خطأ من جهة تطبيق القانون أو تأويله . اكتساب المتهم الحق فى محاكمته أمام محكمة الجناح وفى عدم توقيع عقوبة الجناية عليه ١٨٢

رقم القاعدة

أمر الإحالة (تابع) :

الطن في أمر الإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى . لا يجوز . علة ذلك . مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه . الحكم الصادر في الدعوى ليس فيه خطأ من هذه الناحية . لا يقبل الطعن ٤٠٥١٣١

أمر الحفظ (ر . أيضا قوة الشيء المحكوم فيه) :

له قوة المقضى به . صدور أمر حفظ عن واقعة من إحدى النيابةات . رفع نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة . الحكم الصادر في هذه الدعوى . بطلانه . عدم علم النيابة والمحكمة بأمر الحفظ . عدم تملك المتهم بهذا الأمر أمام المحكمة . لا تأثير لذلك . الدفع بذلك من النظام العام . جواز إيداعه لأجل مرة أمام محكمة التقض ٦٤

ماذا يجب فيه ؟ مجرد التأشير على تحقيق بارقائه بأوراق أخرى محفوظة . لا يعتبر أمرا بالحفظ عن الجريمة ٢٧٩

متى يجوز قوة الشيء المحكوم به ؟ متى كان مسبقا بتحقيق أجرة النيابة بنفسها أركان لإجرائه بناء على انتداب منها ؟ الأسباب التي بنى عليها . لا تأثير لها في تحديد أثره القانوني . أمر بالحفظ لعدم أهمية الحادثة . أمر بالحفظ لعدم كفاية الأدلة . لا هرقى بينهما في نظر المادة ٤٢ تحقيق . تنفيذ البوليس القضائي طلب النيابة إليه ضبط المتهمين واستجوابهم وسزال الشاكي . من أعمال التحقيق . متى يكون أمر الحفظ مانعا من العود إلى إقامة الدعوى العمومية ؟ أمر صادر بناء على محضر جمع استدالات . لا يقيد النيابة . الرجوع فيه . جوازه ٢٨٤

٢٨٦

متى يكون أمر الحفظ مانعا من العود إلى إقامة الدعوى العمومية ؟ أمر صادر بناء على محضر جمع استدالات . لا يقيد النيابة . الرجوع فيه . جوازه ٢٨٤

٢٨٤

اتهامك حرمة ملك الغير (٣٢٣ - ٣٢٧ ع = ٣٦٩ - ٣٧٣) :

التمرض في الحياة . متى يوافر ؟ قصد منع الحياة بالقوة . عدم تحقق هذا القصد . تمرض مدني بحث . مثال ٤٠٠

٤٠٠

دخول المنزل . متى يمتد جريمة ؟ قصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . إدانة المتهم مع عدم إيراد الأدلة على توافر أي من هذين الركنين . قصور ٤٢٥

٤٢٥

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين الجريمة أو عدم تعيينها . تحقق جريمة دخول المنزل . تعيين الجريمة التي قصد المتهم ارتكابها . لا يهم ولو كانت جريمة الزنا ما دامت لم ترتكب بالفعل . ارتكاب جريمة الزنا . رفع الدعوى لمعاقبة المتهم تطبيقا للمادة ٣٧٠ . لا يجوز في هذه الحالة ٤٤٣ و ٤٠٨ و ٣٢٠ و ٣٠٦

٤٤٣ و ٤٠٨ و ٣٢٠ و ٣٠٦

ركن القوة . متى يوافر ؟ الحياة . حيازة فعلية ولو لم يكن لها سند . مجرد قصد منعها بالقوة . تحقق عناصر الجريمة ١٨٣

١٨٣

اتهاك حرمة ملك الغير (تابع) :

متى تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ ع؟ مجرد وجود شخص في المنزل
مختفيا عن عين صاحبه . دخوله بناء على طلب زوجة رب المنزل . عقاب ... ١٩١

إهانة (ر . أيضا قذف وسب) :

إهانة المتهم للموظف عند مقابلته إياه في الشارع بعد انتهاء عمله . حصول الإهانة
بسبب الوظيفة . عقاب ١١٩
إهانة محكمة معينة بسبب دعوى نظرتها . انطباق المادة ١٨٤ ع . مثال . محل
تطبيق المادة ١٨٦ ع . مجرد الإخلال بهيبة المحكمة وسلطانها ٣١٥
إهانة موظف بالكاتب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر؟ إرسال
الكاتب إلى الحبس عليه في ظرف مقفل . لا يشفع لهم . المقصود من الإهانة .
كل ما يمس الموظف قلدا كان أو سبا . إثبات القذف في هذه الجريمة . لا يجوز ٤٢٢

أهلية (ر . دعوى مدنية) :

إيقاف تنفيذ الأحكام (٥٢ - ٥٤ ع = ٥٥ - ٥٩) :

وقف التنفيذ . مبدأ مدته . اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . يجب أن يصرح
في الحكم بذلك . عدم التصريح به في الحكم الابتدائي . وجوب التصريح به
في الحكم الاستئنافي ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده ٢٧٥

(ب)

بلاغ كاذب :

التبليغ . كيفية تحقيقه . إتيان المتهم أفضالا بقصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة .
اتهامه شخصا في جريمة بناء على سؤال من المحقق . توافر ركن التبليغ . مثال ٢٣٩
التبليغ بالكاتب . لا يشترط . حصول التبليغ من تلقاء نفس المبلغ إما مباشرة
وإما في أثناء التحقيق معه في أمر لعلقة له بموضوع البلاغ . توافر باقي أركان
الجريمة . عقاب . مثال ٢٩٤
سوء القصد . استنفاده من الوقائع التي أتي بها الحكم . كفاية ذلك في بياته ... ٢١٢
العلاية . محاسبة مقدم البلاغ على العلاية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه
مباشرة . لا يجوز . العلاية التي يحاسب عليها ٣٨
عمدة وابنه . تصويرهما الحادثة موضوع البلاغ ونسبتها زورا إلى المبلغ ضده . كلاهما
فاعل أصلي في الجريمة . اعتبار العمدة مجرد شريك . لا يصح ٢٧٥
الفعل الذي تضمنه البلاغ . لا يشترط أن يكون معاقبا عليه جنائيا . يكفي أن يكون
مستوجبا للعقوبة تأديبية . وكل تباية . اتهامه في البلاغ بأنه أخذ مبلغا من محام
لحفظ جنائيه . فيه إسناد رشوة إليه ٦٦

رقم القاعدة

بلاغ كاذب (تابع) :

- ٤٠ ... قصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ بيانه في الحكم ... قصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ العلم بكذب الواقع المبلغ عنها . قصد الإضرار بالمبلغ في نفسه . انعدام أحد هذين الشقين . لا جريمة . التحدث عنهما في الحكم الصادر بالإدانة . وجوبه ... ٢٣٣ و ٤٤
- كذب البلاغ . الأدلة المثبتة لذلك . وجوب بحث المحكمة إياها . الاعتماد في إثبات كذب البلاغ على أمر النيابة بحفظ الشكوى التي هي موضوع البلاغ . قصور ... ٣٠٩
- مسألة المبلغ من التعويض . مناهها . كذب البلاغ مع العلم بذلك . تقديم البلاغ من رهوة وعدم ترو . مجزئ كذب البلاغ ومجزئ لحوق ضرر بالمبلغ ضده . لا يكفي الساملة ... ٢٤٣
- بيان الواقعة (ر . حكم) .

(ت)

تأجيل (ر . دفاع) .

تبيد (ر . اختلاس . خيانة أمانة . سرقة) .

تجهيز (ر . أيضا اجتماعات عامة ومظاهرات . قوة الشيء المحكوم فيه) :

- المادة الثانية من قانون التجهيز . انطباقها . لا يشترط حصول تكرير السلم أو صدور أمر بالتجهيزين بالتفرق وعدم تفرقهم ... ٢٧
- مناطق انطباق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . تجهيز لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال الحكومة . تعطيل تنفيذ أمر من قضيتش الرى بإيقاف طلبية وأبوررى . معاقبة التجهيزين ... ١٥١

تحرير على الفسق والفجور وإفساد الأخلاق (٢٣٣ و ٢٣٤ ع =

٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢) . (ر . أيضا هتك العرض) :

- أفعال الإفساد . جريمة واحدة مهما تعددت . معاقبة المتهم بمحكين عن واقعتين . ثبوت الواقعتين لدى المحكمة الاستئنافية عند استئناف الحكيم . وجوب إلغاء إحدى العقوبتين ... ١٩٨
- امرأة متزوجة . احتراقها الدعارة . تمويل زواجها في بعض معيشته على ماتكسبه من ذلك . عقابه ... ١٢٧
- الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع . لا يشترط وقوعها في مكان له وصف خاص . وصف المنزل في الحكم بأنه مدار للدعارة . تزيد لاهم الخطأ فيه . ركن الاعتياد في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ تردد المجنى عليها عدة مرات على منزل التهم بناء على طلبه لارتكاب الفحشاء فيه . توافر ركن الاعتياد لديه . تسهيل لارتكاب الفحشاء . يكفي للعقاب ولو لم يقع منه التعريض ... ١٥٠

تحريض على الفسق والفجور وإفساد الأخلاق (تابع) :

- رجل . امرأة . عقاب أهما عن ارتكاب الفعل المتهى عنه في المادة ٢٧٢ ع ٢٣٢
مى توافر جريمة التحريض ؟ وقوع أفعال اتصال جنسى . لا يشترط . يكفى وقوع
أفعال مفسدة للأخلاق . إعداد المتهى محللا للدعارة . تكليف أبنته القاصر
بمخالصة زواده وبالإشتراك فى مباشرة إدارته . توافر العناصر القانونية للجريمة ١٧٤
مناطق العقاب على الجريمة الواردة بالمادة ٢٧٢ ع . الحصول على مال مقابل
إعداد منزل لقبول النساء السافطات لارتكاب الدعارة فيه . لا عقاب على ذلك
بتلك المادة ١٤٢ و ٣٥
الوساطة بين الرجال والنساء . لا عقاب عليها بمقتضى المادة ٢٧٢ . مثال .
الفرض من هذه المادة . حماية النساء السافطات من يسيطرون عليهن ويستغلنهن
فى الدعارة ٣٨٨
تحقيق (ر . أيضا إثبات . أمر الإحالة . محام . مواد مخدرة) :
إجراء تحقيق فى غيبة المتهم . حتى النيابة فى ذلك . العبرة بالتحقيق الذى تجريه
المحكمة بنفسها . متى يرجع إلى التحقيقات الابتدائية ؟ دليل مستمد من هذه
التحقيقات . التمسك بطلانه . جوازه . ممانعة . إجراءاتها فى غيبة المتهم .
جوازه . وجود نقص أو عيب فيها . تمسك المتهم بذلك لدى محكمة الموضوع .
حقه فى ذلك ٨٤
إحالة القضية إلى المحكمة . التحقيق فيها بعد ذلك . للحكمة وحدها . إجراءاتها بمقرها
أو بواسطة من تنديه من أعضائها أو من غيرها . لا يجوز للنيابة إجراء تحقيق فيها ٤٢٨
استجواب المتهم . حظره . إجابة المتهم مختارا على ما وجه إليه من أسئلة .
عدم اعتراض محاميه . ادعائه فى بعد بطلان الإجراءات . لا يصح ... ١٣٠
استجواب متهى . عدم اعتراضه . طعن متهى آخرمه بطلان الإجراءات استنادا
إلى هذا الاستجواب . لا يقبل ١٣٢
استجواب المتهم المستأنف . غير محظور على المحكمة الاستثنائية . الاستفسار منه من
بعض ما يقول أو تنبيهه إلى ما ثبت عليه أو إلى ما قيل هذه فى التحقيق أو فى شهادة
الشهود . لا يمد استجوابا بالمعى المحظور ٤٢٩
سؤال المتهم فى التحقيقات الأولية . عدم حصوله . لا تأثير لذلك فى صحة التحقيقات
ولا فى المحاكمة التى تبنى عليها . الجنب والمخالفات على الأخص ... ٢٣
قرار المحكمة باستيفاء بعض مسائل فى الدعوى . تبليغه بواسطة النيابة بلغة الاختصاص
وتلق الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة . لا يمتد تحقيقا حتى يمنع على النيابة إجراءاته
فى أثناء المحاكمة ٢٧٢

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة :

تفتيش :

- إذن النيابة في التفتيش . شروط صحة . أن يكون مكتوباً موقعاً عليه من أصدره .
إذن بالليفون . إثبات تبليغه في دفتر الإشارات التلفونية . عدم وجود أصل له
موقع عليه من أمر به . بطلانه ... ١٧٣ ...
إذن النيابة في التفتيش . النص فيه على إجراء التفتيش في ظرف أسبوع . وجوب
تنفيذه في بحر الأسبوع . العبرة في بداية الأسبوع . يوم وصول الإذن إلى
الجهة المأذونة بالتفتيش لا إلى الضابط الذي كلف به . مواجهة المتهم بما أسفر
عنه التفتيش الباطل من نتيجة . الأقوال التي يديها المتهم على هذا الأساس .
الدليل المستمد منها . بطلانه ... ٢٥١ ...
إذن النيابة في التفتيش . النص فيه على تنفيذه في خلال مدة معينة (ثمانى وأربعين
ساعة) من تاريخ صدوره . حساب هذه المدة . يوم صدوره لا يحسب .
الحساب يبدأ من اليوم التالى . عمل محضر مستقل للتفتيش . لا وجوب .
إثبات حصوله في محضر التحقيق . كاف ... ٢٦٥ و ٢٨١ ...
الإذن بالتفتيش . شرط صحة . وجود جريمة معينة . نسبة وقوعها بصفة جدية إلى
مخضمين . تقدير ذلك . للنيابة تحت إشراف المحاكم . سلطة المحكمة في التقدير .
المنازعة في كفاية الواقع لتبرير التفتيش . لإثارتها لدى محكمة الموضوع ... ٢٧٤ ...
إذن التفتيش . الدفع ببطلانه لصدوره من غير مبرر . وجوب التمسك به أمام محكمة
الموضوع . صدور الإذن بناء على طلب مساعد الحكمدار . استخلاص المحكمة
أنه لم يلاحظ فيه أن يكون تنفيذه بواسطة هو أو بواسطة غيره بالتمين . تنفيذه
بواسطة أى مأمور آخر . صحة التفتيش . ارتكان المحكمة في حكمها إلى أقوال
من باشره . لاشائبة فيه ... ٣٥٥ ...
إذن بتفتيش محل متهمة . تعيين المأمور الذى يجرى التفتيش في الإذن . لا موجب .
قيام أى واحد من المأمورين بالتفتيش عند عدم التمين . جوازه ولو كان الذى
قام به غير الذى استصدره . تنفيذ التفتيش فور صدور الإذن به . لا يشترط .
مدى التنفيذ . مدة معاصرة لوقت صدور الإذن . تحديد مدة أسبوع لإجراء
التفتيش . لا شائبة فيه ... ١٦٦ ...
إجراء التفتيش . وجوب حصوله بواسطة رجل الضبطية القضائية . استثناءه بأحد
من أعوانه ممن ليست له صفة . جوازه . شرطه . ندب أحد الشرطة لتفتيش
المتهم . ترصه لاتهم وتفتيشه وضبط ما معه من مخدر . تفتيش باطل ... ١٣٩ و ٢٩٩ ...
إجراء التفتيش على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة . بطلانه . مرجعه . عدم قبول
من وقع عليه التفتيش . طلب بطلانه من شخص آخر . لا يقبل ... ١٤٩ ...

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجميع الأدلة (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- بيوت الساحرات . حق رجال البوليس فى دخولها بدون إذن من النيابة .
 ١٩٨ قسمهم فى ضبط من يوجد فيها من قاصرات
 تفتيش الأماكن . لإيجاب إذن النيابة . مقصور على حالة تفتيش المساكن
 وملحقاتها . مزاح غير متصلة بالمساكن . تفتيشها من غير إذن . محصه ... ٤١٣٠٣٣٦
 تفتيش كرم من القش مملوك للتم بواسطة رجال خفر السواحل . العثور فيه على مخدر .
 حالة تلبس . انتقلهم بعد ذلك إلى منزل المتهم وتفتيشه بدون إذن من النيابة .
 العثور فيه على مخدر . محصه هنا التفتيش على أساس التلبس ... ٢٣٦
 تفتيش المتهم والتفتيش عليه . متى يجوز ذلك لضابط البوليس ؟ وقوع جناية من المتهم
 تفتيش عامل فى ملجأ عند خروجه من الملجأ طبقاً للأئحة الملجأ . محصه . قبله
 الخدمة . رضاه ٢٣٠
 تفتيش باطل . أثر البطلان . استبعاد الأدلة المستمدة من التفتيش . قيام أدلة
 أخرى فى الدعوى . محصه الإثبات بمقتضاها . وجوب بحثها ... ٤٣٢
 تفتيش باطل . الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى تبيحه .
 اعتراف المتهم بميازته الأشياء المسروقة التى أظهر التفتيش وجودها لديه .
 مؤاخذة باعتراضه . لا تريب على المحكمة فيه ... ٤١٨٠٨٩
 الدفع بطلان التفتيش . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع . لا يقبل التمسك
 به لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع التى أوردتها الحكم دالة
 بذاتها على وقوع البطلان ... ٢٠٣
 الدفع بطلان التفتيش . قبله . وجوب استبعاد التفتيش كدليل فى الدعوى . تقرير
 التهم بأن المادة المخدرة المضبوطة قد ضبطت بين طيات فراشه . ليس اعتراضاً يرد فيه
 الدفع بطلان التفتيش بدعى أن الإقرار الذى كتبه المتهم بقبوله التفتيش إنما كان
 بطريق الإكراه . دفع موضوعى . تفتيش المتهم برضائه . الطعن فيه بعد ذلك . لا يقبل
 ضابط بوليس . مدع نظره من قفب مفتاح الباب . لا يجوز . مساس بحجرة المنزل .
 تفتيش المنزل . بطلانه . كون صاحبه من المشتبه فيهم . لا يبرر التفتيش
 ما دام لم يكن ملحوظا فيه ذلك . مثال . متهم بسرقة نسبة ... ٨٩
 مجرى التفتيش . دفعه بطلانه . لا يقبل منه . كون تابل . وصول مال إليه بسبب
 وظيفته . اختلاسه . عقابه . دفعه بأنه إنما استولى على المال بمقتضى تفتيش
 باطل . لا يجدى ... ٨٨
 وكيل نيابة . لإصداره لإذنا بتفتيش منزل فى غير دائرة عمله فى جريمة وقعت فى غير
 اختصاصه . إذن باطل ... ٤٣٢

تحقيقى (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجميع الأدلة (تابع) :

تلبس :

- إثبات حالة التلبس من طريق ماسة بحجرة المسكن أو متافئة للأدب (اختلاس
المشاهدات من قلوب في أبواب المنازل) . لا يجوز . إثباتها باقحام المسكن .
لا يصح . مثال . خفي . متهون يتماطون الأفقون بالحقن في داخل المنزل
أبجولة من الأرز مرحلة بطريق السكة الحديد . علم ضابط البوليس من التحريات
بأنها قد دس فيها مخدر . استصداره هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من
القاضي بضبطها وتفتيش من يسلمها . رقية المتهم يسلمها في المحطة . وضع
التمم لها على عربة وسيره أمامها . فراره عند شروع ضابط البوليس في ضبطه
وتركة العربة بما عليها . مفاده أنه تركها له وعمل على قطع كل علاقة له بها . تفتيش
العربة . ليس فيه انتهاك لحرمة الملك . بطلان إذن التفتيش . لا مصلحة له
في التسلل به . فراره يبيع تفتيش العربة بدون أى إذن . تفتيشه بعد تفتيش
العربة والنور على المخدر . لا شائبة فيه . حالة تلبس ٣٦٥
- إذن تفتيش منزل المتهم . مشاهدة رجال البوليس زوجته خارجة من إحدى الغرف في حالة
اضطراب ومعهما شيء . يدها تحاول إخفاءه . حالة تلبس . ضبط مامعها من مخدر . صحيح
إذن تفتيش منزل متهمة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . النور عرضا على مادة
مخدرة في دولاب في المنزل . ضبطها . صحيح ٨٣
- تفتيش شخص . متهمة في سرقة قنود . إذن النيابة في تفتيشه لضبط الماروق . وجود
شخص آخر مع هذا المتهم . محاولتهما الهرب عند رؤيتهما الضابط . وضع الشخص
الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليها . القبض عليه وتفتيشه . وجود مخدر معه .
ضبطه . صحته . حالة تلبس بأحراز المخدر ٥٢
- جريمة تلبس بها . القبض على كل مساهم فيها . قائل أصلي أو شريك . صحته .
وجود الشريك بعيدا عن محل الواقعة . القبض عليه وتفتيشه . صحته .
ضبط مخدر معه نتيجة التفتيش أو بعد إلقاءه تخلصا منه . صحيح ٤٤٧ و ٢٢٩ و ٢٢٠
- حالات التلبس المبدية بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . إذن تفتيش منزل
متهمة . وجود زوجته فيه عند التفتيش . مجرد ارتياب الضابط فيها لما لاحظته
عليها من الاضطراب . تفتيشها . لا يصح . إخراجها مادة مخدرة من جيبها تحت
تأثير الإكراه والخوف من تفتيشها . الاستناد إليه في إدانتها . لا يجوز ... ١٩٤
- خفي . استيقاظه متما لا رتيابه فيه . إلقاء المتهم كيسا به مخدر في رعة . مجرّد
الاستيقاف . لا يمدّ قبضا . النور على المخدر ليس نتيجة تفتيش ١٣٢
- سيارة . تفتيشها رضا . صاحبها الذي كان فيها . عدم رضا غيره عن كاتمومه . لا مهم .
لا شأن لأحد من هؤلاء بالظن على هذا التفتيش . اكتشاف مخدر . حالة تلبس .
القبض على كل من يرى أن له يدا في هذه الجريمة . قائل أصلي أو شريك . جواز

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تليس (تابع) :

- ٢٥٩ تحقيق ٨ المادة الفرض من المادة ٨ تحقيق
مشاهدة مختد مع المتهم وهو يرضه من لقاء قسه على المشتري . حالة تليس . القبض
على المتهم . جائز لكل شخص ولو لم يكن من رجال الضبطية القضائية . تفتيشه جائز كذلك
٣٨٢ مشاهدة المتهم مرتبكا يحاول البث بجميه . قطع هذا الجيب ووجود مختد به .
ليست من حالات التليس . جريمة إحرار المختد ليست من الجرائم التي يكفى فيها
١٩٥ بلواز القبض على المتهم بها وجود قرائن أحوال تدل على وقوع الجريمة ...
مظاهر خارجية تنبئ باوكتاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة . قيام حالة التليس
ولو ظهر من التحقيق أن لا جريمة . مثال . عثور ضابط البوليس على مادة بيضاء
بصندوق المتهم أثناء تفتيشه عن مسروقات . محاولة أخى المتهم خطف هذه المادة
لإخفاها . تحليل هذه المادة . ظهور أنها ليست مختدرا . صحة إجراءات
القبض والتفتيش في هذه الحالة
١١٣ مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع جريمة . قيام حالة تليس . متهم بإحرار حشيش
استصدار إذن من النيابة بتفتيشه . رؤية الضابط أخوا المتهم يضع شيئا في فاه .
استخراجه . حالة تليس . صحة التفتيش مع عدم تبين ماهية الشيء المضبوط وتقتد
١٧٥

قبض :

- الاشتباه في أمر المتهم . القبض عليه . لا يجوز . تفتيشه بإذن من النيابة بعد القبض
٣٨٥ عليه . بطلان التفتيش . وجود مختد معه . لا تليس
اقتياد المتهم إلى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المختدرات . استصدار
إذن من النيابة بتفتيشه . إجراء التفتيش . ضبط مختد معه . الاستناد في إدانته
إلى ضبط المختد . لا يجوز . القبض على المتهم تمهيدا لاستصدار إذن بتفتيشه .
٢١٩ إذن معيب
إلقاء المتهم مائه مختدرة في حضرة رجل البوليس قبل القبض عليه . تليس . إلغاؤها
عند القبض عليه . لا تليس . سبق إنذار المتهم مشبوها . توافر القرائن على ارتكابه
جريمة إحرار مختد . القبض عليه وتفتيشه . جوازه . حصولها في غير حضور العمدة
١١٧ وشيخ البلد . لإبطالان . التفتيش الذي يقتضى حضور العمدة وشيخ البلد . تفتيش المنزل
أمر الضبط والإحضار . توافر دلائل قوية على الاتهام . تقدير تلك الدلائل .
منوط بالنيابة . تفتيش المتهم بناء على أمر الضبط . الاستشهاد عليه نتيجة
التفتيش . تقدير المحكمة للدلائل التي أسس عليها أمر الضبط والدليل المستند
من التفتيش . المجادلة في ذلك . لا تقبل . تكليف أومياشى بضبط متهم تنفيذ
لأمر النيابة . حقه في تفتيش المتهم عند ضبطه البحث عما قد يكون معه من سلاح .

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

قبض (تابع) :

إجراء التفتيش بهذا القصد . وجود مخدّر مع المتهم . الاستشهاد به عليه . يصح .

إجراء التفتيش بقصد البحث عن مخدّر . تفتيش باطل . الرضا بالتفتيش .

تحقق المحكمة من حصوله بأي دليل ٢٧٣

محاولة القبض على المتهم بغير حق . اضطرابه إلى إلقاء مخدّر كان معه . لا يصح .

الاستشهاد بالمخدّر في إداة ١٨٥

تزوير (١٧٤ - ١٩١ ع = ٢٠٦ - ٢٢٧) : (ر . أيضا لإثبات) :

تزوير المحررات :

تعريفه وأركاناه وطرقه :

ثبوت التزوير لدى المحكمة من مشاهدتها هي أو بما في الدعوى من أدلة . تعيين خير

للضاهة . لا موجب ٤٠٢

ركن الضرر . احتمال وقوع الضرر . كفايته . تقدير توافره . مسألة موضوعية . بيانه

صرحة في الحكم . لا يشترط . يكفي أن يكون مستفادا من مجموع عبارات الحكم

طريقته . وجوب بيانها في الحكم ٣١

طمس إمضاء صحيح على عقد ووضع ختم بدلا عنه . عبث مادي . تزوير ... ١٤٨

القصد الجنائي . توافره . تعلقه بوقائع الدعوى . بيانه صراحة في الحكم . لا يلزم .

يكني أن يكون مستفادا من مجموع عبارات الحكم ٢٣٤ و ٢١٧ و ١٥٥

القصد الجنائي . علم المتهم بأنه يغير الحقيقة . عدم ثبوته . مجرد إهماله في تحريها .

لا يتحقق به القصد الجنائي ٣٦٩

ورقة بدین . دسها في أوراق أخرى . توقيع شخص عليها ضمن هذه الأوراق

دون طبع بها فيها . تزوير بالمباغة ٥١

ورقة مدعى تزويرها . إتلافها أو إعدامها . طلب تحقيق التزوير المدعى به فيها .

رفضه لمجرد عدم وجود الورقة . لا يجوز . وجوب تحقيق أدلة التزوير ... ٢٥٢

تزوير في أوراق رسمية :

التمس باسم شخص وهمي . طلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم . حصول الإعلان

بناء على ذلك . تزوير في ورقة رسمية . ضرر احتمال الجنى عليه . زعزعة الثقة

الواجبة للأوراق الرسمية ٤٠٣

أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعي . الاستمارات التي يحزونها . شهادات إدارية

صادرة من لجنة رسمية . اتصاف المتهم كذبا أمامها بأنه الناظر على الوقف الضامن

للسلفة . إثبات هذه البيانات في الاستمارة . تزوير منه بالاتفاق أو بالتعريض

في أوراق أميرية ٢٧٠

تزوير (تابع) :

تزوير في أوراق رسمية (تابع) :

- إنشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف فيها ما ينافي الحقيقة . التوقيع عليها
بامضاءات مزورة لبعض موظفي الوزارة . تزوير في ورقة رسمية ٤٤٦
- دفع الأحوال بدوائر البوليس . من الدفاتر الأميرية . أو مباحث البوليس . من مرسوم
رجال الضبطية القضائية . تحريره مذكرة في دفتر الأحوال عن شكوى جنائية .
تغيير الحقيقة فيها . تزوير في ورقة أميرية ٣١٦
- دفتر المواليد . بيانات لا تتصل بنسب المولود مما أعد دفتر لإثباتها . تغيير الحقيقة
فيها . تزوير معاقب عليه بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل ٢٠١٥٧
- شهادة إدارية . تحرير ورقة متضمنة غير الحقيقة تمهيدا لتوقيع المدة وشيخ البلد
عليها . التوقيع بعملها ورقة رسمية من وقت تحريرها . عدم توقيع عضو
على الموظفين الموقعين عليها لانعدام القصد الجنائي لديهم . لا يستتبع براءة باقي
الشركاء الذين ساهموا في التزوير عن قصد ٢٦٢
- شهادة إدارية بتاريخ وفاة . علم شيخ البلد المهتم بأن التاريخ الذي أئتم فيها ينافي
الحقيقة . وجوب بيانها في الحكم ٤١٦
- عقد بيع . مراجعته من المساحة واعاذه . تغيير الحقيقة بهد ذلك في إحدى بياناته .
تزوير في ورقة رسمية . موافقة طرفي العقد على التغيير . لا تهم ٣٣١
- تزوير في محزرات عرفية :

- اصطناع سند بدين . الدين الوارد في هذا السند . صحيح في الواقع . تزوير ٣٠٨٢١٤
- إقرار على غير الحقيقة من مستخدم في حدود عمله . تزوير . وكل فرع لبنك التسليف .
نواطؤه مع أحد الزراع . إثبات أمر مخالف للحقيقة في استمارة من الاستمارات
المعدة للإقراض لتمكين الزراع من قبض سلفة . عقابهما ١٨٨
- أوراق البنكوت الأمريكية . أوراق عرفية . تزويرها واستعمالها . العقاب عليه
بمقتضى المادة ٢١٥ ع . أوراق البنكوت المصري . تزويرها . العقاب عليه
بمقتضى المادة ٦٠ ع . الأوراق التي وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ ع لحمايتها
تأجير ملك الغير . متى يكون صحيحا نافذا ؟ التزوير في عقد هذا الإيجار . معاقب عليه
دفتر بنك التسليف الزراعي المعدة لإثبات الغلال التي تودع في شونه . دفتر تجارية
لها قوة في الإثبات . تغيير الحقيقة في البيانات التي أعدت هذه الدفاتر لإثباتها .
تزوير في أوراق عرفية ٨٥
- دفتر يومية حركة الميحات الذي تسلمه الجمعية الزراعية إلى وكلائها في البيع . تغيير
الحقيقة فيه . معاقب عليه ٤٤٥
- وكل محام . وضه اسم المحامي في مكان التوقيع من بطاقات المكتب على ماورد فيها متضمنا
تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للعامى . تزوير . تقليد إمضاء المحامى . لا يشترط
١٨٤

تروير (تابع) :

استعمال المحررات المزورة :

الاستعمال جريمة مستمرة . متى ينقطع الاستمرار ؟ بصدور الحكم النهائي بتروير المحرر
أو بالتنازل عنه قبل الحكم في الدعوى . البيانات الواردة في الحكم الابتدائي
لا تدل على أن دعوى الاستعمال لم تسقط . تأييد الحكم استثنائيا لأسبابه .
ذلك يفيد أن المحكمة الاستئنافية قضت برفض ما دفع به المتهمون من الدفع
المروضة أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى ولو لم يكونوا قد تمسكوا
بهذه الدفع أمامها ١٨

تقديم عقد البيع المزور لتسجيل . استعمال له ٣٧٢

تسؤل :

حصة البنية . المراد منها . القدرة على القوت . شخص غير صحيح البنية عنده ما يفتات
منه . تسؤل . جواز عقابه ٥٤

تسرد (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

تضامن (ر . تعويض . مسئولية مدنية) .

تضمنين (ر . مسئولية مدنية) .

تعدد الجرائم (ر . عقوبة) .

تعدد المتهمين (ر . اشتراك . فاعل أصلي) .

تعويض (ر . أيضا جيش . مسئولية مدنية . مقاصبة) :

اعتداء المتهمين على المجنى عليه . توافق خواطرم على الاعتداء وتنفيذه على مرأى
من بعضهم البعض . وفاة المجنى عليه . عدم استطاعة تعيين محدث الضربة التي

نشأت منها الوفاة . مسئولية المتهمين جميعا متضامنين من الوجهة المدنية عن الوفاة
انتواء كل من المتهمين ضرب المجنى عليه . اعتداء كل منهم عليه بالضرب في حضرة زميله .

مسئولية كل منهم قبله عن تعويض الضرر الذي أصابه من فعله هو ومن فعل زميله
التعويض عن الضرر . حصة كل من اشترك في إحداث الضرر . تقديرها . مناهة .

متى يسأل المتهمون بالتساوي ؟ ٢٦٠
التعويض الذي تقضى به المحكمة الجنائية . وجوب تأسيسه على الواقعة المعروضة
على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها . عدم استحقاق التعويض بناء على

هذا الأساس . القضاء به بناء على أساس آخر . تجاوز لحدود الاختصاص
تقدير التعويض على أساس المبالغ المختلفة . وقوع خطأ أو تكرار في الحساب .

مناقشة المتهم في التقدير . لا مانع ١٨٤
الحكم ببراءة المتهم . الفصل في التعويضات المطلوبة . جوازه . القضاء فيها .

وجوب بيان أسبابه . رفضها دون بيان الأسباب . نقض ٢٢٩

رقم القاعدة

تعويض (تابع) :

الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية . الناشئ مباشرة عن الجريمة . نشوءه عن ظرف غير متصل مباشرة بالجريمة . عدم صلاحية أساسا

٤٢١/١٧١

للتعويض . مثال . أسيرين مقلد

مدع بحق مدني في دعوى سب . رفض دعواه بالتعويض على أساس أنه هو المتهم تبادل لأفراط السب . لا يجوز ما دام المتهم لم يكن هو الآخر يطلب المدعى

بتعويض . رفضها على أساس انتفاء المسؤولية عن المتهم . جوازه . مقاصدة

٧٢

قضائية . شرط الحكم بها

نفتيش (ر . تحقيق) .

تصادم (ر . اتفاق جنائي . تزوير . جريمة مستمرة . خيانة الأمانة .

قرعة عسكرية) .

تكليف بالحضور (ر . إعلان) .

تلهس (ر . تحقيق) .

تهديد (ر . اغتصاب) .

(ج)

جرح (ر . ضرب) .

جريمة :

جريمة قلقة (ر . إجراءات الغيبة) .

جريمة مستحيلة (ر . شروع في قتل) .

جريمة مستمرة (ر . أيضا اتفاق جنائي . قرعة عسكرية . مواد مخدرة) :

التفرقة بين الجريمة المستمرة والجريمة الوقفية . مناهلها . العبرة في الاستمرار . التدخل

المتجدد المتتابع المقصود من المتهم . مثال . عمدة . إسقاط اسم شخص من

كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة .

١٤١

مدة السقوط فيها . من تاريخ مراقبتها

جلسة . (ر . إثبات . إجراءات . محام) .

جيش :

الحاشي الخاص المقرّر لرجال الجيش بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . لاحساب له

في التعويض الذي يستحقه صاحب الحاشي قبل من سبب له الإحابة ولو كانت

٣١٧

الحكومة هي المألّمة بالتعويض

(ح)

حجز (ر . مرافعة) .

حريق :

وضع التارعمدا في الأشياء المنصوص عليها في المادة ٢٥٥ ع . متى يكون جنحة ؟

٢٨٠ ... تقدير الظروف الواقعية التي تكون بها الواقعة جنحة . موضوع ...

حشيش (ر . مواد مخدرة) .

حكم (ر . أيضا أسباب الإباحة . استعمال المخدرات المذمومة) :

البيانات الواجب ذكرها فيه :

تاريخ الواقعة . الواقعة المذكور تاريخها في الحكم لا تتحقق فيها الجريمة . تحققها في وقائع سابقة أثبت الحكم وقوعها ولم يمت بتحديد تاريخها . المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع حصلت في زمن قريب من المذكور به . الطعن على هذا

١٤٥ ... الحكم . عدم ادعاء الطاعن سقوط الدعوى . لا يقبل الطعن ...

حكم استثنائي . أخذه بأسباب حكم ابتدائي غير مشتمل على البيانات الواجب

٣٧٧ ... اشتغال الحكم عليها . بطلانه . البيانات الواجب ذكرها في الحكم ...

٣٤٠ ... رأى المقتضى . بيانه في الحكم . لا وجوب ...

مواد العقوبة الموقعة على المتهم . إدانة المتهم في جنحة إحداث جرح وفي مخالفة

مزاولة مهنة الطب بدون رخصة . توقيع عقوبة الجنحة وحدها عليه . عدم ذكر

١٥ ... المادة ٣٢ ع أو مادة المخالفة . لا مصلحة للتم في تعيب الحكم بذلك ...

نص القانون الذي عوقب بموجبه المتهم . خلو الحكم منه . بطلان . مثال .

١٤٤ ... جنحة سب ...

الواقعة التي أدين بها المتهم . توافر أركان فقرتين من النص القانوني المطلوب إدانة

المتهم بموجبه في الأفعال المستندة إليه . إدماج هذه الأركان في بيان واحد .

١٣٠ ... توقيع عقوبة واحدة داخلية في نطاق المادة التي أدين بمقتضاها . لا حرج في ذلك

تسمييه :

اختلاس أشياء . مجبوزة . دفع المتهم بأن المحصولات المتهم باختلاسها موقع عليها

حجزان أحدهما قضائي والآخر إداري هو موضوع المحاكمة وأن المجزأ القضائي

٢٢ ... اتخذت بشأنه إجراءات محاكمة أخرى . عدم تحقيق هذا الدفع وإدانة المتهم . قصور

استعداد المتهم بشهود في أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم سماعهم دون بيان

الأسباب . إخلال بحق الدفاع . طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية .

٣٥٢ ... تأييد الحكم الابتدائي دون إشارة إلى هذا الطلب . يعيب الحكم ...

اشتغال الأسباب على أركان الجريمة التي أدين المتهم فيها . كفاية . مثال .

٢٥ ... جريمة تنظيم مظاهرة ...

حكم (تابع) :

تسميته (تابع) :

- التنافس المبطل للحكم . ماهيته . الخلاف بين أقوال الشهود وبين ما استنتج المحكمة من باق أدلة الدعوى . لا يعتبر تناقضا ... ٢٩٧
- حكم استثنائي . اعتماده على مجرد الإشارة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي لم يوقع عليه . اعتباره كأنه غير مسبب ... ١٤٣
- دفع جوهرى . وجوب الرد عليه بما يفنده ... ٣٧١
- دعوى مدنية . رفضها لتكاثر المدعى والمتهم في القذف . عدم بيان ما وقع من المدعى من عدوان وظروفه . قصور ... ٣٦٧
- الرد على دفاع المتهم . عمل لاحق لوقوع الجريمة . الرد عليه . غير لازم . سرقة مواش . ذكر الأدلة على ثبوت واقعة السرقة . عدم تعرض الحكم لكيفية خروج المتهمين بالمواشى المسروقة . لا يبيح ... ٢٥٤
- متهم . إنكاره صدور الاعتراف المعزول إليه بالتحقيق . أخذه باعتراؤه هذا . وجوب الرد على دعوى الإنكار ... ٣٩٦/٣٢٦
- معنى التسيب . مجرد الإشارة إلى أدلة الثبوت دون بيان مؤداها . لا يكتفى . مثال ... ١٥٣

التوقيع عليه :

- تدوينه بالكتابة والتوقيع عليه . وجوبه ... ١٤٣
- قاضي جميع المرافعة واشترك في إصدار الحكم ولم يحضر التعلق به . عدم توقيعه على مسودة الحكم . لا يستوجب البطلان ... ٢٠٧
- قاضي لم يحضر تلاوة الحكم . توقيعه على نسخة الحكم الأصلية . الفرض من التوقيع . مجرد عدم التوقيع . لا يبطل الحكم . التوقيع على مسودة الحكم لا على نسخته الأصلية . لا يبطله . مناط البطلان . عدم اشتراك القاضي في إصدار الحكم ... ٢٥٩

النطق به :

- تأجيل التعلق به . تجاوز المدة المنصوص عليها قانونا . لا بطلان ... ١٢١
- المداولة في القضية لإصدار الحكم . محاسبة القاضي عما أجراه أثناء المداولة . لا يجوز ... ٢٥٩

حكم تحضيرى :

- أمر المحكمة بتأجيل نظر الدعوى . صدوره في غيبة المتهم أو في حضوره . الرجوع فيه بغير إخطار المتهم . لا يجوز . الحكم في موضوع القضية في غير الجلسة التي أجلت لها . لا يصح . إخلال بحق الدفاع ... ٢٤٩
- قرار المحكمة الاستثنائية لإعلان شاهد . عدولها عن ذلك لعدم الحاجة وعدم تأجيل الدعوى مرة أخرى لتنفيذه . لا يجب الحكم ... ٣٩

حكم غيابي (ر . إجراءات الغيبة) .

حيازة (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

رقم القاعدة

حيوان :

- حيوانات متأنسة . المقصود بها . قرد استحوذ عليه شخص رعاء وروضه على
الألعاب . قتله بدون مقتض . عقاب ٢٥٠
المقتضى المخصوص عنه في المادة ٣٥٥ ع . معناه . تقديره موضوعي ٢٥٨

(خ)

خبير (ر . إثبات . تحقيق) .

خطف (٢٥٠ ع = ٢٨٨) .

خطف الأطفال وتعريضهم للخطر :

- التحيل . المقصود به . اصطناع الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة المجني عليه .
الكلام الخالي عن الفش والتدليس . لا يكفي لتوافر هذا الظرف . تعتمد إبعاد
المجني عليه عن ذويه . تحقق الجريمة . حصول الخطف على مرأى من الناس
أو إبداع المخطوف عند أشخاص مطلوبين . لا يؤثر في قيام الجريمة . الباعث
على الخطف . لا اعتداد به ٤٢٦
قاعل أصل . شريك . التسوية بينهما في العقاب . بيان طريقة الاشتراك . لا موجب ١٠٤

خيانة الأمانة (٢٩٦ ع = ٣٤١) : (ر . أيضا سرقة) :

- اتفاق المتهم مع المجني عليه على أن يسليه مبلغا من المال ليكون شريكاه في تجارة .
تحرير المجني عليه سندا له بذلك . اتخافهما على إبداع السند عند شخص ثالث
حتى يدفع المتهم المبلغ فيستولى على السند . تسلم المتهم السند من المودع لديه
بدعوى عرضه على أحد الناس بلهله القراءة والكتابة . عدم رده . اختلاس
مقاب عليه بالمادة ٣٤١ ع . لا سرقة . عدم اعتراض المتهم على إثبات
واقعة تسليم السند إليه بالية . اعتباره متنازلا عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة ٢٦٤
إثبات عقد الائتمان على واحد من اشتركوا في الجريمة . اعتباره ثابتا في حق جميع
المتهمين الآخرين فاعلين أو شركاء ١٧٨
أشياء مسجلة على سبيل الوكالة . اختلاسها . ركن الضرر . متى يتوافر ؟ يكفي أن
يكون الضرر محتملا . ركن القصد . توافر هذين الركنين . موضوعي ١٠٨
بيع على التجربة . بقاء الملكية في فترة التجربة لصاحب المبيع . وجوده عند المشتري
على سبيل الوديعة . تصرف المشتري فيه . خيانة أمانة ١٥٢
تسلم المتهم سوارا من المجني عليه خوفا عليه من الضياع . ترك المجني عليه المتهم وحده
ينصرف بالسوار إلى داخل مكان معين . فرار المتهم به . خيانة أمانة لا سرقة ٦٥

خيانة الأمانة (تابع) :

- جريمة وقتية . مبدأ سرعان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . من تاريخ وقوعها (يجهز اختلاس المال المسلم أو تبديده) . امتناع الأمين عن الرد بعد المطالبة . متى يجوز ملة مبدأ السقوط ؟ إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يحم عليه دليل . وصى . تاريخ تقديم كشف الحساب إلى المجلس الحسى . اعتباره مبدأ لسقوط جريمة التبديد المستدة إليه . جوازه ... ٤٢٤ ...
- حوالة يدين . حوالة تحصيل . الختال يكون وكلا . مسئولية عن تبديده ما تسله ١٧
- سقوط هذه الجريمة . متى يبدأ ؟ ... ٣٥٤ ...
- شريك . تسله مال الشركة لشراء بضائع به . اختلاسه . عقاب . عدم تصفية الشركة وقت الاختلاس . لا تأثير له ... ١١١ ...
- مالك . تسله ماله المحجوز من الحارس . تصرفه فيه . عقابه بمقتضى المادة ٣٤٢ ع ... ٩٨ ...
- مالك حارس على الأشياء المحجوزة إداريا أو قضائيا . وجوب تقديم الأشياء في اليوم المحدد للبيع . عدم تقديمها تعسدا . تحقق جريمة الاختلاس ولو كانت الأشياء لم تبسدد بالفعل ... ٢٠٥ ...
- محصل في شركة . تصرفه في مبلغ حصله على سبيل الوكالة . تمسكه بأنه لم يتصرف فيه إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقته هو وزملائه بالشركة . صحة هذا الدفع . تحويره سندات إذنية بالمبلغ للشركة بعد تصرفه فيه . مجسدة حولة تكفى لوفاء ما احتج به . امتناعه عن الدفع لقاعدة . لا اختلاس ... ٣٧٣ ...
- وصى . اتهامه بتبديده مال القاصر . مناقشته الحساب الذى أنتج المبلغ المتهم بتبديده . حقه في ذلك . متى يمنع عليه أن يناقش في الحساب ؟ عند الاتفاق مع المجلس الحسى عليه ... ٣٤١ ...
- وصى . تبديده أموال القاصر المشمول بوصايته . المناط في تحديد تاريخ هذه الجريمة . حقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل . سن القاصر . لا تأثير لها في هذا التاريخ . سقوط الحق في إقامة الدعوى بها . مثال ... ٢٤ ...
- وقوع الضرر فعلا . لا يشترط . يمكن أن يكون الضرر محتمل الوقوع . وقوع الاختلاس . حصول الخسار عليه على ماله . لا يمنع من العقاب ... ٤٤٨ ...

(د)

دستور (ر . نشر) .

دعوى عمومية (ر . دعوى مباشرة . زنا) .

رقم القاعدة

دعوى مباشرة (ر . أيضا إثبات . دعوى مدنية) :

- دعوى مباشرة . طلب النيابة معاية التهم . دفع التهم بعد ذلك بعدم قبول الدعوى .
الحكم بقبول الدفع . بقاء الدعوى العمومية مرفوعة من النيابة . استئناف
المدعى المدنى حكم عدم قبول الدعوى . عدم استئناف النيابة . الحكم استئنافا
بإعادة القضية لمحكمة الجنح للفصل فيها . نظر الدعوى العمومية . وجوبه .
الحكم السابق صدوره . لا يمنع من نظرها . سلطة النيابة العمومية في تحريك
الدعوى . مطلقة . حق المدعى المدنى في تحريكها . استثناء ... ١٢٥
دعوى مدنية :

- الأهلية للتقاضى . يحجى عليه فاصر . ادعاؤه بنفسه بحق مدنى . دفع دعواه بعدم
أهليته . عدم إبداء هذا الدفع ومراضة المدعى عليه في الموضوع . صدور الحكم .
سقوط الحق في التمسك بهذا الدفع . رضا ذى الأهلية بالتقاضى مع تناقص
الأهلية . مسقط لحقه في الدفع بعدم الأهلية ... ١٠٩
الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ تحقيق . تحصيل المحكمة
أن التهمين لم يمتازا عن هذا الدفع وأنها أدياه قبل الدخول في الموضوع
وأنها كلامها قد تمسكا به . عدم تعارض ذلك مع ما هو ثابت بحضور الجلسات .
مناقشة المحكمة في ذلك . لا تجوز . إبداء الدفع في أول جلسة لنظر الدعوى . لا يهم
مادام إبداءه كان قبل التكم في الموضوع . دعوى مباشرة من دائن المجنى عليه .
شرط رفضها . دعوى مدنية من قيم على محجور عليها بالمطالبة بتعويض . دعوى
مباشرة منه ومن ابنتها باعتبارها دائنة لأنها أو مستحقة لنفقة منها . المطالبة
في هذه الدعوى من جانب الفيت بحقوق الأم . تمسك البنت باختلاف الخصوم
في هذه الدعوى والدعوى المدنية . لا يصح ... ٢٤٢
رفع دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية . ذلك مقصور على من
أصابه الضرر عن الجريمة مباشرة وشخصيا . أرض مؤجرة . إلتلاف الزرارة القائمة
عليها . طلب المالك إلى المحكمة الجنائية تعويضه عن ضرر يدعى لحوقه به . لا يقبل
محكمة جنائية . حكمها بالبراءة في الدعوى العمومية . الدعوى المدنية المرفوعة إليها
بطريق التبعة . خيارها في الفصل فيها أو التخلي عنها ... ١٥٧
محكمة جنائية . رفع دعوى استعمال السند المزور إليها . الادعاء مدنيا أمامها .
استخلاص المحكمة أن دعوى التعويض السابق رفضها من المدعى المدنى أمام
المحكمة المدنية تناوأت تمويض الضرر عن التزوير والاستعمال . قضائها بعدم
قبول طلب التعويض . إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل
دفاع (ر . أيضا حكم . وصف التهمة) :

- إعلان التهم لجلسة إعلانا قانونيا . طلبه التأجيل للاستعداد . عدم الاستناد في طلبه
إلى مذوقه قهرى . رفض الطلب . لا تريب على المحكمة ... ٢٩٣

دفاع (تابع) :

- إعلان التهم للجلسة إعلاناً قانونياً . طلب التأجيل للاستعداد . سلطة المحكمة في رفضه .
محام عن التهم بجنحة أو مخالفة . شأنه في ذلك شأن موكله . عدم تمكنه من
الاستعداد للمدر قهرى . وجوب إبداء المذللحكمة . صحة المذر . وجوب إعماله ٣٢٤
تأجيل المحكمة نظر الدعوى . صدور قرار التأجيل في غيبة التهم أو في حضوره .
الرجوع فيه بنظر إخطار التهم . لا يجوز . الحكم في موضوع القضية في غير الجلسة
التي أجلت لها . لا يصح . إخلال بحق الدفاع ٢٤٩
حرية الدفاع . مداها . إفضال باب المرافعة . تقديم مذكرات أو أقوال بعد ذلك .
لا يجوز . فتح باب المرافعة . سلطة المحكمة في تقدير ذلك . مطلقة . تقدم مذكرة
بطلب فتح باب المرافعة . عدم إجابة هذا الطلب . عدم الرد على المذكرة في الحكم .
لا يمتنسه ٥٦
متهم بجنحة . حضور محام عنه . شهوده إجراءات المحاكمة . توليه الدفاع عن التهم .
عدم اعتراض التهم على ذلك . لا إخلال بحق الدفاع . يستوى أن يكون حضور
المحامى بناء على توكيل من التهم أو نيابة عن المحامى الموكل أو بناء على انتداب
أو من تلقاء نفسه ٥
متهم بجنحة . وجوب حضور محام عنه . مقتضاه . الدفاع عنه دفاعاً حقيقياً .
حق التهم في اختيار محاميه . تعيين محام عنه . متى يصح ؟ صورة واقعة .
طلب متهم التأجيل لمرض بغائى اعترى محاميه في الجلسة . وجوب إجابته ... ٢٤٥
متهم بجنحة . وجوب حضور محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنائيات . حرية
المحامى في سلوك الطريقة التي يراها كفيلة بذلك ١٠٣
محام عن متهم بجنحة ومتهم بجنحة . قصره من تلقاء نفسه الدفاع على التهم بالجنحية .
التهم بالجنحة ليس له أن ينظم يدعوى الإخلال بحقه في الدفاع ٢١٣
محام متدب عن متهم بجنحية . تكليفه زميلاً له بالحضور عنه . عدم حضوره . حضور
محام نيابة عنه بصفة مؤقتة . نظر الدعوى . حضور المحامى المكلف من قبل
المحامى المتدب في أثناء نظر الدعوى وطلبه التأجيل . إقالة المحكمة المحامى المتدب
وتدب المحامى الذى حضر أمامها . إتمام إجراءات المحاكمة بحضوره . مرافسته
عن التهم . لا إخلال بحق الدفاع ٤
مرض متدب . مدر قهرى . طلب التأجيل لمرض التهم . تقدير هذا المذر . وجوبه .
رأى المحكمة فيه . قطعى ٤٣٨
واجب التهم في الدفاع عن نفسه ١٨٩

دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة) .

دفع :

- دفع فرعية . ضمها إلى الموضوع والفصل في الدعوى برمتها بحكم واحد . عدم الفصل
في الدفع الفرعية قبل الفصل في الموضوع . لا جتاحت فيه ١٤٨

رقم القاعدة

دليل (ر . إثبات) .

دمغة :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . التوقيضات المنصوص عليها فيه . ماهيتها . مزيج
من الترامة والتضمينات . توقيمها . حتى ولو من تلقاء نفس المحكمة . تقديرها
مترك للقاضي . دخول الخزانة في الدعوى . لا موجب ولا محل له ... ٢٥٦ و ١٧٩

دين :

التدنى على الأديان . القصد الجنائي في هذه الجريمة . استغلامه من وقائع الدعوى
وظروفها . يكفي أن يكون مستفادا من الحكم ... ١٩٧

(ر)

رأفة (ر . عقوبة) .

ربا فاحش (ر . إقراض بفوائد ربوية) .

رد القضاة (ر . قاض) .

(ز)

زنا :

دعوى الزوج . المراد منها . مجرد شكواه أو طلبه رفع الدعوى . الفرق بين دعوى

الزنا وسائر الدعاوى العمومية . تقديم البلاغ والتنازل عنه . تقديم الزوج

شكواه . جريان إجراءات التحقيق والمحاكمة فيها . الأهلة التي تقبل وتكون

جثة . الزوجة . إثبات الزنا عليها . يصح بطرق الإثبات كافة . مهم بالزنا .

أدلة الإثبات . التلبس . المقصود به . جواز إثباته بشهادة من شاهدوا هذه

الحالة . حالة التلبس في هذه الجريمة غير الحالة المعززة في المادة ٨ تحقيق .

مشاهدة الجاني حال ارتكابه فعل الزنا . لا تشترط . لا يشترط أن يكون دليل

الإثبات مباشرا . عدم صراحة الدليل . لا مانع من الاعتماد عليه . تنازل

الزوج . ادعاء الزوجة حصول التنازل ضمنا . تحصيل القاضي من الأدلة والوقائع

عدم قيام التنازل . سلطه في ذلك . سرية المكتابات . اعتقاد الزوج بوجود

رسائل غرام من عشيق زوجته في حقيقة يدها الموجودة في بيته . حقه

في الاستيلاء على هذه الرسائل ولو خلسة . استشهاده بها على زوجته . جوازه .

واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية . تحقيقها هناك وتعلق الدعوى . محاكمة

المتهم عن واقعة أخرى حصلت هنا . لا مانع ... ٢٥٩

” القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل “ . المراد بهذه العبارة . مجرد مشاهدة

المتهم في هذه الحالة . إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض

على المتهم . جوازه . مشاهدة الشريك وقت ارتكاب الزنا . لا يشترط . مثال ٨٠

زنا (تابع) :

ورقة خصومية لهم حصل الزوج عليها بطريقة غير مشروعة . سكوت المتهم عن الدفع
بدون جواز إثبات الزنا عليه بهذه الورقة حتى صدر الحكم الابتدائي بمحاكمة .
سقوط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ٨٠

(س)

سب (ر . قذف وسب وإهانة) .

سبق لإصرار (ر . قتل) .

سرقة (٢٧٠ - ٢٧٦ ع = ٣١٣ - ٣١٩) : (ر . أيضا لإثبات .

اغتنصاب . خيانة الأمانة . عود . مراقبة البوليس) :

اختلاس أشياء محجوزة :

٩٨ مناط العقاب في هذه الجريمة . فصل الاختلاس . متى يعتبر سرقة ؟ متى يعتبر خيانة أمانة ؟
يجز تحفظي . دعوى تثبيت الجيز . الحكم فيها بإبطال المرافعة . تحديد الحاجز
الدعوى . الحكم له بتثبيت الجيز . تصرف المدعى عليه في الشيء المحجوز .

٩ تحقق الجريمة
يجز قائم مشوب بما يطله . وجوب احترامه . محجوز على ماله غير مدين للحاجز .

٢١٠ تصرفه في المحجوز أو صرفه التنفيذي . عقاب

٣٢٩ يجز شهد عليه غير أهل للشهادة . اختلاس المحجوز بدعوى بطلان الجيز لهذا السبب . لا يجوز
شرط قيام الجيز . تعيين حارس . عدم تعيين حارس . لا يجوز . التصرف في المال .

لا عقاب عليه ٤٦ و ٥٥ و ٢٧٦ و ٤١٤

علم المتهم بالجيز ويوم البيع . ثبوت يجب أن يكون عن طريق اليقين . القول به

٣١٢ بناء على اعتبارات نظرية . لا يكفي لمسألة المتهم جنائيا
محجوز على ماله . متى يكون له أن يبيع المحجوزات ويستد ثمنها في الدين ؟ دين
لبنك التسليف الزراعي . جيز لإداري على زراعة المدين من أجل هذا الدين .

٥٠ بيع المحصول المحجوز وتسديد ثمنه في الدين . لا يخلص من العقاب
أشياء ضائعة . التبليغ أو التسليم . أمده . قيام نية التملك عند المتهم . رفع الدعوى

٩٢ العمومية عليه قبل مضي مدة التبليغ . جوازه
أشياء ضائعة . التبليغ . مجز عدم حصوله في الوقت المعين . مخالفة . حبس الشيء

١١٦ بنية تملكه . سرقة
أشياء ضائعة . حبس الشيء . بنية تملكه . سرقة . نية التملك . لا يشترط وجودها

حال العثور على الشيء . وجود الشيء . في حيازة غير من ضر عليه مع علمه بحقيقة

الأمر فيه . إخفاء لأشياء مسروقة ٢٠٤

رقم القاطدة

سرقة (تابع) :

- التسليم الذى ينضى به الاختلاس . رضاء حقيقى من المالك أو واضع اليد . تسليم
من باب التغافل لإيقاع السارق . ليس رضاء . مجزء العلم بالتسليم . لايم ٣٣٧ ...
تسليم مقيد بشرط واجب التنفيذ فى الحال . متى لا يحول دون قيام ركن الاختلاس ؟
تسليم ملحوظ فيه الابتعاد بالشئ . المسلم من صاحبه ولو فترة من الزمن . انتقال
الحيازة للتسليم . لا سرقة . مثال : سند ومبلغ من المال ... ٤٩ ...
خادم . اختلاسه مال مخدومه . متى يعتبر سرقة ؟ متى يكون خيانة أمانة ؟ تكليف
الحكمة الابتدائية الواقعة بأنها خيانة أمانة . تكليف المحكمة الاستئنافية بأنها
سرقة . خلوا الحكم بما يفيد عرضية الحيازة . قصور ... ٢٥٧ ...
دفتر حساب . طلب المتهم إلى صاحبه إطلاعه عليه ليعرف الحساب الذى بينهما .
تسليمه إياه . هرب المتهم به وعدم رده . سرقة ... ٣١٩ ...
ظرف مفتق . حقيقة مقفلة . تسليمها بموجب عقد من عقود الائتمان . اختلاس
ما فيها . يصح اعتباره سرقة ... ١٢٩ ...
ظرف حمل السلاح . مجزء حمله . كفايته لتخليط العقاب . حلة ذلك . حمل السلاح
لسبب لا اتصال له بالجريمة . لايم ... ٣٧٠ ...
عنور طفلة على محفظة بها نقود . أخذ المتهم المحفظة مقابل قرش أعطاه إياها .
سرقة . لا إخفاء ... ٢٧ ...
عقد بيع . إيداعه مؤثقا لدى شخص حتى يدفع المشتري مبلغا معينا اتفق عليه .
استيلاء البائع عليه بمخطفه . سرقة . احتجاج البائع بأن المقتد لا يدخل فى ملك
المشتري إلا بعد دفع المبلغ . لا يجدى ... ٢ ...
قيمة المسروق . حالتها . لا تأثير لها فى تكوين الجريمة . انتواء المتهم سرقة قرط
على أنه من الذهب . استبدال المجنى عليها به قرطا من النحاس . سرقة القرط
النحاس . شروع فى سرقة القرط الذهب ... ٢٦١ ...
متى تم السرقة ؟ خروج المسروق عن حيازة صاحبه وجعله فى قبضة السارق . نقل
التم كية من التمتع من مخازن السكة الحديد إلى مكان آخر فى دائرة المحطة .
نقله هذا الفصح للإدومعه آثرون وهو حامل سلاحا إلى خارج المحطة . جناية
سرقة بالنسبة للتم لا جنحة ... ٤٠٦ ...
سقوط الدعوى (ر . اتفاق جنائى . تزوير . جريمة مستمرة . خيانة
الأمانة . قرعة عسكرية) .
سقوط العقوبة (ر . عقوبة) .
سلاح (ر . سرقة) .

(ش)

شروع (ر . سرقه . مراقبة البوليس) .

شهادة (ر . إثبات . تحقيق) .

شهادة زور :

سلطة القاخي الجنائي في تقدير الشهادة المؤداة أمام سلطة قضائية أخرى . مخالفة

تقديره لتقدير تلك السلطة . مناسط المقاب في دعوى شهادة الزور . كون

الشهادة لها في ذاتها قوة الإقناع . شهادة مرجعها التسامع والشهرة . الكذب

فيها . لا عقاب عليه ٥٩

متى تعتبر الشهادة زورا ؟ مخالفة الشهادة للحقيقة . تقدير ذلك . موضوعي ٣٨٩

(ص)

صحافة (ر . قذف وسب) .

صغير (ر . دعوى مدنية . عقوبة) .

(ض)

ضبطية قضائية (ر . تحقيق) .

ضرب أو جرح :

ركن العمد . قصد إصابة شخص . إصابة آخر كان يسير مصادفة بجواره . مسئولية

الضارب . الخطأ في شخص المجنى عليه . لا تأثير له في قصد المتهم ١٣٨

ضرب عمد . مسئولية الضارب من جميع النتائج المحتملة ولو لم يكن قصدها . مدة

العلاج . تخلف عاهة أو حدوث الوفاة . شريك . مسئولية مثله عن كل هذه النتائج ٩٧

مجرد الاعتداء بالضرب . يكفي لتطبيق المادة ٢٤٢ ع . بيان درجة جسامه

الإصابات . لا يلزم . تعيين الحادث لكل إصابة . غير لازم ٢٩٠

مدرس بالمعاهد الدينية . تأديبه أحد الطلبة جسائيا . تخليه الحدود المحقولة

في ذلك . مسئولية جنائيا ٣٣٣

ضرب من عصاية (٢٠٧ ع = ٢٤٣) :

مجرد التوافق . يكفي . سبق الإصرار أو الاتفاق على الضرب . لا يشترط ١٢٦

ضرب أفضى إلى عاهة (٢٠٤ ع = ٢٤٠) :

اتفاق التمسين على ضرب المجنى عليه . تنفيذ هذا الاتفاق . تشوه عاهه عن ضربة

أحدهم . مسئولية الآخرين عنها ٢٣٤

استئصال لحال المجنى عليه لتزقه من ضربة . عاهه مستديمة ٢٢٢

رقم القاطعة

ضرب أفضى إلى عاهة (تابع) :

- إلقاء المتهم سبخا من الحديد على الحنجى عليه . تخلف عاهة في رأسه عن ذلك . قصد
 المتهم بمجرّد الضرب . مساؤه عن العاهة باعتبارها نتيجة محتملة ... ٤٤٢١٨٦ ...
 نية الإيذاء . وجوب توافرها . نية خاصة . لا يشترط . بيان نية الإيذاء صراحة
 في الحكم . لا يلزم . يكفى أن يكون توافرها مستفادا من الحكم ... ١٦٥ ...

ضرب أفضى إلى الموت (٢٠٠ ع = ٢٣٦) :

- تراسخ الحنجى عليه في العلاج أو إجماله فيه . عدم ادعاء المتهم أن ذلك كان متعمدا
 لتجسيم مسؤوليته . مسئولية المتهم عن وفاة الحنجى عليه ... ٢٣٦ ...
 خطأ المتهم في شخص من تعمد الاعتداء عليه . لاثاثيره في نية الإجرامية وقت ارتكابه
 فعلته . تعمد المتهم الاعتداء على زوجته بالضرب . إصابة بعض الضربات ابنته
 التي كانت تحملها . وفاتها بسبب ذلك . ضرب أفضى إلى الموت . لا تقتل خطأ ٢٩٨
 سبق بإصرار التهمين على ضرب الحنجى عليه . ضربة من أحدهما أفضت إلى موته .
 مسئولية الآخر باعتباره شريكا بصرف النظر عما وقع منه هو ... ٢٢٥ ...
 مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لفعله . وفاة الحنجى عليه بسبب الإصابات التي أحدثها
 به المتهم . وجود عوامل أخرى ساعدت على وفاة الحنجى عليه . مسئولية المتهم ٣٦٣

(ط)

- طبيب (ر . إفساء الأسرار) .
 طعن (ر . أمر الإحالة . عقوبة . قاضى الإحالة . محكمة النقض والإبرام) .
 طفل (ر . خطف . قتل غير عمد) .

(ظ)

- ظروف مخففة (ر . عقوبة) .
 ظروف مشددة (ر . عقوبة . وصف التهمة) .

(ع)

- عقوبة (ر . أيضا اغتصاب . دمغة . مواد مخدرة . وصف التهمة) :
 تحديد مدتها في الحكم . وجوبه . عقوبة المراقبة الخاصة . مؤقته كعقوبة الحبس .
 وجوب تعيين مدتها في الحدود القانونية المقترزة لها وهي ثلاث سنوات .
 مشته فيه . مشرد . هذه المراقبة واحدة بالنسبة لها ... ١٠ ...

عقوبة (تابع) :

- تطبيق المادة ١٧ ع على متهم . وجوب توقيع العقوبة الواردة في هذه المادة باعتبارها حالة محل العقوبة الأصلية . متهم في جنائية اختلاس . ماملته بالمادة ١٧ ع . توقيع عقوبة السجن عليه . خطأ . القضاء عليه بالحبس الذي لا تنقص مدته عن ثلاثة شهور ... ١٢٩ ...
- تعدد العقوبات الجائز توقيعها . توقيع إحداها بالفضل . مترك لسطة القاضي . صغير . طلب والده تسليمه إليه بدلا من توقيع عقوبة أخرى . علم إجابته . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز . جوازها بطرق الطعن الاعتيادية . تقدير العقوبة في حدود النص . موضوعي . تبين ظروف التشديد أو التخفيف . غير لازم ... ٢٩٢ ...
- جنائية محالة إلى محكمة الجنب . سرقة . العقوبة فيها مع تطبيق المادة ١٧ ع . حدّها الأدنى . ستة شهور ... ١٤٠ ...
- فاعل أصلي . شريك . تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما . موضوعي . توقيع عقوبة على الشريك أشد من عقوبة الفاعل . لا مانع . بيان الأسباب . غير لازم متهم . إدانته في جنائية وفي جرائم أخرى . توقيع العقوبات المقررة للجناية وحدها وفقا لقاعدة ٣٢ للارتباط . قضى الحكم بالنسبة للجناية وحدها . اعتبار هذه العقوبات محكوما بها عن الجرائم الأخرى . متى يجوز ذلك ؟ عقوبة غير مقررة لهذه الجرائم أم مقررة ولكن تمتحج المحكمة في توقيعها بسبب وجود الجناية . وجوب استبعادها ... ١١٠ ...

عود (ر . أيضا مراقبة البوليس . مواد مخدرة) :

- متهم بسرقة حكم عليه أكثر من مرة في سرقات ونصب آثرها بالأشغال الشاقة . حائد في حكم المادة ٥١ ع . الحكم عليه بإرساله إلى محل خاص . صحة . تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة . لا يهم بعيدا كان أو قريبا ... ٣٥٦ ...
- عيب (ر . قذف وسب وإهانة) .

(ف)

فاعل أصلي (ر . أيضا اشتراك . تزوير في أوراق رسمية . ضرب . قوة الشيء المحكوم فيه) :

- اتفاق شخصين على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء . كل منهما بالضرب على المخني عليه تنفيذًا لهذا الاتفاق . نشوء الوفاة عن فعل واحد منهم فقط . معرفة محدث هذا الفعل أو عدم معرفته . كلاهما فاعل أصلي ... ٢٩١ و ٢٠٠ ...
- تبرة الفاعل أو الشريك لانتدام القصد الجنائي لديه . لا تقتضي براءة باقي من ساهموا في الجريمة عن قصده ... ٢٩٢ ...

رقم القاعدة

فاعل أصلي (تابع) :

- تعدد التهمين . مساهمة كل منهم في الجريمة بفعل من الأفعال المكتوبة لها . اعتبارها
فاعلا أصليا . جريمة سرقة . قيام بعض التهمين بتلبية أصحاب المنزل . دخول
بعضهم المنزل واستيلائهم على المسرورق . كلهم فاعلون أصليون ... ٣٣٢
متمهم يحمل سلاحا . حراسه باقي التهمين وهم يتفنون الزراعة . فاعل لا شريك ... ٢٦٩
وقوف شخص ليرقب الطريق وقيام زملائه بجمع قطن لسرقته . فاعل أصلي . لا شريك ٤٥

(ق)

قاصر (ر . أيضا خيانة الأمانة . دعوى مدنية . مسئولية مدنية) :

- قاصر بلغ الثامنة عشرة وتسلم أمواله لإدارتها . الحصول منه على سندات خازنة به .
جريمة معاقب عليها . علم المتهم في ذلك بسبب الحقيقة . مفترض . متى يسقط هذا
الافتراض ؟ ... ٤٤٤

قاضي (ر . أيضا نيابة) :

- رد قاض من نظر دعوى جنائية . اختصاص المحاكم الجنائية بنظره . جهة دوائر .
الدائرة المختصة هي المقدمة إليها القضية الأصلية . قاضي محكمة جزئية . دائرة الجنح
والمخالفات المستأنفة هي المختصة بالفصل في طلب رده . الحكم في طلب الرد .
عدم قابلية للاستئناف . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . جواز
الطعن فيه مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية ... ٢٢٦
دفع فرعى . فصل قاض فيه . لا يمنعه من النظر في موضوع الدعوى ... ٤٥٥
مجزؤ ملاحظة القاضي الذي نظر الدعوى المدنية وجود تصليح في أحد المستندات .
إثبات لواقعة مادية صرف . لا يمنعه من الحكم في الدعوى الجنائية بضرورة هذا المستند
نقله إلى محكمة أخرى . متى تزول عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها . تبليغه
مرسوم النقل بصفة رسمية من وزير العدل ... ٢٥٩

قاضي الإحالة (ر . أيضا اختصاص . أمر الإحالة . وصف التهمة) :

- حق النائب العمومي في الطعن بطريق المعارضة أمام أوردة المشورة في أمر قاضي
الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . جواز هذا الطعن في كل
الأحوال التي يرى فيها النائب أن قاضي الإحالة قد أخطأ في وقائع الدعوى
وتقدير أدلة الثبوت فيها . أمر قاضي الإحالة بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء
اللازم عنها قانونا لعدم ثبوت طرف من الظروف التي تجعلها جنائية . الطعن فيه
بهذا الطريق . جوازه ... ٧٨

قانون :

- تطبيقه . حق القاضي في الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد
معنى الألفاظ الواردة في نصوص القانون ... ٢٥٩

رقم القاعدة

قتل (ر . أيضا أسباب الإباحة) :

قتل عمد :

- انتواء المتهم قتل الحيني عليهما . إطلاقه عيارا ناريا على كل منهما . قتل الاثنين .
 ٢٨٧ ع ٢ / ٢٣٤ طليق المادتين .
 ٤١٠ قتل عمد . إصابة غيره . قتل عمد
 ٣٨٤ القتل . مضى فترة من الزمن بين وقوع كل من الجنايتين . لا يشترط
 ٤٢٧ و ١٢٨ استظهاره وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره
 نية القتل . ظرف سبق الإصرار . ثبوت توافرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .
 الآلة المستعملة في القتل . مجزء كونها لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت . لا يقتل
 ٢٨٩ من قيمتها كدليل

شروع في قتل :

- إطلاق عيار ناريا على شخص بقصد قتله . إصابته هو وآخره . مسئولية المتهم عن
 الشروع في قتل الاثنين . عدم تحدث الحكم عن توافرية القتل بالنسبة للجاني عليه
 ٢٤١ الآخر . لا يهم
 سيارة . إطلاق الرصاص عليها بقصد قتل من فيها . عدم تمام الجريمة بسبب أن
 ٣٤ السيارة كانت مفقودة والنوافذ ومسرعة في السير . شروع . لا جريمة مستحيلة ...

ترصد :

- هذا الظرف من غير سبق الإصرار . ثبوت مجزء التردد . يعني ٤١٠

سبق الإصرار :

- إصرار المتهم على ارتكاب القتل . تطبيقه على شرط . وقوع الجريمة . توافر سبق
 ٢٤٧ الإصرار . مثال
 ماهية . تنفيذ المتهم الجريمة التي أصر على ارتكابها . وقوع القتل الذي ارتكبه
 ٤١٠ في شخص غير الذي كان يقصده . توافر ظرف سبق الإصرار
 متى يتوافر ؟ استخلاصه من أمور تؤدي إليه . موضوعي ١٣٧

قتل غير عمد :

- الإهمال في المحافظة على حياة لطفل . تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء .
 اقتراب الطفل منه . سقوط الماء الساخن عليه . موته . جواز عقاب المتهم
 ٢٩٦ سواء أ كان هو والد الطفل أم لم يكن

رقم القاعدة

كذف وسب وإهانة (٢٦٥ و ٢٦٦ ع = ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩)

(ر . أيضا إفتشاء الأسرار . إهانة . نشر) :

- تحصيل عبارات السب من أقوال المخبئي عليه والشهود والمتهم . موضوعي . وجود خلاف بين بعض هذه الأقوال وبعض . لا تأثير له فيما حصل القاضي وقوعه من عبارات السب ... ٨
- توجيه المتهم للجنى عليها في الطريق العام "رايحه فين يا باشا . ياسلام ياسلام الخ" . سب على ... ٦٨
- العلاية . توافرها بالنسبة للقذف . شرط ذلك ... ٣٨
- العلاية . سلطة محكمة الموضوع في استنباط توافرها من وقائع الدعوى . حدّها ٣٦٧
- العلاية . مجزّد توجيه عبارات القذف والسب في محل عمومي . لا يكفي لتوافرها . بشرط توجيهها بحيث يستطيع سماعها من يكون في المحل ... ٣٩١
- العلاية . الجهر بألفاظ السب في مكان خاص ليسمعها من في الطريق العام . لتحقيق العلاية ... ٢٣٣
- العلاية . جنحة سب . طريقة تحقيق العلاية . وجوب بيانها في الحكم ... ١٦١
- العلاية . متى تتحقق ؟ حصول الإذاعة وقصدها . شكوى إلى مجلس إدارة شركة من موظف فيها في حق زميل له . تمسك المتهم بأنه لم يكن يقصد الإذاعة . استدلاله على ذلك بأنه كتب على غلاف الشكوى كلمتي "سري وشخصي" . إدانته . عدم تحدث المحكمة عما تمسك به من دفاع . قصور ... ٣١٤
- عيب في الذات الملكية . العقاب على هذه الجريمة ... ٣٣
- لفظ "شروطة" . يتضمن طعنًا في العرض ... ٣٨٦
- مذكرة في دعوى تضمن قذفًا وسبًا . مناط المسؤولية عما تضمنته من القذف والسب . كونه يستلزمه الدفاع أولاً . وجوب بحث ذلك وبيانها في الحكم ... ٣٦٧
- المقصود بالإعفاء المنصوص عنه في المادة ٣٠٩ ع . هذا الإعفاء يتناول ما يديه الخصم في عريضة الدعوى ... ١٢٢
- مناط هذا الإعفاء . مريضة دعوى تضمن مطاعن . جدية المريضة وقصد طرح الدعوى بالقلع على القضاء . إعفاء . عريضة مقصود من إعلانها مجزّد النيل من المدعى عليه . لا إعفاء ... ١٢٤
- مناط هذا الإعفاء . كون السب والقذف من مستلزمات الدفاع . تقدير ذلك . موضوعي مؤاخذة الشاهد عما يكون في شهادته من مساس بمن شهد ضده . لاتصح . أساس ذلك . عدم مجاوزة الحق المقرّر له في القانون . شهادة غير خارجة عن موضوع الدعوى . دعوى قفّة أمام المحكمة الشرعية . تقرير الشاهد أن للدعي عليه قفوداً وأنه يقرض منها بالربا الفاحش . تبرئته على أساس أن ما تزوره متعلق بموضوع الدعوى . لا خطأ في ذلك ... ٧١
- هذا الإعفاء يتناول ما يديه المتهم أمام النيابة لتفنيذ التهمة الموجهة إليه ... ٢٦٦

قرعة عسكرية :

- جريمة الإهمال عن التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية .
استقرار قيامها وعدم انقطاعها إلا عند بلوغ مقر القرعة السابعة والعشرين . ليس
صحيحاً على إطلاقه . الاستمرار يتقطع بأي سبب يرفع به واجب التبليغ : موت
مقر القرعة . تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن ... ٣٦٨ ...
عمدة . إسقاط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة
العسكرية . جريمة غير مستمرة . مدة السقوط فيها . من تاريخ مقارقتها ... ١٤١ ...
محاوله موظف تخليص مقر القرعة من الاقتراع أو من التجنيد . العقاب عليها . معاقبة
الأفراد مقصورة على التسريع مرحلة الاقتراع . شيخ بلد . سكوتة عمداً عن
التبليغ عن وجود مقر القرعة المطلوب للتجنيد . عقابه ... ٣٥٠ ...
وجه المعافاة . وجوب التقدم به لمجلس الاقتراع قبل إبراء الاقتراع . تخلف المتهم
عن الفرز لأنه معنى من الخدمة العسكرية بحكم أن أصله من الغربان . لا عذر .
مقابته بمقتضى المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة ... ٣٤٩ ...
- قوادون (ر . ر) تحريض على الفسق والفجور) .
قوة الشيء المحكوم فيه (ر . ر) أيضاً اشتراك . أمر الإحالة . أمر
الحفظ . تحريض على الفسق والفجور . دعوى . دعوى مدنية .
فاعل أصلي . مجالس حسدية) :
ارتباط بين دعوى وأخرى . الادعاء به . سلطة محكمة الموضوع في الفصل في ذلك .
متمم باختلاس أشياء محجوزة . ادعاؤه صدور أربعة أحكام ضده في أربع قضايا
مع أن الأشياء المحجوز عليها في الدعاوى الأربع لا تختلف بينها . عدم دفعه
بذلك أمام محكمة الموضوع . لا شأن بهذا الدفع لمحكمة النقض إذا كانت
الأحكام ليس فيها ما يفيد أن الواقعة واحدة في الدعاوى الأربع ... ١٤٧ ...
أمر من النيابة بحفظ بلاغ لعدم صحة الواقعة . لا حجية له على المحكمة عند نظرها
دعوى كذب البلاغ ... ١٧٦ ...
أمر من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة معينة لعدم استطاعة الشاكي إثباتها . اعتبار المحكمة
هذه الواقعة صحيحة . أمر الحفظ . لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية ... ٨٧ ...
تجهير . ارتكاب عدة جرائم في أماكن مختلفة تنفيذاً لفرض منه . توقيع عقوبة
واحدة عن جميع الجرائم على كل من اشترك فيه . الحكم بالبراءة في إحدى هذه
الجرائم لسبب من الأسباب . لا يستلزم البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها .
محكمة التهم من بعض ما ارتكبه من هذه الجرائم . جوازه مع سبق محاكمته عن
بعض آخر قضى ببراءته منه ... ١١٢ ...

رقم القاعدة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

- تمويض . محكمة جنائية . رفع دعوى استمال سند مزور إليها . الادعاء مدنيا أمامها . استخلاصا أن دعوى التمويض السابق رفعها من المدعى المدنى أمام المحكمة المدنية تناولت تمويض الضرر عن التزوير والاستمال . قضاؤها بعدم قبول دعوى التمويض . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل ... ١٣٣
- حكم مدنى بصحة دين مدعى باشتاله على فوائد ربوية . لا هجة له فى الدعوى الصومية بشأن جرمية الاعتداد ٩١
- حكم براءة الفاعل على أساس أن الواقعة لا عقاب عليها . استفادة الشريك منه ولو لم يكن طرفا فيه . هجة هذا الحكم على حق الكافة . أحكام الإدانة أو أحكام البراءة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات . لا هجة لها فى هذا الصدد ٤٠٣ و ٣٩٢ و ٣٠٥
- دعوى أمام المحكمة المدنية . دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية . وحدة الموضوع فى الدعوى . الصبغة الجنائية التى أعطاهها المدعى بالحق المدنى للدعوى المباشرة . لا تأثير لها فى وحدة السبب فى الدعوى . إضافة جرائم فى الدعوى المباشرة متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية . متى لا يكون لها تأثير ؟ دعوى مدنية من قم على مجبور عليها بالمطالبة بتعويض عما لحقها من ضرر . دعوى مباشرة منه ومن ابنتها باعتبارها دائنة لأبها أو مستحقة لشفقة منها . المطالبة فى هذه الدعوى من جانب البنت بحقوق الأم . تمسك البنت باختلاف الخصوم فى هذه الدعوى والدعوى المدنية . لا يصح ٢٤٢
- المبرة فى قوة الشيء المحكوم فيه بمنطوق الحكم . الاعتداد بالأسباب . حكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقديم القضية إلى قاضى الإحالة بتهمة ضرب المجنى عليه بسكين فى وجهه مما نشأ عنه عاهة بالعين . أمره باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ . محدثه فى أسباب هذا الأمر من إصابة العين . تشككه فى صحة نسبته إلى المتهم . عدم إثباته فى منطوق الأمر إلى ذلك . تقريره فى المنطوق باعتبار الواقعة بشقها (إصابة الرأس وإصابة العين) جنحة . إصدار الأمر على هذه الصورة . خطأ . وجوب إحالة المتهم على محكمة الجنائيات لما كنه بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة . ملن النيابة فى هذا الأمر . لا اعتداد عند نظره بما ورد فى الأسباب غير متعلق بالمنطوق ... ١٥٨
- قرارات المجالس الحسبية عن تصفية الحساب . متى تكون هجة على متولى أمور عديم الأهلية ؟ ٤٨
- محاكمة شخص عن فعل جنائى وقع منه . لا تجوز محاكمة مرة أخرى عن هذا الفعل ذاته . شرط ذلك . مجلس عسكرى . حكمه فى دعوى على أساس الوصف الذى يتفق مع القوانين العسكرية . يجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الوصف الأشد الذى تتعلمه الواقعة موضوع المحاكمة ٣٥٩

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

- محكمة جنائية . حكم من محكمة مدنية أو من أية جهة أخرى . لا تنقيد به المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى العمومية . دفع أمام المحكمة الجنائية بدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها . تعلقه بالدعوى المدنية فقط . ليس من النظام العام . لا يجوز أن تعرض له المحكمة من تلقاء نفسها . لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ... ١٦٨ ...
- موظف . معاقبه إداريا أو تأديبيا . لا تحول دون محاكمته عما يكون فعله من جريمة . إعمال عمدة في واجباته المقررة عليه في قانون القصة . مجازاته إداريا . لا تمنع من محاكمته جنائيا على ذلك ... ٧ ...
- قوة قاهرة (ر . مسئولية مدنية) .

(ك)

كحول :

- رسم الإنتاج على الكحول الصادر به المرسوم المؤرخ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ . خاص بمحاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية . قتل المواد الكحولية من مكان إلى آخر . مقصور على المنتجات المحلية . قتل منتجات من الخارج بدون ترخيص . لا رسم عليه ولا عقاب ... ٣١١ ...
- العمليات التي يطلب القانون فيها توافر قصد التغطية حتى يجب إخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج عنها مقدما . قمع الحبوب أو المواد الدقيقية أو التثوية وتخدير المواد السكرية . العمليات الأخرى التي ذكرتها المادة الرابعة من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول . وجوب الإخطار عنها ولو في غير حالات التغطية . مجزء تخدير البليح أو قمع الحبوب . لا يجب فيه الإخطار إلا إذا كان مقترنا بقصد التغطية . انقيام صنع سائل كحولية . متى يمكن القول به ؟ وجوب الإخطار ... ٢٧١ ...

كفالة :

- محصل بشركة سنجر . كفيل للمحصل باختياره مجزء محصل . تعيين المحصل من غير علم الكفيل ويكلا للشركة وتخويله حقوقا غير حقوق المحصل . استخلاص المحكمة من ذلك انقضاء ضمان الكفيل له في عمله الجديد . لا تريب عليها فيه . عقد الاضاق بين المحصل والشركة ... ٢٣٧ ...

(م)

متشردون ومشتبه فيهم (ر . أيضا تحقيق . عقوبة) :

- اشتباه . جريمة الود إلى الاشتباه . متى تحقق ؟ إقامة الدعوى على متهم بتهمة الود إلى حالة الاشتباه على أساس صدور حكم بإدائته في جريمة اتجار في مخدرات . تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف على أساس وجود أسباب جدية لدى البوليس تزيد ظنونه عن أميال المتهم وأعماله الجنائية . متى لا يجوز ؟ الفرق بين الحالتين ... ٣٢ ...

رقم القاعدة

متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

- ٤٢٣ عدم قابليته السقوط
مشبه . ارتكابه جريمة ضرب بسيط . تطبيق المراقبة الخاصة عليه في الفقرة الأخيرة
من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . مشمولها . الفقرة
الخامسة من المادة الثانية تشمل كل صور الاعتداء على النفس ٢٢٣

محالس حسبية :

- ٤٨ قراراتها عن تصفية حساب عديي الأهلية . متى تكون لها هجية على المتولى أمورهم
محكمة (ر . إجراءات) .

محام (ر . أيضا تزوير) :

- محامته . مناطها . حايته أثناء تربيته واجبه كحام . ما يقع منه في هذه الحالة من
جرائم الجلسة . الحكم عليه فورا . لا يصح . تحرير محضرا بما وقع وإحالته إلى
النيابة ليقدم بناء عليه إلى قاض آخر . اعتبار الدعوى بذلك مرفوعة للقضاء .
النيابة لا تستطيع إجراء تحقيق فيها . ما يقع في الجلسة في غير هذه الحالة .
محامته عنه فورا . جوازها ١٥٤
خطه في الدفاع . عدم تقييده بمسلك المthem أو أقواله في التحقيقات أو بالجلسة ... ٤٤٠
محضر الجلسة (ر . إجراءات) .
محكمة الموضوع (ر . إثبات . محكمة النقض والإبرام) .
محكمة النقض والإبرام (ر . أيضا لإثبات . أمر الإحالة . أمر الحفظ .
قاض . قوة الشيء المحكوم فيه) :
التقرير بالظن وأسبابه وكيفيته وميعاده :

- إيداء المحكوم عليه رغبته في رفع قض عن الحكم إلى كاتب السجين . إثبات ذلك كتابة
على أوراق تنفيذ الحكم . توقيع المحكوم عليه على ذلك . يعتبر تقريرا بالظن
٤٤٨ التقرير بالظن وتقديم أسبابه . من شأن الظان لا محامي . تقديم أسباب الظن
بعد الميعاد . الاحتذار من التأخير بمرض المحامي . لا يقبل ٤٣
تهم أسبابا واقعة واحدة . الحكم غيايا في بعض هذه التهم بالبراءة وبعدم قبول
الدعوى . صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا في بعض هذه التهم . ميعاد الظن
بالنسبة للنيابة في هذا البعض وبالنسبة لthem فيما حكم عليه فيه . الميعاد الذي
يصبح فيه الحكم النهائي غير جائز المعارضة فيه ٢٤٦
ختم الحكم . تقديم شهادة بأن الحكم لم يتم في مدى الثمانية الأيام . الادعاء بأن
الحكم لم يكتب إلا بعد ستة شهور . الظن في الحكم تأسيسا على ذلك . عدم
ثبوت هذا الادعاء . رفض الظن ٢٩٧

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

التقرير بالظمن وأسبابه وكيفيته وميعاده (تابع) :

- ختم الحكم بعد الثمانية الأيام . ذهاب الطاعن إلى قلم الكتاب بعد ختم الحكم وقبل
انقضاء الثمانية عشر يوما . حصوله على شهادة بعدم ختم الحكم في ظرف الثمانية
الأيام . طلب مهلة لتقديم أسباب الظمن . لا يقبل . المناط في إعطاء المهلة ١٦٠ و ١٦٠ و ٣٠٢ و ٣٠٢
شهادة دالة على أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب
لتحضير أوجه طعه . طلب مهلة استنادا إلى أن المدة الباقية لم تكن لتتسع لتحضير
أوجه الظمن وأنه كان يتردد على القلم قبل ذلك ولم يكن الحكم قد ختم . لا يقبل ٣٧٨
المدة المقررة لتحرير الحكم ومراجعتها . ثمانية أيام . المدة المخصصة لصاحب الشأن
للاطلاع على الحكم والتقرير بالظمن وتقديم أسبابه . عشرة أيام . الحصول على
مهلة . مناخه ... ٣٧٨ و ٢٥٥
ميعاد الظمن . عدم استنابة المتهم الظمن في الميعاد القانوني بسبب حالة قهرية (سفره
بعد الحكم إلى ميدان القتال) . يجب التقرير بالظمن بمجرد زوال المانع ... ٢٣٨
ميعاد تقديم الأسباب . العبرة في حساب الميعاد . تاريخ وصول الأسباب إلى قلم
كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض . تاريخ تسليمها
إلى البريد أو أية جهة أخرى . لا عبرة به ... ٣٦١
سبب جديد (ر . لإثبات . لإجراءات . أحكام غير جائز الظمن فيها .
أمر الحفظ . تحقيق . تعويض . خيانة الأمانة . دعوى مدنية .
قوة الشيء المحكوم فيه) .

أحكام جائر الظمن فيها :

- الأحكام الجائر الظمن فيها . المنية للنصومة . الحالة المستثناة ... ٢٩ و ٣٣٨ و ٣٤٣
حكم بشئ لم يطلبه الخصم . مثال . دعوى مباشرة . طلب المدعى الحكم له بدينه .
الحكم له بتعويض عن العيب بالدفع الثابت فيه الدين مع أنه لم يطلب التعويض . نقض ٣٢١
حكم بعدم الاختصاص يترتب عليه إمكان الفصل في الموضوع . جواز الظمن فيه
بطريق النقض . مثال . جناية محالة إلى محكمة الجنج . الحكم فيها استنادا
بعدم الاختصاص ... ١٨٢
حكم في موضوع القضية في غير الجلسة التي أجلت لها دون علم المتهم . متى يجوز الظمن فيه ؟ ٢٤٩
حكم بقوة . الظمن فيه من النيابة . جوازه ... ٦٢
أحكام غير جائز الظمن فيها (ر . أيضا حكم) .
إدانة المتهم على أساس أنه شريك في جناية قتل عمد . عدم إيراد الأدلة على ثبوت
نية القتل لديه . توقيع عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية الضرب
المقتضى إلى الموت . الظمن في هذا الحكم . لا مصلحة منه . لا يقبل ... ١٢٨

رقم القاعدة

محكمة التقض والإبرام (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

- إدانة المتهم في ضرب أفضى إلى الموت . توقيع عقوبة إحداث العاهة . تمسكه بأن
الوفاة لم تكن ناشئة عن الضرب . لا جدوى منه لثبته ... ٢٧٢
- تقدير المبالغ المخلصة على أساس ما استخلص من أوراق الدعوى . الطعن في ذلك
لدى محكمة التقض . لا يجوز ... ١٨٤
- حكم بصحة محضر تفتيش وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الموضوع .
الطعن فيه استقلالا . لا يجوز ... ٢٩
- حكم صادر برفض دفع فرعى . الطعن فيه استقلالا . لا يجوز ... ٣٣٨ و ١٥٦
- حكم غيابي . عدم انقضاء مهلة المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق التقض . لا يجوز
ولو من النيابة العمومية ... ٢٤٦ و ٢٣٥
- حكم غيابي بالنسبة لأحد المتهمين . الطعن فيه بطريق التقض بالنسبة له من المدعى
بالحق المدني . لا يجوز . كون هذا الحكم صادرا لمصلحته في الدعوى المدنية .
لا يؤثر . الطعن لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائيا بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى
حكم المحكمة في الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنحة . عدم اختصاصها بنظرها بسبب
سوابق المتهم . طعنه في الحكم لهذا السبب . لا يقبل لانعدام المصلحة منه
حكم من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . حكم غير منصوص .
لا يجوز الطعن فيه ... ٣٨٠ و ٣٤٦ و ١٨٢
- خطأ الحكم في بعض القرارات القانونية مع صحته في النتيجة . لا تقض . تقرير
الحكم خطأ أن قرار المجلس الحسبي في تصفية الحساب يعتبر حجة على المشرف .
تصفية الحساب بواسطة المحكمة . انشغال ذمة المشرف بالمبلغ الوارد في قرار
المجلس . لا تقض ... ٤٨
- دعوى مدنية . ملاحظة القاضي أن الإيصال المملون فيه بالتزوير فيه تصليح . نظره
الدعوى الجنائية . الطعن في حكمه لهذا السبب . لا يقبل ... ٤٠٢
- الدفع بأن إذن التفتيش صدر دون أن يكون له مبرر . وجوب التمسك به أمام محكمة
الموضوع . إثارة لأول مرة أمام محكمة التقض . متى يجوز؟ ... ٣٥٥
- الدفع بأن الحارس غير ملزم بنقل الأشياء المحجوزة إلى السوق . موضوعي ... ٣٢٩
- الدفع بأن القبض على المتهم حصل مخالفا للقانون . موضوعي . متى يصح التمسك به
لأول مرة أمام محكمة التقض؟ ... ٣٢٠
- الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب وقف الدعوى لحين الفصل فيها . من طرق الدفاع .
وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . شرط قبوله ... ٥٧
- الدفع بيلان تقرير الخبير لمباشرة الأمور في غيبة الخصوم . موضوعي ... ١٧٧
- عقوبات متعددة جائز توقيعها . توقيع إحداها دون غيرها . الطعن بسبب ذلك .
لا يقبل ... ٦١

محكمة التقض والإبرام (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

المصلحة من الطعن . وحدة العقوبة بالنسبة للقاعل الأصلي والشريك . لا مصلحة في الطعن على الحكم سواء اعتبر الطاعن قاعلا أم شريكا ... ٤٥

آثار الطعن :

نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التي بني عليها التقض .

طاعنون آخرون . متى يستفيدون من نقض الحكم ؟ ... ١٣٤

سلطة محكمة التقض :

إثبات الحكم الاستثنائي على خلاف الحقيقة سابقة للهم واعتباره بمقتضاها عائنا .

سلطة محكمة التقض في تصحيح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق القانوني وتأيد الحكم الابتدائي ... ٢١

قصور الحكم في بيان واقعة الاشتراك في الجناية بالنسبة لأحد المتهمين . دخول

العقوبة المحكوم بها في نطاق عقوبة الجنحة التي أدين من أجلها أيضا في ذات

الحكم . لا نقض . معاملة المتهم بالمادة ١٧ ع . العقوبة المحكوم بها عليه

هي أقصى عقوبة الجنحة . تخفيضها إلى الحد الذي تراه محكمة التقض مناسبا ٤٠٩ و ١٢٩

مدافع (ر . دفاع . محام) .

مداولة (ر . حكم) .

مرافعة :

يجز تحفظي . دعوى تثبيت الجز . الحكم فيها بإبطال المرافعة . تجديد . الحكم

بتثبيت الجز . أثر الحكم بإبطال المرافعة . لا يتناول محضر الجز . الدفع بأن

دعوى تثبيت الجز قد جددت بعد الميعاد . محل الاحتجاج به . الدعوى

المجدة . عدم إيداعها فيها . الحكم بصحة الجز قبل وقوع الاختلاس .

التسك بهذا الدفع . لا يجدي ... ٩

مراقبة البوليس (ر . أيضا عقوبة . متشردون ومشتبه فيهم) :

الحكم بهذه العقوبة . متى يصح ؟ عائد حكم عليه بالحبس في سرقه تامة . ارتكابه

بمجرد شروع في سرقه . الحكم بالمراقبة في هذه الحالة . لا يجوز ... ٤٣٤

مسئولية جنائية (ر . أيضا مسئولية) :

صاحب بناء . مسئولية جنائيا عما يصيب الغير من الضرر بسبب تهديم بنائه . أساسا

تحقق وقوع الخطأ من جانبه . صورة واقعة ... ١٦

مسئولية مدنية (ر . أيضا تعويض . جيش . كفالة) :

بناء . مسؤولية صاحبه عما يصيب الغير من الضرر بسبب تهديمه . أساسا ... ١٦

التضامن في هذه المسئولية . مناهة . نطاق الإزادات ولو بقاءة على الإيداع .

نتيجة ما وقع من كل من المتهمين . لا تأثير لها في مسئوليتهم بالتضامن ... ٤٧

رقم القاعدة

مسئولية مدنية (تابع) :

- قاصر . مساءلة مدني عن الضرر الناشئ من أفعال خدمه الذين عنهم له وصيه أثناء تأدية أعمالهم لديه . ثبوت تقصير أو إهمال منه . لا يشترط ... ٤١١ ...
- مسئولية الخدم عن خطأ الخادم . مباحا . ما يفترض في حقه من الخطأ والتقصير في اختيار خادمه أو في رقابته عليه . تحريض من الخدم أو صدور أي عمل إجباري آخر . لا يشترط . عدم علم بما وقع من تأييده . لا يبنى عنه المسؤولية ١
- مسئولية الخدم عن خطأ الخادم . سيارة في انتظار زوجة الخدم . ترك السائق إياها في عهدة خفير زراعة عند الخدم . عبث الخفير بفتحاح السيارة . انطلاقها . وقوع حادث . مسؤولية الخدم أيضا مع السائق والخفير ... ١٧٢ ...
- مسئولية الخدم عن خطأ الخادم . مباحا . اقراض وقسوع الخطأ من جانب الخدم . هذا الاقراض مقترن لمصلحة من وقع عليه الضرر . الخدم لا يستفيد من ذلك . عدم وقوع خطأ من الخدم . الحكم عليه بالتعويض بالتضامن مع الخادم وشركائه في الخطأ . حقه في طلب تحميل الخادم وشركائه ما أزم هو بذمه للضرر . التضامن لمصلحة من وقع عليه الضرر . علاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض - تنظيمها ... ٢٦٠ ...
- مسئولية الخدم عن خطأ الخادم . منطاه . وقوع الفعل أثناء تأدية الوظيفة . ارتكابه لمصلحة الخدم أو لمصلحة الخدم . ياعت يتصل بالوظيفة أو لا يتصل . مسؤولية الخدم على الإطلاق . وقوع الفعل لا في أثناء تأدية الوظيفة . مناط المسؤولية في هذه الحالة . أن تكون الوظيفة هي التي ساعدت على إتيان الفعل وهيأت التابع فرصة ارتكابه . مثالان : (١) قزاش بمدسة . اغتياله ناظرها ، (٢) خفير . ارتكابه بدافع شخصي جناية قتل في الدرك المعين فيه وبسلاح الحكومة . مسؤولية الحكومة ... ١٩٦١٠٦ ...
- المعاشر الخاص المقرّر لرجال الجيش . لا حساب له في التعويض الذي يستحقه صاحب المعاشر قبل من سبب له الإصاية ولو كانت الحكومة هي المزمة بالتعويض ... ٣١٧ ...
- نقض الحكم فيما قضى به جنائيا . متى يكون له تأثير فيما قضى به من التعويض ؟ عدم مسألة المهم جنائيا . لا تعارض مع مساءلة مدني ... ٣٧٤ ...
- رجوب الضمان عن الخطأ ولو كان لا عقاب عليه من الوجهة الجنائية . القوة القاهرة . شرط توافرها . انعدام الإرادة . أفضال الضرورة . الشروط الواردة بالمادة ٦١ ع . لا تأثير لها في المسألة المدنية . مثال . سيارة ... ٣٠٣ ...
- معارضة (ر . أيضا استئناف) :

- إعلان المحكوم عليه بالحكم النهائي الصادر ضده بملخص على النموذج المعروف . قرينة قاطعة على علمه بصدور هذا الحكم . المعارضة فيه بعد الميعاد لا اعتقاد المعارض خطأ أن الإعلان كان عن حكم آخر . لا تقبل ... ٣٧٦ ...

معارضة (تابع) :

- حضور المعارض في أول جلسة حددت لنظر المعارضة . غايه بعد ذلك . وجوب
الفصل في المعارضة الفصل في المعارضة ٤١٢و٣٩٣
الحكم باختيار المعارضة كأنها لم تكن . متى يجوز؟ غياب المعارض بدون عذر مقبول.
المرض عذر قهري . طلب التأجيل لمرض المعارض . رفضه دون بيان الأسباب .
إخلال بحق الدفاع إخلال بحق الدفاع ٢٠٩
حكم غيابي . المعارضة فيه . استئناف النيابة إياه بالنسبة لتقدير الكفالة وطلبها شمول
الحكم بالنفاذ أو بالنسبة للوضع . لا يجوز نظره قبل الفصل في المعارضة ... الحكم بالنفاذ أو بالنسبة للوضع ٣٠٤
وجوب إعلان المحكوم عليه بجملة المعارضة . كيفية الإعلان : لشخصه أو في محل
إقامته في مواجهة أحد الساكنين معه . الإعلان في هذه الحالة الأخيرة .
يجوز قصرية على أن ورقته وصلت المعلن إليه . لإعلانه للنيابة . لا يصح . بطلان
الحكم الغيابي المترتب على مثل هذا الإعلان الحكم الغيابي المترتب على مثل هذا الإعلان ٣٩٥و٣١٨

مفرقات (ر . إلتلاف وتخريب وتعييب) .

مقاصبة (ر . أيضا تعويض) :

- دينان أحدهما غير خال من النزاع . إقرار المقاصبة . لا يجوز . الحكم بالدين الخالي
من النزاع مع حفظ حق طالب المقاصبة في المطالبة بدينه دينان أحدهما غير خال من النزاع ٣٧٣
شرط الحكم بها شرط الحكم بها ٧٢

مواد مخدرة (ر . أيضا تحقيق) :

- إحراز المخدر . جريمة مستمرة . اكتشاف مخدر . حالة تلبس . جواز القبض على
كل من له يد في الجريمة . قاعل أصلي أو شريك . المادة ١/٣٥ ب .
المادة ٣٦ . منط تطبيق كل منهما . التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وجوب
بيان ذلك عند تطبيق المادة ٣٦ . لا وجوب عند تطبيق المادة ٣٥ إحراز المخدر ٣٨٢و١٦٩
أفيون . حشيش . العقاب على مجرّد الزراعة . لا يمنع من العقاب على الإحراز
عند توافر هذه الجريمة أفيون . حشيش ١٧٠
جريمة إحراز المخدر ليست من الجرائم التي يكفى فيها لجواز القبض على المتهم بها
وجود قرائن أحوال تدل على وقوع الجريمة جريمة إحراز المخدر ١٩٥
الجرائم الميئة في قانون المواد المخدرة . المودفيا . مناطه . سابقة عن حكم صادر
بناء على القانون المذكور . اقتراف المتهم جريمة إحراز مخدر قبل أن تمضي على
سابقته المدة القانونية . اعتباره عائدا ولو أن سابقته لم تكن عن الإياز جرائم الميئة في قانون المواد المخدرة ٧٩
حشيش . وجود نسبة معينة للمخدر في هذه المادة . لا يشترط حشيش ٤٣٦
شراء المخدر . جريمة معاقب عليها غير جريمة الإحراز . مجرّد التعاقد على شراء المخدر
تم به جريمة الشراء . تسليم المخدر . لا يشترط شراء المخدر ٢٩٩

رقم القاعدة

مواد مخدرة (تابع) :

- عقوبة الإرسال إلى الإصلاحية . عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الأول
من المادة ٣٦ . لكل عقوبة منهما حالة خاصة . التخيير في التوقيع . المراد منه ١٨٠
العقوبة المنقطة الواردة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . مجزء
الإحراز مستوجب لهذه العقوبة . العقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ .
التعاطى أو الاستعمال الشخصي . قصد من الإحراز . تخصيصه . عبء الإثبات
في التخصيص . على التهم ٢٨
القنب الهندي . تعريفة . شجيرات في دور التزهير . لا عقاب على إحرازها بمقتضى
قانون المخدرات . العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش ٤٣٦ و ٢٨٢
القنب الهندي . نباته وسيقانه . ليست من المخدرات المستوجبة للعقاب . الدفع
بأن ما في البرشامات المضبوطة لدى التهم إنما هو من أوراق هذا النبات .
ويجب تحقيق هذا الدفع . إغفاله . قصور ٤٠٧
مجزء حل المخدر مع العلم بماهية . إحراز . بيع مندوب من قبل البوليس مخدراً لتهم
لإثبات التهمة عليه . قبول التهم الشراء وأخذ المخدر لنفسه مع علمه به .
إحراز معاقب عليه ١٦٧

موازن ومقاييس ومكاييل :

- الآلات الموزنة . العقاب على وجودها . شرطه . البيانات الواجب ذكرها
في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة ٣٧١
موانع العقاب (ر . أسباب الإباحة) .
موظف (ر . قذف وسب . قوة الشيء المحكوم فيه) .

(ن)

نشر (ر . أيضا قذف وسب وإهانة) :

- العلاية . متى توافر؟ التوزيع بغير تمييز على عدد من الناس . البيع أو العرض للبيع .
بلوغ التوزيع أو البيع حدًا معينًا . لا يشترط . مجزء حصول التوزيع أو البيع .
اقتراعه بنية الإذاعة . يكفى . ثبوت نية الإذاعة . مستورد وطابع . بائع وموزع
وملصق . تعاقبهم بترتيب هذه الفئات في المسؤولية الجنائية . محله . عقابهم
بصفتهن فاعلين أصليين . مما يتبعهم بصفتهن شركاء . لا دخل للتعاقب فيه ٣٦٧ و ٦٩
نظام الحكومة المقررة . معناه . المادة ١٧٤ ع . الفرض منها . حماية الدستور
والنظم المقررة في الحكم . الطعن في هيئة الوزارة القائمة . لا يدخل في نطاق هذه
المادة . جنابة الحرير على نظام الحكومة المقررة . عنصرها المادى والأدبى ١١٠

نصب (٢٩٣ع = ٣٣٦) : (ر . أيضا قاصر . وصف التهمة) :

اتفاق اثنين على أن يبيع أحدهما الآخر شيئاً بجن معين . دفع المشتري بعض الثمن .
اتفاقهما على أن يرسل هذا الشيء بالسكة الحديد محمولا عليه بباقي الثمن . إرسال
طرز مزيف محمول عليه بهذا الباقي . نصب . تحرير بوليصة الطرد باسم ابن المشتري .
دفع المبلغ المحمول به الطرد إلى مصلحة البريد من مال المشتري . استخلاص المحكمة
من هذه الوقائع أن المجني عليه المقصود هو الأب لا الابن . موضوعي .
دفع المبلغ المحمول به الطرد إلى البريد . اعتبار المحمول مستوليا على المبلغ وهو
في اليوطة . توقيع المحمول إليه الخبز عليه تحت يد المصلحة قبل أن يتسلمه المحمول .
لا تأخير له في الجريمة . ادعاء المتهم أن المبلغ الذي حصل عليه هو جزء من دين
مستحق له قبل ابن المجني عليه . تقديمه سندين لآخر محمولين لاسمه هو . استخلاص
المحكمة أنه تصيد السندين لدرء التهمة عنه . التاريخ الذي أعطى للتحويلين .

لا يقيد المحكمة في تقديرها ... ٤٣٩

بذن دفع . متى يمدّ شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ ع ... ٣٤٥

اتصال شخص صفة الطبيب . استعماله طرقا احتيالية لحمل المرضى على الاعتقاد

بأنه طبيب حقيقة . نصب . مثال ... ٤٣٧

ركن الاحتيال . متى يعتبر متوافرا ؟ استماعة الخافى بأى مظهر خارجي لتأييد مزاعمه .

تكفى . مثال . تظاهر المتهم باتصاله بالجاني ومخاطبتهم الخ ... ٣٨١

شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . العقاب على إعطائه . سوء القصد في هذه

الجريمة . ماهية الشيك . وجود مقابل للشيك عند استحقاقه لا عند إصداره .

لا يضمن ... ٦٣

شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . ماهية . أداة وفاة . أداة اتمان .

ورقة صادرة في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وتحصل

هذين التاريخين . لاحقاب على إصدارها ... ٣١٣ و ٣٠٠

طريقة الاحتيال . متى تعتبر متحققة ؟ ادعاء المتهم أن من سلطته تعيين المجني عليه

في وظيفة . تقديمه أوراقا مزورة لتأييد هذا الادعاء . الاستيلاء بسبب ذلك

على تقود من المجني عليه . نصب بطريق الاحتيال ... ٢٣

نصب باستعمال طرق احتيالية . أركان هذه الجريمة . مهم . منزل ملوك له وإخوته .

إيهامه المجني عليهم برغبته في بيع هذا المنزل لكل منهم . تقديمه مستندات الملكية

وتوكيل باقي الشركاء إليهم . الحصول من كل منهم على عربون . التعاقد على البيع

بعد ابتدائي . امتناعه عن عمل العقد النهائي . امتناعه بتمسار لإيجاد مشتر

للزئ . لا نصب ... ٣٦٨

نصب بطريق التصرف في ملك الغير . شرط العقاب في هذه الجريمة . الاحتيال .

بيان الظروف التي لا يستلزم الصفقة لاستظهار موقف المشتري . وجوبه ... ١٩٣

رقم القاعدة

نظام الحكومة المقنن (ر : نشر) .
نظام عام (ر : إثبات . أمر الحفظ) .
نيابة :

- أعضاء النيابة . عدم خضوعهم لأحكام الرد والنسخ . قاض . تنجيه عن نظر دعوى .
٢٣ تعيينه بعد ذلك ويكلف النيابة . حضوره في قسم الدعوى وترافقه فيها . لاجلان
وحدة النيابة وعدم تجزئتها . ذلك يصدق عليها بصفتها سلطة اتهام . لا يصدق عليها
بصفتها سلطة تحقيق . مباشرة عضو إجراءات تحقيق في غير دائرة عمله . تجاوز
لاختصاصه . ويكلف نيابة . إصداره لإذنا بتفتيش منزل واقع في غير دائرة عمله
٤٣٢ في جريمة واقعة في غير اختصاصه . إذن باطل

(ه)

هتك عرض (٣٣٠ - ٣٣٣ = ٣٧ - ٣٦) (ر : أيضا وصف التهمة) :

- تعدد الأفعال المكونة لواقعة هتك العرض . وجوب وصفها بما فيه مصلحة للتم .
وتوقع أول هذه الأفعال مباغنة . سكوت المحني عليه على الأفعال التالية وعدم
اعتراضه . انسحاب السكوت على الفعل الأول . رضا بجميع الأفعال . متى تعتبر
٤٣٥ هذه الواقعة فعلا قاضيا عليها ؟
خادم . مخدوم . العلاقة بينهما . سلطة المخدوم على الخادم . مفترضة قانونا بحكم
هذه العلاقة . قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمحني عليه . بيان ذلك في الحكم .
٧٤ كفايته عند تشديد العقاب على هذه الجريمة
ركن القوة . متى يتوافر ؟ استعمال القوة أو التهديد . المباغنة . انتهاز فرصة فقدان
المحني عليه شعوره . سكوت المحني عليه متناضيا عن أفعال هتك العرض مع إحساسه
بارتكابها على جسمه . رضا . البدء في تنفيذ هتك العرض بالقوة . مصادقة
٤٣٥ و ٨٢ ذلك قبولا من المحني عليه . انتهاء ركن القوة . العبرة ليست بالقوة لذاتها ...
من المحني عليها . العبرة بالسن الحقيقية . دفع المتهم بجهله هذه السن . متى يقبل ؟
١٤٦ ظروف قهرية أو استثنائية . تقدير هذه الظروف . موضوعي
من المحني عليها . العبرة بالسن الحقيقية ولو كانت مخالفة لتقدير رجال القن . علم الخاني
بحقيقة السن . مفترض . متى ينشأ هذا الاقتراض ؟ خادم . ارتكابه هذه
٨٦ الجريمة على زميله في خدمة المخدوم نفسه . تظليط العقاب
القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ لاهبة بالباغث . عدم رضا المحني عليها . استعمال
قوة مادية . لا يشترط . ادعاء المتهم أنه طيب . انخداع المحني عليها بمظهره .
٣٨١ و ٣٦٣ تسليها بوقوع الفعل عليها . توافر ركن القوة
٤٤١ وقاع . ركن الإكراه . متى يتوافر ؟

هرب بعد القبض (١٢٠ ع = ١٣٨) :

شرط العقاب على هذه الجريمة . حصول الهرب بعد القبض على المتهم فلا . مثال .

١٩٢ منهم . فراره بعد علمه من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه وقبل تنفيذ القبض . لاجرمية

(و)

ودبعة (ر . خيانة الأمانة) .

وصف التهمة (ر . أيضا إجراءات . متشردون ومشتبه فيهم) :

أساس الفصل في الدعوى . الوصف المقدم به المتهم للحاكمة والمواد المطلوب محاكمته بمقتضاها . تقديم طلبات من الخصوم في الجلسة مخالفة لما لا أثر له . ضرب مع سبق الإصرار . عدم تمسك النيابة في الجلسة بهذا الطرف . مواخذة المتهم

١٦٥ بوجهه . لا يعيب الحكم الأفعال الميئة في أمر الإحالة . تغيير وصفها في الحكم بالإدانة من غير لفت الدفاع .

عدم إسناد أفعال جديدة إلى المتهم . الحكم عليه بعقوبة ليست أشد من العقوبة

٢٩١ المقررة لجرمية الميئة في أمر الإحالة . عدم لفت الدفاع . لا تريب على المحاكمة إقامة الدعوى على متهم بأنه سرق بطريق الخطف . إدانته على اعتبار أن السرقة

٣١٩ وقعت بطريق الحرب بعد تسلمه المسروق . هذا لا يعتبر تعديلا في وصف التهمة تخصيص الطريقة التي استعملت في النصب . التهمة التي أعلن بها المتهم لم تخصص فيها

١٩ طريقة النصب . تخصيصها في الحكم . لا يعتبر تغييرا في الوصف مما يقتضى لفت الدفاع تشكك قاضى الإحالة في نسبة أية عاهة من العاهتين المنطقتين بالجنح عليه إلى الضربة

التي رأى أن المتهم أحدثها وأنه قد نشأ عنها عاهة من العاهتين . إحالة المتهم إلى

محكمة الجنايات لمحاكمته بطريق الخيرة عن عاهة من الاثنين . يجب على المتهم

ألا يقصر دفاعه على عاهة واحدة . قصره الدفاع على واحدة وظلله فيها بعد بأن

التهمة لم تكن مبينة بيانا كافيا . لا يثنى . إحالة متهم مع آخر على محكمة الجنايات

لمحاكمة كل منهما عن عاهة من عاهتين تحفظتا برأسه عما وقع عليه من ضرب منهما .

تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العاهتين مع عدم تنبيه الدفاع . تغيير في وصف التهمة .

محاسبة المتهم عن واقعة تتخذ منها سببا لتشديد العقوبة عليه . من حق المحكمة

سواء أ كانت الواقعة مقدّمة مقدّما صحيحا وثابتة على المتهم أو كانت من العناصر

٧٥ الواقعية في الدعوى تعديل وصف التهمة . إقامة التهمة على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة بها .

٢٧١ ممنوع بئانا على المحكمة الاستئنافية التهمة الموجهة إلى المتهم . البيانات الواجب ذكرها في إعلانه بها . الطعن بقصورها .

وجوب إدانته لدى محكمة الموضوع . عدم إدانته . سقوط الحق في التمسك به

٧٧ لدى محكمة التقض . العبرة في كفاية البيانات تكون عندئذ بما جاء في الحكم ذاته

رقم القاعدة

وصف التهمة (تابع) :

- توجيه النيابة تهمة تزوير إلى المتهم وشركائه . طلب محاميه إلى المحكمة تبين طريقة التزوير . تبين طريقته وإعادة إعلان المتهم بالتهمة . مرافضه على هذا الأساس .
 ١٤ ادعائه بعد ذلك الإخلال بحق الدفاع يدعوى توجيه تهمة جديدة إليه . لا قبل
 ٩٢ حق المحكمة الاستثنائية في تعديل وصف التهمة دون لفت الدفاع . شرطه ...
 حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . شرطه . رفع الدعوى على متهم بوصفه فاعلا .
 ١٨٩ الحكم عليه بوصفه شريكا . يجوز
 حق المحكمة في تعديل وصف التهمة إلى حين إصدارها الحكم في الدعوى . حده .
 تأسيس الوصف الجديد على الوقائع التي تشملها التحقيق وتناولها الدفاع . لفت
 ٢٢٧ المتهم إلى تغيير الوصف . متى يجب ؟ مثال . تزوير في محضر عرفي ...
 حق المحكمة في تغيير وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى في الحكم الذي تصدره .
 حده . تغيير وصف الواقعة من شروع في موافقة إلى شروع في هتك عرض .
 ٢٢٨ دوران الدفاع حول هذه الواقعة . عدم لفت الدفاع . لا عيب ...
 حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . حده . المادة ٣٧ تشكيل . المقصود منها .
 ٤٠٩٢٥٣ مثال في جريمة ضرب نشأت منه عاهة
 سلطة المحكمة في تعديل وصف التهمة . حدها . عمدة . اتهامه بالإهمال في أداء
 واجبه بأن تقرر أن نقر القرعة منقوب عن يده حالة كونه مقبا بها . معاقبه على
 ٣٥١ أنه أهمل في عدم التبليغ عن عودة هذا التفر بعد غيابه . لا خطأ ...
 محكمة استئنافية . متهم بسرقة أوراق معينة . القضاء براءته ابتدائيا . إدانته
 ٣٢٧ استئنافية في سرقة أوراق أخرى لم ترفع بها الدعوى . إخلال بحق الدفاع ...
 واقعة هتك عرض . تقديمها إلى قاضي الإحالة على أنها حصلت بالإكراه . اعتباره
 إياها جنحة لا تنفأ القوة . الثابت بالأوراق يميز اعتبارها جنائية (المهم والمحني
 عليه خادمان عند شخص واحد) . عدم تعرض أمر الإحالة ليبحث هذه المسألة .
 عدم طلب النيابة من القاضي تعديل الوصف . النى على الأمر لاعتباره الواقعة
 ٨٢ جنحة . لا يصح

وصى (ر . خيانة الأمانة) .

وقف التنفيذ (ر . إيقاف تنفيذ الأحكام) .

(ى)

يمين (ر . إثبات) .

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	٤٣٢ ٤٤١٣ ٤٢٣٦	١٦٠	٢٤٨
٧	٣٨٢ ٣٦٥	١٦٣	٣٩٤ ٣٩٣ ٣١٨ ٢٤٦
٨	٢٣٦ ١٩٥ ١٩٤ ٤٨٣	١٦٥	٤١٢ ٣٩٥
٩	٤٤٧ ٣٦٥ ٣٤٧ ٢٧٨	١٦٦	٣٧٩ ٢٤٨
١٥	٤٣٢	١٧٠	٩٤
١٨	١٩٤ ١٣٩ ٤٨٨ ٤٨٣ ٤٥٢	١٧١	١٢١
١٩	٣٦٥ ٢٧٣ ١٩٥	١٧٢	٢٢٩ ١٥٧
٢٣	٤٣٢	١٧٥	٣٦٦ ٣٦٤
٣٠	٤١٣ ٢٥١ ٤٨٣	١٧٦	٣٦٦ ٣٦٤ ١٢٥
٤٢	٢٨٦ ٣٨٤ ٢٧٩ ٦٤	١٧٧	٣٦٤ ٣٦٠ ٢١٥ ٤٥٢
٥٢	٢٤٢	١٧٨	٤٢٠ ٤١٧ ٣٩٤ ٣٦٦
٥٤	٤٢١	١٧٩	٣٦٦ ٣٦٤ ٣٦٠
٦٨	٤٣٢	١٨٥	٣٦٦ ٣٦٤
٦٩	٣٦	١٨٦	٣٤٢ ٣١٨ ٢٢٣ ١١
٧٩	٢١٨	١٨٧	٢١٦ ٣٠
٨٠	٣٨٧ ٣٢٤	١٨٩	٤١٢ ٣٩٥ ٣٩٤ ٣٩٣ ٢٤٦
١٣٠	٤١٢ ٣٧٦ ٢٠٩	٢١١	٣٥٧
١٣٤	٤٢	٢١٥	٢١١
١٣٧	٤٢٩ ١٣٢ ١٣٠	٢٢٩	٢٣٥ ١٥٦ ١٠٠ ٢٩٤ ٨
١٤٦	٢١٨	٢٣٤	٣٤٣ ٣٣٨ ٢٥٩ ٢٤٦
١٤٨	٨١ ٢٧٦	٢٣٦	٣٨٠ ٢٤٦
١٤٩	٣٧٧ ١٤٥ ١٤٤ ١٥	٢٣٠	٢٤٦
١٥٤	٤٢٠ ٤١٧ ٢١٥ ٤٥٣ ٢٠	٢٣١	٢٥٥ ٢٣٨ ١٦٠ ٢٩٥ ٤٢
١٥٨	٣٨٧ ٢٢٤	٢٣٤	٤٤٨ ٢٧٨ ٢٦١ ٢٠-١
		٢٣٦	١٦٣
			٤٠٥ ٢٨٧ ١٢١

(تابع) قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٣٧	١٥٤	٢٤٠	٤٠٥
٢٣٩	٢٤٢	٢٧٩	٤٣٠ ٦٣٥٤ ٦١٤١

قانون تحقيق الجنايات المختلط

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٤٨	٤٢٠ ٦٤١٧ ٦٢١٥	٢٤٩	٤٢٠ ٦٤١٧ ٦٢١٥

قانون تشكيل محاكم الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٢	٧٨ ٦٧٦	٣٣	٧٦
١٧		٣٧	٦٢٢٧ ٦١٨٩ ٦٩٢ ٦٨٢ ٦١٩
١٨			٣٥١ ٦٢٩١ ٦٢٧١ ٦٢٥٣ ٦٢٢٨
١٩	١٣٦	٤٠	٢٩١ ٦٢٢٨ ٦٢٢٧ ٦٩٢
٢٠		٤٩	٣٤٠
٢١		٥١	١٤٣
٢٥	٢٤٥ ٦١٠٣ ٦٥ ٦٤	٥٣	٢١١

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجمل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة : ١٨٢ و ٧٦

قانون العقوبات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقسم المادة		أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقسم المادة	
	في القانون الحالي	في قانون سنة ١٩٠٤		في القانون الحالي	في قانون سنة ١٩٠٤
٢٠١ ٢١٤ ٢١٦ ٢٣١ ٤٤٦	٢١١	١٧٩	١٢٣	٢	٢
٢٠١ ٢١٨٨ ٢٠٧ ٢٣١ ٢٣٢ ٤٤٦ ٤٠٣ ٢٣٤	٢١٢	١٨٠	١٥٨ ٢١٤٠ ٢١٢٩ ١١٢	١٧ ٣٢	١٧ ٣٢
٢٠١ ٢١٨٨ ٢٠٧ ٢٣٦ ٢٣١ ٢٣٧ ٤١٥	٢١٣	١٨١	٢٩١ ٢٦٩ ٢٣٤ ٢٠٠ ٢٦٩ ٢٣٤ ٢٣٥	٣٩ ٤٠	٣٩ ٤٠
٢٣١ ٢١٢٣	٢١٤	١٨٢	١٣٥ ٢١٢٨	٤١	٤١
٢١٤٨ ٢١٢٣ ٢٠١ ٢٣١ ٢١٤ ٢١٨٨ ٢١٨٤	٢١٥	١٨٣	٢٣٣٠ ٢٣٠٠ ٢٢٦٢ ٤٠٣ ٢٣٩٢	٤٢	٤٢
٢٤٥ ٢٣٠٨ ٢٥٢			١١٦	٤٣	٤٣
٢٢٧ ٢٤١٠ ٢٤١ ٢١٢٨	٢٣٠	١٩٤	٤٢٧ ٢٤٤١ ٢٣٤	٤٥	٤٥
٢١٠ ٢٤٢٧ ٢١٣٧	٢٣١	١٩٥	٢٤١	٤٦	٤٦
٢١٠	٢٣٢	١٩٦	٢٤٤ ٢٤٤٢	٤٨	٤٧ مكررة
٢٨٤ ٢٢٨٧	٢٣٤	١٩٨	٣٥٦	٥١	٥٠
٢٣٦ ٢٢٩٨ ٢١٢٨	٢٣٦	٢٠٠	٢٧٥	٥٢	—
٢٦٢	٢٣٨	٢٠٢		٥٥	٥٢
٢٢٢٢ ٢١٨٦ ٢١٦٥ ٢٢٣ ٢٢٣٤	٢٤٠	٢٠٤	٦٠	٥٦	—
١٣٨	٢٤١	٢٠٥	٢٨٨ ٢٢٤٠ ٢١٢٩ ٤٢٢ ٢١١٩	٦٢ ١١٢ ١٢٣	٥٧ ٩٧ ١١٧
٢٩٠ ٢١٥٨ ٢١٢٨	٢٤٢	٢٠٦	١٩٢	١٣٨	١٢٠
١٢٦	٢٤٣	٢٠٧	١٩٧	١٦١	١٣٩
٢٤٧	٢٤٥	٢٠٩	٢٦٧ ٢٣١٤ ٢٢٣٣	١٧١	١٤٨
٢١٨٦ ٢٣٤ ٢٦٦ ٢٢٢ ٢٢٤٧ ٢٢٤٤ ٢٠٢	٢٤٦	٢١٠	١١٠	١٧٤	١٥١
٢١٥ ٢٢٨٣ ٢٢٧٧	٢٤٧	٢١١	٢٣	١٧٩	١٥٦
٢٤٧ ٢٢٦	٢٤٧	٢١١	٢١٥	١٨٤	١٥٩
٢١٥ ٢٢٤٧ ٢٢٢١	٢٥٠	٢١٤	٦٩	١٨٦	١٦٠
	٢٥١	٢١٥	١٢٣	١٩٤	١٦٦
				٢٠٦	١٧٤

(تابع) قانون العقوبات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة		أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	
	في قانون الحالي	في قانون ١٩٠٤		في القانون الحالي	في قانون ١٩٠٤
٣٢٢	٣١٢	٢٦٩	٢٨٠	٢٥٥	٢٢٠
٤٠٦٤٢٧٠٠١٤٠٠٤٥	٣١٦	٢٧٣		٢٥٩	٢٢٣ مكررة
٢٥٧ ١١٦ ٤٩٢	٣١٨	٢٧٥	٢٦٣ ٢٨٦ ٢٧٤	٢٦٧	٢٣٠
٣٣٧ ٢٣١٩			٤٣٥ ٢٣٨١ ٢٦٣ ٢٨٢	٢٦٨	٢٣١
٢٥٧	٣١٩	٢٧٦	٢٦٣ ١٤٦ ٢٨٦ ٢٧٤	٢٦٩	٢٣٢
٢٣٩٩٢٠٤ ١١٦	٣٢٢	٢٧٩	١٩٨ ٢١٧٤ ٢١٥٠	٢٧٠	٢٣٣
٤٣١ ٤٤٣٠			٢١٤٢ ٢١٢٧ ٢٣٥	٢٧٢	—
٣١٢ ٢٧٦ ٢٩٨ ٤٤٦	٣٢٣	٢٨٠	٣٨٨ ٢٣٢٢		
٣٢٨ ٢٣٢٢ ٢٢٩٢	٣٢٦	٢٨٣	٢٥٩	٢٧٣	٢٣٥
٢٦٨ ٢١٩٣ ٢٢٣	٣٢٦	٢٩٣	٢٥٩ ٢٨٠	٢٧٦	٢٣٨
٤٣٩ ٤٣٧ ٢٣٨١			٢٥٩	٢٧٧	٢٣٩
٣٤٥ ٢١٣ ٢٣٠ ٢٦٣	٣٢٧	—	٤٣٥	٢٧٨	٢٤٠
٤٠٤ ٢٦٤ ٢٩١ ٢٣١	٣٣٩	٢٩٤ مكررة	٤٢٦ ٢١٠٤	٢٨٨	٢٥٠
٢١١ ٢٦٥ ٢٤٢ ٢١٧	٣٤١	٢٩٦	٤٢٦	٢٨٩	٢٥١
٢٢١٠ ٢٢٠٥ ٢١٥٢			٣٨٩	٢٩٤	٢٥٤
٢٣٤١ ٢٢٤٢ ٢٥٧			٣٨٩ ٢٥٩	٢٩٧	٢٥٧
٤٤٨ ٤٤٢٤			٣١٤ ٢٩٤ ٢٣٨	٣٠٢	٢٦١
٣١٢ ٢٢١٠ ٢٢٠٥ ٢٩٨	٣٤٢	٢٩٧	٢٦٦ ٤٤٤ ٢٤٠ ٢٢٨	٣٠٣	٢٦٢
٢٥٨	٣٥٥	٣١٠	٣١٤ ٢٩٤ ٢١٢		
٢٥٠	٣٥٧	٣١٢	٢٧٥	٣٠٤	٢٦٣
٩٩	٣٦٣	٣١٧ مكررة	٢٦٦ ٤٤٤ ٢٤٠ ٢٣٨	٣٠٥	٢٦٤
٤٢١ ٢٢٠	٣٦٧	٣٢١	٢٤٣ ٢٣٩ ٢١٢		
٤٠٠	٣٦٩	٣٢٣	٣٠٩ ٢٩٤ ٢٧٥		
٤٠٨ ٢٣٢٠ ٢١٨٣ ٢٦	٣٧٠	٣٢٤	٢٣٢ ٢١٦١ ٢٦٨	٣٠٦	٢٦٥
٤٢٥			٣٨٦	٣٠٨	—
١٩١	٣٧١	٣٢٥	٢١٢٤ ٢١٢٢ ٢٧١	٣٠٩	٢٦٦
١٢	٣٨٧	٣٤٠	٢٦٧ ٢٦٦ ٢٢٠٦		
	٣٨٩	٣٤٢	١٦٢	٣١٠	٢٦٧
٣٩١	٣٩٤	٣٤٧	٢٣٧ ٢١٩ ٢٦٤ ٢٦١	٣١١	٢٦٨

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٦	٢٠٣	١٦٦	٢٠٣
٧	٩٣	٢٠٤	٢٠٤
٢٢	١١٨ ٦١٠٥	٢٣	٣٠٩
٣٠	١٥٤	٣١٣	٣١٣
٨٧	٢٥٩ ٢٠٧	٢٢٦	٣١٥
١٠٠	٤٢٥ ٢٠٧ ٦١٥٣ ٢٢	٣١٩	٣١٩
١٠٢		٩	٦٧٦
١٠٣			

القانون المدني

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٥٠	٤٧	٢١٥	٤٠٥ ٢٥٤ ٢٣٥ ٢٩٥
١٥١	٣٧٤ ٢٣١٧ ٦١٦	٢٢٦	٢٣٩
١٥٢	٦١٩٦ ٦١٧٢ ٦١٠٦ ٦١	٢٤٢	١٥٢
	٤١١ ٢٣١٧		

القانون التجاري

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٩٤	٣٠٧	—	—

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القوانين
١٧٠ ١٨٨٤	الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤
٥٠ ...	ذكر يتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بشأن من يتأخر في دفع الأموال...
٢٠٤ ٦١١٦ ٩٢ ٢٧	ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن العنور على النى أو الحيوان
٣٦٨ ٣٥١ ٣٥٠ ٣٤٩	الضائع وردة إلى صاحبه أو التبليغ عنه
٣٦٨ ٣٥١ ٣٥٠ ٣٤٩	قانون القرعة العسكرية المصرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
٢٠١ ...	القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليه والوفيات ...
١٥١ ٦٣٧	» ١٠ » ١٩١٤
٢٥	» ١٤ » ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩
٣٠٦ ...	» ١٥ » ١٩٢٣ الخاص بالأحكام القرعية ...
٢٢٣ ٦١١٧ ٣٢ ٦١٠	» ٢٤ » ١٩٢٣ الخاص بالمتشدين والأشخاص
٦١٠ ٦١٧ ٦١٩ ٦٧٩ ٦٢٨ ٦١٠ ٦١٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٤٠ ٦٣٦	المشبه فيهم
٦١٠ ٦١٧ ٦١٩ ٦٧٩ ٦٢٨ ٦١٠ ٦١٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٤٠ ٦٣٦	» ٢١ » ١٩٢٨ يوضع نظام للاحتجار والمختدرات واستعمالها
٥٠ ...	المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص ببنك التسليف الزراعى
٣١٧ ...	القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن معاش رجال الجيش ...
٤٣٣ ...	المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار...
٥٤	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بحريم التناول ...
٣١١ ٦٢٧١	المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج
٣٧١	على الكحول
٢٥٦ ٦١٧٩	القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل
٣٦٤ ٦١٥٤	القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدمغة ...
٣٦٤ ٦١٥٤	القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالحاماة أمام المحاكم الأهلية

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	عنوان اللائحة
١٩٨ ...	لائحة بشأن بيوت العاهرات في ١٦ نوفمبر ١٩٠٥
٢٠١	لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

تصویبات

صواب	خطأ	منحة
۲۶۵	ع ۲۶۳	۱۱۶
۲۷۶ = ع ۲۳۸	ع ۲۷۱	۱۴۲
۱۳۳ = ع ۱۱۷	ع ۱۴۲	۲۲۶
ع ۲۷۲ جدید	۲۷۲ = ع ۲۳۳	۲۴۵
ع ۲۷۲ جدید	> >	۲۶۹



كَمَّلَ طبع الجزء الخامس من "مجموعة القواعد القانونية التي قررتها
محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية" بمطبعة دار الكتب المصرية
في يوم الخميس ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٦١ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢) ما

عبد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

